



المفعول به ١٤٠
المنادى
قرص المنادى

ما ضمير عامله

التحذير

المفعول له ١٩١

المفعول فيه ١٨٧

المفعول معه ١٩٤

الحال ١٩٥

التمييز ٢٠٢

المستثنى ٢١٤

خبر باب كان ٢٢٨

لا التي لنفي الجنس ٢٤١

خبر ما ولا المشبهتين ^{بليس} ٢٤٧

المضاف اليه ٢٤٧

النواع ٢٥٤

النعت ٢٥٥

العطف

عطف البيان ٢٨٠

التأكيد

البدل ٢٧٧

المرفوعات ٧٠

الفاعل ٧١

٩١ ومنها المبتدأ والخبر

١١٥ وقد يجذف المبتدأ

١٢٢ خبران واخواتهما

١٢٥ خبر لا لنفي الجنس

١٢٦ اسم ما ولا المشبهتين بليس

١٢٧ المنصوبات

١٢٨ المفعول المطلق

SOLEYMANI'E A. KUTUPHAN I	
Kismi	Seyyid Nazif ef.
Yeni sayı	
Eski Kütüphane No	65
Tasnif No	492.7-1

ترسانه حكيم بابي السيد موسى



بسم الله الرحمن الرحيم

احمد الله على ما الهمني كن عصاميا لا عظاميا * وان كنت ابنا للكرام وخالفا
عن الاعلام وحفظني ان اكون امسيا * وجعل كل يوم لي خيرا مما تقدم عليه
من الايام * ثم ابلغ صلوة وانم سلام ابلغ مر اقد عظام * ومشاهد اجسام
جسام لسيدنا محمد افضل من اوتي خير كلام * وآله وصحبه قدوة مبين الحلال
والحرام وبعد فيقول المفتقر الى القوى المتين * ابراهيم بن محمد بن عرش شاه
الاسفرايني المشتهر بعصام الدين * ان الكتاب الذي تحصله انسب من كل
ناسب وتفصيله اجل المراقى الى اعلى المراتب * الكافية المنسوبة الى الشيخ
بن الحاجب * اوصله الله الى اعز المطالب * وجعل انيسه اجل مقاصد
كل طالب * وهو ان شرحه اوحدي بعد اوحدي واوضحه المعنى بعد المعنى
لم يبرز الى الان لاهله * وبقي اكثر مقاصده على دلالة كان في اصله * ربما
يتخيل المعول على شروحه * انه صار محصلا لمقصد من غوامض مقاصده
ولم ينل منه محصلا * فطالما حدثني ذلك الى ان اشرحه شرحا وضحوا موضعا
مختصرا مفيدا لمطالعائه * مفسرا مفيدا لمعلقائه * ضابطا لمرسلاته مفصلا
لجملاته * مصححا لمختلفاته * صحيحا لمختلفاته الاما عبي النطاسي ولم يره الاناسي
وكان يعوقني عنه العوائق وسوابق نوائب ساقني الى اللواحق الى ان سألني
الاقدام عليه من لا يسعني مخالفته * لانه خفت في متن ايده وعاطفته وتعمقت
انه لا يصعب علي * ولا يخيب دون بابه امل * وهو ان لا يخفى على ذلك الامعي
دقائق نظري وحقائق ما ادى اليه فكري ويعلم حق اهل العلم على الناس ويميز
ارباب الالباب ممن ليس لهم الا الحواس ولا يسوى بين اصحاب طرائق الصواب
وتابعي الوسواس الخناس * الذي يوسوس في صدور الناس * وكيف لا وقد

توجد

نظيف افنديك وقفيد رسوله

٩٥

توجد فيما بين اولاد السلاطين والحكام * بنصب اعلام العلم وتكريم العلماء
الاعلام * فلذا جعله ربه في مقام الاكرام عبد العزيز العلامة * لازال له من
التوفيق قوام * ومن اتى يد عصام كما جعل اياه الذي هو اعظم خواقين الانام *
واكرم سلاطين الايام واحا هم حلاوة لاسلام من الانهدام واقدمهم اصالمة
لبدعة بالصيلم والاصطلام * واسنى من البحر والعمام واشجع من ضرغام
الاحام عبيد الله فواها ثم واها لهذا المقام * يارب ويارباه رب اياه وياه
واجعلهما ممن اتيتهم الحكمة والحكومة واحفظهما من فتنة البأس
والخصومة * وادم جيشهما في ظلال العرش الناعم بانعام ذلك الاب وهذا
الابن النعم سيما اميرا كبيرا باه في ايام الطفولة والصبا * بلين ان العلم والعدل والعفة
والورع والسخا * الامير الخليلي الحري بجوامع المدح والثناء * المنفرد من بين
الامراء بالشجاعة والسخاوة والبذل والعطاء * مربي العلماء نعم المربي يار محمد
ابن الامير المغفور المبرور جان وفاني * اللهم ارزقه حسنات في الدارين يقر
صاحبها حسبي * فناء بحمد الله تعالى شرحا لافن لم يكن يحل عين الانسان بشايد
ولم يتحل عند انسان العين ما يدنيه ومما رجوان تكون مرضية ان جعلت ما
يخويه الكتب من على التحو مخوية وما ينطوى عليه الزر من تزييف ما لا يخفى
ضعفه مطوية * اذ ليس فيهما الا تشبيها الاذهان وقد يدعى سرى غاية ما في
الامكار * في اثناء تشبيد لاركان اثنى بالله ان يكون تأليفا مستجيلا لآلئة قلوب
الطلبة ومن شيا للوصول الى اجل الطلبة * وهو حسي ونعم الوكيل * اعلم انه
لا بد للشارع في تحصيل هذا الكتاب من ضبط عدة اصغر هي عدة وصول
الى مقاصده فذكرتها ولا تسهيا لظالمة وقاصده * اعلم ان كان اعتقاد الشيء
يسمى تصديقا ولا تصور او كل منهما ان يحصل من غير توقف على طلب وسبق
علم بشي ينتقل منه اليه فبديهيا وان توقف فنظر بالمشبه الى النظر الذي هو
ملاحظة المعلوم لتحصيل المطلوب وما يحصل به التصديق بالشيء بطريق
النظر يسمى دليلا وما يحصل من تصوره تصور الشيء بطريق النظر يسمى
معرفا على صيغة اسم الفاعل وذلك الشيء معرفا على صيغة اسم المفعول
والاصل في المعرفة ان يكون ميمرا من افراد المعرفة عن كل ما ليس فردا له وذلك
بان يشمل كل فرد له بحيث لا يشذ عنه فرد يسمى هذا الشمول جمعا وان لا يشمل
ما ليس فردا له ويسمى منعنا ويسمى المعرفة الجماع المانع عند علماء العربية خاصة
حداد المعرفة به محدودا وقد يكتفى في المعرفة بالتميز عن بعض الاغبار لكونه

لا يكاد يوجد في تعيين المفهومات الاصطلاحية انما يكبر في تعيين اللغة ولذلك يناقش في تعريف المفهومات بفوت المنع فلا يجاب عنها بالاكتفاء بل يتكلف ما يمكن لجعله مانعا ومن شرائط المعرفة ان يحتجب فيه عن اللفظ المشترك وهو ما وضع لتعدد لكل موضع على حدة لا يكون تابع للوضع الاخر ان يكون احد وضعيه بسبب مناسبة الموضوع فيه للموضوع له في الوضع الاخر وعن المجاز وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لمناسبة بينه وبين الموضوع له بقرينة صارفة عن ارادة الموضوع له وينبغي ان يشترط الاجتناب عن الكناية ايضا وهو اللفظ المستعمل في غير الموضوع له لمناسبة بينه وبين الموضوع له من غير قرينة صارفة عن ارادة الموضوع له لانه كالمجاز في الفساد فكانهم اعتمدوا على ظهور اشتراك الفساد بينه وبين المجاز ومعنى الاجتناب عنها ان لا يستعمل في التعريف من غير قرينة واضحة تدل على ان المراد ما هو ومن شرائطه ايضا ان يحتجب فيه عن لفظ لا يعرف المخاطب معناه لانه كالضائع لم يفسر او فسر كالشايح وماتراه كثيرا في تعريف هذا الكتاب وغيره من ذكر الفاظ هي من مصطلحات هذا الفن كالمعرف والمعلم كما لا يعرف المعرف لا يعرفها فغاية الاعتذار عنه دعوى ان تلك الالفاظ كانت شائعة في الاسنة مشهورة بحيث كان المص يعرف من حال المخاطبين انهم يعرفونها فلم يبق مشهورة بعد زمان صاحب التعريف والمكتسب بالمعرف تصور مفهوم المعرف اما بوجه مساو واما بوجه غير مساو وتمييز الافراد من ثمرات هذا التدوير فيجب ان يقصد بكل من لفظي المحدود والحد مفهومه الافراد فذكر ما يدل على قصد الفرد خروج عن صناعة التعريف مخالف لما هو عادة اصحابها واذن يحفظ المعرف والمعرف عن الاستعمال على ما يدل على قصد الفرد وينكر على من قرن شيئا منهما بلفظة كل ويعتذر بما يمكن ان يتكلف به ان كان له شأن وستعرف تفصيله ان كان لنا زمان وقد اعتبر المص في تعريفات الفنون المستخرجة بالتبعية امرين آخرين احدهما انه ينبغي ان يعرف بما لا يتوقف معرفته على التبعية لان خطاب تأليفاتها ليس مع التبعية لاستغناءه عن التعلم لان الغرض من تعلم النحو مثلا معرفة احوال كلام العرب من حيث الاعراب والبناء وقد حصل له ذلك بالتبعية ولذلك ستره يعدل عن بعض تعريفات القوم واورد عليه ان المستغنى عن تعلم النحو من ثم استقراره واما من تتبع بعض الاحكام دون بعض فلا فيصح ان يعرف له بعض المفهومات بما عرف بالتبعية ليعلم احكام

اخرى

اخرى له لم تعرف بالتبعية هذا وعين التحقيق بحكم بان خطاب هذه الفنون لا يخلو عن مخاطب ليس له تتبع اصلا وبالجمله ينبغي ان يراعى في تعريفاتها هذا الاصل وما لا ينطبق عليه يكون مختلا ولا ينبغي اصلاحه باعتبار امر يتوقف على تتبع ما لا يتم بالنظر الى ما هو عار عنه راسا وثانيهما وهو مذكور في بحث الحال من شرح المفصل ان المراد من حدود الالفاظ ان يكون للفظ دالا على ما ذكره ابريدان قولهم في حد المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل معناه ما دل على انه وقع على معناه فعل الفاعل سواء كان وقع عليه في نفس الامر او لا وان وقع ولم يدل عليه لفظه لم يكن مفعولا به وظاهر دعواه في غاية الاختلال لان اكثر تعريفات الفن خالية عن هذا الاعتبار الا ترى ان تعريف الكلمة بلفظ وضع لمعنى مفرد ليس معناه انما يدل على ذلك ولعل مراده ان ما ذكر من احوال مدلول اللفظ في التعريفات معناه انه حاله بحسب دلالة اللفظ لا بحسب الواقع مثلا وقوع فعل الفاعل على المفعول به حال معنى اللفظ الذي هو مفعول به فانه متبر فيه دلالة اللفظ لا الواقع واما ما ذكره من احوال نفس الالفاظ فليس كذلك وبعد تحقيق ما ذكره من الاصل لا تغفل عنه فان كثيرا من تعريفاته لا يتم بدونه والاصل في التعريف ان يكون مر كبا من جزئين احدهما اخص من الاخر مطلقا يعني يصدق على بعض افراد الاخر فقط والاخر يصدق على كل افراده ويسمى الاخر اعم ويسمى ذلك لاعم جنسا ان كان تمام جزء مشترك بين المعرف وغيره وذلك الاخص فضلا ان لم يكن خارجا عن المعرف وان كان الجزآن بحيث يشمل كل منهما ما يشمل الاخر وهما الاعم والاخص من وجه يقال للمتقدم هو بمنزلة الجنس والمتأخر هو بمنزلة الفصل وكذلك ما هو خارج عن المعرف بمنزلة الجنس ان كان اعم مطلعا وبمنزلة الفصل ان كان اخص مطلقا ولا يصح التعريف بما هو اخفى من المعرف ولا بما هو مساو له في المعرفة والجهالة وينبغي ان يحفظ التعريف بما هو اهم التعريف بالاخفى او المساوى ولا يصح التعريف بما يتوقف معرفته على معرفة المعرف ولا بما يكون معرفته مع معرفته لان ما يعرف به الشيء سابق عليه في المعرفة وما يتوقف معرفته على الشيء متأخر عنه وما مع الشيء لا يكون سابقا عليه ومن عادة ارباب التعريف ان يعقبوا الحدود بالتقسيمات وفائدته اما تكميل معرفة الحدود واما تحصيل مفهومات الاقسام لانها مهمة لبيان ما يخص بكل من الاحكام والتقسيم هو ضم مفهوميين مختلفين الى مفهوم ليحصل من ضم كل

مفهوم معه اخص منه بحسب الواقع اوفي نظر العقل والثاني هو الذي يقال له
الاخص بحسب المفهوم فيسمى المفهوم الذي ضم اليه مقسما وكل من
المفهومين اللذين ضمنا اليه قيد القسم والمجموع الحاصل من كل ضم قسما
بالقياس الى المقسم وقسما بالقياس الى المجموع الحاصل من الضم الاخر وبما
سمعت عرف ان التقسيم ايضا للمفهوم لا للمفرد وان كان ثمرته جعل الافراد
طائفة وانه يجب حفظ لفظ المقسم عن الدلالة على قصد الفرد والاصل في
التقسيم ان يكون على وجه يضبط جمع افراد المقسم ويسمى ذلك الضبط
حصرا وهو قد يكون بحيث يظهر للعقل بمجرد ما ذكر في التقسيم من غير
ملاحظة ما هو الخارج عنه وان كان لازماله وقد يكون كذلك بل يحتاج الى
تدبر افراد المقسم ليعرف ان التقسيم وقع ضابطا لها ويسمى الاول قسمة عقلية
والثاني قسمة استقرائية والاصل ايضا في التقسيم الا يصدق شيء من الاقسام
على ما يصدق عليه القسم الاخر ويسمى قسمة حقيقية وقد يكون بحيث
يصدق قسم مع قسم لعدم تباين مفهومات ضمت الى المقسم ويسمى قسمة
اعتبارية ولا فرغنا من تهديد الاصول حان القول الى ما نحن بصدد من
شرح الكتاب والتضرع والابتهاال الى الفياض الوهاب لاهام الصدق
واعلام الصواب والتوفيق لتفتح الخطاب * اعلم ان المستفاد من بعض
الشروح ان الكافية كانت مشتقة على خطبة حيث شرح الخطبة والمستفاد
من بعضها انها لم تشمل لاعلى التسمية ولا على الحمد وكان وجهه ان الخطب
في الاكثر الحاقية فكانها اشتهرت قبل الحاقها ومنهم من ذهب الى انها متروكة
الحمد فقط وقال لم يرد ابا الحمد هضم للنفس بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه
ليس ككتب السلف حتى يبدأ على سننهم وليس ذال حتى يكون بترك الحمد
اقطع يرد ان المقام داع الى هضم النفس لمظنة الانجاب بهذا التأليف الذي لم
يسبق المص احد بمثله وورد عليه ان ترك ما ورد به الشرع والتزامه السلف
للتخييل مما ليس للمسلم اليه سبيل وهل هذا الا مثل ان لا يصوم ولا يصلي احد
هضم لنفسه بتخييل انه ليس في سلك العقلاء البالغين ويمكن ان يدفع بان
تخييل انه ليس ككتب السلف وليس بذى بال لا يستدعي عدم الابتداء به بل
يكفي فيه تخييل عدم الابتداء والتخييل يتحقق بترك لا تيان بالحمد على وجه شائع
من ذكر لفظ الحمد وما يشق منه لانها لما اعتادت النفس استفاد الجمدة في اوائل
الكتب بهذا الطريق ولم تجدها تخيل اليها انه ترك مع انه لم يترك لاشتمال التسمية

على وضوح الدلالة على جميع الصفات اجمالا وعلى بعضها تفصيلا ولبس
الحمد قول القائل الحمد لله وما يشبهه بل القول الدال على الصفات الكمالية
فاحسن الضبط فانه من من لفظ ليس اها اسلوبا سلم منه وانما بدأ بتعريف الكلمة
والكلام لان النحوي يبحث عن احوالهما او عن احوال ما يتوقف معرفته
على معرفتهما من اقسامهما وما لم يعلم الشيء لا يمكن ان يحكم عليه وفيه ان
الكلمة معلومة للمخاطب قبل التعريف بمقتضى التعريف والتعريف وما
قبل ان التعريف بمعنى تحصيل التصور لا يقتضي سبق علم المتعلم انما يقتضي
سبق علم الكاسب ففقد ان المتعلم ما لم يتوجه الى المعرف الذي هو مدلول اللفظ
اولم يلاحظ تفسيره لم يحصل له معرفة مدلول اللفظ بالتعليم فالوجه انه ما لم يعلم
المبحث عنه في العلم على وجه مميزه عن جميع ما عداه لم يحصل الحكم عليه على
وجه يخصه ويتعين عند المتعلم ان هذه الحالة له لا غيره وشئ من التعريفين لا
يقتضي العلم على هذا الوجه ثم البحث عن حال الكلمة واقسامها ظاهرة واما
البحث عن حال الكلام ان كان مراد بالجملة فكما يبحث عن الخبر الجملة والحال
والصفة كذلك وحينئذ كان الاولى تعريف الجملة لان البحث عنه انما وقع
مذكورا بلفظ الجملة لا الكلام وان كان اخص من الجملة فالبحث عن الكلام خفي
الا ان يجعل بعض المباحث راجعا اليه كان يقال قولهم كم اها صدر الكلام
بحث عن الكلام بانه يجب ان يكون كم في صدره وبالجملة يجب تعريف الجملة
ايضا لانها يجب عنها اكثر من البحث عن الكلام بل كلاما كما تعرف فنعلم
ما فعل الزمخشري في المفصل حيث قال بعد تعريف الكلام ويسمى جملة
وقدم تعريف الكلمة على الكلام لتوقف معرفته مفهومه على معرفته
مفهومها وتوقف تحقق مفهومه على تحقق مفهومها وتوقف وجوده
على وجود فردها وتوقف معرفة فردة على معرفة فردها وتوقف معرفة
تقسيمه على معرفة تقسيمها فقال (الكلمة) معرفة بلام التعريف فلنعين لك
اولا معاني اللام ثم لنذكر ما يحتمل المقام وما هو ارجح ان يكون هو المرام فقول
لام التعريف اما للاشارة الى تعيين ما اراد ببدء حوله ويسمى لام الجنس وله
شعب لانه قد يقصد بالمعريف ان الجنس من حيث هو هو مع قطع النظر عن
الفرد ويخص باسم لام الحقيقة وقد يقصد به اليه من حيث الوجود في فرد
غير متعين ويخص باسم لام العهد الذهني وقد يقصد به اليه من حيث وجوده
في ضمن جميع الافراد ويخص باسم لام الاستغراق واما للاشارة الى فرد من

من مدلول اللفظ متعين عند المخاطبين ويقال له لام العهد الخارجي واذا اطلق
لام العهد ينصرف اليه فاللام ههنا اما الاشارة الى فرد من المدلول وح يكون
مدلول الكلمة هو المسمى بهذه اللفظة لانه لا معنى للكلمة ان يكون المفهوم
المقصود بالتعريف فردا منه بل هو واحد معانيها فلا بد من تأويلها
بالمسمى بهذه اللفظة حتى يكون اللام اشارة الى المعنى المعهود فيما بين النحاة
من جملة افراد المسمى بهذه اللفظة وحل الكلمة على هذا المعنى غير
مستبعد عن الافهام لان المخاطبين لا يفهمون من اطلاقها في مقام تعليمها
الا هذا بل قصد معناها الموضوع له خارج عن قانون القصد لان قصد
المعنى انما يكون لافادته ولا يمكن ان يستفيدة منها المتعلم للمعنى لعدم علمه به
قبل التعلم وهكذا كل محدود قصد باطلاقه تعليم معنى مدلوله لا نقول
قصد فرد من مدلولي المحدود خروج عن الاصل الذي ذكرته من ان
التعريف للمفهوم لا للفرد حتى يجب تعريفة المحدود عما يدل على قصد الفرد لا
نقول ما قصد تمييز افراده بقصد في التعريف الى تصويره لا الى تصور افراده
سواء كان فرد مدلول اللفظ المحدود ونفس الموضوع هو له فقصد فرد
المسمى بالكلمة اذا كان المقصود تمييز افراد ذلك الفرد وتصوير نفس
مفهومه لا يخالف القانون واما للاشارة الى نفس المعنى مع قطع النظر عن
الافراد فيكون لام الحقيقة وهو الانسب بمقام التعريف لشبوعه فيه حتى
يمثل اللام الحقيقة به لكن فيه ان قصده ضايع لانه لا يمكن ان يستفيدة
المخاطب المتعلم منه حين اطلاقه في مقام التعليم لجهله بالوضع له الا ان يقال
قصد المعنى في الشايع للافادة وفي مقام التفسير ليس للافادة بل للتفسير وح
اللام للاشارة الى تعيينه عند المخاطب باعتبار انه المعنى المعبر عنه عند النحاة
ولامنافاة بين لام الجنس التي لا تنفك عن الكثرة وتاء الوحدة لان الجنس لها
وحدة في العقل وان كثرت في الخارج والوحدة الذهنية لا تنافي الكثرة الخارجية على
ان الوحدة لا تنافي كثرة ما بل كل كثرة لا يخرج عن وحدة والتعقيب ان التاء لا يشترط
الوحدة لكل جزء من الكثرة وبيان ان كل فرد من هذا المفهوم مأخوذ من الوحدة
والكثرة لا تنافي وحدة جزئها بل تستلزمها اذ لا كثرة الا من الاحاد وليس لك ان
تحمله على لام الاستغراق ولا على لام العهد الذهني لما عرفت انه لا قصد الى
الفرد على ان لام العهد الذهني يوهم جهالة المحدود (لفظ) لم يقل لفظه
لانه لم يقصد التأنيث لاستواء التذكير والتأنيث والتثنية والجمع في المصدر

وان اراد به معنى المشتق صرح به الكشاف في سورة يوسف في قوله تعالى * حتى
تكون حرضا * بل جوز ترك التأنيث في صفة على زنة المصدر في تفسير قوله تعالى
خلصون نجيا * ولا الوحدة لانه لا وحدة معتبرة عنده في الكلمة حيث جعل
عبد الله كلمة اذ لا معنى لتاء الوحدة في الكلمة من غير اعتبار وحدة لان ابقاء نص
في الوحدة لا يجوز تجريد ها عنها بل لان معنى الوحدة في الكلمة افرادها فيغني
قيد الافراد عن الوحدة وهو بمنزلة الجنس يشمل الماهل اي الذي لم يوضع
لمعنى والمستعمل اي الذي وضع لمعنى ولم يهل والمركب والمفرد لانه في عرف اللغة
ما يلفظ به الانسان وقيل في الاصطلاح ونقص بالضمير المستتر لانه ليس
بما يلفظ به الانسان مع انه لفظ في الاصطلاح اما انه ليس بما يلفظ به الانسان
فانه لو كان منه لكان محذوفا لان المحذوف ما يلفظ به لا يمكن لم يلفظ به بل نوى
وكونه محذوفا باطل لانه لو كان محذوفا لزم حذف الفاعل مع الاتفاق على انه
لا يجوز حذف الفاعل في غير صورة التنازع وامتناعه فيه ايضا عند الاكثر
والترم المص كونه لفظا محذوفا وقال لم يطلق عليه المحذوف تحاشيا عن القول
بحذف الفاعل ولا يخفى انه كلام لا حاصل له وزاد بعضهم في التعريف وقال
اللفظ ما يلفظ به الانسان او ما في حكمه وفيه انه يصدق التعريف ح على
الدوال الاربع والحركات الاعرابية لانها في حكم ما يلفظ به في الموضع للمعنى
والافادة له مع انها ليست بالفاظ قال المص في الايضاح ادنى ما يطلق عليه اللفظ
حرف واحد فينبغي ان يزداد في التقيد ويقال او في حكمه في وقوعه فاعلا
ومؤكد ومعطوفا عليه ولك ان تقول الحكم في اطلاق النحوي ينصرف الى
الحكم النحوي والفرق بين اللفظ المحذوف والضمير المستتر المحذوف من مقولة
الصوت والحرف وله لفظ موضوع منوى بما يلفظ به في هذا المقام الذي حذف
فيه كما في قولك الهلال فان المنوى فيه لفظ هذا واما يقال هذا الهلال واما
لا يجوز التلفظ به في هذا المقام لكن يلفظ به في مقام آخر كما في قولك جدا فان
المقدر فيه حدث وهو وان لم يلفظ به مع جدا لكنه يلفظ بدونه كثيرا والمستتر
ليس كذلك قال الشارح الرضي في بحث المضمرات وقول النحاة ان الفاعل
في زيد ضرب وهند ضربت هو وهى تدريس لضيق العبارة ولم يوضع
لهذين الضميرين لفظ فغير واعنيهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا
مثل ذلك المقدر لان المقدر هو ذلك المصريح به بقي ان المستتر ماذا فحين نقول
والله اعلم انه المعنى المعقول الحاضر في مقام التكلم والمخاطب بذاته استغنى

لحضوره عن الاحضار بلفظ وفي الغيبة بسبق الذكر في التكميل والخطاب
ليس من جنس اللفظ اصلا وفي الغيبة ربما يكون لفظا اذا كان المنوي السابق
لفظا كما في قولك زيد سمع ولفظ قيل فالفاعل الاضطر في اضرب
متحدان والكونه فاعلا لللفظ جعل لفظا حكما فاذا ذكره بعض افاضل الشارحين
انه ليس من مقولة الصوت والحرف اصلا محل نظر والحق التفصيل ومانعه
الشارح الرضى عن بعض النحاة في بحث المضمرات المقدرة في ضرب ينبغي
ان يكون نصف الالف او ثلثه لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير
المثنى ليس بشئ اذا لم يخطر بالبال حين سماع اضرب شئ بازاء المخاطب من
نصف الالف او ثلث الواو على انه ينبغي ان يقال او ثلث الواو لان المفرد يجب
ان يكون ثلث الجمع لا ثلث المثنى ويلزم ان يكون المستتر في ضاربان الفا
وفي ضاربون واوا وفي ضاربات نونا فبعدها يلزم كونه لفظا ويلزم ما قد سبق
لكن بقي على ما حققناه انه يشكل ح جعل اللفظ الحكمي مما وضع للمعنى لانه
ليس هناك الا الذات المنوى فكيف يكون موضوعا وموضوعا له فيجوز تعريف
الكلمة وتعريف المضمر وتعريف الاسم الا ان يجعل الوضع والدلالة ايضا
كاللفظ اعم من ان يكون حقيقين او حكميين ويجعل المستتر موضوعا حكما
ودلا حكما ولنا في شرح الرسالة الوضعية كلام آخر في تحقيقه لكن مخافة
الاطياب دعت الى حوالته عليه قايه المرجع والمآب والله اعلم بالصواب
وتقييد التلفظ بالانسان لا يخرج كلمات الله وكلمات الملائكة والجن عن تعريف
اللفظ حتى يخرج عن تعريف الكلمة لانها مما يتلفظ بها الانسان والمخفف
عن الايهام ترك المص ذلك التقييد في شرح هذا الكتاب وان قيد في ايضاح
المفصل (وضع) بمنزلة الفصل يخرج اللفظ المهمل كله ويشمل الدوال الاربع
على ما هو المشهور وامثالها من الاصوات الموضوعات للمعاني من غير ان تكون
الفاظا الا ان تقدم اللفظ معها عن الدخول في التعريف ولا يخرج اللفظ المركب
حتى يكون مغنيا عن قيد الافراد لان الوضع تعيين الشئ بشئ بحيث ينتقل
العالم به من الشئ الاول الى الشئ الثاني من غير قرينة واللفظ المركب عين
كذلك لكن بتعيين اجزائه مثلا اذا عين زيد للذات الخصوصية والقائم لذاته
القيام وصورة التركيب لثبوت القائم لزيد فقد عين زيد قائم لمجموع هذه المعاني
لكن بتعيينات متعددة وانما قلنا من غير قرينة يخرج تعيين المجاز لان الواضع
كما عين اللفظ للموضوع له عين لكل ما يناسبه بقرينة فقال اطلقوا كل لفظ

وضعناها

وضعناها المعنى على كل معنى يناسبه بالقرينة وهذا التعيين الشامل لهما ايضا
من معاني الوضع لكن المعنى المشهور هو المعنى الاخص المذكور وهو المدار
لتقسيم اللفظ الى المشترك والمنفرد والحقيقة والمجاز وتحصيل اقسام الكلمة
وتنوع الدلالة بالمطابقة والنظم والالتزام الى غير ذلك وهذا التعريف
اولى من قولهم تخصيص شئ بشئ متى اطلق او احس الشئ الاول فهم
منه الشئ الثاني كما يشهد به استعماله باللام دون الباء على انه ينتقض اما بوضع
اللفظ المشترك او المطلق وقد بسطنا بيانه في شرح فارسي المنطق ولا ينتقض
تعريف الوضع بوضع الحروف لان تعيينه ليس بحيث ينتقل منه العالم به
بالوضع الى المعنى بل لا بد للانتقال من ضمنية لان الضمنية مما يجب ليعلم الوضع
لانه ما لم تكن الضمنية لا يحضر عند السامع الوضع وبعد العلم بالوضع ينتقل
اليه من غير ضمنية وهذا الكلام مزيد تفصيل في شرحنا للرسالة الوضعية
ولا يخفى ان مقتضى تعريف الوضع ان يكون معنى قوله وضع شئ بشئ بحيث
تختص به فلا سبيل الى اسناده الى ضمير اللفظ ولا الى تعلق قوله لمعنى به فلا بد
من تجريد الوضع عن الشبهتين وجعله بمعنى التعيين لكن لا مطلقا بل التعيين
المقيد بالحيثية المذكورة المربوطة في اللفظ والمعنى بعد قطعها عن
الشبهتين ووضع اللفظ والمعنى موضوعا فبقوله وضع لا يخرج شئ
من المهملات لانه ما من مهمل الا وعين ولا اقل من تعيينه للتركيب
من حروف مخصوصة وبقوله لمعنى يخرج المهملات لانها لم تعين لمعنى فاقبل
انه يخرج بقوله وضع بعد التجريد ما سوى حروف الهجاء لان حروف الهجاء
عين لغرض التركيب فخرجها بقوله لمعنى غير صحيح وانما قلنا لا يخرج عن
الحيثية المعتمدة في مفهوم الوضع لانه لو جرد عنها لدخل المجاز في تعريف
الكلمة ولانظر الدقيق هنا مشهود آخر وهو انه بما يكون للمعنى في حالة الاجال
احكام ليست له حالة التفصيل الا ترى انه يصح قولك علم زيد واسنادك العلم
الى زيد بلا كلفة ولو فصلت معنى علم وقلت حصل صورة الشئ في العقل
لا يبقى لك سبيل الى جعل زيد مسندا اليه لهذا المفصل وله غير نظير فليكن
قوله وضع بمعناه الاجالي صالحا للاسناد الى اللفظ والتعلق بالمعنى وان لا توجد
تلك الصلاحية في تفصيل ذلك المعنى فتح وضع احتراز عن جميع المهملات
كما هو المشهور ولا احتراز بقوله (لمعنى) المعنى ما يقصد بشئ سواء كان لفظا كمعاني
اسماء حروف الهجاء او غيره وقد يكتفى فيه بحجة القصد وهو امام صدر
بمعنى القصد نقل الى المقصود او اسم زمان او مكان نقل اليه والمناسبة ظاهرة

وتخصيصه بالمكان من ضيق العطن كالاعتراض بان جعله اسم مكان لعدم الفرق بين المفعول ومكان الفعل واسم المفعول وكان في الاصل معنى كرمى خففت وهو اقرب الوجوه بحسب المعنى لكن لا نظير للخفيفة (مفرد) احتراز عن المركبات مطابقة لها ليست بكلمات وهو من مصطلحات أهل الميزان ان وحقيقته لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه ووصف المعنى به ووصف له بحال اللفظ فالعنى المفرد معناه المعنى المفرد اللفظ فالاولى جعله صفة للفظ ترجيحاً للحقيقة على المجاز وتحريزاً عن ايهام ان افراد المعنى متقدم على الوضع فان المتبادر من الوضع معنى مفرد ان يكون احد طرفي الوضع المعنى المفرد وانما اخرج افرادة عن وصف الجملة وحق الوصف المفرد ان يقدم كما صرح به صاحب التسهيل لانه لو قدم لتبادر منه انه مفرد قبل الوضع مع ان الافراد متأخر عن الوضع ولاغنى عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع وبهذا تبين انه يمكن اختصار التعريف بان يقال الكلمة لفظ مفرد فيكون تعريفها بالمجاز بقى ان المفرد لفظ مشترك بين هذا المعنى وبين ما يقابل المثنى والمجموع اعني الواحد وبين ما يقابل المضاف اى ما ليس بمضاف وبين ما يقابل الجملة اعني ما ليس بجملة واستعماله بجميع هذه المعاني يرد عليك في هذا الكتاب وتعرف كلاً في موضعه فاستعماله في التعريف محل كما عرفت بما لا يدع عليك ان اللفظ الواحد قد يكون بالنسبة الى معنى مفرد او بالنسبة الى معنى مركب كعبد الله وبالنسبة الى معنى حقيقة وبالنسبة الى معنى مجاز كالاسد فانه حقيقة في الحيوان المفترس وكلمة مجاز في الرجل الشجاع وليس بكلمة فلا بد من قيد الحية اى الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد من حيث انه كذلك ليخرج عبد الله باعتبار المعنى المركب والاسد باعتبار المعنى المجازي والام يمكن التعريف مانعاً قيل الانسب بفرض الحيوان يجعل نحو قائم أو بصري من المركب اعرب اعراب الكلمة داخلاً في حد الكلمة وقد فات ذلك الكل لاتفاقهم على تقييد حد الكلمة بالافراد وان يجعل نحو عبد الله مما اعرب اعراب كلمتين خارجاً عنه كما اخرج صاحب المفصل ومن تبعه عنه بذكر اللفظة اذ لا يقال له لفظه اذ المراد باللفظة ما لا يمكن التلفظ به مرتين باعتبار وضع من الاوضاع بل لا يصح التلفظ بالمجموع الامرة واحدة ونحن نقول اخراج الزمخشري مثل عبد الله عن تعريف الكلمة بشبهه ان يكون فريفة كيف وقد يقال بعد تعريف الكلمة فهي جنس تحته ثلاثة انواع الاسم والفعل

والحرف ثم قال ومن اصناف الاسم العلم وهو ما علق بشئ بعينه غير متناول ما يشبهه وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومنقول فالحرف ذو حرف واحد والمركب اما جملة واما غير جملة اسمان جملاً اسماء واحداً نحو معدى كرب وعلبك او مضاف ومضاف اليه كعبد ميناى وامرى القيس والكفى وقال العلامة التفتازانى في شرح الشرح المختصر ان الحاجب ان النحاة اجمعوا على مثل عبد الله اسم وكل اسم كلمة ثم نقول ان بعلبك علماً معرباً باعراب الكلمة وقد خرج عن تعريف صاحب المفصل فقائه مما هو الانسب ما لم يفت المص على ان الانسب لفرض النحاة جعل عبد الله كلمة يصح حكمهم بان اعرابه على مقتضى وضعه الاصلى وجعله بمنزلة الكلمتين وبان اعراب مجموع الرجل ونمى لجملة بمزلة كلمة واحدة لشد الامتزاج فلو لا اعتبار الكلمة كما عرفت المص لم يتغير المعرب بسبب التنزيل منزلة غيره من المعرب بلا تنزيل تكلف (وهي اسم) اى كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترنة باحد لازمة الثلاثة (فعل) اى كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنة باحدها (وحرف) اى كلمة دلت على معنى بسبب غيرها الذى هو لفظ آخر كما قالوا ان الحرف مشروط في الدلالة بدكر متعلقه وبما ذكر طهران تقسيم الكلمة اى ضم قيود اليها قد تحقق الا ان القيد والمقيد ذكر باللفظ واحداً وان القسمة استقرائية لاحتمال قسم آخر هو ما دل على معنى بسبب غيره لا يكون لفظاً بل شئ آخر من الاشارة الحسية او غيرها بما يمكن عقلاً بدفعه الاستقراء فاذهب اليه الرضى من ان الحصر عقلي وتبعه كثرة من المهرة عثرة انما يتم لو كان الحرف عند النحاة ما دل على معنى بنفسه سواء دل بالمتعلق او الاشارة او غيرها وهو مبل للظ ان اسم الحرف موضوع بازاء ما وجد في كلامهم ثم قد سبق ان الاصل في التقسيم كونه حاصراً فهذا الاعتبار تضمن التقسيم دعوى الانحصار فاستدل بقوله (لانها) وجعل اللام متعلقة بالانحصار المفهوم من التقسيم وقيل المفهوم من السكوت في معرض البيان وقوله (اما ان تدل على معنى في نفسها) خبران وللمالم يصلح جملة على اسمه احتيج الى تأويل ان تدل بالادال او تقدير الحال مضافاً الى الاسم وقرق صاحب العباب شارح اللباب بين صريح المصدر والمأول به في صحة حمل الثاني على الجملة دون الاول في بحث لام الجرد وسأيت وارتضاء المحقق الشريف في هذا المقام في حواشى الرضى والدلالة في عرف ارباب العربية كون الشئ

بحيث اذا علم علم منه شيء آخر بعد العلم بالعلم العقلية او الوضعية
والطبيعية والاول هي الدلالة العقلية والثاني هي الوضعية والثالث
هي الطبيعية ويسمى الشيء الاول والثاني مدلولاً وقوله (اولاً) من تمة
الخبر وعطف على تدل اي اول تدل على معنى في نفسها وجعله عطفاً
على في نفسها اي اولاً في نفسها بوجه سبق كلمة اما وقوله فيما بعد اولاً عطفاً
على ان يقتزن (الثاني الحرف) ترك العطف لانه ليس مقدمة من مقدمات
الدليل بل جملة اعتراضية احتجج اليها التبعين معنى الحرف الذي كان حقه ان
يتقدم على الدليل وكذا ما عائله (والاول اما ان يقتزن باحد الازمنة الثلاثة اولاً)
عطف على التزديد الاول ومقدمة من مقدمات الدليل حقه ان تعطف
على المقدمة السابقة كما هو المتعارف في نظم الادلة وليس مع قوله الثاني
الحرف جواباً لسؤال مقدر نشأ من التزديد الاول وهو ما الثاني وما الاول
لانه لا يعهد مثل هذا السؤال في انشاء الاستدلال ولان قوله والاول
مقدمة الدليل (الثاني الاسم والاول الفعل) لما كان يتجه على استدلاله
على دعوى الحصر امر ان احدهما ان الحصر الاستقرائي لا يتكشف
الا بالتبع والاستقراء فان تزدید بين النفي والاثبات مما لا طائل تحته اذ لا يتم
بدون التمسك بالاستقراء والاستقراء يتم بدونه وثانيهما ان الدعوى مجهول
التصور لعدم العلم بمدلول الاسم والفعل والحرف فالاستدلال عليه
لا يجدي اجاب عنهما بقوله (وقد علم) معطوفاً على العلم الذي يتوقع
من الدليل وهو العلم بالمدعى فكانه قال قد علم بذلك دعوى الحصر وقد علم
(بذلك حد كل واحد منهما) فالدليل يصور المدعى ويدينها وانضمته
الحرد واختبر على الاستقراء بالاستقراء ولك ان يجعل ذلك اشارة
الى المدعى والباء بمعنى مع ولهذا التنبه يقع في معرفة قوله فيما بعد
ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او فعل واسم ومن الناس من جعل التقدير
قد تبين فقد مر ما لو كان مذكوراً لاقتضى جزالة المتن اذ التها و ذكر لا يراد
قوله وقد علم الح نكلت حقت ان تسمى نكليات تركتها لانه لاني است جامع
حكايات بل ذاكر ما الرجو ان يكون مضمناً هدايات وعن توضيح الوقت
وقايات متضرعا وسائلا من الله تعالى عنايات ووجه معرفة الحد من الدليل
انه عرف تمام المشترك بين الاقسام الثلاثة وتعلم المشترك بين الاسم والفعل
بحيث يحصل لكل معرف جامع مانع وقد عرفت ان لا معنى للحد عند الادباء

الا المعروف الجامع لما منع فلا يرد اننا لانم معرفة الحدود والحد معرف
لا يشتمل الاعلى اجزاء المعروف وكون ما علم من الدليل تعريفها بالاجزاء ثم
ولكل من الحدود مزيد بيان يتوقف على مكان فانتظره سائلاً من الله زمان
امان (الكلام ما) لفظ (تضمن كلمتين) اي كلا منهما يقال ضمنته الوعاء
اي جعلته فيه وخرج به ماسوى المركب لكن خرج ايضاً نحو جسق مهمل
مع انه كلام اذ ليس جسق كلمة على ما هو التحقيق وقد استوفينا في شرح
الرسالة الوضعية الا ان يقال المهمل المراد به نفسه بل كل لفظ اريد به نفسه
في حكم الاسم حيث يجري عليه احكامه فيكون كلمة حكماً وبحث النحوي
لا يقتصر على الكلمة الحقيقية فكيف لاوشي من الاصوات ليس كلمة وستعرف
ان شاء الله تعالى ومن هذا تبين انهم اواعتبروا مفهوم الكلمة على وجه
يندرج فيه ما هو في حكم الكلمة لكان انساب وكون المراد بكلمتين اعم من
الكلمتين حقيقة او حكماً دخل زيد قام في التعريف مع انه متضمن لاكثر
من كلمتين لان قام مع فاعله في حكم الكلمة حيث اجري مجزاً على ان المتضمن
لكلمتين يشتمل المتضمن الاكثر والظ ان الكلام عند صاحب التعريف مجموع
ضربت زيدا مثلاً بخلاف من عرفه بالمركب من كلمتين اسندت احدهما
الى الاخرى فان الكلام عنده مجرد ضربت والمتعلقات خارجة عن حقيقة
والحق مع صاحبه لان جزء الجملة في زيد ضرب رجلاً مجموع ضرب رجلاً
والرفوع محلاً لمجموعه لا مجرد ضرب وهكذا نظائرهما قوله (بالاسناد)
لاخراج المركبات الغير الكلامية وهو مجرد نسبة شيء الى شيء كافي تعريف
الفاعل واليه ذهب الرضى لكن يجب ان يكون المراد به هنا الاسناد الاصل
عند من يجعل الكلام والجملة مترادفين وهو اسناد الفعل او ما يسد مسده
كالصفة في قائم زيد وما قائم زيد والضارب واسم الفعل الى ما اسند اليه
واسناد الخبر ما اسند اليه او الاسناد الاصل المقصود لذاته عند من يجعله
اخص من الجملة فليس الجملة التي وقعت حالاً او صفة او خبراً كلاماً عنده ويخرج
عن تعريف الكلام بذلك الاسناد بهذا المعنى واما تأليف الكلمتين بحيث
يفيد مخاطب فائدة يصح السكوت عليها على ما فسر به صاحب اللباب
وكثير من شارحي هذا الكتاب وحيث يدخل في التعريف الجمل كلها لكن لا بد
ان يراد بالافادة الافادة في غير مقام التعداد لئلا ينتقض التعريف بغلام زيد فان
فيه تأليف الكلمتين بحيث يفيد مخاطب فائدة يصح السكوت عليها

لكن في مقام التعداد فقط فان قلت لم يخرج بقوله بالاسناد نحو الذي ضرب
ورجل ضرب اذا لم يقيد الاسناد بالمقصود لذاته لانه لفظ تضمن كلتين بالاسناد
قلت نعم لوجوه الباء للصاحبة او الاصاق اما لوجوه السببية فلا لان
الذي ضرب لم يتضمن الكلمتين بسبب الاسناد وبقيدهما بل تضمنهما
لقصدهما وتوضيح ورجل ضرب انما تضمنهما لقصد التقييد فن حمل الباء
على غير السببية فقد غفل ولما كان المتضمن الكلمتين شاملا للمتضمن
الاكثر والمتضمن بحرف واسم وذهب اهل الميزان ان الجملة الشرطية
ركبت من جملتين احدهما محكوم عليه والاخرى محكوم به وقد جرى كثير
من ارباب العربية كما حققه المحقق الشريف او جملتهم كما زعمه العلامة
التفازاني ان الشرط قيد والحكم في الجزاء فلبس تركيب اللام هنا من جملتين
وذهب المبرد من النكاح الى ان الكلام يتأني من اسم وحرف اذ ناب الحرف
مقام الفعل بحيث اغنى عن تقديره نحو يازيد فان ياعنده سد مسد دعوى جميع
اموره بحيث اغنى عن تقديره كما نقله المصنف في شرح المفصل والرضي في بحث
المناذري فقال ان المقدر عند سبويه جزء الجملة الفعل والفاعل وعند المبرد
بمجرد الفاعل لان يا ناب مناب الفعل صرح في تقسيم الكلام بالحصص فقال (ولا
يتأني ذلك) اي لا يتهيا الكلام والاسناد والتضمن بالاسناد (الافى اسمين) اي
كافي الجملة الاسمية (اوفي فعل واسم) كافي الفعلية رداعلى المخالفين وقد قلى
صرح بالحصص ووضح الاحتمالات الستة في المتضمن للكلمتين في بادي رأى
فقوى الداعى الى السلب هنا بخلاف قسمة الكلمة والمراد بالتأني في اسمين
او فعل واسم انه يتأني في هذين النوعين لان كل اسمين او كل فعل واسم يصلح
لذلك حتى يردان اسمين وفعل لا يكتفى ولا فعلا واسم واسم فعل ولا فعلا نافعا
واسما ووجه الحصر ان المسند اليه لا يكون الاسما والمسند لا يكون حرفا
ومن قال ان التركيب الثنائي العقلي يرتقى الى ستة والحرف لا يوجد فيه شيء
منهما والفلان والفعل والحرف لا يوجد فيهما المسند اليه والاسم والحرف
لا يوجد فيه الا حرفهما فقد اطال بلا طائل بل خل بالذليل لان هذا الدليل
لا يثبت الا حصر الكلام الثنائي والكلام لا ينحصر فيه عند المصنف (الاسم)
وهو في اللغة العلامة واللفظ الموضوع للجوهر والعرض للتمييز على ما في القاموس
ومنه علم ادم الاسماء خصه النحوي بهذا القسم لمزيد شرفه على اخويه
بحيث نزل معه منزلة العدم وما يقال انه مأخوذ من السمر وهو العلموسمي

هذا القسم لمزيد شرفه على اخويه او من الوسم وهو العلامة ووجد التسمية
ظاهر مخالف ما هو عادة ارباب الاصطلاح من نقل الاسماء الى مصطلحاتهم من
المعاني اللغوية دون اختراع الاسم من اول الامر لمصطلحاتهم واعل الاختلاف
المذكور في الاسم بين البصري والكوفي باعتبار اللغة لا باعتبار وضعه للمعنى
المصطلح عليه (ما) اي كلمة بقرينة جعله قسما منها (دل) بحسب الوضع بقرينة
جعلها صفة للكلمة اذ المتبادر من الدلالة التي وصف بها الكلمة ما تكون
الكلمة كلمة باعتبارها (على معنى) مطابق لانه المتبادر عند الاطلاق والمنعني
بالارادة عند عدم الصارف عنه صرح به المحقق الرازي في شرح الرسالة
الشمسية (في نفسه) متعلق بدل وضميره راجع الى ما وكلمة في بمعنى الباء اي بنفسه
من غير حاجة الى ضمنية لفظ آخر بخلاف الحرف فان دلالاته على المعنى بغيره
من اللفظ المضموم اليه المسمى بالمتعلق حتى لو لم يضم اليه لم يدل عاينه والفعل
وان شارك الحرف في عدم استقلال معناه المطابق في التعقل والملاحظة لان
معناه المطابق للحدث ونسبته الى فاعل ما وزمان الحدث والنسبة غير مستقلة
بالمفهومية بل ملحوظة تبعاطرفها فيكون مجموع المعنى وهو المعنى المطابق غير
مستقل فكذا السلك لا يفهم ولا يعقل بدون ملاحظة المسند اليه لكنه لا يحتاج
في الدلالة عليه الى لفظ آخر لان تعقل النسبة لا يتوقف الاعلى تعقل فاعل ما
وحضوره في الذهن عند ذكر الفعل لا يتوقف على ذكر لفظ آخر فالفعل ايضا
يدل على معنى مطابق بنفسه بخلاف الحرف اذ الحرف موضوع لمعنى ملحوظ تبعاً
لامر مخصوص لوحظ على وجه ينكشف به ذلك الامر بخصوص ومن البين
انه لا يمكن التعقل على هذا الوجه بدون ذلك الامر بخصوص والامر بخصوص
لا يحضر مع الحرف بدون ذكر ما يدل عليه فالخرف لا يدل على معناه المطابق
بدون ذكر لفظ آخر فتمام تعريف الاسم والفعل والحرف منوط على جعل
النسبة المعتبرة في مفهوم الفعل النسبة الى فاعل ما لا النسبة الى فاعل
مخصوص لان دلالاته حينئذ تتوقف على ذكر الفاعل المخصوص ولا يصلحها
ما قيل ان المعنى المعتبر في التعريفات اعجم من المطابق والفعل يدل على معنى
في نفسه هو الحدث وان لا يدل على معناه المطابق بنفسه لانه ح يلزم التضمن
بدون المطابقة لانه لا يتضح خروج الحرف عن تعريف الاسم لعدم
الثبوت اذ لبس له معنى التزاعى مستقل بالمفهومية لانه اذا كان التوجه الى معنى
الحرف تبعاً لشيء آخر ومتطفاً لانه كان كل ما لا بد من ملاحظة في ملاحظة معنى

الحرف كذلك ولنتبهنك على ان الحق ان الفعل للنسبة الى فاعل معين وليانه
مكان آخر (غير مقتزن) مرفوع خبر بعد خبر او مجرور وصفة لمعنى او منصوب
حال من المعنى او من ضمير ما الى غير مقتزن جزؤه سواء كان له جزء اول فهو بيان
للأسم بما هو وصف للمعنى فيكون المقصود به سلب الدلالة عليه بمقتضى
الاصل الثانى الذى ذكره المص فى الحدود فيكون المعنى غير دال على الاقتزان
(باحدا لازمة الثلاثة) التى هى الحال والمستقل والماضى والمراد عدم الدلالة
وضعا لما عرفت ومن لم يتصفح مقاصد القوم قال المراد عدم الاقتزان فى الفهم
بان لا يكون الزمان مفهوما مع المعنى فصرف الاقتزان عن مفهومه وحل
المعنى المقتزن على التضمن على خلاف المعنى المعتبر فى التعريف وبما حققناه
اندفع ما يردان المراد بالمعنى اما المطابق فالفعل ايضا غير مقتزن بالمعنى
المطابق باحد الازمنة الثلاثة والا لكان للزمان زمان واما المعنى الضمنى
فيشكل باسماء البسائط والافعال فانها تدل على معنى تضمنى غير مقتزن
هو الزمان اذا تمهد هذا فنقول خرج بالدلالة على معنى فى نفسه الحروف
ولم يخرج الاسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرط لما نقل عن سبويه ان
هذه الاسماء كانت خالية عن معانى تلك الحروف فى اصل الوضع مصدرية بها
الا انها طرأت فيها معانى تلك الحروف بعد حذفها وكثرة استعمالها مع
حذف الحروف وارادة معانيها وخرج بقوله غير مقتزن باحد الازمنة الثلاثة
الافعال سواء اريد باحد الازمنة الواحد المعين او لم يقيد بالتعيين اذا الفعل
المضارع مع اشتراكه بين الحال والمستقبل يدل بحسب كل وضع على زمان
معين والاولى ان لا يقيد بالتعيين لانه ارتكاب لما هو خلاف الظاهر بلا ضرورة
لا نقول عسى ونعم وكاد وبئس واخواتها لا تقتزن زمان لانه قيل انسلخت
هذه الافعال من الزمان فى الاستعمال فالأقتران وضعا متحقق ولم يخرج
اسماء الافعال لان معانيها المطابقة الفاظ وهى غير مقتزن وانما المقتزن
معانى تلك الالفاظ وقيل التحقيق ان اسماء الافعال متفولات اما عن معنى
الجار والمجرور نحو عليك بمعنى الزم واما عن معنى الظرف نحو دونك اى خذ
او عن المصدر تحقيرا نحو رويدا وتقديرا نحو هيئات فانه وانما يستعمل مصدرا
لكه على وزن المصدر كما فوقات او عن المصدر الذى كان فى الاصل صوتا نحو
صه فليس شئ منها الدلالة على احد الازمنة بحسب الوضع وهناك نظر
لان اسماء الشرط والاستفهام اذا صارت بحيث يفهم منهما معانى الحروف

بلا فرينة صارت موضوعة لما دخل فيه الشرط والاستفهام بكثرة الاستعمال
وكذا الافعال المستلحة عن الزمان واسماء الافعال على ما هو التحقيق فيكون
دلائلها على هذه المعانى بحسب الوضع ولا يتم ما قيل ان المعتبر الدلالة بحسب
وضع اول لانه مع بعده عن الفهم يوجب خروج نحو شمر ويزيد عن حد
الاسم لدلائلها على احد الازمنة بحسب الوضع الاول ولانه يوجب كون
عليك ودونك خارجين عن حد الاسم لانهما فى الوضع الاول مركبان ومما يجب
ان ينبه عليه ان التزام الضميمة مع اللفظ كما يكون لتوقف الدلالة عليها وذلك
فى الحروف قد يكون لالتزام ابضاح مفهوم الاسم كما فى الاسماء الموصولة
او لتحصيل الغرض من وضع لاسم فان ذ و وضع لجعل اسم الجنس مر بوطا
لشئ فلو خلا عن الاضافة لم يحصل الغرض من وضع الاسم وكذا كل لفظ
وضع للاحاطة بافراد ما اضيف اليه فتنبه وحافظ عليه تحفظ عن اشتباه
احد المقامين بالاخر وعن التباس الاسم بالحرف عندك ولما كان تمييز افراد
المحدود بالحد عما سواه من خواص الخواص ذوى الانتباه وكان صعبا على
القاصر المتعلم لم يكتب بما كرر من الحد المتقدم وعقب كل حد من الاسم
والفعل بذكر عدة من الخواص لهما مزيد شهرة الاختصاص لتمييزه كل من
اخو به بسهولة لديه واهمل ذلك فى قسم الحرف لانه يعد كل فرد منه من
كل صنف (ومن خواصه) اى بعض خواص كل من تلك الخمسة وخاصة
الشئ ما يوجد فيه دون غيره فان وجد فى جميع افراد فهو خاصة شاملة
وان لم يوجد فى شئ من اعيانه فهو خاصة حقيقية والافاضافية ولا يختلج
فى قلبك ان الخاصة ما يكون محمولا على الشئ وانه مشترك بين الخاصة الحقيقية
والاضافية لا قدره مشترك بينهما فتذكر هذا البيان لان ما يختلج فى قلبك من
خلط مصطلح نحو بمصطلح الميزان ولما كان خواص الاسم كثيرة نبه على
كثرتها بجمع لكثرة مع كلمة التبعض اذ لو لا كلمة التبعض اصرف صبغة الكثرة
عن ظاهرها بحمل الخمسة عليها وجعلت محمولة على القلة لا نقول لا يتضح
بالتبعض بقاء صبغة الكثرة على خالها كيف وكل بعض من الخمسة فلا يتضح
ارادة ان الخمس بعض من كثرة لا نقول هذا احتمال سخييف لا يلتفت اليه
نظر شريف اذ ظهور كون كل واحد بعضها من الخمسة يمنع كون ايراد
التبعض لبيان وامكان حمل الصيغة على حقيقةها يمنع عن الجزاء عنها الى
المجاز ولما كان اللام والجر والتوين من الامور المقارنة للاسم دون الوجودية فيه

اضاف الدخول اليها مثلا يحتاج في اطلاق الخاصة الى ارتكاب تسامح فقال
(دخول اللام) ونبد على ان المختار عنده ان حرف التعريف هو اللام كما هو
مذهب سيبويه دون ال على وزن هل على مذهب الخليل او الهمة فقط كما هو
مذهب المبرد وجعل اللام فارقة بينه وبين الاستفهام وبهذا ظهر ضعف
ما قيل انه لو قال حرف التعريف لكان اشمل لدخول ميم التعريف فيه كما في
قوله عليه السلام ليس من اميرامصبام في امير لكن في اطلاق اللام انه يشمل
لام الامر ولام جواب لو ولام جواب القسم ولام الابتداء مع اختصاص بعض
منها بالفعل وشمول بعض له وكأنه اعتمد على ان اللام باطلاقه منصرفة الى لام
التعريف ولا يضر خروج اللام الموصولة ح لانه ليس لها كثرة لام التعريف
لانها داخلة على اسم الفاعل واسم المفعول اللذين هما في معنى الفعل كما في
الرضى لانه لا يمنع الاختصاص بالاسم ولقد رتب الخمسة ترتيبا انيقا فقدم
ما يدخل اول الاسم ثم ما يدخل الاخر ما يتقدم وقدم اللفظي على المعنوي
ومن المعنوي ما اختصاصه بجميع افراده قبل انما يختص بدخول اللام بالاسم
لانه وضع لتعريف ما يدل عليه اللفظ مطابقة ويكون مستقلا بالمفهومية
والفعل لا يدل مطابقة على ما يستقل اذا النسبة لا تستقل بالمفهومية بل تفهم بها
للاطرفين وقد سمعت ما يتعلق بعدم استقلال مفهوم الفعل فتذكر وما قيل
بنتقضى باللام الداخلة على الصفات فانها لا تدل مطابقة على الذات ونحو
رايت الاسد الراعي فان الاسد لا يدل على الرجل الشجاع مطابقة وقيل الاسم
يقع محكوما عليه ويراى بالمحكوم عليه غالبا الافراد وهي تعدد ما يحتاج الى
التعيين بخلاف الفعل فانه محكوم به والمحكوم به يقصده المفهوم فلا يحتاج
الى التعيين وفيه ان اللام قد يكون لتعيين المفهوم والطبيعة والظاهر ان
اختصاص هذه الامور بالاسم اتفاقي لان معنى الفعل لا يقبل ما تقتضيه هذه
الامور (والجر) باقسامه من الكسرة والفتحة والياء لدلالته على جر شيء الى
مدخوله اى كونه مضافا اليه ولذا سمي جرا قبل لانه ينجر الشفة السفلى في
التلفظ به الى اسفل وذا لا يتحقق في الفتحة والياء لكن يرجح مناسبه بوجه
تسمية الرفع والنصب (والتنوين) ان كان مصدر نونه يكون عطفا على
الدخول وان كان اسم النون الساكن يكون عطفا على المدخول والمراد ما
سوى تنوين التزم وهو ما يلحق الروى المطلق او المقيد ويختص الثاني باسم
الغالى اذ تنوين التزم يوجد في الفعل والقياس ان يصح في الحرف وان لم يوجد

(والاسناد اليه) عطفت على الدخول لمدخوله الجرح لفظا المرفوع محلا
لانه كالاضافة صفة للاسم بنفسه فلا حاجة في كونها خاصتين الى توسط
الدخول والضمير راجع الى الشيء المشتمل عليه الاسناد فانه بمعنى كون الشيء
مسندا فعني الاسناد اليه كون الشيء مسندا اليه وليس الضمير راجعا الى الاسم
اى الكون مسندا الى الاسم لان ما بعده من الخواص هو الاول لا الثانى اذ لا
قائدة في عد كون الاسم مسندا اليه من خواص الاسم لانه في غاية الظهور
بل لان ذكر الخواص لتصب العلامات وليس كون الاسم شيئا علامة يعرف
به الاسم ولا راجعا الى الالف واللام لجعل الاسناد بمعنى المسند اذ لم يعهد
جعل المصدر المأول صلة اللام ولا يحسن عد المسند اليه خاصة ولا جزء
مما سمي به كون الشيء مسندا اليه حتى لا يكون للضمير مرجع (والاضافة) اى كون
الشيء مضافا فلا بد من قيد وهو ان يكون بتقدير حرف الجر حقيقة كما في
الاضافة المعنوية او صورة كما في الاضافة اللفظية اذ الفعل ايضا يكون مضافا
بواسطة حرف الجر لفظا نحو مررت بزيد وحمله على كون الشيء مضافا اليه
وان كان خلاف ظاهر العبارة اذ العبارة الدالة عليه الاضافة اليه يوافق
قول المص فمابعد والجر علم الاضافة الا انما نحمل عليه لان اختصاص الجر
يستلزم اختصاصه فليس الداعي الى ذكره كالداعي الى ذكر كون الشيء مضافا
لما قيل ان الجملة تقع مضافا اليها فلا تختص بالاسم لان الجملة المضاف اليها
نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم في تأويل الاسم عند المص اى يوم تنفع
الصادقين صدقهم ولذا تراه يعرف المضاف اليه بكل اسم نسب اليه شيء
بواسطة حرف الجر لفظا وتقديرا على ان وجوده في الجملة لا يمنع كونه خاصة
الاسم اذ يمكن فيه عدم وجوده في الفعل والحرف لان المقصود من ذكر الخواص
نصب علامات يتميز بها عن اخويه واما الجملة فلا اشتباه شيء من اقسام الكلمة
بها واعلم ان اختصاص هذه الامور بالاسم بمعنى انها توجد في الاسم مستعملا في
ما وضع من المعنى المغايرة ولا يوجد في اخويه المستعملين كذلك واما اذا اريد بها
انفسها فالكل مستوى الاقدام في اكثر هذه الخواص مما سوى التنوين واللام
فن قال بانها ح اسماء لوضعها المعان اسمية هي انفسها فالكل عنده من خواص
الاسم مطلقا ومن حقق انها حاضرة ح بانفسها وليست موضوعات لها
ولا مستعملة فيها يحتاج الى جعلها مختصة بالاسم حال استعمال اللفظ فيما
وضع له مطلقا وتحقق هذا البحث على ما ينبغي من خواص شرحنا على
الرسالة الوضعية وفقك الله تعالى لمطالعة (وهو) اى الاسم (معرب ومبني)

فصل بين قسمي الاسم وتعريفه على خلاف تقسيم الكلمة والكلام لما عرفت
اولا نذكر من الخواص بيان احكام عامة للاسم مشتركة بين المعرب والمبني
فلا يستدعي بيانه تقسيم الاسم فلما كان بيان الاحكام المختصة بقسميه قسمه
اولا ثم ذكر الاحكام والمعرب اسم مفعول من الاعراب اما بمعنى الاظهار واما
بمعنى ازالة الفساد سمى به هذا القسم لانه مما ازيل ابراهمه واظهر بازالة خفائه
بالاعراب فسمى به لانه فرد من افراده وقبل اسم مكان لان المعرب لفظ تظهر
فيه المعاني ويزال فيه فساد خفائه ولا يخفى عليك ان هذين الوجهين انما يتان
لو كان الكلام في المعرب بمعنى ما جرى عليه الاعراب واما المعرب الذي نحن فيه
فهو معرب مع قطع النظر عن الاعراب حتى قيل فيه الاسم معرب ولم يعرف
فلا فرق بينه وبين المبني المركب مع الغير في ازالة الفساد والاظهار والاولى ان
يقال سمى معربا لانه يصددان يظهر ويزال فسادا بخلاف المبني اولانه تصدى
لان يصير محل ازالة فساد المعاني واظهارها والظان المعرب والمبني ليسا قسمي
الاسم بل قيدا قسميه وضعا موضع قسميه جريا على المسامحة المشهورة اظهر
المقصود والتقدير هو اسم معرب واسم مبني ونظيره الحيوان اما ابيض او غيره
والتقدير اما حيوان ابيض او حيوان غيره (فالمراد) تفرع بيان المعرب والمبني
على بيان التقسيم لان بيانهما افرع بيان التقسيم وذلك يستدعي ذكر
المبني بطريق العطف ولم يعطفه المص فكانه غفل بطول العهد او تعيب
التعريف للتقسيم فافهم (المركب) المركب قد يكون ايجاد المركب مع الغير
وقد يكون ايجاد المركب من الغير وما يقابل الثاني سمي مفردا ولم يسم ما يقابل
الاول باسم والمراد هنا الاول بقرينة ان الاسم الذي هو قسم الكلمة
ومقسم المعرب لا يصح ان يكون الثاني واشتراط التركيب في المعرب اصطلاح
المص والقديما جعلوا المعرب بالتركيب داخلا في المعرب مطلقا ركب
اولم يركب فزيد عندهم معرب قبل التركيب ايضا وعنده مبني على السكون
فلا يصح تعريف المعرب عنده بما يدخل فيه الاسم قبل التركيب فلذا عدل عن
تعريفهم المعرب بما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا وتقديرا على انه
لا يصح تعريفهم افوات رعاية الاصل الاول ان الذي نقلته لك في الحدود ولا
مشاحة في الاصطلاح واكمل احدا ان يصطليح رايشاء الا ان تجديد الاصطلاح
انما يحسن لو كان اقرب الى المصلحة مما وقع واما ما يساوي الواقع فعبث وما
هو دونه سفه ولعل ما فعله المص اقرب لانه طريق معرفة استعمال الاسماء

الغير المركبة والاحتراز عن مخالفة العرب العرباء فيه ولها استعمال بدون
التركيب وهو حال التعداد واستعمالها كذلك يوافق استعمال المبني لانه
لا يتغير آخرها فالاقرب درجتها في المبني ولما كان المركب شاملا للمبنيات
المركبة احتاج لاجراجهما الى قوله (الذي لم يشبه مبني الاصل) المشابهة
مشاركة اثنين في صفة ولا يخرج به الاسماء المبنية الغير المشابهة ذاباء كما يكون
للمشابهة يكون لمناسبة غيرها كبناء الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط
او الاستفهام ولهذا عرف المبني بما تناسب مبني الاصل وليس المفهوم
من مبني الاصل ما لا اصل فيه الالباء واعرابه فرع اعراب الغير كما فهم الرمنى
حتى اوردانه بشكل باسم الفاعل وغيره مما يشبه الفعل المضارع لان الاصل
عند البصريين في مطلق الافعال حتى المضارع البناء وانما اعراب لمشابهته
الاسم نعم لا يرد ذلك على الكوفيين حيث زعموا ان الاصل فيه الاعراب
بل المفهوم منه مبني هو اصل المبنيات وفسره المص بفعل الماضي والامر
والحروف وهو اول من عبر عن هذه الثلاثة بتلك العبارة وزاد بعضهم الجملة
من حيث هي جملة والاحق بكونه مبني الاصل الاصوات لانها وضعت
للتستعمل من غير تركيب ابد بخلاف الثلاثة فانها مركبات مع الغير لانها لا تتركب
تركيبا يتحقق معه العامل ولا يرد مبني الاصل لخروجه بالمركب لان المراد به الاسم
المركب وبقي مضاف لم يتركب الا مع المضاف اليه نحو غلام زيد فانه مبني مع انه
مركب لم يشبه مبني الاصل فدفع بان المراد مركب مع العامل فورد معربا له
معنوى فدفع بان المراد مركب يتحقق معه العامل ولك ان تقول المراد مركب
يتحقق معه المعنى المقضى وبالجملة يرد غير بمعنى الا وما بعد الاصفة لانها معربان
وامركب مع غير يتحقق معه العامل بل المركب ذلك التركيب ما اضيف اليه غير
وكلمة الا لانه اجري اعرابها على الغير في التزام انهما غير معربين وانما
اجري عليهما اعراب الغير بعد فتأمل واورد غير بمعنى الا واسم الفاعل
بمعنى الماضي ولفظ مثل لانه بمعنى الكاف والمثنى والمجموع لانها تضمنت
معنى العاطف الى غير ذلك مما لا يكاد يحصى واجيب بان المراد مناسبة اعتبارها
العرب ولا يخفى ان التعريف حيث ذكر تعريف السلف في عدم رعاية الاصل
الاول لان معرفة اعتبار المنااسبات المحصورة لا يمكن الا بالتبع (وحكمه)
اي حاله الذي يحكم به في الفن على المعرب ويطلب معرفة ثبوته له وفسرود
بالاثر المترتب عليه والخاصة وفي الرضى انه اصطلاح الاصول والمراد

حكم الاسم المعرب من حيث هو معرب لا من حيث هو اسم معرب لانه يشمل
الفعل المضارع وانما خص المص بيان هذا الحكم بتصويره بقوله وحكمه
على خلاف ما هو عادته في ذكر القواعد والمسائل للتبني على ان التعريف به
تعريف بما هو حكم مطلوب في الفن ويتوقف معرفته على معرفة المعرب
وهكذا يفعل في كل حكم عرف به القوم شيئا كما سيرد عليك (ان يختلف)
اي ذو ان يختلف لان المحمول على المعرب ذو الاختلاف (آخره) اي
نفس آخره كما في المعرب بالحروف اوصفته كما في المعرب بالحركات ولك
ان يجعل اختلاف صفة الآخر شاملا للمعرب بالحروف فان اختلاف الآخر
نفسه يستلزم اختلاف كونه واوا كونه ياء وكونه الفا وقيد الاختلاف بقوله
(باختلاف العوامل) لان المقصود معرفة هذا الحكم لانه بمعرفة يعصمهم
عن الخطأ في الاعراب ولانه الذي اريد التبيين على انه الذي ينبغي ان يجعل
حكمنا لا معرفا كما فعلوه واما ما قيل انه لا حترار عن اختلاف آخر من ابنك
ومن الرجل ومن زيد فما لا يلتفت اليه لان حال الموضوع في المسئلة لا يجب
ان يساويه ويصح ان يقال حكم الفاعل ان يدفع ولا حاجة ان يقيد بما يخرج
رفع المبتدأ نعم هذا البيان يلحق به اذا جعل معرفا والمراد صحة الاختلاف
ليكون الحكم كليا اذا اختلف بالفعل غير ظاهر الشمول لكل معرب وقبل
الاختلاف بالفعل ولا يجب ان يكون شاملا لكل معرب اذا الخاصة قد تكون
غير شاملة ويرد ان الكلام في حكم جعله القوم حدا للمعرب والمراد
باختلاف العوامل الاختلاف في العمل كما يتضح من اضافته الى العوامل الا ترى
ان قولك اختلاف القائلين بقيد الاختلاف في القول فلا يراد ان لم يختلف
آخر زيد في ان زيد اضررت زيدا وانا ضارب زيدا مع اختلاف العوامل
من وجوه واورد عليه رأيت احمد ومررت باحمد ورأيت مسليين ومسلمين
ومررت بمسلمين ومسلمين ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات حيث لم يختلف
آخر هذه المعربات مع اختلاف العوامل واجيب بان المراد بالاختلاف اعم
من الاختلاف حكما وآخر هذه المعربات اختلف حكما فان الفتحة مثلا
من حيث انها علامة النصب تحتها من حيث انها علامة الجر ونحن
نقول اوفسر اختلاف الآخر نفسه اوصفته بالاختلاف في كونه علامة نصب
او جر او رفع لكان الاختلاف مستغنيا عن تكلف التعميم وعن مخالفة
مع اختلاف العوامل بل نقول اختلاف العوامل في العمل ان يقتضي كل

منهما

منهما اثر مخالفا لا يقتضيه الاخر فالنصب والجر ليسا من العوامل
المختلفة حين الدخول على غير المنصرف ولا يتحقق اختلاف العوامل
بدخولهما فيه ولا ينبغي لك ان تقول قوله اخذ او تقدير كما جعل اختلاف آخر
فتي في جاني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى داخل في الحكم جعل اختلاف آخر
هذه المعربات داخل كيف وفتحة احمد في حال الجر بخالفة الفتحة في حال
النصب تقدير او اعتبار لان المص مبدئ بالتقدير بما ينبغي هذا التقدير (الاعراب
قد عرفت معنيه لغة والمناسبة لظهورها مستغنية عن البيان وهو عند الشيخ
عبد القاهر ما به الاختلاف وجعله الزمخشري نفس الاختلاف ورجح المص
اصطلاح الشيخ بما تفيحه ان الاختلاف امر اعتباري غير متحقق في الخارج
فلا يلحق ان يوضع المعنى بل الاحق جعل علامة المعنى الحرف او الحركة
المتحققين اللتين هما من جنس ساكن الامور التي توضع المعاني وربما يؤيد
هذا الاصطلاح بتدوين الاعراب على الرفع والنصب والجر اتفاقا وهو خفي
لانه ان كان التأيد باعتبار الرفع اسم لما به الاختلاف اتفاقا دون نفسه فهو
مسل وان كان باعتبار آخر فلا بد من بيانه حتى نتكلم عليه والتأيد لمذهب
الزمخشري بانه ضد البناء الذي ليس نفس الحركة بل ما بالحركة او السكون
فينبغي ان يكون الاعراب ايضا ما بالحركة ضعيف كيف وليس البناء ضد
الاعراب الذي هو علامة المعنى بل للاعراب بمعنى كون الاسم معربا (ما اختلف
آخره) اي آخر المعرب (به) فخرج بقيد الاخر ما به يختلف وسط المعرب
نحو جاء في امرء وابنه ورأيت امرء وابنه ومررت بامرء وابنه فانما قيل هذان
الاسمان تابع لآخرهما وبإضافة الاخر الى المعرب ما به يختلف آخر الاسم المبني
نحو من ابنك ومن ابوك وآخر الحرف نحو من ابنك ومن البصري ومن زيد
وخرج ما به اختلاف آخر نحو غلامي وبصري وضاربة بما خرج به اختلاف
آخر اسم المبني لان كسر آخر الغلام وراء بصري وفتح آخر ضارب كان قبل
التركيب فاختلف به آخر المبني على مذهب المص فن قال لا بد من تقييد
الاختلاف بالحقيقة اي اختلف آخر المعرب من حيث انه معرب لا خارج هؤلاء
فيكاه لم يفرق بين المعرب على مذهب المص وبينه على مذهب غيره ورد عليه
العامل فيهم من دفعه بان المتبادر من البناء غير الفاعل فان الشايع ان يقال تقطع
الحكم بالسكن دون انقطع اللحم يزيد والعامل ليس فاعل الاعراب بل
التكلم لكنه اعتبره النحوي فاعلا ولذا سماه عاملا وبه يندفع ورود المعنى

المقتضى لانه اعتبره فاعلا قريبا للاعراب واذا سماء بالمقتضى وفيه ان اعتبار
 الخوى العامل محو ثا للمعاني وعلاماتها لا ينفى جعله سببا غير فاعل
 للاختلاف الذي ليس علامة المعنى عند المص ومنهم من دفعه بان المراد
 بكلمة ما حركة او حرف بقرينة تفصيله بالحركات والحروف واورد عليه
 الحروف العاملة كالسواء واللام والكاف والواو ولك ان تخصصه بالحروف
 في الاخر او الحركة والقرينة بحالها ومنهم من دفعه بان المتبادر من السبب
 القريب والعامل والمقتضى من الاسباب البعيدة وينتج عليه مجموع الحركتين
 فاما ما به الاختلاف مع قرينه ان المجموع ليس باعراب ودفعه بان المراد السبب
 القريب الغير التام غير تام لانه خلاف المتبادر ومع ذلك يقتضيه لان السبب
 القريب التام هو مجموع العامل والمقتضى والحركتين وكيف لا يكون
 المجموع قريبا ولا واسطة بينه وبين الاختلاف اذ ان يقال لا يكفي في قرب
 السبب هذا القدر بل لابد من انتفاء الواسطة بين كل من اجزائه والآخر
 ولا يعد مجموع الاسباب البعيدة والقرينة سببا قريبا ولا بعيدا بل هو من
 قبيل اجتماع القسمين ولان مجموع الحركتين وان كان سببا قريبا تاما
 لاختلاف الاخر الحاصل بهما بسبب قريب غير تام للاختلاف الحاصل
 بمجموع الحركات الثلاث فيصدق عليه السبب القريب الغير التام لاختلاف
 آخر المعرب وهذه التكاليف لتصح الحد مبني على ان الحد مجرد ما ذكر وليس
 قوله (لا يدل على المعاني المعتورة عليه) منه كما صرح به المص والافخروج
 جميع ماورد بهذا القيد بين وجعله خارجا عن الحد لا ينافي تعلقه بما هو
 مذکور في الحد حتى يقدر له متعلق وهو وضع الاعراب في الاسماء كما يشعر به
 كلام بعض الشروح ولا يبعد عن الفهم جدا ولا يمنع تعلقه بالاختلاف
 انه ليس غرض الاختلاف بل غرض جعل الاخر مختلفا لان الغرض كما
 يضاف الى التأثير يضاف الى الاثر فيقال الغرض من وجود الشيء الفلاني
 كذا نعم يتجه ان الدلالة على المعاني المعتورة لا تدعو الى اختلاف الاخر
 بل الى وضع الاعراب وجعله الاخر اما لما قيل ان الاعراب دال على هيئة
 مدلول المعرب والدال على الصفة ينبغي ان يتأخر عن الدال على الموصوف
 واما لما قيل انه دال على صفة المعرب من كونه عمدة اوفضلة الى غير ذلك
 والدال على صفة الشيء ينبغي ان يتأخر عنه ثانيا خرمناه وهو اوفق بقوله
 المعاني المعتورة واعلم ان كون الحركة الحرف في امر وهمي اذا الحركات ابعاض

حروف العاملة فالضمة بعض الواو والكسرة بعض الياء والفتحة بعض
 الالف وكما ان حرفا لا يكون في حرف لا يكون بعض الحرف في حرف بل
 الحركة بعض الحرف الا انه لكمال اتصاله بالحرف وعدم استقلاله بوجهه انه
 من صفات الحرف وامر حركته به الحرف الى مخرج حرف المد والظان ضمير
 ليدل لما اختلف آخره به لا لاختلاف كما يرشد اليه قوله فالرفع علم الفاعلية
 ولك ان تجعله للاختلاف فيكون اسنادا للدلالة الى سببها لا الى فاعلها لانه
 ادخل في بيان سبب وضع الاعراب مختلفا اي انما وضع الاعراب مختلفا ليدل
 سبب اختلافه على المعاني المتبدلة المتعاقبة على المعرب والاعتوار اخذ
 متعدد شيئا ان يؤخذ واحد من واحد وكان الاولى جعل الاسماء معتورة
 والمعاني معتورة لان الاسم اولى بكونه اخذا والمعاني بكونه مأخوذا حتى خالف
 بعض الرواية المشهورة وجعل المعتورة اسم مفعول وصحاحه اشار المص
 الى ان قصد المتكلم بالذات الى الفاعلية واختيها وانما يذكر الاسم لانه لابد
 للمعنى منه فالاسم مما اخذه المعنى حين قصد اولى ان الفاعلية مثلا معينة
 في القصد لتعينها بخلاف الاسم فانه غير متعين لكثرة العبارات التي يمكن
 التعبير بها فالفاعلية لتعينها اولى بكونها اخذ اللمزة الغير المتعينة التي
 تعينها باخذ الفاعلية لها تأمل ولا تظن ان جعل المعاني معتورة يقتضي
 اختلافها في كل اسم دون جعل الاسماء معتورة فانه لا يقتضي تبدل المعاني
 واختلافها فلا يصير سببا لوضع الاعراب مختلفا لانه ظن سوء اذ اخذ كل
 اسم المعاني ايضا بوجوب اختلاف المعاني في كل اسم فان قلت لا اعتوار
 بالنسبة الى كل اسم الا ترى الى الاسماء اللازمة النظر فية لانا نقول وضعت
 الاسماء بحيث يعقورها المعاني انما خص بعضها بمعنى وبعضها بالاعراء
 عن كل معنى للاستعمال كن متديا لثلاث تكون في خطابنا مخيرا وبما ذكرنا عرفت
 ان قوله عليه لا يتعلق بمعنى الاعتوار وانه ذكر لتضمنه ما يتعدى اليه من معنى
 التعاقب وهو اقرب من تضمين الطريان اول الاستعلاء ولا يخفى ان ما اختلف
 آخره به لا يدل على المعاني فالتقدير على معنى من المعاني المعتورة وجعل ضمير
 يدل الى جميع افراد ما اختلف لانه المذكور ضمنا تأويل بعيد (وانواعه)
 اي انواع اعراب الاسم وهذا الشارة الى تقسيم الاعراب بعد تدرجه ولم يقل
 او اقسامه ليشعر بان الاقسام كلييات لا اشخاص (رفع ونصب وجر) خبر لانواعه
 اي انواعه هذا المجموع وليس الخبر رفع والا يارزم ان يكون كل واحد من الرفع

والنصب والجر انواعه وتحقيق ذلك ان العطف في الشايح متأخر عن ربط
الشيء بالمعطوف عليه اور بطا المعطوف بشيء وربما يتقدم فيقيد ربط
المجموع اوال ربط بالمجموع وما نحن فيه من لقييل الثاني لكن جعل هذا دخلا
في المعطوف مشكل لان المعطوف تابع مقصود بالنسبة ولا نسبة هنا ولا تبعية
في الاعراب لان المعنى المفتضى للاعراب قائم بالمجموع لا بكل واحد فالمجموع
يستحق اعرابا واحدا الا انه لما تعدد ذلك المستحق مع صلاحية كل واحد
للاعراب اجري اعراب كل على كل دفعا للتحكم ونظير ذلك قولهم جاءني القوم
ثلاثة ثلاثة فان الحال هو المجموع المفصل بهذا التفصيل فالمستحق للمجموع
اعراب واحد الا انه اجري على الاسمين دفعا للتحكم فليس هنا عطف
بل صورته وما قبل ان العطف مقدم على الربط مسامحة واظن كلامنا في الرفع
والنصب والجر قدر مشترك بين اعراب الفعل والاسم فليس شيء منها نوع
اعراب الاسم بل قيد النوع وضع موضعه كانه قيل اعراب اسم هو رفع
واعراب اسم هو نصب واعراب اسم هو جر وهذه مسامحة شايحة
في مقام التفسير كما مر قيل وجه انحصار الاعراب في الانواع الثلاثة ان المعاني
ثلاثة فلوزاد الاعراب لزم الترادف ولونقص لزم الاشتراك وكلاهما خلاف الاصل
وهذا كلام واما لان المعاني ثلاثة انواع تحت نوعين منها اصناف من الفاعلية
وكون الشيء مبتدأ الى غير ذلك والمفعولية وكون الشيء حالا الى غير ذلك
فزيادة الاعراب لا يوجب الترادف على ان الاشتراك واقع فان الفحصة
والكسرة والياء مشتركة بين الاضافة والمفعولية قيل انما قال هنا انواعه
وفي البناء القاب لان معاني الرفع والنصب والجر انواع ومعنى الضم والفتح
والكسر نوع واحد وهو البناء وفيه نظر لان تسمية الثلاثة انواعا تصح
باعتبار انفسها فلا وجد لجمعها تسمية باعتبار معانيها وتوقف وجه اطلاق
المص هنا الانواع وهناك الاقاب عليه لا يوجب التزام لان كون ما فعله
بلا وجه اهون من ارتكاب ذلك ولان الضم في حيث مثلا ليس مدلوله البناء
بل لا مدلول له كما ان الضم في قفل لا مدلول له فالوجه انه لما عرف الاعراب
احامل للثلاثة قصد الى بيان انواعه وليس لما يبنى عليه المبنى مفهوم معتبر
عندهم مسمى باسم حتى يبين الانواع المندرجة تحته فقصد به فيما بعد تعيين
اسامي امور تقع البناء عليه رداعلى الكوفيين حيث زعموا ان ما يبنى عليه الاسم
يسمى رفعا ونصبا وجر ايضا كما ان اقسام الاعراب بالحركة يسمى ضمنا وفحما

وكسرا

وكسرا ايضا غننه بالتعبير بالرفع والنصب والجر ههنا ويجعل القاب الضم
والفتح والكسر ههنا على ان الرفع والنصب والجر عند الاطلاق هو الاعراب
وان الضم والفتح والكسر هو لبناء كما هو مذهب البصريين ونبه بقوله
بالضمه رفعا على ان الضمة تستعار للاعراب فاختلاف العبارتين في المقامين
لاختلاف الفصدين لا لان كلا منهما مختص بمقامه لا يجري في المقام
الاخر وهذا على طبق ما ذكره الرضي وفي بعض الشروح ان المختص
بالبناء الضم مثلا واما الضمة بالتاء مثلا فتم الحركة الاعرابية والبنائية وغيره
كضمه فعل واعلم ان ككون الضم لقب البناء انما هو لا بخصوصه
لانه شامل لضم فعل ايضا صرح به ارضي انما يسمى الرفع رفعا لان الشفتين
يرتفعان عند ادائه ويسمى الضم ضمنا لانهما تضمان عند ادائه والفتح
فتح الشفتين والنصب نصبا لتصبهما بعد الفتح والجر جرا لا بجرار
الشفة السفلى الى اسفل وكذلك الكسر كسرا لانه تسقط الشفة السفلى
في ادائه كسقوط الجسم المنكسر وقيل يسمى رفعا لاستعلاؤه على اخويه
في كونه علامة الفاعلية والنصب نصبا لانه ينصب الفضلة في الكلام
من غير حاجة اليها ونحن نقول يسمى رفعا لانه يرفع ابهام ما في الضمير
بخلاف الضم فانه ليس فيه الاضم الشفتين والنصب نصبا لانه نصب علامة
للمفعولية بخلاف الفتح فانه ليس فيه الافتح الفم والجر جرا لانه يجر السامع الى
فهم الاضافة بخلاف الكسر تخصيص كل بكل مع اشتراك الكل في وجه
التمييز للفتن (فارفع) اي رفع الاسم وكذا الحال في اخويه لان الموضوع للمعاني
هو اعراب الاسم واعراب الفعل ليس بمعنى عند البصريين وعند الكوفيين بمعنى
غير الثلاثة ويانه يلبق بمحله (علم الفاعلية) اي علامة الفاعلية واستعمال العلم
بهذا المعنى في التعريف محل لانه في هذا الفن علم في غيره والمراد بالفاعلية
كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما وما هو فاعل حكما هو سائر العمدة التي
لم تجعل في حكم الفضلة وقيل المراد بالحصول الفاعلية اي المنسوبة الى الفاعل
وهو كونه عمدة غير مجعولة في حكم الفضلة وانما جعل كون خبران واسم كان
وخبر لا تثنى الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس عمدة مقتضى هذه العوامل
لان هذه العوامل تقتضي العمدة اذ لا يمكن زوردها في الكلام بدونها
ولما ينبيه لذلك صاحب الحواشي الهندية اطلال فقال وهي في المبتدأ كونه
مسند اليه وفي الخبر كونه جزءا ثانيا من الجملة وفي خبران كونه جزءا ثانيا منها

واقعا بعد كلمة ثلاثية اور باعية غير مقتضية الاسماء انما لم يقتضروا في مجرد
 كونه جزءا ثانيا من الجملة لان المقتضى للاعراب يلزم ان يكون متقوما
 بالعامل وكونه جزءا ثانيا متقدما على وجوه ان غير مقتوم به بخلاف ما ذكرنا
 وفي اسم ما ولا كونه عندنا اليه بعدناف مقتضى الجملة كلبس وفي خبر لا كونه
 خبرا ثانيا بعد ما يقتضى الاسماء هذا كلامه وهو مع الضول بعيد عن القبول
 لان كون خبران جزءا ثانيا ليس حاصلان فمجموع ما ذكر حاصل بان
 وغيره فلا يصح جعل ان عاملا وهكذا غيره والتعبير عن الجميع بالفاعلية
 للتنبيه على ان اصل المرفوعات الفاعل وما عداها ملحق به واليه ذهب
 الخليل ومذهب سيبويه ان الاصل المبتدأ والاخفش جرى على استواء الكل
 (والنصب علم المفعولية) اي كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما كما في ماسوى
 المفاعيل الخمسة وقيل علم الخصلة المنسوبة الى المفعول وهي في الفضلات
 كـ نها فضلة وفي ما عداها كونها بعد ما لا يتم بالمرفوع وانما عبر
 بالمفعولية تنبيهها على اصاله المفعول في النصب على ما عليه النحاة
 والمراد بالمفعولية المفعولية بلا واسطة حرف جر فان علم تلك المفعولية
 الجر ولك ان تريد مطلقها وتجعل علامة المفعولية بواسطة حرف الجر
 النصب المحلى وتجعل الحرفية علامة اضافية (والجر علم الاضافة) لم يذكرها
 بالباء المشددة لانها مصدر بنفسها فلا مجال للباء المصدرية فيها وليس لها
 ملحق حتى يتوصل ادخوله الى باء النسبة لا يقال مثل بحسبك درهم وما جاءني
 من احد من ملحقات الاضافة لانا نقول لم يلتفت اليه للقله على انه شاع
 اطلاق الاضافة عليه لكونه في صورة الاضافة (العامل) احتاج الى تعريف
 العامل لذكره في حكم المعرب لانه اخره الى هذا الموضع لاحتياجه الى معرفة
 المعنى المقتضى فاللام للعهد اي عامل الاسم المعرب اذا التعريف لا يصلح
 للعامل المطلق عند البصريين اذ ليس عامل الفعل المضارع ما يقوم به
 المعنى المقتضى اذ ليس اعرابه لاقتضاء معنى بل للشبه التام للاسم خلافا للكوفيين
 فانهم يجعلون اعرابه المعاني المعتورة كما اشرنا اليه وعرفوا العامل المطلق
 بما اوجب كـ كون آخر الكلمة على وجه مخصوص واورد عليه انه
 لو اريد وجه مخصوص مطلقا لورد غلامى وان اريد وجه مخصوص
 من الاعراب لزم الدور في تعريف من اخذ العامل في تعريف الاعراب

وان اريد وجه مخصوص من المقتضى بآياه ذكر آخر الكلمة ودفعه هين
 اذ ليس الجواب الباء كون آخر الكلمة على وجه مخصوص في غلامى الجواب آخر
 الكلمة لمعربة عند المصن وآخر الكلمة للمعربة من حيث هي معرفة عند غيره
 والمراد بالكلمة هي المعربة والارلى بالوجب كون آخر المعرب وتقييد الوجه
 المختص بما اقتضاه المقتضى او الشبه التام بالاسم بعيد غاية البعد ولا يخفى
 ان تعريف العامل المطلق مبنى على ان الفاعل المؤثر في آخر المعرب هو العامل
 وهذا اعتبار الخويين وتعريف المص اعنى (ما به يتقوم المعنى المقتضى
 للاعراب) مبنى على ان العامل هو الالة ذو دخول لباء شائع في الالة دون الفاعل
 وهذا هو التحديق اذ الفاعل المؤثر هو المنكلم والعامل هو الالة تكن النحاة
 جعلوا الالة كانهما هي الموحدة المعاني وعلاماتها على ما ذكره الرضى بل الالة
 هو اللسان وجعل العامل آلة مبنى على التنزيل وهذا الباء ليس كالباء في قام
 العرض بالمحل وتقوم العرض بالمحل اذ ليس العامل محل المعاني بل المعرب لكن
 الرضى قال في لفظ المص ايها الما اذ انظر من الباء المتعلق بالقيام والتقوم
 ان يكون داخل على المحل وهذا في القيام مسلم لكن في التقوم ممنوع اذ كما يقال
 تقرر العرض بالجواهر يقال تقوم الكل بالجزء بل تقوم العرض بالجواهر لا يغيب
 الاسباب الجوهر للعرض دون خصوص كونه محلا وكونه محلا معلوم لامن
 الباء كما في قام ان عرض بالجواهر والمراد بالمعنى المقتضى ما مر من الفاعلية
 والمفعولية والاضافة واللام للعهد وهو اصطلاح في الثلاثة واختلف في ذلك
 السبب فقيل سبب الفاعلية في الفاعل الفعل وقيل الاسناد وقيل في المبتدأ الخبر
 وفي الخبر المبتدأ وقيل فيهما التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد اذ اولو
 التجرد لم يتعين كون شيء منهما عمدة غير مشابهة للفضلة بل كان العوامل
 اللفظية تلعبت بهما فيتحقق مقتضاها واولو الاسناد لم يتحقق كون شيء
 منهما عمدة وقال البصريون السبب في المفعولية المفاعيل ولو اخذها الفعل
 والقراء الفعل والفاعل وهما من معوية الفاعل والسبب المتقوم به الاضافة
 قيل هو الجار المقدر وقيل المضاف وقيل الاضافة ولا يلزم تقوم الشيء بنفسه
 اذ المعنى المقتضى كون انشيء مضافا اليه والعامل النسبة التي بين المضاف
 والمضاف اليه وهذا هو الملامح لكون السبب للفاعلية الاسناد (فالمفرد) اشارة
 الى تقسيم كل من الرفع والنصب والجر بعد تعريفه وتعيين محال كل قسم
 فالقاء للتفصيل وقيل فاء الفصيحة اي اذا عرف هذا فالمفرد آه يريد ما يقابل

المثنى والمجموع ويدخل فيه رجال العلم لا تكلف فلا حاجة الى ادخاله في الجمع
المكسر يجعل الجمع اعم من الجمع في الاصل اوفي الحال ويدخل فيه الاسماء
الستة مطلقا وكلا وكلتا واو او وعشرون واخواتها لكن لا وصمة في هذا
الدخول لانه كدخول المثنى في المثنى منه فاجب اخراجه عنه حتى يتم
القاعدة بخروج بذكره فيما بعد والحكم عليه بما يخالف هذا الحكم فهو مستثنى
عنه كما فلا حاجة الى جعل المفرد بمعنى مالمس يثنى ولا مجموع حقيقة
او حكما واخراج الاسماء الستة بانها في حكم المثنى والمجموع ولحق بهما واخراج
كلا وكلتا وثنان بانهما في حكم المثنى ولحق به واخراج اولو وعشرون
واخواتها بانها في حكم الجمع ولا يصح جعل الحكم ههنا لانه لا فائدة في ايراد
الحكم المهمل في العلوم ولذا قيل مهملات العلوم كليات ولا جعله مطلقا
غير دائم لدفع الاشكال بالاسماء الستة وكلا وكلتا فانها قد تعرب بالحركات
الثلاث لانه لا ينفع التعليل في معرفة حال جزئيات الموضوع والمعاملة معها
اذا اوردت عليه ولذا قيل مطلقات العلوم دائماً لكن بقي المثنى العلم
والمجموع العلم للذات يعربان بالحروف داخلين فيه ولو اريد به ماسوى
المثنى والمجموع في الحال اوفي الاصل خرج عنه المثنى والمجموع عليين
معربين بالحركات واتى فيه من الملحقات بالمثنى مذكروا وان اطر في الالية فانه
لا مفرد له ولم يذكر بعد حتى يكون في حكم المثنى ومن الملحقات بالجمع اولات مال
في معنى جمع ذات مال وربما يحصل مذكروا تنبيه تقديرية لتقدير مذكرى
مفردا له والفرق بينه وبين اثنين تحكيم كالانحفي (المنصرف) احتريزه عن
المفرد الغير المنصرف (والجمع المكسر) وهو مالم يسلم بناء واحده (المنصرف)
احتريزه عن الجمع المكسر الغير المنصرف ولم يقل المفرد والجمع المكسر
المنصرفان مع انه مصر لان عدم الفصل بين وصف المفرد والمفرد بوصف
الجمع اعذب ولا خفاء في انه يدخل الجمع المكسر مقتضى التعريف المذكور
ارضين بفتح الراء وسنين بكسر السين مع انها لا يشتملها الحكم (بالضمة
رفعا) اي كائنا بالضمة رفعها فهو تمييز عن نسبة لظرف الى الضمير
ولا يحسن جعله ظرفا اي وقت رفع او حالا في معنى مرفوعين لان الرفع
على ما عرف اسم للعلامة وليس بمصدر فحمله هذا على المصدر خلاف ما
ينبادر (والفتحة) عطف على الضمة (نصبا) عطف على رفعا فالتركيب
من قبل في الدار زيد والحجرة عمرو (والكسرة جرا) اعلم ان الاصل في الاعراب

ان يكون بالحركات لانه اخف والاصل في الاعراب بالحركات ان يكون بالحركات
الثلاث لان الاشتراك خلاف الاصل والاصل في الاعراب بالحركتين على رأى
ان يكون بالضمة والكسرة لان الاصل حفظ الكسرة التي هي من خواص
الاسم والاصل في الاعراب بالحروف ان يكون بالحروف الثلاثة فاذ ذكرت لاقسام
على الترتيب المذكور (جمع المؤنث السالم) المحدود فيما بعد بما لحق آخره الف
واته فبدخل فيما مفرد مذكر نحو سمكات ولا يدخل فيه مفرد منصرف
نحو سمكات وسفكات لان المراد جمع لحق آخره الف وناهى لا بد من ضم اولات
اسم جمع ذات والمراد الجمع في الحال عند من جعل عرفات غير منصرف بالضمة
والفتحة واعلم من الجمع في الحال والاصل عند النحويين حيث جعلها منصرفه
مطلوها عن التأنيث لان البناء المذكورة غير متممة لا آيت و بشوب تأنيث
فيها مانعة عن تقدير البناء التي كانت في مفردا وعند من يجعلها غير منصرف
للتأنيث والعلامة ان البناء المذكورة فيها لا تمنع لام ذكرناه مفردا لكن اعرابه مع
ذلك بالضمة والكسرة لان هذه الكسرة لكونها علامة لمفعول في حكم الفتحة
فلا يمنع من غير المنصرف وغير المنصرف بالضمة والفتحة حقيقة او حكما وهذا
الحكم ثابته على لغة من لا يفتح لغات وثبات جمع محذوف العجز في الجمع او تقول
لغات وثبات مفردان ككلمة وثنية اعيدت لامهما (بالضمة) الواضح رفعا
(والكسرة) اي نصبا وجر او مالم يقيد الضمة في هذا الموضع بالرفع حتى المراد
فيه وفي اخيه ايضا (غير المنصرف) قد عرفت بعدما يتعلق بهذا المقام (بالضمة
رفعا) (والفتحة) نصبا وجر اخلافا للاخفش والمبرد والزجاج حيث جعلوه
مبدا على الفتح حال الخبر ولا بد من استثناء كلتا لانه وزن فعلى عند المحققين والفها
للتأنيث فيكون غير منصرف فضافها الى الضمير مستثنى بقوله المثنى وكلا
ومضافها المظهر بقوله وجميع الباب باللام او الاضافة بنجر بالكسر ولك ان
تقول الفها مالم يتمحض للتأنيث حيث جعلت اعرابا ولذا يصح جمعها مع اثناء
لم تقولنغ الصرف فهي منصرف ولا بد ايضا من استثناء المثنى العلم لانه غير
منصرف للعلمية والالف والنون ولو جعل في حكم المثنى بذكر المثنى فيما بعد لما تم
الابارادة المثنى في الاصل اوفي الحال فبشكل يثنى علم جعل نونه معتقب الاعراب
فانه معرب باعراب غير المنصرف ويجب ابقاؤه في غير المنصرف واخر اجد من
المثنى (اخوك وابوك وحوك وهنوك وفوك وذومال) ويقال لها الاسماء الستة
بجميع لغاتها واختار ذكرها لخصوصها على الاسماء الستة على خلاف اخوتهم

لأنها محتاج في تفسيرها إلى ذكرها فكانه وضع تفسيرها مكانها أيضا ولأن
الاسماء الستة تعم جميع لغاتها والكلام في لغة مخصوصة لا يتعين إلا بذكرها وكما
تعيين بذكرها اللغة مخصوصة تعين أن المراد مكبراتها إذ شمول الحكم على اللفظ
لفروعه إنما هو بإرادة نفسه وفروعه وعدم صحة تلك الإرادة هنا بين كيف
وعدم شمول الحكم المذكور للتثنية والجمع في غاية الظهور ولما كان قصد
خصوص هذه الالفاظ موجبا لاختصاص الحكم بالمضاف إلى المخاطب في
الاكثر وإلى اسم الجنس في بعض قال (مضافا إلى ياء المتكلم) بإيراد الحال عن
المبتدأ كما حرره المالكي أو بتقدير أعني كما يليق بمقام التفسير تنصير بما بالتعميم
ودفعاً لتوهم التخصيص وبهذا يدفع أنه حال عن الضمير المستتر في الظرف
التأخر عنه ففيه أن الحال لا يتقدم العامل المعنوي لكن إضافة الياء إلى المتكلم
تطويل لا غناء لإضافة عنها إذ لا ياء مضاف إليه شيء سواه (بالواو رفعاً و لالف
نصباً والياء جراً) وتلك الحروف في الأربع الأولى لامات أذهى أسماء منقوصة
وأوية وفي الخامس عين إذا صله فوه وفي السادس كذلك إذا صله ذو وهذا هو
التحقيق والمص زعم أن هذه الحروف بعدلة عن هذه الحروف الأصلية لوجود
طريان الأعراب بالعامل ورد بأن إعادة تلك الحروف بعد نسبائها في الأربعة
الأول ولزوم إبدالها بما في الخامس تنزلها منزلة الطارئ ولما جعل ما هو أصل
الكلمة أعراباً بهذه المعونة هان جعله أعراباً في ذوو وإن انتفت هذه الجهة ومن
لغات هذه الاسماء أب واخ وهن وفي مشددات مطلقاً وأب واخ وهن كيد مطلقاً
قال المالكي هو في هن أفصح اللغات وأخا وأبوا كما صام مطلقاً وفي مطلقاً وح
وحو مثل حب ودلو مطلقاً وقدم بعض مباحث تتعلق بهذا المقام (المثنى)
قدم ما يتعلق به (وكلاً) في حكم المثنى من المفرد المنصرف لأنه ليس
بمثنى لعدم كل لا لعدم كلين بالنون لأن لزوم الإضافة يخفى وجود النون وعدمه
ولعدم أعرابه بالحرف حال الإضافة لا المظهر إذ لا مثنى يعرب تارة بالحرف
وتارة بالحركة ولم يذكر كلاً لظهور عدم الفرق بين المذكر والمؤنث في الأعراب
وقيل لأنه فرع كلاً فاعني ذكره عن ذكره وفيه أن المثنى والجمع فرعان
على الواحد لا يعني ذكره عن ذكرهما (مضافاً) لا احتراز فيه إذ لا يكون
الامضافاً إلى مضمراً مثنى المعنى سواء كان مثنى اللفظ نحو كلاهما ولا نحو كلا
ولا يضاف إلى غير مثنى المعنى ولا إلى النكرة وفيه احتراز عن المضاف إلى المظهر
نحو كلا الرجلين فإنه ح كصاعلي أصح اللغات (واثنان) ليس بمثنى لعدم أني

وفيه أن مذكر وان مثنى مع أنه لم يأت مذكرى لتقدير مذكرى مفرداته فليقدر لاثنتين
مفرداته قدره ولا يخفى أن القياس مذكران وكذا اثنا عشر في الجبل إذ لم يسمع
ثناه ولذا لم يقلب ياء ثنيتين همزة كما قلب ياء كسائين لأنه لما لم يسمع الاثنى لم يجعل
الياء طرفاً بعد الف زائدة وقيل ليس لثنان تثنية لأنه في الأصل ثني وليس
في الواحد ثني ويجري ذلك في ثنيتين إذ ليس طرف واحد للجبل ثنا ويمكن أن
يقال فليسم ماله دخل في الثن والثن باسمهما (بالالف) رفعاً (والياء) نصباً
وجراً (جمع المذكر السالم) صفة الجمع وسجد بما لحق آخره وأومضوم ما قبلها
أولياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على أن معه أكثر منه فيدخل فيه
جوع بالواو والنون ليس مفردهما مذكراً نحو سنون وارضون وفيه أنه لو أريد
بالجمع أعني بما هو جمع في الأصل أوفى الحال لو ردد عليه جمع جعل نونه معتقب
الأعراب نحو فسر بن فانه بالحركات والياء فيه ملتزم كالالف في ثني كذلك
وإن أريد الجمع في الحال يخرج الجمع العلم المعرب بالواو والياء وبالجملة يشك
ببعض الجوع الغير القياسية حيث يجري الأعراب على نونه قال الشاعر * دعاني
من تجد سنينه حيث أجرى النصب على النون ولذا لم يحذف بالاضافة
وباربعين حيث جعل نونه محل الأعراب قال الشاعر * وقد جاوزت حد
الأربعين بكسر النون ولا يخفى أن جمع المذكر السالم لم يشمل أولى لأنه لا مفرد له
من لفظه إنما هو اسم جمع ذو وكذا العقود الثمانية لأنه لم يلحق آخره واو ونون
ليدل على أن معها أكثر منها من غير تعيين مرتبة الكثرة فلذا احتاج إلى قوله (واو او
كتب فيه الواو) على أولى وفيه ثلاثا يلبس بالي الجارة (وعشرون وأخواتها)
أي أمثالها في كونها أسماء للعقود الزامة لما بين العشرة والمائة ولو قيل أميت
مفرد أولى كما أميت ماضى يدع واستعبر عشرون من معنى الجمع وخص أخواتها
ببعض أفرادها استعمالاً لكان متجهها وكانت داخلة في جمع المذكر السالم
واندفع اشكال كون أولواستعبراً متمكناً في آخره وأومضوم ما قبلها ولم يخرج
أن يقال اغتفرأكونه بمنزلة الضمة أولاته غير ثابت (بالواو والياء التقدير)
أي المقدر من الأعراب لا تقدير الأعراب لأنه لا يلائمه قوله واللفظي أو اختلاف
الأخر المقدر والأول النسب يكون ما سبق بحثاً عن الأعراب والثاني النسب
يكون المنقسم سابقاً صريحاً لاختلاف الآخر (فيما تعذر) أي في وقت تعذر
الأعراب أو تعذره فيكون في تعاليلية كما في قوله عليه السلام * عذبت امرأة
في هرة * أي لهرة وبأبائها قوله لا واللفظي فيما عداها والأولى في اسم

تعذر اعرابه على حذف مضاف ومن قال التقدير فيما تعذر تلفظ اعرابه على
حذف مضافين فقد اسهمى لان التعذر امتناع الوجود ولا شك ان وجود
الاعراب في عصا ممنوع كالتلفظ به وتقدير الاعراب عبارة عن نيته لا وجوده
(كصبي) اي كالمقصور الغير المضاف الى ياء المتكلم اذا المضاف تعذر اعرابه
للاضافة الى ياء المتكلم لا لكون آخره الفا اذ صار اعرابه مقدرا قبل انقلاب آخره
الفا لان الاضافة قبل التركيب مع العامل فاصل عصاى عصوى واعراب
عصوى تقديرى فمن جعل عصاى خارجا عن غلامى وقال المراد بغلامى غير
مقصور اضيف لان عصاى داخل في قوله كصبي فقد دخل نعم هنا بحث وهو
ان حبلى لا اصل له حتى يدخل تحت غلامى فيجب تفسير المثالين بما يوجب
دخول عصاى تحت غلامى ودخول حبلى تحت عصاى الا ان يقال بقدر
اصل حبلى لانه ينقلب ياء في التثنية والجمع فيقال حبليان وحلبات وانما مثل
بعضا وقاض دون العسا والقاضى تنبيهها على ان الالف والياء بوجبان تقدير
الاعراب سواء كانا ملحوظين او مقدرين (وغلامى) اي ما اعرابه بالحركة
واضيف الى ياء المتكلم فيشمل نحو مسلماتى دور مسلماتى ومسلمى وقول لرضى يريد
مفردا اضيف الى ياء المتكلم قاصر لخروج مسلماتى وغلامى فان قلت لا يجب
في المثال ان يكون شاملا قلت نعم لكن لا معنى لتفسيره بالمفرد والمضاف الى
ياء المتكلم بل ينبغي ان يراد بخصوص غلامى لانه يكفي للتثنية والتثنية (مطلقا)
اشارة الى ان اعرابه في حال الجر ايضا تقديرى لان الكسر سابق على دخول
العامل فلا يكون اثر العامل فهو اما لدفع التوهم اولد الخالف وفيه بحث لان
مسلمى لا يصح ان يكون مضافا قبل العامل لانه لا واو ولا ياء قبل العامل حتى
يتفرع عليه وجود مسلمى فكون الاضافة سابقة على العامل خفى ولا يبعد
ان يقال يندرج في قوله مطلقا تعميم التثنية لقولنا يا ابن عم ويا ابن عماء ويا ابن ام
ويا ابن اما بقلبها الفا ويحذف الياء وان يقال هو تعميم التثنية لقولنا عصاى
والتحقيق ان لا يخص المضاف بالياء المتكلم بل يجعل عبارة عن كل ما شغل
حرف اعرابه غيره عن الاعراب فيدخل فيه ما هو محكى وما هو مجرور بحرف
الجر فانه منصوب تقديرا او مرفوع كذلك نحو مررت بزيد وبحسبك زيد
ومر بزيد لا تقول هو معرب محلا لا مقدرا لانا نقول ليس بمنى حتى يكون
معربا محلا وما اشتهر ان المجرور في محل النصب او محل الرفع فهو من قبيل
استعمال المحل محل التقدير ومنه قول المفصل المعرب ما اختلف آخره لفظا

او محلا وقيل قوله مطلقا متعلق ببعض ايضا والمراد ان الاعراب المتعذر تقديرى
في الاحوال اثلث بخلاف المستثقل فانه اما في حال الرفع والجر او في حال الرفع
فقط وقد نبذ في امثلة المستثقل ايضا على انه كما يكون في الاعراب بالحركة
يكون في الاعراب بالحرف بخلاف المتعذر فانه بالحركة لا غير ولا منافسة
في صحة تعلقه بهما ونفعه في تعميم عصا حيث يشير الى انه اعم مما حذف
الفه او ثبت لكن وجوب كون المتعذر اعرابا بالحركة ممنوع لان دعنى
من تمرنان على سبيل الحكاية في تقدير دعنى من تمرنين لتعذر جمع الحرفين
كما وجوب كون المستثقل مقدرا في بعض الاحوال باطل بالجمع المضاف
الى المعرف باللام والاسماء الستة المضافة اليه وما قال الرضى انه لم يعد المضاف
الى المعرف باللام من التثنية المرفوعة والجمع المذكور والاسماء الستة بمقدروا
اعرابه نظهورا بربان الحذف لا يحصل له لان طريان الحذف لا يحمل الاعراب
لفظيا والمشهور ان اعراب الاسماء الستة المضافة الى ياء المتكلم بالحركات
التقديرية وهو لا يظهري في اذ لفرق بينه وبين مسلمى تحكىم الا ان يقال
ان قيل في حال النصب فاي بوجب الحكم بكون الياء في اعرابا او بدلا منه فلما
قبل في مطلقا علم ان الياء المدغم في الاحوال الثلث على نحو واحد واعرابه على
ما كان في حال افراده لا عليه في حال اضافته وانما احتار غلامى للتثنية دون
غيره من المحكى والمجرور للرد على النحاة حيث جعلوا المضاف الى ياء المتكلم
مبنيا لشدة امتزاجه بالياء لعدم استقلاله بالتلفظ وهو منقوض بعلامه
وعلامنا ونظائرهما (او استثقل) اي عد ثقيل والمعتبر عند العرب ان يصبح
ولذا لم يقل او ثقل كما قال تعذر تنبيهها على الفرق بينهما بان لا اول امر معتبر
بحسب نفس الامر والثاني باعتبار ذائقة الاعراب (كقاض) يريد به
مقصودا ما قبل آخره كسرة فيشمل جوار فقوله فيما بعد ونحو جوار رفعا وجرنا
كقاض اعاده لما افيد هنا لدفع توهم انه يخاف لقاض لكونه غير منصرف
وهذا التوجيه اعذب من تخصيص قاض بما عدا جوارى لانه سياتى حكمه
وتفسير قاض باسم في آخره ياء قبلها كسرة كما في بعض الشروح فاسد
لشموله مسلمى ومسلمى مع ان اعرابهما لفظي وشموله مسلمى رفعا وانما جعل
اعراب عصا متعذرا مع انه لا تعذر الا بعد الاعلال واعراب قاض مستثقلا
مع انه ايضا متعذر بعد الاعلال لانه لا يبنى حرف اعرابه لان عصا لا يحذف
اعرابه لثقل بل قلب حرف اعرابه الفا فيسقط اعرابه لتعذر وقاص يحذف

اعرابه للثقل وبعد تقدير الاعراب بحذف حرف اعرابه على انه يمكن ان يكون
 قاض ملحقا بالفاضي وعصا ملحقا بجحلي (رفعا وجرا) واما نصبها فلا يستقل
 حتى يقدر (وتحو مسلي) عطف على كفاض لا قاض (رفعا) واما نصبها وجرا
 لحرف الاعراب ما فوظ وان كان مدغما لان الادغام لا يسهط المدغم عن التلظظ
 (واللفظي فيما عداه) اي المقدرا وما عدا ما تندر او اسنقل لاما عدا عصا
 وغلامى وقاض ومسلي حتى يحتاج الى تأويل افراد الضمير وينتقض بمثل
 جاءني ابو القوم (غير المنصرف) كالمنصرف مما لا بد من معرفة في معرفة ما
 ذكر من اقسام الاعراب فلقدا حسن حيث اوضحهما عقيب بحث الاعراب
 بلا فصل وابتدأ ذكر المثني والمجموع واقسامه يكون بعده كذلك ولما كان غير
 المنصرف وجوديا والمنصرف عدميا قدم بيان غير المنصرف ولما كان التقابل
 بين غير المنصرف والمنصرف ظاهرا من العبارة استغنى عن بيان المنصرف
 ببياناه وعن التنبيه عليه ايضا بقوله والمنصرف ما عداه بخلاف الاعراب
 اللفظي والتقديرى لانه لا يرشد عبارة التقديرى بان اللفظى ما عداه
 وما قالوا من ان غير المنصرف لما كان اقل من المنصرف ويضبط بضبط
 المنصرف عرف غير المنصرف وترك بيان المنصرف لا مكان معرفته
 بالمقايسة على نحو الاعراب التقديرى واللفظى فظاهره خال عن التحصيل
 كيف وضبط الاقل انما يكون اسهل اذا كان بالتعداد واما بحسب
 التعريف فلا تفاوت بين الاقل والاكثر وكانهم ارادوا انه لما كان الاقل يستحق
 التقديم في الضبط فيما اذا كان بطريق التعداد قدم في الضبط بالتعريف ايضا
 (ما فيه علتان) يقال اطلاق العلة على كل واحدة من العلتين تجوز اذا العلة
 التامة هو مجموع العلتين وفيه ان اطلاق العلة ايضا على العلة الناقصة حقيقة
 بل التحقيق ان الاطلاق على العلة التامة هو التجوز (من تسع) قيل هذا تنكير في
 مقام التعريف لا تعظيم اذ التسع معهودة ولا يخفى انه غير معهودة فيما بين
 المعلم والمعلم ولهذا احتج الى البيان وحامل التنوين على التعظيم في مقام
 التفهيم في ثريعة التحصيل هو الاثيم البعيد عن الصراط المستقيم
 (او واحدة منها) اي التسع (تقوم مقامهما) فان قلت جعل الواحدة قائمة
 مقام العلتين ليس اولى من جعل اثنين قائمين مقام الواحدة بل الحق ان شئنا
 منها ليس منزلا منزلة الاخر قالوا ضح ان يقال ما فيه الجمع اوالف التائيت
 او ثنتان من ثمان قلت ما فعله اعتبار اقرب لان تحقق الفرعتين في اثنين ظ

دون الواحدة ولان الكثرة منع الصرف باثنين بفعل القليل ملحقا به اولى
 من العكس ومن اعتبار كل منهما اصلا عدل عن تعريف القوم من ان
 غير المنصرف ما لا يدخله كسر ولا تنوين لما يقتضيه الاصل الاول من الاصلين
 اللذين ذكرهما المص في التعريف وقد نبه عليه بحمل ما جعلوه تعريفها له
 حكمه فنبه على ان كثيرا مما يدخل الجر والتنوين داخل في تعريفه دون
 تعريفهم فلا بد من العدول الى ما يطابق اصطلاحه وذلك كصرف عرفات
 بالكسر والتنوين فانه غير منصرف عنده على ما ذكره في بعض تصانيفه
 وما دخله الالف واللام ولذا قال ينجر بالكسر ولم يقل ينصرف كما قال فهند
 يجوز صرفه وما دخله الجر والتنوين للضرورة او التناسب ولذا قالوا معنى قوله
 ويجوز صرفه للضرورة او التناسب ويجوز صرف حكمه وانما اخرج هند
 عن التعريف بارادة علتين مؤثرتين كما اخرج بها ما فيه عجمة وتائيت اوالف
 ونون وتائيت الى غير ذلك ولا يخفى عليك ان جعل ما جتمع من الضرورة
 والتناسب علة مؤثرة مختلفة الحكم لما منع وما في هند عار عن التأثير تحكم
 واللائق باعتبار ان الكل منصرف خارج عن التعريف بتقييد العلة بالتأثير
 قال الرضى ان الاسم قد يشابه الفعل وهى على ثلث مراتب اقواها كونه بمعناه
 بعينه وهو مشابه اسم الفعل واثرها العمل والبناء الذى هو الاصل في الفعل
 واوسطها المشاركة في الحروف وشئ من المعنى واثرها انه يعمل عمل الفعل
 وادناها المشابهة العارية عن حروفه وتضمن معناه وهو تحقق الفرعتين
 اللازم لوجود سببين من اسباب منع الصرف او واحدة تقوم مقامهما واثرها
 نزاع علامة الاعراب عنه وهو التنوين ويتبعه نزاع الكسر والكسر والتنوين
 معا على اختلاف القولين وانما لم يكتف بفرعيته لضعفها هذا كلامه وقيل
 لان فرعيته تقاومها اصالة الانصراف فلا بد من زائدة ترجح عدمه وفيما
 ذكره بحث لان المشابهة مرتبة رابعة هو تضمن الشئ من المعنى فقط من غير
 مشاركة في تركيب الحروف واثرها العمل ايضا كما في جاءني رجل بصرى ابوه
 ثم المشابهة في الفرعتين على ما ينوها ان الفعل فرع الاسم في الوجود حيث
 لا يكون بدون صدر وفي الامادة حيث لا يفيد بدون فاعل والمؤنث فرع المذكر
 والمعرفة فرع النكرة والعدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف
 والاسم الذى على وزن الفعل فرع اسم ليس على وزنه لان الاصل في كل قسم
 ان لا يكون فيه مزيد اختصاص بالقسم الاخر كذا قيل ونحن نقول

لأنه يمكن ما هو مختص بالقسم لم يوجد فيه ما هو من قسم آخر فبعد وجود
هذا القسم استعمله ما لم يقسم الآخر والآخرى فرع العربى لما قبل مثله في وزن
الفعل او لما قبل مثله فيه الجمع فرع المفرد والمركب فرع المفرد والالف والنون
فرع ذى الف التانيث الممدودة او فرع لمجرد عنهما على اختلاف قولى
البصري والكوفي ولما كان تعريف غير المنصرف لا يظهر مالم يظهر التسع
وما يقوم مقام العلتين وما هو المؤثر منها اشتغل عفيها ولا يذكر العمل ثم بيان
ما يقوم مقام ثنتين ثم بيان بعض منها وبيان شرائط التأثير فقوله وهى عدل
الى قوله وما فيه علمية من لواحق التعريف الا انه ذكر ما فيما بين ذلك حكم غير
المنصرف وما يتعلق به لانه لو اخبر عن الواحق كلها البعد بيان الحكم عن ذكر
غير المنصرف جدا فن قال ينبغي تقديم قوله وما يقوم مقامهما على بيان
الحكم لانه من ثمة التعريف لم يعرف التثنية تمامها وما ذكره في تعداد
العلل يتان من قطعة الانبارى حيث قال * موانع الصرف تسع كلما اجتمعت *
بتان منها الف للصرف تصويب * اى نزول عدل الى اخره الا انه ترك البيت الاول
لان بيانه لغير المنصرف قاصر لانه لا يدل على انه لا منع صرف بدون سببين وقال
(وهى) اى التسع (عدل ووصف وتانيث ومعرفة * ومجتمعة ثم جمع ثم تركيب *
والنون زائدة من قبلها الف * ووزن الفعل وهذا القول تقريبي) فقوله هى مبتدأ
خبره مجموع ما فى البيتين وقد عرفت ما يتعلق به ولقد اصاب تنكير العمل
المحرر لان المانع عدل مالا كل عدل تزال وفجار وفساق بل حضار
لا يوجب منع الصرف وهكذا البواقي فنبه بالتكبير على انه لا ينفع هذا القدر
من البيان في معرفة منع الصرف بل لابد لكل من بيان ويحتمل ان يكون
قوله وهذا القول تقريبي تنجما لهذه الاشارة يعنى هذا القول غير واف
بالتعريف بل تقريبي الى المعرفة وكذا ثم كانتكون للتراخي في زمان تكون للتراخي
في الرتبة فيعطى به الاعلى على الادنى او الادنى على الاعلى وقد جمعها الساع
في قوله ثم جمع ثم تركيب لان الجمع اعلى رتبة من جاريه ومن لم ينبه لهذا
جعل استعمال ثم موضع الواو لضرورة الشعر وفي قوله والنون زائدة من قبلها
الف قصوران او قعود ضيق الوزن فيهما احدهما افادته كونه السبب
النون الخاص مع ان السبب هو الالف والنون وثانيهما ان السبب النون
التي قبلها الف زائدة سواء كان النون زائدة او لا فيلزم ككون حسان
على وزن فعال غير منصرف او ان السبب النون زائدة التي قبلها الف

سواء كانت الالف زائدة او لا ولا يمكن دفع القصور الثاني بانه لا يلزم كون حسان
غير منصرف لانه ليس فيه انتفاء فعلافة ولا وجود فعلى لانه يلزم كون حسان
بعد جعله علما غير منصرف وقد يقال في دفعه ان معنى زيادة الالف قبل
النون زيادته قبل زيادة النون فينتضح زيادتهما وهو وان كان دقيقا
لكن ليس للعرف رقيقا لان زيادة حرف تعارفت في تعيين مكان الزيادة
لا في جعلها مشتركة بينهما وبالجملة يمكن ان يكون قوله وهذا القول
تقريب اشارة الى هذا القصور يعنى هذا البيان غير واف بل مقرب الى
المعرفة لان ضيق لمقام اضطر الى المسامحة في ذكر الالف والنون وقوله
زائدة صفة النون لان اللام فيه زائدة لضرورة الوزن لانه لا يبعد الذهني
لما عرفت وكيف لا والمقام مقام التكبير فلا حاجة الى جعلها حالا يجعل النون
فاعل يمنع من الصرف بحسب فوى الكلام واللام الذى هو بدل من النون
كافى اصبال تصغير اصبالان جمع اصبال كالنوب في منع الصرف صرح به
صاحب التسهيل ونقله الرضى عن الاحفش وقد عرفت وجهين بدعيين
لقوله وهذا القول تقريبي على سبيل التقريب وانما يدعي احدهما
ان جعل عدم الانصراف للسببين ليس قولنا تحقيقا بل اعتبارا صرفا لتقريب
غير المنصرف الى الضبط وثانيهما ان جعل الجمع والتانيث بالالف بمنزلة
السببين دون العكس واعتبارهما على حدهما قول تقريبي واختيار لما هو
الاقرب بالاعتبار لا بتحقيق وثالثهما ان قولنا غير المنصرف ما فيه علامات
او واحدة منها تقوم مقامهما دون ما قالوا من انه الذى لا يدخله الكسر والتنوين
تقريب الى المعرفة اذا عرفت فوه لا يمكن ان يعرف الا بعد معرفته ورابعهما
ارغالة منع الصرف هو المالك وجعل السبب سببا قول تقريبي يجعل العامل
غير المتكلم فهذه وجوه ستة وهبناها وله وجوه ثلثة اخرى مشهورة
تركناها لاننا السأمة هبناها وقيل الف الالحق المقصورة دون الممدودة
يمنع عن الصرف بشرط العلمية وجعل الرضى كل مقصورة سواء كانت
للحاق كارتطى او لا كقبعثرى مانعا عن الصرف بشرط العلمية اذ مشابهته
بالف التانيث اكثر من مشابهة الالف والنون بالنون التانيث ولم يجعل
الف قبعثرى للالحاق لانه لا سداسى في الاسم حتى يلحق به شئ واما
خطي لجوهري حيث جعل الف الالحاق (مثل بحر واجر وطلمة ونينب
وابراهيم ومساجد ومعدى كرب) المشهور كرب بكسر الراء كما في الصحاح

لكن في شرح الحماسة للإمام المرزوقي روى ان الاعرابي قال لمعدي كرب
 معدي كرب لانه عد الفساد والكرب الفساد فالمفهوم منه سكون الراء
 (وعمران واحد) فهذه امثلة على ترتيب ذكر الاءل ولك ان تقول لم يمثل
 للتعريف اذا كثرت الامثلة فتشمل عليه وانما مثل التأنيث اللفظي والمعنوي
 تنبيه على ان التأنيث في هذا السبب يعتبر تارة مع خلو المعنى عن التأنيث مع انه
 غير معتبر في تأنيث الفعل المسند اليه وفي رجوع الضمير اليه فلا يقال جاءت
 طمحة ولا طلحة جاءت وتارة مع خلو اللفظ عنه كما في زينب (وحكمه ان لا كسر)
 اي انه لا كسره لاعرابيا ولا بنايا ولذا اورد نبي الجنس وانما هو مع القبح
 اما اعرابيا او بنايا وما دخله اللام وما اضيف مستثنى من الحكم وقد علم
 ذلك سابقا الا انه اراد جمع حكميه لانه اقرب الى الضبط ولينبه على ان كلا
 من عدم الكسر والتثوين من احكامه فالتعريف بهما فاسد باعتبار كل منهما
 ونبه بتقديم الكسر على ان الراجع منع الكسر اصالة لا تبع كما زعم البعض
 (ولاثوين) سوى تثوين التزم (ويجوز) اي لا يمنع (صرفة) اما عطف
 على قوله ان لا كسره فيكون تحت حكمه واما على قوله وحكمه (للضرورة)
 اي لما يضطر اليه الشاعر لاستقامة الوزن كما وقع لسيدة نساء العالمين فاطمة
 رضي الله عنها في مربية سيد المرسلين عليه السلام * بيت * صبت على مصائب
 لو انما * صبت على الايام صرنا لباليا * اودفع اترحاف يخرج الشعر عن السلاسة
 دون السلاسة كقوله * بيت * اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره * هو المسك ما كررته
 بتضوع * اورعاية القافية كما في قوله * بيت * سلام على خير الانام وسيدى *
 حبيب الله العالمين محمد * بشير نذير هاشمي مكرم * عطوف رؤوف من يسمى باحد
 قال الرضي لا يصرف ما فيه الف مقصورة للضرورة لانه لا يجتمع التثوين
 الالف فلا يزيد بالانصراف شي * قلت ينفع الصرف في قافية تحرف آخرها
 التثوين الساكنة وايضا نون التثوين يقبل الكسرة لالتقاء الساكنين بخلاف
 الالف فربما يستقيم الوزن بمثل هذا التحريك ويجوز الصرف ويخرج
 عن حيز الامتناع رعاية المماثلة بين الوزن والموزون فيقال مضاربة مفاعلة
 فينون مفاعلة لمشاركته مضاربة مع عدم انصراف مفاعلة للعلمية فانها
 من اعلام الاوزان والتأنيث ولا يبعد ان يدرج تحت التناسب ورجع الى صرف
 بالتصغير كما في فعلان الاسم فانه يصغر على فعيلين فيتغير الالف فيبطل
 تأثير الالف والتثوين بخلاف فعلان الصفة فانه يصغر على فعيلان وكافي وزن

فعل ليس في اوله زيادة فانه يبطل الوزن بالتصغير بخلاف ما في اوله زيادة
 فان مدار تأثير الوزن فيه على وجود الزيادة فيبقى ببقائها وكافي تصغير
 الجمع والعدل وما عدا هذا لا يجوز صرفه بالتصغير فان قلت كيف
 لا يصرف طلحة مع عروض الوصفية المناسفة للعلمية قلت هذه الوصفية
 لاتنافي مع التأنيث فهي مع التصغير بمنزلة اللقب وقد لا يصرف المنصرف
 بالتصغير كما في دور فان فيه وزن فعل في اوله زيادة وتحدث بالتصغير وصفية
 (اول التناسب) من رعاية الفواصل والاسجاع او مجرد اجتمعه مع كلمة
 منصرفة ولما كان هذا بعد ما يظن صرف غير المنصرف لاجله مثل له
 من اوثق كلام بقوله مثل سلاسل واغلا لامعانه لم يمثل للضرورة ونقول مثل به
 ردا على من قال في توجيه الآية على لغة الشعر اذا الشاعر ربما يقع في التثنية
 تمرن لسانه في الشعر ويقبل منه اذ لا يخفى ان توجيه القرآن به بعيد كيف
 وقد قال الله تعالى * وما علمناه الشعر وما ينبغي له * فلا يصح ان يقال نزول
 القرآن بما يقع فيه للشاعر لانه يتخص عن كونه شاعرا فالحق ان التناسب
 ايضا من اسباب الصرف وزعم الكسائي ان صرف غير المنصرف الا افضل
 من لغة قوم ولا يجوز عدم انصراف غير المنصرف للضرورة والتناسب لان
 الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرجها عنها خلافا للاكوفيين فانه
 يجوز بعضهم عدم الصرف العلمية وحدهما لقوتهما في الضرورة (وما يقوم
 مقامهما الجمع والفا التأنيث) الصواب والتأنيث بالالف وفسر الفسا
 التأنيث بالمقصورة والمدودة وفيه ان علامة التأنيث الهمزة لانها منقلبة
 عن الف التأنيث والالف قبلها زائدة الا ان يقال المراد بالالف المدودة
 هي الهمزة سميت بها لانها المدودة بها ففيه حذف وايصال ولا نزاع
 في صحة اطلاق الالف على الهمزة لان الالف اما اسم الاسم او المتحرك
 فقط واسم للساكن فلا حاجة في اطلاق الالف على المدودة الى انه
 اطلق لان الهمزة في الاصل القسوة وجه تحقيق الفرعتين في الجمع انه
 للزومه بمنزلة جمعين وكذا التأنيث بالالف كذا قبل والاولى ان المؤنث بالالف
 بمنزلة المؤنث بالناء العلم وكذا الجمع بمنزلة الجمع العلم في انه كلما تغير العلم لا يتغير ان
 * اعلم ان تمييز الف التأنيث عن غيرها بضبط اوزان مخصوصة بالالف
 التأنيث وقد ضبطها الرضي في بحث المذكر والمؤنث وبعدم دخول التثوين
 والنساء على ما فيه في غير تلك الاوزان فصرفه غير المنصرف بما ذكره لا ينفع

غير المتبع في معرفة جميع افراد غير المنصرف الا ان يقال انه ينفعه بان يضبط
 المعون له ما لا طريق الى معرفته الا السماع كالسماعيات من العوامل
 ومواضع الحذف ومنه في باب غير المنصرف العدل التقديري والعدل مطلقا
 في وجه كما ستعرفه (فالعدل) قيل الفاء للتفسير ونحن نقول لعطف المفصل
 على الجمل لان تفصيل الجمل انما يعقبه وعلى التقديرين يتجه ان التفسير
 للمبهم المتقدم مجموع ما ينبغي من البيان المتعلق باسباب منع الصرف لا مجرد
 بيان العدل فيجب عطف باقى المباحث على بحث العدل ليكون المجموع
 مدخول فاء التفسير او تفصيل والعدل لغة هو التبعيد او الميل فهو لازم
 ومتعدد واصطلاحا هل هو الاخراج او الخروج رجح الرضى الاول بانه
 اوفق بمعنى العدل الذى هو الصرف كما ان الخروج اوفق بمعنى العدول
 الذى هو الانصراف ونحن نرجحه بان اشتقاق العدول اوفق به لانه مستغن
 عن جعله في تقدير المدول اليه باعتبار الحذف والايصال وتزيف ما ذكره
 الرضى بانه فلا يكن منقولا عن معنى الميل ثم نقول فليكن العدل منقولا
 عن معنى الاخراج الى الخروج الذى هو صفة الاسم اذا تأنيث وهو جعل
 الشئ شى منقول الى كونه الاسم ما فيه علامة لتأنيث والتركيب الذى
 هو ضم كلمة الى كلمة نقل الى كونه الاسم بما ضم فيه كلمة وله غير
 واحد من النظير بل جمع وما قيل ان العدل المفسر بالخروج كون الشئ
 معدولا لا يدق ما ذكره الرضى من ان الانسب بمعنى العدل ان يقار هو اخراج
 الاسم لان تفسيره بالخروج بوجه اللزوم وما يقال انه مفسر بالخروج ليدل
 على صفة الاسم صريحا واما الاخراج فهو صفة التكلم صريحا ولا يدل
 على ما هو صفة الاسم الاضمتا فيه جعل الاخراج مبنيا للمفعول نعم يتجدد
 ان المصدر المبنى للمفعول وان استظهر فيما بين الفحول لكن بيوت امر مجهول
 اذ لو كان لم يكن الفعل المجهول على طريق لوقوع بل يكون كالمعروف
 على طريق القيام لا ان المعروف طريقة بيان قيام المصدر المبنى للفاعل
 والمجهول طريقة قيام المبنى للمفعول فالمصدر لم يوضع الا انما هو صفة
 الفاعل والفعل المعروف وضع نسبة لقيام بالفاعل والمجهول لنسبة الوقوع
 على المفعول وانما نشأ القول بالمصدر المبنى للمفعول من عدم الفرق بين
 المعنى المصدرى الحاصل بالحاق البناء المصدرية ووضع اللفظ للمعنى
 المصدرى الاول عا كالمضارية والمضروبة بلاشبهة بخلاف اشتاق

اشارة الى ما اشتهر ان المصنف
 التقديرى يقال به لظهور منع
 الصرف وعدم وضوح غير سبب
 واحد الى ما حققه البعض من ان
 العدل مطلقا انما يصرف بضرورة
 منع الصرف من غير سببين اولى ما
 يحققه من ان العدل المقترن انما
 يعرف الخ

ولا يخفى ان تعريف العدل بما ذكره غير جامع على مذهب من قال لم يصرف
 ثلث لان فيه عدلين عدل عن لفظ ثلثة وعدل عن معناه وهو الثلثة مرة
 الى ثلثة مرتين اذ العدل عنده هو الخروج عن الصيغة الاصلية او المعنى
 لا بحالة فعله انما عرف النص العدل من بين الاسباب تعين لما هو مذهبه
 فيه لمكان الاختلاف فيه دون باقى الاسباب (خروجه) اى العدل المطلق
 خروج مطلق الاسم او اللفظ للمانع من الصرف خروج الاسم المعرب
 اى مادته وهى الحروف الاصول (عن صيغته) اى ما يعرض للمادة باعتبار
 الحركة والسكون والتقديم والتأخير ومقارنة الحرف الزائد ولا صيغة للمركب
 نحوز يد قائم بل له هيئة تركيبية اذ لم يعرض هيئة الحروف الاصول بل للكلمات
 ففي كون ثلث عدوله عن ثلثة نظر اذ لم يخرج حروف ثلث عن هيئة ثلثة
 ثلثة بل هيئة ثلثة وعلى تقدير خروجها عنها ليس ذلك خروجا عن الصيغة
 بل عن الهيئة ولا يكثر الجواب عنه بما يجاب عن ان خروج اخر عن الآخر
 على تقدير خروجه عنه ليس خروجا عن الصيغة الاصلية اذ لا مدخل
 للفظ فيما يصاغ به كلمة من ان شدة الامتزاج جعل المعروف باللام بمنزلة
 كلمة واحدة فكان اللام داخلية فيما يصاغ به المعروف (الاصلية) المتبادر
 منها التى كان له فى الاصل سيم مع لفظ الخروج اى كان اول هذا الاسم
 عليها فينوهم ان جميع الاسماء المشتقة خرج عن الهيئة التى كانت له
 فى الاصل وهو هيئة المصدر فيرد خروجه على تعريف العدل ولا يخفى
 ان قائما لم يكن له هيئة القيام اصلا انما اخذ من اسم هو القيام ولم يخرج عصا
 عن صيغة عصولا لانه فى تقديره بخلاف ثلث لانه ليس فى تقدير ثلثة ثلثة
 وما هو فى تقدير شئ غير خارج عنه ولا اخ عن صيغة اخولانه فى تقديره حيث
 اعرب ولا يكون المعرب من الاسم الا اذا ثلثة اجزاء وان صار اللام منسيا
 باعتبار تغيير حرف الاعراب ولا فخذ بسكون الخاء عن فخذ لانه فى تقديره
 وبقى نحو اقوس فانه صيغته الاصلية اقواس ففيه عدل والقول بان اقوس
 موضوعة ابتداء من غير عدول عن اقواس بخلاف نحو ثلاث فحكم فقبل
 دعى الى القول بالخروج فى ثلث ضرورة منع الصرف حيث يتجه يدون
 اعتبار العدل ولا داعى اليه فى اقوس بل صرفه بدعى الى خلافه فالعدل
 مطلقا لا يقال به الا لداعى البناء او منع الصرف ولذا لم يحكم بالعدل فى اخر
 بل حكم بعدمه فيه حيث قيل العدل ووزن الفعل متضادان والفرق

بين العدل المحقق والمقدر مع ان الكل مقدر لداعي ان الاصل في الاول بعد
تقديره للداعي مما يدل عليه الدلائل بخلاف الثاني وهذا مع انه خلاف
ما صرحوا به يقتضي ان لا يعرف غير المنصرف بالتعريف المذكور الا المنع
ونحتاج في دفعه الى ما تقدم فتذكر وللتان نقول المراد بخروج الاسم الخروج
المعتبر في منع الصرف وهو انما يعرف بتعيين المدون لا نقول التحقيق ان خروج
الاسم تحقيقا عن الهيئة الاصلية اما القائمة لفظية هو الاختصاص كما في
اخر وجع او لفظية ومعنوية كما في ثلث فانه صار موضوعا بالعدل لمعنى
وضعي فثبت ان عدمه لا يحكم بالعدل بل يحكم بالشذوذ لانه يشكك في عدم
العدل في اخره فزاد ومنهم من قال المقصود من التعريف تمييز العدل
عن باقي الاسباب فلا يخل بان فرض صدقه على ما ليس بسبب وليس بشئ
لان المقصود من معرفة الاسباب تمييز المنصرف عن غير المنصرف وذلك
بتوقف على تمييز كل سبب عما ليس بسبب (تحقيقا) اي خروجا محققا بان
يدل دليل على الخروج (كثلاث ومثلث) اي ما هو على فعال ومفعول من العدد
قال الرضوي هو اربعة مسموعة اتفقا من رباع ومربع فالتحتم وقد جاء
في شعر الكميت خصال عشرا وفي ما غرق الخمسة مما تحت العشرة يحوز
قياسا عند المبرد والكوفيين ولم يسمع الامع بقاء النسبة من خماسي وسداسي
وسباعي وثمانتي وتساعي هذا وانما لم يحكم بالسمع في عشرة مع وجوده في شعر
الكميت لانه لا ينفع في مفعول ولا في فعال في السبعة ولم يجعل ما جاء مع الباء
دليلا على السماع بل واز ان يكون النسبة لفظية ككرسي وايضا لا يفيد
في مفعول وجعل ابن مالك نجاس ونجس ايضا مسموعين وتحقيق العدل
فيهما لان ثلث مثلا تقسم كل الى الاجزاء على هذا العدد والقياس فيه
لفظ العدد المكرر فاذا جئ بثلاث علم انه المعدول عن ثلاثة فان قلت
انما ثبت القياس لو كان ثلاثة ثلاثة لهذا المعنى حقيقة وليس كذلك بل هو مجاز
والحقيقة فيه ثلث فكيف يحكم بانه معدول عن ثلاثة ثلاثة قلت ارادة الموصوف
يعقد الثلاثة من لفظ ثلاثة مجازية واما ارادة التقسيم المذكور بتكرار اللفظ فعني
حقيقي لهذا التركيب والشائع فيه التركيب حتى يقال جاء في القوم رجلا رجلا
ورجلين رجلين من غير امكان فعال ومفعول ومن غير تجوز (واخر) قال ابن
مالك اخزمقا بل اخرين قبل اخرزبه عن اخر جمع اخرى بمعنى اخرة
مؤنث اخرفانه لا عدل فيه وتحقيق العدل فيه لان افعال التفضيل بدليل

تصرفه حيث قال آخران آخرون لواخر اخرى اخرى ان اخرى ان اخرى
لان هذا التصريف من خواصه واسم التفضيل لا يستعمل الا مع اللام او من
او الاضافة فلما لم يوجد واحد منها علم انه عدل من واحد من الثلاثة ومنهم
من جعله معدولا بماسوي المستعمل بمن لان المستعمل بمن لفظا وتقديرا مفرد
مذكر لا غير ومنهم من جعله معدولا بماسوي المستعمل بالاضافة لان تقدير
المضاف اليه مشروط بالتوابع كما في يومئذ او البناء كما في الغابات او وجود
هذا المضاف اليه بعينه مضافا اليه نحو تيم تيم عدى وبين ذراعي وجهه
الاسد ومنهم من جعله معدولا من المستعمل بمن لاحمال لان اللام والاضافة
لا يلازمان منع الصرف والكل مبني على عدم الفرق بين تقدير الشئ
والعدول منه ويرد على جميع الوجوه انه يلزم القول بالعدل في بواقي
تصاريه اخر مع انه ينفي العدل عن اخر مفردا قولهم بتضاد العدل
ووزن الفعل وقدر ما يجب به عنه زيفا وجيدا ولا ينافي كونه لاسم تفضيل
عدم المعنى لانه قيل ان اخر في الاصل بمعنى اشد تأخرا وقد يستعمل بهذا
المعنى من تصاريفه الاخرى واولاخر فيقال جاءني فلان في او اخر الرجال
او في اخريات النساء ثم استعمل بمعنى غير من جنس ما سبق فلا يقال جاءني
رجل وحار اخر (وجع) الاولى وفعل توكلدا ليشمل جمع وتابع جمع
وتحقيق العدل فيه اما لانه جمع فعلا واسما وقياس تكسيره فعلى نحو صكاري
فهو معدول عنه ومن قال انه معدول عن جماعي او جمعاء لانه قياس جمع
فعلاء اسما ففيه انه لا معنى لكون جمع التكسير معدولا عن الصحيح مع وجود
التكسير وحيث خفي وجود السبب الاخر فريد فقبل التعريف الاضافي
لانه في تقدير جمعهم حيث لا يؤثر كدبه الا المعرفة وعدم ملائمة ظهور
الاضافة لمنع الصرف لا يستلزم عدم ملائمة تقديرها وقبل التعريف الوضعي
وهو التعريف من غير ارادة فهو شبهة العلمية وكلاهما لا يلازم اشتراط
المص تأثير التعريف بالعلمية واما لانه جمع فعلاء صفة في الاصل والقياس
فيه فعل كعمراء اخر فالسبب الاخر الصفة الاصلية ويزيفه اجمعون لان
جمع افعال صفة فعل واسما افعال واما لانه يلزم استعماله باللام او الاضافة
او من لانه اسم تفضيل وهو في الاصل بمعنى اجمع ويزيد اجمعون ويزيفه
جمعاء ولا يتم ضبط العدل بدون ذكر سحر اذا اريد به سحر بعينه فانه معدول
عن السحر لان اسم جنس اريد به معين من افراده لا يكون بدون اللام سواء

كان علما بالعلية كالتجيم اولا بالعلية وانما قدر العلوية بعد اعتبار العدل
 لضرورة منع الصرف وكأنه لم يذكره جريا على انه مبنى على القبح وان كان
 المشتهر خلافاً لانه يغني عن تقدير العلوية ولا بدون ذكر امس فانه غير
 منصرف مطلقا وفي حال الرفع وكأنه لم يذكره لان اللغة الغليظة تؤه على الكسر
 في الاحوال الثلث ولم يذكر هذه الالفاظ اعلاما كما ذكره ابن مالك لان منع
 صرفها موكول بالسماع ولم يتحقق عنده مثل اخر (او تقديرا) اي او خروجا
 مقدرا مفروضا لضرورة منع الصرف وعدم ظهور سبب سوى العلوية على ما
 هو المشهور اولا احد الامرين منع الصرف كذلك اورعاية اطراد الباب
 على ما هو التحقيق وقد نبه عليه بقوله (كعمرو باب قطام) هي مدينة باليمن
 (في تميم) ولا بد في معرفة غير المنصرف من ضبط امثلة العدل التقديرى
 ففعل اذا وجد غير منصرف يتدر فيه العدل واذا وجد منصرف لا يتدر
 ولذا لم يقدر في ادب واذا لم يعلم حاله فان لم يوجد غير علم ووجد منه فاعل
 صكة ثم فانه لم يوجد الا علما بخلاف عرفانه جاء جمع عمره وجاء قائم بمعنى
 معطى جيد المال دفعة لا يصرف بتقدير العدل الحاقا للشكوك بالاعل
 والصرف وفعل المختص بالبناء نحو يافسق ويالكع اذا سمى به لا يصرف
 لتقدير العدل في حال البناء وفعال خصة اقسام بمعنى الامر والمصدر المعرفة
 والصفة المؤنثة والحال والعلم المؤنث للاعيان وكلها معدولات عن مؤنث
 خلافاً لسببويه فيما هو بمعنى الامر ووجه كونه معدولا عن مؤنث عند غيره
 انه معدول عن مصدر معرفة مؤنث نائب عن الامر كما ذكره ابن مالك
 ولا ينظر وجه جعل المعدول عنه مصدرا مؤنثا فيعتبر معدولا عن المصدر
 المعرفة فان سمى بها مذكرا فهو غير منصرف وان سمى بها مؤنث فهو كقطام
 ان لم يكن في آخره راء فالمراد بقطام فعال علما للمؤنث ولم يكن في آخره راء
 سواء كان في الاصل مبنيا بمعنى الامر او غيره اولا فقصر ضبطه عن ذكر
 فعال علما للمذكر وانما قال في تميم لانه مبنى عند الحجاز كذا في الراء والعدل فيه
 مقدر لا محالة واما عند تميم فهو معرب فيقدر فيه العدل بعض النخاة على ما
 في الرضى ووجه تقدير العدل ان كان ذات الراء منه لا بد فيها من تقدير العدل
 ليتحقق فيها جهة البناء وهي مشابهة لفعال بمعنى الامر في العدل والوزن
 فلما قدر فيها العدل قدر في غيره لرعاية اطراد الباب (الوصف) اي الوصف
 المانع من الصرف (شرطه ان يكون في الاصل) وهذا اعذب مما شتهر ان

المعنى ان جنس الوصف شرط تأثيره ان يكون في الاصل والوصف كون
 الشئ صفة نحوية لشيء واستعملها وكألهذه لاستغنى عن بيانه وبيان ذلك
 ان بعض الاسماء يكون للمعنى يلزمه صحة كون اللفظ صفة نحوية ولا يستعمل
 هذا اللفظ الا جازيا على موصوف محقق او مقدر وهو ما يكون دالا على
 ذات مبهمه في غاية الابهام باعتبار معنى مقصود لان المقصود من هذا الاسم
 ان يربط بسببه المعنى المقصود فيه بما فيه تعيين ما بخلاف ما وضع لذات فيه
 تعيين ما لان المقصود منه احضار تلك الذات لاجل المعنى الذي قصد مع
 هذه الذات من بوط بشئ ولهذا لا يكون صفة لشيء والمراد بكونه في الاصل
 ان يكون في اصل الوضع ولا يكون عارضا بحسب الاستعمال وان ادى
 الاستعمال الى الوضع بان يصير كثرة الاستعمال في المعنى سببا لكون اللفظ
 متعينا له ويسمى ذلك الاسم صفة وما يقابله اسما وكون اللفظ غير صفة
 اسمية قبيل انما احتج الى بيان شرط الوصف لتعريفه بكون اللفظ دالا
 على ذات مبهمه غاية الابهام باعتبار معنى هو المقصود فلو عرفت بكون
 اللفظ موضوعا لذلك لاستغنى عن بيان الشرط قلت لو عرفت كذلك لا احتج
 الى وضع آخر للفظ الصفة حتى يشترط في الجمع بالواو والنون ان يكون
 صفة عاقلة لانه يكفي فيه ان يكون دالا على ذلك ولا يشترط الوضع
 (فلا تضره الغلبة) اي لا تضر الوصف غلبة الاسمية عليه او غلو بيته
 للاسمية والمراد بالغلبة ان يصير الصفة بكثرة الاستعمال مخصوصة
 بذات معينة وتستعمل غير جارية على شئ والقاء للتفرع بحسب العلم
 او الواقع وانما صرح بهذا الفرع دون الفرع الآخر وهو انه لا يؤثر
 الوصفية العارضة لان في هذا الفرع خلافاً والبعض يصرف اسود ومارق
 ولا بد للوصف المانع من شرط آخر وهو ان لا يكون مع العلوية عند سببويه
 ولا يكون زائلا بها عند الاخفش وكذلك الغلبة الغير المضرة يجب تقييدها
 بما عدا الغلبة العلوية واذ لم تضره الغلبة فعدم ضرر الاسمية الحاصلة باستعمال
 اللفظ في المعين من غير ان يصير الاسم متعينا له مفيدا من غير قرينة بطريق
 الاولى (فلذلك) اي لا شرط كونه في الاصل كما يرشد اليه اسم الاشارة المتعين
 للتعين وكل من الصرف والامتناع والضعف فعلى به ومن فروعه وجعل
 الصرف والضعف فرعين له والامتناع فرعا لعدم ضرر الغلبة كما في الرضى
 لاتساعده العبارة الاليجعل ذلك اشارة الى مجموع الامرين وجعل المتفرع

مجموع الامور الثلاثة على سبيل قسمة التوزيع وجعل رد فرع كل الى اصله
 موكولا الى فهم السامع وعنه مذروحة فلا يلتفت اليه (صرف مرت
 بنسوة اربع) اسناد حال الاربع الى ما يشتمل عليه مسامحة ولبس في تقدير صرف
 اربع في مرت بنسوة اربع لان حذف الفاعل وحذف الجار في مثل هذا
 التركيب غير جائز يعني لعروض الوصف في الاسماء الاعداد صرف اربع
 لانه موضوع لنفس العدد واستعماله في ذات مبهمه باعتبار معنى مقصود
 وهو العدد بطريق المجاز وكذلك اتمد المنكر بارادة مسمى بائد منصرف
 لعروض الوصف فيه اذ مفهوم المسمى معنى وصفي فالمنافسة في كونه
 انصرف اربع لعروض الوصف بسندانه يجوز ان يكون لقبول اربع التاء
 فلبس فيه وزن للفعل المتغير غير قوية لاندفاعها بتبديل اربع بالثمة واشتباع
 الرضى عدم اعتبار الوصف العارض في منع الصرف وجعله دعوى
 بلا دليل مندفع بوجه اجد وما يحاسب به عنها من ان التاء المضرة لوزن
 الفعل ما يعرض للمذكر والتاء هنا بما به تم صيغة المذكر ومن ان التاء المضرة
 ما يدل على التأنيث وهذه تدل على التذكير ضعيف لا لما قيل من ان التاء
 في اربعة ايضا للتأنيث لان رجلا في تأويل الجماعة اذ ذلك متحقق بنسوة
 ايضا بل لان المانع عن تأثير وزن الفعل التاء المتحركة لاختصاصها بالاسم
 فيوجب ضعف مشابهة الاسم للفعل سواء كانت عارضة للمذكر اولا وسواء
 كانت للتأنيث اولا والارجح ان الوصف الحاصل بالتصغير غير عارض
 بالحاصل في المعدول وما قيل ان عدم جريان المصغر على الموصوف يدل
 على عروض الوصف فيه رد بان عدم جريانه لحفاء الوصف فيه ونحن
 نرده بان ذلك لان الموصوف داخل في مفهومه اذ معنى رجل رجل صغير
 لا يقال تعين الذات في مفهومه يمنع تحقق الوصف فيه لان القول الصغير
 ذات له الصغير فرجل يدل على ذات مبهمه باعتبار معنى مقصود غاية ان
 يدل على ذات معينة ايضا ومدار الوصف ابهام الذات لعدم تعين ذات
 (وامتنع) صرف (اسود) وهو في الاصل ذات لها اسود (واثمة) وهو في
 الاصل ذات لها سواد ويصاحبه (الحبة) حال من اسود وارقم اي كائنين
 الحبة واللام الاولى للاختصاص والثانية للعهد اي حبة هي فرد لاحدهما
 (واحد) وهو في الاصل لذات لها ذهبة اي سواد (للقيد) اي لقيد هو
 فرد وهو قيد من الحديد لان القيد الاسود ما يكون منه فهي صارت اسما

حتى لا تقع اوصافا وثبت بالتاء فيقال الاشئ اسود وتجمع على الاسود فان قلت
 فكيف تمتنع ولبس لها وزن فعل لا يقبل التاء قلت يجب حمل اشتراط عدم
 قبول التاء على عدمه باعتبار وضع يعتبر الوزن بالنظر اليه والوزن باعتبار
 الوضع الوصفي لا يقبل التاء (وضعت منع افعى الحبة) فان قلت ان كل
 شرط الوصف ان يكون في الاصل تحققة فينبغي ان لا يجوز منع افعى
 وان كان شرطه ان يكون في الاصل ولو توهم فينبغي ان لا يكون صغيفا
 قلت الضعيف ما لا يجوز عند البليغ ويصدر من طائفة لا يعتد بهم فكله
 قال ولم يجز عند من يعتد به لقوات الشرط بقى ان ضعف منع افعى لعدم
 تحقق الوصف مطلقا تحققة لا لعدم تحقق الشرط الوصف المانع فان قلت
 من اين يعلم ان منع صرفه لتوهم الشرط حتى يكون دليلا على اشتراط
 الوصف بهذا الشرط تحققة لم لا يجوز ان يكون منع صرفه لمجرد وزن
 الفعل قلت لانه لا يمنع الصرف في هذه اللغة لوزن فعل لبس معه توهم
 الوصف الاصل ووجه توهم الوصف الاصل ان شدة السمع يقال لها القوة
 وافعل من ارزان الصفة فرما يتوهم ان افعى كان في الاصل بمعنى الشديد
 غلب على تلك الحبة الشديدة وصلر معناه الاصل مهيورا منسيا (واجعل
 للصقر) والجدل الاحكام ويقال للدرع الجدلاء فيتوهم ان اجدل في
 الاصل صفة غلبت على هذا الطائر لقوته ونسي معناه الاصل (واخيل
 للطائر) المعهود المعروف الذي يقال له بوقلون وله هذا لم يقل لطائر
 ووجه توهم الوصف الاصل فيه انه من اوزان الصفة فرما يتوهم ان
 اخيل مشتق من مصدر بمعنى كون الشيء فاخل غلب على هذا الفرد وهجر
 معناه الاصل والمصدر ايضا فالتوهم فيه ابعد من التوهم في اخويه واعلم
 ان توهم الوصفية في تلك الالفاظ ينبغي ان يكون بتوهم كونها افعل تفضيل
 لا فاعل صفة كما صرح به الرضى لان افعل الصفة يختص بالالوان والعيوب
 والحلى (التأنيث) بالتاء لا تأنيث الا بالتاء او الالف كما يستفاد من تعريف
 المؤنث فيما بعد موافق الرضى المصنف على ذلك في بحث المذكر والمؤنث
 اكن حقق هناك المؤنث قد يكون بلا علامة لفظا وتقدير كالحائض فانه مؤنث
 حقيق ولا تاء فيه في التقدير ايضا ولذلك يصغر تصغير الترخيم على حيض
 بدون تاء ولو كانت مقسدة لقبول حيضة كما يقال في تصغير اسماء الترخيم
 سمية هذا وكان وجه عدم تقدير التاء ان هذا المؤنث لا مذكر له حتى يحتاج

الى فارق البناء وصرح بان حائضا الوسمى به مذكر انصرف لعدم انشاء اللفظ
ولان تقدير الان التانيث لما منع من الصرف التانيث بالبناء لا التانيث الحقيقي وكان
وجهه ان المؤنث بالبناء فرع للمذكر لا مالا علامة له فالتانيث بالبناء الظاهرة
(شرطه) اي شرط تأثيره (العلمية) فاعلمه اي علمية المؤنث (والمعنوي)
اي المؤنث بالبناء المقدرة ويدخل فيه حائض على زعم المص ويخرج عنه
على تحقيق الرضى ويجب اخراجه (كذلك) اي كالتانيث بالبناء
في ان شرط تأثيره العلمية ونبيه بالمشبيه على انه دون التانيث بالبناء
في هذا الشرط في انه لا يجب به تأثيره ويجب للوجوب ضمنية اخرى اشار
اليها بقوله (وشرط تحتم تأثيره) لكن لا يخفى ان العبارة قاصرة عن افادة
ضمنية ويحتمل كونه مستقلا في الايجاب فالاولى ان يقول بزيادة (الزيادة
على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة) والزيادة على الثلاثة اعم من ان يكون
في اللفظ او التقدير الغير المنسي كجمل مخفف جبال اذا جعل علما لكن تحرك
الاوسط لا بد في اعتباره من تحققه لفظا على الاصح فمدار ساكن الاوسط
وقد مر الزيادة على الثلاثة لان الزائد نائب عن علامة التانيث والتحريك نائب
عنه عن الزيادة مع انه مختلف فيه حيث لا فرق بين سقر وهند عند بعض
واخر العجمة لانها ليست نائية مثابا بل مقوية لا يمنع الصرف (فهو يجوز
صرفه) والاجود المنع صرح به ابن مالك وجعل بعض كون المؤنث منقولا
من مذكر من شرائط وجوب التأثير فزيد اذا سمي به مؤنث يمنع صرفه
(وزنن) على حذف مضاف اي وصرف زينب (وسقر) علم جهنم
(وماه وجور) علما قريتين من بلاد العجم (ممتنع) وقيل في تقدير ممتنع
كل واحد منها وما ذكرنا اوفق بقوله يجوز صرفه وفي امتناع جور نظر
اذ قال الجوهري جور اسم بلد يذكر ويؤنث اللهم الا ان يراد اعتناؤه على تقدير
اعتبار تانيثها (فان) الظ وان اذ لا ترتيب بين هذه المسئلة وسابقتها الا في
الاخبار (سمى به) اي المؤنث المعنوي (مذكر فشرطه) اي شرط وجوب
تأثيره (الزيادة على الثلاثة) ولعل له الاوجوب التأثير والتنبية عليه قال (فقد
منصرف وعقب ممتنع) قال الرضى وههنا شروط اخر تركها المص احدها
انه لا يكون تانيثه محتاجا الى تأويل لا يلزم كتانيث رجال فانه لتأويله بالجماعة
ويصح تأويله بالجمع ولا يلزم منه انصرف اسم القبيلة لان لا يلزم تأويله
بالقبيلة ويصح تأويله بالحى كما سبقت لانه يلزم ذلك فيما لوجب العرب

ولذا لم يجعل قدم زائدا على التانيث
مع تقدير التانيث لانها منسوبة

اي لا ترتيب في الظاهر وان امكن
تمحل في الترتيب بان يترتب على
ضمومه المعنوي المستفاد من
السابق فانه يترتب احتياجه الى
شرط بعد حدوثه ما يزيل
التانيث بخلاف التانيث بالبناء
الظاهرة فانه لقوة لا يغير اسم
ذلك الحاش

منع صرفه حيث التزم العرب هذا الاعتبار فيه واما ما لم يوجب منع صرفه
ففيه ان يكون مما جاء فيه التذكير والتانيث فاستعرف خاله من بيان تانيثها
وتانيثها ان لا يكون المؤنث منقولا عن مذكر قبل النقل كرياض اسم امرأة
حيث كان قبل هذه التسمية اسما للرجال وكان مذكرا وتانيثها ان لا يكون
استعمله مذكرا للغالب فان ما يجوز فيه التذكير والتانيث سواء ويستوى فيه
الصرف ومنعه وما غلب استعماله مؤنثا يترجح فيه المنع وما غلب استعماله
مذكرا يتعين فيه الصرف ولا يبعد ان يقال لم يترك المص شرطا لان الجمع
لا ينقل الى المذكر بالتأويل فالذكر المسمى بالجمع لم يسم بمؤنث معنوي والمسمى
بالمؤنث الذي في الاصل مذكر لم يسم بالمؤنث لانه لا يعتبر نقله عن المؤنث
بل عن اصله الذي هو المذكر لانه الاولى باعتباره اصلا وما غلب استعماله
مذكرا يعتبر تسميته بالمذكر لا بالمؤنث واعلم ان اسماء القبائل والبلدان التي
لا يظهر فيها سبب سوى العلمية فيهما ما سمع عدم انصرافه ومنها ما سمع
انصرافه ومنها ما سمع فيه الامران ومنها ما لم يسمع فيه شي فعدم الانصراف
لا اعتبارها اهم القبيلة او القرية او البقرة والانصراف لا اعتبارها اسم الحى
او المكان قال ارضى ما جهل استعمالهم اياه يجوز فيه الامران نحن نقول
الاقبس الصرف لانه الاصل الا ان يثبت ارض غير المنصرف اكثر فانت ح بين
الارجاع الى الاصل والالحاق بالاغلب ولذلك تراهم يصرفون علما لا يعرفون
انه علم مذكر او مؤنث خلافا للفرء لانه يمنع صرفه بشبه العجمة في كونه
مجهول الحال في كلام العرب كالعجمي (المعرفة) تكون بمعنى التعريف
والمعرف والمراد بين (شرطها ان تكون علمية) لم يقل شرطها العلمية
كما هو دأبه فيكون المعنى شرطها علمية المعرفة لانه قصد جعل المعرفة
نفس العلمية ليطهر صحة قوله فيما بعد وما فيه علمية مؤثرة ولا يراد
ان المؤثر التعريف والعلمية شرطه لا لانه لو قال كذلك لكان المعنى
شرطها علمية التعريف وفساده بين فن قال قوله وما فيه علمية مؤثرة مع
ان العلمية شرط والسبب هو التعريف محبان واجرى على مذهب
من جعل السبب نفس العلمية فله محاز غير مستقيم وانما جعل السبب التعريف
دون العلمية اشارة الى ان المؤثر هو التعريف لانه فرع التذكير وتعريف
اولو اصول والاشارة لا يؤثر ان لان المحل غير قابل وتعريف اللام والاضافة
لم يؤثر الوجود المتنازع وهو قوة الاسمية لوجودها في الاسم ولك ان تريد

بالعلمية المنسوبة الى العلم بان يكون قائمة بالعلم والشبه بالعلم كما قال ابو علي
 في منع صرف الفاظ التوكيد من ان احد السببين فيها شبه العلمية وهو
 التعريف بحسب الوضع لا بالارادة نعم لا يصح اشتراط العلمية فيه عند
 من يجعل السبب فيها تعريف الاضافة على ما حرر وعند من جعل اية
 المقطوعة عن الاضافة غير منصرفه اما بالتعريف الموصولي او تقدير
 الاضافة ووجه اشتراط العلمية ان ماسواها من التعاريف اما ان يستلزم
 البناء كما في المبهات سوى اى واية واما ان يستلزم المقافات لحكم يمنع
 الصرف كتنريف اللام والاضافة واما ان يكون غير لازم كتعريف البناء
 فانه يدور على قصد المتكلم فمن قال تعريف الموصول والاشارة يستلزم
 البناء واللام والاضافة متافيان لحكم منع الصرف فتبينت العلمية غفلة
 اية غفلة مع نداء الفطنة على فساد (الجملة) هي كون اللفظ موضوعا لغير
 وضع العرب وطريق المعرفة ما نقل الى اللغة العربية في القرون الخالية
 النقل وحكم اهل اللغة به اما بالاجماع فيكون يقينية او بدونه فيكون
 يقينية او ظنية او اختلافية فمن قال طريق معرفتها الاجماع لا يظهر
 الكلام وجهه وبالجمله لا بد في تمييز غير المنصرف من غيره بالتعريف
 المذكور ومن ضبط اللفاظ الجملة التي لا طريق الى معرفتها الا السماع
 (شرطها ان تكون علمية في الجملة) فسر وه بكونها منسوبة الى العلم
 في اللغة الجملة واعتراض علميان اشتراط العلمية لحفظ الجملي عن التصرف
 فيه بما يجعله من جنس كلام العرب فيضعف حجته ويكفي في الحفظ
 ان يكون نقله بحمله علما بان لا يستعمل في كلام العرب غير علم كقانون كان
 في الاصل روميا بمعنى الجيد جعل له نافع اسماراويه لجودة قراءته واستعمل
 غير منصرف هذا ونقول يكفي للحفظ ان يعمل علما قبل التصرف ولا يلزم
 ان يكون نقله بحمله علما وكون قانون منقول الى لغة العرب بحمله علما لم يجوز
 ان يكون تسميته اياه تسمية له باسم الجملي ويكون الاستعمال بعد التسمية
 في اللغة الجملة واجيب بان المراد بالعلمية في اللغة الجملة اهم من العلمية
 فيها حقيقة ومن العلمية فيها حكما ومثل قانون في حكم العلم في العلم
 لا شاع التصرف هذا ويد على ما فسر وه ايضا انه لو كان الجملي فيه
 وزن فعل علما في الجملي ثم نكر يكون فيه علمية في اللغة الجملة فيجب ان يكون
 غير منصرف لوزن الفعل والجملة حيث وجد شرط الجملة وهو كونها علمية

في الجملة فلهذا نقول علمية مرفوعة فاعل ليكون وهو تام وقوله في الجملة بمعنى في
 وقت الجملة على ان الجملة مصدر وهو صفة علمية فالمعنى الجملة شرطها ان توجد
 علمية تابعة في وقت الجملة فلا يرد قانون ونحوه لانه وجد معها علمية ثابتة في وقت
 الجملة لان وقت جملة اللفظ ان يكون على صرافة الجملة ولم يجعل من جنس
 كلام العرب يتصرف فيه فاندفع الاعتراض والوارد منهما بقي انه لو سمي
 بالجملي العلم في اللغة الجملة شخص في لغة العرب يلزم ان يتصرف لانه ليس له
 علمية ثابتة في الجملة الا ان يقال هذا انما ينجم لو اريد بقوله في الجملة في اللغة
 الجملة ونحن حملناه على وقت الجملة والنسبة الثانية ايضا في وقت الجملة
 اذ وقت الجملة وقت كون الجملة على صرافة الجملة من غير ان يتصرف فيه
 بما يجعله من جنس كلام العرب وما عو على في لغة الجملة مصون عن التصرف
 بعد النقل فاندقت صكيف يصان الاجملي عن التصرف فيه بالعلمية
 وهم يتصرفون في الاعلام الجملة فيقولون في جبرائيل جبريل وجبرال
 وفي اوسطا ايس اوسطا ايس اوسطا ايس لما له ورد على غير اوزانهم
 الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة مع عدم ميلاتهم بمالبس من اوضاعهم
 لذلك قالوا اجملي فالعب به ما شئت قامت مع جرائتهم على الاجملي
 وتصرفهم فيه لا يتصرفون فيه الا بما يجعله من جنس كلامهم والعلم
 في كلامهم مصون عن اللام والاضافة فبالعلمية يمتنعون عن التصرف
 فيه باللام والاضافة فيمتنعون عما يعاقبهما من التنوين رعاية لحق الجملة
 ويمتنعون عما يمتنعون عنه مع الامتناع عن التنوين من الكسر هكذا
 ينبغي ان يتحقق منع العلمية عن التصرف فيه وان اطلقوا الكلام فيه
 (وتحرك الاوسط) قدمه على الزيادة على الثلاثة على عكس اسلوبه في التانيث
 لانقاء ما دعا الى تقديم الزيادة في التانيث تحرك الاوسط ليس تانيا عنها
 في الجملة ووجود ما يدعو الى تقديم تحرك الاوسط لانه رد على اكثر النحويين
 حيث لم يجعله نافعا في منع الصرف وجعل لك كعضد اسما لابي نوح
 عليه السلام منصرفا وعلى الزمخشري حيث لم يجعل شيئا من تحرك الاوسط
 ولا زيادة على الثلاثة شرطا في التانيث بل في تحته فجعل نوحا كهند وجعل
 نوح مما يجوز منع صرفه بخلاف الزيادة على الثلاثة فانه ليس فيها الا رد
 على الزمخشري (او زيادة على الثلاثة فنوح منصرف) لاجاز الصرف
 كما توهبه الزمخشري صرح بقرع الشرط الثاني دون الاول لان فيه زدا

على المخالف وقدم فرع الانتفاء على فرع الوجود لتقدم العدم على الوجود
والواحد على الاثنين لان فيه زدا على المخالف كما قيل اذ في شتر ايضا رد
على المخالف بل المخالف الاقوى (وشر) اسم حصن بديار بكر وهو الذي
دعى المص الى الحكم بتأثير العجبة مع تحرك الاوسط قال الرضى ليس يتقوى
لاحتمال اعتبار تأنيث البقعة او القلعة نعم لو ثبت منع صرفه اذا سمي به
مذكر اولد جاع ضمير المذكر اليه يثبت اعتبار العجبة فيه ويمكن ان ينصرف
المص بان تأنيث اسماء البقاع يدور على اعتبار الواضع فان جملة اسماء باعتبار
البقعة مثلا فوثق وان جملة اسماء باعتبار المكان فذكر والعجمي يرى
عن اعتبار التأنيث (وابراهيم ممتنع) بجمع لغته من ابراهيم و ابراهيم قالوا
ان جميع اسماء الانبياء عليهم السلام لا ينصرف الا محمدا وصالحا وشعيبا
وهودا لعزيتهم ونوحا ولوطا لانتفاء شرط العجبة وقيل هو كنجوح حيث
قرنه سبويه معه ويؤيده تقدمه على اسمعيل وانه لا عرب قبله هذا وفيه
ان شبتا وعزيرا منصرفان ايضا (الجمع) كما يكون اسما للمعنى المصدري
يكون بمعنى افراد الانفاظ والمراد هنا الاول وفي قوله (شرطه صيغة
منتهى الجموع) بالمعنى الثاني لان الصيغة انما هي اللفظ لا المعنى المصدري
وكذا في قوله لانه منقول عن الجمع واستغرق معناه من تعريف المجموع والمراد
بمنتهى الجموع جمع مفرد جمع كالكالب فانه جمع اكلب جمع كلب والمراد
بالجموع ما فوق الواحد ولك ان يجعله منتهى الجموع في الرتبة لانه امتياز
عن الاحاد حيث لا نظيره فيها ليس اغيره فالجموع ح على ظاهره ولم
يقل شرطه منتهى الجموع لان المساجد ليس منتهى الجموع انما هو على
صيغته وانما سمي منتهى الجموع لان الجمع اذا صيغ عليه لا يجمع جمع التكسير
مرة اخرى فالمراد بالجموع جمع التكسير والا فيجمع جمع السلامة نحو
ضواحيات يوسف واياهم اكن موقوف على السماء (بغيرها) يعني
بغير تاء التأنيث المتحركة فانه قد يعبر عنه بالتاء لان اصله التاء كما في حالة الوصل
عند البصريين ولانه يصير تاء في الوصل عند الكوفيين وقد يعبر عنه بالهاء
لانه يصير هاء في الوقف عند البصريين واصله الهاء عند الكوفيين
وقد نبه على التعبير بقوله التأنيث بالتاء وقوله بغيرها وذلك الهاء لا تدخل
من الجموع لا على ما هو على هذه الصيغة ومفردة العجمي وتسمى اماره
الحكمة كما في جواربه جمع جوب ولا يلزم قيحوز جوارب او مفردة منسوب

كما في اشاعته جمع اشعى فهي عوض عن ياء النسبة لازمة لا يجوز تركها
فلا يقال اشاعت وانما قال هنا بغيرها وفي وزن الفعل غير قابل للتاء لانه
يكفى هنا كونه بغيرها كما في جوارب دون وزن الفعل فان يعمل بغيرها
منصرف لكونه قابلا لها والتدنية على صيغة منتهى الجموع بقوله (كساجد
ومصابيح) تمثيلا لها او لجمع هذه والمراد بملهما ليس ما يوازنها بقرينة
قوله وحضاجر فانه فاعل وارادة ما يوازنها بالوزن العروضي ضعيف
لان المتعارف عند هم الوزن التصريفي ولا فشر كحضر فلا يخص بالفعل
بل المراد بملهما ما يكون اوله مفتوحا وثالثه الفاء بعدها حرفان متحركان او ثلثة
ساكنة الوسط كذا فسر الرضى واورد كالات ويندفع بان المراد جمع تكسير
كذلك واورد صحارى وفيه انه غير منصرف الجمع فلا ورون ولما كان الهاء
غير صريح في تاء التأنيث قال (واما قرانته فنصرف) بتدنية الهاء وتبنيها على
انها ليست هاء مثل فواره والا فلا وجه لذكر انصرفه دون رجال ونبه بتذكير
منصرف على ان المراد بفرازة نحو ما وفرازة ان يدينها نفسها فيجب تنوينها
اما اذا احضر بنفسها كما هو التحقيق في احضار الالفاظ فظاهر واما اذا
قيل بانها موضوعة لا نفسها واحضارها للوضع فلان الموضوع للثبوت
يجب ان ينون للمشكلة كما يقال في مضاربة مفاعلة مع ان مفاعلة غير
منصرفة لكونها علم الوزن ومع التاء وهذا مراد من قال تنوين فرازة
للمشكلة ومن لم يتدبر قال نحن لانونها حتى تحتاج الى تكلف توجيهه بالمشكلة
وههنا اشكال قوي توهم كثير من الفضلاء الناطقين في هذا الكتاب
ان صدوره من اهل الخطا من الجواب وهو انه قلت المصنف اشتراط
ان يكون بغير ياء النسبة ليعلم ان مدا يذا منصرف ووجه توهمه انه من الجب
انه ليس يجمع لاقى الحال ولا في الاصل بخلاف فرازة فلا حاجة الى ما يخرج
عن حكم الجمع كما في فرازة ونحن نقول الاعراب الجارية على المؤنث
بالتاء ما يستحقه معروض التاء والاعراب الجارية على المنسوب ما يستحقه
المنسوب اليه يجرى على التاء والتاء لعلهما بمنزلة الجزء الاخير يتاء على
شدة الامتزاز ولا شك ان مداين جمع في الاصل وغير منصرف فلولا
ان جمعته ضممت ياء النسبة وخرجت عن التأنيث لكان غير منصرف فهو
في عداد فرازة فظهر ان الاشكال قوي وانجب ردى ولا امر ما تمسك
في دفعه البعض بتعسف ان المراد بالهاء الهاء حقيقة او حكما ويا النسبة

في حكمها في انهما يكونان لا فرق بين الجنس والواحد فكما يقال تمر وتمر
يقال دروم ورومي هذا ووجه ضعف الجمع بلحوق التثنية على ما قيل انه يصير
على وزن المفرد فان فزانة = كراهية وطواعية لا يقال هذا لا يظهر
في مصابيح اذا طغى التثنية لا نقول بين ياء الجمع وتاء التثنية منافية فلا يقال
زنادقة وفزانة بل فزانة لوفزانين ولهذا يقال التاء في زنادقة وفزانة
عوض الياء تقدير انهم لا يجري في ياء النسبة فالوجه ان يقال ان ياء النسبة
كاه التثنية شاعت في المفرد في وجوب طوقها ضعف الجمعية ولما ذهب البعض
الى ان سبب منع الصرف وزن منتهى الجوع لا يعرف الكسرة كالترامي
ولاياء النسبة كجوارى بخلاف قارى حيث كان ياء النسبة في المفرد ولم يعرف
في الجمع ولا الالف المعوضة من احدى ياء النسبة بحقيقة نحويمان او تقدير
كما في نهام فانه حذف في النسبة الى نهامة احدى اليائين بتقدير ان الف نهام
عوض والمنسوب اليه تهيم على ما في التسهيل لان مالك وجعل المصنف
السبب الجمع وكان منع صرف حضاجر وسراويل منافيا لما ذكره ومؤيد
لما ذهب اليه البعض احتاج الى توجيههما فقال (وحضاجر علما للضعف
غير منصرف لانه منقول عن الجمع) اي عن معنى الجمع لان الجمع هو المنقول
لا المنقول عنه ولم يرد ان السبب كونه منقولا عنه بل اراد ان السبب الجمعية
الاصولية لانه تسامح ووضع النقل عن موضع الجمع موضعها لانه دليل عليها
وهذا تقرير يديع ولنا تقرير آخر في حواشي الفوائد الضيائية والمشهور انه
جواب سؤال مقدر تقريره ان هذا الوزن لما يمنع عن الصرف الجمعية
وهي متفيدة في حضاجر وكذا سراويل ولا يخفى ان هذا السؤال لا ينشأ
مما سبق نعم يتجه على تعريف غير المنصرف ان حضاجر غير منصرف
ولا يصدق عليه التعريف وعلى جعل عدم الكسرة والتنوين من احكام
غير المنصرف مع انه يوجد في حضاجر وهو ليس غير منصرف لعدم صدق
التعريف عليه فلو جعل السؤال المقدر احدهما لم يتعد ولا يتجه عليه الا
انه اخر اراده عن محله ويندفع بان الجواب محله بحث الجمع فليلاخره وقوله
(علما) حال من فاعل (غير منصرف) قد مر ان معمول المضارع اليه
لا يتقدم للمضارع لان معمول الماضى اليه غير يتقدم عليه لانه منزل منزلة لا
فغير منصرف في تأويل لا منصرف وقوله علما للضعف معناه انه علم مفهوم
الضعف المعروف باللام كما ان اسامة علم الاسد كذلك فلنعرّف الضعف مدخل

في تعيين الموضوع له حتى لو قيل علما للضعف لم يحسن وفي قوله منصرف رد
على سعيد بن الاخفش لانه يجعل الجمع العلم منصرفا والاستعمال يخالفه
وفي قوله لانه منقول عن الجمع رد على ابي علي حيث جعل منع صرفه للعلمية
وشبه العجمة في لانه لا نظيره في الاحاد كما ان العجمة ليس له نظير في العربي
وعلى الجزولي حيث يجعله غير منصرف للعلمية وعدم النظر في الاحاد
ويجعل عدم النظر ميبا ولم يجعل احد حضاجر غير منصرف للعلمية والتأنيث
مع انه اسم للضعف والضعف اي الضعاع على وزن الغلمان لان اختصاص
الضعف بالاثني وان صرح به الرضي غير مسلم لان الصراح والقاموس جعل
الضعف اعم من الذكر والانثى وكانت وهم الاختصاص انهم قالوا هي مؤنثة
وهي اذ هي مؤنثة سماعى لا يقال فيكون حضاجر ايضا كذلك لكونه بمعناه
لانا نقوله لا يلزم من كون احد المترادفين مؤنثا سماعيا كون الآخر كذلك
ولان مساجد علما لم تكن ايضا غير منصرف فعلم انه لا تأثير للتأنيث في حضاجر
بل لابد ان يكون هناك امر مشترك بين حضاجر ومساجد فان قلت كيف
يعتبر الجمع الزايل بالعلمية حال العلمية ولا يعتبر الوصف الزايل بها حال وجودها
قلت لانه بالعلمية غني عن الوصف دون الجمع بل الامر بالعكس وفي منع صرف
حضاجر علما للجمعية دلالة على منع صرفه حال التنكير فالحق (وسراويل
اذا لم يصرف وهو الاكثر) كما استعمل الاكثر لانه لا يكثر اذا لم يتكرر
احد عدم انصرافه وانما اثبت انصرافه عند بعض العرب ابو الحسن
الاخفش فن جوز هذا التقدير قصر تصفحه يعني سراويل اذا لم يصرف
ولم يمكن رده لعدم الفصاحة اذ هو استعمال اكثر الفصحاء فقد اشكل منع صرفه
(فقد قيل) فانه سبويه (الجمعي) فلا سبب فيه اذا العجمة ليس سببها ون العلمية
لكن صار غير منصرف بلا سبب (لانه حل على موازنه) اذ موازنه في كلام
العرب غير منصرف باسره كذا نقله الرضي عن سيبويه ونظيره ما قال
الكسائي في اشياء انه افعال صار غير منصرف بلا سبب فن قال قول سيبويه
يقضي زيادة سبب في الاسباب وهو الحمل على الموازن اوقعه فيه عدم معرفة
قوله لكن اجاب ان سراويل جمع حكما وتحقيق مذهبه انه جعل الجمع اعم من
الجمع حقيقة او حكما (وقيل عربي) يحتاج في منع صرفه الى تقدير الجمعية كما
يحتاج في منع صرف عمر الى تقدير العدل القائل هو المبرد ويؤيده مجي سرواله
بمعنى قطعة من الثوب وكون سراويل قطعا فهو (جمع سرواله تقديرا)

في القساموس جمع مبروالة اوسبروال اوسبرويل ولم ينجى فعويل غير هذا
في كلامهم ولا يخفى انه ظاهر في تحقق جمعته ومفرداته وما يقال يرد كونه
جمعا لئلا يجمع لا يصير اسما لواحد جنسي وانما ينجى الاشخاص برده حضار
نعم لو قيل لم ينجى اسم جنس وانما يكون علمائهم ولا يخفى ان تقديم مذهب سيبويه
وتخصيصه قوله بحرف التحقيق يدل على ترجيحه وبناء تعريف غير المنصرف
على مذهب المبرد يدل على ترجيحه الا ان يقال انه على قوة قول سيبويه
واختصار في تعريف غير المنصرف قول المبرد لانه اقرب الى الضبط ويرجح
قول المبرد ان تقدير السبب متفق فيما بينهم دون منع الصرف بلا سبب
وقد سألني الولد الا عز في صباح حين قرا على هذا الدرس في بلدة هراة
بجمع الفضلاء الهداة انه لم يحمل على موازنه تقدير كونه عربيا واحتج الى
تقدير الجمعية فاستحسنه كل من وافقه ذلك من الفضلاء فاجبته بان اجمعي غريب
في كلام العرب والغريب يتبع المتوطن المجانس بخلاف المتوطن للعارف
بحال الاخر فانه اذا عرض له حالة لسبب بخلو عنه لا يقلها ويقول لبس معي
موجب هذا العارض فاستحسن كما استحسن مثوله (واذا صرف فلا اشكال)
ولا حاجة الى شيء من التوجيهين هذا مقتضى السوق كما لا يخفى على اهل
الذوق فينتجه عليه كما تحرم منع الصرف قاعدتهم في منع الصرف يحرم
بكون سراويل مفردا ما اجعوا عليه من ان هذا الجمع لا نظيره في الاعداد
فالحاجة الى احد التأويلين ماسة صرف اولم يصرف ومن نظائر سراويل
عباديد وعبايد وشمايطط بمعنى القطع المتفرقة فانها مفردات عند الكل
ولذا يقال عباديد وعبايدى وكانه خص المصنف سراويل باختلاف
القوم في توجيهه وبه يظهر ان تقدير الجمع اقوى (ونحو جوار) قال الرضي
اي المنقوص من هذا الجمع ويرد عليه المنقوص على وزن مصابيح فان باء
مشددة محتملة الحركات لانه لا فقتال غيره اي المنقوص على وزن فواعل
ويرد عليه انه يخرج عن الحكم نحو اشعالي والاضفادى لانه ليس بمنقوص
لانها في الاصل الثعالب والاضفادع فالاولى ما قيل المراد ما يكون بعد الفقه
حرفان ثانيهما باء لكن ينتجه عليه ان هذا انما يتم لو لم يكن منه ما يكون باء
مدغما وفيه خفاء فالاولى ان المراد ما يكون بعد الفقه حرفان ثانيهما باء بعد
الكسرة (رفعا وجزا) اي في الرفع والجروحة الشبه قدم على عاملة المعنوى
اعني حرف التشبيه والظرف ذلك يعني نحو جوار مثل قاض في رفعه وجره

بني رفعه وجره محذوفان لثقلهما على الياء وتارة محذوف لالتقاء الساكنين
لوجود التنوين لما قبل الرفع فظاهر وانما نقل الجرفلانه بالكسرة اولا لان فتحه
لما كانت بمنزلة الكسرة عوالت معاملةها ولا عليك ان تستفيد من قوله
(كفاض) الانصراف ايضا لانه بعد من التكلف وان كان الجمهور على عدم
الانصراف كيف ومن يجعله غير منصرف لا بد له ان يجعل التنوين تنوين
عوض عن الياء او عن حركته ولا نظيره وان يعتبر الاسم اولاد الجرو وتنوين
الصرف لان الاعلال مقدم على منع الصرف لان سببه الثقل المحسوس
بخلاف منع الصرف لان سببه الفرعية المعقولة ثم بعد الاعلال يسقط
تنوين الصرف ويأتي بهذا التنوين او يجعل فتحة بمنزلة الكسرة ويجذف
الياء من غير التقاء الساكنين للثقل المعنوي في غير المنصرف ثم يأتي بتنوين
العوض والمراد بنحو جوار ما مر سواء كان علما او غير علم عند الجمهور وعلى
مذهب يونس مقيد بكونه غير علم فانه علما على ما يقتضيه القياس غير منصرف
وهذا الحكم لا يخص الجمع المذكور بل يعم كل غير المنصرف في آخره باء
قبلها كسرة كما قيل تصغيرا على ويرى علما وقاض علما لمؤنث ولدرج الكل
في نحو جوار مساع وعموم الفائدة كفاض على بعد العبارة عنه وحيث قد قاض
علما لمؤنث من جملة المشبه لا المشبهة وبعض العرب يجعله على القياس
ولم يلتفت اليه المصنف لانها لغة رديئة ولا ينافي ردايتها شعر الفرزدق * شعر *
واوان عبد الله مولى هجوت * ولكن عبد الله مولى مواليا * لانه يحتمل ان يكون
قصده هجو عبد الله بانك من اهل لغة رديئة لا يصلح للخطاب بلغة فصيحة
والمراد عبد الله بن ابي اسحق الخوي والمولى الخليف للقوم لا يكون الا ذليلا
ينضم معهم يعترف بهم وعبد الله كان مولى ابني الحضرم وهم موال ابني عبد
شمس وبما يقتضي منه المعجب ما قيل انه يحتمل ان يكون مواليا من المضاف
الى باء المتكلم ويكون الانثى للاشباع وفيه مزيد هجو لا مجرد انه غفل
عن قصد الشاعر بل لانه لم ينتبه انه لا وجه لحذف باء المتكلم ويجب تشديد
الياء حيثئذ (التركيب) يريد ما يقابل الافراد حقيقة او حكما فلا تركيب
في النجم والصعق وضاربة فانها بمنزلة كلمة واحدة وفي حكمها ومن قال
المراد جعل كلمتين بمنزلة كلمة واحدة من غير جزئية حرف يرد عليه ضاربة
قائلة بالتركيب الامتزاجي فانه يمنع عن الصرف مع جزئية الحرف والمراد
تركيب في الاسم العرب فيخرج سبويه ونحوه عشرة وان زيدا فان الاسم

المضرب في هذا التركيب زيدا لانه محكي على ما كان ولا تركيب فيه وبهذا
 اندفع ما اوردناه يجب ان يقيد التركيب بان لا يكون الجزء الثاني قبل العلمية
 معزبا ولا مبتدئا لكن برد انه لا حاجة الى قوله وان لا يكون باضافة ولا استناد
 ولا يخفى انه لو قال شرطه العلمية والامتزاج الكافي ويكون واضحا (شرطه
 العلمية) ليصير لازما بعيدا عن الانفكاك (وان لا يكون باضافة ولا استناد)
 في الاصل او في الحال فيخرج التركيب التوضيحي لانه في الاصل استنادي
 لكن لا حاجة حينئذ الى نفي الاضافة وانما اشترط عدم الاضافة لانه لا يلزم
 منع الصرف وعدم الاستناد لانه يلزم بناء التركيب كما هو المشهور ولانه ليس
 بمضرب ولا مبني عند المصنف على ما نقله عنه الرضوي في المبنيات ونحن نقول
 لان التركيب الاضافي والاستنادي لا كانا بعد العلمية على ما هما عليه قبل العلمية
 فكأنهما لم يلزما وعلى صحة انفكاك كان لهما (مثل بطلبك) علم بلغة بالشام
 والعمل الزوج واسم صنف واليك دق المعنى ونعمي مكة بكفة لدفعها اعتاق
 الجبارة (الالف والنون) السميان بالرائدين لكونهما مزيدتين وقيل لكونهما
 من حروف الزيادة وهو بعيد لاحاجة اليه وبسبب ان مضارعين ايضا
 لانهما تشبهان الى التانيث في كونهما مزيدتين كذا قالوا وهذا يشافي قولهم
 ان الممدودة في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف فانقلبتم همزة وقيل
 في امتناع دخول تاء التانيث عليه وهذا يقتضي ان لا يدخل في الالف والنون
 المضارعين ما لم يوجد شرط منع الصرف وتأثيره المضارعة عند البصريين
 بدليل عدم التأثير بدون امتناع دخول التاء لعدم المضارعة ولكونهما
 رائدتين عند الكوفيين لان الزائد فرع ما زيد عليه واشترط امتناع دخول
 التاء لمحافظة فرعيته عن شايبة الانسالة اذ بعد دخول التاء يصير اصلا ومزيدا
 عليه لكاء فلا يخفى فرعيته وفيه انه لا ينافي الحفظ امتناع دخول التاء
 لغوات هذا المحض الخاق علامتي التنجئة والجمع والمراد بالالف والنون
 اعم من الالف والنون في الاصل او في الحال بحيث حقق الاختصاص انما يصلان
 علما غير منصرف لان اللام فيه بدل عن النون وهو تصغير اصلان كذا بان
 جمع اصليل بمعنى ما بعد العصر الى الغروب وفيه نظر لانه لا يلزم ان يكون
 عميران في تصغير عمران غير منصرف لان فيه ما هو الف ونون في الاصل
 مع انهم صرحوا بانصرافه لتغير الالف (ان كانا) في الضمير حين استناد
 الكون اليهما لانها كاشان ووجده في مقام اضافة الشرط لانهما سبب

واحد (في اسم) لاني صفة (فشرطه العلمية) ولا يخفى ان هذا الشرط متحقق
 في سعادته علما مع انه لا يعد فيه الالف والنون مؤثرا وفي بهرائي ولباني
 ورقباني اعلاما مع انها منصرفات فلا بد من اشتراط ان يكون بغير هاء وياء
 النسبة (كعمران) وعمران وعطفان (او صفة) عطف على اسم وقوله
 (فانتفاء فعلاية) على العلمية فهو من قبيل العطف على معمول عاملين
 مختلفين والمجروح مقدم والاول وصفة لان الشرط يعني غناء التزديد
 فلا يحسن معه حرف التزديد والاولى ايضا ترك الفاء لئلا يوهى انه عطف
 فيه الجزاء على الجزاء بتقدير فشرطه انتفاء فعلاية وشرط ان مالك واللباب
 ان يكون على وزن فعلاية بفتح الفاء واستدل عليه بانصراف فرسان
 وشجعان وملايمان وفلكهان والاستدلال بالاولين تام دون الاخيرين فانهما
 مختصان بالنسبة فمن اين تبيين انصرافهما ولك ان تقول اشتراط فعل
 بفتح الفاء وانتفاء فعلاية كذلك يفيد ان اشتراط فعلاية لانها لا يتصور ان
 لغيره والمراد بانتفاء فعلاية ان لا يكون قليلا للتاء لا ان يكون بغيره وذلك
 يتصور بوجهين احدهما ان لا يكون له مؤنث اما بان لا يتصور قياس ما يشق
 منه الصفة بالمؤنث واما بان يخصص في الاستعمال بذات تنزه عن التانيث
 فالاول كالحيان والثاني كالرحمن فانه حفوظ عن الاستعمال في غير الله
 حتى اشترك في تخصيصه به تعالى جيع اهل اللسان من اهل الكفر والايمان
 وتاليهما ان يكون مؤنثا فعلى فانه لا يجمع هو وفعلاية (وقيل وجود فعلى)
 فانه يجب ان يكون وضعه بحيث يمنع عن ادخال التاء وذلك لا يكون الا بعمل
 الصيغة مخصوصة بالذكور حتى لو فرض له مؤنث لم يطلق عليه هاء ولا يكون
 ذلك الا بوضع صيغة اخرى للمؤنث واما في المختص استعمالا او لاقتضام
 المعنى فهما لا يعلم ولا يشك فيه وبالشك لا يحكم منع الصرف وقد يقال يزول
 بالشك بكون منع صرف الالف والنون في الصفة اغلب والخاص بالاعلى
 ارجح ويدفع بانه يعارضه ان الاصل للصرف ولا يعدل عن الاصل مع
 عدم تيقن السبب فان قلت ما بالهم وقد بقوا على الاختلاف والجدال
 ويدفعه مشاهدة الاستعمال فكان الواجب عليهم ان يقتفوا استعمال الرحمن
 والحيان قلت كانهم لم يطلعوا على حالهما بان لم يجدوا شيئا من استعمال
 الفصحاء غير مضاي او يعرف باللام او بتنادي ولم يقتروا على تركيبهما
 فيه مستحقان للتبوين حتى ينافي لهم الحكم بالانصراف او عدمه فالخصر

أمرهم في القياس (ومن ثم اختلف في رجن دون سكران ونه مان) يعني
 ان النزاع مضمون وليس لك ان تجمع الفريقين بان المراد بانتفاء فعلانية
 انتفاء مقتضى الوضع دون الاستعمال واقتضاء المعنى وذلك بوجوب وجود
 فعل في حال انتفاء فعلان اشارة الى وجه المشابهة بالنائب ومن قال
 بوجود فعل في اوضح طريق معرفة انتفاء فعلانية اذ لو لم يكن النزاع معنويا
 لم يكن له ثمة الاختلاف في رجن واورد عليه ان الاختلاف في الشرط
 لا يوجب عدم الاختلاف في سكران ونه مان ويندفع بان الاختلاف على
 الوجه المخصوص بوجه حتى انه يمكن ان يقع الاختلاف على وجه ينعكس
 فيه الاختلاف في رجن دون سكران فافهم وذهب قبل من الحجة ان الالف
 والنون كالنائب قائم مقام السببين بشرط العلمية في الاسم واحدا الامر
 في الصفة ولا يمتنع ان هذا الاختلاف لا يمتنع والماعقل فيه لا يصير (وزن الفعل)
 هو في هذا البحث معروف بوزن يكون للفعل سواء تساوت نسبته الى الفعل
 ونسبته الى الاسم او رجحت نسبته الى الفعل برشدك اليه ان يونس يقول
 كتف وعضد وفرس اعلاما غير منصرفات لوزن الفعل وعيسى يقول
 ضرب علما غير منصرف لوزن الفعل وان كان يستوي فيهما لكون الكلمة
 منقولة عن الفعل الى الاسم وجهور الحجة بقاوان لا تأثير لوزن الفعل هنا
 فقد اطلقوا وزن الفعل على الوزن المشترك في الرضى ان وزن الفعل عند
 الحجة ما يخص به او يغلب فيه اذ لو اشترك بين الاسم والفعل على السوية
 او يغلب في الاسم لا يصح ان يضاف الى الفعل ويقال له وزن الفعل وعند
 المصنف يقال له وزن الفعل ايضا بان يكون في اوله زيادة كزيادة لانه يحصل
 له بهذا مزيد اختصاص بالفعل لا يمتنع في بعض الحواشي ان اشتراط وزن
 الفعل بما ذكره المصنف من الشرطين في التأثير لا فائدة له اذ لا يكون وزن
 الفعل بدونهما لا يمتنع اذ يكون وزن الفعل بكونه اغلب في الفعل القاسما
 وهو لا يؤثر عند المصنف لانه زعم ان فاعلا كضارب اغلب في الافعال مع
 انصراف حاتم وهذا عدل عن قول الحجة او يكون في اوله زيادة كزيادته
 فيكون في اشتراط وزن الفعل بما ذكره اخراج نحو حاتم عن التأثير وفيما
 ذكرنا لك ما نهك على سهو من قال ينصرف ضرب معلوما علما عند يونس
 ولا ينصرفه عيسى (شرطه) اي شرط تأثيره (ان يختص بالفعل) بالاضافة
 الى الاسم بمعنى ان لا يوجد في كلام القرب في الاسم اذ وجوده في اسم عيسى

لا يمتنع في اختصاص كلام التحوي فيه وان لا يوجد في الاسم المنقولا من
 الفعل اليه اذ الوجود فيه ح لطريق النقل والعارية وذلك لا يمتنع في
 الاختصاص (كشم) فان فعل يتضعف العين من خصائص الفعل وهو
 منقول عن معنى اسرع في المشي علم فرس الحجاج (وضرب) مجهول
 اذا المعلوم ليس مختصا بالفعل وقيل لانه لا يمنع من انصرف عند الجمهور
 ولا يتم التقريب واخر عن شمر مع كونه مجردا لانه يحتاج الى قرص علميته
 بخلاف شمر لانه علم (او يكون في اوله) اي اول الفعل (زيادة) اي زائدا
 ووصف زيادة (كزيادته) اي كزيادة الفعل قيل في ان لافعل متصرفا الا
 ويزاد فيه كحروف اتين اول الفعل ثلاثيا الا ويزاد فيه كهمزة الوصل بخلاف
 همزة الوصل في الاسم فانه لا يصح انه لا اسم الا ويزاد فيه ولانه لا مصدر
 الثلاثي المزيد الا ويزاد فيه وقيل في انه لا يزداد في الفعل الا بمعنى بخلافه في
 الاسم فان الهمزة وان يزداد في افعال الصفة لمعنى لكنه في ارنب وافكل
 لا معنى وان همزة الوصل وان يزداد في الاسماء لكن لا معنى بخلاف الامر فانه
 يزداد فيه لمعنى الامر والطلب وفيه بحث وما يجب التنبيه عليه ان مدار
 وزن الفعل على هذه الزيادة فلا كانت موجودة او بدلها الذي لا يلزم الابدال
 به يمنع عن الصرف وان تغير الوزن وانهدم فهارق علما غير منصرف لعدم
 لزوم الابدال اذ اراق اكثر من هراق وارق من هرق وكذلك احير (غير قابل
 للتاء) حال عن المضاف اليه في اوله لانه يصح ان يقال للزائد في اوله انه زائد
 فيه ولان اعتبار في يكون في قوله يكون في اوله الخ ضمير راجع الى ما فيه
 وزن الفعل ويجعله حلا عنه والمراد بعدم قبول التاء عدم قبوله قياسا فوزن
 فعل اربع معتبر لانه لا يقبل التاء قياسا لان القياس ان يكون التاء للمؤنث
 والتاء فيه للمذكر وكذا وزن فعل اسود اسم الحية مع ان الاثنى منها اسودة
 لان قياس الاسماء ان يكون مؤنثه بلفظ مغاير لاثباته صرح به الرضى في بحث
 الجمع فن قال المراد عدم قبول التاء قياسا بخلاف اربعة بالاعتبار الذي
 امتنع من الصرف لاجله بخلاف اسود الحية فقد اتي بالتقدير فوق ما يقتضيه
 التدبير واعلم ان الوزن المختص يحتاج الى معرفة اوزان الاسم فالحال ينضبط
 عند المتعلم لا يأتى له معرفته معرفة غير المختص بالتعريف المذكور تكاد
 لاتفع الا المتبع كتعريف القوم وان الوزن المختص اذا تغير فان كان لموجب
 كما قيل ورد لا يؤثر ويلحق بغير المختص وان كان لا لموجب كما يقال في علم

علم بسكون العين فيلحق كذلك عند سبويه والمبرد على انه ان تغير قبل
العلمية يلحق والا فلا وما تمكنت ان تعرفه من مضامين ما فصلناه لك
ان المراد بوزن الفعل اعم من وزن الفعل في الحال او في الاصل لم يكن
للتأني شروط لم يتعهدا بيان المصنف فتمسك بقطائلك ولا تظن تقصيرا
ببطائتك فانه عمل لك بمقتضى ظن له بك والله الموفق (ومن ثم) اي من اجل
ان من جملة شرط القسم الثاني عدم قبول التاء (امتنع اجر) لانه وجه فيه
الشرط ووجود الشرط التحوي يوجب وجود المشروط لان الشرط هناك
ما نصب اماره لتحقيق الحكم فلا يرد ان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط
ولا يوجب وجوده (وانصرف يعمل) وهو الجمل القوي على العمل والسير
لحجي بعمله لثافة كذلك وانما يصح الاستشهاد به لو كان اسميته عارضة
كالاسود الحية اما لو كان اصلية اذ لم يوجد معنى القوي على العمل والسير
مطلقا وليس صيغته صيغة صفة فلا يصح لجواز ان يكون انصرافه لانه
ليس فيه الا وزن الفعل في المقاموس هما اسمان اذ لا يقال عمل يعمل وثاقه
يعمله (وما فيه علمية) يشمل حضار علميا واسماء كذلك فقيده بقوله (مؤثرة)
لاخر اجهما لانها اذا نكر الم بصرفا وانما قال ما فيه علمية مؤثرة ولم يقل تعريف
مؤثر مع ان المعدود من الاسباب هو التعريف لان تبيين عدم الاجتماع الا
مع المشروط به ظاهر باسم العلمية دون التعريف وبلن له ذلك متوقفا نكتة
اخرى بعدها اخرى وهو ان وصف التعريف بالمؤثر يفيد ظاهرا تخصيصا
نوعيا وتخصيصا بالعلمية بخلاف وصف العلمية بالمؤثر فانه يفيد تخصيصا
للعلمية وما يتعلق بهذا المقام نبذ من الكلام قد سبق (اذا نكر) اي جعل
في حكم النكرة بالخراج من التعيين الى الابهام بان يراد به وصف اكتسب
صاحبه من وضع العلم له اعني مسمى به وذلك انما يكون اذا تعدد الموضوع له
او وصف اشتهر به كان يراد بجائمه جواد على ما قيل او يراد به وصف
لصاحبه بالقرينة اشتهر به او لم يشتهر كما يمكن ان يقال اذ يجوز
لا يتوقف على اشتهار الموضوع له بالالزام بل يكفي الملاقة والقرينة
وانما اولنا قوله نكر بالتكثير حكما لان مدار التعريف والنكرة هو الوضع
الى الاستعمال يرشدك اليه تعريف المعرفة والنكرة (صرف) هذه الكلية
منقوضة بالفعل من علم فانه اذا جعل مع من علم ونكر يعتبر وصفه اتفاقا
لان كلمة من تحفظ الفعل عن ان يزول وصفه فن قال هذه الكلية انما تتم

على مذهب الاخفش شهد على نفسه بان يتبعه ناقص فان قلت يخرج
هذه الكلية مثل عمران علما مؤثرا اذ لا يعلم ان فيه علمية مؤثرة لاحتمال ان يكون
المؤثر الالف والنون والتأنيث قلت بل العلم ايضا مؤثر والالزام الترجيح
بلا مرجح (لما بين) في ضمن بيان شرائط الاسباب (من انها) الضمير
ظاهرة للعلمية المؤثرة فلا افادة في تقييد (لا يجمع) بحال كونها (مؤثرة)
فلما جعل راجعا الى العلمية ونحو لا يجمع (الاماهي شرط فيه) مستثنى
مفرغا مفعولا لقوله لا يجمع بل يجعله مما يختار فيه البديل ويجعل مؤثرة بمعنى
علمية مؤثرة مفعولة ومستثنى منها لقوله ما هي شرط فيه وقوله (الا العدل ووزن
الفعل) مستثنى من مفهوم الكلام السابق اي لا يجمع غير ما هي شرط
فيه الا العدل كما قيل او كل ما يجمع العلمية المؤثرة شرط فيه الا العدل ووزن
الفعل ولن كنت ضابطا لما سبق كان التبيين عندك يذنا وتبذلك له هينة
ولو قال لا يجمع غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل او لا يجمع
الاماهي شرط فيه والعدل لكان اخصر واظهر ولما لم يضبط لوزان العدل
لم يبين ان العدل ووزن الفعل متضادان فلذا قال (وهما متضادان)
ولم يقل وانهما متضادان ليكون تحت التبيين ووجه التضاد ان العدل بحكم
الاستقراء لا يكون الا في فعال ومفعول وفعل وفعل كسحر وفعل كاس عند
بني تميم وكذا فعال غير ذات الراء علما اثير مؤثرا عند دهم وشي منها ليس
من اوزان الفعل المؤثرة ومنع الرضى تضادهما وقال من اين له ان العدل
لا يجمع وزن الفعل ومنع المتقدم في ما يستند الى الاستقراء غير متجد نعم يتجه
النقض الذي ذكره باصمت كاضرب فان القياس فيه ضم الميم لانه من يصمت
بالضم وباخر مذكرة اخرى فانه كآخر جمعا بلا تفاوت فالقول بالعدل في الجمع
دون المفرد تحكم ودفع الاول بانه يجوز ان يكون يصمت بكسر العين في اصل
اللفظة ويكون اصمت منه ثم هجر بالكلية وليس بشي اذ لو كننا هذا الاحتمال
في رد العدل لما ثبت في اخرج جمعا لجواز ان يكون استعمال افعال التفضيل
بدون الاضافة واللام ومن في اصل اللفظة الا انه هجر والنقض بالاخر اقوى
وقد سبق ما يتعلق به (فلا يكون معها) اي مع العلمية المؤثرة (الا احدهما)
مستثنى مفرغا من محذوف تقدير الكلام فلا يكون معها سبب لمنع الصرف
الا احدهما والخصر اضنا في اعتبار الاضافة الى كليهما ولا يخصني ان كليهما
سبب ككل منهما فلا يرد انه ان اريد فلا يكون معها سبب الا احدهما

يكذب وان اريد فلا يكون معها سبب منها يلزم استثناء الكل فاعتصم
بالجبل الاقوى فانه مطرح الاذكياء ومزلة الاقوياء (فاذنكر) ما فيه علمية
مؤثرة وزال العلمية (بقي بلا سبب) ان كان معها غير واحد منها زال به زوالها
ايا ما كان لانتفاء المشروط بانتفاء الشرط (او على سبب واحد) ان كان
معها احدها لانتفاء العلمية المتوحددة معه وههنا بحثان اعلمهما بحثان النظر
السليم على التسليم وان كان مخالفة مع القوم العظيم احدها ان في بيان
المصنف اغلاقا نشاء من تعليل الدعوى بمقد مات بعيدة لها نتيجتها
المقدمات القرينة والواضح التعليل بالمقدمة القرينة ثم بيانها بالمقدمة
البعيدة كان يقال كل ما فيه علمية مؤثرة اذ انكر صرف ابقائه على سبب واحد
او بلا سبب لما تبين الخ وتاثيرهما ان كلا من الاسباب التسع شرط تأثيره
ان لا ينفرد ويكون مع آخر منها الا ان التأنيث بغير الالف والعجمة والتركيب
والالف والنون الاسمي تعين فيها ان يكون ذلك الاخر العلمية بخلاف
العدل ووزن الفعل فانه يكفي فيها وجود سبب اخر ايا كان فلذا اكتفي
فيهما بما استغنى من تعريف غير المصنف حيث ذكر فيه ما فيه علمتان
فلما زالت العلمية وتوحد وزن الفعل او العدل بقي بلا سبب لانتفاء بانتفاء
شرطه وهو وجود سبب اخر والفرق بين انتفاء العلمية التي يمتنع الاسم
عن الصرف اياها ووزن الفعل تحكيم وههنا بحث اخر وهو ان لا يلزم انه اذ انكر
بقي بلا سبب او على سبب واحد لم لا يجوز ان يكون هناك سبب يعود بزوال
العلمية قد اشار اليه بقوله (وخالف سببويه الاخفش في مثل اخر علما اذ انكر)
الا انه اوهم انه يتم هذه الملازمة على مذهب الاخفش وقد عرفت ان المنع
لا يندفع عنها على مذهبه فتنبه والمبادر من مثل اخر كل ما فيه وصفية
مع سبب اخر قبل العلمية لكن لا يتم لان ما خفي فيه معنى الوصفية كاجمع
واخوانه وافعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية ينصرف بعد التكرير
اجماعا وافعل التفضيل مع من لا ينصرف بعده اجماعا كما عرفت فلذا حمل
على ما يكون وصفية ظاهرة قبل العلمية وغير ظاهرة بعد التكرير ليجر
هذه الامور عنه ويسلم بيان الخلاف عن خلاف الواقع والمراد بالاخفش
ابو الحسن التليذ سببويه وهو اشهر الاخفاش الثلاثة فلذا قيل لا يحسن نسبة
الخلاف الى سببويه وتوجيهه ان المتعارف نسبة الخلاف الى المتأخر وان فاعل
المخالفة من هو الباقي وان كان مفعولها ايضا قابلي والجواب انه بان الاخفش

مرفوع ساقط عن درجة الاعتبار لا يخفى عليك لاذنطرت الى قوله اعتبارا
للصفة بعد التكرير بل الجواب ان القا عدة السابقة بالاخفش فيستحق
ذلك نسبة الخلاف الى سببويه وان الاخفش يجوز ان يكون اول من تكلم
في هذا الحكم فخالف سببويه والحق مع سببويه واعترف به الاخفش حيث
قال في كتاب الاوسط ان خلافة في اجر انما هو في مقتضى القياس واما
السماع فعلى منع الصرف وعلل المصنف لم يطلع عليه ولا فلم يكن يحكم
بالكلية فان قلت كيف حكم سببويه بان منع صرف اجر بعد التكرير للوصفية
الاصلية وعهد العلمية الاصلية اقرب فهي بالا اعتبار انفس قلت لان
الوصف الاصلي يعتبر دون العلمية الاصلية (ولا يلزمه باب حاتم) اما من
الازام او من اللزوم والمراد بباب حاتم العلم المنقول عن المخني الوصفي
وتقرير اللزوم او الازام انه لو امتنع اجر للوصف الاصلي ووزن الفعل
لا امتنع حاتم للوصف الاصلي والعلمية لانه لا تضاد بين الوصف الاصلي
والعلمية والحاتم الحاكم في الاصل جعل اسما لان عبد الله بن سعد بن الحشرج
الذي يضرب به المثل في الجود فان قلت مدار منع الصرف السماع والسماع
في منع اجر مساعد وحاتم بانصراف الحاتم فكيف يلزمه قلت النزاع معه
ليس في منع صرفه بل في كونه واقعا على القياس ولاقتضاء الوصف الاصلي
فالخاف في صحة اعتبار الوصف الاصلي (لا يلزم) كلمة ما موصولة لامصدرية
بقرينة قوله (من اعتبار المتضادين في حكم واحد) والمراد باعتبار المتضادين
ان يعتبر متحققين في اتم في اثر واحد فانه يستلزم جعلهما بمنزلة المتحققين
فيه مع ان الاثر يستدعي تحقق العلمتين معا في الاسم وهو مستقيم بخلاف ما
اذا اعتبر في حكمين فانه لا يلزم اعتبار تحققهما معا في جمع احوص على
حوص يعتبر وصفية ولا يعتبر تحقق اسميته وحين يجمع على احوص
يعتبر اسميته فلا يعتبرهما العقل متحققين معا وبهذا اندفع انه منقوض
باعتبار الحركتين المتضادتين لاختلاف الاخر فانه ليس باعتبار الهمما معا
بل متعاقبين وانه منقوض باعتبار الحركة والسكون لتغير العلم لانهما
لم يعتبر معا ومن العجائب ما به اجاب بعض الحواشي ان الاعتبار بمنع
لا التحقق فانه لا امر للعقل بعد التحقق اذا رد العقل لامتناع التحقق فاذا
تحقق كيف يرد وليس لك ان تدفع الازام بالتزام منع صرف حاتم العلمية
والوصف الاصلي لانه قال الشاعر وحاتم الظلي وهاب المني لانه حذف

المتنون في النقص الساكنين لضرورة الشعر لا يمنع الصرف كما في الصحاح
 او منع الصرف بالعلمية وحدها للضرورة كما يدعيه الكوفيون على ان الالزام
 يلزم وجوب منع صرف حاتم كاحز (وجمع الباب) اي باب لا ينصرف
 لا بقضه كما في الحكم السابق ولا يخفى انه احق بالتقديم من السابق العموم
 (باللام والاضافة) بتقدير حرف الجز والظاهر ان ميم التعريف كلامه
 (ينجر) اي يصير مجرورا (بالكسر) فيسند به لعدم صدق الكلام بدونه
 اذ ليس الجز بسبب اللام والاضافة لتحقيقه بدونهما بل الجز بالكسر والمراد
 بالانجرار مطاوع الجز بمعنى الافضاء والباء بمعنى الى اي ينتهي الى الكسر
 والاول هو الوجه لان الثاني يوهن البناء كقولنا بكسر ولدالم يقل بكسر مع انه
 اخضر وانما لم يقل ينصرف لانه خلافي قين ما هو المتفق واعرض عن بيان
 الخلاف لانه خلاف لا يجر ومن قال انه لا ينصرف لان غير المنصرف لا بنا في
 خواص الاسم نجه عليه ان الخاصة اذا كانت مناسبة للسبب يتاقي عدم
 الانصراف ودخول اللام يتاقي بعض الاعلام والاضافة كلها ومن قال
 انه ينصرف فذهب اوفق بتعريف غير المنصرف بما لا يدخله الكسر والتنوين
 ومن فضل وقال ان كان دخول اللام والاضافة نافعين للسبب ينصرف والا
 فلا فهو احق واولى بامن يدرك المهنوعات وكلما تكثير المهنوعات تنهت
 اليك ان تجعل مذكورات السنن من الكلمات المرفوعات (المرفوعات) معرف
 بقوله (هو ما اشتمل على علم الفاعلية) وانما جمع المرفوع مع انه خارج عن صناعة
 التعريف لحكمها بتعريف المرفوع عن التعريف للفرد وعن قاعدة بيان
 اللغة من توضيح المفرد المذكر والسكوت عن فروعها لتكفله وضوحها
 تنبيهها على انه ليس امرا واجبا بل يقتضيه الاستحسان فذلك ان تعدل عنه
 النكتة هي هنا التنبيه على ان علامة الفاعلية لا تخص الفاعل بل تقع جميع
 انواع المرفوع ولهذا اختار في التعريف علامة الفاعلية على رفع الاخصر
 منه وهذا احسن مما اشتهر من ان المرفوعات خبر مبتدأ محذوف اي هذه
 المرفوعات او مبتدأ خبر كذلك لانه كثر نظائره فقيه ارتكاب التكلف في كثير
 يصح ظاهره وتذكيره هو لاجله مطابق الخبر وقد رجحه المصنف في الايضاح
 على مطابقة المرجع لان الخبر هو مناط الفائدة دون المرجع لكن تنبهك
 هنا على قاعدة جميلة حيث نقول اياك ان تجعله صيغة الفصل لانه تابع
 المتبدا دون الخبر فتكون كمن غفل وقال هو ضمير الفصل وتذكيره كثر

الخبر ومنهم من جعلها مذكورة على سبيل التعداد تنبيهها على ان البحث
 بعد ذلك عن المرفوع وكأنه اخذه من الحروف المقطعة في اوائل السور عند
 من جعلها معدودة للتنبيه على ان القرآن مركب من هذه الحروف ككلام
 من يتصدى لمعارضة والمراد بالاشتمال اشتمال الشيء على ما يصاحبه
 او اشتمال الظرف على ما فيه لتوهم الظرفية وجعله من قبيل اشتمال الكل
 على الجزء كما في الرضي غير مرضي اذ الكل لا يتفكك عن الجزء والاسم يتفكك
 عن اعرابه على انه لا يتوهم الجزئية في الحركات الاعرابية غايتها توهمها
 في حروف الاعراب ولا يرد هؤلاء في جاني هؤلاء فانه مرفوع محلا اجماعا
 ولا يشتمل على الرفع بل اطلاق المرفوع لكونه في محل يكون الاسم فيه مرفوعا
 لانه لا بأس بخروجه لان اطلاق المرفوع عليه على سبيل التوضيح كما اوضحه
 بيانك بل لابد من اخراجه عن تعريف المرفوع وان اثبت فاجعل الاشتمال
 اعم من الاستمال حقيقة او حكما وايد به انه لا يكون جعل الفاعل قسم
 المرفوع مسامحة ولا يكون البحث عن الفاعل الذي هو المضمير المتصل
 على سبيل التقريب (فنه) اي المرفوعات (الفاعل) والتذكير لأويل
 المرجع بما اشتمل على علم الفاعلية على عكس قول الاعرابي * اتته كاي
 فاحقرها * فقل له كيف اثبت فقال ليس الكتاب الصحيحة وجعله راجعا
 الى ما اشتمل يقتضي جعله على خلاف المعارف لان الغرض تقسيم المرفوع
 التعريف لا تقسيم التعريف (وهو) اي الفاعل (ما) اي اسم حقيقة او ما يؤول
 به نحو ان مع الفعل مستقل في الاعراب بقرينة ذكر التوابع بعد ذلك وهكذا
 في نظائره فاحفظه منذ كرا اذ لا يفيد عوض فلا يقتضيه تعريف لشي
 منها (اسند) اي نسب سواء كانت تامة كما عرفت في تعريف الكلام
 اولا والتنبيه عليه لم يقتصر على ما اسند (اليه) شي وفصله بقوله (للفعل
 او شبهه) اذ كثير من شبه الفعل لا يجب ان يكون اسناده تاما بل منه ما لا يتم
 اسناده اصلا قال الرضي لم يقل او معناه ليدخل فاعل الظرف ضميرا كان
 نحو زيد قدامك او ظاهرا نحو زيد قدامك غلامه لان الرفع عنده عامل
 الظرف وهو لا يخرج عن الفعل او شبهه وقال في بحث الحال شبه الفعل
 ما يعمل عمله وهو من تركيبه ومعناه ما يعمل عمله وليس من تركيبه ولا يخفى
 ان اكثر اسماء الافعال معنى الفعل على هذا فلزم خروج قواعدها (وقدم عليه)
 قال المصنف انه لدفع توهم دخول زيد في زيد قائم في ما سبق من التعريف لانه

وهو اطلاق المرفوع لكونه
 في محل يكون الاسم فيه مرفوعا

ان يتقدم على سائر معمولات الفعل لاستغنى عن ملاحظة هذا الاصل
ويتضح التعليل بدونه والقاء لتفريع العلية على الوجود لان علية الشيء
بعد وجوده (وامتنع ضرب غلامه زيد) التقدم الضمير كما اتصل به على
مرجعه لفظا ورتبة وفيه ان الامتناع لتقدم الفاعل رتبة حتى يصير
دليلا عليه لجواز ان يكون الامتناع لتساويهما رتبة ويمكن دفعه بان التساوي
في الرتبة يقتضي كون المفعول المتأخر مقدما رتبة لان محله بعد الفعل كالفاعل
بلا فصل فايهما انفصل عن الفعل وحقه الاتصال فهو مقدم على الآخر
رتبة لان محله يجنب الفعل وحسب توجه الشبهة على قوله ولذلك جاز ضرب
غلامه زيد فعلا اليه وتغطين قال الرضي والمفعول الاول من باب اعطيت
بالنسبة الى الثاني كالفاعل بالنسبة الى سائر معمولات الفعل وكذلك المفعول
بغير واسطة بالنسبة الى المفعول بواسطة هذا ولا اختصاص باب اعطيت
بهذا الحكم بل هو وباب علمت بيان الا انه لم يتعرض هذا لعماله من فروع
اصالة تقديم المبتدأ على الخبر ومقدر جافيه وخالف الاخفش وابن جني
في امتناع ضرب غلامه زيدا لان اتصال المفعول به بالفعل كاتصال
الفاعل به واشتهر فيما بين المحصلين انها جوزا الاضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة وذلك من قلة التأمل وسوء التحمل بل التحقيق انها جهلا المفعول
التأخر مقدما رتبة لانه لشدة اتصاله بالفعل كانه يجنبه ومقدم ما على الفاعل
ولما بين ما هو الاصل في الفاعل اشار الى ما يعرضه ويخرجه عما هو الاصل
فيه او يمنعه عن ان يخرج عنه ويجعل ما هو الاول بحاله واختار كل منهما
في اربعة مواضع فالاربعة التي للثاني ما اشار اليه بقوله (واذا اتى الاعراب
لفظا) قيده به لامتناع انتفاء الاعراب فيهما مطلقا ولا يتوقف الحكم على
انتفائه لفظا وتقديرا لتحقيقه في ضرب موسى عيسى (فيهما) اي في الفاعل
وما سواه من معمولات وهو اولى من تفسيره بالفاعل والمفعول به الذي دل
عليه سياق الكلام كما في الرضي او الذي ذكر في ضمن الامثلة كما قال غيره
فان قلت قول المصنف اوقع مفعوله بعد لا وقوله او اتصل به ضمير المفعول
وقوله او اتصل مفعوله بلايم ما ذكره دون ما ذكرته قلت نعم الا ان عموم
القاعدة وظهور قوله والاصل ان يلى فعله في نفي الفصل بينه وبين الفعل
مطلقا وعدم تخصيص وجوب التقديم والتأخير بالمفعول دعيت الى حمل
المفعول على ما عوام من المفعول حقيقة او حكما على طبق قولهم والنصب

على المفعولية وانما قال فيها اذ لو اتى في احدهما لم يترتب الحكم لانه
قد يكتفى اعراب احدهما في دفع الالتباس وقد لا يكتفى كما في ضرب غلامه
مخاصمي فان مخاصمي مع كون اعرابه لفظيا لا يدفع الالتباس بالفاعل فان قلت
لا يكتفى في الحكم المذكور بل لابد من انتفاء الاعراب في تابعهما اما بانتفاء التابع
او بانتفاء الاعراب مع وجوده قلت اعراب التابع داخل في القرينة فيغني
عنه قوله (والقرينة) ولم يقل والقرينة فيهما لان القرينة لا تنفي الا وهي
تنفي فيهما اذ قرينة المفعولية في احدهما قرينة الفاعلية للآخر وبالعكس
والمراد بالقرينة ما يدل على ان المراد من اللفظ ما هو او ما يدل على المحذوف
والمراد هنا ما يدل على الاعراب المحذوف وسمى من الفضلاء لم يتفطنوا
لهذا فهو هو ان الاعراب قرينة وزعموا انه لو قال واذا اتى القرينة فيهما
لكفى فاجابوا بان القرينة ما يدل على الشيء لا بالوضع والاعراب يدل على
الفاعلية والمفعولية بالوضع ولا يخفى ان المجاز والكناية لا يدلان بالوضع
ولا يقال لهما قرينة وكلها في الاصل فعمل بمعنى المفعول اي المقرون
والثاء اما لانها صفة للبيئة المحذوفة واما للتقل يقال ان الالتباس الذي
يهرب عنه التحوي ما يفوت به اصل المقصود كما في ضرب موسى وعيسى
حيث يلتبس الفاعل بالمفعول واما في موسى ضرب عيسى فلا يهرب عن
التباس المبتدأ بالمفعول اذ لا يفوت به اصل المقصود وهو مضر وموسى عيسى
نعم لو التبس الحال في عيسى ولم يعلم انه الفاعل او المفعول يجب تقديم موسى
مع كونه مفعولا على الفعل ولهذا جوز كون موسى في هذا التركيب مبتدأ
ومفعولا مقدما وهذا منقوض بزيد قام حيث وجب عندهم تقديم المبتدأ
للا يلتبس بالفاعل مع انه ليس التباسا يفوت به اصل المقصود فتجوز كون
موسى في موسى ضرب عيسى مفعولا وعدم تجوز كون زيد في قام زيد
مبتدأ فرق بلاطارق (او كان) الفاعل يرشدك اليه قوله او وقع مفعوله
بعد الا (مضمر متصلا) اذا الضمير لا يتصل الا بعامله او ما هو كجزء لعامله
وما هو كجزء للعامل ليس الا الفاعل الضمير المتصل بالفاعل لا يتصل الا
بعامله لانه ليس الا واحدا فلو توسط بينهما وبين عامله معمول سواء كان
اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا او متصلا لما صح كونه ضميرا متصلا فان قلت
ما ذكرته لا يوجب تقديمه على غيره فليقدم غيره على الفعل نحو زيدا
ضربت قلت المراد بقوله فيما بعد وجب تقديمه وجوب تقديمه على ما

يكون بعد الفعل اذا المقصود امتناع الفصل بينه وبين الفعل واو قال وجب
ان يليه لكان واضحا (او وقع مفعوله بعد لا ومعناها) لم يقل وانما لان الواقع
في انما ضرب زيد عمروا بعد انما هو الفعل لا للمفعول انما هو واقع بعد معنى
الا لان انما تضمن معنى ما والا ومعنى النبي ملحوظ في صدر الكلام ومعنى الا
قبل آخر جزء من الكلام فالمفعول واقع بعد معنى الا لا بعد انما ولا يخفى ان
المفعول ليس بعد معنى الا بل معنى الفعل والمفعول وليس بالعبدية بعد معنى الا
كالعبدية بعد الا فانه في التعقل والثاني في التلطف فالاول ان يقال بعد الا
لفظا وتقديرا او يكتفى بقوله بعد معنى الا واو قال او كان مفعولا مقصورا
عليه لكان اخصر واظهر ووجه وجوب تقديمه فيما اذا وقع بعد انما ظاهر
واما وجهه فيما اذا وقع بعد الا فهو ان معنى ما ضرب زيد الاعرا قصر
ضاربة زيد في عمرو من غير دلالة التركيب على قصر مضروبيته فلو قيل
ما ضرب الاعرا زيد مع قصد المعنى السابق لزعم ما قيل الا فيما بعده
وهو غير المستثنى وتابعه وغير المستثنى منه مع كونه عاملا في المستثنى وهو
غير جائز مطلقا عند الاكثرين ولزم قصر الصفة قبل تمامها وهو غير جائز
عند غير صاحب المفتاح وقيح عنده واو قيل ما ضرب عمرا الا زيد لزم انقلاب
المعنى اذ يصير المعنى بحسب دلالة التركيب حصر مضروبيته عمروا زيد
من غير دلالة التركيب على قصر ضاربيته وانما قلنا من غير دلالة التركيب
لانه ربما يلزم حصر المضروبيته بحسب خصوص المادة كما في ما ضرب
احد الا زيدا فانه اذا لم يضرب احد الا زيدا يلزم ان يكون مضروبيته زيد
مقصورة على احد اذ ليس غيره حتى يمكن مضروبيته بالنسبة اليه وبهذا
ظهر ضعف ما قال الرضي ان عدم قصر المضروبيته انما يتم اذا كان التفاعل
خاصا واما اذا كان عاما فلا اذ لا غير حتى يصح عدم قصر المضروبيته
على ان كونه عاما في التفاعل الخاص ايضا باطل لان قولنا ما خلق الله على
احسن الصور الا يوسف يستلزم قصر مخلوقيته يوسف ايضا لله اذ لا غير
يحتمل ان يكون يوسف مخلوقا له (وجبت تقديمه) حقيقة او حكما كما في اضرب
عمرا (واذا اتصل به) اي بالفاعل (ضمير مفعول) من المفاعيل نحو ضرب
زيد غلامه ثوبا ديبا محبة وضرب با شديدا من يعاده واحسن يوم الجمعة من
لا يترك الاحسان فيه ولا يصح اتصال ضمير المفعول معه به فلا تقول جاء
غلامه بوزيد لعدم جواز تقديمه على الفاعل كما لا يجوز تقديم المفعول على

المعطوف عليه فلهذا در تنكير مفعول (او وقع بعد الا او معناها) قد عرفت
شرح نظير هذه الجملة فلا تجهل معناها (واو اتصل مفعوله) اي صار ضميرا
متصلا فيتمل ضرب به وضربه زيد فلا خراج الاول قال (وهو) اي الفاعل
(غير متصل) واو قال او اتصل مفعوله بالفاعل لكان اخصر (وجبت تأخيره)
الاول وجب ان يليه فتنبه (وقد يحذف الفعل) المسند الى الفاعل وقيل
الرافع له والاول اقرب بالعهد والمراد حذف الفعل فقط بقريته قوله
وقد يحذفان معا (اقيام قريته) بعين اللفظ المحذوف قال الرضي لا حذف
الا مع قريته اقول يكذب حذف المفعول نسيا وهذا منه اشبه الحذف
بالتقدير فقوله اقيام قريته تفييد الحذف احترازا عن الحذف بلا قريته كما
يكون في المفعول اذ لا يكون في الفعل (جوارا) اي حذفا جائزا (في مثل)
متعلق بقوله يحذف لا يحذف جائزا كما قيل اذ ياباه الذوق بل تعلقه بقوله
قد يحذف ايضا بوجوب استدراك قوله جوارا لان كلمة قد تفييد عدم الحذف
في مثله وعدم صحة قوله وجوب بالان الواجب لا يتخلف الا ان يجعل قد
للتحقيق كما في قديم الله والتحقيق ان قوله في مثل خبره مبتدأ محذوف اي
هو في مثل كما هو الشايع في التميلات (زيد لمن قال من قام) اي قام زيد
بقريته السؤال ولم يلتفتوا الى احتمال ان يكون التقدير زيد قام مع ان مطابقة
السؤال في الاسمية تستدعيه ولا يعارضه فلهذا الحذف في تقدير الفعل وحده
لان السلامة عن الحذف لا تعارض رعاية التناسب كما يستعرفه في باب
الاضمار على شريطة التفسير فضلا عن تقليل الحذف لان اظهار المحذوف
يكون بذكر الفعل دون الخبر قال تعالى * ولئن سألتهم من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم * نعم ينتقل الكلام الى انه كيف فات
المطابقة مع اهتمام البليغ بشأته ويحجب عنه بان من قام اختصارا قام زيد او
عمرو الى غير ذلك فلما اختصر الكلام بوضع من الاستفهامية مقام الفاعل
وتقدم لتضمنه الاستفهام صارت الجملة اسمية صورة مع كونها فعلية معنى
ورعاية جانب المعنى اهم من رعاية جانب اللفظ فالعلبية في الجواب ادخل
في رعاية المطابقة فان قلت لا بد للتردد من التاكيد وزيد قام مشتمل على
تاكيد الحكم كما بين في محله دون قام زيد قلت اذ لم يتردد المخاطب في خصوص
النسبة ولم يلاحظها بخصوصها بل لاحظها مجملا بعد خالي الذهن
ولا يؤكد فان قلت السؤال عن المسند اليه يقتضي تقديمه للاهتمام بحسالة

وقى من قال استكشاف المسند اليه للعلم بالقيام قلت اذا كان المسند اليه
بخصوصه في سؤال السائل يكون اهم اذ المقصود استكشافه اما اذا كان
مجملا فالفعل اهم ويكون السؤال عن فاعله لاستكشافه لا لاستكشاف
الفاعل تأمل فتحصل ما افاض لك هذه الارقام فان المقام من معاقلة الافهام
ومراعى الاعلام ولقد جئت به لك باعانة الالهام والعناية والانعام من
الكرام الاعلام (واييك) البيت معطوف على المثال السابق مثل اولا بالكلام
المتنقيض في الالسنه وثانيا بشعر البلغاء ليتقرر حسن الحذف الذي هو خلاف
الاصل او مثل اولا بلا مانع من ذكره وثانيا بما يمنع ذكره لانه يخلل الشعر
تنبيهها على ان الجواز لا ينقلب بالوجوب لا بحساب الحذف في خصوص مادة
بل الواجب ما لا يصح الذكر في نوعه انما وقع وقيل فيه على ان القرينة
قد تكون سؤالا محققا وقد تكون سؤالا مقدرًا ولان تقول انقرينة على
تعيين المحذوف قوله لييك فان قوله مضارع لتعيين فاعله وما هو لتعيين الفاعل
المحذوف لا محالة فعله معروف ذلك الفعل المجهول (يزيد) مفعول لقوله
لييك نائب مثاب فاعله المحذوف والاصل ولييك على يزيد حذف حرف
الجر لكثرة الاستعمال كما في اختصار موسى قومه اى من قومه وهو في الاسم
المصري سمعى (ضارع) اى ذليل وهو المقصود بالتمثيل والتعسير بيكيه
ضارع كانه قيل من يكيه (لخصوصه) متعلق بضارع اى الذى يذل
و يغلب وقت الخصومة وانما يكي لان يزيد كان معينا للذلاء فيقوته صعب
اخره وتنامه ومخبطه اى سائل بالليل من غير وسيلة مما تطيح الطوايح اى
من اجل اطاحة المهلكات ماله فلا وسيلة له لجزه بالفقر عن التوسل بوسيلة
ويسأل بالليل لان السؤال عار له وانما يكي لان يزيد كان مغنيا للمحتاجين
عن السؤال ولا يخفى ما في البيت من وصفه بغاية التكامل في احب خصلتين
عند الناس سيما العرب الشجاعة والسخاء ولا يخفى ان بحث حذف فعل الفاعل
وحذفهما بحث عن حذف عامل توابعه ايضا بل عن حذف عامل جمع
معمولاته والبحث عن حذف عامل المفعول به وفيه والحال بل عن حذف كان
بعض تفصيل لهذا البحث لانه اما حذف فعل الفاعل او حذفهما قرينة
(ووجوب) عطفا على جواز اى حذفًا واجبا (في مثل وان احده من المشركين
استبحارك) اى فيما كان قرينة على حذف الفعل وفسر هذا الفعل ازالة
لايهام المحذوف الناشئ من الحذف وذلك اذا لم تف القرينة بتعيين المحذوف

ولا تدل الاهلى الحذف وحق الفعل الذى يكون مفسر الشرط المحذوف
ان يكون ماضيا سواء كان الاسم الواقع بعد كلمة الشرط منصوبا او مرفوعا
نحو ان زيد ذهب وان زيدا الفقيه والمضارع ثانيا نحو ثنى عليك وانت ثنائه
ولديك ان هو يستزيدك يزيد وقوله انما الرجح قبلها تملى ووجه ضعفه انه
لو كان مضارعا لانجزم بالشرط مع الفصل الكثير كذا ذكره الرضى في بحث
علم المجازات وفائده العامة ان ايهام الشئ اولا وتوضيحه ثانيا يجعله اوقع
في النفس ويخص بعض المواضع بالمجاز كما في لو انهم صبروا فانه يجب بعدا
حذف رافع الجملة المصدرة بان وهو ثبت لدلالة او على حذف الفعل ودلالة
الحرف المؤكد للتبوت على الفعل فالتقدير لو ثبت انهم صبروا ويشترط
ان يكون الخبر فعلا ماضيا او جامدا وقول الرضى يشترط ان يكون الخبر
فعلا ماضيا غير موثوق به وهذا من خصايص او ولا يخفى ان تعيين مثل
الايد بما كان المحذوف قرينة وتفسير منقوض بان ثبت انهم صبروا
فانه لا يجب فيه الحذف مع القرينة والمفسر كما في لو انهم صبروا الا
ان يقال لم يقصد العرب التفسير فيه كما قصد بلوانهم فلم يوجد فيه
المفسر كما وجد في لو انهم واعلك تنفطن من هذا الغائبة جلب له وهو
انه يجوز ان استبحارك احد من المشركين استبحارك على ان يكون مؤكدا
لامفسر اولا يخفى التفسير من ذكر المحذوف بعينه في لو انهم صبروا بل
منه ان زيد اضرب غلامه بتقدير ان ايهن زيد وان زيد مر به بتقدير ان
جوز زيد وان زيد حبس عليه بتقدير ان لوم زيد فعلى هذا تعديل وجوب
الحذف بان الذكر بوجوب جعل المفسر حسوا من قلة التدبر وقصر النظر
بل تعليله بانه يفوت الغرض من الابهام والتفسير قال الرضى لم يحكم يكون
وان احد من المشركين استبحارك جملة اسمية مفتية عن الحذف ايهامهم
بالاستفراء ان حروف الشرط والتخصيص تخص بالحل العملية ولا خفاء
انه محجب لانه كيف يعلم هذا بالاستفراء وقد شاع مثل وان احد من المشركين
استبحارك وهو ظاهر في الاسمية وجعله فعلية يحتاج الى تكلف وقال هشام
عدم صحة الاسمية بعد حروف الشرط والتخصيص فيه بخلاف الاخفش
وقال في بحث ما ضم عامله على شريطة التفسير انه بعد حروف التخصيص
متفق بخلاف حروف الشرط فانه فيه خلافا وقال هنا قوله تعالى وان احد
من المشركين استبحارك خارج عما نحن فيه على مذهب الاخفش لانه يجوز

وقوع الاسمية بعد حروف الشرط وفيه انه مع هذا التجوز يجعل الفعل
اول وبقدره لهذه الاولوية فليس المثال خارجا عما نحن فيه على مذهب
بل تحتل الخروج احتمالا من جوحا ومن امثلة ما يجب حذف الفعل ما وصل
اليه دقة النظر وهو جواب اقام زيد بقولك نعم زيد قام فان جعل الجواب
مطابقا للسؤال يدعو الى حمله على الحذف والتفسير (وقد يحذفان) اي
الفعل والفاعل (معاً) اي جميعا في القاموس تقول كما معاً اي جميعا وهو اصل
مع ومع اسم وقد يسكن وينون او حرف خفض او كلمة تضم الشيء الى الشيء
وهي للمصاحبة ويكون بمعنى عند هذا وانما قال معاً احترازاً عن حذف
الفاعل وحده فانه لا يجوز في غير باب التنازع اتفاقاً وفيه ايضا عند الاكثرين
ولهذا يؤول كل فعل لا ينضح فاعله بانه مسند الى مصدره نحو قوله تعالى
ثم بداهم من بعد مارا والايات فانه اول بان التقدير بداهم بداء اي ظهر لهم
راى ومنه ما هو من مصنوعات المصنفين دار وتسلل التسلسل اي وقعا
فان قلت ينبغي ان يقول وقد يحذفان معاً لقيام قرينة ليخرج نحو ضرب
زيد على بناء المجهول فانه حذف فيه الفاعل وحده ولكن نسباً لا لقيام
قرينة قلت لانم انه حذف الفاعل وحده بل كلاهما لكن حذف كل لثائب
فان الفعل المجهول نائب الفعل المسند الى الفاعل كما ان المفعول نائب
الفاعل وفيه بعد نظر لانه حذف الفاعل وحده في مثل ماضربني واكرمني
الا زيد بالاتفاق وفي قما وطلما فانهما فعلاان كفتا بما عن الفاعل فاستغني عنه
حتى صحيح دخولهما على الفعل وتحقيقه في شروح الكشاف في شرح خطبته
بل حذف الفاعل كثير شائع بحيث لا يمكن ان ينكره احد اطلع على معرفة
تصريف اضربن واضربن واضربا القوم واضربوا القوم واضربني
القوم فيما عدا كيف خفي الشمس في نصف النهار على ذوي الابصار وكيف
بقوا عطا شا في البخار وكيف حكموا بعدم الماء وقد جرى عليهم الاتهام
سبحانك لا عمل لنا الا ما علمنا هذا وقوله (في مثل نعم لمن قال اقام زيد) مثال
الحذف الجاز ومنه قولهم يوم الجمعة في جواب من سرت وقولهم زيدا
في جواب من ضربت وراكبا في جواب كيف قطعت الطريق والحذف
في جواب نعم لا يخص الفعل والفاعل بل قد يحذف الفعل مع جميع معمولاته
في جواب نعم اذا شتم السؤال عليه والمبتدأ والخبر كذلك وقد يحذفان
وجوبا كما في المنادى والاضمار على شريطة التفسير والتحذير والحال

المركبة وليس لك ان تقول به على الحذف الجاز وترك الواجب لانه سيفصل
في محاله لا نا نقول سيفصل مقامات الحذف الجاز ايضا قال الرضي كلمة
قد الدالة على جزئية الحكم خصته الحذف بالجاز وهذا انما يكون سائغا
لو لم يكن قد فيما سبق للتحقيق ولو لم يكن قوله في مثل نعم خبره مبتدأ محذوف
كما عرفته ولما كان يتجدد على بيان امتناع حذف الفاعل وحده انه لا بد
من حذفه وحده في صورة التنازع واعمال الثاني اذ لا سبيل الى الاضمار
لامتناع الاضمار قبل الذكر لفضاورية عقبه بحث التنازع تنبيهها على انه
يعني فيه الاضمار ويحتمل عن حذف الفاعل فقال (واذا تنازع الفعلان)
على طبق وقد يحذف الفعل والافالتنازع يكون في شبه الفعل ايضا نحو
انا ضارب ومكرم زيدا واضارب ومكرم زيد ومن هذا ظهر ان المبتدأ
قد يكون صفة واقعة بعد حرف الاستفهام او النفي رافعة لمضمر مستتر
اذ لا وجه لرفع ضارب الا كونه مبتدأ فاحفظه فانه من ودائنا عندك سنطلبه
منك في تعريف المبتدأ ان شاء الله تعالى وانما قال فعلاان من غير تقييده
بغير التجب لان الاصح انه يجري في فعل التجب ايضا وان منه بعض
لعدم كونه منصرفا فنقول ما احسن واجله زيدا او ما احسن واجل زيدا
ومن غير تقييده بان لا يكون الفعل متقدما الى ثلثة لان حجة المانع عدم السماع
وقد سمع ولم يقل فصاعدا اكتفاء ببيان اقل مراتب التنازع لانه يمنع تنازع
الاكثر كما ذهب اليه بعض لانه يرد سماع تنازع ثلثة لكن لم يسمع التنازع
في اكثر من ثلثة ولا يبعد ان يقال اكتفى ببيان المتفق ظاهرا غير سببي فلا يصح
التنازع في زيد قائم وقعد ابوه بل الواجب زيد قام ابوه وقعد ابوه على ما في
التسهيل وظاهرا غير مقصور عليه اذ لا يجري في الظاهر المقصور عليه
ولا في الضمير كذلك ما سبذ كره في قطع التنازع اذ يتعين في ما ضرب واكرم
الا زيد والا انا حذف الفاعل سواء عمل الاول او الثاني اذ لا يمكن الاضمار
مع الا اذ لا يضمر الا ولا يدونه اذ يقوت القصر وليس طريق القطع هنا
التكرار بشاهد الاستعمال وفي ماضربت واكرمت الا اياك ليس المختار
الاضمار في الثاني اذا عمل الاول بل يتعين الحذف وفي ماضرب وما اكرم
زيد الا اياي يجب ذكر فاعل الاول يدونه الاضمار بان يقال ماضرب الا انا
وما اكرم زيدا الا اياي وبهذا ظهر فساد ما في الرضي وتبعه كثيرون انه يجب
قطع التنازع فيه على مذهب الكسائي ويجب ان يوافقوه فيه وكذا فساد

ما يقال هو وغيره انما قال ظاهرا لانه لا يمكن التنازع في المضر المتصل لان معنى التنازع ان يطلب كل منهما العمل فيه في هذا الموضع ولا يطلب فعل ان يكون دافعا لما اتصل بفعل اخر ولا يجري قطع التنازع على وجه يأتي في المنفصل نحو ما ضرب واكرم الا انما الماس ذكر لانه لا يخص عدم الجريان بالمضر المنفصل بل يعم كل اسم مقصور عليه مولاه يمكن قطع التنازع في اضارب ومكرم انت على الوجه المذكور وما يفسد من كلام الرضي في هذا المقام انه قال لا يمكن قطع التنازع في ما ضرب واكرم الا انما بان يقال ما ضرب الا انما وما اكرم الا انما لانه لا يتصور التنازع فيه اذا التنازع ان يكون احدهما عاملا في التنازع فيه والاخر في نائبه وهنا الضميران سببان لا وجه للحكم بكون احدهما نائبيا والاخر منوبا لان هذا الكلام يبطل قطع التنازع بالاطهار وقوله (بعدهما) احتراز عما اذا وقع قبلهما او بينهما فان الاول يأخذه قبل وجود الثاني فلا مجال للثاني في النزاع وان توهم الرضي لانه لا وجه للنفي لانه يتحقق النزاع في المفعول المتحقق قبلهما فان قلت قوله ظاهرا بعدهما لا يتناول التنازع في ظاهرين قلت لا يتحقق التنازع الا مع تعدد الطالب ووحدة المطلوب وما توهمت من التنازع في التعدد لبس التنازعين او اكثر لكل مطلوب واحد فاعرفه واستغن عن ان تقول هو من قبيل الافتصار على اقل مراتب التنازع (فقد يكون) جواب اذا تنازع فعلى ثلاثة اقسام وابس المقصود حصر التنازع في الاقسام حتى يتجه ان التنازع في الفاعلية والمفعولية متفقين قسم اخر نحو ضرب واكرم زيد عمرا ولذا لم يذكره بصورة التقسيم الحاصر بل المقصود تصوير الاقسام الثلاثة للاحكام المذكورة بعد ولا حكم لتنازع الفعلين في الفاعلية والمفعولية ولو جعل مدخول قد الاقسام الثلاثة لمكان في العبارة اشعار بوجود ما عداها على انك عرفت ان الكلام في تنازع واحد وذلك القسم تنازعا وقد يجاب بان اجتماع القسمين لا يعتبر قسما في التقسيم لتفريق المقسم بالوحدة (في الفاعلية) نحو ضربني واكرمني زيد يريد به الفاعلية وما في حكمه فيدرج فيه كون الشيء مفعول عالم يسمى فاعله وليس لك ان تدرجه في المفعولية لان مفعول عالم يسمى فاعله في تلك الفاعل في الاحكام الاتية لاني سلك المفعول (و) قد يكون (في المفعولية) حقيقة (نحو ضربني واكرمني زيد) وحكما ليندرج فيه سرت الى كذا ورجعت

راكا لكن فيه انه لا يجري فيه الاضمار على المختار في اعمال الاول (و) قد يكون (في الفاعلية والمفعولية) مختلفين (حال من الفاعلية والمفعولية) اي مختلفين في الفاعل المقضي وتذكيره لعدم الاعتداد بتأنيث لفظ المصدر او بتأنيث ما لا معنى له بدون التاء كالرسالة والكتابة فانه يجوز تذكيره ما يتعلق بهما وقيل حال من مفهوم الكلام اذ هو في قوة قد تنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وما ذكرنا بعد من التكلف واقرب من التألف (ويختار البصريون اعمال انما) واذا كان هناك ثالث ورابع يختارون الاقرب فالاقرب رعاية للقرب والبعد عن لزوم الفصل بين العامل والمعمول والعطف قبل تمام المعطوف عليه (والكوفيون الاول) للاعمال ففي الآداب تفنن اذا عمل الاول لسبق طلبه وخلوه عن الاضمار قبل للذكر وحذف الفاعل وعن التزام حذف المفعول او التكرار والطريقان يتعارضان من حيث القياس والترجيح للاول بحسب الاستعمال فهو احق بالاختيار وبالتقديم في الاعتبار (فان عملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول) الاولى الاول لان الاضمار في الشيء جعله مستترا فيه وانما صح قولهم ولا يضمر الفاعل في المصدر والمراد هنا ايراد ضمير سواء كان مستترا كما في ضمير الواحد او يارزا كما في ضمير التثنية والجمع (على وفق الظاهر) بوجه اما على وفق لغظه او على وفق معناه ان اختلفا فيقول ضمير بني او ضمير بني واكرمني نفس وانت تريد بالنفس مذكرا ولا يلتزم التذكير والا فراكا في نظائره من الضمار المذكورة بلا سبق مرجع المفسر بما بعدها كما في وبه وجل وربه رجلين وربه رجلا وانما اغتر الاضمار قبل الذكر مع انه لم يقتض فاما لم يفسر بما هو محض تفسير كما في ربه رجلا ونعم رجلا وهو زيد قائم وقوله تعالى فقصيهن سبع سموات * لان التركيب دار بين حذف الفاعل واخماره قبل الذكر مع تفسيره بما ليس محض التفسير بل ناظر عرض اخر في التركيب والثاني اكثر من الاول لان الثاني واقع دون الاول كما اشتهر لما عرفت من كثرة مواقع حذفه (دون الحذف) دون ظرف مكان معناه مكان منقط عن الشيء قليلا شاع في كل تجاوز حد وهو هنا حال اما من الضمير في قوله على وفق الظاهر واما من الفاعل كقوله على وفق الظاهر اي اضمرت الفاعل مجاوزا عن الحذف (خلافا للكسائي) فان الاضمار عنده دون الحذف فيختاره عند الاضطراب لرجحانه وخطي حتى قبل انه كالمضارب من المطر

الى البعث وهذه تخطئة له في القياس والتخطئة التي لا مدفع لها هي ان العرب
تضمرون ولا تحذف فتقول اكرماني وضرباني لا زيدان ولا تقول اكرمني (وجاز)
اي جاز اعمال ايها شئت (خلافا للفرء) فانه لا يجوز اعمال الثاني عند طلب
الاول الفاعل هربا من الحذف والاضمار ويوجب اعمال الاول هكذا فصره
عبارة المتن ورد بانه خلاف المشهور وعن الفرء من انه يضم الفاعل بعد
الاسم الظاهر فيقول ضربني واكرمني الزيدان هما او يعملان معا اذا كانا
متوافقين ويضيفه ايضا انه لو كان مراده هذا كان ينبغي ان يقول ويختار
البصريون اعمال الثاني والتكويون الاول خلافا للفرء معهما لوجه
في التفسير ان المراد انه يجوز اضمار الفاعل في الاول خلافا للفرء فانه يعملهما
ان كانا متوافقين او يضم بعد الظاهر يضيف اعمالهما امتناع تأثير مؤثرين
لاثر واحد ومذهبه مطلقا ورود الاستعمال على خلافه (وحذفت المفعول)
لثلاث يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة او التكرار فان كلا منهما اصعب
فان قلت فلا ينبغي التكرار في مفعول لم يستغن عنه بل ينبغي ان يختار
الاضمار كما في الفاعل او الحذف كما في سائر المفاعيل قلت لما تحقق في المفعول
الاجاء الى التكرار حيث امتنع الحذف وامتنع الاضمار فيما هو جنس الفضلة هان
فيه التكرار عند الضرورة فان قلت مع الحذف ايضا التكرار او الاضمار تحقق
اذ لا يخرج المحذوف عن الظاهر وضيمه قلت اخفاء الغيب ما امكن واجب
على ان الاضمار مع الحذف كالاضمار بعد الذكر لانه لا يطالع عليه المخاطب
الا بعد معرفة المرجع فكانه مذكور بعده ان استغنى عنه بان لا يكون ممنوع
الحذف كالمفعول الثاني من بعد علمت بعد ذكر الاول على مذهب المصنف
او نادر الحذف كالمثال المذكور على مذهب غيره من ان حذف احد المفعولين
من هذا الباب نادر وان وقع في القرآن والشعر ولا يكون في حذفه التباس
المقصود نحو استعنت يزيد واعان علي زيد فانه يجب ذكر قوله زيد اذ لو
حذف لتوهم ان المراد استعنت علي زيد واعان علي كذا في تسهيل ابن مالك
فان قلت ما بال البلاء عدلوا عن المحجة البيضاء في ضربني واكرمني زيد اعني
ضربني زيد واكرمني حتى لزمهم الاضمار الذي يقع او الحذف او التكرار
قلت لهم دواع لفظية من وزن او سجع ومعنوية من تقرير وبيان اتصال
بين الفعلين وتبزيلا لهما منزلة الواحد لا يحل لك ان تطلبها قبل لوانها اذ
دأب المحصل ان يقال لكل شيء من مكانها وليس حذف الفاعل ما والمفعول

في هذا

في هذا الباب حذف نسيان كما يستفاد من بعض الحواشي ان حذف الفاعل
بنسيان بتزليل ضرب منزلة وقع المضرب وتزليل ضربت منزلة اوقعت
المضرب وح لا يطلب الفعل فاعله او مفعوله فلا يتحقق التنازع بين الفعلين
حينئذ اذ لا معنى للتنازع من غير طلب احدهما ذلك المفعول (والا) اي
ان لم يستغن عنه (الظاهرة) اي جعلته اسما ظاهرا مذكورا يكون عين
الاسم الظاهر او مراد فيه نحو مامر ونحو حسبي منطلقا وحسبت زيدا
منطلقا وعبارة قاصرة لان المراد بالاظهار ان كان مقابل الاضمار لا ينبغي
الحذف وان كان مقابل التقدير لا يفيد جعله اسما ظاهرا فان قلت الاظهار
من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر وقال الرضي في بحث خبر ما ولا المشبهتين
بل ليس ان وضع الظاهر موضع المضمر في جملة واحدة ضعيفا الا عند قصد
التفخيم نحو القارعة بما القارعة واماني الجملتين فكثير وان اتصلت نحو قوله
تعالى حتى توتى مثل ما توتى رسل الله الله اعلم قلت كان الجملتين في صورة
التنازع نزلا منزلة جملة واحدة ولذا يفصل بين احد الفعلين ومفعولها
بالجملة المشتملة على الفعل المتنازع على انه كثير اما يكون التنازع في جملة
واحدة نحو حسبي وقد حسبتكما لزيدان منطلقين منطلقا (وان اعلمت
الاول اضمرت الفاعل في الثاني) اتفاقا وان اعلمت الثاني اضمرت الفاعل
في الثالث وذلك ظاهر لعدم لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة لان الظاهر
المتأخر عن الضمير متقدم رتبة لانه مستحق لان يذكر بحسب الفعل الاول
وانما لم يقل على وفق الظاهر لانه لم يكن مظنة لزوم الافراد والتذكير
(والمفعول على) الاستعمال (المختار) لاعلى المذهب المختار او القول المختار
كما ظنه بعض الشارحين اذ لا اختلاف في اختيار الاضمار بل هو امر متفق ولذا
ساغ للبصريين الاستدلال على ترجيح اعمال الذي بقوله تعالى * هو ثم اقرؤا
كآيه * وقوله تعالى * آتوني افرغ عليه قنارا * اذ لو كان العامل في الآيتين
الفعل الاول لكان النظم على خلاف المختار وانما اختير الاضمار على الحذف
مطلقا مع ان المقام يدعو الى الابهاز ويرجح لان اعمال الاول مع بعده
انما يصغوا اذا ظهر تغريغ الفعل الاقرب عن النزاع وظهور تفرغه بذكر
مطلوبه (لان يمنع مانع) من الاضمار والحذف المفهوم من قوله على المختار
ومن صورة حسبي وحسبتكما لزيدان منطلقا لان حسبتكما لوجود انه
المفعول الاول بمنع او يقل حذف مفعوله الثاني والهرب عن الامتناع
او القلة مانع عن حذفه وكون المرجع مفردا والمفعول الاول تثنية يمنع

عن اضماره لانه يلزم مخالفة الضمير المرجع او مخالفة المفعول الثاني الاول
وكلاهما تمتعان في المشهور والاول قليل عند الرضى (فتظهر) اي فيجعل
مفعول الثاني ظاهرا مذكورا وتقول حسبي وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا وفي العبارة ما عرفت وهنا اشكال استصعب واستحل التحمل
في دفعه وهوانه لا يمكن تنازع حسبتهما في منطلقا لافراده وكون حسبتهما
طالبا للمثني والتحمل ان النزاع ليس منطلقا بل في اسم فاعل من الانطلاق
والافراد انما جله بعد قطع النزاع وله دفع اسهل وهوان التنازع في منطلقا
ليجبر بافراد مفعول الاول او يجعله مثنى مفعول الثاني وانما يمنع افراد
النزاع لو كان ملزوما للافراد قال الرضى يلزم اعمال الاول فيج فصل الاجنبي
بين العامل والمفعول او بين المسند اليه والمسند ونحن نقول مع زيادة قبح
العطف على الشيء قبل ذكره تمامه وكافة لم يستقيم لتزليل الفعلين منزلة
فعل واحد لكمال الاتصال بينهما حتى كأنهما بمنزلة فعلهما ذلك الفاعل
واقعا على ذلك المفعول او وقع هذان الامر ان فاستغن بحسن التسامع
عن مزيد البيان ولما فرغ من احكام النزاع اراد احكام معرفته وتعيينه
بحال ليس به بايراد مثال يحكم الناظر القاصد بانه منه ويعرف حديد البصر
الفرق بينهما لحدة النظر ونظيره ما سيجي في اخر باب الاضمار على شريطة
التفسير من اراد صور ملتبسة به لمزيد التثبيت والتقرير فاورد قوله (وقول
امر القيس) ولو ان ما سجي لادنى معيشة (كفاني ولم اطلب قليل من المال
ليس منه لفساد المعنى) هذا ما قرنت اليه وللسايقين القارئين بالقدر المعنى
توجيه اخراج له منه واعلى وهوانه رد لاستدلال الكوفيين على كون اعمال
الاول مختارا حيث اعلم امر القيس كفاني مع ان في اعماله حذف مفعول
الثاني على غير المختار ولم يعمل الثاني مع خلوه عن وضحة من غير الاضطرار
والعاقلة لا يختار احد المتساويين فضلا عن المرجوح فلو لا اعمال الاول
راحمالما اخشاه وبهذا التقرير اندفع ان اختياره لا يفيد رجحانه بل يحتمل
المساواة لكن هذا انما يتم على تقدير بطلان ترجيح احد المتساويين بالارادة
وعند من يجعل الارادة مرجحة يحتاج الى ان يقال لاحاجة الى بطلان
التساوي لانه ابطاله الاجماع على احد الرجحانين ووجه فساد المعنى لو كان
منه اي من باب النزاع او اعمال الاول لانه يلزم التناقض لانه لو انتفاء الجزاء
وما عطف عليه لانتفى الشرط فهو بدل على عدم السعي لادنى معيشة

والسعي لادنى معيشة ليس الا طلب قليل من المال وعلى طلب قليل من المال
لان انتفاء عدم طلب قليل من المال ليس الا بطله وما اجاب عنه الكوفيون
باننا لانفسنا ان الواو للعطف فليكن واو الحال او واو الاعتراض سئلنا انه
للعطف فليكن للعطف على مجموع الشرط والجزاء ليس بشيء لا لما قيل
ان الاحتمال الراجح في الواو العطف والراجح هنا العطف على الجزاء
والمرجوح لا يصلح الاستدلال به لانه استلزم الراجح فساد المعنى بترجيح المرجوح
بل لانه لا فائدة في التقييد بهذا الحال والاخبار بعدم الطلب وتوجيه
عدم كونه من باب النزاع ان مفعول لم اطلب الخلاك والمجد بقريضة قوله
والكفا السعي لمجد مؤثر وقيد بك المجد المؤثر امثالي ولا يخفى انه وان بعد بهذا
التوجيه عن فساد المعنى الا انه استعمل على فساد اللفظ للفصل بالاجنبي
بين مفعول كفاني ونفسه الا ان يجوز ذلك في الشعر او يقال ربما يقع فساد
اللفظ في كلام البلغاء دون فساد المعنى الا ترى الى قول الفرزدق وما مثله
في الناس الا يملكك ابوامه جي ابوه يقاربه ونحن نقول الحق مع الكوفي ولا تناقض
لان المعنى انه لو كان سعي المشاهد لادنى معيشة كفاني قليل من المال ولم اطلبه
لان القليل من المال يحصل لمثلي على تقدير القناعة بداري المعيشة من غير
طلب لمصالحه جميع الاشراف معي وانعامهم في حقى ولكنما سعي لمجد
مؤثر فصار الناس خصمائي واختيحت الى طلب قليل من المال فزدد استسلامهم
بان اختيار غير الافصح على الافصح من شدة البلغ اذ ادعى اليه المقام واستناد
عدم الكفاية الى صريح القليل لهم من اثبات طلب القليل لنفسه لان
الاول ينفي عن الشرف والثاني عن الدناءة (مفعول ما) اي فعل وشبهه
(لم يسم فاعله) اي لم يذكر اسم فاعله لافي اللفظ ولا في التقدير قيل انما
لم يقل منه كما قال في المبتداء والخبر تنبيهها على شدة اتصاله بالفاعل لكونه
مشاركا للفاعل في احكامه وهذا لم يفصل بين المبتداء والخبر وما يعقبه
من المرفوعات ونقول دأبه عدم الفصل بين اقسام المرفوعات والمصوبات
واتوابع بكلمة منه بل في شيء من ابواب النكاح فلا حاجة في ترك منه هنا
الى نكتة بل الحاجة الى ذكر نكتة لذكر قوله منها في المبتداء والخبر وهي
التنبيه على بعدهما عن الفاعل في انهما معمولان عاملان في نوى بخلاف
الفاعل (كل مفعول) قد عرفت حال كل (حذف فاعله) اي فاعل فعله
او الاضافة لادنى ملاسة وهو متناول لجميع المفاعيل في قولنا ضرب زيد

وعمر يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره تأديبا مع انه ليس بشيء
منها سوى زيد من الحدود والمفعول في قولنا ما ضرب عمر الا زيد وقولنا
اضربوا القوم واضرب القوم فاخرجها بقوله (واقم هو) اي ذلك
المفعول (مقاهه) وقوله هو تأكيده الفاعل المستتر ولذا انفصل وانما
أكد تنبيهها على مكانه وقيل دفعا او هم جعل مقاهه والوهم ضعيف
اذ عطفا على قوله حذف فاعله يوجب ضميرا يرجع الى المفعول ولا خفاء
فيما في التعريف من الخفاء اذ معرفته يتوقف على معرفة لمفاعيل ولا يتقضى
التعريف بصام نهارة حيث حذف فاعل صام واقم النهار مقامه لا لما
قيل انه ليس بمفعول بل فاعلا اذ المراد بالمفعول ما كان مفعولا قبل اقامته
مقام الفاعل اذ المراد منه احد المفاعيل الخمسة لا ما يشمل مفعول ما لم يسمى
فاعله والاتوقف على معرفته فيدور فتأمل بل لان فاعل صام لم يحذف اذ
المراد بحذف الفاعل ان لا يكون في الكلام مرفوع بالفاعلية (وشرطه) اي
شرط مفعول ما لم يسمى فاعله او شرط حذف الفاعل واقامة المفعول مقامه
(ان تغير صيغة الفعل) وشبهه اذ كثيرا ما يكتفى بدكر الفعل عن شبهه
(الى فعل ويفعل) مثلا وانما جعلنا ذكرهما على سبيل التمثيل اذ شبه الفعل
يغير الى صيغة المفعول والمفعول ونظائرهما وصيغة ما عدا الثلاثي الى افعال
وافعل ونظائرهما والى صيغة يفعل ويفعل ونظائرهما منهم من قال فعل
ويفعل علما للوزن والعلم بأول بصفة المشتهر ووصفا لهما المشتهران ووزن
مجهول الماضي ومجهول المضارع وفيه نظير لان فعل اشهر بوزن مجهول
ماضي مجرد الثلاثي لا بمجهول الماضي مطلقا (ولا يقع المفعول الثاني) الظاهر انه
عطف الاسمية ولا يبعد ان يجعل تحت الشرط اي شرطه ان لا يقع المفعول
الثاني (من باب علمت) مقام الفاعل واختار به عن باب اعطيت فان له
حكما آخر سيجي ولم يرد باب علمت افعال القلوب بل كل فعل له مفعولان
ثانيهما مسندا الى الاول قيل انما لم يقع لئلا يلزم كون الشيء مسندا ومسندا اليه
معاً وتعقبه الرضى بمنع بطلان اللازم بوقوعه في التجني ضرب زيد عمرا
فان الضرب مسندا اليه لا يجني ومسند الى زيد ودفع بان المراد بالاستناد نسبة
بالحيث يصح السكون عليها فنسبة المصدر ليست اسنادا والمصدر المذكور
ليس مسندا بل منسوباً ونحن نقول هذا الدفع يلوح عليه اثر الاهمال
وان اجتمع عليه جمع غفير من خول الرجال اما اول فلان المفعول الاول مقام

الفاعل مسند اليه لاستنادين تامين فاذا جاز ذلك فيجوز مسندا ومسندا اليه
لاستنادين تامين وانما ثانيا فلان المفعول الثاني لاسم المفعول لهذا السبب
ينبغي ان يقع موقع الفاعل لان اسناد اسم المفعول كالمصدر ثم نقول الوجه
في عدم قيام المفعول الثاني مقام الفاعل انه مؤخر عن المفعول الاول رتبة
فلو وقع مقامه لصار مقدما رتبة وانما وقع المفعول الثاني من باب اعطيت
مع انه مؤخر رتبة لان تأخره ليس ظاهرا ظهور تأخره لان كون المفعول
الثاني لباب علمت مسندا وكون الاول مسندا اليه ظاهرا بخلاف كون المفعول
الثاني من باب اعطيت مفعولا والاول فاعلا لانه امر خفي يحتاج الى تأويل
وارجاع (ولا الثالث من باب علمت) لولاكتفى بقوله ولا الثالث لكني اذ لثالث
الالباب علمت ووجهه ان الثالث من باب اعطيت نفسه الثاني من باب علمت
لان همزة الافعال يزيد المفعول الاول (والمفعول له والمفعول معه كذلك)
اي كالمفعول الثاني او كالمذكور من المفعول الثاني والثالث ولا يخفى ان
المفعول له والمفعول معه اوضح في هذا الحكم حتى اختلف في المفعول الثاني
والثالث وجوز بعضهم وقوعه موقع الفاعل اذ لم يلبس الاول بالثاني
مثلا فاللاحق ان يشبه المفعول الثاني والثالث بهما دون العكس ولك ان تجعل
كذلك متعلقا بقوله لا يقع مرتباً بالاربعة ويكون المعنى ولا يقع تلك الاربعة
كذلك اي مثل مفعول حذف فاعله واقم هو مقامه في حذف الفاعل والاقامة
مقامه وظاهر العبارة ان المفعول له لا يقع مطلقا وهو الذي حققه الرضى
حيث قال انما لم يقع المفعول له لانه نائب الفاعل يجب ان يكون كالفاعل
من ضروريات الفاعل وكثيرا ما يكون الفعل بلا عرض بخلاف المصدر
والزمان والمكان فانه لا يكون بدونها غالبا فلا يقال جئ للسمن وقيل انما لم يقع
المفعول له مقام الفاعل لان نصبه علامة العلية فاذا رفع لم يعلم العلية واورد
عليه ان نصب المفعول فيه ايضا علامة الظرفية فاذا رفع لم يعلم الظرفية
ويمكن دفعه بان النصب علامة قصة الظرفية فاذا رفع لم يعلم الظرفية
ويمكن دفعه بان النصب علامة قصد الظرفية فلو فات لم يعلم قصد
الظرفية ولا بأس به لانه لم يقصد الظرفية بل كونه مسندا اليه وانما
ظرفيته معلوم من نفس الكلمة بخلاف المفعول له فان عليه انما تعلم
بالنصب كقصد فلو رفع لم يعلم علية ولم يعلم ان الاستناد الى العلة
وعلى هذا القول يجب تقييد المفعول له بكونه بغير اللام وانما لم يقع

المفعول معه لانه لو وقع مع الواو لم دخول الواو بين المسند والمستند اليه ولو وقع بدونه لم يعلم انه مفعول معه كذا قيل ونحن نقول الفاعل محذوف نسبيا والمفعول معه لافادة مصاحبه مع معمول الفعل فحذف الفاعل لتعقب حذفه فلا يمكن وقوعه موقع الفاعل ولا يقع خبر كان ايضا مقام الفاعل خلافا للقراء فيه مطلقا والكسائي في الخبر الجملة اذ هو يجوز كين يقام دون كين قائم لاتقول استغنى المصنف عن التعرض له بقوله في التعريف كل مفعول حذف فاعله لانا نقول كما يسمى مرفوع كان ومنصوبها اسما وخبرا يسميان فاعلا ومفعولا وعليه جرى المصنف حيث ادخل اسم كان في الفاعل وقال في تعريف الفعل الناقص ما وضع لتقرير الفاعل على صفة على ان اخذ المفعول في تعريف مالم يسمى فاعله لا ينفى بنبابة خبره مقام الفاعل وقد اجاز الكسائي نبابة التميز (واذا وجد المفعول به) بلا واسطة حرف الجر (تعين له) اى للوقوع وقيل للقيام مقام الفاعل وقيل للاسناد اليه والمتبادر من سياق الكلام ما ذكرنا وذلك التعين تعين وجوب عند اكثر البصريين وتعين اولوية عند بعض متأخريهم والكوفيين لقيام خبر المفعول به مقام الفاعل مع وجوده وقد ورد به بعض القراءات الشاذة وكثير من الاشعار (تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره) اى تقول مثل هذا التركيب الذى قاله العرب فالمثال الماضوى وان كان وجد ذلك المفعول به وقولك استقبال فلذا قال (فتعين زيد) ومن لم يعرف ذلك قال الماضوى بمعنى المستقبل لينتظم الكلام بمعنى تعين زيد مع وجود الطرفين والمصدر والجار والمجرور فن قال كرر مثال المفعول فيه وفات مثال المفعول بواسطة وهم كما ان جعل ترك المفعول له باللام شاهدا على ان المنوع عن الوقوع مطلق المفعول له عنده وهم وانصوب بتقدير الجار سوى المفعول فيه ملحق بالمفعول به عند غير الجزولى وانما رجع المفعول به لان وضع الفعل المجهرى على ان يكون مستندا الى ما وقع عليه واسناده الى ما وقع فيه والى ما وقع له والى الواقع لتزيله منزلة ما وقع عليه فجع وجود المفعول به بقصد افادة الوقوع عليه لامتني لتزيله منزلة اذ هو كالجمع بين الحقيقة والمجاز وهذا هو التحقيق وان خلا عنه سياهم وقالوا ذلك لان المفعول به اشد اتصالا بالفعل بعد الفاعل وما قيل تعين المفعول به لان الاصل الحقيقة وانما يرسر الى المجاز عند تعذر الحقيقة فتعذر ان معنى هذا

الكلام انه اذا دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز يرجح الحقيقة ويتعين لانه انما يؤتى بالمجاز عند تعذر البيان بالحقيقة ونبه بتقييد الضرب بالشديد على ان المصدر لا يقع مالم يزد على مفهوم الفعل لعدم الفائدة وهذا لا يخص به بل كذا المفعول به والطرفان والجار والمجرور فلا يقال ضرب شئ اوفى مكان اوفى زمان لكن هذا بحث لا تعلق له بمفعول مالم يسمى فاعله بل لا يجعل جزء الكلام مالا يفيد فلذا لا يهتم المصنف بنباته ولا يجوز نبابة الطرف الغير المتصرف مما يلزم نصبه على الظرفية او جره بمن ويستفاد ذلك من التعريف لانه يفيدانه يجب اقامته مقام الفاعل في الاعراب وذلك الظرف لا يتحملة (وان لم يكن) اى المفعول به (فالجميع سواء) في الوقوع موقع الفاعل كما ان الجميع سواء في عدم الوقوع مع المفعول به ورجح البعض الجار والمجرور وبعض الطرفين وبعض المفعول المطلق (والاول من باب اعطيت اولى من الثانى) والمراد بباب اعطيت ماله مفعولان لاسناد بينهما وحق الترتيب ان يذكر قبل قوله وان لم يكن لانه من مسائل المفعول به وفي بعض الشروح هذا عند امن اللبس نحو اعطى زيد درهم واما عند عدمه فتجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد عمرا هذا وفيه نظر لانه اوقبل اعطى زيدا عمرو ولا يلزم الالتباس لان المقدم مفعول اول والمتأخر مفعول ثان سواء كانا على النصب اولا فالمثال الصحيح اعطى موسى عيسى فانه لا يعلم ما اقيم مقامه الا بالتقدم ويجب في هذه الصورة تقديم الاول فالاول متعين لكونه قائما مقام الفاعل (ومنها) اى المرفوعات (المبتدأ والخبر) نيهوا بالتسمية على ان المبتدأ حقه التقدم ومناط الفائدة هو الخبر حتى كانه الخبر الذى هو كلام يحتمل الصدق والكذب او كانه نفس الاخبار والاعلام والمصنف جمعها تنبيهها على شدة اتصالهما لكونهما معمولى عامل معنوى بل عامل واحد وكما لاشتبك احكامهما حتى كان مجتمعا بحثا واحدا وقد فات المصنف هذا المعنى في اول المرفوعات والالقال ومنه الفاعل ومفعول مالم يسمى فاعله كيف واتصالهما اكثر من اتصال المبتدأ والخبر حتى عدا واحدا وجعل مفعول مالم يسمى فاعله فاعلا واكثر احكامهما مشتركة بينهما وقد زاد في التنبيه على اتصال المبتدأ والخبر من جمعهما في حد واحد وقال هما الاسمان المجردان للاسناد ولما لم يميزه المبتدأ عن الخبر ولا القسم الثانى من المبتدأ عن القسم الاول والخبر عدل المصنف عنه وعرف كلا

منهما بتعريف على حدة وقال (فالمبتدأ هو الاسم) حقيقة او حكما نحو
ان تصوموا خير لكم ونسمع بالمعدي خير من ان تراه والمراد بالاسم ما يقابل
الفعل لا ما يقابل الصفة كما يوهمه البيان والاخر جرح عن التعريف ضارب
زيد قائم الا ان يقال لاصفة الا وهي جارية على موصوف محقق او مقدر
فالمثال في تقدير شخص ضارب زيد فالمراد بالاسم ما يقابل الصفة كما هو
الظاهر والتباين بين قسمي المبتدأ ح اظهر (المجرد) اي المسلوب (عن
العوامل اللفظية) بان لا يكون له عامل لفظي اصلا فان قولنا زيد مجرد عن
شبابه مفهومه العرفي انه لا ثوب له اصلا فلا بد ان التجرد عن العوامل
لا يقتضي الا نفي العوامل لانفي العامل مطلقا لان انتفاء الجمع لا يقتضي انتفاء
الجنس والتجريد وان اقتضى سبق الوجود لكنه استعمال هنا لتنزيل القوة
القريبة من الفعل منزلة وقيل لتنزيل الامكان منزلة الوجود كما في قولهم
ضيق فلان فم البئر اذا خفر ضيق الغم وقوله المجرد عن العوامل اللفظية
اخرج معمولات العوامل اللفظية من الاسماء وتخصيصه بنواسخ المبتدأ
يخرج الحد عن الحفظ عن خلل الابهام وعن الاطراد لانه يدخل الفاعل
ومفعول ما لم يسم فاعله ومن خصه راعى انعكاسه اذ لا يخرج نحو بحسبك
زيد من احد مع انهما مبتدآن ومنهم من تصرف المثالين بانهما مجردان
حكما لان العاملين لكونهما زائدين في حكم العدم وفيه انه يلزم ان يدخل
المجروران من حيث هما مجروران والتحقيق ان قيد الحيثية معتبر وحسبك
من حيث انه مرفوع مجرور ومن حيث انه مجرور غير مجرد وقوله (مسند اليه)
لاخراج الاسماء المعدودة وخبر المبتدأ لكنه يخرج القسم الثاني من
المبتدأ ايضا فلا دخاله قال (او الصفة الواقعة) وقيل هذا القسم ايضا
مقصود بالاخراج بقوله مسندا اليه لان المبتدأ لفظ مشترك بين معينين
لا يمكن جمعهما في حد واحد فالذكر في مقام التعريف حدان لمعني
المبتدأ ويجب اخراج فرد كل من المحدودين عن تعريف الآخر والظاهر ان
المبتدأ اسم لمفهوم واحد هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المردد
بين كونه مسندا اليه وكونه صفة واقعة (بعد حرف النفي او الف الاستفهام
رافعة لظاهر) فالصواب اوصفة واقعة بالعطف على مسندا اليه وهو
مشتمل على افادة ان هذا القسم ايضا مجرد عن العوامل اللفظية فالمراد
بالصفة اعم من المشتق وغيره نحو اقرشى انت وبالوقوف بعد حرف النفي

اعلم من الوقوع حقيقة وحكما نحو انما قائم زيدان فانه في حكم ما قام الا
الزيدان ونحو غير ضارب زيد فانه في تأويل ما ضارب زيد قال غير ما سوف
على الزمن قد مضى بالهم والحرن والواضح المختصر بعد النفي والوقوع
بعد الف الاستفهام ايضا اعم من الوقوع حقيقة وحكما نحو هل قائم زيد
فان هل في الاصل بمعنى قد لازمة لهزمة الاستفهام ثم حذف همزة الاستفهام
لان هل تذكرها ثم شاعت في معنى الاستفهام ونحو مني قائم زيد فانه في معنى
اقام زيد اليوم او غدا الى غير ذلك والراضح المختصر بعد الاستفهام قال
الرضي بريد بالظاهر ما كان غير مستكن سواء كان مظهرا او مضمرا كقولك
بعد ذكر الزيدين اقامت هما فان قولك هما فاعل مع كونه مضمرا هذا وفيه
انه يجب ان يقال اقامت لان لا يسوغ لفصل الالف المتصل وليس هذا
من مواضع الانفصال الا ان يقال من مواضع الانفصال ان يلزم من الاستئثار
الالتباس وفي اضارب انت واهالك ان يلزم الالتباس بالاستئثار فجوز في اضارب
هما الانفصال وان لم يلتبس طردا للباس كما جوز في هند زيد ضاربه هي
مع الالتباس اوجودا للالتباس في زيد عمر وضاربه هو لو اورد متصلا وبشكل
بعد التعريف باقام وضارب زيد فانها تنازعا في زيد وايهما اعمل فالآخر
رافع المستتر وهو مبتدأ لا وجه لرفعه سوى الابتداء وما قائم زيد وضارب
فان ضاربا مبتدأ كقائم مع كونه رافعا لمستتر واورد اقام ابواه زيد فان زيد
مبتدأ واقام خبره قدم عليه مع صدق التعريف عليه وزاد ابن مالك
لاخراجه وصف الظاهر بكونه نفي للصفة عن غيره في جعل الكلام تاما
ولا يغني ابواه قائما عن المبتدأ وفيه بحث لان اقام ابواه بمنزلة اقام ابواه
فالحق ان يلزم كونه مبتدأ كون الخبر جملة ولا شيء فيه سوى انه مبتدأ
اضطراري اذ لو وجد وجه لرفع قائم في اقام الزيدان سوى الابتداء لم يحكم
بانه مبتدأ وفي قولنا اقام ابواه زيد يمكن تصحيح رفعه بانه خبر المبتدأ فلا وجه
لجعله مبتدأ ويمكن دفعه بان هذا القسم من المبتدأ اضطراري في بعض
المواضع وبعد القول به بالاضطرار قيل به في بعض مواضع لا اضطرار وفيه
دفع للمحكم كما في اقام زيد اي انه لو كان اقام ابواه زيد من هذا القبيل وكان
الخبر جملة لصح زيد اقام ابواه كما يصح زيد اقام ابواه الا ان يقال بل كان في
صورة الخبر المفرد لم يجوز (مثل زيد قائم واقام الزيدان واقام الزيدان فان
طابقت مفردا جاز) فيه (الامران) خلافا للكوفيين لانهم يوجبون تقديم المبتدأ

على الخبر صرح به الرضي في بحث الخبر الظرف لم يقل فان كانت مفردة لانتقاضه
باقائم الزيدان فان قائم مفرد لكن لمطابقة مفرد فهو مبتدأ لامحالة واحترز
بمطابقة المفرد عن مطابقة التثنية نحو اقامان الزيدان فانها صرح خبر لا غير
ولم يقل فان كان اي الظاهر مفردا لانتقاضه بقولنا اطلع الشمس فان
الظاهر فيه مفرد ولم يجز الامر ان لا يتعين لكونه فاعلا يمنع تذكير طالع عن كونه
خبر لمن قصر مطابقة المفرد بكونها مفردة غفل قال الرضي الصفة الواقعة
بعبد حرف النفي والف الاستفهام اما ان تكون مفردة فان كانت مفردة
فالمستند اليه بعد ها اما مفرد اول والاولى محتمل وجهين والثانية مبتدأ
لا غير وما بعدها فاعلمها والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها
والاظهر انها خبر لما بعدها ويحتمل ان يكون مبتدأ على لغة يتعاقبون فيكم
الملائكة هذا كلامه وينتقض بامرو ربهما الزيدان فان الصفة مفردة
دون ما بعدها ولم يتعين لكونها مبتدأ بل لكونها خبرا وباطالع الشمس
فان الصفة والمستند اليه فيه مفردان ولا احتمال ولا يشك بقوله تعالى اراغب
انت عن آلهتي لانه يتعين فيه الصفة الابتداء والا لزم الفصل بينها وبين
معمولها باجنبي هو المبتدأ جواز الكشاف كون انت مبتدأ يجعل عن آلهتي
متعلقا بفعل محذوف اي ترغب عن آلهتي نعم كون الصفة مبتدأ ارجح
لا غناؤه عن الحذف بقي انه يشك بقولنا اقام رجل فان رجلا يتعين لكونه
فاعل لامتناع كونه مبتدأ لنكادة الصرفة لا تقول لامنع عن نكادة المبتدأ
في الاستفهام يقال ارجل في الدار صرح به الرضي لا نقول كلاما مع المصنف
حيث لم يجعل مجرد الاستفهام محكما بل الهمة مع ام وقولنا امرو ربهما
فان مرور يتعين لكونه مبتدأ لان الجار والمجرور لا يصلح لكونه مبتدأ ويصلح
لكونه مفعول ما لم يسم فاعله ثم نقول لا ينحصر جواز الامرين فيما اذا طابقت
مفردا فانه يجوز الامر ان في قولنا ارجح هندا لاستواء المذكور والمؤنث في فعل
بمعنى مفعول وههنا اباحت مهمة بعضها فابض وبعضها مستفيض
اهمها لك لا لغرض ولا استعريض الاول ان الاصل في المبتدأ ان يكون مستندا
اليه مستحقا للتقديم بحسب اصله اذا لاسم المستند لا يستحق التقديم كذلك
لان استحقاقه التقديم لكونه عاملا وتخل الاسم لبس بالاصالة فهو انما
يستحق التقديم بعروض العالمية له فالقسم الثاني مبتدأ اضطراري لانه
لا يوجد وجه لاعراب اقام الزيدان سوى كونه مبتدأ حتى لو وجد لم يجعل

مبتدأ الا يرى ان بعض النحاة قال اقام الزيدان مرفوع بكونه خبرا لمبتدأ
محذوف واصله اقامان الزيدان حذف المبتدأ ووضع الظاهر موضع المضمرة
دفع اللبس وتبعهم المحقق التفتازاني في نحوه ونحن نقول لا بعد من التكلف
ان يقال الزيدان مبتدأ خبره اقام ترك المطابقة لكونه على صورة المستند الى
الفاعل الثاني ان غير في غير قائم الزيدان مرفوع ولا وجه لرفعه الا الابتداء
ولا يصدق عليه شيء من التعريفين والجواب عنه ان اعراب غير مستعار
عن المبتدأ لان الصفة التي هي مبتدأ بعده لما انجز باضافته اليه تحمل اعراب
المبتدأ ونظيره غير في المستثنى حيث اعراب باعراب المستثنى لما اضيف اليه
وانجز المستثنى به وبهذا اندفع ان من المرفوعات والمنصوبات ما لم يدخل
في اقسامها المضبوطة الثالث ان اسم الفاعل مرفوع بالابتداء عند المصنف
كما حققه في بعض تصانيفه فينتقض به تعريف المبتدأ الا ان يقال له انه
يرجع حين تأليف هذا الكتاب عنده المذهب الاخر من كونها منصوبة المحل على
المصدرية او رعاية عن الاعراب كافعال اقيمت مقامها الرابع ان قولهم اقل
رجل يقول ذلك خارج عن قسمي المبتدأ مع ان الاصح انه مبتدأ لا خبر لانه
تمام بما اضيف اليه لانه في معنى قل رجل يقول ذلك والزم فيه نكارة المضاف
اليه ووصفه بحملة فعلية لمسايقته رب وكان المصنف ذهب الى القول الاخر
لابي علي ان الخبر محذوف اي اقل رجل يقول ذلك موجودا والى قول الاخر
ان الخبر يقول ذلك ولا يرد شيئا منهما ما اورد الرضي على الاخر لابي علي
انه يقول العرب اقل رجل يقول ذلك الا زيد ولا يعني لقولنا اقل رجل يقول
ذلك الا زيد موجود لان اقل بمعنى النفي ولا ريب في صحة ما رجل يقول ذلك
الا زيد موجود لان اقل بمعنى النفي ولا ريب في صحة ما رجل يقول ذلك الا زيد
موجودا وما رجل يقول ذلك موجود الا زيد الخامس ان من الذي عد
مبتدأ قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه والخطيئة النبذ البسير من كل شيء
على ما في القاموس قالوا هذه الصفة في معنى الفعل اي يخطي ويندر يوم
لا اصيد فيه فينتقض به تعريف المبتدأ وليت شعري لم لم يحملوا خطيئة
خبر يوم لا اصيد فيه وامل المصنف رح اطلع على هذا فلم يبال به وعند
كلمات الشرط مبتدأ لا خبر له ذكره الرضي في بحث تذكير المبتدأ لكنه
ضعيف لا يبال به وستعرف ما هو التحقيق السادس انه ينبغي ان لا يجوز
تقديم الخبر على المبتدأ في اقام زيد كالم يجوز في زيد قام لللبس المبتدأ

بالفعل فنجوز كون زيد مبتدأ في اقام زيد دون اقام زيد تحكم ويمكن
ان يجاب عنه بان اتحاد المقصود مع احتمال طريق الافادة لا يغيب وانما
المردود التباس المقصود وزيد قام لافادة القيام مع التأكيد بخلاف قام زيد
واما اقام زيد سواء كان زيد فاعلا او مبتدأ فعني واحد لا يقال زيد قام ايضا
يقرب من زيد قام في التقوى لانا نقول لا معنى للتقوى في الاستفهام انما هو
في الخبر لكنه لا يتم في ما قام زيد ويوجب ان لا يجب التقديم في ازيد قام
فالا وجه ما قيل لا يجوز التباس الطريق المقصود بما هو ارجح منه لانه
لا يلتفت الذهن الى المقصود اصلا بخلاف ما اذا نسبوا فان مخاطب
يجعل الطريق المقصود محتملا والمبتدأ في قام زيد التباس بالراجع الذي
هو الفاعل لخلو عن خلاف الظاهر بخلاف المبتدأ فانه يكون على خلاف
الاصل من تقديم الخبر واما اقام زيد فكون المبتدأ مبتدأ خلاف الاصل
لكون المبتدأ مؤخر السابغ ان العامل في المبتدأ والخبر على المذهب الصحيح
الابتداء وعرف بكون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية للاستناد اليه كما
في القسم الاول من المبتدأ وكون الاسم مجردا عن العامل اللفظي لاستناده
الى شيء كما في القسم الثاني منه ولا يخفى انه منتقض بكون الخبر مجردا عن العامل
اللفظي لاستناده الى شيء فالتعريف الواضح المختصر تجرد المبتدأ عن العامل
اللفظي ومن لم يرض بكون ما بعد مؤثرا امرا عديميا لعدم صحة كون
الفاعل الموجود عديميا فلا يحسن تشبيهه العدمي بالمؤثر وتنزيله منزلة
عرفه بكون الاسم في صدر الكلام تحقيقا وتقديرا للاستناد اليه والاستناد
ولا يخفى ان قوله للاستناد اليه والاستناد لغوي تعريفه اذ هو في التعريف
المشهور لاخراج تجرد الاسماء المحدودة ولبسها كون في صدر الكلام
تحقيقا وتقديرا (الخبر هو المجرد) المجهود اعني بالمجرد عن العوامل اللفظية
(المستندية) اي الذي التصق الاستنادية بالبناء للاتصاف ونبه به على ان تعلق
الاستناد بالخبر اشتد منه بالمبتدأ وقيل البناء للسينية لان المستند مدلول الخبر
ولفظه مابة استند مقناه الى المبتدأ وفيه ان المبتدأ ايضا مابة الاستناد اليه
فلا وجه لتخصيص الخبره وقيل المراد المستند الى المبتدأ ابدل الى البناء
وقرأ بينه وبين المبتدأ وفيه ان الفارق لبس البناء بمعنى الى بل اشتمال المستند
على ضمير لام الموصول في المستند وعنده في المستند اليه الا ان يقال جعل
البناء علامة الاشتمال والى علامة الخلود اذا جعل الضمير الى المبتدأ استغنى

عن قوله (المغايير للصفة المذكورة) ولا فائدة له الا مجرد مزيد توضيح لكن
لا يتجه النقص بضرب في يضرب زيد لانه وان كان مجردا مسند اليه لكنه
ليس مسندا الى المبتدأ واذا جعل الضمير الى اللام يدخل في المجزوء المسند به
يضرب في المثال المذكور والصفة المذكورة فيكون قوله المغايير الخ مما لا بد
منه لاخراج الصفة ويبقى يضرب ولا يندفع الا بتقدير الاسم اي الاسم
المجرد بقريضة ان الكلام في اقسام الاسم ولا يتجه على المصنف خروج
الخبر جملة لانه في تأويل الاسم عنده وان ابي عنه الرضى ولولا الخبر الجملة
اسما حكما لم يتم حصر الكلام في المركب من اسمين والمركب من فعل واسم
(واصل المبتدأ) المسند اليه وهو المحكوم عليه في هذا الباب ونبه لكثرة
اطلاق المطلق عليه انه المعنى المشتهر للمبتدأ وينصرف اليه المطلق
عند اطلاقه (التقديم) قيل لانه المحكوم عليه الموصوف بالخبر والوصف
متأخر وجودا لاحالة فذكر اعلى ما هو الاصل ونحن نقول لان الابتداء
الذي هو العامل يتحقق مع ذكره فتقدمه على الخبر بتقديم العامل على
الخبر والاصل في العامل التقديم والكوفون يوجبون التقديم فيحطلون قام
زيد وفي الدار زيد فاعلا (ومن ثم جاز في داره زيد) خلافا للكوفيين لان
في داره عامل عندهم ومرتبته التقديم على زيد ومن جوز في داره زيد من
جوز في داره قيام زيد وفي دارها غلام هند ومنهم من منعه لان المضاف اليه
المبتدأ لبس في مرتبته وينصرف الجواز ماورد في كلامهم في اكفائه درج الميت
(وامتنع صاحبها الدار) وقد سبق ما يتعلق بهذا المقام من الشرح ورفع
الابهام والاعتراض والاحكام بحسب الحواشي ذكاء اولي الافهام قال الرضى
ينبغي ان يخالف ابن جني والاخفش في امتناعه قلت لو كان مذهبهما تجوز
الاضمار قبل الذكر لكانا مخالفين ولو كان شدة اقتضاء الفعل المفعول به
حتى كانه يجنب الفعل انما وقع فلا دلالة اقتضاء المبتدأ الخبر وان كانت
اقوى من شدة اقتضاء الفعل المفعول كما ادعا لا يقتضي تقديمه على المبتدأ
بل اتصاله به وهذا لا يلزم كونه مقبدا مرتبة على الضمير هذا والتذكر لحسن
الترتيب كان مقتضيا لتأخيره الى قبيل قوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله
صدر الكلام لا لتقديم قوله واذا كان المبتدأ الخ الى هذا المقام كما وهبه الرضى
لان من مباحثه قوله او كان الخبر مصححاله وقوله او كان الخبر فلاله وقوله
واذا تضمن الخبر المفرد والاول يقتضي التكرار المخصوصه والاخير ان تقديم

الخبر الى المفرد والجملة والاصل في المبتدأ التعريف قال المصنف لانه المحكوم عليه والحكم على الشيء بعد معرفته ونقضه الرضى بالفاعل ونحن نقضه بالمحكوم به والا قرب ما ذكره الرضى ان الاحتراز عن تنكيره لئلا يلبس الخبر بالصفة ويمكن ان يقال ولهذا كان الاصل في الخبر التنكير اذ لو عرف كالمبتدأ لاتبس بالصفة الا ان يقال يندفع الالتباس بايراد ضمير الفضل (وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجه ما) اي بوجه من الوجوه الستة واعترض عليه الرضى بقولهم كوكب انقض الساعة ومثله بقرتكلم وبقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة وبان لا تخصص عند المخاطب في وجوه ذكرها الا في قوله تعالى ولعبد مؤمن وقوله سلام عليك بل لا تخصص فيه ايضا اذ ليس معنى سلام عليك سلامي عليك اذ لا يصح ذلك في ويل لك لانه لا يصح ان يراد به ويل لك ونحن نقول الاصل في المبتدأ التعريف لان جعل الشيء مبتدأ يقتضي كونه مستحقا للتقديم في الكلام وجزء اهم هو مناط الافادة ومتى كان التعيين والتخصيص في الجزء اكثر كان الفائدة او فائدة المحكوم عليه انما يكون اهم من المحكوم اذا كان معينا والافئاط الفائدة المحكوم به الذي فيه تقييدات ففي الجملة الفعلية الاهم هو الفعل ولهذا يقدم ولا يبالي بكون المحكوم عليه فيها نكرة صرفة فاصل المبتدأ ان يكون معرفة حتى يستحق التقديم واذا كانت نكرة فالاضابط في كونهما اهم احدا الامور الستة على ما ضبطه المصنف فان وجدت سابعا فعليك ان تزيد عليها ولا نزاع للمصنف معك فيه واما ما خرج عن الضابط فربما يقع مبتدأ لجعل المقام اياها اهم ولا يرد نقضا على الضوابط وقد افادك ما ينشأ لك ان الفعل يستحق التقديم قبل كونه عاملا وجعل تقديمه لكونه عاملا كلاما ظاهري عاقل عن جليلة التحقيق واما الوجوه الستة لا يفيد منها التخصيص اعني تقلييل الاشتراك فيمكن ان يجاب عنه بان المراد بتخصيص النكرة بوجه يميزها عن التكرات باحد الامور الستة لا تقلييل الاشتراك ولو سلم فالمراد بالتخصيص اعم من الاختصاص حقيقة او حكما بان يتنزل منزلة الخصوص في الفائدة ولذا استعمل التخصيص المنبئ عن التكلف ولما كان التخصيص بمعنى تقلييل الاشتراك حقيقة مما لا سبيل اليه في بعض وسيله اصعب من ان يرتكبه عاقل وتكلفه اكثر من ان يتوهم تألفه اعرضنا عنه بالمرء واكتفينا ببيان كون المسند اليه اهم في هذه الصورة فاعلم (ان مثل

ولعبد مؤمن خير من مشرك) والمراد به ما تخصص بقيد صفة كانت او مضافا اليه نحو صوت بلبل شغلني او غيرهما نحو افضل منك افضل مني لتقييد الخبر اذا الجنس يوجب الاهتمام به وجعله مناط الحكم بخلاف الجنس المطابق فان الطبع لا يقنع به وبهذا اندفع انه لا يعقل صحة حيوان ناطق كذا وعدم صحة انسان بل تركي كذا (وارجل في الدار ام امرأة) يوجب الاهتمام به لان المطلوب تعيينه (وما احد خير منك) يوجب الاهتمام به لغاية معموله غناء المعرفة (وشراهر ذاتاب) يوجب الاهتمام به لانه بتقديمه يحصل التخصيص المطلوب لان الفاعل اذا قدم وجعل مبتدأ يفيد التخصيص والحصر (وفي الدار رجل) للنكارة الصرفة للمسند اليه يفيد الاهتمام بالخبر وجعله مناطا بخلاف قائم رجل فان الاهتمام بقائم يوجب جعله مبتدأ فاذا لم يجعل مبتدأ وجعل خرا بلا ضرورة لم يكن مهمته بخلاف الظرف فانه بمنع جعله مبتدأ ويراد بقوله (سلام عليك) كل دعاء بالخير او الشر كويل لك فان مدار الفائدة هو هذه النكرة ويفيد كالمعرفة مع نكارتها يسلم باي سلامة كانت وبهلك باي هلاك كان والمشهور انه يخصص بالمتكلم لانه لكونه مصدرا الاصل فيه التخصيص مقدر في اصله بسلمت سلاما عدل الى سلام عليك للاستمرار والاختصار واورد عليه الرضى ان سلمت بمعنى قلت سلام عليك وما خوذ من سلام عليك فلا يصح جعله بتقدير سلمت لانه يصير المعنى سلام عليك عليك وليس كذلك يريد انه لا معنى لهذا التركيب وهو ظاهر وقيل يلزم تكرار الخطاب في كلام واحد ودفع بان عليك الثاني لتعيين الخطاب الاول المحتمل الصالح له ولغيره ويستفاد وجه اخر من اول كلامه وهو ان سلمت محدث بعد سلام عليك فلو كان تصحيح سلام عليك بتقدير سلمت لزم الدور ونفع ذلك بانه فليكن المعنى قولي السلام عليك عليك فلا يكون سلمت فرع سلام عليك وليس بشيء لانه اذا كان سلمت ما خوذ من السلام عليك والسلام عليك لكونه مصدرا منصوب الاعمل محتاجا الى تقدير سلمت لزم الدور وقال الرضى الاصل سلمت الله سلاما بمعنى جعلك الله سلاما فهو مخصص بالنسبة الى الله تعالى هذا ولا يبعد ان يقال سلام مستر اعليك فهو مخصوص بوصف الاستمرار والاصل في الخبر ان يكون نكرة لان المطلوب به في الاغلب ثبوت الوصف الذي مبتدأ الخبر نحو زيد قائم فان المطلوب به معرفة ثبوت القيام لزيد وتعرفه لقائم لا يورث في تعريف القيام وقد يكون

معرفه بشرط تعريف المبتدأ عند غير سبويه او بشرط احدا لا مور
الثلاثة عند سبويه تعريفه او كونه متضمنا للاستفهام نحو من ابوك قال
من عنده مبتدأ خلافا لغيره او فعل تفضيل هو جملة مبتدأ هي صفة لذكره
نحو مرت رجل خير منه ابوه فان خيرا عنده مبتدأ خلافا لغيره وانه الفارسي
يساعد غيره حيث يبي فيها كبست يندرتو وبهترست ازويدزاو (والخبر
قد يكون جملة) غير الاسلوب حيث اتى بجملة اسميه على خلاف وقد يكون
المبتدأ نكرة تنبيهها على بعد كون الخبر جملة حتى يحتاج الاخبار عنه الى تأكيد
لا يحتاج اليه وقوع المبتدأ نكرة مخصصة لان التخصيص يقرب به الى التعريف
او قصدا الى جعل عبارة الحكم مثالا وهى مأولة بالمفرد عند المصنف
ولذا حكم بان الكلام لا يتأني الامن اسمين او فعل واسم والرضى بمنع تأويلها
ويذهب الى انها على حالها خبر ولم يقيد الجملة بالخبرية ردا على الانباري
وبعض الكوفيين لظهور فساد دعواهم من دليلهم حيث قالوا للنسائي في
بين الخبر والانشاء لانهم توهموا خبر المبتدأ قسم الانشاء واهمهم اشتراك
اللفظ ولا يغير القسم ردا على ثعلب لم يجوز زيد والله لا ضربته واكتفى
الرضى في منعه بانه لا منع ولم يظفر بشاهد وقد شهد القرآن لنا حيث قال
الله تعالى * والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا * وليس الجملة الانشائية
الواقعة موقع الخبر في تقدير القول حتى يؤل الى الخبرية خلافا لابن السراج
فان قلت المبتدأ كما خبر في وقوعه جملة مأولة بالمفرد نحو سمع بالمعبدى
خبر من ان تراه فلم خص هذا الحكم بالخبر قلت باختصاص ما فرع عليه
(نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه) اشارة الى استيفاء هذا الخبر قسمي الجملة
اعنى الاسمية والفعلية ولم يشمل بالشرطية لانه لا يخرج عنهما لان الجملة
هو الجزاء والشرط قيد والجزاء لا يخرج عن الاسمية والفعلية ومنهم من قال
الشرطية فعلية وهذا كلام ظاهري بناء على وجود الفعل في اوله لكن
التحقيق وهو ان الحكم هل هو في الجزاء فالمدار على الجزاء الاول في الاسمية
والفعلية او بين الشرط فالجزاء الاول هو الجملة لا الاسم ولا الفعل واما
الاسماء الشرطية فقال الرضى جعل بعضهم الخبر بمجموع الشرط والجزاء
والاندلسي على ان الخبر الشرط وحده لانه ربما تخلو الجزاء عن الضمير
هذا ولا يخفى ان دليله لا يرد كون الخبر بمجموع وانما يرد كون الخبر مجرد
الجزاء على ما نقله صاحب اللباب عن البعض حيث قال الخبر عند البعض

الجزاء والشرط من تمة المبتدأ كالجملة بالقياس الى الموصول وله ان يردخلوه
عن الضمير بانه يرتبط بالمبتدأ بتعليقه بما هو من تمة كانه قيل في قولك
من يكرمنى فالك تسر يا كرامه ولا توجه لدعواه الا ان يقول هذا المثال
في قوة التكرار ان زيد يكرمنى فيجعل حرف الشرط المضمن من دواخل
الاسم على ما ذهب اليه الكوفيون في ان زيد قام او يفرق بين الحرف المضمن
والمصرح في تجويز تقديره من دواخل الاسم لكمال امتزاجه بالاسم
(فلا بد من عائد) انفاء للتفريع على كون الخبر جملة ووجه الاحتياج للعائد
على ما قيل ان الجملة لاستقلالها لا ترتبط بالغير فلا بد من رابط وفيه نظر
لانه ينتقض برابط خبر ضمير الشأن به من غير رابط وبطلب الاسماء المشتقة
روابط مع عدم استقلالها كطلب الجمل من غير تفاوت فالوجه ان ربط الخبر
بالمبتدأ او بسبب اتحاده مع المبتدأ او اتحادهما بما يتعلق به فالتخلف في ذلك
الاتحاد كالمشتقات وما في حكمه كبصرى ورومى وجامدا ريد به معنى
مشتق كقولهم هذا القناع عرّج كله اى صلب كله لمصلاية العرّج وهو
شجر يثبت بالسهل ومضمون الجمل الذى هو الخبر في الحقيقة لا يلد له من عائد
لان علامة اتحادهم مع المبتدأ اسناده الى ضمير المبتدأ وعلامة اتحادهم مع
المتعلق اسناده المشتمل على ضميره بالاضافة اليه او بعلانية اخرى نحو زيد
قائم وزيد قائم ابوه وزيد قام وزيد قام ابوه وغير المتخلف الذى ليس ربطه
الا بالاتحاد مع المبتدأ لا يحتاج الى العائد كالجامد الضرف الذى لا شائبة
فيه من الاشتقاق نحو زيد انسان والفرس حيوان والكسائي حكم بوجود
الضمير في كل خبر حتى انه جعله مستترا في هذا اسد وكان منشاء عدم تنبيهه
لكون قواهم هذا عرّج كله مأولا والاصل في العائد الضمير اذ هو الموضوع
لهذا الغرض واما ما قال الرضى انه الذى يقدره ارباب الميراث بين المبتدأ
والخبر فيقولون زيد قائم في تقدير زيد هو قائم لانه ليس ضميرا بل حرفا ومعناه
بالفارسية است ولو كان العائد هو هذا الربط لم يكن خبر ضمير الشأن ايضا بدونه
وقد يعدل عنه الى الاسم الظاهر الذى مدلوله مدلول المبتدأ بعينه للتفخيم
في السعة نحو الحاقه ما الحاقه وفي الشعر مطلقا بشرط ان يكون بلفظ الاول
عند سبويه وعند الاخفش يجوز في الشعر وغيره سوا كان بلفظ الاول
اولا قال الله تعالى * ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لانضيع اجر من احسن
علا * ومنع البعض من غير تفخيم مطلقا ولم يرتضه الرضى لو روده وقد

يعدل الى اسم ظاهر مشتمل على المبتدأ نحو نعم الرجل زيد فان زيدا من افراد
الرجل المراد به الجنس ونحو واما القتال فلا قتال لديكم فان اسم الاستغراقه
احتوى على المبتدأ وبهذا عرف ان نعم الرجل زيد ايضا من جملة وضع
الظاهر موضع المضمرة وان نائب الضمير ليس اللام كما توهم بل شموله للمبتدأ
ووجوب العائد في المبتدأ فيما اذا لم يكن الجملة من افراد المبتدأ نحو هو زيد
قام فان ما بعد الضمير فرد منه والمفرد المنضم للضمير يجب مطا بقتة
للمبتدأ الا فيما يستوى فيه التذكير والتأنيث كالفعل بمعنى المفعول والفعل
بمعنى الفاعل او التثنية والجمع ايضا نحو المصدر المأول بالصفة فانه لا يطابق
المبتدأ وقدر وينالك من الكشاف انه يجوز عدم المطابقة في الصفة على
زنة المصدر فذكر في القاموس لا بد لافراق ولا محالة هذا والظاهر لا بد
الظهور تعلق الجارية وكونه شبه مضاف قال الرضي يجب صرف مثله
عن الظاهر وتعلق الظرف بمحذوف اي لا بد حاصل منه وقال يجوز تعلق
المجرور بالخالص الذي وقع خبرا عن مصدر متعدي بذلك الجار بخلاف
الصفة فتقول لا قريب حاصل لكم ولا تقول لا مترب عليكم بل يجعل عليكم
متعلقا بفعل محذوف اي لا مترب موجود يثرب عليكم وذهب ابن مالك
الى انه حذف تنوينه تشبيها بالمضاف وحكى عن بعض البغداديين جواز
تعلق الظرف بالنفي المبني ولم يستحسنه الرضي لوجوب اعراب المشابه بالمضاف
بلا خلاف (وقد يحذف) العائد من الخبر الجملة وحكم سبويه بضعفه في غير
الشعر ويرده وقوعه في القرآن قال الله تعالى * ولن صبر وغفران ذلك لمن عزم
الامور * اي ان ذلك منه كما ذهب اليه الكل في تقديره ولك ان تقول لا حذف
فيه لان ذلك اشارة الى صبره وغفرانه فكأنه قال ان صبره وغفرانه لمن عزم
الامور قال الرضي حذفه قياسا عند الكل في موضع وهو ان يكون مجرورا
بمن التبعيضية ويكون الخبر جملة اسمية ويكون المبتدأ فيها جزءا من
المبتدأ نحو السمن منوان بدرهم والبر الكرم بستين والظاهر جعل المحذوف
صفة للمبتدأ يجعل المعرف في حكم التكررة كما في امر على اللثيم يسبني ولك
ان نجعله حالا وقال الغراء حذف المنصوب العائد الى الكل ايضا قياسا قال
الله تعالى * وكلا وعد الله الحسنى * وقال الشاعر * ثلث كلهن قتلت عمدا *
وقال قد اصبحت ام الخياط تدعى * على ذنبا كله لم اصنع * وجعل ابن مالك
هذا اجساما وجعل مشابه الكل في العموم والافتقار في حكمه نحو ايهي

ضربت وخص ضعف الحذف بالمنصوب العائد الى غير الكل واما المرفوع
فلا يحذف وللعائد في الصفة والحال والصفة احكام اخر ستعرف كلا في محله
ان شاء الله تعالى والحذف في غير ما ذكر سماعى والكوفيون لا يجوزونه في غير
الشعر ويرده القرآن (وما) في اي خبر (وقع ظرفا) اي منصوبا بتقدير في
اوجارا ومجرورا تاما نحو انا من البصرة بخلاف انا به بتقدير ممرور به فانه
ليس بخبر ظرف بل الخبر ممرور والظرف حقيقة في المنصوب بتقدير في مجاز
في الجار والمجرور من قبيل عموم المجاز في الكل وقد نبه بقوله وما وقع ظرفا
على ان الخبر هو الظرف كما هو مذهب ابى على لا تعامل المحذوف كما ذهب اليه
غيره لكن تسامح لان الخبر لا يقع ظرفا بل ظرفا مع فاعله المقدر فيه وهكذا
الخلاف في عامل معمول بعد الظرف نحو زيد خلفك واقفا (فالاكثر) اي
اكثر النحويين (انه مقدر بالجملة) اي على انه مقدر بجملة او مذهب الاكثر
انه مقدر بجملة اي مأول بجملة لان التفسير يستلزمه وفرق بينه وبين قوله
المقدر جملة ومن لم ينبه للفرق اشكل عليه ان المقدر عند ابى على وهو الاصح
بمجرد العامل دون مرفوعه لانتقال مرفوعه الى الظرف خلافا للسرا في
فاحتاج الى تغيير العبارة فقال مقدر بفعل ولم يعرف انه فاسد والصحيح
ان المقدر فعل وكل ما كان بمنزلة الخبر من خبر دخله الناسخ والصفة والحال
كالخبر ولو جعلت كلمة ما كناية عن الخبر حقيقة او حكما لدخل الجميع في البيان
والعامل المقدر غالبا من الافعال العامة التي لا يخلو منه فعل نحو الكون
والحصول والاستقرار قبل ولذا سمي مستقرا والظاهر انه سمي مستقرا لانه
استقر فيه الضمير قال الرضي وقد يكون عادله المحذوف خاصا نحو من لك
بالمذهب اي من يضمن لك وذلك عند قيام الدليل ولا يجوز ذكر هذا العامل
اصلا خلافا لابن جني ولا شاهد له حجة المقدر بجملة انه لا بد للظرف من عامل
فلا بد من تقديره والاصل في العمل بالفعل وفيه ان الظرف يكفيه رابحة
الفعل ولا يستدعي عاملا قويا فلا حظة كونه خبرا اولي والاصل في الخبر
الافراد وان الاستداليه اقوى ركن في الكلام فاقضاه من اقتضاء الظرف
واحق بالاعتبار وهو يقتضى خبرا مفردا والظرف عاملا فعلا وحجة المقدر
بمفرد ان المقدر خبر والاصل فيه الافراد وفيه ان الظرف بنفسه خبر وتقدير
العامل رعاية لامر لفظي وسد لحرم قاعدتهم فرعاية ما دعا الى تقديره اولي
من رعاية كونه خبرا فان قلت لاشبهة في انه قد يكون المقام للاستمرار

المتاني لتقدير الفعل نحو الحمد لله فكيف ذهب الاكثر الى تقدير الفعل مطلقا
قلت كانهم اختلفوا في ان الاصل كونه مقدرا بجملة او بمفرد وما ينتقل اليه
الفهم المشتق والذكاك المشتمل ان مثل هذا الخلاف ينبغي ان يكون متحققا
في مثل اولها العراك ومررت به وحده فان الاصل في الحال الافراد وفي
الاسماء ان يكون فعلا وفي جعل اسم الزمان والمكان خبرا مباحث مهمة
فاعلم ان العين والحدث المستر لا يخبر عنهما بالزمان بواسطة في لفظا او
تقديرا فلا يقال الارض يوم الجمعة وطلوع الشمس يوم السبت لعدم القايدة
الا ان يشبه العين الحدث المتجدد في الاختصاص ببعض الازمنة نحو
الهلال ليلة القلانية والزمان الخريف ولا كوكب هذه الليلة ونحن في شهر
كذا وفي اي شهر ونحن وجعل ابن مالك والرضي اقسام الخبر عن العين ثلاثة
عين لشبه الحدث وعين عام لظرف خاص او لما يسأل به عن خاص وقد
سبق الامثلة ونحن ادرجنا الكل فيما يشبه الحدث المتجدد فتبين ما هو الحق
ولا تكن بالمتردد واذا خبر عن الحدث المذكور فان كان مستغرقا لزمان يذكر
في مقام الاخبار او اكثره فنحن صومى يوم السبت وسيرى شهر وكان الظرف
نكرة فالاعلم برفع اسم الظاهر وجعله مستغنيا عن تقدير عامل اما للتجوز
في الاخبار بادعاء ان الظرف صار عين الحدث مبالغة في الاستغراق واما
لتقدير الزمان في جانب المبتدأ واما لتقدير ذو في جانب الخبر ويجوز النصب
بجعل الظرف تابعا عن الخبر والجر بذكر في خلافا للكوفيين فانهم يوجبون
تقدير في اذالم يجعل نفسه خبرا عنهم ان ذكر في يوجب البعضية والا
فان كان معرفة فالوجه الثلاثة خلافا للكوفيين في الجر لما مر وان لم يكن
مستغرقا لذلك الزمان فالاعلم ما سوى الرفع باتفاق الفريقين واذا خبر
عن شيء بالمكان الغير المتصرف فليزم النصب او الجر بمن فيما سمع فيه
دخول من نحو زيد عندك وبالمكان المتصرف النكرة يترجح الرفع نحو
انت منى مكان قريب بمعنى مكانك منى او انت منى ذو مكان قريب عند
البصريين ويجعل المكان بمعنى المتمكن عند الكوفيين ويترجح غيره
في المعرفة ولا يخص الرفع بالشعر وبما كان المبتدأ ايضا مكانا نحو دارى
خلفك الا عند الكوفيين ولما زيد بالاخبار بالمكان قرب المنزل وبعدها
وهو مقصور على السماع نحو انت منى بزر الكلب اي مهان وانت منى
معقد الازار ومعقد الحاتن ومعقد القابلة اي قريب وانت منى مناسط الثياب

اي بعيد فالرفع اولى في البعد والنصب في القرب واذا جعل الخبر كل من
الطرفين لارادة تعيين المسافة من قرب او بعد كان يقال انت منى يريد
ودارى منك فرسخ ومثلك منى ليلة اي ذات مسافة فرسخ او ذو مسافة
وسيرى ليلة منى متعلق بمذلول الخبر اي بعيدة منى يجب الرفع على ما في الرضى
ويترجح على ما في التسهيل وبما يشبهه بخبر الظرف المنصوب قولهم انت
منى فرسخين ولبس به بل المعنى انت من اشياعى في فرسخين من مسيرى
يعنى لبس تعهدك على بعد ما سرنا فرسخين ونحو دارى خلف دارك
فرسخين فانه حال من فاعل الظرف عند المبرد والجمهور على انه تمميز عن
النسبة اي تباعدت فرسخين فهو من قبيل امتلاء الاء ماء (واذا كان المبتدأ
مشتلا على ما) اي معنى (له صدر الكلام) وهو معنى يغير الكلام من
الاستفهام والتنى والترجى والعرض والشرط وانشاء التكثير قبل انما كان
للمغير الصدارة لانه لو اخر لم يعلم السامع انه متعلق بما قبله من الكلام
او بما بعده فيلشوش فهمه وهذا الوجه لا يجرى فيما لا يأتى بعده كلام
والاوجه ان يقال اذالم يكن المغير في اول الكلام يفهم معنى يجب الرجوع
عنه بعد سماع المغير فيكون كمن سلك طريقا يجب عليه الرجوع عنها
ولا ينبغي انه يتجه على ثاني الوجهين ان الخبر الجملة المشتمل على المغير ايضا
يغير معنى الجملة نحو زيد اقام ابوه فانه يصير الجملة انشائية فيجب تقديمه
ايضا الا ان يقال الانشاء لا يكون خبرا بل مقول قول هو الخبر والتقدير
زيد مقول في حقه اقام ابوه ومن موجبات التقديم التي فانت المصنف كون
المبتدأ ضمير الشأن او ما في حكمه من مبتدأ خبر عنه بجملة هي عينه نحو
كلامى زيد قائم على ما في التسهيل وكونه مقرونا بلام الابتداء نحو ان زيد قائم
وكون الخبر بعد الا في السعة نحو ما زيد الا قائم بخلاف الشعر فانه جاء فيه
* فبارب هل الا بك النصر ينبغي * عليهم وهل الاعلى المعول * وكون الخبر
بعد معنى الا وكون الخبر بعد الفاء نحو الذى يأتيني فله درهم ويمكن ادخاله
في الاشتغال على ماله صدر الكلام فان المبتدأ ح يتضمن معنى الشرط وكونه
الذى يخبر به عن شيء كما ستعرفه في باب الموصول في مسألة الاخبار بالذى
وكونه مضافا الى المشتمل على ماله صدر الكلام ويمكن ادخاله فيه لان ماله
صدر الكلام يحسرى فيه بالاضافة او ينتقل اليه ولهذا جاز تقديمه وبما
يجب تقديمه على مذهب سيبويه مبتدأ نكرة هي اسم التفضيل لخبر معرفة

والجمله صفة نحو رجل افضل منه ابوه عندي فانه يصح عنده كون المبتدأ
 نكرة بخبر معرفة في هذه الصورة وفيما تضمن الاستفهام وغيره يحصل
 المعرفة مبتدأ وقد اختار المصنف مذهبه حيث قال (نحو من ابوك) ويمكن
 ان يقال لم يختار المصنف مذهب سبويه بل خالفه في كون المتضمن للاستفهام
 نكرة بشاهد الاخبار عنه بالمعرفة ولم يجعل معنى من ابوك اي رجل ابوك
 حتى يكون نكرة بل اهذا ابوك ام ذلك فان قلت ينبغي ان يقيد المبتدأ
 بالمفرد كما سيقيد الخبر فان المبتدأ الذي هو جملة اذا اشتمل على ما له صدر
 الكلام لا يجب تقديمه قال الله تعالى * ان الذين كفروا سواء عليهم اء نذرتهم
 ام لم تنذرهم لا يؤمنون * قال جابر الله سواء اسم بمعنى الاستواء وصف به
 كما يوصف بالمصادر بمعنى مستو وارتفاعه على انه خبر ان والجمله في موضع
 الرفع على الفاعلية اي الجملة في موضع الابتداء وسواء خبر مقدم والجمله
 خبر ان قلت قد انسلخ عن الهمة وام بمعنى الاستفهام وقصد بهما مجرد
 الاستواء في علم المستفهم اي سواء في عدم النفع الانذار وعدمه المستويين
 في علمك كذا ذكره جابر الله ولك تقوية ايجاب التقييد بان المتضمن لما له صدر
 الكلام واجب التقديم وان خرج عن معناه الا يرى وجوب تقديم من
 في قوله تعالى * من فرعون * مع انه لا قصد الى الاستفهام بل الى التهويل
 وكذا في قول الشاعر * كم دعوتك * مع ان القصد الى الاستبطاء (او كانا
 معرفتين) بخلاف اذا كان احدهما معرفة فانه يتعين المعرفة فيه للابتداء
 اذ لا يجوز تعريف الخبر مع نكرة المبتدأ الا في صورتين عند سبويه
 (او منساويين) اي نكرتين منساويتين في صحة الوقوع مبتدأ ولم يكنف
 بقوله منساويين مع شموله المعرفتين لتساويهما في صحة الوقوع مبتدأ
 لئلا يوهى التساوي في مرتبة التعريف ولم يبال بتوهم التساوي في مرتبة
 التخصيص لانه بعد ما عرف انه يكفي في وجوب التقديم كونهما معرفتين
 من غير اعتبار التساوي في رتبة التعريف لا يسبقه امر النكرتين المخصصتين
 قال الرضي وكان ينبغي ان يقيد بها بانتفاء القرينة على المبتدأ اذ لو كان قرينة
 ليعرف بها المبتدأ في صورتين لا يجب تقديم المبتدأ اذ وجوب التقديم
 ليعرف بتقدمه ولا يلتبس بالخبر ولذا قدم الشاعر الخبر مع تعريفهما
 في قوله * بنونا بنوا بناتنا وبناتنا * بتوهم ابتداء الرجال الا بعد * وفي قوله
 * لعاب الافاعي القاتلات اعابه * اذ كون المقدم احق بكونه مشبهه به

قرينة على كونه خبرا قلت ما ذكره حق لكن ما ذكره من الشعر لا قرينة
 فيه على كون المؤخر مبتدأ لجواز كون التشبيه فيه مقلوبا للمبالغة ولو قال
 او منساويين في الوقوع مبتدأ واكتفى به لكان تاما وقد جمع الصورتين
 ابن مالك حيث قال يجوز تقديم الخبر ان لم يوهى ابتداءية الخبر وهو محتمل
 لفظا ومعنى اما لفظا فلان كون المبتدأ مصدرا يغني عن الياء المصدرية
 وتائه واما معنى فلا تتفاضله بقولنا اقام زيد فانه قدم قائم على زيد مع ايهام
 ابتداءيته (مثل افضل منك افضل مني) لكونهما منساويين في العموم
 اوفي التخصيص فافهم (او كان الخبر فعلا له) اي فعلا للمبتدأ يعمل فيه
 الرفع او النصب او اخر في بادى الرأي فاحترز بقوله فعلا عن الصفة نحو
 اقام زيد فان الخبر صفة للمبتدأ يعمل فيه الرفع في بادى الرأي مع انه مبتدأ
 ويعوله له عن زيد قام ابوه فانه لواخر زيد لا يكون قام فعلا يعمل فيه الرفع
 في بادى الرأي فدخل في القاعدة انت قلت فانه لواخر انت كان قام عاملا
 للرفع في انت لكونه تأكيدا في بادى الرأي وقولنا موسى ضرب عيسى فانه
 لواخر موسى كان ضرب يعمل فيه النصب في بادى الرأي وخرج الزيدان
 قاما والزيدون قاموا فانه لواخر لم يكن الزيدون معمولا له في بادى الرأي
 لانه يلزم الاضمار قبل الذكر فيجوز تقديم الخبر ولهذا جعل السيراني الذين
 ظلموا مبتدأ لقوله اسروا في قوله تعالى * واسروا النجوى الذين ظلموا * ودخل
 ايضا نحو قولهم في بيته يؤتى الحكم فان الحكم لو كان مبتدأ لا يصح تقديم
 يؤتى لانه فعل له يعمل فيه الرفع لكونه مفعول ما لم يسم فاعله في بادى الرأي
 فن قال وجب التقديم لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فقد قصر رأيه ولو قلنا
 بامتناع التقديم في الزيدان قاما والزيدون قاموا وعليه اعتماد الرضي يراد
 بالفعل له الفعل الصادر عنه او الواقع عليه ويعمل امتناع التقديم بالتباسه
 بالبدل وفيه رد على ابن الانباري حيث جعل الحكم في المثال مبتدأ واصله
 هذا المثل على ما زعمت العرب عن السنن البهايم انه قالوا ان الارنب التقطت
 ثمرة فاختلفها الثعلب فاكلها فانطلقا فاختصمنا الى الضب فقالت الارنب
 يا ابا الحسل فقال سميعا دعوت قالت اينيك لاختصم اليك قال عادلا حكما
 قالت فاخرج اليها فقال في بيته يؤتى الحكم قال الثاني وجدت ثمرة قال حلوة
 فكلني قالت فاختلفها الثعلب قال لنفسه بنى الخير قالت فلطمته قال لحقك
 اخذت قالت فلطمته قال حر انتصرت قالت فاقض بيننا قال حدث المرأة

حد يثين فان ابنت فاربع فذهبت كلها امثالا قال جاز الله قوله حدث
 المرأة الخ يعني كرر الحديث للمرأة لفصان عقلها فان لم تفهم بال تكرار
 فانسك في القاموس ربع كنع توقف وانتظر وتعبس وقد يروي فاربعة
 يعني اذا كررت ولم تفهم فاجعل التكرار مضاعفا ولا تزد (نحو زيد قام)
 ولو كان مذهبه وجوب التقديم في قولنا الزيدان لكان هو اولى بالتمثيل
 (وجوب تقديمه) اي تقديم المبتدأ جواب للشروط الاربعة (واذا تضمن
 الخبر المفرد ماله صدر الكلام) اي كان مشتملا عليه فتغير التعبير الذي
 كان في المبتدأ للتعين لكن الاشتغال خير من التضمن لانه يتبادر منه كون ماله
 صدر الكلام جزء المعنى ولا يلزم بل يجب الصدق في ما قائم الزيدان واقام زيد
 لاشتمال الخبر على ماله صدر الكلام وبهذا ظهر ان ما في الرضى ان الخبر المفرد
 لا يجرد من موجبات التصدر الا الاستفهام او الاضافة الى ما تضمن الاستفهام
 ليس بالمرضى والمراد بالمفرد ما يقابل الجملة فلذا قال الرضى يرد على قوله
 (نحو ابن زيد) ان ابن خبر جملة عند الاكثر وكونه خبرا مفردا اما على
 مذهب من يقدر المفرد واما على مذهب السيرافي ان الضمير حذف مع الفعل
 ولم ينتقل الى الظرف مع ان صحة ابن زيد متفق عليه واجاب نفسه ان كون
 ابن جملة عرض له لوضعه موضع الخبر واما موضعه فعلى ان يكون مفردا
 فالمراد بالمفرد ما هو مفرد بمقتضى وضعه واجاب خبره بان المراد المفرد صورة
 اذا ضمير المستتر اعتباري لا يصير اللفظ معه جملة صورة وفيه نظر لانه
 يقتضى ان لا يصح زيدا قام فانه مفرد صورة بهذا الاعتبار ونحن نقول
 المراد الخبر المفرد ظاهرا وكون ابن جملة انما هو من حيث التأويل كما افاده
 قوله سابقا مقدر بجملة وليس قام مع الضمير ما ولا بجملة بل جملة بظاهره
 اي انه يشكل بقولنا زيد ابن ابوه فانه تركيب صحيح مع انه تضمن الخبر المفرد
 ظاهرا او وضعه ماله صدر الكلام ولذا قيد صاحب الباب الضابطة فقال
 ويجب اي تقديم الخبر اذا كان ظرفا متضمنا للاستفهام محتويا على ضمير
 المبتدأ ولقد احسن حيث بدل المفرد بالظرف فخلص كلامه على ما كان
 يتوجه على قيد الافراد الا ان يقال ابن ابوه بجملة سواء قدر باسم الفاعل
 او بالفعل لانه من قبيل الصفة الواقعة بعد الاستفهام الرافعة للظاهر
 وبهذا استغنت عما ذكره العباب ان تجوز هذا التركيب على تقدير
 اسم الفاعل لانه وان كان مفردا لكنته في صورة الجملة فان قلت فكيف جاز

تقديم الخبر في ابن زيد والمبتدأ يلبس بالفاعل قلت الضرورات تبیح
 المحظورات ولا ضرورة في التقديم في زيد قام بخلاف ابن زيد على انه مثل
 اقائم زيد وقد عرفت الفرق بينه وبين زيد قام وانما قيد الخبر بالمفرد لان
 الخبر الجملة المتضمن للاستفهام لا يقتضى التقديم على المبتدأ لان الاستفهام
 يطلب صدر جملة لا صدر كل جملة (او كان) الخبر (مصحح) اي للمبتدأ
 اي جعل المبتدأ مبدءا صحيحا ولا خفاء ان الخبر الظرف صحيح بشرط التقديم
 لا التقديم فلا حاجة الى اعتبار حذف مضاف اي كان لتقديمه مصححا كما يشعر به
 تقدير الشروح ولا حاجة ايضا الى اعتبار الحيثية في المبتدأ اي مصححا للمبتدأ
 من حيث انه مبتدأ كافي ببعض الشروح لانه كما ان الخبر الظرف صحيح لكونه
 مبدءا مصححا للمبتدأ (نحو في الدار رجل اولم تعلقه) بالكسر كذا في الرضى
 اي او كان لم تعلق الخبر (ضمير) كان (في المبتدأ) فهو عطف على قوله
 او كان مصححا له بقرينة كان والشرط من مواقع حذف كان كما ستعرف
 ولا ينبغي ان يجعل قوله لم تعلقه عطفا على خبر كان وقوله ضمير عطف على
 اسم كان عطف معمولين على معمول بحرف عطف واحد ليستغني عن
 تقدير كان لانه حينئذ يكون تحت قوله او كان العبد بل لقوله تضمن
 الامر المردد ولا وجه لجعل المردد عديلا دون كل واحد منهما وكذا
 قوله او خبرا ان جعل عديلا مستقلا والظ من متعلق الخبر ماله تعلق
 المعمولية له وفيه امور احدها شموله لنحو على الله عبده متوكل وعلى الله
 عبده يتوكل مع انه لا يجب تقديم الخبر لامكان تقديم المفسر بدونه الاعنسد
 الكوفيين سوى هشام فانه يجب تقديمه عندهم فيهما وعند الكسائي في المثال
 الثاني دون الاول لشدة اقتضاء الفعل لمعموله دون الصفة فكانه متأخر
 عنه فيلزم الاضمار قبل الذكر في الفعل دون الصفة ولبس شيء منهما بشي
 لان الاضمار قبل الذكر يتدفع بالتقديم اللفظي وثانيهما عدم شموله لنحو
 قرين كل رجل ضيعته وثالثها انه يفيد وجوب تقديم الخبر دون تقديم متعلق
 الخبر فيعلم منه وجوب تقديم ما يتعلق به قوله على التمرة في الخلاف المذكور
 دون تقديم على التمرة وهو المظوم وما يعلم وقد يحمل على تعلق الجزء بالكل
 فيندفع عنه ما سوى الثاني (نحو على التمرة مثلهما زيدا) كناية عن كثرة
 زيد خلط بالتمر لا يقتضئ اللفظ على التمر دون التاء لانه تعريف للتمر لا لتمر
 واحدة لا نأقول هو تعريف للتمر بانه على كل تمر منه مثلهما زيدا فأملى

(او خبرا عن ان) اي ان المفتوحة مع اسمها وخبرها في عبارته مسامحة
ولك ان تقول الخبر في الحقيقة والمأل خبر عن ان اذ معنى المثال عندي تحقق
قيامك والتحقيق معنى ان وانما وجب التقديم لتلايظن ان المقام مقلم المكسورة
فيذهل عن الغنجة الحقيقية او يظن خطأ المتكلم او خطأ سماعه لكن هذا
اذالم يكن ما يزيل ذلك سوى تقديم الخبر نحو اما انك قائم فستحقق ولو لا
انك حقيق باحسان لاهنتك وما انك قائم حق على لغة تميم واما ان انك قائم
حق وما انك قائم الاحق وخرجت فاذا انك قائم فاستثناء الرضى مجرد الواقع
بعد اما قاصر لبس الا وقول ابن مالك او مستندا دون اما الى ان وصلتها
لا يفي بالاصلاح وزاد الرضى في مواضع وجوب التقديم ما وقع المبتدأ فيه
بعد الا او معناها وهو على الحق لكن خطأ في زيادة ما قدم للاهتمام به لنكتة
مما يتكلفها علما لبلاغة فانه المتجاوز لا الموجب (وجب تقديمه) ولم يخف
عليك وجه الوجوب (وقد يتعدد الخبر) اي خبر المبتدأ منه يعلم تعدد
المعمول الثاني لكن ما ينسخ الابتداء ولك ان تجعل الخبر اعم مما هو خبر في الحال
او في الاصل فيندرج حكم الكل فيه وههنا مباحث نفايس استخراجها
الغايص هو الغايص لينفع به كل معترويا بس الاول ان العامل المعنوي
لخصه غير قوي فتظن به ان لا يعمل في معمولات كثيرة الا انه على خلاف
ظنك يرفع اخبارا متعددة ولو بلغ الف الف كانه للطائفة شابه المجردات الغير
الفارقة عن الافعال المتكاثرة الثاني ان الخبر المتعدد قد يكون واجب التعدد لكونه
خبرا عن متعدد معنى نحو هما فاضل وعالم ولا بد من العطف ولا يوافق المبتدأ
لان ضميره لا يرجع الى المبتدأ بل يرجع ضمير كل الى موصوفه فهو في تقديرهما
شخص فاضل وشخص عالم والعطف لبس الصورة العطف اذ لبس للتشريك
المعطوف والمعطوف عليه في النسبة بل المجموع يستحق اعرابا واحدا
الا انه اعرب كل جزء دفعا للتحكم وما في الرضى ان هذا الخبر خارج عن محتنا
لان كلامنا في تعدد الخبر عن مبتدأ واحد وههنا تعدد المبتدأ لبس بشئ
لان كلامنا في ان يرتفع بابتداء واحد اسمان بعد ان خبرين وهومن هذا القبيل
بلا قيل وقد يكون واجب التعدد لكون المجموع حالا واحدا للمبتدأ الذي
هو امر واحد وذلك قسمان احدهما ان يقوم كل منهما بجزء من المبتدأ التنافيهما
فيحصل منهما صفة قائمة بالمجموع من حيث المجموع قصدها جعلها خبرا
الا انه اعرب كل منهما دفعا للتحكم نحو هذا اسود ابيض والمجموع استحق

ضميرا واحدا الا انه اعتبر كل منهما دفعا للتحكم ولا تجوز في الاسناد كما لا تجوز
في قولنا هذا البلق فما في الرضى ان اسناد كل الى المجموع مجاز واذ اجاز اسناد
حال للتعلق المنفصل عن الشئ اليه فجواز اسناد حال الجزء اليه اولى لبس
بشئ وكذا ما قال صاحب الباب ان هذا اسودا يبيض مثل هما فاضل وعالم
لانه يكذبه وجوب هذان اسودان وايضان وهؤلاء اسود وبيض وثانيهما
ان يقوم لكل واحد بالمجموع ويحصل من اجتماعهما حالة متوسطة
مخصوصة باسم نحو هذا حلوا حامض اي مز بالضم وهو المتوسط بين الحلاوة
والحموضة قال الرضى في كل منهما ضمير للمجموع بلا كلفة لان المجموع
متصف بكل منهما ونظر التحقيق يعرف ان الضمير الذي استحقه الخبر
هنا واحد كما في المز وانما اعتبر في كل منهما دفعا للتحكم ويجوز في هذين
القسمين العطف وتركه قال صاحب الباب ويشهد بان الحلوا الحامض
في المعنى غير متعدد قولك علمت هذا حلوا حامضا اذ لو كان متعددا لكان
متعددا الى ثلاثة وهو خلاف ما اجعوا عليه وفيه انه منقوض بقولنا علمت
زيدا عالما فاضلا مع ان الخبر في قولنا زيد عالم فاضل متعدد معنى ولا يلزم
منه تعددته الى ثلاثة بل كون المفعول الثاني متعددا وفرفق بين تعدد المفعول
الثاني والتعددية الى ثلاثة لان التعددية الى ثلاثة توجب مفعولا ثالثا لا تعدد
المفعول الثاني فافهم فانه من دقائق الفوائد الذي لا يفهم الا الواحد بعد
الواحد وقد يكون جائزا التعدد نحو زيد عالم فاضل فانه لا يصح الاقتصار
على احدهما ويصح فيه العطف الا ان المعطوف ينبغي ان يجعل من التوابع
ولا يجعل من العدد الخبر في شئ الثبات ان التعدد اللفظي دون المعنوي
لا يخص الخبر بل يجري في المبتدأ نحو الحلوا الحامض خبر من الحلو وفي
الفاعل نحو زج الحلوا الحامض على الحلو ومما توهم فيه تعدد الخبر زيد جامع
تابع وامثاله وهو عند التحقيق تأكيد وما ينبغي ان يعلم انه قد يشتمل كلام
واحد على مبتدأت واخبار فالمبتدأ الاخر مع الخبر الاخر خبر اسبقه وهكذا
الى المبتدأ الاول ولذكر الروابط طريقان احدهما ان يضاف كل مبتدأ بعد
الاول الى ضمير سابقه فيقال زيد ابنة زوجته جاريتها قائمة فلواردت ارجاعه
الى جملة واحدة تضيف المبتدأ الاخر الى المبتدأ السابق والسابق الى السابق
الى ان ينتهي ويحكم على الاخر فتقول جارية زوجة ابن زيد قائمة وثانيهما
ان يذكر الروابط كلها بعد الخبر فيجعل الرابط الاول والاخر الى الاول فيقال

زيد عمرو هند قائمة في داره بأمره فضمير قائمة لهند وداره لعمر وواو امره لزيد
 كذا في التسهيل سهل على صاحبه شدايد اليوم الطويل (وقد يتضمن
 المبتدأ) أي كون فيه (معنى الشرط) أي معنى حرف الشرط وهو
 سببية المبتدأ بما هو تتمه الخبر على ما سيجي في المتن في بحث كلم المجازاة
 وقد خفي في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله حتى أول بما بكم من نعمة فآخبر
 أنه من عند الله وقبل وجود النعمة معهم مع جهلهم بأنه من عند الله سبب
 الاخبار بأنه من عند الله والا وجه ان وجود النعمة سبب لكونه من عند الله
 اذا انصاف بالكون من عند الله فرع الكون وكذا خفي في قوله تعالى
 ان الموت الذي تغفرون منه فانه ملاقيكم اذا الفرار لبس سببا للملاقاة واجيب
 عنه بما سبق وبان الواقع على كل حال يحسن ان يجعل جزء الابد حال
 من وجود الجزء ليفسد وقوعه لا محالة وهو لا يسمي ولا يغني من جوع وهو
 انه لا سببية للفرار وبهذا لا يحصل له سببية فالجواب الاقرب ان يقال الفرار
 من الموت سبب للملاقاة لان الفرار يصير سببا للبلوغ الى موضع قدر الموت
 فيه والحق معنى حرف الشرط لزوم الجزاء للشرط كما حققه الرضي اشكالات
 المقام بالتمام (فيصح دخول الفاء) الجزائية (في الخبر) بشرط قصد معنى
 الشرط يعني مع القصد ان شئت ادخلت الفاء لمشابهة الخبر بالجزاء وان شئت
 تركت لعدم كونه جزءا كذا شرحه الرضي وذكر جار الله الدخول مع القصد
 لازم وبدونه ممتنع فادراج الصفة لعدم لزوم القصد لعدم لزوم الفاء مع
 القصد (وذلك) المبتدأ الذي يتضمن معنى الشرط فيصح دخول الفاء
 في خبره (الاسم الموصول) الكائن (بفعل) أي مع فعل صريح وذلك
 اذا كانت صلته جملة فعلية ولبس المراد الاسم المتصل بفعل ينتقض برجل قام
 عالم ولا موصول صلته فعل حتى يكون مسامحة لان الصلة جملة (او ظرف)
 ذكر الظرف مع ان الموصول الكائن مع ظرف كائن مع الفعل لانه مقدر
 بفعل لا محالة اذا كان صله لان الشرط لا يقع ظرفا فلولم يذكره بحمل الفعل
 على الفعل الصريح ولم يتناوله والمراد بالظرف اعم من الظرف وما يجري
 مجراه على ما عرفت سابقا (او النكرة الموصوفة بهما) أي باحد هما على
 حذف المضاف كما يدل عليه المثال لان الرجوع الى المعطوف والمعطوف
 مجليسد بكلمة او استدعى الافراد كما وهمه الهندي لانه يستدعي المطابقة
 بما يقصده المتكلم فتقول جاءني زيد وعمرو وهما في البلد ولا يخفى ان يسان

المصنف الاسم المتضمن لمعنى الشرط الصحيح لدخول الفاء في الخبر قاصر
 بخروج المضاف الى النكرة الموصوفة وخروج الموصوف بالموصوف والمضاف
 اليه عند وخروج كل مضاف الى غير موصوف او غير موصوف بما ذكر
 لا يخرج مثل ما زيد فطلق لان الفاء فيه دخل على الجزاء الا انه لما قدم
 المبتدأ اتصل بالخبر ونحن في بيان دخول الفاء في الخبر لا في الجزاء وله مجت
 اخر على انه يمكن ان يراد بالصحة ما يقابل الوجوب ودخول الفاء في هذا
 المثال واجب في غير الضرورة وفي غير مقول قول محذوف نائب المقول مناه نحو
 قوله تعالى اما الذين اسودت وجوههم اكفرتم ابي فيقال لهم اكفرتم ولا يخرج
 من يضربني فزيد قائم فانه ذا دخل في جزء من دون الدخول على الخبر
 في اكثر الاقوال على ما عرفت ويمكن ادراج نحو الزانية والرائي فاجلدوا فيه
 يجعل الفعل اعم من الفعل حقيقة او حكما لما قيل ان اسم الفاعل فعل ابرز
 في صورة الاسم حفظا للفعل عن ان يدخل عليه ما هو صورة لام التعريف
 (مثل الذي يأتي في الدار) الاولى او الذي في الدار لئلا يتوهم التريد
 في الصلة دون التمثيل (فله درهم وكل رجل يأتي في الدار فله درهم)
 نوقش في المثال الثاني بأنه لبس مثالا للنكرة الموصوفة لان المبتدأ فيه هو
 المضاف الى تلك النكرة لان الصفة تكون لما اضيف اليه كل لان المقصود
 وكل اضبطه وحصره صرح به المصنف في ايضاح المفصل ووافقه الرضي
 ولذا حكم المصنف ان قوله * وكل اخ مفارقة اخوه * لعمر ابيك الا الفرقدان *
 حيث جعل الا الفرقدان صفة لكل لا لاخ وبما قرنا بطل ما اجب به ان
 الصفة بعد كل لكل صرح به صاحب النص في شرح تعريف الكلمة
 كل لفظه دلت على معنى فهي كلمة وصرح به صاحب الكشف في الفائق
 في بيان قوله صلى الله تعالى عليه وسلم * الا ان كل دم ومال ومأثرة كانت
 في الجاهلية فهي تحت قدمي هاتين حيث قال يتعين كانت لان يكون صفة
 لكل اذ لو كانت صفة لما اضيف اليه من الامور الثلاثة لما صح الفاء في الخبر
 فضمير كانت لكل هذا والجواب عن المناقشة ان المراد بالنكرة الموصوفة
 اعم من الموصوفة لفظا والموصوفة معنى واذا كان الكل عبارة عما اضيف
 اليه فما هو صفة لما اضيف اليه صفة له معنى ومثل بما هو الغالب في المبتدأ
 الذي يصح دخول الفاء في خبره من كونه موصولا بهما ككلمات الشرط
 وكون قعلا مستقبلا المعنى كما يجب في كلمات الشرط فالفرق بين هذا المبتدأ

والاسم المتضمن لمعنى الشرط عدم وجوب ابهامه واستقبالية فعله وانه لا يجزم الفعل المضارع ولا يدخل الفاء على غير ما فصل خلافا للاخفش فانه يدخله في اى خبر يريد (ولبت وامل ما نعان بالاتفاق) لا يخفى ان هذا بحث قبل اوانه لانه من مباحث خبران واخواته ووجه المنع على ما ذكره المصنف ان ما بعد الفاء الجزائية يجب ان يحتمل الصدق والكذب وخبر لبت وامل لا يحتملها ويطلبه قوله تعالى * اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم * وله غير نظير وايضا هذا الوجه لا يفي بالنواسخ كلها مع تشاركها في المنع فالوجه الوجه الوافي ان النواسخ تنافي ما يقتضى الصدرة فلا يدخل ما اعتبر فيه معنى الشرط وما قبل ان الانشاء المتحقق في الحال لا يتحمل التعليق بشئ يتحقق في الاستقبال فلا يجامع الشرط ويتم قول المصنف يدفعه ان جعل الانشاء جزاء اما التعليق الطلب فلا يتحقق الطلب في الحال فالقيام للصلوة يجعل الشارع طالبا لفعل الاعضاء واما لطلب الملتقى فالمطلوب في الآية الفصل المطلق بالقيام وعلى اى تقدير يصح جعل الانشاء جزاء ومن هذا ترى ائمة الاصول مختلفين في ان تعليق الطلاق هل هو تطليق الان وقاعدة التعليق تأخير الطلاق او تطليق حين تحقق الشرط قبل جميع النواسخ سوى ان وان ولكن مانعة بالاتفاق فلا وجه لتخصيص لبت وامل واجيب بانه خصه بهذا الحكم من الحروف المشبهة لامطلقا قلت المقصود انه لم يبين حكمه مع سائر النواسخ لانه لم يجعل الحكم مخصوصا بلبت حتى يجاب بان التخصيص اضافى وكيف لا والتخصيص بالذكر لا يستلزم تخصيص الحكم بل الجواب ان منع سائر النواسخ بحث عن المنصوب فيبعد عن هذا المقام كل البعد وان الحق بهما لا ينافى النواسخ فخص الحكم بهما تصريحا بما هو ملحق به لان كما يفيد قوله (والحق بعضهم ان بهما) والحق المالكى ان المفتوحة ولكن ايضا ورجح ابن مالك عدم منع ان وان ولكن والحق معه قال الله تعالى * الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ما تواوهم كفار فلن يغفر الله لهم وقال واعلموا انما غنمتم من شئ فان الله نجسه * وقال الشاعر * فوالله ما فارقتكم قلوبكم * ولكن ما يقتضى فسوف يكون * وانما قال والحق بعضهم لانه لم يبين عنده من الحق اذ جعله عبد القاهر سبويه خلافا للاخفش والعبدى وابو البقا وابن يعين الاخفش خلافا لسبويه ولوقلنا انه تعين عنده كما قال الرضى ان المصنف تبع

عبد القاهر فالابهام للتخفيف ولترقيق الاخفاق (وقد يحذف المبتدأ) لانسيالانه ركن من الكلام بل (اقيام قرينة) تفيد ان المحذوف ما هو فايشعر به كلام الرضى ان قوله لقيام قرينة لا فائدة ان لا يحذف الا مع القرينة ضعيف ومع القرينة لا يجب الحذف بل يحذف (جوازا) نعم كل من جاني الجواز يحتاج الى نكتة مرجحة تطالع عليها في علم اخر ان ساعدك التوفيق وجعلك صدق الهمة من رجال التحقيق يقال قد اهل وجوب الحذف وهو محقق في مثل الحمد لله اهل الحمد بالرفع على المدح والتقدير هو اهل الحمد نصيبا لرفع اهل الحمد وفي نعم الرجل زيد على تقدير كونه في معنى هو زيد وقد جوز المصنف في بحثه ومنع تحقق الوجوب بجواز تصحيح الرفع في المقطوع بجملة مبتدأ اى اهل الحمد هو وان الخصوص بالمدح متعين لكونه مبتدأ ما قبله خبره كما حققه الرضى في بحثه فلا يقيد باحتمال كونه خبر مبتدأ محذوف وفيه انه ينبغي كون المقطوع مبتدأ اجاع النحاة على انه خبر المبتدأ على ان جعله خبرا اوفق بما هو اصله من كونه صفة وان تسوية المصنف بين كون المخصص مبتدأ وبين كونه خبر مبتدأ محذوف ينافى عدم اعتداده به الان يقال قوله وهو مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف بيان الاختلاف للتسوية وقد اثبت صاحب اللباب وجوب حذف المبتدأ بقولهم زيد الخبر اكله بنصب الخبر فانه في تقدير زيد الخبر هو اكله واللام يتجه رفع اكله اذ لا يصح كونه خبرا لزيد لان الخبر هو المفسر المقدر ولانا كبدا لان المؤكد لا يحذف هذا وفيه انه تفسير الخبر وعطفه بيان له فلا حاجة الى تقدير المبتدأ وبما وجب حذف المبتدأ فيه من انت زيد اى من انت كلامك زيد والاشهر فيه النصب والتقدير من انت ذاكر ازيدا يقال فبين ذكر عظماء بسوء وكان اصله ان رجلا لم يكن له فضيلة يسمى بزيد وكان اسم رجل مشهور فقبل ذلك انكار التسمية والوجه في اهل وجوب الحذف انه في كتبهم من مبنيات المفعول به ويبحث افعال المدح والذم ويبحث الوصف المقطوع فاقتدا بهم الا انه لم يبحث عن الوصف المقطوع وحذف العامل في من انت زيدا ففى انه منه ما اخبر عنه بمصدر او انصب وجب حذف ناصبه نحو سمعا وطاعة فيقال سمع وطاعة اى امرى سمع وطاعة وجب حذف المبتدأ لان المقام مقام اعتقاد يحذف واجب ومنه ما اخبر عنه بصريح في القسم نحو في ذمتي لا فعلن كذا اى ميثاق صرح بهما ابن مالك

في تسهيله (كقول المستهل) هو الصبي الرافع صوته اول ولادته استعير
لمن رفع صوته لتعريف الهلال و بعضهم فسر الاستهلال برؤية الهلال
والتقدير مبتدأ قول المستهل او حذف مبتدأ قول المستهل و يرجح الاول
قلة الحذف والثاني مراعاة السوق (الهلال والله) ذكر القسم انما بالنقل
قول المستهل والتقدير هذا الهلال ونوقش باحتمال الهلال هذا وهي
مزيفة بانه مثال لا شاهد و بان ما وجد حين الاظهار اظهرا لمبتدأ في خصوصه
او نوعه نحو قول الخميس نعم وهذا نعم ومنهم من تصدى لبيان ان تقدير
الهلال لا يناسب المقام ودونه خرط القناد ولا يخفى ان قول المستهل لاسماع
الطالبين حتى يتوجهوا اليه ويسأ لوه فيريهم الهلال بالاشارة وهو ليس
حين رفع الصوت به مشيرا الى الهلال فتارة يقول رأيت الهلال او الهلال
بالنصب (والخبر) لقيام قرينة اذ لا يحذف نسبيا (جوازا نحو خرجت فاذا
السبع) يعني بعد اذا المفاجأة والتقدير فاذا السبع واقف في العباب حذف
الخبر بعد اذا قليل حتى لم يوجد في النظم المعجز الامذكورا قال الله تعالى
* فاذا هي حية * فاذا هم جميع لدينا محضرون * فاذا هم قيام ينظرون *
اقول الحذف بعد اذا المفاجأة للخبر العام لان اذا يدل على وجود الشيء
بقته فيغنى عن ذكر الخبر الذي هو مجرد الاستقرار وشئ مما ذكره ليس مما نحن
فيه وينبغي ان يراد باذا المفاجأة ما لم يقع موقع القاء الجزائية لانه كالفاء
فكما لا حذف بعد القاء لا حذف بعده والمثال مما نحن فيه لو لم يكن اذا للمكان
خبرا عن السبع اى في المكان السبع وهو المذهب المنقول عن المبرد وزيف
بقولهم فاذا السبع بالباب واجيب بانه يدل وتحمل الحال ويزيفه انه يلزم
اشراك اذا بين الزمن والمكان وهو خلاف الاصل وانه يلزم قطع اذا عن
الاضافة مع عدم شئ من لوازم حذف المضاف اليه من البناء على الضم
وتنوين المضاف ووجود مضاف اليه في التقدير اى الجملة السابقة فيلزم
ما سمعت من انتفاء لوازم حذف المضاف اليه اذا ظرف للمفاجأة والمفهومة
اى ففاجأت في وقت وقوف وفاجأت منزل منزلة اللازم فلا يلزم كون اذا
مفعولا به لفاجأت كما توهم من قول المصنف ان التقدير فاجأت وقت وقوف
السبع فاعترض عليه بان اذا لازم النظر فيه وقول سبويه انه يستعمل اسم الفاعل
اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو على ان اذا الاولى مبتدأ والثانية خبر غير موثوق به
ولا يساعد استعمال الاعراب ولك ان يجعل مفعول فاجأت محذوفا للتهويل

اي فاجأت من الخوف والهول ما لا طافة للتكلم به او استماعه والفاء للاستعينة اي
تسبب عن خروجي مفاجأة السبع وقيل زائدة وزيفه الرضي بانه يكذب
امتناع حذفه وفيه انه لا تزيف في منع الاستعمال عن حذفه اذ لا مانع عن
الترام زيادة شئ وجمع امر معنوي عن حذفه اول المسئلة ورجع الرضي
قول من جعله عطفا على خرجت (ووجوبا في ما التزم) اي في تركيب التزم
(في موضعه) اي في موضع الخبر منه اي من هذا التركيب (غيره) اي غير الخبر
فهذا التركيب من قبيل البر الكبر بستين وتقدير منه اقبس من تقدير فيه
وقيل ما مضد رية والمحذوف هو الوقت المضاف اي في وقت التزم غيره
موضعه وجعل الرضي ما عبارة عن الخبر ليستغنى عن الحذف لكن فيه هجعة
اذ لا يقال يحذف الخبر وجوبا في خبر كذا ولما كان التزم الغير في موضع الخبر
امرا منوطا باعتبار العرب المعبر ثانيا احتياج الى بيان مواضع الالتزام وهي
اربعة اشار اليها باربعة امثلة حيث قال (نحو لو لا زيد لكان كذا) وفسر
الضابطية المشار اليها به بمبتدأ كان بعد لولا ونقص بقول الشافعي رحمه الله
* ولولا الشعر بالعلماء يذرى * لكنك اليوم الشعر من ليدي * وقوله تعالى
* ولولا فضل الله عليكم ورحمته * ففهم من اول مواد النقص بحمل ما
ينطق خبرا حالا عن الخبر المحذوف اي ولولا الشعر بالعلماء موجود حال كونه
يذرى ولولا فضل الله حال كونه نازلا عليكم ولا يخفى انه تكلف في مواد كثيرة
ومنهم من جعل القاعدة المشار اليها مبتدأ الخبر يدل عليه لولا اذ لا يدل
على الوجود المطلق فلو كان الخبر الوجود يحذف لا محالة لدلالته عليه
والترام الجواب موضعه ويساعده ان من اوجب الحذف مطلقا لان لولا
يدل عن الخبر وهو الوجود والحصول قدليله ولا يساعد الحذف الا في الخبر
العام وفيه بحث لان لولا يدل على تحقق الجملة الشرطية ويدل على حصوله
مطلقا الاعلى حصول مبتدأ الجملة كما ان لو يدل على امتناع الشرط لاعلى
امتناع المسند اليه فيه فلو لا لا يدل على ان الخبر ما هو ما ذكره من القاعدة
ايضا ان وجوب الحذف انما يكون لقيام القرينة والترام الغير موضعه سواء
كانت القرينة نفس لولا او غيره فينبغي ان يفسر الضابطية بمبتدأ الخبر
يفهم من غير ذكره مع قيام شئ مقامه سواء كان الخبر عاما او خاصا وهذا
شبهة قوية تقتضي تعسر الضابطية مرة اخرى الا انه ذهب ابن مالك
بان الخبر العام واجب الحذف والخاص بدو قرينة تمتنع الحذف ومعها

جاء الحذف وغاية ما بوجه به كلامه ان يقال لم يعتبر العرب الجواب لمترما
في موضع الخبر الخاص وفي جعل لولا زيد لكان كذا من مواضع حذف
الخبر ولمذهب الكسائي ان ما بعد لولا فاعل فعل محذوف اي لولا وجد
زيد ولمذهب الفراء ان لولا رافعة لما بعده لتزيله منزلة الوجود بفهم منها
بلامهلة ولا يربك فيه ان الكلام لا يكون من حرف واسم اجماعا لان هذا
السلب مختص بما سوى حرف ثاب مناب الفعل عند من يجعل هذا الحرف
عاملا على الفعل مثل لولا زيد على مذهب الفراء ولا زيد على مذهب المبرد
ومذهب الكسائي اقبس لان لولا كلولم ولولا يتفك عن الفعل كذا قيل ونحن
نقول لولا من كلم المجازات والشرط لا اقل فيه من ان كونه فعلية اولى ويرجح
مذهب البصري الذي اختاره المصنف بان حذف فعل الفاعل وجوبا
لا يكون بدون المفسر ولا لاحالة يتكرر في الماضي غالبا الا في الدعاء وجواب
القسم فلا في لولا اقبس حرف النفي ضم الى لول المجموع كلمة موضوع
لامتناع الثاني لتحقيق الاولى ويمكن دفعه بان المفسرة انما يجب لعدم
فهم خصوص الفعل من القرينة ويفهم الخصوص من لولا وبان للكسائي
ان يقول يجب تكرير لا في الدعاء وجواب القسم لولا على ان لا في لولا
كالعدم لزوال النفي بدخول لولا لان نفي النفي اثبات (وضرب زيدا قائما)
فسر الضابطة المشار اليها بهذا المثال الرضي ومن تبعه بمبتدأ هو مصدر
مريح او ما هو بمنزلة لكونه افعلا تفضيل مضافا الى المصدر فانه في المعنى
فرد منه ويكون ذلك المصدر مضافا الى الفاعل او المفعول او اليهما ويكون
بعد ذلك حال منهما او من احدهما كالمثال المذكور ونحو اخطب ما يكون
الامير قائما وينج عليه ضربي زيدا قائما شديد وزيد لدفعه كون ذلك
المصدر عاملا في مرجع ضمير هو ذوالحال ويرد عليه ضربي قائما لان المصدر
لم يعمل في مرجع ضمير هو ذوالحال لانه ضمير المتكلم ولا يكون له مفسر ومرجع
فالاولى ان يقال الكلام في مبتدأ محذوف الخبر وبيان قاعدة الوجوب فالمراد
كل مبتدأ محذوف الخبر هو مصدر الى آخره ولا يتجه ان الاضافة الى
الفاعل والمفعول مع لا يمكن لان المراد بالاضافة النسبة الا يرى ان الاضافة
للمصدر الى شيء منهما في اخطب ما يكون الامير قائما وان توهم بمض الفضلاء
ان الاضافة على ظاهرها وبني عليه ما قالوا ان معنى ضربي زيدا قائما
حصر الضرب في حال القيام فقال وذلك لان اضافة المصدر الى معموله تفيد

الاستغراق اذا لم يكن قرينة الخصوص محمول على الاستغراق فكذلك المعرف
بالاضافة كالتعريف باللام فكما ان المعرف باللام عند عدم قرينة الخصوص
لان التعريف بالاضافة كالتعريف باللام عند عدم قرينة الخصوص يحمل
على الاستغراق فكذلك المعرف بالاضافة على ان في هذا الكلام امر الاهمال
على ما لا يضبطه المقال وكيف لا والمصدر المضاف الى المفعول لم يشترط فيه
عدم القرينة على الخصوص ولم يشترط فيه الاضافة الى المعرفة فان منه
افتراض هذه البكر شابة ولا معنى فيه للاستغراق ومنه ظله رجل وهو اعلم
البلد باحثا فالحصر المراد المتفق من النجاة في هذا المبتدأ ينبغي ان يوجد
في تقييد الحكم بالحال ويجعل هذا التركيب متعارفا في نفي المفهوم المخالف
للتقييد وفي جعله من مواضع حذف الخبر رد على من قال هو مبتدأ لا خبر له
على طبق انما الزيدان فانه كالصفة في معنى الفعل فيتم بفاعله وبمفعوله
كما يتم الفعل المبني للمفعول بمفعوله بمعنى ضربي زيدا قائما اضرب زيدا قائما
ووجه الرد على ما ذكره الرضي ان الحصر لا يستفاد الا بكون اسم الجنس
الشامل للقليل والكثير مع افراده للاستغراق عند عدم قرينة الخصوص
واذا كان بمعنى الفعل يفوت وجه الاستفادة وقد عرف ما يبطله مما قدمنا
وعلى ما ذكره اللباب ان الكلام لا يتم بدون الحال ولذا التزم ولو كان المصدر
بمعنى الفعل تم بفاعله ويرد ان الكلام لا يتم بدون المستثنى اذ لا حكم في
الكلام بدون المستثنى فاذا كان الحال في معنى المستثنى لا يتم الكلام بدونه
وفي جعله مما التزم في موضع الخبر ضربه رد لمذهب الكوفيين حيث جعلوا
التقدير ضربي زيدا قائما حاصل من معمول ضربي لان الحال ح متقدم على
الخبر المحذوف فلا يصلح لان يقوم مقامه واما ما قيل ان الحصر المتفق يفوت
اذا جعل قائما حالا من المصدر لان حصول المقيد لا ينفى حصول غيره فيدفعه
ان التقييد لو كان لنفي مفهوم المخالفة على ما حققناه كان الحصر باقيا فما
اورده محتمل لمذهب الاخفش وهو ان الخبر المحذوف هو هذا المصدر بعينه
فتقدير ضربي قائما ضربي ضربي قائما وتقدير ضربي زيدا قائما ضربي زيدا
ضربي اياه قائما ويزيف بان حذف المصدر مع بقاء معموله لم يوجد في كلامهم
لانه في معنى ان مع الفعل وحذف ان مع الفعل مع بقاء المفعول لا يجوز لانه
من قبيل حذف الموصول مع بعض الصلة ولمذهب البصريين وهو ان
التقدير ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما حذف متعلق الظرف كما يحذف

متعلقات الظروف اذا كانت عامة ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال
لدلالة الحال عليه اذ فيه معنى الظرفية فبقى ضربى زيدا قائما كذا في الرضى
والظاهر ان اذا ظرفية لاشريطية فقوله مع شرطه لبس على ما ينبغي قال
الرضى فيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف هو اليها ولم يثبت
في غير هذا المكان ومن المدول عن ظاهره معنى كان الناقصة الى معنى التامة
وذلك لان ظاهر معنى قولهم حاصل اذا كان قائما معنى الناقصة ومن قيام
الحال مقام الظرف ولا نظير له هذا وانكاره حذف اذا مع الجملة يرده تقدير
القاء الفصيحة بقولهم اذا كان كذا فكذا والمنافضة بان كان ظاهرة في
الناقصة مندفعة بوضع ثبت مكان كان في بيان التقدير فتقول ضربى زيدا
قائما تقديره ضربى زيدا حاصل اذا ثبت قائما لا تقول قد ذكروا في جعل
كان تامة انها لو كانت ناقصة لم يكن للترام تنكير المنصوب بعدها جهة
لجاز تعريفه ولو لم يوجد مع الاستقراء فلم يكن حل كان على التامة مع هذا
الداعي تكلفا لانا نقول كفى توجبها لذلك الالتزام انه نائب عن الخبر الجملة
على الاصح لا تقول لما كان المتفق ان المراد المصدر المصدر في تلك الحال
فلا بد من جملة حال لانا نقول يحصل الحصر بجعله خبرا لما اضيف اليه
الظرف كما لا يخفى قال الرضى اذا المحذوفة للاستمرار وهو كثير وفي القرآن
غير يسير وقال غيره المقدر في المصدر الاستقبالي اذا وفي الماضى اذ هذا
ولك ان تقدر في الكل اذا ضبطا للانتشار مجبى كل من اذا واذ موضع
الاخر كثيرا وقد يجعل المقدر مجرد اذا بتقدير الزمان في المبتدأ فيقال
التقدير زمان ضربى زيدا اذا كان قائما وفيه استعمال اذا الشما وقد عرف
ما فيه (وكل رجل وضيعته) في الرضى الضيعة العقار وهى ههنا كناية
عن الصنعة هذا وكأنه جعله كناية لان كل رجل لبس له عقار وفي القاموس
الضيعة العقار والحرفة وفي الغباب سميت الحرفة بها لانك ان تعمدها ضمت
وان تركتها ضاعت وفي الاساس يقال ما ضيعتك اى ما عمالك وصنعتك
ومنه كل عمل وجزاء وكل ثوب وقيمة وفي عمدة من مواضع وجوب حذف
الخبر رد على الكوفى حيث جعل الخبر وضيعته لانه بمنزلة مع ضيعته فكما يتم
كل رجل مع ضيعته بدون تقدير كذلك كل رجل وضيعته ورفع ضيعته
للخبرية لالكونها تابعة لكن يستحقه الواو لانه الخبر في الحقيقة الا انه لما امتنع
اعراب ما كان حرفا اجرى على ما بعده وقد عرفت نظيره وهذا يقتضى

ان يكون

ان يكون الواو اسما كالصفة ووجه الرد على ما ذكره الرضى ان الواو
ان كانت بمعنى مع يكون للعطف اذ لم يتصلب ما بعدها بالفعل او معنى الفعل
بتوسط الواو واذا كان معطوفا لم يكن خبرا وهو ضيعته لا الكوفى ان يقول
الواو يكون للعطف اذ لم يكن ما بعده منصوبا كما ذكرت ولم يكن مرفوعا
بالخبرية وفسر الضابطه المشار اليها بهذا المثال بكل مبتدأة عطف عليه
بالواو بمعنى مع وهذا بظاهره يقتضى ان يكون التقدير كل رجل وضيعته
مقرونان كما قدروه به فورد عليه ان مقرونان متأخر عن قوله وضيعته
فلا يصح ان يقوم وضيعته مقامه ولو قيل يقوم مقامه بتقدير التأخر يتجه
انه لا يتم ح ما ورد على الكوفى في جعلهم قائما في ضربى زيدا قائما معمولا
بضربى اذ ح لا يصح جملة قائما مقام الخبر لتأخر الخبر الا ان يقال ما ورد
عليه لترجيح تقديرهم عليه لا لابطاله اذ لا يخفى في كون المؤخر عن الخبر
اولى بالنيابة لاستغناؤه عن تقدير التأخر ومنهم من عدل عنه وقال التقدير
كل رجل مقرون هو وضيعته على ان قوله وضيعته عطف على الضمير
المستكن في الخبر فيكون من تنبه وفيه حذف الخبر والمعطوف عليه بخلاف
التقدير الاول اذ لبس فيه الا حذف الخبر فلا ترجيح قال الرضى الحذف
في هذا الباب غالب لا واجب لقول على رضى الله تعالى عنه اتهم والساعة
في قرن والقرن الجعبة وحبل يشده بعيران وفيه انا لانم انه قصد بالواو
المقارنة بل افيدت بقوله في قرن فعلى هذا يجوز كل رجل وضيعته
مقرونا لعدم قصد المقارنة بالواو وانا لانم ان قوله في قرن خبر بل حال
ليان مقدار المقارنة على ان المراد بالمثال المذكور لبس كل مبتدأ عطف
عليه بالواو بمعنى مع بل بواو هو نص في المصاحبة كما قيده به ابن مالك
في التسهيل والضيعة نص في المقارنة دون الساعة وفي مثل كل رجل
وضيعته اشكال في تعيين مرجع ضمير ضيعته اذ لا يصح ان يرجع الى كل
اذ لم يقرب كل رجل بضيعة كل رجل ولا الى رجل اذ ليس المقصود ان كل
رجل مقرون بضيعة رجل ما وحله بما صعب على الفحول ولم يجدوا بدا
من القبول والجواب عنه ان كل رجل اجمال لاسماء ظاهرة متعبدة وكذا
ضمير ضيعته اجمال لضمائره متعددة كل ضمير في هذا المجمع يرجع الى ظاهر
في ذلك المجمع كانه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته الى ما لا يحصى فتأمل
وتعقل وبحسن الروية تمحىل (ولعمرك لافعلن كذا) الضابطه المشار

اليها بهذا المثال كل مبتدأ مقسم به صريح في كونه مقسما به يحذف الخبر وهو قسمي او قسم لوضوحه بذكر المبتدأ وسد الجواب مسده فاذا لم يكن صريحا فلاك الخيار فنقول عهد الله لا فعلن وعلى عهد الله لا فعلن فان قلت كيف جاز ذكر الخبر مع القرينة ووجود ما يسد مسده من جواب القسم قلت عليك بالضبط فلا يشكل عليك ما سمعت حله المشهور ان العمر بالفتح والعمر بالضم كفلس وقفل بمعنى البقاء ولا يستعمل في القسم الا بالفتح لانه موضع التخفيف لكن في القاموس هو بالفتح وبالضم وبالصمتين الحياة وبالفتح الدين ومنه لعمري ويحرك وفي الرضى وقد يقسم به للسؤال نحو لعمرك لا فعلن اقول لجعل المثال منه المحال فتأمل وصير متكلما بحسن المقال ونقول الضوابط المشار اليها اربعة وله خامس وهو ما انت الاسير ونظائره لم نذكره للاعتياد بالبحث عنه في المفعول المطلق وسادس وهو زيد الخبر اكله بنصب الخبر ولم يذكره لمثل ما عرفت وسابع استغيد من بيان الخبر الظرف وقد يحذفان معا جوازا كقولك نعم في جواب ازيد قائم ولا يبعد ان يتوقع منك السباق مهمك اليه من بيان حذف الفعل والفاعل معا وقد يحذف المبتدأ وجوبا والخبر جوازا كقولك نعم العبد فانه في تقديره هو زيد مثلا لم يذكره هنالشيوع بيانه في بحث افعال المدح والذم (خبر ان واخواتها) اي خبر واحدة من ان وامثالها (هو المسند بعد دخول هذه الحروف) اي بعد دخول احديها وقد نبه عليه (نحو ان زيدا قائم) والظاهر بعد دخولها ولا يظهر داع بوضع المظهر موضع المضمرة وقد نبه بقوله بعد دخول هذه الحروف على ان هذه الحروف نواسخ الابتداء والمسند مسند قبل دخولها وهكذا في نظائره ومن اقتصر على حذف المضاف في المعرف فانه ونحو بيان المعرف والمراد بامثالها ما ينصب الاسم ويرفع الخبر لمشابهة الفعل فلا يدخل فيه لان لا لا تعمل لمشابهة الفعل بل لمشابهة ان من هذه الحروف في التحقيق وان تفاوتنا في انه لتحقيق النفي وان لتحقيق الاثبات ولم يعتبر الاخوات لانها سنين في قسم الحروف والتعبير بالاخوات دون الاخوة بملاحظتها بوصف الكلمات دون الحروف ومن قال لان الحرف مؤنث سماعى انحرف لان المؤنث حرف الهجاء وكم من اشتباه مبناه اشتراك اللفظ وسوء الحفظ وفي عده من المرفوعات مطلقا بعد عد خبر المبتدأ ترجيح مذهب البصري من ان رفعه بهذه الحروف لا بما كان قبل الدخول وترجيح ما عليه الجمهور

على خلاف مذهب الفراء من انه قد يكون خبر ليت منصوبا ومذهب بعض اصحابه ان النصب جاء في خبر كل قال ابن سلام في طبقات الشعراء انها لغة رديئة قال اذا اسود جنم الليل فلتات ولتكن خطاك خفا فان حراسنا اسدا والجمهور يؤولون امثاله بتقدير الخبر فيقولون في قوله ان حراسنا اسدا في تقدير يشبهون اسدا والكسائي تقدير الخبر كان في اي تركيب كان واللام في المسند للعهد التقديرى اي مسند الكلام الذي دخلت عليه وهو المتبادر وفي قوله بعد دخولها ايضاح هذا المقصود وهكذا في سائر تعريفات اخبار النواسخ واسماؤها فاندفع بهذا ما صعب من المشكلات فيها من انتقاضها بمسندات وقعت في مدخول النواسخ من غير ان يكون مسند الكلام اندفاعا هو على طرف التمام ومنهم من تكلف لدفعه بان المراد المسند الى الاسم ولا يلزم استدراك قوله بعد دخولها كما توهم لجواز تقدير بعد دخولها ويرد عليه ان زيدا قائم ابواه فان الخبر مجرد قائم حيث اجرى عليه الاعراب وليس مسندا الى الاسم ولا يجاب بان المراد المسند الى الاسم اوصييه اوسيه لانه يعود اصل الشبهة بلا ريب بل لو اريد التكلف للتمام ينبغي ان يراد المسند الى الاسم حقيقة او حكما ولا يخفى ان قائم ابوه في حكم المسند حيث اجرى عليه اعرابه دون يقوم ومنهم من يقول معنى الدخول تحصيل اثر فيه لغنا او معنى ولا يخفى انه مجرد دعوى (وامره) اي امر خبر باب ان (كأمر خبر المبتدأ) قال الرضى اي شانه احواله في اقسامه من كونه مفردا وجملة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومحدوفا ومذكورا وشرائطه من اشتراطه العائد في الجملة واشترائط حذفه بالعلم هذا وفي جعل وجوب العائد شرطا والحذف والذكر حكما نحكم فالاجال خير من التفضيل (الا في تقديمه) مستثنى عن محذوف اي شانه مثل شان خبر المبتدأ في جميع ما يتعلق به الا في تقديمه فان شان تقديم الخبر الجواز والوجوب وبيان تقديمه الامتناع فن قال الاولى الا في التقديم لان القدر المشترك بين الخبرين التقديم لا تقديمه فقد وهم بناء على توهم تقديمه قدر مشترك (الا اذا كان ظرفا) فان في حكمه في تقديمه في ذلك الوقت ولا بد من قيد اخر وهو ان لا يكون الاسم ضميرا متصلا فان مع كون الخبر ظرفا لا يصح تقديمه على الاسم فلا يصح في ذلك في الدار ان في الدار اياك لان اتصال الضمير المنصوب لعامل الحرف واجب ولا يجوز انفصاله صرح به الرضى في بحث ولا يسوغ المنفصل الا لغير المتصل

قال الرضى حكيم الخبر الظرف لان حكم خبر المبتدأ في تقديمه فكما يجوز التقديم في في الدار زيد يجوز في ان في الدار زيدا وكما يجب في قولنا في الدار رجل يجب في ان في الدار رجلا وهذا لا يتم على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز ان من خصائص ان تصحیح تكثير المسند اليه نحو ان شواء ونشوة وخيب البازل الامون من لذة العيش الفتى والفتى الدهر والدهر ذو فنون فالتمثال الصحيح لوجوب التقديم ان في الدار صاحبها لا نقول اذا جعلت حكمه حكم خبر المبتدأ لزم وجوب التقديم في ان في الدار رجلا فلو لم يتم لم يكن هذا الحكم صحيحا لانا نقول لا يلزم ذلك لان من مواضع وجوب تقديم الخبر كون الخبر صحيحا للمبتدأ واذا كان ان صحيحا لم يكن تقديم خبر ان صحيحا فلا يثبت من بيانه اشتراك هذا الوجوب بين التقديمين ولما قل ان يقول من جملة احكام خبر المبتدأ انه اذا تضمن ماله صدر الكلام وجب تقديمه وخبر ان يتضمن ماله صدر الكلام ولا يجب تقديمه نحو ان زيدا اني الدار فان لام الابتداء له صدر الكلام ويمكن ان يجاب بان لام الابتداء خرج عن اقتضاء الصدارة في باب ان فان قلت لو لم يقدم الخبر في ان غلامه محب زيد لزم الاضمار قبل الذكر فقد وجب التقديم في خبر الظرف قلت هذا التركيب لا يجوز لاستلزامه تقديم الخبر الغير الظرف واللازم ممتنع ولا بد من استثناء اموراخر وهو ان خبره لا يتضمن ماله صدر الكلام على ما في الرضى وانه يجوز ان يكون خبره معرفة واسمه نكرة نحو ان اول بيت وضع للناس للذي بهكة ومن امثلة سبويه ان قريبا منك زيد وانه يجوز دخول لام الابتداء على خبر دون خبر المبتدأ وانه لا يصح كون خبره طلبا الا النهي عن قلة على ما في التسهيل وانه يكثر الحذف في ان مالا وان ولدا اي اذا كان الاسم نكرة والخبر ظرفا بخلاف لسا مال ولنا ولد وانه يجب حذف الخبر في ليت شعري ازيد قائم اي فيما كان الاسم ما يدل على العلم ويكون بعده استفهام واختلف في توجيهه فقال ابن يعش الخبر محذوف اسد الجملة الاستفهامية مقامه كما في اول زيد لكان وقال المصنف كما في ليك في الدار ورد الرضى الاول بان التقديم ليت شعري جواب ازيد قائم حاصل فقوله ازيد قائم في المعنى مفعول شعري ومن تمة المبتدأ فكيف يقوم مقام الخبر والثاني بان ازيد قائم مفعول العلم ومفعله والمعلوم لا يحمل على العلم والتحقيق المستفاد من تقدير ذكره انه ليس المعلوم بل المضاف اليه المعلوم لكنه ايضا لا يحمل ثم قال

فالاول انه حذف واجب من خبر ما يسد المبتدأ المحذوف ووجب لكثرة الاستعمال فان قلت لعل المصنف جعل الشعر المفعول فيصح حل جواب ازيد قائم عليه فقوله ازيد قائم قائم مقام الخبر الذي هو المضاف حل على المعلوم مسامحة قلت لو تأملت عرفت ان المستحق للخبرية المعلوم لا جواب ازيد قائم واصل ابن يعش والمصنف لم يجعل ازيد قائم مفعول الشعر بل جعلوا التقديم ليت شعري حاصل ازيد قائم على ان يكون ازيد قائم استفهاما بعد تمنى حصول العلم قدم عليه التمني ليعلم المستفهم عنه ان المستفهم منشوق الى معرفته جدا فتبادر الى جوابه فالاستفهام مفهم الخبر ساد مسده فجعله ابن يعش كجواب لولا في السد مسد الخبر ونبه المصنف على انه افيد من جواب لولا فانه مفهم الخبر ايضا كالظرف فشيبه به في السد والافهام لافي صحة الحمل والله تعالى اعلم (خبر لاني الجنس) سمي به لانه لاني عن الجنس فالإضافة لادنى ملازمة والنقي عن الجنس يعنى في الوجود والصفة ومن قدر مضافا اي لاني صفة الجنس فقد جعل التسمية باعتبار بعض الافراد لا يقال الوجود ايضا صفة لان المتبادر من الصفة ما هو بعد الوجود ايضا المتبادر من نقي صفة نقي الجنس صفة له في الواقع فجعل التقديم التني على الجنس اوفق وفي عده من المرفوعات بعد خبر المبتدأ رد على الكوفي حيث يجعل مطلقا مرفوعا بما كان مرفوعا قبل على ما ذكره الرضى في بحث خبر ان لكن ذكرهنا على الوفاق ما ذكره ابن مالك ان خبره لا مرفوع بها اذا كان اسمها معربا اتفاقا من النحاة وان كان مبنيا مرفوعا بكونه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء عند سبويه وعند غيره مرفوع بلا ولعلمهما اراذ باتفاق النحاة اتفاق نحاة البصرة (هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظرف فيها) الظاهر ان فيها متعلق الظرافة قيد الخبر بالظرف دفعا لكذب الحكم اذا يصح نقي الظرافة عن جنس غلام الرجل لكن يصح نقي الظرافة في الدار المعين وما قيل ان الظرافة لا تنقيد بالظرف فقيه ان الظرافة الملكية لا تنقيد واما الظرافة بمعنى اثر الملكية فتقيد والظرافة كالكرم وغيره كما تطلق على الملكية تطلق على الاثرومن لم يتمكن من دفع الاشكال قال قوله فيها خبر بعد خبر او رد تنبيهها على مثال الخبر الظرف ايضا ونقول تنبيهها على تعدد خبر لا خبر المبتدأ ولا يخفى ان الظاهر نقي الحصول في الدار عن غلام رجل ظرف لاني الجمع بين صفة الظرافة وكونه في الدار

عن الرجل ولو مثل بقولنا لا رجل في الدار كما مثل به الجمهور لكان أفيد اذ فيه
الرد على سبويه حيث لا يحمل الخبر فيه مرفوعا بلا الا انه قال هذا المثال
ظاهر في كون في الدار صفة وخبر لا محذوف اذ يحذف كثيرا نحو لاف ما ذكر
من المثال فان صفة اسم لا المضاف لا يرفع حلا على المحل وحق المثال
ان لا يكون فيه الاحتمال فضلا ان يكون راجعا لكن عدم الحمل على المحل
مؤلف فيه وجعلته جماعة اسم لا كاسم ان في صفة حل التابع على المحل
وامره كامر خبر المبتدأ الا انه اكتفى بالتنبيه في خبر اول النواسخ لظهور
عدم الفرق ولا فرق بينه وبين خبر المبتدأ الا ان خبر المبتدأ لا يحذف كثيرا
اذا علم (ويحذف كثيرا) اذا علم لشارك اللفظ المعنى في النفي في مقام المبالغة
ولم يذكر امتناع تقديمه على الاسم لانه من مباحث اسم لا وبها اولى
(وبنوعم لا يثبتونه) اذا علم ويحذفونه وجوبا هذا هو المعنى الصحيح للعبارة
وقد قال كثيرون يحمل بنوعم لا غلام رجل قائم محذوف الخبر يحمل قائم
صفة رجل لا خبرا وهذا مما يقضى منه العجب اذ لو ثبت لا غلام رجل قائم
محذوف الخبر يحمل قائم صفة رجل لا خبرا وهذا مما يقضى منه العجب
اذ لو ثبت لا غلام رجل قائم في لغة الحجاز كافة بنوعم فلهما يثبتون الخبر
والحكم بان بنوعم يجعلونه خبرا واهل الحجاز صفة تحكم صرف اذ ليس
من داب العرب هذا التعيين وقد يحمل قوله لا يثبتونه اصلا على عدم اثبات
الخبر في اللفظ والمعنى لجعل لا بمنزلة انتفى فلا رجل في معنى انتفى جنس الرجل
وهذا مما لا يهتدى اليه بل امتناع تركيب الكلام من الحرف والاسم يهتدى
الى خلافه فان الجزولي بنوعم لا يلفظون به الا اذا كان ظرفا وانكره
الاندلسي وحقق المسئلة على ما حملنا عليه العبارة ومما ينبغي ان يعلم انه
لا يحذف الخبر مع الاسم بل احدهما فقط (اسم ما ولا المشبهتين بلبس)
في النفي والدخول على الجملة الاسمية لكن مشابهة ما اكثر لانه كلبس لنفي الحال
بخلاف لا فانه لنفي المستقبل (هو المستند اليه بعد دخولهما نحو ما زيد قائما)
الاولى ما زيد اورجل قائما (ولا رجل افضل منك) كما في اللباب لا يعلم عموم ما
واختصاص لا بالنكرة ولا بنوعهم اختصاص احدهما بالمعرفة والاخر
بالنكرة وانما صح وقوع المستند اليه نكرة صرفة لعمومه لان لاهذه ظاهرة
في العموم ولان لنفي الجنس نص فيه فيحمل الاولى على العموم فالنفي يصرف
قرينة نحو لا رجل بل رجلان وح صحة وقوعه نكرة لانها موصوفة بالوحدة

ولا يمكن حل الثانية على غير العموم فلو قلت لا رجل بالفتح بل رجلا عذب
مناقضا لنفسك (وهو) اي ما ولا (في لا شاذ) قال ابن مالك كثير وعمل
ان النافية شاذ لقد جاء * تعرف لاشي على الارض باقيا * ولا وزر بما قضى الله
واقيا * وقال الرضي الظاهر انه لم يوجد في شيء من كلامهم خبر لا منصوبا
ولا شاهد لهم في قوله انما ابن قبس لا براج لان لاهذه لنفي الجنس اهل شاذ
لعدم شرط الاهمال من التكرار او الفصل بينه وبين الاسم او تعريف الاسم
قال الامام المرزوقي انما جاء في الشعر رفع ما بعد لاردا الى الاصل اذ الضرورة
ترد الاشياء الى اصولها واصل اسم لا هو الرفع ومما يعجبني انه كيف يستشهد
بالشعر ولم يذكر للاخبار حتى يعلم انه رفع او نصب ولو ذكر وهو الظرف اي
لا براج لي لا يعلم انه مرفوع او منصوب * فسئلك اللهم بكلماتك المرفوعات *
ان تجعل دعواتي المسموعات * وثمرات اشجار افكارى المحبوبات * اصلها
ثابتة وفرعها المنصوبات (المنصوبات) قدمها على المجرورات لكثرتهما
المقتضية لزيد الاهتمام على ما قبل اول شدة اتصاله بالمرفوعات حيث ينوب
كثير منها مناب الفاعل بل المتعلم منتظر لمعرفة اقسامه لتوقف ايضاح
كثير مما سمع في المرفوع من احكامه ولان معرفة المضاف اليه بالاضافة
المعنوية واللفظية التي هو العمدة في المجرورات بعد معرفة بعض اقسام
المنصوب واحكامه (هو ما استقل على علم المفعولية) من الفتحة والكسرة
والياء والالف التلاتي اقتضيهما المنتضى والاصل في هذا الاشتغال المفاعيل
عند النحاة كما نبه عليه بقوله علم المفعولية اي علامة هو في الاصل للمفعولية
استعيرت لغيرها تطفلا وان اعرض عليه الرضي بان اقتضاء الفعل للحال
اشد منه للمفعول معه والمفعول له اذ لا يخلو فعل عن حال وكثيرا ما يخلو
عن مصاحبة المفعول والباعث فالتحقيق يقتضي جعل الاعراب اصلا
في الفضيلة تطفلا في العمدة من اسم ان ولا وخبر كان وما ولا واعتراضه
انما يرد لو ثبت ان اتصال الشيء في الاعراب لشدة اقتضاء الفعل له في نفس
الامر والظاهر انه دار على كثرة الاهتمام ببيانه في المحاورات فاعلمهم وجدوا
دوران المفاعيل في الكلام اكثر من باقي الاقسام فعملوها في مقام قسمة
الاعراب ادخل في نظر القسم وبالجملية يستحق المفاعيل عندهم التقديم
ثم من المفاعيل ما هو اشد اتصالا بالعمدة والمفعول المطلق عين الفعل
وينوب مناب الفاعل فله اتصال بالعمدين والمفعول به يرجع في بيانه

الفاعل على غيره والمفعول فيه ينوب دون المفعول له ومعه والمفعول معه
يدور بين كونه تابعا واصلا وفي صورة التابع والمفعول له اصل ابدا معنى
وصورة فرائي المصنف هذا الترتيب المستحق للترتيب واغرينا بيان آخر
فارجع اليه ان لم تنفع بالخط الاوفر وتكن مولعا بجمع الاكثر فنه قدمه
للاهتمام به لاشعاره بالتقسيم المكمل للتعريف بالمحصر اذ بما يرفع المفعول
المطلق لنجاسة الفاعل والفاء للتعقيب اذا التفصيل بعد الاجمال (المفعول
المطلق) سمي به اما قبل انه مفعول اصطلاحا وانه يصح اطلاق
المفعول عليه من غير تقييده بقيد لابد منه في اطلاقه عليه كما في اخواته
فان قلت يصح اطلاق المفعول من غير تقييد على الاربعة السابقة لان صحة
اطلاق المقيد يستلزم صحة اطلاق المطلق قلت تقييد المفعول بكل قيد
معتبر لمعنى المفعول لا مقيد فلا تقييد الا بحسب الصورة وصحة اطلاق المقيد
بحسب الصورة لا تستلزم صحة اطلاق المطلق لانه ليس في هذا المقيد
معنى المطلق واما لما نقول انه سمي مفعول المطلق لان المفعول عند اطلاقه
ينصرف اليه وانه مفعول لكل فعل اذا من فعل الاول مفعول مطلق بخلاف
باقي المفاعيل (وهو اسم) صرح بالاسم في تعريفه دون به وله تنبيهها على
حقيقة المسامحة السابقة من وصف اللفظ بوصف معناه كما نبه عليه في
اشياء تعريفات المرفوعات حيث قال في تعريف الخبر المستند به دون غيره
من اخواته والمصنف ذكر باعتبار آخر وهو انه يحاشي عن انتقاض تعريفه
بضرب ضرب زيد اذ ضرب الثاني مما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه
ولا انتقاض في تعريفات باقي المفاعيل بلفظ من اجزاء الكلام وقيد انه
بقي الانتقاض بالعجبي ضرب زيد ضرب زيد وبقولنا زيد ضارب ضارب
وبقولنا هيهات هيهات لما توعدون وانه لا انتقاض بدون قيد الاسم لان
تعريف الشيء بوصف معناه محمول على ان اللفظ يدل على ان معناه موصوف
به على ما عرفت في مقام ضبط الاصول وضرب الثاني لا يدل الا على تقدير
ضرب الاول وليس كونه مفعوله فاعل فعل مذكور مدلوله انما تعرفه النفس
من كونه مؤكدا لاولي (مفعوله) بحسب دلالة اللفظ وهو المعنى المتعارف
في اطلاقاتهم فلا يرد ما اوردته الرضى من مصادر الفعل المنقح نحو ما ضربت
ضربا اذ لو لم يدل ضربت على ان فعله المتكلم لم يفد دخول النفي فعوله
ولا يرد ايضا ضربت ضربا كاذبا ولا ان ضربت ضربا ولا ضربت زيد

فالاولى

وعروضه ضربا (فاعل) المراد به الفاعل المعنوي بقرينة اضافته الى (فعل)
بمعنى الحدث ليشمل مشابهات الفعل فيصدق على قولنا العجبي ضرب زيد
ضرب ضرب الامير من غير ان يجعل الفاعل اعم من الفاعل في الحال او في
الاصل وعلى قولنا ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول لان الفعل المجهول
ايضا فعله الفاعل وان اسند الى المفعول ولم يحتج الى جعل الفاعل اعم من
الفاعل حقيقة او حكما ولا الى الجرى على اصطلاح غيره في الفاعل وعلى
قولنا مات زيد موتا وجسم زيد جسامته وانقطع الحبل انقطاعا لان هذه افعال
صادرة عن فواعل واقعة على ما جعل فاعلا لها والمفعول المطلق بها بما
فعله فاعل هذه الافعال الا انه لم يذكر ذلك الفاعل ووصف فعل بقوله
(مذكور) لا يوجب تقييد الفاعل بالذكر حتى ينتقض بها وبهذا استغثت
عن ان تقول معنى فعله كونه بحيث يصح اسناده اليه والمراد بالمذكور ما يعي
المقدار اذ وصف المعنى بالذكر لا يوجب التلفظ بقصد تفهيمه ولو بالقرينة
والمراد بكرا اعم من الذكر مطابقة او تضما والتزاما وكذا المراد بكونه اسم
ما فعله فاعل فعل مذكور اعم من كونه افعلا عليه مطابقة نحو جلست جلوسا او
تضمنا نحو ضربت ضربا او التزاما نحو قتلت قتلا بمعنى ضربا شديدا بقي
في هذا القدر من التعريف كرهت قياحي فقال (بمعناه) ليخرجه وبعد بقي كرهت
كراهي لزيد واحيت بحيتي له ففهم من ظن انه لابد من زيادة قيد لاخر اجمعه وهو
ان يراد ذكر يائاله ومنهم من قال يخرجه قيد الحية اي اسم ما فعله فاعل
فعل مذكور من حيث انه فاعل فعل مذكور والمصادر المذكرة ليست اسما ولا
فعله من حيث انه فاعل فعله مذكور ولا يخفى انه يخرج بها قياحي قبل ذكر قوله
بمعناه ومنهم من قال كونه بمعناه ليس انه يفيد بمفهومه بل ان يقصده الفرد
الذي قصد بالفعل فيخرج به كرهنا كراهي اولم يقصد بكراهي ما قصد
بكراهي بل ما تعلق به وهذا معنى دقيق وانما لم ينطرح فيه العبارة ولا يفهمه
الا من له توفيق وذكاء رفيق ولا يرد جوامد تقام مقام المفعول المطلق
تربا وجندا لانها ليست مفعولا مطلقا بل جارية مجراه وبعض النحاة
زاد في التعريف اوجار مجراه فتح يحتاج الى ان تريد بالاسم المذكور ما يعي
(ويكون للتأكيدي) اي لتأكيدي مصدر تضمنه الفعل فان ضربت ضربا
في معنى احدثت ضربا ضربا بعديل عن قولهم ويكون لتأكيدي الفعل تخرزا
عن المسامحة ولم يقل ويكون لتأكيدي مصدر تضمنه الفعل تحاشيا عن المخالفة

يقال الاصل فيه ان يكون للتأ كيد فعلى هذا كان الاولى ان يقول وقد يكون
 للنوع والعدد ولا يكون للتأ كيد (والنوع) ولا للتأ كيد (والعدد) اذ ما هو
 للتأ كيد لا يزيد مفهومه على مفهوم الفعل وما هو للنوع يدل على نوعيه
 مبهم او معينة لم تفهم من الفعل وما هو للعدد يدل على عدد كذلك
 فان قلت قد جعل ارباب التفسير قوله تعالى فآخذه الله نكال الآخرة *
 مفعولا مطلقا للتأ كيد اى كلة تنكيل الآخرة وهو يدل بالاضافة على النوع
 قلت اذا اضيف المصدر الى معمول الفعل بعد حذفه يكون ما اضيف
 اليه من تنمة العامل ولا يكون قيد المصدر فلا يزيد مفهومه على مفهوم
 الفعل فنكال الآخرة اصله نكال الآخرة نكالا فلما حذف العامل اضيف
 المصدر الى متعلقه ومنه سبحانه الله اذا صله اسبح الله سبحانه وايك اذا صله
 الب لك البابين فاعرفه فانه من دقائق اسرار الفن لا يعرفه الا المعنى قاسى
 في الطلب شدايد المحن والنوع والعدد يجتمعان فيما اذا بين عدد النوع على
 ما فى الرضى (نحو جلست جلوسا) مثال للتأ كيد (وجلسة) عطف على
 جلست جلوسا بتقدير وجلست جلسة ليكون عطف مثال على مثال لا على
 جلوسا فانهم (وجلسة) الاول بكسر الجيم والثاني بالفتح ليكون الامثلة
 على ترتيب المثالات وجلسة بكسر الجيم للنوع المبهم فانه بمعنى جلوس
 موصوف بصفة ما على ما فى الرضى اول النوع المعين فانه بمعنى جلوس هو معتاد
 المتكلم على ما فى الجار بردى ومن امثلة النوع والعدد معا ما وضع فيه الالة
 موضعا نحو ضربته سوطا فانه بمعنى ضربته ضربا بسوط فافراد الالة
 للالة على وحدة المصدر الذى اقيمت مقامه ونحو ضربته سوطين
 اى ضربتين بالسوط وضربه اسواط اى ضربات بالسوط فتثنى الالة
 وتجمع وان توحدت لعدد المصدر كذا فى الرضى والنوع انواع نحو رجوع
 القهقري ورجوعا سريعا وسريعا ورجوع البريد والرجوع وانواعا من
 الرجوع وانواعا واسرع رجوع واى رجوع وضربك سوطا وكذا ما للعدد
 نحو ضربت ضربا وسريعا وسريعا كثيرا والف ضرب والف سوطا
 وسوطين ويسمى ما للتأ كيد بهما وخلافه موقتا (فالاول) اى ما للتأ كيد (لا يثنى
 ولا يجمع) هذا حكم اولى يتوقف بعد تصور طريقه على بيان (بخلاف اخويه)
 وكذا لا يتقدم الاول على الفعل اذ لا يتقدم المؤكد على المؤكد بخلاف اخويه
 (وقد يكون) اى الاول (بغير لفظه) ولا يلزم ان يكون بلفظ العامل كما يجب

كون المؤكد اللفظي بلفظ المؤكد وابس المعنى انه قد يكون المفعول المطلق
 بغير لفظه عامله فلا يرد انه لا فائدة فى هذا الحكم او ضوح هذا الحكم
 من تعريف المفعول المطلق على انه لا يستفاد من التعريف القلة المستفادة
 من قوله وقد يكون وفيه رد على سبويه حيث يجعل (نحو قعدت جلوسا)
 فى تقدير وجلست جلوسا وانبتكم الله نباتا فى تقدير ونبتم نباتا ويخلفه المازى
 والمبرد والسيرا فى ويجعل الناصب الفعل المذكور والظاهر معهم فى
 جلست جلوسا دون انبتكم الله نباتا ولا بد لسبويه من الاعتراف بكونه
 من غير لفظ عامله فى نحو ضربت انوا عا وضربت فى معنى ضرب الضرب
 وفى نحو اعطيته عطاء فانه لبس مصدر اعطى وفى نحو ضربته اشد الضرب
 واى ضرب الى غير ذلك مما لبس مصدرا والمراد بغير لفظه بغير لفظ مصدره
 فيناول نحو قعد جلوسا وانبتكم الله نباتا ولا يتبعه ان المراد بالمغسرة بوجه
 ما فيلزم ان يكون جلست جلوسا من هذا القبيل وان كان المغيرة بحسب
 المادة لم يكن انبتكم الله نباتا منه ولا يحتاج الى الجواب بان المراد بالمغيرة بابا
 او مادة والمثال الذى ذكره المصنف انما يصح لو كان القعود والجلوس
 مترادفين وفى شروح المصاييح ان القعود يكون من الاضطجاع والجلوس
 من القيام (وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوارا) حذف جوارا (كقولك
 لمن قدم) جاء من السفر (خير مقدم) فان الخطاب قرينة لتقدير قدمت
 (ووجويا) اى حذف واجبا وقد يحذف نسيا لاقربته لكن لا يثنى مفعولا
 مطلقا بل يصير بمعنى عامله وينوب منابه ويكون عاريا عن الاعراب
 كعامله ويسمى اسم فعل ويبنى فى الاغلب على الفتح لسوابق اعرابه ويذكر
 معمول الفعل بعده على طبق ما يذكر بعد الفعل لانه يعمل عمل فعله وربما يراعى
 كونه مصدرا فيؤتى بمعموله كما يؤتى بمعمول المصدر ومنه هيهات هيهات
 لما توعدون فانه ربما يذكر فاعل المصدر باللام فيقال ضرب زيد (سماعا)
 اى حذف سماع اى متوقفا على السماع لعدم ضابطه يعرف بها موضع
 الحذف والسماعى ربما يصير قياسا لاستخراج قاعدة تعرف بها ومنه هذه
 المصادر حيث ضبطه الرضى بان كل مصدر ذكر فاعل فعله او مفعوله بعده
 لا لبيان النوع بل لرفع ابهام جاز من حذف فعله ولتفسير فعله يجب حذف
 عامله ومنه جداله وحده ويدخل فى هذه الضابطه ليسك وسعديك واما
 اذا لم يعقب هذه المصادر بمعمول فعلها فلا يجب حذفه وبهذا ظهر

ان من قال انه انما يحذف عامل هذه المصادر وجوبا اذا استعملت مع اللام
يحتاج بيانه الى الاتمام قال الرضي بينه وبين المصدر بالابتداء هذا والظاهر
الاقبس الى اضافة المصدر ان الجار والمجرور صفة للمصدر فالسماعى
لفظة ايضا تقول جاء زيد وعمرو ايضا اي آض ايضا ويحيى زيد وعمرو ايضا
اي يبيض وهو بمعنى العود ويكون بعد كلام يفيد الحكم بغير ما تذكر له
وتقديره عاد المجي عودا وقيل المعنى عاد عمرو الى المجي بان اعرض عما سواه
من السكون وغيره وفيه انه لو كان المعنى ذلك لم يتوقف ذكره على كلام
كذلك لا ما ذكره المصنف من قوله (نحو سقيا ورعيا وخيبة) وهو عدم
نيل المراد (وجدعا) وهو قطع اليد او الشفة او الانف او الاذن (وجدعا
وشكرا وعجبا) ولا قولنا فضلا وفيه اباحت دقيقة تفيدك فضلا استوفاهما
المحققون في شروح المفاتيح في حل عبارة من معاقده واللايق به هذا المقام
فلان ردها لك ان كنت ذاهمة لاتسام من كثرة الكلام وهي ان فضلا يورد
بعد نفي صريح نحو فلان لا ينظر الى الفقير فضلا عن ان يعطيه او مؤول
نحو فلان يعرض عن الفقير فضلا عن ان يعطيه فانه في معنى لا يلتفت
الى الفقير والمقصود منه الدلالة على ان ما بعده اولى بالنفي بما قبله سواء كانا
مستحيين او مستبشرين او الاول مستبعدا والثاني مستحيلا وان قالوا انه
يتوسط بين ادنى واعلى للتنبيه بنى الادنى واستبعاده على نفي الاعلى واستحالته
يرشدك الى صدقه ما ذكرنا من لفظاته المخلية بالثانية واستصعب على الناظرين
وجه استفادة هذا المقصد حتى مثل بعض المفعول لوقوعه بعد النفي
الضمي بقوله تقا صرت افكارا اكثر من ان يقر بواحد هذا التركيب
فضلا عن ان يسلموا الى كنهه وذكروا في حله انه مصدر فضيل على حد
نصرو علم بمعنى بقى يقال انفتت الدراهم وفضل عنه درهم اي بقى فتقدير
فلان لا ينظر الى الفقير فضلا عن ان يعطيه فضل فضلا وضمير فضل
لمضمون الجملة المنفية اي بقى عدم النظر عن الاعطاء وذهب الاعطاء واورد
عليه ان بقية الشيء تكون من جنسه واقل مما ذهب ولبس عدم النظر
من جنس العطاء ولا معنى لوصفه بكونه اقل من العطاء فلا معنى لجملة
بقية له وقيل المراد انه عدم النظر بالنسبة الى عدم العطاء لان ما هو اولى
بالعدم بمنزلة عدم اكثر وما هو ابعد عنه بمنزلة عدم اقل فاريده بالفضل
القلة اللازمة له واورد عليه انه يحتاج الى تقدير النفي بعد فضلا والى التكلف

في تصحيح تعلق عن فضلا باعتبار الاستعمال الاصلى او تضمن معنى البعد
لان القليل بعيد عن الكثير هذا ما فاده ونحن نقول الفضل ضد النقص
على ما في كتب اللغة والضمير في فضل الى النفي اي فضل النظر في الوقوع
على المطاء وبعد عنه فضلا وح يلزم من نفي النظر نفيه بطريق الاولى
فعليك باعمال الروية في اختيار ما هو الاخرى وظهر بما ذكر ان فضلا
تحت القا عدة المذكورة لان الجار والمجرور معمول لفعله ذكر بعده بعد
حذف قوله (وقياسا) اي حذف قياس لا يتوقف الحذف فيه على السماع
بل يعرف بضابطة (في مواضع) نية بصيغة الكثرة على انه لا يتخصص فيها
ذكره من المواضع الستة وستنبهك على ما لم يذكره من ثلثة مواضع اخرى
ويصح لك صيغة الكثرة يجعل اول موضع ذكره متعددا الا انه جمعه مع الشدة
التناسب (منهما) اي مفعول مطلق (وقع مثبتا) في قصد المتكلم (بعد نفي)
يشمل النفي المستفاد صريحا والنفي المستفاد ضمنا فلا حاجة الى قوله (او معنى
نفي) الا ان يقال المتبادر من ذكر الشيء ما هو صريحه (داخل) صفة
المتروك فلذا افرد فكا نه قيل بعد واحد من النفي ومعناه داخل على الاسم
ومن لم ينتبه له قال الضمير راجع اليهما يتأويل كل واحد وقيل صفة لنفي
وصفة معنى نفي محذوف وقيل بالعكس وكون الشيء مقصود الاثبات بعد
النفي انما يكون يتوسط الا بينه وبين النفي لفظا او معنى على اسم بخلاف
ما ضربت الا ضربا (لا يكون خبرا عنه) اي لا يكون المفعول المطلق
في قصد المتكلم خبرا عن هذا الاسم وهذا القيد ضايع لان المفعول المطلق
لا يصلح ان يكون خبرا لان الخبر هو المسند والمفعول المطلق لا يصلح لكونه
مسندا الى شيء وقيل لان الخبر مرفوع والمفعول المطلق لا يكون مرفوعا
وكلا مقدمتيه فاسد لانه جاء ضرب ضرب شديد والخبر اعم من الخبر في الحال
او في الاصل ليخرج عنه ما وجدت سيري الاسير شديدا وكذا لا يصح ان يقال
لان عامل الخبر معنوي وعامل المفعول المطلق لفظي كما لا يخفى (او وقع مكررا)
نقض هذه القاعدة بخروج امثال ما وجدت زيدا الاسير وبدخول كلا اذا
دكت الارض كادكا والواضح البرى عن النقيضين ان يقال ما وقع مثبتا بالا
او معناها او مكررا بعد مبتدا لا يكون خبرا عنه او يقال ما وقع مكررا او
مقصورا عليه نائبا عن الخبر وقال ابن مالك ما وقع نائبا عن خبرين بتكرير
او خصر ويجه عليه خروج ما الدهر انقلابا والموت حزيا حزبا والظاهر

ان قولنا ما يضرب زيد الاسير على ان سيرا مفعول مطابق من الحال
المحذوف واجب مع انه خارج عن جمع ما ذكر والرضى بين ان المقصود
بهذا التركيب الاستمرار ولذا حذف استبشاعا للتصريح بما وضعه
على الحدوث اعنى الفعل او بما هو منزل منزله لاعماله عمله فعلى هذا يجب
ان يكون المقدرا سماعا وفعل مضارع (نحو ما انت الاسير وما انت الاسير البريد)
البريد معرب يريد دم سعى به بفعل يرتب في كل اثني عشر ميلا رسل السلطان
ويقطع رأس ذنبه علامة له وفي بعض الشروح هو الفصح وكلاهما يصح
في المثال وكرر المثال تنبيهها على ان المفعول المطلق في هذا الباب يكون
للتأكييد وللنوع الا انه يجب تقدير عامل ما هو للتأكييد بعد الالة لا يلزم
استثناء الشيء عن نفسه وفيما هو للنوع يصح ان يقدر قبل الا وبعد
(وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا) وزيد سيرا فسيرا والمراد بقولهم
زيد سيرا سيرا زيد سيرا بعد سيرا اذ ليس سيرا الثاني تأكييد الاول قال صاحب
الكشاف في تفسير كلا اذا دكت الارض دكا اى دكا بعددك نظيره
من الحال جاء في القوم رجلا رجلا (ومنها ما وقع تفصيلا) التفصيل في اللغة
التبيين فيندرج في الضابطة فشذوا الوثاق فاما ما مع انه لا يجب فيه الحذف
ولو قال بدل قوله (لاثر) لاثار لم يندرج فينبغي ان يحمل التفصيل على تبين
متعدد وهو يكون على نوعين تبينها على سبيل التزديد كما في مثال ذكره
وتبينها على سبيل الجمع كان يقال اضرب غلامك تأديبا ونحوها لكنهم
فسروه في هذا المقام ببيان الانواع المحتملة وفيه تأمل (مضمون جملة)
الظاهر منه ما يتضمنه الجملة ولا يستفاد منها كما قصده فيما بعد غير مرة لكنهم
فسروه ههنا خاصة بمصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول ويستفاد
منه وجوب اشتمال الجملة على ماله مصدر وذلك لان الاثر بمعنى الغرض وانما
يتحقق الغرض بمضمون الجملة لو اشتملت على فعل اختياري قبيل اطلق
الاثر على الغرض لان تحققه بعد مضمون الجملة كتتحقق الاثر بعد المؤثر
ونحن نقول اضافة الاثر الى مضمون الجملة كاستناد الفعل الى السبب وانما قال
تفصيلا لاثر مضمون جملة لان تفصيل نفس مضمون الجملة ليس كذلك نحو
زيد يسافر سفره القريب او البعيد قبيل ولو كان تفصيل اثر مضمون مفرد
لم يجب الحذف كما في زيد يسافر اما صحيحة او اغتناما وفيه ان الغرض من سفر
زيد صحته او فائدة سفره لا محالة لا فائدة نفس السفر فلا تعقل فائدة لمضمون

المفرد (متقدمة) اسقط هذا القيد ابن مالك فلزم الاختلاف بينه وبين المص
في اما تأديبا او هلاكا اضرب زيدا في وجوب الحذف ولك ان تجمع بين قوليهما
بان تقديم هذا النوع من المفعول المطلق لا يصح على الجملة المذكورة لان
مرتبة التفصيل بعد الاجال الا ان المصنف شبه على وجوب التقديم
وابن مالك اقتصر على ذكر الضابطة واعلم ان المفعول المطلق انما يكون
بعض المفصل لان المفصل هو ما عطف عليه فجعله تفصيلا مسامحة بمعنى
ماله دخل في التفصيل وكونه تفصيلا لا يترصد مضاف الى الفاعل فيما
اذا كان المناسط لهذا الغرض ثبوت الفاعل وكونه تفصيلا لا يترصد مضاف
الى المفعول فيما اذا كان المناسط له التعلق كما في المثال المذكور هنا فان المن
والغدا غرض من شد الوثاق كأننا من كان الشاد وج لا يقتصر في التفسير
على الاضافة الى الفاعل او المفعول بل يزيد عليه المصدر المقيد بالحال نحو
جئتكم متكلميا اما تكلميا معي او سمعا معي فان تكلميا هو الغرض من الجئته
في حال التكلم لا من مجرد جئته (نحو فشدوا الوثاق) بالفتح ويكسر ما يشبهه
(فاما منا بعد) اى بعد الشد (واما فداء) بالكسر ويقع وقد يقصر يقال
فداء يفديه اى اعطى شيئا وانقذه فان قلت لم لم يجعل فداء مفعول له للشد
فيستغنى عن حذف العامل وينطوى هذا القسم من وجوب حذف ناصب
المفعول المطلق قلت لا نزاع في احتمال المثال لما ذكرت لكن لا ينطوى به
هذا القسم لانه لا يحتمله قولنا وهبتك الفا فاما اعانة او اكراما اى فاما تعين
اعانة او كرمي اكراما فانه لا يحتمل كونه مفعولا لانه لا يصح تقدير اللام فيه
لعدم اتحاد فاعله وفاعل الفعل المعمل وقد عرفت ان الجملة المذكورة اعم
من الطلب والخبر ومن امثلة الخبر قوله * لا جهدين فامادزه واقعة * تخشى
واما بلوغ السؤل والامل (ومنها ما وقع للنشبية) قبل اى مفعول مطلق
وقع في التركيب لغرض ان يشبه به شئ وهو المصرح في عبارة ابن مالك
حيث قال ومن المترنم اضممار ناصبه المشبه به مشعرا بحدوث بعد جملة جاوية
فعله وفاعله معنى دون لفظ ولا صلاحية للعمل فيه لكن هذا التفسير مبنى
على ان يراد بالمفعول المطلق ما يطلق عليه المفعول المطلق تجوز لان المشبه به
هو نائب المفعول المطلق ولو كان مراد المصنف ذلك لكان الظاهر ان يقول
للتشبيه به وايضا يخرج عنه فلو فاذا له صوت مثل صوت جاز فان المفعول
المطلق بحسب الظاهر هنا لفظة مثل وهو ليس بمشبه به بل اداة

تشبيهه فينبغي ان يفسر قوله للتشبيه بقولنا لان يقع مشبهها فيكون الكلام في المفعول المطلق الحقيقي ويكون ظاهر قوله للتشبيه منطبقا عليه ولا يخرج منه صورة ومنهم من فسر به فعل المتكلم وقال اى التشبيه شئ بشئ وهو ينطبق على المفعول المطلق الحقيقي والمجازى مشبهها به كان اوداة للتشبيه (علاج) فسر بالمشعر بالحدوث وفسر البعض بكونه فعلا الى العضو الظاهر ولم يكن في نسخة كانت عند الرضى فاعترض بانه لا بد من قيد آخر وهو الاشعار بالحدوث ليخرج نحو زيد زهد زهد الصلحاء فانه لا يجوز فيه حذف الفعل لعدم القرينة عليه لان الفعل يشعر بالحدوث فاذا كان الجملة السابقة مشتملة ما يدل على الحدوث تكون نائبة عن الفعل دالة عليه شاعلة موضعه ويجب الحذف والا فلا وقد عرفت عن ابن مالك ايضا اشتراط الاشعار بالحدوث فتفسيره بالاحتياج الى العضو الظاهر ايضا للاشعار بالحدوث لان الغالب فيما يفعل به الحدوث وفيما يصدر عن الناطق الثبوت لكن هذا التفسير انما يصفو لو ثبت كون العلاج بهذا المعنى في اللغة ولم نجده وفي القاموس عاجله علاجا زاوله وداواه فتفسير قوله علاجا بكونه محتاجا الى المزاولة وما يحتاج فيه الى المداومة الامور الحادثة دون الثابتة (بعد جملة) يخرج المقدم على تلك الجملة فلا يجب حذف الفعل مع تقدمه على الجملة (مشتملة على اسم بمعناه) اى منطبق على معنى المفعول المطلق فيخرج مفعول مطلق واقع بعد جملة مشتملة على فعل او شبه فعل لان العامل فيه ذلك الفعل او شبهه دون محذوف نحو مرت زيد فاذا هو يصوت او مصوت صوت حمار ولك ان تقول ما هو بمعنى المفعول المطلق يكون الحدوث لانه الحدوث فينبغي عن قيد العلاج فالنسخة العليا ما خلا عن قيد العلاج ولا يرد عليه اعتراض الرضى (وصاحبه) اى مشتملة تلك الجملة على صاحب معناه او ذلك الاسم او المفعول المطلق بخلاف ما اذا لم يشتمل نحو في البلد صوت صوت حمار لان تلك الجملة لا تنوب عن الفعل المحذوف لعدم اشتماله على ما لا بد للفعل منه من الفاعل ففي هذه الصور يجب رفع صوت حمار اما على كونه بدلا او صفة وجوز الرضى كونه تأكيذا وفي الحكم يكون المفعول المطلق محذوف الفعل في هذا القسم رد على شبهة حيث جعل العامل الجملة المتقدمة وعلى من جعل العامل الاسم الذي بمعنى المفعول المطلق والاهتمام بالقيود لتعيين محل الخلاف فلا يرد ان الكلام في المفعول المطلق فلا حاجة

الى قيد

الى قيد بخروج ما ليس مفعولا مطلقا فان قلت ينجم القول بحذف العامل مع وجود اسم بمعنى المفعول المطلق والمصدر يصح ان يعمل فيه قلت وجهه الرضى بان عمل المصدر لكونه بتقدير ان مع الفعل وجعل المصدر في الجملة المتقدمة بمعنى ان مع الفعل صحيح لان الفعل المصدر بان غير مقطوع به وهذا الفعل مقطوع به وفيه نظر لان المصدر الماضى بتقدير ان مع الماضى والحال بتقدير ما مع الفعل وانما اطلق القول بان المصدر بتقدير ان مع الفعل لاشتهار ان يجعله الفعل في تأويل المصدر صرح به في بحث المصدر للعمل المصدر الماضى في المفعول المطلق فالوجه ان يقال كان الظاهر ان يقال زيد صوت حمار فان اصله زيد صوت صوت حمار قصد الى الابهام ثم التفسير ليتمكن في النفس فاسب ان يكون المفعول المطلق من جملة اخرى ذكر جوابا لسؤال نشاء من الاول فكانه قيل كيف صات فاجيب بانه صات صوت حمار (نحو مرت زيد) لادخل لهذه الجملة في حذف الفعل انما هو لتعيين مرجع ضمير في الجملة التي بعدها ويستفاد من الرضى انه دخل لدلالته على تعيين زمان الفعل وفيه انه لم يشترط في حذف الفعل الا تعيين حدوثه وفاعله الا ان يقال لا يتوقف عليه دخول الحذف لكنه يقوى الحذف (فاذا له صوت صوت حمار) ظاهر كلام الصحاح ان الصوت مصدر حيث قال صات الشئ يصوت صوتا لكن الرضى قال الصوت اسم اقيم مقام المصدر كالعطاء والكلام والقاموس ايضا جعله اسما ولم يبين كونه مصدرا (او صراخ صراخ الشكلي) في القاموس الصراخ الصوت او الصوت الشديد والشكلي فقد الحبيب والولد هذا وقوله او صراخ عطف على المثال السابق لا على المسند اليه في المثال السابق كانه قيل او نحو فاذا له الخ وانما اتي بالمثالين تنبيهها على ان وضع غير المصدر مقامه في هذا القسم كثير (ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره) الاخصر لا محتمل غيره وغيره خبر لا او بدل من محتمل وغير الاستثناء مثل لا اله الا الله والافق بقوله لها محتمل غيره ان يكون صفة لمحتمل وبالجملة يستلزم كون المصدر محتمل الجملة مع انه منصوص عليه والمنصوص يقابل المحتمل فتأمل وضمير غيره اما للمضمون او لا والمراد الغير المتاني والا فاما من جملة الا ويحتمل كونه حقا وباطلا فكيف يكون له مضمون لا محتمل غيره والاوضح ما وقع مضمون الجملة يكون نصا فيه ولا يبعد ان يقال لا محتمل لها غيره تعورف في الكون نصا فيه دفع ما تقدم واحترز بقوله مضمون جملة عما وقع مضمون مفرد نحو ضربت

ضربا مما لا يحتمل غيره ونحو رجوع الفهقري مما يحتمل وبقوله لا يحتمل لها غيره
عن قسمه ولا وجه لهذا التقييد والتفصيل بل يكفي ان يقال ومنها ما وقع
مضمون جملة لا يقال هذا التفصيل لا اختصاص كل قسم باسم لانا نقول
التخصيص بالاسم فرع التفصيل فلا يصح ان يكون سببها فتأمل ولا يخفى
انه ينتقض بقولنا اعترفت اعترافا فان اعترافا مضمون جملة لا يحتمل لها غيره
الا انه لم تذكر فلان من تقييد الجملة بالذكر لا يقال بعد ينتقض بقولنا اعترفت
بان له على الف درهم اعترافا لانه بعد تسليم صحته ليس هننا ذكر جملة بل
صار الجملة مفردا (ويسمى هذا القسم (توكيد النفس) مع ان الجملة تغاير المصدر
تنزلا للنص في مدلول المصدر منزلة نفسه وتسمية التوكيد لغيره لاحقا فيه
ولقد استصعب التوكيد لغيره بناء على ان كل مؤكد يقرر نفس المؤكد لا غيره
وهذا مبني على جعل المؤكد والمؤكد المفهوم دون اللفظ والانطباق باللفظ
جعلهما اللفظين كما نبهناك واجاب المصنف بان لام لغيره ليس صلة التأكيدي
بل لام الاجل فهو بمعنى تأكيدي لاجل دفع غيره او لاجل احتمال غيره وتعبه
الرضي بانه لا يلائم التأكيدي لنفسه فان لامة ليس لاجل ودفع بان المعنى تأكيدي
لاجل تقرير نفسه وهذه الكلمات بمنزل عن التسمية بمؤكد نفسه ومؤكد
غيره كما في تسهيل ابن مالك بل التسمية بمؤكد نفسه ومؤكد
غيره تكشف عن التأكيدي لنفسه والتأكيدي لغيره بوجه لا يحوم حوله ووجه
الرضي بان المحتمل من حيث انه محتمل غير النص من حيث هو نص فالمصدر
يؤكد ما هو غيره وصفا في القسم الثاني بخلاف القسم الاول (ومنها ما وقع
مضمون جملة) بخلاف نحو رجوع الفهقري فانه مضمون مفرد وغيره
(لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا) وقد انكشف بما قدمناه في قسمه واستغثت
عن الشرح ويشكل بقولنا قلت قولنا حقا مضمون جملة محتمل لغيره ودفعه
انكشف لك بنتمه * فكيف على معرفة بما مر منه * ولا نسباً الى عن شرحه (ويسمى
توكيدا لغيره) فاني جئت لك بخبره وشبهه * ومن امثله لا فعله البتة * يعني
اقطع القطع الذي لا تردد فيه فقوله لا فعله يتضمن القطع ويحتمل الزود
الخفي في دفع بقوله البتة واوجب التعريف سبويه ونقل الباب تكبيره
وجعله مكشورا للتعريف وصار همزة جزف التعريف فيه قطعا فلا يسقط
في الوصل ومنها ما وقع مثني منقوض بما لا يحصى من مثل ضربت ضربتين
وقيد المصنف في الايضاح بقوله للتكثير اي يكون مثني لا يكون المقصود

منه عدد الاثنين بل الكثرة بلغت ما بلغت فانهم فسروا اليك بالباب بعد
الباب ووافقهم الرضي في هذا المقام وان قال في بحث خواص الاسم ان الفعل
ارجعوني وفي قول الحاج باخرسي اضرب بعنقه لم يجمع ولم يثن اذ الجمع والثنية
يقتضي التعدد في المعنى وهنا اريد تكرار اللفظ فقط كما في التأكيدي كانه قيل
ارجع ارجع ارجع واضرب اضرب واتا كيد في الاغلب بلفظين لكن قد يشبه
بالثنية والجمع في كون ضم لفظ الى لفظ مثلها وان كان فيه متفق المعنى
وفيها مختلفا فاضرب بعنقه مثل ليك وسعديك وارجع البصر كرتين
في كون اللفظ في صورة المثني وليس به فتأمل وبعد تقييد المثني بقيد التكثير
اورد قوله تعالى * ارجع البصر كرتين * ويمكن دفعه بان مراده بكونه للتكثير
فقط وكرتين كما يستعمل للتكثير يستعمل لغيره فنقول قوله مثل ليك وسعديك
منصوب صفة لشيء اي ما وقع مثني مثل هذين في كونهما للتكثير لا غير ويؤيد
كون المراد التقييد دون التمثيل ان معرفة المثني لا يحتاج الى التوضيح ولا يخفى
ان جعل هذا القسم سماعيا احق من جعله قياسيا اذ المثني الذي لا يكون الا
للتكثير بل ما يكون للتكثير سماعيا صرحوا به واعتذار المصنف بان المقصود
انه قياسي من وجه لانه بعد معرفة الشيء للتكثير تقول كل مثني كذلك يجب
حذف فعله ليس بشيء لانه لا ينفع هذا القياس اذ لا معنى عن الضبط بالسماع
وبهذا الاعتبار ينخرط السماعيات في سلك القياسي كالافعال الناقصة
والحروف العاملة الى غير ذلك قال بعض الفضلاء انما وجب الحذف هنا
لانه اغني تكرير المصدر عن ذكر الفعل كما في زيد سيرا سيرا وانما لم يشترط
هنا ما اشترط هنالك لان التكرار هنا اقوى لتكرار المعنى ايضا حيث تعدد
الفرد بخلاف سيرا سيرا اذ لا تعدد الا في اللفظ مع اتحاد المعنى اقول هذا لا ينفع
في زيد سيرا سيرا وزيد سيرا ثم سيرا الا ان تسمك بطرد الباب وليك في
الاصل لين سقط النون بالاضافة من لب بالمكان واللب اقام اي اقيم
في مكان بطاعتك ولا ابرج عنه وقالوا اصله البابين صار لين بحذف
الزوائد كما في سعديك فانه في الاصل اسعديك لا محالة ولا يظهر وجه للقول
بحذف الزوائد في ليك بعد محي لب والظاهر ان يقال الحذف في سعديك
للازدواج في ليك وسعديك ثم بقي هكنا في غير مقام الازدواج ايضا وقالوا
حذف الزوائد كحذف الفعل ليعرغ المحي بسمعة لسماع الامر ونحن
نقول ليعرغ المحاطب عن سماع الجواب بسمعة الامر ومحط مؤنة سماعه

ومن ذلك المثني هذانك اي هذاذا بعد هذاذوالهذاذ القطع بسرعة
ومنه هجاءجيك والهجاءج الكلف واذا فرضت من معرفة اقبسة المصنف
فاستمع ثلثة اقبسة اخرى فتكون تلك عشرة كاملة كنت تتنظر بمقتضى
وعدنا معرفة تلك الثلثة الاول كل مصدر كان في الاصل صوتا نحو آها اي
توجعا وواها اي طيبا وتفا اي كراهة فيقدر لجميعها افعال بمعناها والثاني
كل ما كان تو ينجأ مع استفهام كقول ارضى وذو بان الخطوب تنوشني او بدونه
كقوله حولا واهمالا وغيره موع بتثبيت اسباب السيادة والمجد والثالث
قال الرضى هو يشبه ان يكون قياسا كل مصدر عطف بالواو على جملة
تأ كيد الماء طوف عليه وتبيناله كقول المحبب نعم ونعمة عين اي انعم واقر
عينك انعاما وكقول الراد لا فعل ذلك ولا كيدا اي لا اكاد ان افعله
كيدا وربما يقال كودا ومكادة (المفعول به) الاظهر انه حذف هنا ومنه
اختصار الانسباق الذهن اليه وكذا في اخواته في هذا الباب
وفيما سبق اذ لا بد منه في التقسيم المشار اليه بقوله فنه في الباب ولا ضمير
في المفعول به وضميره الى اللام وكذا المفعول فيه وله ومعها ومن قال الضمير
المستتر في المفعول راجع الى الفعل اي الذي فعل به اوفيه اولا جله او معه
ففيه ان الواو اجب ح المفعول به اوفيه اوله او معه لان مسنده صفة
جارية على غير من هي له . يتجه على كون الضمائر المجرورة الى اللام ايضا
انه لو كان كذلك لما جاز حذف اللام وتكبر المفعول مع انه يستعمل مفعول به
وفيه وله ومعها كثيرا بلا ضنة وتكبر فالتحقيق انه راجع الى موصوف محذوف
اي شئ مفعول به واللام لبس موصولا لعدم قصد الحدوث بالصفة والمفعول به
اسم لما تعلق به الفعل بنفسه او بواسطة حرف الجر ولذلك ترى بعض
النحاة يقسمه الى المفعول به بلا واسطة والمفعول به بواسطة حرف الجر
المسمى بالظرف توسعا ولا يصح تفسير المطلق بقوله (هو ما وقع عليه
فعل الفاعل) اذ لا يقال في عرف اللغة وقع الجلوس على الدار بل وقع
فيها ولانه وقع المرور على زيد بل وقع المرور بزيد ومقتضى المقام تفسير
مطلق المفعول به لان المفعول به بواسطة حرف الجر لبس من المنصوبات
لفظا لكنه محلا اذ لا بد للنحو من البحث عن نصبه المحلى ولا يصح جعله
تفسيرا بلا واسطة حرف الجر كما توهمه الرضى وغيره بناء على ان مطلق
المفعول به ينصرف اليه لان ما وقع عليه فعل الفاعل يصرف على زيد

في ذهبت زيد وعلى الجلوس في جلست على السرير الا ان يدفع الثاني
بان قولنا وقع الجلوس على زيد انما يصح مع تعلق كلمة على بالجلوس
لا بالوقوع وتعلق على في التعريف بالوقوع فان احدهما غير الاخر ويلزم
ان الاول مفعول بلا واسطة حرف الجر فان حرف الجر يحمل الذهاب
بمعنى الازهاب وزيد مفعول الازهاب بلا واسطة يقال ما يتبادر من وقوع
الفعل على الشئ لا يصح في افعال القلوب لانه لا وقوع لها على شئ قلت
لا يصح ايضا في الافعال الظاهرة لانها لا تدرك بالبصر ووقوع الشئ
على الشئ من مدركات البصر فلذا فسر المصنف بتعلق الفعل بشئ يتوقف
عليه تعقل الفعل يعني تعلق الفعل بنفسه لا مطلق التعلق اذ قد عرفت
ان بعض التعلقات لا يقال فيه الوقوع على الشئ وكذا المراد تعلق بغير
الفاعل لانه يعبر عنه بالوقوع عنه لا الوقوع عليه وانما اضاف الفعل الى
الفاعل ليصرفه عن الفعل الاصطلاحي فيصفو اسناد الوقوع اليه عن
شوب الجوز وشمول التعريف لمفعول غير الفعل عن كلفة التكلف وليفيد
عموم الفعل اذ تقيد الشئ بما يعبر عنه بغير العموم ولا فعل بخلو عن فاعل
اي وقع عليه الفعل اي فعل كان محذوف الفاعل كان نحو ضرب زيد
فان زيد مفعول به وقد وقع عليه فعل الفاعل المحذوف ونحو اعطى زيد
درهما ومنهم من قال اضاف الفعل الى الفاعل ليخرج زيد في ضرب زيد
لانه لم يقع عليه فعل اسند الى الفاعل فاشكل عليه نحو اعطى زيد درهما
فان درهما مفعول به ولم يقع عليه فعل اسند الى الفاعل فدفعه بان زيد فاعل
حكما فحمل الفاعل في عبارة المصنف شاملا لمفعول ما لم يسم فاعله
وطى هذه المسافة البعيدة لم ينفعه اذ يخرج ح اعجني ضرب عمرا فان عمرا
مفعول به ولم يقع عليه فعل اسند الى الفاعل والمراد بوقوع الفعل عليه كونه
مما وقع عليه الفعل عبارة فيدخل فيه ضرب زيد عمرا مع كذبه وما ضرب
زيد عمرا لان العبارة دلت على وقوع الضرب على عمرو ولولا دلالة لم يفد
دخول حرف النفي في الوقوع ويخرج زيد ضربته لان زيدا وان وقع
عليه فعل الفاعل لكن العبارة لم تفده بل افاد كونه محكوما عليه بالمضروبية
ولزم من ذلك كونه مما وقع عليه الفعل واجاب الرضى عن النفي بانه يدل على
وقوع عدم الضرب على زيد وضعفه لا يخفى اذ فرق بين الدلالة على نفي
وقوع الضرب ووقوع نفي الضرب واو اعتبر الدلالة الضمنية لزم كون

زيد ضربه منه على انه لا ينفعه في دفع اضربت زيدا ويدخل في التعريف نحو ما زيد وضارب زيد وزيد ضربه من مقاعيل دخل عليها الام تقوية اعني مفعول شبه الفعل ومفعول فعل محذوف او مؤخر فانه يدخلها لام تقوية العمل لان اللام زيادتها في حكم العدم وكذا ما زيد فيه حرف جراخر (وقد يتقدم على الفعل) مع مشا ركته الفاعل في شدة اقتضاء فعل له وامتناع تقدم الفاعل فلدفع ايها ذلك المشاركة وامتناع التقديم فيه خضبه ببيان تقدمه مع ان المفعول فيه وله والمفعول المطلق يشاركه فيه وتخصيص الفعل بالذكر عا دته والمراد معلوم لكن بعض ما يشابه الفعل اضعف عمله لا يتقدم عليه مفعوله وهو اسم التفضيل ولا يتقدم على المصدر ايضا لانه في تقدير ان مع الفعل وما في حيزه ان لا يتقدمه ولم يفصل التقديم الى الجواز والوجوب لان تقديمه انما هو لتضمنه ماله صدر الكلام ومعرفة وجوب ما يتضمن ذلك مفروغ عنها واما وجوب تقديمه في قوله تعالى فاما اليوم فلا تقهر* في فروع مسئلة وجوب الفصل بين اما وجزائه وتعد الفصل بدون تقديمه ويجب تأخيرها اذا اكد عامله بشدة او مخففة نحو اضرب زيدا المشابهة العامل بان فلا يتقدم على ما في حيزه كما لا يتقدم شيء على ان وكذا اذا كان عامله فعل التعجب او مسئلة للحرف لفظا ومعنى (وقد يحذف الفعل) الناصب للمفعول به (لقيام قرينة جوازا) قد علم ذلك من بيان حذف الفعل في بحث الفاعل اذ لم يقيد الفعل بكونه لازما والمراد اعم من الحذف وحده او مع المفعول والقرينة اما اللفظية (كقولك زيد المن قال من اضرب) فانه في تقديره اضرب او ضربني زيدا بقرينة السؤال او معنوية كما تقول لقاصد الضرب زيدا ولم يتعرض لحذف المفعول به لانه علم واجبه وجازته في بحث التازع (ووجوبا في اربعة ابواب) قد مر له خامس وهو موضع يجب فيه حذف الفعل المتعدي للفاعل وسيا في سادس حذف الفعل المتعدي العامل في الحال المؤكدة وليس الاغراء سابع لانه سماعي صرح به المصنف في شرح الفصل في بحث التحذير ولا المنصوب بالمدح ونظائره تأمنا لان كلها في الاصل منادى كما حققه الرضي ونحن تفصله لك في بحث حذف حرف النداء تكميلا ولا المنصوب تاسعا لكونه ملحقا بالمنادى (الاول سماعي نحو امره) بفتح الراء لان عينه وعين انما تابعا للام ما (ونفسه) اي يدع امره او نفسه اي مع نفسه والمعنى اما الامر بالهجر عنه او بترك الانتقام عنه لان نفسه

تجزئه او بترك اصلاح امره لانه يكفيه عقابه وكاله وقوله ونفسه لا محالة عطف على امره او ليس يحتمل كونه مفعولا معه بالاتفاق فقول الرضي والواو بمعنى مع اوله عطف خفي (وانتهوا خير لكم) اي انتهوا عما كنتم فيه من التلبيث وانتهوا خير لكم من كل شيء لامن التلبيث اذ لا حسن له حتى يصح تفضيل التوحيد عليه ومنه حسبك خيرا لك اي حسبك ما حصل لك مما انت فيه واثت خيرا لك ومنه وراك اوسع لك اي تأخر عن هذا المكان واثت مكانا اوسع لك فتقدير ائت لا طراد في نظائر الآية خير من تقدير يكن اي انتهوا يكن خيرا لكم لا لان حذف كان بدون حرف الشرط مقدر في الكلام ومن تقدير انتهوا خيرا لكم كما لا يخفى وعلى هذا التقدير ليس بما نحن فيه (واهلا) اي ذات اهل اي ايت مكانا يتأهل فيه ولا تبقى فردا (وسهلا) اي وطئت مكانا سهلا لا تألم فيه قد ماك وبما جعل منه هذا ولازعمائك وجعل التقدير هذا هو الحق ولا زعم زعمائك يقال فيما اذا ظهر هذا على خلاف اقوال زاعم وانا اقول يحتمل ان يكون لانقيا للجنس اي هذا حق ولا شيء من زعمائك حق فلا حذف الا الخبر لا وهو كثير وبما جعل منه من انت زيدا قال الرضي اصله فبين صار سمي زيد وهو دني وزيدا عال وتقديره من انت تذكر زيدا والجملة حال من معنى من انت فانه في معنى من تكون ويقال ايضا فبين يذكر عظيما بسوء ونحن نقول هو منصوب بترع الخ فض المتعلق بمعنى من انت اي من يكون لاسم زيدا وزيد تتكلم به لاجلك او تتكلم به ويقال في الفارسي توجه كس ابن نام تاجد كسي مرا ابن كس را كه سخن او كوي و بروي بر رفع زيد وجعله الرضي خبرا مبتدأ واجب الحذف والجملة حالا اي من انت كلامك زيد والاظهر ان التقدير من انت هو زيد اي هو رجل المشهور المعروف كما يقال انا ابو النجم ومنه عذرك من فلان اي احضر عذرك من اجل فلان حيث فعلت به ما يكره فانك معذور بما فعلت به لانه استحق لذلك وفعل بك ما هذا جزاؤه والعذير بمعنى العاذر وقد يستعمل في فعل يعذر عليه ومنه اهلك والليل اي ادرك اهلك مع الليل يعني لا يسبقك الليل في الادراك قالوا وبمعنى مع اي ادرك اهلك واسبق الليل قالوا وللعطف والعامل المحذوف وجوبه متعدد ومنه كليهما وترا اي اريد كليهما وترا قال الرضي اصله ان شخصا كان بين يديه سنام وزيد وتعرف قل لا خير اي هذين تريد مشيرا الى السنام والزيد فقال ذلك

لكن قدر اعطاني ولا يخفى ان المناسب ما قدرنا ومنه الكلام على البقرة ارسلا
ومنه احشفا وسوء كيله اي انجمع حشفا وسوء كيله والحشف بالتحريك
اردا التمر او ما لا نوى له لضعفه او التمر اليابس الفاسد كذا في القاموس ومنه
كل شيء ولا شئ حراى افعلى كل شيء ولا تفعل شئ حرو منه فان تأتى فاهل
الليل والنهار اى فتأتى من هو اهلك بالليل والنهار ومنه ديار الاحباب اى
اذكر ومنه قواهم كاليوم رجلا اى لم اركر رجل اليوم رجلا قال الرضى
وجوب الحذف في جميع ذلك وغيره لكونها امثالا والامثال لا تغير وجعل
اللباب المثل الاخير جائزا الحذف هذا ولم يتعرض لحذف المفعول به
لانه علم من بحث التنازع (الثاني) من ابواب وجوب الحذف والاول
من ابواب الوجوب قياسا (المنادى) النداء بالضم والكسر الصوت وناديت
وناديت به تسمية المنادى منادى ظاهرة (وهو) سواء كان لازم النداء
في السعة مما جاء على مفعلان نحو ملا مان بمعنى اللثيم وملكعان بمعنى
اللكع والغالب فيه السبب ويندر مكرمان للكريم وجوز ابن مالك
استعمال مفعلان لغير النداء في السعة على قلة ومن ككلمتى قل بمعنى
فلان وفلة بمعنى فلانة ومن نومان بمعنى كثير النوم وذكر ابن مالك نومان
وملام ايضا ومما جاء على فعال في سب المؤنث وعلى فعال في سب المذكر
نحو بالكاع وبالكع وبالاكعة وهما قياسيان او لم يكن لازم النداء (المطلوب
اقباله) اى توجهه اليك توجهه اما احذوا او بقاء كما في نداء المقبل اليك
توجهه قبل النداء اى ما وضع لمطلوب الاقبال فيدخل فيه يا الله ويا جبال
مما يستعمل فيه الاقبال وباطير مما لا يصح فيه طلبه لان كل ذلك موضوع
لمطلوب الاقبال استعمال في غير موضع ويدخل فيه المندوب بيا لانه
موضوع لطلب الاقبال مستعار للتفجع بخلاف واعبد الله فانه المتفجع عليه
وكلمة واتائب من باب التفجع فواعبد الله في معنى التفجع على عبد الله فنصب
ببزغ الخافض تخفيفا ولم يعد المندوب في مواضع وجوب الحذف ولم يجعلها
خشية لان بعضه منادى وبعضه كالمنادى فاكتفى في مقام عبد الابواب
بالمنادى مرتبة على تفاوت بينهما في ما يعلى (بحرف) فيه رد على ابي علي
جعل حرف النداء اسماء افعال لانه جاء منها ما هو على حرف واحد
بخلاف اسم الفعل بل بخلاف الاسم المستقل في التلفظ فانه لم ينجأ اقل
من حرفين (ثالث من باب ادعو) في شغل محله لافى العمل والا لم يكن المنادى

محذوف

محذوف الفعل لقيام قرينة خلافا للمبرد حيث رأى امالة يا بنج - لاف سائر
الحروف فجعلها امارا سده مسد الفعل من كل وجه والتبادر منه ان ادعو
مقدور قبل المنادى كما هو الاصل في العامل لكن هذا خلاف ما نقل عن سيبويه
انه قال اصل يازيد يا اياك اهني وكأنه رأى ان المنادى مقصود الاختصاص
من بين المتعدد فيناسب التقديم للاختصاص والمصنف خالفه لما رأى انه
كثيرا ما ينادى المتوحد وتقدير ادعو انسب بمقام النداء كما لا يخفى وانسب
منه تقدير نادى ولما كان النسيابة توهم وجوب ذكر الحرف فيلزم خروج
يوسف اعرض دفعه بقوله (لغظا او تقديرا) ومما يلزم فيه النسيابة لغظا
لغظ الله والمنادى المحذوف وسأيتى سار ما يلزم فيه ومن لطائف الشرح
ان المنادى مع كونه مفعولا به صار كالعمدة في انه لا يتم الجملة الندائية بدونه
وذلك لانه في معنى اقبل فكذلك المفعول فاعل في القصد ولذا بنى على ما
يرفع به والمنادى احوال تعرضه بالنداء هي اهم في باب النداء من نصبه
الذي هو امر معلوم من كونه مفعولا به فقدمها على بيان النصب وقيل لان
غير المنصوب اكثر من غيره فضبطوا الاقل وبين الاكثر بانه سواء فتأمل
(ويبنى) اى يجب بناء المنادى في السعة والضرورة لان الضرورة لا تدعو
الى النصب ويندفع بالتثوين خلافا ليونس وقوله اقبس لانه لا محال للتثوين
المتكسر في البنى الا ان يقال المنادى مبنى يشبه المعرب كما يعرف منه معرفة
حال توابعه وفيه رد على الكسائي حيث جعله مرفوعا بلا عامل كما جعل
المنصوب منه منصوبا بلا عامل اما لطوله وهو منقوض بالمنادى النكرة
واما لان المنصوبات اكثر واختلف في عود المحذوف للتثوين بعد سقوط
هذا التثوين بالنداء فيما زاد حرفه الاصل على واحد فاوجب الخليل باقاضي
ويونس باقاض بالكسر وايضا في وجوب بامر في كذا في التسهيل (على ما
يرفع به) عدل اليه من قول النجاة على الضم لظهور خله والمراد على ما
يرفع به لو لم يكن منادى قيده به ابن مالك وهو واضح في بيان حال المثني
والجمل مع بخلاف توجيهه بان يرفع حال عن الضمير على انه يرفع بناء
المثني والمجموع على النون لان النون ما يرفع به الا ان يقال المتبادر مما يرفع به
ما علم سابقا ولم يعرف بعد ان النون يرفع به (ان كان مفردا) اراد به ما ليس بمضاف
ولا شبه مضاف فحوزا متفرعا على كون المفرد بمعنى ما ليس بمضاف بقرينة
جعل طالعا جلا من المنصوبات وسنين شبه المضاف (معرفة) اما قبل النداء

او بقصده على التعيين في النداء ونبه عليه بقوله (مثل يازيد ويا رجل)
وفيه رد لمذهب المبرد انه لا يجوز نداء العلم لامتناع تعريفين لما قبل انه لا بأس
عند اختلاف السبب لانه يستلزم جواز تعريف المضاف الى المعرفة والعلم
باللام بل لان لا يفيد التعريف بدون قصده ومثل للتثنية والجمع (ويا زيدان
ويا زيدون) دون يارجلان ويا مسلمون تنبيهها على ان تثنية العلم او جمعه
لا يستلزم اللام في النداء لان تعريف النداء يغني عن اللام وفيه تنبيه على
ان المراد بالمفرد ليس ما يقابل المثنى والجمعوع ومما يهمل ان تعرفه ان اثنى
عشر في حكم المثنى عند سبويه لان الجزء الثاني لمعاقبة النون بمنزلة فتقول
في ندائه يا اثنى عشر فلا تقدر الضمة كما تقدره في خمسة عشر وعند الكوفيين
في حكم المضاف لمساوئته به في حذف نونه فتقول في ندائه يا اثنى عشر نقله
الرضي عنهما هكذا في نديته وقال اجاز ابن كيسان الوجهين وبناء المنادى
على ما يرفع به لفظا او تقديرا او محلا نحو يازيد ويا فتى ويا هذا واستثنى
من المفرد المعرفة المستغاث بقسميه حيث قال ويخفض بلام الاستغاث الخ
وابقى فيه القسم الثالث منه فانه مبنى على مامر وما يستغنى لظهور كونه
مستغاثا عن اللام والالف على ما في التسهيل وسبب استثنى العلم الموصوف
باين مضافا الى علم آخر وينبغي ان يستثنى منه ومن قوله وينصب ماسواهما
ايضا منادى الذي يلحق اخره الف بعده والمنادى بالغير المصرح به بانه
يلحق باخره الالف والهاء فيقال يا هناء صرخ به الرضى في بحث النديبة
والسهيل ويضم الهاء تشبيها بهاء الضمير او يكسر لدفع التقاء الساكنين
والمنادى المضمر فانه جاء فيه يانت ويا اياك على الاصل (ويخفض) اي
المنادى (بلام الاستغاث) اي بلام هو شايع في الاستغاث فانه يدخل على
المنادى دلالة على انه ينادى للاغاثة قبل هي لام زيدت لتقوية نحل الفعل
المحذوف والاظهارة لام زيدت علامة للاستغاث اذ لا وجه لتقوية العمل
في هذا القسم دون غيره وهذه اللام مفتوحة لان المنادى كضمير المخاطب
ويأتى بعد هذا المنادى المستغاث بلام مكسورة لانه ليس كالضمير فتقول
يا لله للمسلمين واورد انه لا بد من التعرض للخفض بلام التعجب نحو يا الماء
في مقام التعجب عن الماء و بلام التهديد نحو يا للظالم لا قتلنك ليصح قوله
فما بعد وينصب ماسواهما وقد اندفع بتفسيرنا لام الاستغاث ويؤيده
قول ابن مالك باب الاستغاث والتعجب الشبيه بها ومنهم من قال لام التعجب

والتهديد من فروع الاستغاث كانه ينادى ويستغاث المتعجب منه ويقال
تعال لا تعجب واتخلص من التعجب وينادى المهدي يقال تعال اغثنى بتكثرك
اياى من قتلنك لا قتلنك واتخلص منك ومن عداوتك وفيه ان التعجب
والتهديد يكون في حضور المتعجب منه فلا معنى لطلب الايمان فيه وانه
لا معنى للاستغاث بالمهدي في تكين القتل لانه ليس شانه تلك الاغاثة والوجه
ان يقال يستغيث المتعجب منه لنفسه في دفع التعجب الذي لا يطيقه بان يغير
حاله الذي يتعجب منه ويستغيث المهدي ليغيثه في دفع القتل بان يغير
حاله ويترك موجب قتله او يغيث نفسه ويغيثها من القتل بذلك التغيير
وقد يكسر لام التعجب والتهديد (نحو يازيد) سواء كان في مقام الاستغاث
او التعجب والتهديد ويقصد جعل التثنية محتملا لجميع ما قصد بيانها لم يذكر
المستغاث له لانه مع المستغاث له لا يحتمل اخويه (ويفتح) المنادى (لالحاق
الفها) اي الاستغاث (وللام) فيه تقييد لاحاق الالف بالفتح حتى يتجه انه
يفيد انه لا يفتح لاحاق الالف مع اللام ولا يفيد ان الاحاق مشروط بعدم
اللام لا يقال الفتح ضروري الالف فكيف يتوهم انه لا يفتح بالالف مع اللام
لانا نقول الالف ليس ضروريا فيجوز ان ينقلب ياء بمقتضى الخفض الذي
اقتضاه الكسرة ووجه عدم اجتماع اللام والالف عند بعض ان الاصل
الالف واللام نائبة عنه فلا يجتمعان وعند بعض تنافي اثرهما لا يقال لا تنافي
في باحدهما بين مقتضى الالف واللام لانا نقول لم يدخله اللام طردا للسبب
لا يقال التنافي موجود لان مقتضى احدهما فتحة بنائية ومقتضى الآخر
اعرابية لانا نقول لا يقتضى الالف الا فتحة ما قبلها اعرابية كانت او بنائية
الا ترى انه يقال في الوقف على زيد ازيد بالالف وفتحة ما قبلها وبعد هناك
نظرا لانه لا يلزم فتح المنادى لاحاق الالف بل يجوز ان يلحق المنادى المثنى على
ما يرفع به الالف نحو يازيدان ويا زيدون الان يقال لا يلحق الالف المنادى
في التثنية بل النون والنون مقارن للتثنية وليس منها واللام يكن الاعراب
في اخر الكلمة ولا يختلف اخر المثنى به فتأمل جدا ولك ان تقول فاعل بفتح
(نحو يازيداه) فيخرج عن الحكم المثنى والجمع فان قلت اذا جعل منه
علما ومنك بكسر الكاف يقال يا منهوه ويا منكيه اذ حكم الف الاستغاث
حكم الف الندية صرح به الرضى فلا يصح قوله فيما بعد وينصب ماسويهما
قلت هذا داخل في المنادى المفرد المعرفة اذا لحاق علامة الاستغاث لاينا في

على الضم المحلى على ان ضمير التثنية راجع الى المنادى المفرد المعرفة ومطلق
المستغاث لا المستغاث المذكور فان قلت كيف يلحق الالف اخر ما فيه الف قلت
يحذف الالف الاول عند النجاة والمص يكتفى بالالف الذى فى الآخر ولا يلحق
الف الاستغاث ولا يخفى ان القياس كان يقتضى قلبها واوا او ياء كما هو حكم
الحاق الف التثنية وله نبذ اخر من الاحكام يفصله القوم فى الف التثنية
فاقديناهم خوفا من الاسماء بطول الكلام فى هذا المقام (وينصب)
اى يبقى على نصب كان له فلا يرد ان نصب المنادى تحصيل الحاصل ولانه
ان اريد نصبه لفظا فيشكل بقولنا يا يوم لا ينفع مال ولا بنون مبنيا على الفتح
وكذا يا مثل ماريت وغير ماريت وان اريد نصبه اعم من اللفظي والمحلى
فالمفرد المعرفة والمخفوض بلام الاستغاث والمفتوح بالفهما كذا فلا معنى
لتخصيصه بقوله (ماسواهما) قيل اى ماسوى المفرد المعرفة والمستغاث
ويشكل بقولنا يا غلام زيده فالضمير راجع الى المفرد المعرفة والمستغاث
المخفوض والمستغاث المفتوح لانه لم يجمع الضمير لجمع المستغاثين واحد الجامع
المستغاث وكان الاظهر ماسواهما وقد فصل ماسواهما بقوله (مثل يا عبد الله)
اى مضاف نال عن علامة الاستغاث (ويا طالعاجيلا) اى شبه المضاف كذلك
وما يأتى بعده ما لا يتم بدونه وهو معموله او معطوفه الذى لا يفيد
بدونه سواء كان المعطوف والمعطوف عليه علما لشيء اولم يكن خلافا
للاندلسى وابن يعرب فى غير العلم مثل يائثة وثلاثين فانه قصد بهما عدد
مخصوص ولا يفيد ذكر ثلثة لو سكت عن ذكر ثلثين بخلاف يا زيد وعمرو
او المنادى الموصوف بالجملة لانه يعتبر فيه نداء الموصوف لا وصف المنادى
لثلايلزم وصف المعرفة بالجملة (وهذا القسم) من شبه المضاف مخصوص
بالمنادى حيث ينصب المنادى الموصوف بالجملة دون اسم لا الموصوف
بها بل يبنى على الفتح لان الظاهر ان الوصف يلحق بالشئ لا بمن يتنه وانما
عدل عنه فى المنادى لداع لم يوجد فى غيره فكان ينبغي ان يكمل تفضيله
لبيهم بان يضم مع قوله يا طالعاجيلا يائثة وثلاثين ويارجلا يوصف بالمناف
ولو وصف هذا المنادى بمفرد ينكر المفرد لاعتباره قبل النداء اذ لا يحسن
اعتبار بعض الاوصاف قبل النداء واعتبار بعضها بعده هذه اقسام شبه
المضاف على ما فصلوه فى هذا المقام ولم يزيدوا عليه لكن ذكر الرضى

فى بحث نداء المعرفة باللام ان الموصول شبه المضاف وكلام المصنف فى ايضاح
الفصل يدل عليه وسينقل لك ذلك الكلام فى بحث توابع المنادى فحافظ
على هذا البحث فانه مما يخص الخواص وفى جعل المنادى الذى هو اسم
يصح دخول اللام عليه مثل ضارب زيد وطالع جبلا واجب النصب خلاف
تعلم فانه يجوز ضمّه كالنصب فقد رد عليه المصنف بايجاب النصب واكده
بالتمثيل بقوله يا طالعاجيلا وفى اعمال طالع فى جبلا اشكال اذ لم يوجد فيه
اعتماد شرط فى الاعمال ولوقوله موصوف لكان مفردا معرفة ويجب
تعريف الطالع قال الرضى فى بحث الموصول ان نحل اسم الفاعل والمفعول
من غير اعتماد على احد الاشياء الخمسة اى الموصوف وذى الحال والمبتدأ
وحرف النفي وحرف الاستفهام مذهب الاحفش والكوفيين دون البصريين
واما قول النحاة يا ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير
الى مقدر فقالهم غير مستند الى شاهد من كلام موثق به ولا يقال فى السعة
جاءنى الحسن وجهه بل قد يحى فى الشعر هذا كلامه وقد عرفت لتقدير
الموصوف محذورا آخر وقال الفاضل الهندى فى الارشاد اصله يا ايها الطالع
مثلا حذف اللام اكتفاء بيا فاستغنى عن ايها كما قالوا ان اصل يارجل ذلك
وذكر المصنف ايضا فى بيان وجه عدم جواز حذف حرف النداء من اسم
الجنس ان اصل يارجل يا ايها الرجل وبشبهة التمثيل فى كتبهم اجترأ
البعض فقال مما يعتمد عليه الصفة حرف النداء فاعتمد على التمثيل وظن
الخلل فى بيان ما يعتمد عليه الصفة فى مقام التفصيل (ويا رجلا لغير معين)
نبه به على ان النداء لا يستلزم التعمين وماسوى المنادى المعرفة ما لم يقصد به
معين لا ماسوى ما لم يكن معرفة قبل النداء حتى يتناقض التمثيل للمعرفة
بىا رجل والتمثيل للنكرة بىا رجل على قواني يا ضاربا للنصب على ان نداء
النكرة لا يستلزم وصفها على ما زعم القراء والكسائى وجعل يا ضاربا
فى تقدير موصوف اى يارجلا ضاربا (وتوابع المنادى المبني) اراد به
العهد والمتبادر ما ذكر بلفظ البناء سابقا فخرج عنه المستغاث المفتوح
ولم يرد ما قال الرضى وغيره وينبغي ان يقيّد المنادى المبني بغير الذى
فى آخره الف الاستغاث على ان ما ذكره ليس بصالح لانه ينتقض
بىا زيد ونا ويمكن ان يستغنى عن التقييد واعتبار العهد المذكور ويقال
الكلام فى المنادى المبني وقوله ترفع على لفظه يرشد انه مبني على تقدير

ان يكون في لفظ المبني ما يرفع به وينصب على محله على اطلاقه وفيه تنبيه على انه ليس النصب على لفظ المبني وان كان فيه صحيح لا يقال الفتح كما يرفع به في العروض فلم يجعل النصب محمولا عليه لانا نقول لانه يشبه حركة حروف الكلمة في غير الاخر بشدة اتصال الالف بها واحترز بقوله المبني عن المعرب نحو بالكهول والشبان فانه لا يجوز فيه الا الجر على خلاف العجني ضرب زيد عمرو بالرفع حلا على محل زيد المجزور بالاضافة وعلى خلاف ما زيد بقاسم وكاتبنا وعلى خلاف ما من احد في الدار ولا زيد (المفردة) يدخل فيها شبه المضاف لان المراد بالمفردة وما يقابل المضافة كما سبق ولولا ذكر شبه المضاف في المنصوب وجعله حكم المستثنى من حكم المفرد المذكور سابقا لكان داخل فيه فلا حاجة لادخال شبه المضاف في المفردة الى تكلف جعل المفردة اعم من المفردة حقيقة او حكما لان شبه المضاف مفرد حقيقة نعم لا يدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية فينبغي ان يقال وتوابع المنادى المبني المفردة والمضافة بالاضافة اللفظية ولوقيد المضافة بالحقيقة لسهولة ادخال ذلك المصنف في المفردة بمحليها اعم من المفردة حقيقة او حكما قال الرضي ذلك البيان من المضاف لظنه ان المضافة مطلقة تنصب حيث ذكر في شرح المفصل للرفع في قوله ياذا الخوفنا بمقتل شيخه وقوله يا صباح ياذا الضامر العنس وجهين احدهما بان جملة صفة المبهمة تزل منزلة المفرد لان اسم الاشارة لا يوصف الا بالمفرد فكانه قال ياذا الضامر العنس برفع العنس وثانيهما ان اللام بمعنى الذي فهو في حكم ياذا الذي ضممت عنه والموصول مع صلته في حكم المفرد وان كان مضارعا للمضاف ولوقيل الذي ضممت عنه حركة لم يكن الا الرفع وكذا ما كان مثله ويرزول علتاه في يازيد الحسن الوجه مع انه يجوز دفعه اتفاقا هذا كلامه وهذا لا يرشد الى ما ظن بالمصنف لجواز ان يكون اشكال المصنف ان يوصف المبهمة هو المنادى حقيقة فينبغي ان يجب نصبه حين كونه مضافا ولا يلزم منه انه اوجب النصب في المضاف اللفظي نعم يتجه عليه ان يوصف المبهمة في المثالين لم يخرج بالتوجيهين عن كونه شبه مضاف فيلزم وجوب نصبه ودفعه بان لا يجعل ذا فيهما وسيلة نداء الوصف بل يجعل ذا فيهما مقصودا (من التأكيد) اي المعنوي اطلقه اعتمد على اشتهار امر التأكيد اللفظي فانه قال في الايضاح شرح المفصل انا لم نقصد بالتأكيد الا التأكيد المعنوي لا التأكيد اللفظي

واما التأكيد اللفظي فقد علم ان حكمه حكم الاول حتى كانه هو الا يرى انك تقول يازيد زيد ليعملات فتأتي به على هذه الصفة فكذلك ههنا ولولين ذلك واستثنى مع البدل ونحو يازيد وعمرو وكان اني للبس وابين المحكم هذا كلامه فن قال اطلقه لان المختار عنده كونه كالتعت فان كان الاغلب كونه مثل متبوعه ظهر منه اثر قلة التصغير (والصفة) يعني التعت فيه رد على الاصمعي حيث منع ووصف المنادى لكونه مشابها لضمير الخطاب ولا يوصف الضمير والجهة الاقوى انه واقع موقع ضمير الخطاب الشبيه بحرف الخطاب المنزل منزلته في البناء لكن الاستعمال يرد القياس فلنا كيد الرد خصها بالتمثيل وجعله الصفة المرفوعة خبر مبتدأ محذوف والمنصوبة مفعول اعني وتفسير يازيد العاقل بان العاقل وبازيد العاقل باعني العاقل رد (وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه) اختصاره على المعطوف بحرف مع اللام لئلا يدخل فيه الله فانه لا يمتنع دخول يا عليه كما سيجي وكذا نحو الرجل منطلق علما ونحو الاسد مجزا عن الرجل الشجاع فانه لا يمتنع دخول يا عليه على ما في التسهيل فن قال اطال بلا طائل فهو اجهل قائل وما يمتنع عليه دخول يا يمتنع دخول كل حرف من حروف النداء عليه فاختره على حرف النداء للاقتصار على انه رءا يدخل في الممتنع دخول حرف النداء على لفظة الله فانه يمتنع دخول ما سوى يا عليه (رفع) حلا (على لفظة) يراد به ما يشمل المحل الغريب والتقدير (وتنصب) حله (على محله) وفي درجتها في تعريف التابع حال رفعها وجعل اعرابه لقائله وكونه علما لشيء من المعاني المقتضية اشكال لبس له بغير عقدة التكلف التحليل تعرفها ان كان منك لفهمك اعتمادا واختلفوا في وجه تنزيل حالته البيانية منزلة الاعراب فقول امروضا بعروض يا كعروض الاعراب بعروض العامل وقيل لا طرادها كاطراد الاعراب وزيفه الرضي بالنقض باطراد كسرة هؤلاء مع انها لم تنزل منزلة الاعراب ويرد عليه بان معنى الاطراد والحكم الكلي كقولنا كل منادى مبني على ما يرفع به وهذا لا يتحقق في هؤلاء ويرد انه يتحقق في الظروف المقطوعة عن الاضافة مع انه لم ينزل ضمنها منزلة الاعراب وقد قد منالك ما يرشدك الى انه بمنزلة رفع الفاعل فاقبل عليه فانه على احسن الطائيل (مثل زيد العاقل والعاقل) فيه نشر على ترتيب الالف او على غير ترتيبه (والخليل) بن احمد الذي قيل فيه انه

لم يسبق احد مثله في النحو ولم يخلف احدا مثله وقال السيد السند في شرح
الكشاف انه اتى كعبا من سبويه (في المعطوف) متعلق بقوله (يختار الرفع)
قدم عليه المحصر لانه محل النزاع دون غيره من التوابع بل الاتفاق على
اختيار النصب فيها اذ جهة ترجيح الرفع فيه وهو كونه منادى في الحقيقة
متنفة وجهة ترجيح النصب وهو كون تابع المبنى تابعا لمحلها قائمة ووافقه
سبويه والمازني وحكي سبويه ان اكثر ما سمع في ذلك الرفع ويتجه على ذلك
الاختيار ان كون المعطوف منادى في الحقيقة يقتضي اختيار النصب في شبه
المضاف والمضاف بالاضافة اللفظية لانهما ينصبان حين الكون منادى
(قابو عمرو) بن العلاء امام القراء (النصب) لقراءة اكثر القراء يا جبال اوبي معه
والطير بنصب الطير (وابو العباس) المبرد (ان كان) المعطوف (كالحسن
فكا لخليل) اي فيختار الرفع كالخليل (والا) فيختار النصب (كابي عمرو)
وتقديرنا اوفق بالسباق من تقدير فهو كالخليل والمراد بقوله كالحسن
على ما نقل عنه مذهب المبرد العلم الذي مع اللام ويجوز ترع اللام عنه وهو
العلم الذي كان في الاصل صفة او مصدرا او جنسا مشعر المدح كاسد او ذم
ككلب ولم يصير علما بالغلبة فانه ح يصير علما بلا لام ويدخل عليه اللام
للمح الوصفية بخلاف ما صار علما بالغلبة فانه لا يصير علما بالغلبة الا مع اللام
كالجهم والصعق او مع الاضافة كابن عباس لانه لا يستعمل في المعين الا بتعريف
عهدي فاللام جزء فيه فلا يمكن نزعه عنه وما لم يكن كالحسن مما لبس علما كذلك
وهو قسمان علم لا يكون كذلك كما عرفت وما لبس بعلم نحو الرجل في نحو يا زيد
والرجل فانه لا يجوز ترع اللام عنه للزوم البناء من غير ظهور كونه مفردا معرفة
خلوه عن افادة التعريف وبعده عن حرف النداء الذي يفيد التعريف
مع قصده فيتقوى المانع عن جعله منادى بلزوم المانع عنه فيرجح جانب
كونه تابعا لكن قيل الحق ان تفسير مثل الحسن بمطلق العلم فان المبرد
صرح بان المختار في العلم الرفع وفي غير العلم النصب لخلو اللام عن التعريف
في العلم فهو كالعدم (والمضافة) عطف على المفردة وقوله (تنصب)
عطف على برفع الخبر مصطف معولين على معمولي عامل واحد اذا العامل
في صفة المبتدأ هو بعينه العامل في الخبر فتفطن ولا يجعل التقدير وتوابع
المنادى المضافة لانه يدخل فيه تابع المستغاث باللام مع انه لا ينصب وفي ايجاب
نصب التوابع المضافة بالاضافة المعنوية رد على ابن الانباري في التسوية

بين المضافة تلك الاضافة والمفردة وكأنه وقع فيه من مشاهدة الرفع في
المضاف بالاضافة اللفظية فظن انه لا فرق بينه وبين المضاف بالاضافة
المعنوية كما لم يكن بينهما فرق في حال وقوعهما منادى (والبدل والمعطوف
غير ما ذكر) من عطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
ولذا لم يبدل والمعطوف بحرف غير ما ذكر ومن لم يثبت له فستر المعطوف
بالمعطوف بحرف وجعل قوله غير ما ذكر بمعنى غير الممتنع دخول يا عليه
وفيه خلاف المازني والكوفيين حيث جوزوا يا زيد وعمرا بالنصب على ما
في التسهيل (حكمه حكم المستقبل مطلقا) سواء كان تابعا للمبنى او المعرب
وسواء كان مفردا ومضافا ومثله ابو علي للبدل يا زيد وتبعه جار الله
في الفصل وقال المصنف في ايضاح الفصل هو غير مستقيم وانما هو
من باب التأكيد اللفظي والاولى ان يمثل بغيره فيقال يا رجل زيدا ويقال
يا زيد عمرو وعلى تقدير ان يكونا اسمين لمسمى واحد هذا كلامه وتبعه الرضي
وتحس نقول البدل تابع مقصود بما نسب الي متبوعه دونه فقوله يا زيد
زيد ان قصد بالتلفظ بالاول دفع ازالة غفلة السامع وبالثاني القاء اللفظ
اليه بعد تيقظه فهو بدل والاول في حكم الطرح وان اريد بالثاني دفع
الغفلة وتقرر الاول في ذهن السامع فهو تأكيد وههنا اشكالان قويان
اختلفا عن كل نظر احدهما انه كيف جعل البدل والمعطوف هذا من
توابع المنادى وهما ليسا باعراب المنادى ولا بما هو بمنزلة الاعراب له فهل
للتابع في باب المنادى معنى آخر وثانيهما انه كيف فرق بين البدل والمعطوف
بالحرف حيث جعل البدل مطلقا في حكم المستقل دون المعطوف بالحرف
والبدل المعروف باللام ايضا مما يمتنع دخول حرف النداء عليه (والعلم)
اي المنادى العلم بقرينة البحث (الموصوف) لا مطلقا كما هو عند الكوفيين
بل الموصوف (باب) وايضا ولا حاجة الى التقييد بالافراد لان المثني والمجموع
لا يكونان علمين اذ لا يثنى ولا يجمع العلم الا بعد التذكير كذا في الرضي وفيه انه
قد يجعل المثني والمجموع علما الا ان يقال يختار فتحه ايضا وح لا يصير معنى
اختيار فتحه جواز الضم كما هو المشهور المستطرد بل جواز الضم في غير
المثني والكسر في المثني وينبغي انه يجب القبح في الجمع (مضافا) بخلاف
يا زيد الابن عمرو (الى علم) لا الى غيره وبعض البصريين يجعلون كل
منادى موصوف بمضاف الى لفظ الموصوف كذلك نحو يا ضيل بن ضيل لمن

لا نسب له معروفا وباسيد بن سيد ويافلان بن فلان ولا بد من قيد آخر وهو
اتصال الموصوف بآب ليخرج يازيد الفاضل ابن عمرو وليس جعل بآب صلة
الاتصال المضمن للموصوف باهون من القول بقوت القيد وقوله (آخر)
يخرج بظاهره يا محمد بن محمد اذ ليس المضاف اليه علم آخر واللام يكن مشتركا
الا ان يقال اكتفى فيه بالمغايرة الاعتبارية الحاصلة من تفاوت الوضع ويرد
بعد محمد بن محمد اذا اريد وصفه بانه ابن نفسه غير مبال بالنسب الا ان يقال
اكتفى بالمغايرة التي حصل من جعله ابن نفسه فهو باعتبار انه اب مغاير لكونه
ابنا ولو خواف المشهور وجعل علما مضافا الى اخر لا ندفع بعض الشبهة بلاكلف
ولقد احسن صاحب التسهيل حيث اسقطه واما عدم تقييد العلم بالمبنى
على ما رفع به فلان ما سواه لا يتصور فيه البناء او خلافا الفتح فتأمل
(نختار فتحه) خلافا لمن اوجبه ولما كان هذا الحكم متوقفا على معرفة
ان التابع المضاف ينصب اخره عن بحث التوابع وارجاعه الى بحث التابع
بان يقال المقصود وان الابن المضاف الى علم اذا وصف به العلم يتبعه موصوفه
في الحركة بعيد ولافتقار بحث نداء المعرف باللام ايضا الى معرفة وصف المنادى
اخر (واذا نودي) اى طلب اقبال المعرف باللام وليس المراد انه اذا جعل
منادى لانه لا يصح جعله منادى ولانه اذا اريد نداء لانه لا يراد نداء ما لا يصح
واقبال المعرف باللام على ذى اللام ليخرج نحو والله فانه اذا نودي قيل يا الله
ونحو النعم والصق فانه لا يصح قصد نداءه اذ لا يصح ان يقال يا ايها النجم
لان العلم لا يوصف به ونحو الرجل منطلق علما فانه يقال فيه يا الرجل منطلق
صرح به التسهيل ولا بعد من اخراج المنادى المشبه به مثل يا الاسد على
ما في التسهيل والحكم لا يخص المعرف باللام بل الموصولات المصدرة بال
مثله على ما في التسهيل وقوله ومن اجلك يا الله التي همت قلبي وانت وجيلة
بالوصل عنى شاذ (قيل) على مذهب البصريين واما الكوفيون فيقولون
يا الرجل (يا ايها الرجل) وايها الثقلان وايها المؤمنون ويا ايها النفس
المطمئنة يفتصل بين يا والمعرف باللام بآي الموصوفة التي حذف ما اضيفت
اليه مع تعويض هاء التثنية التي تناسب النداء ويجبر بها بعد المنادى في اخقيقة
عن حرف النداء ويجعل الايصال بها كالا يصال بيا (ويا هذا الرجل) اى
يفصل بينهما بآي الموصوف بآي اللام وكون المعرف مقصودا بالنداء
دون الفاصل يستدعى جعل المعرف باللام بدلا الا انه منعهم طلب اى

الموصوفة الصفة وكون البديل مبنيا والترم الرفع في توابعه لانه يوجب كونه
معربا كما سيعرف لكن ينتقض تعريف البديل فاحفظه وتذكر من تعريفه
(ويا ايها الرجل) اى يفصل بينهما بآيها وذا فيجعل ذا صفة لآي والمقصود
بالنداء صفة لذاعلى ما قالوا ويحتمل ان يجعل وصفا ثانيا لآي وفي هذا الجمع
مزيد تشويق الى المقصود بمزيد تسويق ولم يجعل الرضى الجمع للتوسل
بل جعل المقصود بالنداء ذا وى وسيلة لنداء النوع تنافر بين النداء وذا لان
وضعه لغير مخاطب ولذا اتصل به حرف الخطاب والمنادى مخاطب فناسب
التوسل في ندائه لدفع التنافر ولا دليل في التزام رفعه على انه المقصود
بالنداء لان تابع المنادى تابع لفظه مطلقا صرح به الرضى نفسه وليس لك
ان تنكر علينا كون حرف التثنية ملحقا دون ذاتي اي هذا بان الرضى جعل هذا
وصفا لآي لان الحق معنابلا رتبة قيل لا ينحصر نداء المعرف باللام في الصور
الثلاث بل من صورها حذف اللام كما في يازيدان ويا زيدون فان تثنية العلم
مع اللام بجمعهم وحرف النداء بغنى غنائه فمحذف اللام ويدفعه ان يازيدان
تثنية المنادى لنداء تثنية العلم وتثنية المنادى العلم لا تستدعى اللام لان نقصان
تعريف العلم بالتثنية المستدعية لتكثيره يجبر بتعريف النداء ولا يحتاج
الى جبره باللام ولا يحتاج بما قيل ان نداء الزيد ان ليس نداء المعرف باللام
لان اللام في تثنية العلم ليس للتعريف بل لجبر نقصان تعريف العلم لان جبر
نقصان تعريف العلم بتعريف اللام فكيف يصح ان اللام فيها ليس للتعريف
(والترموا) يعنى جمهور التامة (رفع الرجل) خلافا للمازنى والزجاج حيث
جعلاه في سلك سائر الصفات المفرد المعرفة وبعضهم جوز النصب في صفة
هذا دون اى لجواز كون هذا مقصودا بالنداء وفصل بعضهم وقال ان كان
الوصف مما يستغنى عنه هذا وهو المشتق العام نحو يا هذا الابيض يجوز فيه
النصب لانه ليس المقصود بالنداء لان هذا وان كان مما لا يستغنى عنه نحو يا
هذا الرجل او يا هذا العالم من اسم الجنس او المشتق المختص فيلزم الرفع
ولك تطبيق عبارة المصنف عليه بان يريد بالرجل ما لا يستغنى عنه ولك
ان تجعل ضمير الجمع الى العرب فيكون فيه رد لمذهب غير الجمهور بانه
لا يساعده الاستعمال وهو اقتضا قياس الصرف (لانه) اى لان الرجل
(المقصود بالنداء) فله شبه بالمنادى فاعتبر فيه حثية النداء ورفع وحثية
التعجب فلم يضم اذله شبه بالبديل فروع حثية الوصفية والبديلية فلم ينصب

ولم يضم والاخير تحفة الفقير والدليل على كون حركته رفعا لازما التزام رفع توابعه فقلوه (وتوابعه) مع كونه يسانا لحكم توابعه دليل على التزام رفعه (لانها توابع معرب) لم يقل توابع المعرب قصدا الى الوحدة بالتذكير اى توابع معرب واحد وذلك لان متبوعه وان كان ذا اعراب بين ضم نداء كالأعراب ونصب للمفعولية الا ان التسابع لاحدى الجهتين لبس الاذا جهة واحدة فلبس له محل كالمتبوعة فتوابعه توابع معرب واحد لا معرب بمنزلة معربين باعتبار لفظه ومحلّه وقبل التقدير لانها توابع منادى معرب والمادى المعرب لا تابع الا لفظه وكذا لبس تسابع مخفوض المستغاث الا الخفض والاك ان تقول المراد ان توابع المعرب في الاكثر تابع للفظه فالحق تابعه بالاكثر وبكل من هذه الامور اندفع اعتراض الرضى بان مبنى الكلام على احد الامر بن امان لا محل للمعرب ان لا تابع لمحلّه وكلاهما ينهدم بتجوز ان زيدا قائم وعمرو بالرفع اتفاقا ولا يذهب عليك ان قوله لانها توابع معرب ينتقض بقولك يا ايها الذى اكرمنى عمرو بان يكون عمرو عطف يسان لقوله الذى اكرمنى فانه لبس تابع معرب الا ان يراد انه توابع معرب كثيرا فحمل على غير المعرب ما عده واعلم ان قوله والتزموا رفع الرجل جواب ما يرد ان الرجل تابع المنادى المبني المفرد فينبغي جواز نصبه وقوله ورفع توابعه دفع ما انه لما صار بمنزلة المادى المضموم فليجوز في تابعه ما في تابع المنادى المضموم من جواز الوجهين في مفردة والتزام النصب في مضافة (وقالوا يا الله خاصة) اى لا ينادى بغير الوسيلة الا الله كذا في الرضى وهو مخالف لما عرف من جواز بالاسد ويا الرجل منطلق وفي الهندى هذا مستثنى معنوى من القاعة المذكورة وقد حقق عدم اندراجها فيها ونحن نقول يعنى ان نداء الله مختص بيا ولا ينادى الله تعالى من بين احرف النداء الاربعة كما في معنى اللبيب وحينئذ ينبغي ان يراد بيا الله نداء تعالى سواء كان بلفظ الله او الرحمن او غيره اتقول وقالوا يا الله خاصة يعنى قطع همزة الوصل اذ قطعها في النداء مختص بهذا الاسم او نقول وقالوا يا الله خاصة يعنى لا يقال بحذف حرف النداء ولبس لك ان تقول المراد انه يقال بقطع الهمزة دون الوصل لان القطع اكثر وجاء الوصل فقيل يا الله حكاه ابو على (ولك) يا مخاطب في مثل ياتيم تيم عدى) اى فيما وقع بعد حرف النداء مكررا ووقع بعد الثاني مضاف اليه (الضم) في الاول على انه منادى مفرد معرفة (والنصب) على انه منادى

مضاف فصل بينه وبين المضاف اليه باننا كيد اللفظي وذلك جائز وان لم يجز الفصل بينهما الا في الضرورة والا بالظرف ومن خواص التاكيد اللفظي هذا الفصل والفصل بين لا ومفتوحه وبين ان بغير الظرف واممه هـ هذا مذهب سيبويه وعند المبرد نصب الاول لانه مضاف الى عدى مقدور لدلالة المذكور عليه كما في بين ذراعى وجبهة الاسد وجوز السير في فتح الاول للاتباع وذلك على اصل الكوفيين من جواز فتح كل منادى موصوف بمنصوب والمثال من اول شعر جرير وتيامه ياتيم تيم عدى لا ابالكم لا يلقينكم في سواة عمرو التيم العبد ويسمى بتيم الله كما يسمى بعبد الله وفي العرب قبائل يسمى كل منها بتيم وهذا التيم تيم ابن عبد مناف اخو عدى خاطب القبيلة وقيل لا ابالكم نهاية المدح يعنى كفاكم شرفكم واغناكم عن الانتساب باب وقيل نهاية الشتم اى لبس لكم اب يذكر ويعجز به والمراد بالسواة هجاء لهم قاله حين سمع ان عمر بن لجا شاعر التيم اراد هجاء فاو عدى قومهم بانهم ان لم ينعوه هجاءهم ووا قعهم في شدة الهجاء (والمضاف) قيدته في التسهيل بالاضافة المعنوية اذ لا يجوز في يا صار بي الا ما يجوز في غير المنادى (الى ياء المتكلم) الاخصر الى الباء اذ لا تعدد في ياء يضاف اليه (يجوز فيه يا غلامى) يعنى يجوز فيه كسر اخره مع اثبات الباء مفتوحة وساكنة وكأنه اكتفى باعجام الباء وفي بعض النسخ كرر يا غلامى فاحدهما ساكن والاخر مفتوح فالقديم هو الساكن عند من قال الاصل فيه السكون لانه في اخر الكلمة غير محتاج الى الحركة واجب الالف والواو اللذين اصلهما السكون والمتحرك عند من قال الاصل فيه الفتح لان الكلمات الموضوعة على حرف وضعت متحركة كواو العطف واخوانها ولنا ان تؤيده بان الوقف بالهاء لا يكون لما حركته شبهة بالأعراب بان يكون الاصل فيه البناء على السكون والعدول عنه الى الحركة اداع (ويا غلام) اى يجوز فيه الكسر مع حذف الباء (ويا غلاما) اى يجوز فيه الفتح بابدال الباء الف تخفيفا كما يجعل بى بى ودعى دعى في بعض اللغات او حذف الباء وتعويض الالف كذا قيل ولا يخفى ان بعض اللغات ايضا يحتمل الامر بن الا ان يقال حذف ياء المتكلم تحقيق دون لام الفعل في الناقص ومن فسر كلامه بانه يجوز فيه فتح الباء وكسرها وحذفها وقبلها فقد اوجبه الى التسامح بجعل ما في الباء فيه وقد اغتنيناك عنه فكن متفطنا في خطابنا ولا يخفى ان بيان جواز الكسر

والفتح في آخر المنادى المضاف انما يتأني فيما لم يكن في آخره حرف لين يلزم
السكون فلذلك لم يقبده بما يخرج عنه فتاوى ومسلمى ومسلمى كما قبه
التسهيل ولم يبين حال باقي هذه الامثلة وهو وجوب الفتح تحرزا عن
التقاسم الساكنين لان القصد الاصل الى بيان ما يختص بحال النداء واما
المشترك بين الكل فيجاء الى بحث اضافة الاسم الى ياء المتكلم قال
الرضي الوجه الثالث يندر في غير المنادى الا في الفواصل والقوافي ولا يعم
كل منادى مضاف الى ياء المتكلم كالرابع بل يخصان منادى اشهر
بتلك الاضافة فلا يقال يا عدو ويا عدوا هذا كلامه ونحن نقول لم يبدئه
المصنف لظهور ان الحذف او التغير المتببس لا يجوز وان القرينة لا تخص
الاشتهار ولم يتعرض لحذف الف يا غلاما لشذوذه في غير بني وكذا لعود
ضم البناء بعد حذف الياء في المشتهر بالاضافة لشذوذه ومنه رب احكم على
قرأة الضم في الشاذة ولا يكاد يوجد قلب الياء الفاق في غير النداء وفي النداء كثير
وعليه يحمل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم * انفق بلا لا * على رواية الالف
دون التنوين والضم والاصل يا بلالي ومنهم من دقق النظر وقال هو تكرار
النبي اي انفق من غير ان تقول لا (وبالهاء وقف) الظاهر تعلقه بالاخير
وما سيجي من قاعدة الوقف بالهاء في قسم التصريف يقتضي الجواز
في الالف والياء المتحرك ان كان الاصل فيه الحركة دون غيرهما وكانه
متعلق بالاربعة على ما في بعض الشروح ولما كان هذا من خصايص
المنادى غير داخل في ما يذكر في محله تعرض له (وقالوا يا ابي ويا امي)
يريد كغلامي بلا تفاوت حتى الوقف بالهاء لكن المتبادر منه مجرد اثبات البناء
والاوضح الاخصر الاقتصار على قوله يا ابت ويا امت عطفهما على يا غلامي
فيعلم الوجوه الاربعة في يا ابي ويا امي من عموم يا غلامي واختصاص باقي
الوجوه بهما من تخصيصهما بالذكر (ويا ابت وامت) طوالت التاء في الخط
كأما اخت تنبيهها على انها ليست متمخصة للتأنيث بل مبدلة من ياء الاضافة
لكن يوقف عليها بالهاء بخلاف تاء اخت لفتح ما قبلها دون تاء اخت
ولكونها عوضا عما ليس من الكلمة بخلاف اخت لكنه خلاف قاعدة الخط
من ان مبناه على الوقف فالظاهر ما قاله الرضي الارجح الوقف بالهاء وجاء
الوقف بالتاء فيكتب بالتاء لكنه حينئذ يلزم كتابة المن على خلاف الارجح
(فتحا) اي مفتوحة (وكسرا) وهو الاكثر فكان الاولى تقديمه تنبيهها عليه

قبل الفتح لانها عوض عن الياء المفتوحة والكسر لانه يناسب التاء وفيه
ان مناسب الياء الكسر قبلها لا عليها فالوجه ان الكسر هو الذي كان قبل
الياء فلما عوض عنه التاء مقتضى لفتح ما قبلها انقلبت الكسرة الملتزمة دليلا
على الياء الى نفس الياء كما ينتقل في الاستثناء اعراب المثنى الى غير وانما
عوض التاء عن الياء تفخيما لاب وام لانها مظنة للتعظيم سيما في مقام النداء
فالتاء فيهما كآء علامة هذا عند البصريين والكوفيون يجعلونها للتأنيث والياء
مقدرة بعدها ويرد مذهبهم الوقف بالهاء اذ لا يوقف على ما هو الوسط
لفظا وتقديرا وما تضمنه قوله (ويا ابت ويا امتا بالالف دون الياء) اذ لو كانت
مقدرة لجاز اظهارها للكوفي ان يقول مقام التفخيم اي ان يصرح باضافتهما
الى نفسه تبعيدا للساحة غيرهما عن ذلك وقوله بالالف عطف على ابت
وامت لجعله في معنى يا ابتا ويا امتا او لجل ما سبق في معنى بلا الف او
عطف على فتحا اي وكأنته بالانف ومنهم من قدر بلا الف (وقالوا
يا ابن ام ويا ابن عم) نبه بذكرهما على ان الحذف فيهما اكثر من الاثبات
لمزيد ثقل فيهما خاصة ينتقض بيا بنت ام ويا بنت عم ولو قيل المؤنث تحت
حكم المذكر عرفا لا فاد جواز يا ابن عمي ويا بنت عمي مع انه لم يقولوا به
(مثل باب يا غلامي) في جميع ما مر (وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم) اي
بالفتح او الكسر داخل فيما سبق ولا احتمال للضم واو قال مثل باب يا غلامي
ويا فتحي لكان اخصر واوضح قالوا جاز فيهما الوجوه الاربعة لكثرة
استعمالهما الموجب للتخفيف والفتح الخفيف لانهما انقلبتا لشد طلبها
للتخفيف وانا اقول يا ابن ام في معنى يا اخي الشديد الاخوة ولهذا اختير
الام على الاب اذ لا يمتد الاب بخلاف لام ويا ابن عم بمنزلة يا اخي الشديد
القربة وشاع استعمالهما في هذا المعنى دون المعنى الحقيقي فعوملا معاملة
يا اخي ويا حمي ولما كان قصد الاضافة متعينة فيهما لم يتحاش عن
التخفيف بالفتح لعدم مظنة الالتباس والله الحمد على نعم لاتعد ولا تقاس
(وترخيم المنادى) اي ترخيم في المنادى (جار) ان شئت رخت وان شئت
لم ترخم عند وجود الشرائط واما عند فقدها فالمنادى كغيره لا يرخم الا
اذا صار الترخم ضروريا (وفي غيره ضرورة) قوله في غيره عطف على
قوله بحسب المفهوم في المنادى وقوله ضرورة على جاز اي الترخم في غير
الضرورة وترخم فيه للضرورة يعلم بطريق الاولى اذ شرط ابن مالك

في ترخيم المنادى ان يكون اسما صالحا للنداء فلا ترخيم للمعرف باللام وترخيمه يكون على اللغتين عند غير المبرد وخص عنده بلغة يائمي وصار الترخيم سببة في النداء لان المقصود بالنداء المنادى له فيستحب الفراغ عنه بسرعة فانما يكون حسنة اذا كان مزيدا اهتمام بالمنادى له اذ يخاف فوته لضيق الوقت فلا يحسن مع تقديم المنادى له نحو ب اضرب يا زيد فاذا زاد شيء منهما يحذف المنادى بتمامه او يرخم مع حذف حرف النداء (وهو) اي ترخيم المنادى فتفطن ترخيم غيره اذ لا تفاوت الا بمحل الترخيم او الترخيم مطلقا لانه السابق الطالب للبيان (حذف في آخره) اي آخر المنادى اخرج به الحذف في غير الآخر او آخر احد الامر من المنادى وغيره وهو اولى من جعله للاسم والواضح الاخصر وهو حذف آخره ولا يشك في حذف الجزء الاخير من المركب ولا يحذف حرفين لان الجزء الاخير من المركب جعل بمنزلة الحرف الاخر وكذا الحرفان جعلان بمنزلة واحد ولذا حذفنا فكذا التانيث بخلاف حذف يا غلامي فان المضاف اليه لم يجعل بمنزلة الحرف الاخير (تخفيفا) اي لجرد تخفيف من غير اقتضاء قاعدة تصريفية اقتضاها ومن غير سماع اقتضاها والحذف للتخفيف اصطلاح في هذا المعنى كالحذف اعتباطا اي ذبح الشاة بلا علة على ما في كتب النحو لكن القاموس جعله معنى مجرد الاعتباط وفسره بموت الرجل شابا وخرج به حذف في آخر يدوم لانه لم يبلغ الاستعمال فلا حاجة الى زيادة قيد حذفنا جائزا كما في الرضى او قيد بعد التركيب كما في الهندي وحذف يد قبل التركيب ويرد على التعريف على تقدير خروج ترخيم المضاف على سبيل الشذوذ نحو قوله خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا فانه لا يصدق عليه حذف في آخره الا ان يقال لم يرخم المنادى بل ما اضيف اليه فهو من ترخيم غير المنادى لكن القوم جعلوه ترخيم المضاف فلا يصلح بما ذكرنا تعريفهم وان كان قويا حريا بان يؤثر ودخول نحو واللبل اذا يسر والكبير المتعالي فان الحذف فيه لجرد التخفيف (وشروطه) اي ترخيم المنادى (ان لا يكون مضافا) حقيقة او حكما وشبه المضاف في حكمه في النداء وان لم يكن في حكمه في التوابع وقبل الاولى ان يقال وشروطه ان يكون مفردا ليستغنى عن تعميم المضاف وهذا انما يتم لو جاء المفرد يعني ليس بمضاف ولا شبهه وهو ممتنع وينتقض هذا الاشتراط بترخيم يا ابت

يحذف النداء على لغة يائمي ائلا يلبس بنداء لاب بلأياء وهذا الشرط مشترك بين ترخيم المنادى والترخيم للضرورة ولذا حكم بشذوذ خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا فاذا رخم المضاف فالشايغ فيه الحذف من آخر المضاف اليه ويندر حذف المضاف اليه وحذف آخر المضاف (ولامستغنا) لان الاستغناء المطلوبة من المنادى المستغاث مطلوب فيكره الفراغ عنه بسرعة وهذا الوجه من الخصائص ولهم وجه آخر (ولاجلة) خلافا لسبويه فانه يقول في تأبط شرا يأتأبط ويحب استثناء يسلمون من الجملة فانه صرح الرضى بانه يحذف منه في الترخيم حرفان ومن البين انه لا فرق بينه وبين مسلمان (ولامندوبا) ليس في اكثر النسخ ويفهم عدم جواز ترخيمه في قوله وفي غير المنادى ضرورة غير منادى عنده (وتكون) بالنصب (اما علمنا اذنا على ثلاثة احرف) في بعض الزيادة على الثلاثة خلاف لغراء واتباعه والاختفاء فانهم يشترطون الزيادة او تحرك الاوسط والكوفيون علما ثلاثيا (واما بناء التانيث) ولاكثر من ترخيم المؤنث بالنداء على القبح غير مرخم فيقال باطلحة لاعتياد اللسان بفتح آخر المنادى المؤنث بالنداء لكثرة الترخيم وللنحاة هنا ظلمات غريبة او حاولت فاعلمك باللباب وشروحه واذا وقف على المرخم يحذف النداء يوقف بالهاء لا محالة الا اذا لحقه الف الاطلاق وشذ نحو يا صالح ولا يجعل الشاذ اسما برأسه صرح به اللباب في اطرق كرى شذوذات حذف حرف النداء وترخيم غير العلم ويجعله اسما برأسه وانكر الرضى جعل كرى مرخم كروان على المبرد وقال كرى ذكر الكروان وقد سبقه الجوهري في هذا الانكار وهذا الانكار انما يسمع لو لم يكن هذا الخطاب مع كروان يقال هذه رقية يصعد بها الكروان فانه اذا قيل عندها تخفض رأسها وتغمض عينها حتى تصطاد (فان كان في آخره زبادتان) اي في جانب آخره فلا يلزم ظرفية الاكثر لافل ولا ظرفية الشيء لنفسه فتأمل (في حكم الواحدة) قال المصنف في شرح المفصل معنى كونهما في حكم الواحدة انهما زيدتا معا لمعنى واحترز بقوله زيدتا معا نحو مرجانة وسعدانة فان النون والتاء لم يكن زيادتهما معا بقوله لمعنى عصيب لليوم الشديد فان الباء والتاء زيدتا معا للمعنى قال الرضى يريد بكونهما في حق الواحدة انهما زيدتا معا لانهما بمعنى واحد لا لكل واحدة من زيادتي مسلمان ومسلمون بمعنى آخر وفيه انه لو اکتفى في تفسير

كونهما في حكم الواحدة بأنهما زيدتا معا لا تنقص به مصب وبس بقدر
في كون الالف والواو علامتي الفاعلية كونهما مع النون بمعنى واحد
لان كلامهما مع النون علامة التثنية او الجمع كما يفصح عنه تعريف التثنية
والجمع والالف والنون المزيديتان لمعنى جعل الكلمة صفة وبس معنى كونهما
لمعنى الا ان يحدث معهما معنى لانهما موضوعان له حتى يشكل بالالف
والنون فان قلت في جانب آخر عريانة ومرحانة زيادتان كذلك وهما الالف
والنون ولا يحدف منهما الا التاء قلت هما فيهما في الوسط فانما يكونان في جانب
الاخر لولم يكن بعدهما ما يجعلهما وسطا قال الرضى وهاتان الزيادتان
سبعة زيدان ومسلمون ومسلان ومروان وكوفي وصحراء وجرباه يعنى به
المتنقى بالى التانيث هذا ولا يشكل بشملة مع انه لا يحدف منه حرفا الا الحاق
لانه كعريانة فخذها ان كان لك مرجانة وكما ان قوله في حكم الواحدة يخرج
ما يخرج بكشف عن وجه حذفهما معا اللثام ويبين في تعريف الترقيم
المرام (نحو اسماء) عند من يجعله فعلاء من الوسامة بمعنى اثر الحسن يقال
وسم ككرم وسامة ووساما بفتحهما فهو وسيم وهى بهاء وجمع الوسم وسماء
بضم اوله كذا في القاموس وفيه وبه مما هو اسماء يعنى الهمزة فيه منقلبة
عن واو مضمومة كما في وجوه حيث يقال اجوه وفتح الهمزة من تغيير
العلم بعد النقل كما في شمس بضم اوله وبهذا ظهر ضعف ما في الرضى
ان هذا القول مرجح على قول من جعله افعالا جمع اسم بان التسمية
بالصفات اكثر منها بالجمع وان دفاع ما فيه من انه يرجح كونه جمع اسم
بانه لم يثبت في الصفات اسما بمعنى الجملة ولا وسماء حتى يكون اسماء علما
منقولا منه وبانه لم يأت قلب الواو المفتوحة همزة الا في واحد هو احد
ولعل ما قال المصنف في شرح المفصل من انه من الوسم بمعنى اثر اللى
لا ينافى جعله من الوسامة لان الوسامة ايضا يحتمل ان يكون مأخوذا
من الوسم (ومروان) بفتح النون على ما هو المشهور فهو اسم رجل ويحتمل
الكسر بان يكون تثنية مروو وبمعنى الحجارة التى يورى بها النار فهو مثال لزيادة
التثنية وقد يعرض لزيادتي الجمع ما يخرجهما عن كونهما زيادتي جمع
فلا يزلان منزلة الواحدة وذلك في بنون على ما صرح به الرضى وقال
ترخيم كترخيم عود لانه لما تغير بناء مفردة فكانت لهما زيادتي جمع والظاهر
ان سنون وارضون وتمرات يكون كذلك فينبغي ان يستثنى هؤلاء من تلك

القاعدة (او حرف صحيح) الصحيح عند النحوى ما لبس في آخره حرف علة
واما الحرف الصحيح فلم يعثر فيه على اصطلاح وقد سبق الزخشرى في هذه
العبارة ولا يبعد ان يراد الصحة من سقم الزيادة فيدخل في القاعدة مرعى
ويخرج سهلا ويؤيد هذه الارادة جعله مقابلا للزائد وحله الرضى
على ما يقابل حرف العلة فاعترض بدخول سهلا واوجب تقييد الحرف
الصحيح بان يكون غير تاء التانيث واعتراض شارح آخر بخروج مرعى
واجب بان المتبادر حرف صحيح اصلى لان الغالب فيه الاصله ولا يخفى
ان المتبادر من بين الافراد الغالب لا من العبارة اذ المتبادر من العبارة
الحقيقة وفرق بين المتبادر من العبارة والمتبادر من الافراد فكنى على
بصرة من نور التحقيق لتنبى عن مرالى التضييق ولانفس هذه الدقيقة
فانها نعم الرقيقة في سلوك طريقة الحقيقة (قبله) بلا فاصلة اذ هو المتبادر
(مدة) اى حرف علة ساكنة مجازسة الحركة ما قبلها فاعلم ان مد
الصوت يقع بهذه الحروف ولا يقع بهذه الحروف ولا يقع بحرف علة
ساكن لبس كذلك الا عند ورش وحده فانه يمد الموت والحسين وقف
قال المصنف في الايضاح يريد مدة زائدة والا ورد مختار ومن قال المتبادر
من المدة الزائدة لانها الغالبة في المدة فقد عرفت ما فيه واوسيت بحفظه
ولا ينبغي ان يقال اختار مذهب الاخفش من جواز حذف المدة الاصلية
مع الحرف الاخر لانه خلاف المختار مع ان الظاهر من الاحكام الوجوب
وانما لم يقل وان كان قبل الاخر مدة يحدف حركات فيسد رج حذف
الحرفين في قاعدة واحدة لا لتنبية على تخالف علتي الحذف في القسمين
من كونهما كالواحدة في القسم الاول وكون ما قبل الاخر اولي بالحذف
لزيادته من الاخر الاصلى كما ذكره الرضى بل لاختلافه في كون التاني مقبدا
بقوله (وهو اكثر من اربعة احرف) دون الاول لانه يحدف
حرفان من بدان ودمان وبنون وقلون نعم لو تبع الجزولى ويجعله قيدا
للقسمين لم يتم تلك التكتة والرضى نفسه رجح مذهب غير الجزولى وجعله
قيدا للتاني ومع هذا غفل عن انه لا يمكن جمع القاعدتين ولنا مانع اخر جمعهما
لان نحو مصطفون ومصطفين داخلان في القسم الاول دون التاني
واحقق بهذا القيد من سعيد وعماد فانه لا يجب فيهما حذف حرفين اتفاقا
وان جوز الغراء حذف الحرفين فيهما فالغارق بين الغراء وغيره قوله والا

حرف واحد اذ لا يجب عنده حذف حرف واحد في سعيد وعماد كما لا يجب حذف حرفين (حذفنا) اي الحرفان انت الفعل لان حروف الهجاء مؤنثات سماعية فجعل الثالث لتغليب الزياتين والمدة على الحرف الصحيح الغلبة الوهم على العقل الصريح (وان كان) المنادى (مركبا حذف الاسم الاخير) وما في حكمه فيشمل سبويه اذا الصوت لبس باسم لكنه في حكمه ولذا اورد الاصوات في قسم الاسم المبني وبعدها لا بد من تقييد المركب بما لم يكن في اخره واوا والف ونون لان مسلمان ومسلمون علمين داخلان فيما في اخره زياتان وليس المحذوف فيهما الاسم الاخير بل هو مع النون ولا يلزم ان يستثنى اثني عشر واثناس عشر فانه يحذف فيهما الاسم الاخير مع الالف عند النجاة لان الاسم منزل منزلة النون من التثنية ولذا لا يجوز اضافته كما يضاف ثثة عشر واخواتها لان المصنف خالفهم فيه والكلام مبني على مذهبه ولو ثبت البناء على مذهب النجاة لا يمكنك بان تجعله داخلا فيما في اخره زياتان في حكم الواحدة لان الاسم الثاني مع الالف المتقدم عليه منزلان منزلة الالف والنون للتثنية (والا) اي ان لم يكن المنادى شيئا مما ذكره فيحذف حرف واحد وانما قدر المضارع مع ان ماضى الكلام يستدعي الماضي لان الفاء بظاهره تمنعه واقارة استمرار حذف الحرف ولو اخذ في الباقي وعدم تفصيل تطلبه سميا وفيه خلاف الفراء في جواز اي حذف حرفين من سعيد وعماد (وهو) اي المحذوف (في حكم الثابت) وقبل اي المنادى في حكم الثابت بجميع اجزائه ليلايم قوله وقد يجعل اسما برأسه ونحن سنجعل قوله وقد يجعل عديلا لقوله يقال يا حارثا يقتضي جعل وهو ضمير المنادى قال الرضي كان الظاهر ان يكون المحذوف من المنادى المرخم منسيا كبدا لا شرا كهسا في كون الحذف لالة الا ان المحذوف المنادى لا طراد الحذف فيه صار كما نه المحذوف بموجب فصار في حكم الثابت على الاكثر والاظهر ان يفرق بين ما حذفه الواضع لالة وجعله منسيا وبين ما يحذفه المتكلم لالة فان الاول تعارف في المعنى بدون المحذوف بخلاف الثاني فان الحذف فيه يجعل ما تبقى دليلا على ما التقي فالظاهر ان لا يكون منسيا فاللغة العليا على القياس دون السفلى كما ظنه على الاكثر اي على الاستعمال الاكثر لانه اللغة العليا ولانه يتمتع في كثير اللغة السفلى وهو فيما اذا التبس بغير المرخم نحو يا قائم في ترخم يا قائمة في مقام الالتباس وفي المرخم الشاذ فانه لبس فيه

هذه اللغة الاعلى سبيل الشذوذ كما في اطرق كرى فلا يقال في ترخم يا صاحب يا صاحب (فيقال يا حارث) بالكسر في ترخم يا حارث (ويا ثمو) في ترخم يا ثمود ولا يتحاشى من كون الواو في الطرف مع ضم ما قبلها مع انه يجب قلبه ياء في اسم معرب في الاصل (ويا كرو) في يا كروان ولا يتحاشى من عدم قلب حرف العلة المتحركة المفتوح ما قبلها من غير ان يكون بعدها الف والمراد انه يقال على الاكثر بقربة معاد لته لقوله وقد يجعل الدال على القلة فهو في حيز التنزيع والمراد انه يبقى ما قبل المحذوف على ما كان من غير تغيير وينبغي ان يقيد بما اذا لم توءد الى التقاء الساكنين على غير حده كما في اسبحار على وزن ابحار اسماء بنت مملوك المدغم حركة في الاصل فانه يحرك الثاني فيه بحركة ما قبل الساكن فيه الاول عند سبويه وبالكسر عند غيره وهو المرجح وكما في راد مما كان المدغم في الاصل متحركا فانه يعود حركته ولا يجب ان يستثنى فيه نحو قاضون فانه يقال عند الجمهور يا قاض لا تنفاه موجب حذف الياء اذا المصنف خالفهم فيه وقال يا قاض بالضم (وقد يجعل) المنادى المحذوف الاخر وهذه الامثلة (اسما براسه فيقال يا حارث) بالضم (ويا ثمي) بقلب الواو ياء (ويا كرا) بقلب الواو الفاء والاولى ان لا يذكر في الفرع كرا لانه يوهم ان الشاذ ايضا يرخم على هذه اللغة وقد عرفت انه لا يرخم وكذا شاذ وكانه تبع السيراني في الترخم على هذه اللغة مطلقا حيث لم يقيد بان لا يؤدي جملة اسما براسه الى ما لا نظيره كما في طيلسان على لغة كسر اللام فانه لا يقال فيه يا طيلس بالضم عند المبرد والمازني خلافا للسيراني لانه لا يبالى عروض وزن لا نظيره و يؤيد المبرد امتناع ان يقال يا ثمو على هذه اللغة لانه يؤدي الى ما لا نظيره فلم يقيدها بالعارض لجاز ثمو وكذا لا يجوز ترخم حيليان عند المبرد على هذه اللغة لانه يؤدي الى قلب الياء الفاء فيلزم كون الف فعلى لغير التأييد لان المنقلبة عن الياء ليست للتأنيث لان الف التأنيث لا اصل لها والسيراني يجعله حيثنذ فعلا ويقول لامثالا وبعدهم النظيره لانه شئ عرض فان كان الباقي حرفان ثانيهما حرف علة يجعل ذات ثلثة بردا المحذوف اذ لم يعهد ثنائي ثايه حرف علة في المعرب وما في حكمه والمنادى في حكمه فيقال في ترخم شاة ياشاه بردا الهاء المحذوفة اذا صل شاة شاهة وفي ترخم شبة ياوشى وان لم يكن ما برد تضعف حرف اللين فيقال في ترخم المسمى بلالة بالاء ويشكل ان الترخم لسرعة الفراغ عن المنادى وفي هذه الصور لا يحصل هذا

الغرض فالقياس منع الترخيم وتفصيل الترخيم على اللغة لسفلى من خواص
من له البساعة الطولى في لمباحث النصيرية (وقد استعملوا) اى العرب
لان استعمال الذى يبحث عنه القهوى ذلك دون استعمال النحاة (صيغة
النداء) اختاره على باعائه اخصر واوضح تنبيهها على ان المندوب يلحق
المنادى ومن فروعه فلذا لم يحول مواضع حذف عامل المفعول به خساو على
ان صيغة النداء تنصرف الى بالائه المشهور في النداء ولذا لم يستعمل في نداء
دخله غير النداء من الاستغاثة والندبة والتعجب سواها ولك ان تريد بصيغة
النداء ما هو على هيئة المنادى كما يلايم قوله (فى المندوب) وعلى الاول يجب
جعله بتقدير فى ندبة المندوب (وهو) اى المندوب المصطلح كما يقتضيه
قوله وحكمه الى غير ذلك ففيه استخدام اذ السابق ما يستعمل هو فيه
بصيغة النداء لا المصطلح (المتفجع عليه) فى الصحاح تفجع له توجع وفى
القاموس تفجع توجع للمصيبة فلا بد من تضمنين التفجع معنى البكاء حتى
يتعلق به قوله عليه يقال ندب الميت عد محاسنه وبكى عليه وقدا خرج بقوله
(يا اووا) نحو تفجعت على زيد وصرح بكون الندبة مخصوصة بامن حروف
النداء وقد اخل بجمع التعريف حيث لم يصنفه عن خروج المتفجع به نحو
واويلاه وواحسرتاه وواكبراه ولذا قال اللباب وهو المتفجع عليه اوبه ومنهم
من جعل قوله عليه علة اى المتفجع بثناء عليه فدخل الجميع لان الميت يتوجع
لاجله لفقده والحسرة والويل يتفجع لاجله لوجوده ولا يصح حينئذ قوله
ولا يندب الا المعروف ولذا زاد اللباب الا اذا كان متفجما به والظاهر ما ذكرناه
ولا يبعد ان يقال واحسرتاه واشبوراه منزل منزلة الميت لان الهلاك كانه
محبوب يبكى على فقده وكذا الحسرة لانه كانه مات الحسرة حيث لا يمكنه
قضاها كما هو حقها وذكر المندوب بعد المنادى لما زعم انه لبس بمنادى وقد
نقل عن الجزرلى انه منادى على وجه التفجع كانه قيل يا محمداه يقال انى مشتاق
الىك ومنه قواهم فى المرائى لا بعد بفتح العين اى لا تهلك كانهم لضعفهم
بموت الميت تصوروه حيا هذا والا قرب عندى جعله منادى مستغاثا كانه
تستغث بالميت ان يغثك فى فراقه وكذا بالهلاك والحسرة الا انه لظهور
كون المتكلم مضطرا مستغيا لم يلتزم فيه علامة الاستغاثة (واختص بوا)
الظاهر واختص به والكنه قد يدخل الباء على المفعول بهين معنى التمييز
فكانه قيل فاخص به وامتيراه او تميز المندوب بواختصاصه كما فى الشروح

واختص المندوب بتمتيراه بواواه اذ لبس هذا الاختصاص المندوب
بل لاختصاص وابه ولك ان يجعل وامقصورا عليه ويكون المعنى واختص
المندوب فى مقام الالتباس بوا بمعنى انه لا يجوز ان يندب بيا فبكون بعينه
ما فى التسهيل ويجب ايلأوه واعند خوف اللبس واقرب منه ان يعتبره بانه
اختص المندوب بحسب الحقيقة بوا اذ الندبة بيا استعارة كما افاده قوله
وقد استعملوا صيغة النداء فى المندوب اذ الندبة بيا تجوزا لا تمنع اختصاص
المندوب بوا وعلى هذا لا ينجم على قوله واختص بوا ان واقلبلا ما تستعمل
فى النداء على ما فى الرضى (وحكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى) الاظهر
الاخصر وهو كالمندادى فى الاعراب والبناء يعنى بينى المفرد المعرفة منه
على ما رفع اذالم يلحقه الالف ولم يكن موصوفا ببن مضافا الى علم آخر بفتح
وجوبا اذ الحقه الالف واختارا اذا وصف هذا الوصف وفيه رد على الكوفى
المجوز يا زيد بالفتح من غير الف هكذا ينبغي ان يفسر هذا المقام فتحذفه ودع
ما فسره الاقوام يقال قد اهل حكم توابعه وهو ايضا حكم تابع المنادى
ولا يبعد ان يجعل قوله وفيان كنت زكيا مدر كالمالم يكن جليا فتقول من احكام
اعراب المنادى متابعة التابع له فى غير البدل واخيه ومن احكام بناءه على ما رفع به
متابعة التأ كيد المذكور لما رفع به ولما كان يتبادر الى الوهم انه يكون نكرة غير
معينة مطلقا كالمندادى تداركه بما سيجى انه لا يندب الا المعروف ووجه كونه
فى حكم المنادى عند الجمهور انه منادى وعند المصنف حله عليه لمشاركتهما
فى كونهما مخصوصين بحرف النداء وما يشبهه (ولك) اى جاز لك (زياده
الالف فى اخره) حقيقة او حكما لجعل اخر المضاف اليه فى حكم اخره
لا يرشدك اليه بقوله واغلا مكبه وكذا اخر اصله كما فى وامن حفر بئر
زمرماه فيه رد على الاندلسى ايجابها فى الندبة بيا لئلا يلتبس بالمنادى
اذ رفع الالتباس لا يوجب الانصب قرينة وهى لا تخصر فيها واذا زيدت
الالف فان كان قبل الالف سا كن لا يحذف لالتقاء الساكنين بتحريك
بالفتح حفظا للالف الا التنوين فانه يحذف للساكنين عند الجمهور
وان كان ساكن يحذف فان كان متحرك الاصل كما فى واقاضى بحرك بالفتح
وان لم يكن متحرك الاصل فان كان الفسا يحذف عند الجمهور وان كان غير
الالف لا يزداد الالف ويكتفى به اتفاقا فتقول فى المسمى باضر بوا والضر بوه
والمصنف سوى بين الالف وغيره فتقول فى يا غلامى بالفتح يا غلاميا

وفي يا غلامى بالسكون كذلك عند من جعله متحرك الاصل ويا غلاميه
بالسكون عند من جعله ساكن الاصل والمصنف ذهب الى ان الواجب
يا غلاميه سواء كان الاصل في الياء السكون او الحركه لان السكون
العارض فيه كالاصلي ومنعه الرضى بسند واقاضيه وله ان يقول ان السكون
العارض الذي لا يبين عروضة ويشبه الامر فيه كالاصلي وسكون يا قاضى
لبس كذلك (فان خفت اللبس) بزيادة الالف دفعت الالتباس بحفظ حركة
ما قبل الالف وزيادة مدة تناسبها او قلب الالف بتلك المدة وقرله (قلت
واغلاميه) بحتملهما ويرد مدة كانت محذوفة ان كان ما قبله ساكن كما في
واغلامكموه فان اصل ضمير جمع الخطاب مع الواو يدل عليه ضربته
لكن هذا عند الجمهور بخصوص بما في آخره حركة بناءية وما في آخره
حركة عراية لا يزداد فيه الا الالف فتقول في واضرب الرجل بالرفع وواضرب
الرجل بالنصب وواضرب الرجل فيحتمل ان يكون اختار واغلاميه للتنبيه
على وجوب الحركة البناءية بزيادة مدة تناسبه لا يخص مقام اللبس عند
المصنف بل لا يصح زيادة الالف فيما في آخره حركة بناءية لا قبل الالف
ويجب العدول الى مدة تناسبها (ولك الهاء في الوقف) لما اوهم الكلام
السابق انه تبع الكوفي في الحاء والهاء ووقفا ووصلا في الشعر وغيره صرح
باختصاصه بالوقف فلا يرد انه علم الحاق الهاء من تمثله فلا حاجة الى
هذا القول وفيه رد ايضا على من اوجب الهاء مع يائه لئلا يلتبس بالنادى
المضاف الى ياء المتكلم وقرله محجب جدا حيث جعل الهاء المشترك بين
الندوب والمضاف الى ياء المتكلم مميرا للندوب عنه وقد نبه بهذين المثالين
على ان الندوب يضاف الى ضمير المخاطب على خلاف المنادى (ولا يندب)
اي لا يجعل مندوبا متفجعا عليه لامندوبا متفجعا منه كما عرف ولك ان تريد
انه لا يبيكى بعد المحاسن والتسمية (الا) على (المعروف) فيلزم منه ان لا يقال
واحسرتاه الا للمعروف لا انه لا يقال واحسرتاه ولا يحتاج الى التقييد
ويكون افيد قال الرضى يعنى بالمعروف المشهور والظاهر ان المراد المعروف
عند من يشاهد جزع المتفجع لبعذره سواء كان مشهورا او لا (فلا يقال
وارجله وامتنع مثل وازيد الطويله) يعنى يمتنع الحاق علامة الندبة
بالصفة مع صحة الحاق المضاف اليه الذى هو غير المنادى ذاتا ومفهوما
قال التحليل وسبويه بل الواجب وازيد الطويل وفيه نظر لانه لا يوقف

على الموصوف والقياس ان يصح الحاق بصفة ايها لانه المقصود
بالندبة فبقال يا ايها الوحيداه (خلافا لبونس) فانه يلحقها آخر
الصفة وقيل يجوز يا زيد بن محمداه ونحن نقول هذا الخلاف في غير
صفة هي جملة فالتفق يا رجلاه حفر بئر زمزماه لانه مضارع للمضاف
على ما عرفت فلا يتجه ان يقال يؤيد بونس الحاق علامة الندبة
في وامن حفر بئر زمزماه من غير تفرقة بين الموصوفة والموصولة قال الرضى
يلحق علامة الندبة آخر المضاف اليه والمضارع للمضاف واخر الصلة
وهذا يشعر بان الموصول لبس بمضارع للمضاف وقد ذكر في بحث نداء المعروف
بالام موافقا للمصنف ما دل على انه المضارع للمضاف وقد نقضناه لك وتمسك
بونس انه قد ضاع لرجل قدحان فقال واجمعتي الشاميته في القاموس
الجمجمة بالضم المدح من الحشب وان تحف ومن العجب انه فسر المص
في الايضاح في هذا المثل بالراس (ويجوز حذف حرف انداء الامع الجنس)
قبل المراد ما يوصف به اى ويرد عليه باعلام رجل فانه لا يوصف به اى مع
عدم جواز الحذف وايها الرجل فانه حذف لان المقصود بالنداء لرجل
مع انه ووصف به اى ولذا لا يحذف من يا ايها لان المقصود بالنداء ذا ولا يحذف
من اسم الاشارة فالمراد به على ما حققه الرضى ما كان نكرة قبل النداء سواء
تعرف به او لم تعرف والمراد الامع مقصود بالنداء هو احد هذه الامور ليفيد
الامتناع في يا ايها والجواز في يا ايها الرجل حين قصد نداء الرجل
وبعد فيه نظر لانه يجوز الحذف فيه مع كون المقصود بالنداء ذا ايضا على
ما في الرضى ولا يعلم جواز الحذف في يا هذا الرجل كما يقتضيه (والاشارة) خلافا
للكوفيين تمسكا بقوله تعالى ثم اتم هؤلاء تقتلون والظاهر معهم الا انه لما لم يوجد
في استعمال العرب اول الاية نجعل هؤلاء خبر اتم (والمستعاض والندوب)
لا يعرف منه انه لا يحذف وان الندوب لانه لم يعد المصنف واى حروف
النداء (نحو يوسف اعرض وايها الرجل) به بالتمثيل الثاني على ان المدار
هو المقصود بالنداء ولذا لم يبال بكون اى اسم جنس والاستثناء قاصرا
لا يحذف من لفظ الله ايضا ولا ينفع انه يحذف منه مع تعويض اليم المشددة
في آخره فيقال اللهم لانه يجب الحذف حيثئذ والمتبادر في كلامه ما يقابل
الوجوب وايضا المتبادر الجواز مطلقا لامع شرطه في جعله داخل تحت
الجواز هذا الشرط اصلاح بيانه اقل من اقتضاه فالوجه ان يقال انه اكتفى

بكونه معلوما من قوله وقالوا يا الله خاصة على ما بينا ملك ولما كان بحث حذف الحرف مشترك بين النداء والمندوب آخره عن المندوب وكان عليه ان يقدم بحث حذف المندوب عليه الا انه لم يرض بالفصل بين بحث حذف الحرف والمندوب (وشذا صبح ليل) قاله امرأه امرى القيس وكان مبغضة للنساء مكروها عند هن سألت الليل اصباحه لتنجي عن مضاجعته فصار مثلا (واقعد مخنوق) قاله من اخذ سلكه السارق في طريق غافلا وخنقه يعني اعطى فدية وخلص نفسك عن يدى فصار مثلا (واطرق كرا) وقد عرفت ما يتعلق به وجواز الحذف في امثال هذه قبل الصيرورة امثالا وبعدها فهي امثلة للوجوب اذ لا تغير الامثال فلا يرون على قاعدة جواز الحذف فاقبل قوله وشذا جواب سؤال اتجه على استثناء اسم الجنس من القاعدة ضعيف ونحن نقول انه تنبيه على انه قد جاء الحذف وجوبا على سبيل الشذوذ وما يحذف فيه وجوبا نداء لفظ الله وقد مرو منه الاختصاص وهو نقل اى وقع منادى عن معنى النداء الى اختصاص المحكوم عليه بالحكم على هيئة الندائية من غير تغيير بعد اخذ ضمير المتكلم وقد زاد فيه على قصد الاختصاص قصد التفاضل والتصاغر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل وانا المسكين ايها الرجل وخص اى بهذه المعاملة لان شأنه البروز في لباس هو غيره لانه المنادى صورة وليس منادى فسهل جعله لغير ما يقتضيه صورته والجملة الندائية منصوبة المحل على الحالية فقولك ايها الرجل في معنى مختصا من بين الرجال بذلك الحكم فالرجل عبارة عن ضمير المتكلم وليس مخاطبا وقد ينوب اى منادى مضاف وهو في الغالب لفظ معشر وآل واهل وبنى ويندر غيرها حتى قصره ابو عمرو عليها وقد ينوبه في ذلك معرف باللام او علم وفي الحديث نحن معاشر الانبياء فينا يد اى قلة كلام كما في الرضى ويحتمل معنى الفقر وهو في الاصل قلة لبن الناقة ويقال نحن العرب اقرى للتريل والتريل الضيف وجاء نحن تيمنا يكشف بنا الضباب اى الظلمة وهو في الاصل جمع ضبابة بمعنى سحابة تغطي الارض كالدخان ينكشف بارتفاع الشمس والاختصاص المقصود بتلك الامور الثلاثة لانخص ضمير المتكلم بل يجرى بعد الخطاب ايضا نحو سبحانك الله العظيم بالنصب وقد نجيء المعرفة باللام والمضاف بعد الغيبة ظاهرا كان او مضمرا نحو مررت به الفاسق ونحو الحمد لله الحميد بالنصب وقد باتى منكر اى قلة لا بقصد الاختصاص بل بقصد الذم والمدح

او الترحم قال المصنف ما سوى اى منصوب بتقدير فعل مناسب للمقام من اهني واخص وامدح واذم واترحم ويحتمل غير المعرفة باللام من ذلك النداء وقال الرضى الحق اجراء كل مجرى واحدا في النقل عن النداء والمعرفة باللام وقع منادى هنا لان التزام حذف حرف النداء المتأني اللام وعدم قصر النداء ولذا لم يبين على الضم المفرد المعرفة ايضا لضعف ما يقتضيه من النداء فعاد الى اصله من النصب (وقد يحذف المنادى لقيام قرينة) جوازا (نحو الا) بالتخفيف (يا سجدوا) اى يا قوم اسجدوا واما على قراءة التشديد فلا حذف بل لا يسجدوا مضارع منصوب بان مدغما نونه في لا وقد نبه بقوله وقد يحذف على انه لا يكثر حذف حرف النداء وقلة الحذف لانتهاك المنادى بل كذلك كل مفعول لم يبق بعد حذف عامله سواء في التسهيل ويكثر حذف المفعول به اذا كان غير المخبر عنه والمخبر به والمنجب به والمجاب به والباقي محذوفا عامله ونبه بقوله لقيام قرينة انه لا يحذف نسيام كونه مفعولا به وكثيرا ما يحذف نسياما وذلك لعروض مزيد مقصود به المنادى في الجملة الندائية حتى انه لا يصح السكوت على عمدتها وقد يحذف وجوبا كما في الماء وبالدواهي فانه في تقدير المنادى عند المصنف وان جعل القوم المنادى نفس الماء والدواهي اللهم اجعل خاتمة نداءنا نداا المنادى الى الجنة وصفحات تصورها اقلامنا تحفظنا من النار كالجنة (والثالث) من الابواب الاربعة لوجوب حذف عامل المفعول به (ما) مفعول به (اضمر عامله على شريطة التفسير) الشريطة فعيلة بمعنى مفعول والناء للنقل من الوصفية الى الاسمية او للتأنيث يجعلها منقولة من الجارى على موصوف محذوف هو العلة وضافته الى التفسير للتفسير وعند الكسائي والافراء لم يضمن العامل هنا بل الفعل الذى بعد المنصوب يعمل فيه وفي ضميره لو صح تسليطه عليه والافعال عامل فيه ما يدل عليه الفعل الذى بعده ويسد مسده ففى زيدا مررت به جاوزت المفهوم من مررت به من غير تقديره ومررت به يسد مسده والبصرى جعل زيدا ضربه بضمه نظير ان امرؤ هلك فكما ان هلك ليس عاملا في امرء وضميره على ما هو المراد واشير اليه بقرينة حمله على قوله الثالث كذلك فى زيدا ضربه ليس عاملا فيهما وقد قد منالك ان الكوفي يجعل زيد قام فاعلا فتذكر (وهو) لم يرجع الى (ما اضمر) الخ بمعنى مفعول به اضمر لان الفاعل لا يتقدم على الفعل باتفاق من النحاة

على في الرضى في هذا المقام لان التعريف بمفعوله وغيره لا الى ما ضم
الح بمعنى شئ ضم عامله على شريطة التفسير لان التعريف اخص منه
يشموله الفاعل ونحوه ولم يشمله التعريف بل الى ما ضم لان المبنى منصوب
ضم الح فيعم المفعول فيه نحو يوم الجمعة سرت فيه ولذا صح منه في المفعول
فيه وينصب بعامل مضمرة وعلى شريطة التفسير وخبر كان نحو زيد كنت
اياء ولذا قال (كل اسم) ولم يقل كل مفعوله به ولا كل مفعول فاكد العموم
بلفظة كل وهذه من القوائد الخاصة لا دخال كل في التعريف فزت به
وان خفي على كل فن قال المراد بقوله لنصبه النصب على المفعولية كما هو
المبتدأ فخرج زيدا كنت اياء لم يتفطن ما ياباه وفاته ان المستفيض تخصيص
الجنس فالاحق بهذا الفرص تخصيص الاسم بالمفعول (بعده فعل اوشبهه)
قال الرضى لم يرد بالكون بعده الكون بلا فصل لجواز زيد اعمره ضربه وزيدا
تضاربه ويعني بشبه الفعل اسمي الفاعل والمفعول اذ المصدر لا يصح
ان يسلط على ما قبله وشبه الفعل ايضا انما يصح كونه مفسرا اذ لم يكن
ما يوجب تقديم الفعل ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه هذا كلامه ولا يخفى
عليك انه يعني شبه الفعل ما يعم الكل ويخرج ما يخرج لوسلط عليه
وان شبه الفعل يجوز ان يفسر الفعل المقدر لانه وان يمنع ما يوجب تقدير
الفعل تسلطه على الاسم لا يمنع تسلط ما يناسبه من الفعل فلا مانع في ان زيدا
انا تضاربه قبل هذا الزمان ان يكون في تقدير انا ضربت زيدا لان ضربت
مناسب انا تضاربه قبل هذا الزمان وينصبه لوسلط عليه (مشتغل) افرد
لكونه وصفا للمردد بين متعدد لا متعدد (عنه) متعلق بالاشتغال لتضمنه معنى
الاعراض (بضميره او متعلقه) اي متعلق بضمير الاسم ولا ينحصر في المضاف
الى الضمير بل لا يكاد يضبط منه الموصوف بالعامل فيه نحو زيد اكرمت
رجلا يحبه ومنه الموصول نحو زيد اكرمت الرجل الذي يحبه ومنه المعطوف
عليه المضاف الى الضمير نحو زيد اضربت عمرا واخاه ومنه المعطوف عليه
لا حداثا لا من الاخر المذكورة فتفطن وتمكن من استخراج ما عمل الفطن
تفصيله فان المتوقع من الزكي ان يكون على تأمله تعويله ولا يخفى ان المبتدأ
من قوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه انه لولا الاشتغال باحدهما لكان عاملا
في ذلك الاسم ولذلك ترى الرضى يمد قوله (لوسلط عليه) هو او مناسبه لنصبه
لعمري اذ يخرج كل ما يخرج به بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه لكن يصرف

عن هذا

عن هذا المبتدأ التمثيل بقولنا زيدا ضربت علامه وزيدا مررت به اذ لم
يشغل ضربت عن زيدا ولا مررت به عنه به هذا المعنى فالمراد بالاشتغال
عنه الاعراض عنه اما بالاضطرار كما في المثالين او بالاختيار كما في زيدا
ضربته على انه لولا ذلك ايضا لا ينبغي ان يعد لغوا كيف وفيه افادة ان المعتبر
اعم من ان يكون نفس المقدر او ما يناسبه المقدر فنقول الاخصر الا وضح
الاغضب ان يقال هو كل اسم بعده عامل في ضميره او متعلقه لوسلط عليه هو
او مناسبه لنصبه واورد على قوله اوسلط عليه الح امران اخر ان احدهما انه
لا يخرج به شئ اذ كل ما فيه مانع عن التسليط يصح في حقه انه لوسلط عليه لنصبه
وثانيهما ان لو تقتضى انتفاء التسليط فلا يصدق التعريف على شئ من المعرف
اذ في الكل تحقق التسليط اذ في زيدا ضربته سلط ضربت على زيد واجيب
عن الاول بتقدير وصف اي بعد فعل اوشبهه يصح تسلطه عليه لوسلط الح
وعن الثاني بتقدير تقييد التسليط اي اوسلط عليه لفظا والتسليط في افراده
المعرف هو التسليط تقديره والنظر الصائب الذي لا يغيب عنه طريق الصواب
لا يلتفت الى مثل هذا الجواب ونجيب عن الاول ان لو انتفاء الجزاء لانتفاء
الشرط فيجب ان يكون انتفاء النصب لانتفاء التسليط وفي ما يمنع التسليط
ليس الانتفاء لانتفاء التسليط بل لامتلاءه وعن الثاني بان في قولنا زيدا
ضربته لم يسلط على زيد فعل بعده بل فعل آخر مثله ولا في زيدا مررت به
ما يناسبه وهو جاوزته المفهوم منه بل مثل ذلك المناسب واورد عليه زيدا
ضربته لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ولوسلط عليه لنصبه
واجيب بان المراد بالتسليط بمجرد قطع عمله في الضمير او متعلقه وزيدا ضربته
لا بد فيه بعد قطع ضربت عن العمل في الضمير من رفع عمل الابتداء فيه
وفيه انه لا بد في زيدا ضربته ايضا بعد حذف الضمير من رفع عمل المقدر
في زيدا فلا مندوحة عن تقدير كل اسم منصوب بمقدر ولم يكتف بتقدير
المنصوب لئلا يفتقر بقولنا ان زيدا ضربته واعلم ان تحقيق هذا القيد
يستدعي معرفة موانع التسليط وهو اما وقوع ما لا يجوز تقديمه في حيزه عليه
بين الاسم والمفسر من كلمة ان مفتوحة او مكسورة وحرف الاستفهام لفظا
او معنى وكذا حرف الشرط وحرف التخصيص والالعرض او التثني ولا م
الابتداء وكلمة ما من جملة حروف النفي وحروف العطف والفاء الجزائية
الواقعة موقعها بخلاف الفاء في جزاء اما فانه لم يقع موقعه لاستدعاء اما

تقديم ما في خبره عليه ليفصل بينه وبين اما وبخلاف الفاء في جواب اذا
فانه حقق انهما زائدة وسيجيء في بحث الظروف ان شاء الله تعالى وكلمة ما
التعجينية والمضاف نحو زيد حين تضربه يموت وكلمة الا نحو ما رجل الا
اعطيته كذا واما كون المفسر اسم فعل او مصدرا او فعل نجب نحو زيد
احسن به او صفة لذلك الاسم نحو رجل ضربه او صلة نحو ابهم ضربه
او جواب قسم بعده نحو زيدا والله ضربه واما كون الفعل الذي بعد ذلك
الاسم مسنداً الى ضميره المتصل نحو زيدا ظنه منطلقاً اذا لا يجوز ارجاع
ضمير الفاعل اذا كان متصلاً الى المفعول ولا ارجاع ضمير المفعول كذلك
الى الفاعل واما كون الفعل الواقع بعد الاسم على تقدير رفعه من جملة اخرى
نحو *الرائية والرائي* الآية على تفسير سبويه وسيأتي ومن الموانع ما الهمت
وهو ان لا يكون الاسم مصدراً بالواو والحالية والمفسر مضارع مثبت نحو
جاءني زيد وعمرو يضربه فانه لا يجوز جعله في تقدير ويضرب عمرو لا متاع
كون الحال بالواو اذا كانت جملة فعلية فعلها مضارع مثبت فرفع الاسم
في هذه الصور واجب واذا اتقنت هذا اتضح لك حال خاتمة هذا البحث
من قوله ولبس مثل ازيد ذهب به منه الى آخر الباب وانما قال او مناسبة
لئلا يخرج عن التعريف زيداً ضربت غلامه وزيدا مررت به وزيدا
حبست عليه ولا يخفى عليك انه لا يفهم من زيد امررت به الا المرور من غير
تجاوز الى جاوزت زيدا وكذا في زيدا حبست عليه فالوجه ان يقدر نفس
هذه الالفاظ عاملة في المنصوب فكنت قاصداً في زيدا ضربت غلامه
الى ضربت زيدا اشارة الى ان ضرب غلامه ضرب نفسه وفي زيدا مررت به
الى مررت زيدا فنصب زيدا بترفع الخافض وكذا في زيدا حبست عليه
تقديره حبست زيدا بترفع الخافض لانا نقول نزع الخافض سماعي لا نقل
فليكن هذا الباب من مواضع سماعه فاذا ما شئت الى ذروة الكلام حان
ان اوصيك في هذا المقام فاقول لك ايها الطالب لا تقول السديد من الرفيق
الرشيد لا تكن في رتبة التقليد فتبقى في الزمان المديد في البعد البعيد من قبول
الحق الذي لبس عليه مزيداً فانما يلقي لمن له قلب او التي السمع وهو
شهيد (مثل زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا
حبست عليه) لو امكن تقدير المفسر بعينه فهو المقدر والا فان امكن
تقدير مرادفه فهو المرام والا فان امكن تقدير لازم له اختصاص المفسر

فاللازم

فاللازم تقديره والا فيقدر الملازمة التي تعم كل مقام وترتيب الامثلة على
ترتيب وجوب التقدير فلا يرد انه فاته احسن الترتيب وهو حفظ امثلة المشتغل
بالضمير عن الفصل بينها بمثال المشتغل بالمتعلق (ينصب) اي ما اضمر عامله
(يفعل يفسره ما بعده) فاوضحه في امثلة المذكورة فقال (اي ضربت
وجاوزت واهنت ولا بست) وقبل ضمير ينصب الى زيد وبه نبه على حال
الكل وانما صرح به رداعلي من جوز خشب قطعه بتقدير انقطع خشب
متمم كما بقوله لا يجزى ان منفس اهلكته واذا هلكت فعند ذلك فاجزى
وعلى الكسائي والفراء حيث جعلاه منصوباً بالفعل المذكور على ما مر وبما
لا يمكن تسليطه ويجب تسليط مناسبه ان يقع ما يشتغل به المفسر بعد الا
نحو ان زيدا لم تضرب الا اياه فان الفعل المقدر يجب ان يكون مثبتاً اي
ان تضرب زيدا لم تضرب الا اياه وذلك ان الاسم المذكور يقع من الفعل
المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر وما بعد الا مثبت اذا كان مفعولاً
لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب هكذا ذكره الرضى وفيه
بحث لا يتقاضيه بقولنا ان ثوبى انفتت الا اياه فان ما بعد الا منقى ليكون
المقدر منقياً اي لم انفق ثوبى نعم اذا وقع ما يشتغل به المفسر بعد الا يجب
تقدير المناسب دون المفسر بعينه لكن تارة يكون ذلك المناسب مثبتاً وتارة يكون
منقياً ويجب ان يقدر في ان زيدا لم اضرب زيدا لا غير ليصح ترتيب الجزاء عليه
وبهذا يدفع انه ربما لا يغنى ذكر المقدر عن المفسر كما في هذه الصورة فلا يصح
ان وجوب الحذف لئلا يلفو التفسير وكذا يجب ان يقدر في زيدا حبست
عليه لا بست زيدا بالحبس عليه وفي زيدا ضربت غلامه اهنت زيدا
لاضرب غلامه هكذا حقق المقام واحفظه فانه من شوارد اولي الافهام
(ويختار الرفع) اي رفع المنصوب الذي كلامنا فيه فالبحت عن الرفع لبس
خارجاً عن البحث نعم البحث عن وجوب الرفع خارج عنه ولذا لم يبحث عنه
ولك ان تجعل البحث عن اختيار الرفع راجعاً الى البحث عن مرجوحية
النصب فيكون اشد دخولاً في البحث (بالابتداء) اما اشارة الى عامل الرفع
او الى المعنى المقتضى فيكون بمعنى كونه مبتدأ ويكون فيه بيان الرفع على وجه
متفق بين الكل واحترزه عن الرفع بفعل مطاوع للمفسر نحو ما مر فانه
لا يجوز عند البصري والكوفي المجوز لا يرجح وفيه اشارة الى جهة اختيار
الرفع وهو الاستغناء عن حذف العامل فيوافق بيان اختيار النصب في ذكر

الجهة وقال الرضى بين عامل الرفع دفعا او هم ان عامله فعل كما ان الناصب فعل ولا اظنك ملتفتا الى ما ذكرنا لك (عند عدم قرينة خلافه) اى خلاف الرفع وهو هنا لا بعد والنصب فالارضح لاخصر عند عدم قرينة النصب موجود لا محالة ويدفعه ان المفسر من حيث انه مفسر قرينة النصب لا ذاته واللازم ذاته دون الحلية ولم يتغطين له الرضى فاجاب بتخصيص القرينة بقرينة يحجب النصب او اختياره او تسويته وتبعه كثيرون وهو يوجب تأخير بيان اختيار الرفع عن الكل وليس لك ان تجعل ضمير خلافه الى اختيار الرفع لانه مع بعده يوجب الاستغناء عن قوله (او عند وجود اقوى منها) واخلاف ضمير منها لانه عبارة عن قرينة خلاف الرفع لا عن قرينة خلاف اختيار الرفع واختيار الرفع عند عدم قرينة الخلاف ترجحه بالسلامة عن الحذف على ما قيل وبكونه عمدة ببقاء ما ابتدئ به الكلام مبتدأ ويكون العامل محققا لا مقدرا على ما نقول ويعارض الاخير رجحان العامل اللفظي على المعنوي وينجح في ان الرفع خلاف الاصل وهو كون الخبر جملة فهذا قرينة النصب فلا وقت لعدم قرينة الخلاف والرفع مختار لوجود الاقوى لا محالة والا قوى ينحصر في اما هذه واذاهذه ولان ثالث لهما كما هو منه قوله (كما مامع غير الطلب واذ المناجاة) واما هذه لا يجتمع مع قرينة نصب موى رعاية التناسب في العطف او في جواب السؤال الفعلي واذ الانجاءع الا لاولى ووجه رجحان قوة اما في اقتضاء الرفع على قوة رعاية التناسب في اقتضاء النصب اما ما قيل ان الغالب بعدها الجملة الاسمية وانكره الرضى وسوى بين الاسمية والفعلية واما ما قيل ان اما السكونية نالبا عن مهمما وهو اسم الزم بعده الاسم اثلا يخلو مقام اسله عن اسم فاذا وقع المرفوع بعده كان تحقق الاسم بعده اظهر وقال الرضى ليس امام رجح الرفع في الحقيقة بل دافع ترجيح قرينة النصب لان اما حرف استئناف قاطع لما بعده عما قبله فلامعنى لرعاية التناسب فيها وقد انكر جواز النصب بعده اذا بحكمهم في بحث الظروف المبينة بلزوم المبتدأ بعده فقل كلامه انكار هذا القسم مما يختار فيه الرفع وحصره في القسم الاول وتوجيه اذ المناجاة على ما قالوا ان الغالب بعده المبتدأ واورد عليه انه مناقض لما نقل عن بحث الظروف ووفق بينهما تارة بان مرادهم بلزوم المبتدأ بعده غلبة الوقوع وتارة بان المراد اللزوم في غير تركيب الاضمار على شريطة التفسير وتردد الرضى في وجود النصب بعده حتى يتم هذا

الوجه واعلم ان المصنف لم يحصر القرائن فيما ذكره بل ضبط ما وجدته فان تجد زائدا فزده فان البحث اجتهدى ومما ادانى التأمل اليه ككون المفسر غير ناصب بل ما يناسبه لان فيه كلفة ما لا يوازى بها ترك التناسب فأمل (وبختار النصب بالعطف على جملة فعلية) هذه اصعب قرائن النصب وما يليه اقوى منه صرح به الرضى وكأنه قدمه ليقرن ما يجتمع معهما من قرائن الرفع ويكون اقوى منها فتذكر المتعلم بقيد اختيار النصب بها يوقت عدم ما هو اقوى منها من قرائن الرفع ونبه بقوله (للتناسب) على انه مجرى في كل ما راعى فيه التناسب كالعطف على صفة ناصبة للمفعول لانها بمنزلة الفعل بخلاف الرفع للفاعل فقط صرح به الرضى في بحث استواء الرفع والنصب فيختار النصب في قولك زيد ضارب عمرا وبكرا يضربه كالوقوع في جواب سؤال فعلى فالتحسار في جواب ايهم ضربت زيدا ضربته وقيد سبه وبه الجملة الفعلية غير التوجيهية ليخرج نحو احسن زيد وعمرو يضربه لانها بالجمود فعلها كالاسمية واعترض عليه الرضى بان الظاهر ان الجملة الثانية اعتراضية لامعطوفة ووجه ما قال انه لا يصح عطف الخبر على الانشاء وذلك مناقضة في المثال فتجعل المثال احسن زيد والله احده ومن قرائن اختيار النصب ما استخرجته وهو ان تكون الجملة في موقع الحال ولا وادومها فانه يختار فيه النصب لئلا يلزم وقوع الجملة الاسمية حالا بدون الواو نحو جاءني زيد وعمرو قد ضربته (وبعد حرف النفي) هذا القدر من البحث واما ان حرف النفي الذي يقع بعده الاسم ماسوى لم ولما ولن لانه لا يجوز حذف فوالها فن بحث اخر فلا ينجح انه يجب بعد حرف النفي على ان منع حذف فعل لما ممنوع (وحرف الاستفهام) يشهد كلام الرضى بان الاولى وهمة الاستفهام اذ لا يجوز مثل هل زيدا ضربته لان هل اذا دخل جملة فيها فعل لا يرضى الا بان يدخل عليه لفظا وفيه بحث لانه يختار النصب في هل زيدا وعمرو ضارب به فانه في تقدير هل ضارب عمرو زيدا كما يختار في زيدا وعمرو ضارب به نعم لو تم ما ذكره التسهيل انه يجب النصب بعده استغناء لغير الهمة يتم ما ذكره وعبرة المستثنين قاصرة على مذهب سيبويه والجرى لانه يخرجه رافع عندهما في انت زيد ضربته لان زيد ضربته خبر المبتدأ حال عن الاستفهام عندهما ويختار في اليوم زيد ضربته النصب فلا يصح اطلاق البعدية ولا تعديدها بكونها بلا فصل بل لابد من تفصيل بان يكون بعدهما بلا فصل بالظرف

نعم يتم على مذهب الاخفش فانه يرجع النصب مطلقا ويجعل انت زيدا
ضربه في تقدير اضربت زيدا ويجعل انت فاعل فعل محذوف وانما قال
بعد حرف الاستفهام احترازا عن اسم الاستفهام فانه لا يجوز متى زيد
ضربه بل يجب متى ضربت زيدا وعلة الرضى بان كل دخيل في شيء خلفه
لزوم اصل المتطفل عليه اذا امكن واصل همزة الاستفهام الدخول على
الفعل وهو منقوض باذا الشرطية وقد جاوز اصله من لزوم الفعل ولم يقل
وفي الاستفهام لانه يختار الرفع في ابهم ضربه ويجب في زيدا ضربه
(واذا الشرطية) بخلاف اذا المفاجاة كما عرفت لما فيه من معنى الشرط
الطالب للفعل ولم يجب النصب كما ذهب اليه المبرد خطأ المرتبة الفرع ويختار
الرفع بعدها عند الكوفيين لاستواء الجملتين بعدها ويشترطون ان يكون
خبر الاسمية فعلية (وحيث) لا حيث لا يجوز حيثما زيدا ضربه ويجب
حيثما ضربت زيدا كما في الاسم المتضمن الاستفهام والاولى وحيث الشرطية
اذ لا يختار النصب في اجلس حيث زيدا ضربه وانما يختار في حيث زيدا
ضربه اضربه ولم يوجب المبرد النصب بعده لان تضمنه للشرط ليس
كتضمن اذا كثيرا ما يخلو عنه (وفي الامر والنهي) اي في وقت الامر
والنهي على انهما مصدران سواء كان الامر بلفظ الامر وكذا النهي او بلفظ
الخبر نحو زيدا اضربه وزيدا تضربه بمعنى اضربه وكأنه اراد بهما ما يندرج
فيه الدعاء والالتماس ايضا فلماذا اسقط الدعاء مع انه ذكره الزمخشري
على انه لا يصير بد كر الدعاء واقيا بالضبط ومنهم من قدر فيما قبل الامر ومنهم
من قدر في وقت وقوع الامر والنهي بعده وهما كما ترى وكان الاظهر وقبل
الامر والنهي (اذهي) اي ما بعد حرف النفي والاستفهام واذا الشرطية
وحيث وما قبل الاسم الذي قبل الامر والنهي (مواقع الفعل) اي مواقع لها
مزيد اختصاص بالفعل فالاولى نصب ذلك الاسم ليقدر الفعل قبله فيقع
الفعل في هذه المواضع ولو رفع يكون الواقع فيها الاسم وفيه بحث لانه
في النصب في زيدا انت ضارب لا يقع الفعل بهذا الهمزة بل الاسم فانه
في تقدير زيدا انت ضارب الا ان يقال اسم الفاعل في حكم الفعل فتأمل وبما
ينبغي ان يعلم ان كون هذه الامور مواقع الفعل ليس لان معنى هذه الامور
طالب الفعل والا لا تنقض بالتثنية بل لان العرب جرى على هذا الطلب
في الاكثر كما انه جرى عليه دائما في عرف الشرط والتحضيض فلا يرد التثنية

لانه لم يعمل بمقتضى طلبه فهذا موكل على السماع صرح به الرضى في بحث
وجوب النصب (وعند خوف لبس المفسر بالعسفة) يريد ان نصب ما اضم
عامله على شريطة التفسير اولى لان البحث عن حاله فاطلاق المفسر على
ظاهره ولا حاجة الى تأويله بذات المفسر نعم لو حكم على المرفوع بان نصبه
اولى لاحتج الى تأويل المصنف رح على الزمخشري وقد افاد بادرار
الخوف انه عند تعيين الالتباس لعدم امكان نصب القرينة لبس النصب
اولى بل يجب كما لا يخفى وان اللبس الذي يرجع النصب ما كان بفوت معه
المقصود اذ لو كان اصل المقصود حاصلا مع جعله صفة لا يحتز عن احتماله
ولا يخاف منه وبهذا ظهر موضع وجوب النصب وكأنه اكتفى بالاشارة
في هذا المقام عن ذكره في بيان وجوب النصب (مثل انا كل شيء خلقناه بقدر)
اذ على تقدير الرفع يحتمل كون خلقناه صفة فيفيد ان كل شيء هو مخلوقنا كثر
بقدر وهو لا يوافق اصل المقصود وهو ان كل موجود مخلوق لنا بقدر بل يفيد
بظاهره ان بعض الاشياء غير مخلوق لنا كذا قيل ودفع به ما اعترض به الرضى
بان الشيء اعم من الموجود فلا بد موجوده من تقييده بالمخلوق حتى يستقيم
الحكم عليه بخلقناه بقدر فلا يتفاوت المقصود بجعل خلقناه صفة او خبرا
ووجه الدفع ان الوصف الذي يجب تقديره هو مخلوق ومخلوق لنا اخص منه
لا يقال اعتقاد الرضى ان المقدر مخلوق لنا وان كان ظاهرا بغيره لانه لا اعتراض
ثبت بمخلوقا لغيره تعالى لانا نقول لبس على المص الا اراد مثال مستقيم على
مذهبه ولا يضره عدم الاستقامة على مذهب غيره وبهذا عرفت ان النصب
لا يختار في الآية عند المعزلى نعم تحقيق المقام يقتضى ورود اعتراضه فان
تفسير الآية وظهور مقصودها ادرك على تحقق الحال والاستدلال على ان جميع
الموجودات مخلوق له تع او بعبارة مخلوق لغيره وبعد ان كشف الحال لا يلتبس
المقصود رفع او نصب ويمكن ترجيح النصب بانه يفيد كون الاشياء بقدر
باختياره تعالى بخلاف الرفع فانه يحتمل معه كون خلقناه صفة وقوله بقدر خبرا
لاستفاد ان كونه بقدر باختياره واعلم ان الالتباس بالصفة فيما اذا كان الاسم
نكرة حتى لو قيل الشيء خلقناه بقدر يجعل اللام للاستغراق لم يلتبس
(ويستوى الامران) اي الرفع والنصب غير فضل احدهما على الآخر
ومنهم من قال اي يستوى الامران في الاختيار فايهما قصد به هو المختار
في كلام لا يصدر مثله بالاختيار (في مثل زيد قام وعمر اكرمه) اورده مثالا

أورده سببويه من غير اصلاحه لانه صار من مطارح الانظار بمثال السيرافي
ونعم القول قوله انه في تقدير عنده او في داره والالم يصح عطفه على قام
لان المعطوف في حكم المعطوف عليه ويجب في قام ضمير زيد فكذا في عمرا
اكرمه فلا يترجح انصبه بترجح عطفه على قام على عطفه على زيد قام يقرب
المعطوف عليه وقال الاخفش يمتنع عطفه على قام لانه لا يجوز عطف جملة
لا محل لها من الاعراب على جملة لها محل منه قال ابو علي يجوز عطف ما لا محل له
منه على ما له محل منه بناء على انه لم يظهر اعرابه الا انه اختار الرفع فان قلت على
تقدير العطف على قام يحتاج الى تقدير عنده او في داره فيرجح الرفع المستغنى
عن هذا التقدير قلت اذا قصد انه **اكرم** عمر في دار زيد لا بد من تقدير
عنده سواء عطف على زيد قام او قام فالتقدير لم ينشأ من العطف بل من
القصد فافهم وقد يقال يستوى الامر ان في مثل هذا المثال من غير تقدير
ضمير في الثاني وظاهر كلام سببويه محفوظ لانه ورد في القرآن نحو (والنجم
والشجر يسجدان والسماء رقعها) فانه ينصب السماء ويرفع وهنا اشكال
قوى وهوان وجه استواء الامرين بانه على تقدير الرفع يعطف على زيد قام
وعلى تقدير النصب على قام والرفع وان يرجح بالسلامة عن الحذف يرجح
النصب بقرب المعطوف عليه فان عمرا اكرمه اقرب من قام من زيد قام
ولا فضل بينه وبين زيد قام كما لا فضل بينه وبين قام فلامعنى اقرب بينه
ودفع بان المراد انه اقرب الى اول قام من اول زيد قام والدفع كما ترى عديم
النفع اذ لم يعتبر مثل هذا القرب في شيء من الاحكام وغاية ما يمكن ان يقال
ان المعطوف في عطف الجملة على الجملة في الحقيقة هو النسبة ونسبة عمرا
اكرمه اقرب من نسبة قام الى فاعله من الجملة الفعلية الى زيد بقي ان يرجح
النصب ليس مجرد قرب المعطوف عليه بل هو مع خلوص الجملة هي خلاف
لاصل على ما عرفت فينبغي ان يرجح النصب قال الرضى يسدرج في مثل
زيد قام وعمرو **اكرمته** زيد ضارب عمرا وعمرا اكرمه دون زيد قائم
وعمرا **اكرمته** لان الصفة الناصبة للمفعول في حكم الفعل دون الرافعة
للفاعل فقط اذ كثيرا ما يرفع الجامد ايضا الفاعل نحو زيد مصرى حماره
(ويجب النصب بعد حروف الشرط) هي ان ولو واما عند المصنف وقد
سبق اما فلم يبق الا ان ولو واذا اسم عنده على خلاف مذهب سببويه
فلا يحتاج الى استثناء بناء على انه لا يصح الفصل بينه وبين فعله المفعول له

اتفاقا فلا يصح تسليط المفسر عليه فلا يكون من هذا الباب على انه لا حاجة
الى الاستثناء لو كان حرفا ايضا لانه لا يقع بعده ما اضمر عامله على شريطة
التفسير لهذا التقدير (وحرف التخصيص) وهي الامشدة لا غير عند
غير الخليل ومنهم المصنف ولا يرد انه فات المصنف الا للعرض لانه يجب
النصب بعدها على ما ذكره الاندلسي فيقال الا زيدا يكرمه بالنصب لا غير
لان المصنف اختار مذهب السيرافي كما اختاره الجزولي من ان حال حرف
لنفي بعد الهجزة كحالها قبل دخول الهجزة فعنده الا للعرض مما يختار
بعده النصب كسائر حروف النفي (مثل ان زيدا ضاربه) انما اتى بالماضي
لما مر في بحث حذف فعل الفاعل ان حق المفسر للشرط ان يكون ماضيا
وشذ المضارع وفيه خلاف الاخفش فانه يجوز دخول حرف الشرط على
الاسم (والا زيدا ضاربه) هذا متفق عليه وعدوا قوله * ونبت لبلى ارسلت
بشفاعة * الى فهلا نفس لبلى شفيعها * شاذا وبما استخرجته ان يكون
الاسم نكرة صرفة نحو رجلا ضاربه فانه يجب النصب لعدم صحة وقوعها
مبتدأة وان يكون الاسم الذي بعده فعل مشغول عنه بضميره لفظية
كل ولم يقصده به عموم نحو كل رجل ماضر به لانه لو رفع يكون
للعوم ولو نصب يكون بسلب العموم فيجب النصب اذا قصد سلب العموم
واذا قصد به العموم يجب الرفع وليس من باب ما اضمر عامله وفي سلك
ازيد ذهب به واخواته (وليس مثل ازيد ذهب به منه) لانه قصده به انه
اذهب زيد ولاداء هذا المقصود لا يصح تسليط ذهب على زيد لانه لا يعمل
في المفعول بدون حرف الجر ولا حرف جر فيه واوسلم جواز اعماله فيه
باحداث حرف الجر لا يعمل الفعل عمل الرفع فيما قبله على انه شرط انه لو سلط
عليه لنصبه وبما ذكرنا علم انه ليس مثل زيدا حبست عايه لانه قصده به
ملاسته وملازمته زيدا فهنا مناسب لوسلط عليه لنصبه بخلاف ما نحن
فيه فان مناسب الفعل المشتغل لازم او مرادف مقصود ولا يعد مناسباً بدون
القصد وهذا يدفع ما ذكره الكوفيون انه يجوز النصب بتقدير فعل معروف
لانه لازم المجهول فيكون التقدير اذهب احد زيدا وما ذكره السيرافي وابن
السراج انه يجوز النصب بتقدير اذهب الذهاب زيدا فانه كما يجوز جعل
المصدر نائب الفاعل يجوز جعله فاعلا مجازيا على انه رده الرضى بان
المصدر اذا لم يخص بوصف او اضافة او غير ذلك لا يستند اليه الفعل

وذهب به لا يدل على ذهاب مخصوص نعم او كان دعوى الكوفي وغيره انه يجوز في هذا التركيب نصب زيد بقصد معنى يكون هناك مناسب ينصبه لهم لكن لا نزاع للبصري فيه اذ كلامه في هذا التركيب نظرا الى معنى شاع فيه فلا حاجة الى ما ذكره الرضي من انه لا بد لدفع هذه الشبهة من تقدير قيد في تعريف ما اضمر وهو ان يقال المراد بالاشتغال بالضمير والمتعلق الاشتغال ينصبهما لفظا ومحلا ولا الى ما ذكره غيره ان المراد لوسط عليه مع اتحاد المسند على انه ينقض بقولنا ان زيد اخلق بتقدير اخلق الله زيدا اذ حذف الفاعل في خلق لتعينه فيكون في معنى خلقه الله (فالرفع) اي فالرفع واجب (وكذا كل شيء فعلوه في الزبر) اي كالمثال المذكور كل تركيب يكون الفعل المستغنى عنه بضميره صفة لذلك الاسم لانه ليس انتفاء نصبه لعدم التسليط بل لعدم امكانه اذ لوسط لغات التقييد المقصود بالوصف وانتقل التركيب من الوصف الى الاخبار وذلك فاسد سواء كان الاخبار صحيحا او لا فن جعل المانع عن التسليط انه يصير المعنى فعلوا كل شيء في الزبر مع انهم لم يفعلوا فيه شيئا فقد قصر نظره ولم يتجاوز بيانه هذا المثال ومن قال لانه لم يوقع فيها الا الكتابة اليهم لانهم اسباب الكتابة نعم لو قيل لانهم لم يوقعوا فيها كل شيء بل كل مفعول لهم لاستقام ومن قال لوجعل في الزبر صفة لكل شيء لكان خلاف المراد وان صح لان المراد ان كل مفعول لهم في الزبر لان كل ما في الزبر مفعول لهم قال الله تعالى في موضع آخر * وكل صغير وكبير مستطر * يتجه عليه ان كونه خلاف المراد من لانه يجوز ان يكون المقصود بهذه الآية ما لم يقصد بقوله * وكل صغير وكبير مستطر * لان الافادة خير من الاعادة بل يكون المقصود ان الكرام الكاتبين صادقوا الكتابة ولم يكتبوا الا ما فعلوه (ومحو الزانية والزاني فاجلدوا) بظاهره ليس من هذا الباب لان الفاء بظاهره فاء الشرط حيث دخل حيز موصول بما هو في معنى الفعل والزني سبب الجلد مائة وما بعد الفاء الواقع في صدر الجزاء او ما هو منزلته من خبر المبتدأ لا يعمل فيما قبله وان يعمل ما بعد فاء الجزاء الذي بطل صدره بوقوعه في الوسط لكونه جزاء اما لفظا نحو اما زيدا فاضربه او تقديره نحو * وربك فكبر * لان حذف شرط اما اقتضى تقديم ما في حيز الفاء عليها ليفصل بينها وبين اما لان المعتاد الفصل بين حرف الشرط وبين حرف الجزاء وكون الفاء زائدة كما في جواب اذا على ما حقق ولذا ينصب اذا

او خارجة عن الصدر لعارض خلاف الاصل او نقول الفاء فاء الجزاء يتوقف على كون الزانية مبتدأة فلو جعل مفعولا لما بعد الفاء لم يصح ما هو ظاهر الفاء من كونها جزائية فلا تحل في اخراجه من الحد بل في ادخاله تحت الحد باخراج الفاء عن كونها جزائية وبهذا ظهر ضعف ما قالوا ان الآية في بادئ النظر من الباب وادخله تحت قاعدة اختيار النصب وتفق القراءات الغير الشاذة على الرفع وان جاء في الشعر اذ رواية النصب عن عيسى بن عمر فلذا تمحلوا في اخراجها من الباب لئلا يخرم قاعدة اختيار النصب او لا يلزم اتفاق القراء على غير المختار ومنع المصنف في شرح المفصل في بحث الاستثناء عدم جواز اتفاق القراء على غير المختار والظاهر انه منع غير مسموع وجعل المبرد المانع عن كونه من الباب ما اشار اليه بقوله (الفاء بمعنى الشرط عند المبرد) وقدم توجيه المبرد على توجيه سيبويه مع تقدم سيبويه لرجحانه واستشكل كون الفاء وهو حرف الجزاء بمعنى حرف الشرط فيجاب تارة بان الباء للسببية اي النساء حاصلة بسبب معنى الشرط وتارة بانه في التقدير الفاء مرتبط بمعنى الشرط والتحقيق ان حرف الشرط لسببية الجملة الاولى للثانية ومعنى الفاء ايضا سببية ما قبلها لما بعدها فهو بمعنى الشرط يؤكدها حرف الشرط (وجلتان عند سيبويه) اي الآية جلتان مختلفتان في المعنى عنده لانهما في تقدير حكم الزانية والزاني ما يتلى عليكم فاجلدوا فقلوه فاجلدوا بيان للجملة الموصود بها بخلاف باب ما اضمر فان تركيبه ايضا لمتان لكن بمعنى واحد فلا يرد ان جميع الباب جلتان والاوجه ان مراده انه جلتان مع الرفع وباب ما اضمر لا يكون جلتين على هذا التقدير (والا) اي ان لم يكن احد التوجيهين (فالمختار النصب) والثاني باطل لان القراء لا يتفقون على غير المختار فهو لا ثبات احدا توجيهين او المعنى وان كانت الآية من الباب كما هو مذهب عيسى بن عمر فالمختار النصب او المعنى وان لم يكن التراكيب الثلاثة ليست من الباب لكان المختار النصب فيها وما سوى الثاني ظاهر والوجه فيه انه يلتبس بالصفة فان قلت الفاء بمعنى الشرط ايضا عند سيبويه على ما في الرضي حيث قال والفاء بمعنى الشرط ايضا عنده اي ان ثبت زناهما فاجلدوا فكيف صح تخصيص كون الفاء بمعنى الشرط لغير المبرد قلت ليس مخرج الآية عن الحد كون الفاء بمعنى الشرط عند سيبويه بل كونها جلتين اذ الفاء انما يعد ما نال كان ما بعد الفاء

بحيث لو لم يكن الفاء صح عمله فيما قبله فما في الرضى انه على توجيهه سبويه
 هذا المانع ايضا متحقق محل نظر ولنا توجيه ثالث وهو ان الفاء جواب شرط
 محذوف والتقدير الزانية والزاني ان ثبت زناهما فاجلدوا لان الجاء لا يترتب
 على مجرد الزنا بل على ثبوته ولا خفاء في انه ح يتوجه المنع على الشرطية
 اذ لا نسلم انه لو لم يكن احد التوجيهين فالخيار انصب لان هذا التوجيه
 غير توجيه المبرد الا ان يقال الشرط عدم ككون الفاء بمعنى الشرط
 لا عدم توجيه المبرد لكنه بعيد (الرايع) اى رابع الاربعة لارابع
 الثلاثة كما قاله البعض لانه ينبي عن الغفلة عن الاول (التحذير) قال
 الرضى سمي اللفظ المحذره تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل آلة التحذير
 يعنى لم يعامل به في التسمية معاملة اخواته من التسمية بما هو اسم بعينه
 في اللغة كما في ما اضمر عامله على شريطة التفسير ولا بما هو اسم معناه كما نادى
 اقول جعل مدلوله تحذيرا للمبالغة في جعله محذرا حتى كانه نفس التحذير ثم
 سعى به اللفظ تسمية باسم مدلوله وليس هذه المبالغة في اخواته بمقتضى
 المقام كافيه (وهو معمول) خالف الحياة في جعل التحذير اسما لنفس المفعول به
 دون كلام هو فيه لانه الانسب باخويه والبق بالمبحث وليس هذا اول خلاف
 منه فلا يرد ما في الرضى ان هذا مؤذن باللفظ التحذير هو اياك فقط وياك
 ان تعتقده ذلك بل التحذير هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه والصحيح
 ان يقال التحذير على ضربين اما لفظ المحذرمه المكرر المعمول بعد مقدرا نحو
 الاسد الاسد الفظ المحذرمه المحذرمه بعده المعمول بعد مقدرا (بتقدير اتق)
 في الرضى في تقدير اتق ههنا بعض المسابحة اذ يصير المعنى اتق نفسك من
 الاسد ولا يقال اتقيت زيدا من الاسد بمعنى تحيته واو قال بتقدير نوح او بعد
 لكان اولي وقد اشار بقوله ههنا انه لا سماجة في تقدير اتق في القسم الثاني
 وتعقيد بعض بان في تقدير بعد في القسم الثاني سماجة الا في نفسك فانه
 في تقدير بعد نفسك مما يؤذي الا يرى ان الطريق الطريق لا قصد فيه الى
 تبعيد نفسه عن الطريق بل الى تحذره من ضرر فاللايق به تقدير اتق
 فالصواب ان يقال بتقدير بعد اتق فيقدر بعد في القسم الاول وبعض
 افراد القسم الثاني واتق في بعض الثاني ونحن نقول القصد في الطريق
 الطريق الى تبعيد المخاطب نفسه عن بعض اجزاء الطريق الذي يؤذي
 فيه وربما يكون المقصود اخلاء الطريق بتمامه اذا كان المؤذي مما يشغل

جيبه فبطل تقدير بعد و يتجه على تقدير بعد نفسك عما يؤذيك انه لا يبق
 من القسم الثاني لان النفس يصير محذرا والمحذرمه ما يؤذي الا ان يقال
 التحذير من النفس بطلب تبعيده عما يؤذي فتأمل ولو اردت تصحيح تقدير اتق
 ضمنه بتضمين الانقضاء معنى التباعد كما انه قيل اتق فبعد نفسك من الاسد
 ولا حاجة الى التضمنين في القسم الثاني لانه يتم في جميع افراده بدون التضمنين
 حتى نفسك نفسك (تحذيرا) مفعول له للتقدير اى التقدير للتحذير اذ لو ذكر
 العامل لما يدركه المحذرمه وفات التحذير وقوله اودكر المحذرمه مصدر
 منصوب عطف عليه كانه قيل اول ذكر المحذرمه مكررا اذ تكرار المحذرمه
 للمبالغة في التحذير اضيق الوقت عن ذكر العامل فهذا من المسالك الوعرة
 التي سهل عليك بالهام الله تعالى عبده الضعيف وقد كان في عدل
 منه كل ناظر عظيم شريف حتى قال فيه الرضى ما قال وكذا من جاء بعده
 وان كان خيرا مما قاله ما نال وقد اعرضنا عن الكل لان ما قلنا يغنيك بحيث
 ما قبل لا يغنيك ولا يفيدك الا الحلال (مما بعده) اى مما ذكر بعده فلا يجب
 الحذف في قولك من الاسد اتق نفسك (او ذكر المحذرمه مكررا) قد عرفت
 شرحه بما اندفع عنه ما قيل انه لا بد فيه من ضمير كالا بد في ما عطف هو عليه
 وهو حذر مقدرا عاملا لتحذير او صفة للمعمول من غير حاجة الى ما قبل ان المحذرمه
 منه ظاهرا وضع موضع الضمير تنبيها على التفاوت بين المعمول في القسم
 الاول وبينه في هذا القسم بان الاول محذرمه وهو محذرمه منه على انه يرد عليه
 انه يرد وضع الظاهر موضع الضمير في صفة الجملة قول المص في بحث الوصف
 بالجملة ويلزم الضمير وانه كان الاوضح الاخصر في هذا المقصود هو معمول
 بتقدير اتق حذرمه ما بعده او حذرمه مكررا ولا يخفى على الفطن ان تقدير الطريق
 الطريق اتق نفسك عن الطريق لانه حذف المحذرمه مع العامل فالانسب
 ان يجعل التحذير اسما للمحذرمه مطلقا ويجعل قسمين باعتبار التحذير عما
 ذكر معه بعده وذكر المحذرمه مكررا واعمل عدول المصنف اليه لذلك
 والله اعلم والعلم لديه (مثل اياك والاسد) التزم ضمير الخطاب في القسم الاول
 من الباب لانه اللازم بل لانه الاغلب من بين الضمائر وقد يحى متكلمها والغائب
 هو الشاذ النادر ولا ضنة فيما اضيف الى ضمير الخطاب من الظاهر تقول
 رأسك والسيف وقال عمر رضى الله عنه اياي وان يحذف احكم الارنب
 بالاضاءة وشذ قولهم اذ ابلى الرجل الستين قايه ويا الشواب ولا منع عن كون

المحذرة منه ضميرا غائبا (واياك وان تحذف) لم يذكره الخفاء في صحة وقوع
الاسم الغير الصريح موقع الصريح بل يكون مقدرًا لبيان الفرق بين الغير
الصريح والصريح ولومثل بقول عمر امكن انفع وارفع قال المصنف تقدير
اياك والاسد اتق نفسك من الاسد والاسد من نفسك وذكر النفس لعدم
صحة الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول الواحد فلما حذف اتق تبعه النفس
في الحذف لانه لا حاجة اليه لان المنع من جميعهما متصلين وبحذف العامل
ينفصل ضمير المفعول قال الرضى هذا قريب لكنه تطويل لبس عليه مع
امكان الاختصاص تعويل فليقدر اياك اتق فيبقى بحذف اتق اياك واقول
في كلام الرضى ايضا ملام لا يرتكبه ما لا يعنيه لان انفصال الضمير لا يستدعي
تقدير العامل مع التأخير لانه يكفي له تعذر الاتصال وهو حاصل بكون الفاعل
والمفعول ضميرين لواحد ويمتنع من ذلك اتصالهما وجوز ابن مالك والرضى
كون قوله والاسد مفعولا معه فبستغنى عن حذف شيء بعده وفيه بحث لانه
ان كان مفعولا معه باعتبار اياك يلزم كون المفعول معه من المفعول به وهو
خلاف الاجماع وان كان من الفاعل يكون الاسد مأمورا وظاهر تعريف
المصنف ان المقدر في اياي والشر اتق وهو قول غير سبويه ورجح قول
سبويه ان التقدير لا يتق بتقدير امر المتكلم وسمى ابن مالك تحذيرا هو ضمير
المتكلم تجوزا (والطريق الطريق) لازمة في هذا القسم بل يحى في جميع
الطرق فتقول اياك اياها اياه اياي اياي ورأسه رأسه واجاز قوم اتق
الطريق الطريق لان التأكيذ لا يوجب حذف العامل الا يرى الى قوله تعالى
* كلا اذا دكت الارض دكا دكا * وبه يشعر قول سبويه ولا يحسن اظهار
العامل وفيه ان الموجب ضيق مقام التحذير للاطناب بالكرير (وتقول)
في القسم الاول بعبارة اخصر في التقدير وان كان اطنب في الظاهر (اياك
من الاسد و) اياك (من ان تحذف) والتقدير اتق نفسك او اياك اتق اياك
فتذكر من الاسد والاول ابلغ اذ فيه تكرار التحذير ولاجل الاهتمام به ارتكبت
الحذف الكثير وتقول لمزيد المبالغة في التحذير (اياك ان تحذف بتقدير من)
علم من تخصيص تقدير من امتناع تقدير العاطف لانه اقل قليل في كلام
العرب فتم قوله (ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من) من غير حاجة
الى ضمنية وامتناع تقدير العاطف فن قال ان الدليل قاصر فهو من
نقصان فهمه الفاتر لا تقول جاء حذف العاطف في التحذير قال اياك اياك المراء

فانه الى الشر دعاء وللشر جالب لانه من ضرورات الشعر على ان سبويه
جعله من قبيل الطريق الطريق وجعل المراء في تقدير احذر المراء وغيره
نزل المراء منزلة ان تمارى ومع ذلك جعله مقصورا على السماع وفي قوله اياك
الاسد بنصب الاسد دون جره تنبيه على ان المختار في مثل ان تحذف تقدير
النصب كما هو مذهب سبويه لانه الغالب الكثير في حذف حرف الجر
والخليل والكسائي يقدران الجر لان ما اهم حاله ينبغي ان يحمل على ما كان
وان كان بقاءه على ما كان نادرا كما فيما نحن فيه لان الابقاء على الجر لم يوجد
الا في حذف حرف القسم فتدبر جدا وفي امتناع اياك الاسد خلاف الاخفش
الصغير حيث جوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان في غير ان
وان وما يجب فيه حذف العامل الاغراء وهو كالتحذير تارة بالعطف وتارة
بالتكرير قال اخاك اخاك فان من لا خاله كساع الى الهيجاء بغير سلاح
ويقال شاك والحج ونفسك وما يهمل المحذوف الزم وقد قدمنا ان المصنف
جعله من الباب الاول (المفعول فيه ما) اى اسم (فعل فيه) اى في مدلوله
سواء كان مطا بقا نحو ضربت اليوم او غيره نحو ضربت قرب عمرو
ورجعت مرجع الحاج فلولا يفسر ما بالاسم لا تنقض بكل فعل فانه ما فعل
في مضمونه التضمني (فعل) اى مدلول فعل او حدث (مذكور) لفظا او تقديرا
ففيه اكتفاء بالفعل عن ذكر ما يشبهه او استعمال الفعل بقانون اللغة
وحمل المذكور على غير معناه المشهور والمراد ما فعل فيه بحسب دلالة
اللفظ على الاصل الذى اطنك منذ كراهه فخرج بقوله ما فعل فيه نحو
يوم الجمعة في يوم الجمعة ضربت فيه فانه وان فعل فيه الضرب لكن لا بحسب
دلالة لفظه وخرج نحو يوم الجمعة مبارك وتم به الحد الخروج كل ما خرج
عنه به من غير حاجة الى قوله فعل مذكور فهو ليس مخرجا لشيء كما ظن بل
لاتمام بيان مدلول الفعل فيه ومزيد ابضاحه وبعد بقى على التعريف
اليوم في ضرب اليوم فانه بحسب دلالة اللفظ بمعنى ضرب في اليوم ونحو
مطر السهل والليل نما قدر فيه سماحا لاقياسا فانه منصوب بترع الخافض
لامفعول فيه اصطلاحا ولذا عرفه التسهيل بالمقدر بنى (من زمان او مكان)
على سبيل الاطراد الا ان يقال ما ليس بقياس مفعول فيه عند المصنف
يرشدك اليه جعل عند ولدى وشبههما ولفظ مكان مفعولا فيه وهذا
التعريف كتعريف المفعول له ومعه يفصح عن وجه التسمية للمحدود

(وشرط نصبه تقدير في) احتراز عما ذكر فيه في او الباء بمعنى في نحو
جلست بالمسجد فانه لا يصح تقدير في مع هذا الذكر لانما قدر فيه الباء بمعنى في
فانه ايضا منصوب فالمراد بنى في وما هو بمنزلة وربما يقل لا يقدر الا
ما هو الشايع والشايع في الظرفية في كما ان الشايع في التعليل اللام دون الباء
ومن وفي فلا يقدر في المفعول له ايضا ما سوى اللام قال الرضى هذا الكلام
كحده يدل على ان المجرور بنى مفعول فيه عنده على خلاف اصطلاح القوم
كلهم وانت خير بان دلالة الخبر غير محكم اظهر وصحة تخصيص ما بالنصوب
والاشارة بهذا القول الى ان كون تقدير في شرطا للمفعول فيه باعتبار انه
شرط لنصبه اللازم لوجوده (وظروف الزمان) من اضافة الدال الى المدلول
فهى لامية لايسانية كما توهم ونبه به على ان المفعول فيه يسمى ظرفا ايضا
(كلها) يعنى لا يخرج عنه ظرف زمان وقيل يعنى مبهما وموقتها بقريئة
تبعض ظروف المكان باعتبار الابهام وعدمه وان كان الابهام في الزمان
بمعنى ان لا يكون له نهاية تخصره كحين وزمان وتوقيت ما يقابله كيوم وابلة
وشهر والاول انظر (تقبل ذلك) اى تقدير في او النصب وفيه نظر لانه
ان اراد بظروف الزمان ما وضع له يخرج عنه نحو خرجت هذا الزمان
وان اراد ما يدخل فيه المستعمل في الزمان من غير وضع له يشكل بالضمير الراجع
الى الزمان فانه لا بد فيه من اظهار في فتقول يوم الجمعة سرت فيه دون
سرته واما نحو يوم الجمعة صمته فليس الضمير فيه ظرفا بل هو مفعول به على
سبيل التوسع فالصحيح ان يقال ومظهر ظروف الزمان تقبل ذلك واما
مضميها فلا (وظروف المكان ان كان) الظاهر ان كانت وكأنه جعله بتأويل
القسم الثاني (مبهما) او محمولا عليه او اراد (قل) اصاله لا بالحمل على الغير
وعلى التقديرين لا يخفى عليك قوله (والا فلا) وانما قال (وفسير) باسناد
التفسير الى غيره والاعراض عن ذكر فاعله مع انه اكثر المتقدمين اشار الى ضعفه
لان الالايق ان يفسر المبهما بما يتناول الكل ويستغنى عن تكلف حل بعض
الظروف على بعض (الجهات الست) وليس تفسيرها الالهجر عن
ضبط الكل والمرضى عند المصنف تفسيره بما له اسمه بالاضافة الى خارج
من مسماه والمعين على هذا ماله اسمه مع قطع النظر عن خارج وتعبه
الرضى بانه يتناول نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار
وداخلها مع انها لا تقبل تقدير في وكل مفعول للمكان مع انه لا يقبل تقدير في

الاماميه معنى الاستقرار حين اتصافه بما فيه معنى الاستقرار فتقول ضربت
في مضرب فلان لا غير وضربت في مقعد فلان لا غير نعم تقول قد عدت
بجاس فلان وكان المصنف ترك تفسيره المرضى لان ما ذكره اقرب الى فهم
المبتدئ ويدخل فيه على رأى المصنف نحو الميل والفرسخ لان اسمه له
بالقياس الى المساحى فلا حاجة الى ان يقال ان كان مبهما او محدودا كما قاله
من ظنه خارجا عن هذا التفسير لكن لا بد ان يحل داخل في قوله (وحل عليه
عند ولدى وشبههما لابهامها) بان يقال الميل والفرسخ لتغيرهما وتبدل
اولاهما وآخرهما غير معينين ولا ينبغي هذا الاطلاق من المصنف لان
خارج الدار ايضا مبهم فلا بد من عدم المحمولات ومنه ارضا في قوله تعالى
* او اطرحوه ارضا * قال الزنجشیری اى ارضا بمجھولة بعيدة عن العمران
منكورة وهو معنى تنكيرها واخلاؤها عن الوصف ولا بهامها من هذا
الوجه نصبت نصب الظروف وضمير لابهامها فظاهرة عند ولدى
ولم يذكر وجه شبهها لكمال ظهوره من ذكر هذا الوجه اول الثلاثة
لكونها في تأويل اثنين اى المشبه والمشبّه به (ولفظ مكان لكثرة) لا الابهام
لان مكان زيد مثلا معين ولك ان لا تريد بكثرة كثرة استعماله بل كثرة امكنة
كل شخص وان الكثرة تورث لابهام فيقول التعليل بها الى التعليل
بالابهام قال الرضى لا ينبغي هذا لادلاق من المصنف اذ هو مقيد بان يكون
المفعول المتعدي اليه مشتقا من الحدث الواقع فيه بحرف قاتلت مكان القتال
او مشتقا من مصدر بمعنى الاستقرار نحو قد عدت مكانه وبهذا الشرط لا يخص
بلفظ المكان كما عرفت وقول المصنف في الايضاح ولم يستثن من الموقت
الا ما بعد دخلت وذهبت الشام يدل على ان استثناء لفظ المكان من حكم
الموقت هنا من خواصه وكأنه لم يتعرض بقوله ذهبت الشام مثلا الى ما قال
ابن السراج انه في تقدير ذهبت الى الشام فتقول الرضى ان نحو ذهبت الشام
منصوب على الظرفية اتفاقا محل نظر (وما بعد دخلت نحو دخلت الدار)
يريد به مكانا هو مدخول الدخول وفروعه والاضح هذه العبارة وانما قيدنا
بالمكان لانه لا بد من اظهار في غيره نحو دخلت في الامر او في مذهب
فلان وهذا مما يؤيد كونه مفعولا فيه لاستعماله باظهار في المكان وان جعله
سببويه شاذا نحو دخلت في الدار وحلنا ما بعد دخلت على مدخول الدخول
وفروعه ليشمل الدار دخلت وادخل الدار وما اشبههما في الرضى ان تقدير في

لكثرة استعمال الدخول ونحن نقول لكمال مشابهة مدخوله المفعول به الى ان ذهب الجرمي الى انه مفعول به كما اشار اليه بقوله (على الاصح) فاحفظه فانه من بدايع كتابنا وودائع خطابنا ومن مرجحات اللزوم ان مصدره الدخول وهو من الاوزان الغالبة في اللازم وان نقبضه وهو الخروج لازم بلا خلاف ودليل الجرمي انه لا يعقل الدخول بدون المتعلق ويدفعه انه لا يعقل بدون المتعلق بواسطة في المفعول به ما لا يعقل الفعل بدونه بلا واسطة حرف الجر ويقدر في هذا التقدير امكان جعل النزاع لغظيا وسكنت ويزات كدخلت بلا خلاف وقد اجل المصنف بيان قبول نصب الظروف بتقدير في وتفصيله اجل وابراد فصول بقيت في زوايا دخول افضل منها ان ما يقبل اما ان يجب نصبه بان لا ينفك عن النصب ابداهي من الازمنة المبنية اذا واذا وصباح ومساو يوم يوم ومن الازمنة العربية بعيدات بين اي ازمنة قريبة الى الوصال بعد الفراق والتصغير لتقريب زمان الوصل وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمين وذات العويم وذات هذه الازمنة على هذا الوجه مسموع لا يتعداها وما عين من غدوه وبكرة وصحى وضخوة وبكر وسحر وسحر وعشبة وعقمة وصباح ومساو ونهار وليل اعني مرادها ساعة نهارك اوليلك او نهارك فاعرف والتعين فيها بمجرد ارادة المتكلم من غير عملية ولا اضافة ولا ارادة فجعل لزوم النصب دليلا على هذا القصد وقديحي غدوة وبكرة على جنس فيشمل الغدوة غير غدوة نهارك وكذا البكرة فلا يكونان لازمتي الظرفية وحكي سبويه عن بعض العرب عملية عشية ايضا ورده المبرد وعاب السيرافي جرأته على سبويه ومن الامكنة لدى وبين بلا اضافة شيء اليه وحوال وحوالي وحوال وحوالي وحوال وسوى وسواء على الاصح والتشبيه للذكر كما في قوله تعالى * ثم ارجع البصر كرتين * وهنا واخوانه وبدل ومكان بمعناه وبما لا يفارق النصب الا بدخول من عند ومع او بدخول الى وحتى ومتى وتسمى هذه الظروف غير متصرفة وما يقابلها متصرفة ويسمونها صحاح الجوهرى ممكنة وغير ممكنة وجعل سبويه صفات الاوقات المحذوفة الغائبة لازمة الظرفية الامليا وقريبا فانه جوز فيهما خاصة التصرف واما غيره فجعل ظرفيتها مختارة (وينصب) المفعول فيه (بعامل مضمرة) اي محذوف بلا شريطة التفسير والحذف حيثئذ جائز اما بقرينة واضحة نحو يوم الجمعة في جواب من سرت

او خفية كقولهم حيثئذ الان اي كان حيثئذ واسمع الان (وعلى شريطة التفسير) واطل لك عرفته واقسامه مستغنيا عن استنباف التقرير وتمكنت من استيفاء التوضيح بالامثلة والتصوير (المفعول له مافعل لاجله) اي بحسب دلالة اللفظ وبه تم الحد وقوله (فعل مذكور) اتمام اي ان معنى المفعول له ومن قال انه للاحتراز عن مثل العجني التأديب لم يعرف المفعول هو له ومع ذلك فقد طال على نفسه الامد ولم يصل الى ما هو المقصد كيف واشكل عليه ان التأديب فعل لاجله فعل مذكور وان لبس في هذا التركيب فاجاب بان المراد المذكور معه فعاد وقال انه مذكور معه في ضربت تأديبا فافاد ان المراد المذكور في هذا التركيب فتمتبه بانه كذلك في العجني التأديب الذي لاجله الضرب فاجاب بان المراد ان يكون مذكورا فيه للعمل فيه ولم يعرف ان معرفة المذكور للعمل في المفعول له بعد معرفة المفعول له لان معرفة العامل فيه فرع معرفة اعرابه (نحو ضربته تأديبا) في الرضى انه يصح ان يقال اضرب هو التأديب وفيه نظر لان التأديب يحصل الادب وما يليق بالشخص والاضرب الوسيلة كالشتم والتصيحة وغير ذلك (وقعدت عن الحرب جينا) اشار الى ان المفعول له قد يكون علة صرفة وقد يكون علة من وجه معلولا من وجه وقدم الثاني لانه اهم لدقته حتى ظن من لم يعرف وجه علية ان المفعول له معلول لعامله ووجه علية ان تصوره علة الاقدام على عامله ان الذي يترتب هو عليه ولك ان تقول قدم منشأ الظن وعقبه بما قبله (خلافا للزجاج) اي خالف الزجاج خلافا حذف الفعل ونقل الفاعل الى المفعول المطلق بجعله متعلقا به ونظيره نقل المفعول في جدا له اي جدا له جدا وقد اتقته في محله فلا تحبط في حله اقتداء للشارح وقال اي اقائل بكون المفعول له غير المفعول المطلق مخالف خلافا للزجاج ولم يتحاش عن نسبة الخلاف الى القوم وجعل لزجاج اصلا ولما كان المتبادر منه المخالفة في تعيين المفعول له لافي وجوده قال فانه عنده مصدر اي مفعول مطلق بيانا لما قصده والاوضح فانه عنده مفعول مطلق قال المصنف ردا عليه ان معنى ضربته تأديبا ضربته للتأديب لا ضربته ضرب تأديب اي هذا صريح مفهومه لانه ما اول اليه حتى يتجه ما قال الرضى انه منقرض بضربته را كما فان ما له ضربته وقت الركوب مع انه لم يجعل ظرفا بل جاعلا نعم او منع كونه صريح المعنى لكان متجهان لم يكن في غايه الوضوح (وشرط نصبه تقدير اللام) قد عرفت

هذا مما يتعلق بشرح هذا المقام والمراد تقدير غير مراد كما في الاضافة والا
لم يصح نصبه (وانما يجوز حذفها) اي كلمة اللام ولم يقل وانما يجوز اكتفاء
بالضمير الراجع الى التقدير كما هو الاصل تنصيصا على مقصوده من بيان شرط
الحذف اذ لو اضمر لاحتمل خلاف المقصود وهو العود الى نصبه بتقدير اللام
وقد وفيت النظر من قال التقدير عبارة عن الحذف مع النية والشرط للحذف
للانية فقال حذفها اظهارا لما في النية وانما لم يقل وانما قبل ذلك كما قال سابقا
لتفاوت المقامين فان القبول اعم من الوجوب والجواز والسابق كان مقام
الاعم وهنا ليس الحذف الاجوازا (اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلن)
اسقط قيد المصدرية وقد كان في عبارة السلف لا غناء فعلا عنه واعاده
اللباب فقال اذا كان مصدرا وفعلا الخ واخرجه العباب عن كونه مستغنى
عنه بانه للاحتراز عن اللام الداخلة على ان المقدرة كما في قوله تعالى
* واتزلنا اليك الذكرا تبين للناس * فانه لا يجوز حذفها مع كون المفعول له
فعلا لفاعل الفعل المعلن لانه ليس مصدرا وفيه انه لو اراد المصدر صرح بها
لخرج المفعول له مع ان المذكورة ولو اراد الاعم لدخل هذه الصورة ايضا
في المصدر فلا بد من ترك مصدر او التقييد بقيد آخر وهو ان لا يكون مع ان
مقدرة ولا بد ان يستثنى ايضا ما هو مع ان وان فانه يجوز حذف اللام فيه
مع فقدان هذين الشرطين لان حذف حرف الجر مطلقا معهما قياس
لا يقال قد قيدت التقدير بان يكون غير مراد ومذهب الخليل والكسائي
ان تقدير حرف الجر مع ان وان مراد وهما باقيا على جرهما فاعل المصنف
تبعهما لانا نقول بنينا الكلام على انه تبع مذهب سيبويه لانه المختار ولما قلت
ايضا مساع فالمصنف دائر بين متابعة غير المختار والفحالة عن وصمة
الاقتصار وبعضهم شرط كون ذلك الفعل غير الجوارح وقبل الرضى
ذلك في المفعول له المعلول للمعلل (ومقارنا له) بان يتحد زمانهما او بعضه
وقد وقع الخلاف في كل من الشرطين اما في الثاني فن ابي على ونصر الرضى
المخالف في الاول (المفعول معه) الظرف مفعول ما لم يشم فاعله ورفع
تقديرى للزوم ظرفيته وهكذا كل لازم الظرفية ومع في موقع اعراب لا
للظرفية تقديرى الاعراب وكذا نصب بينكم مع كونه فاعلا في قوله تعالى
* تقطع بينكم (مذكور بعد الواو) والمراد بالمذكور ما يقابل المقدر على
خلاف المذكور سابقا ليقيد عدم صحة حذف المفعول معه (لمصاحبة مفعول

فعل) فخرج بالمذكور بعد الواو المفعولات كلها سوى الحال بالواو وقوله
مصاحبة اخرج تلك الحال ومفعول فعل اخرج كل رجل وضيمته واما
خروج المعطوفات وان كانت بغير تلك الواو فيما يخرج به التوابع عن
تعريفات العربات الاصلية وقد نيه بقوله مفعول فعل على ان زعم انه يجب
ان يكون مصاحب الفاعل باطل لان حسبك وزيدا درهم برده لانه في معنى
كذلك اعم لا يصح ان يكون يوافق الاعراب للمفعول انشاقا فكذا اتفقوا على
ان عمرا معطوف او المصاحبة لامفعول معه والسرف في ذلك ان الاصل
فيما بعد الواو العطف فعلا عنه الى النصب نصريحا بقصد المعية
فاذا لم يكن في جملة مفعولا معه عدول الى النصب لم يكن له على خلاف
الاصل مساع وكفاك ما سمعت في معرفة ان ما قبل المفعول اعم من الفاعل
والمفعول نحو كفاك وزيدا خارج عن حد القبول قال ارضى معنى المصاحبة
المشاركة في الفعل في وقت واحد وينجيه عليه انه لا يقال سرت وزيدا
وجئت وزيدا بمجرد موافقة تفسيرهما في الزمان بل لا بد من ان لا يتقاربا في
الجمعي نعم قد يكتفى بالمعية في الزمان نحو تولد زيد وعمرو ومات زيد وعمرو
فلمعنى المصاحبة غرض تغنيك فطانتك عن العرض وايضا تفسيره لوم
فانه يتم على مذهب الاخفش من ان لا مفعول معه الا يصح عطفه على
مفعول الفعل وغيره اختار غير ذلك متمسكا بورود ما زال سير والتيل اذ
لا يقال سار الماء بل جرى ويقولهم استوى الماء والخشب فان استوى بمعنى
ارتفع فن المصاحبة على هذا ان يكون المفعول حين التلبس بالفعل مصاحبا له
مقارنا معه واول التمسك الاول بان المراد بالسير الانتقال من مكان الى مكان
عبر عنه بالسير يجعل انتقال الماء سيرا مشاكلة لاقتراحه بما يصح منه السير
والثاني وجعل استوى مستعملا في مكان تساوى بمعنى تساوى الماء والخشب
في المعلق وفي العباب ان المراد بالمصاحبة والمشاركة في الفعل في زمان واحد
او مكان واحد او تركت الناقصة وفضلها الرضى فبان تركهما في زمان واحد
لا يوجب ان ترضعها وفيه ان تركهما في مكان واحد في زمانين لا يوجب
ان ترضعها وعنه مبدوحة فان معنى تركهما عدم منعهما وترك تحفظهما
ويكفي لان ترضعها عدم تحفظهما في زمان واحد سواء كان التحفظ بعدم
الترك في مكان واحد او بمنعهما عن ذلك مع كونهما في مكان واحد (لفظا
او معنى) سكت عن شبه الفعل لتضمن ذكر الفعل لفظا ذكره كما هو عادته

والمراد بقوله معنى معنى الفعل أى ما يؤدى مؤداه من غير أن يكون من تركيبه
كحرف التنبيه واسم الإشارة كما ذكره الرضى فى بحث الحال وأن مقتضى الحال
أن يذكره هنا وأياك وأن توجه له مشمولاً لقوله معنى فتقدم إذا بلغت قوله
وأن كان معنى الخ واختلاف فى عامل المفعول معه هل هو الواو أو الفعل
وشبهه ومعناه بواسطة الواو وعليه الجمهور أو عامله فعل مقدر مطلقاً
فمعنى جاء زيد وعمراً أو لابس عمراً فهو حينئذ مفعول به لا مفعول معه فالخلاف
فى وجوده لأعماله كخلاف من قال أعرابه أعراب مع لانه لما استحققه الواو
لقيامه مقامه ولم تحصله حرفيته أجرى على ما بعده (فإن كان) أى ذلك
الفعل (لفظاً وجاز) أى لم يمنع (العطف) أى عطف المذكور بعد تلك
الواو لكن مطلقاً لا المذكور أصالة كما هو الظاهر (جاز الوجهان فيه)
العطف والنصب وأورد على ضربين زيداً وعمراً أى مع عمرو فإنه لا يجوز فيه
النصب ودفع بحمل الجواز على إمكان الطرفين وليس بشئ لانه ينتقل
الواو إلى القسم الثنائى وحل عدم الجواز على الامتناع مع وقوعه فى مقابلة
الجواز بمعنى إمكان الطرفين بعيد عن الجواز ولا يمكن دفعه بحمل الكلام
فى المذكور أصالة أو إلى المفعول معه لانه حينئذ لا مساغ لقوله وأن كان
معنى وجاز العطف فالصحيح أن يقال فإن كان الفعل لفظاً والمفعول غير
منصوب وجاز العطف فالوجهان وحينئذ زيد شق آخر فى الترتيب أى
وأن كان المفعول منصوباً بتعين العطف (مثل جئت أنا وزيدا) وجئت اليوم
وزيدا وفيه خلاف عند القاهر حيث جعل العطف متعيناً (والا) أى
وإن لم يجز العطف (تعين) أما المانع لفظي كما فى المثال المذكور أو معنوي كما
فى سرت والنيل (لنصب مثل جئت وزيدا) حيث امتنع فيه العطف لعدم
الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه الذى هو ضمير مرفوع متصل فإن قلت
إذا دار الأمر بين العطف والنصب وامتنع العطف لا محالة يتعين النصب
كما لا يخفى على ذى عقل فافائدة بيانه قلت يحتمل أن يمنع بتعين النصب أيضاً
لأن كون المفعول معه متفرعاً على العطف إذاً الأصل فى الواو والعطف ويحتمل
أن يدعى امتناع النصب بأن لا يصح المتفرع على الشئ فيما لا يصح الأصل
فيه (وأن كان معنى وجاز العطف بتعين العطف) ينتقض برويد أنت
وزيدا فإن اسم الفعل فعل معنى لانه ليس من تركيب الفعل وتعين
العطف عند المصنف وغيره جعله مختاراً ولزنى جعل النصب واجباً مع
قصد المصاحبة ومتمتعاً بدونه وفيه نظر لأن جواز الوجهين فى هذا الباب

معنى على أن يكون فى المقام دليل على قصد المصاحبة بالواو سوى النصب
(مثل ما لزيد وعمرو) ولا يرد ما أنت والسير بالنصب وكذا كيف أنت
وقصعة من التريد لانه بتقدير الفعل أى ما كنت والسير فكيف تكون
وقصعة من التريد والفعل المقدر فعل لفظاً وليس من قبيل الفعل معنى
وأن مثل الرضى بهذا القسم بقولهم رأسك والحائط وشانك والحج وأمرأ
ونفسه (وإن لم يجز العطف تعين النصب نحو مالك وزيدا وما شئت وعمراً
لأن المعنى ما تصنع) تعليل لكون المثالين للعامل المعنوي ويعلم منه تعليل
ما لزيد وعمراً إذ يعلم أن المعنى فيه ما يصنع ولك أن تجعله تعليلاً للجميع بقصد
لأن المعنى ما يصنع وتصنع على النشر على ترتيب اللف وتقول أكتفى عن تكرار
كتابة يصنع بأحجام حرف المضارعة بالنقطة فوقانية والتحتانية معا ورده
قول سبويه أن التقدير ما شئت وشان ملا بستك زيدا فيكون زيدا مفعول به
المصدر المحذوف لا مفعولاً معه وقول السيرا فى وابن خروف أن التقدير
مالك لا بست زيدا والواو نائب الفاعل المحذوف يعنى أن المعنى ذلك وهو
لا يساعد هذين القولين والمفعول المطلق بقسمه قياسى عند الأخفش وأبى على
سماعى عند بعض (الحال) هى فى اللفظة لفظ يغلب فيه التأنيث مأخوذ
من حال بمعنى تغير سمي هذا القسم بها تنبيهاً على أنه لا يكون أمراً خلقياً
فلا يجوز جاء زيداً حمراً وطويلاً وقيل منقول من الحال بمعنى المقابل للماضى
والمستقبل لانه يدل على زمان يكون الفاعل فيه فاعلاً أو المفعول مفعولاً
كما أن زمان الحال إنما هو زمان أنت فيه (ما) شئ اسم كان أوجهة وإن جعلت
الجملة اسماً حكماً وتفسير ما بالاسم لم يبعد لانه أوفق بمقتضى الحال المحدودة
فى الاسماء (بين) على صبغة التذكير والتأنيث (هيئة) الهيئة الحالة والكيفية
كذا فى القاموس وخرج به التميز لانه مبين الذات ومبين الهيئة فى الكلام
قد يكون مبين هيئة الفعل كالمصدر فى ضربت ضرباً شديداً وفى رجعت
قهقري فبإضافتها إلى (الفاعل أو المفعول به) خرج مبين هيئة الفعل
ولا يرد نعت الفاعل والمفعول لخروج التوابع عن التعريفات كلها باعتبار
واحد فلا حاجة إلى مؤنة أن هيئة الفاعل تشعر بهيئة تكون له فى وقت
الفاعلية والصفة تبين هيئة الفاعل من غير دلالة على كونها هيئة له فى هذا
الوقت والهيئة أعم من أن تكون هيئة له باعتبار نفسه وباعتبار متعلقه
فلا يشكل بقولنا جاءنى زيد قائماً أبوه وأعم من أن تكون محققة أو مقدرة

فلا يشك كل بقوله تعالى * فادخلوها خالدين * فان دخولهم الجنة لبس في حال
خلودهم بل في حال تقدير خلود لهم وتسمى حال مقدرة واعلم من ان تكون
دائمة او غير دائمة والاول الحال المؤكدة والثاني المنقولة واعلم من ان تستعمل
هيئة الحال في الدلالة عليه او تدل بمشاركة جوهر الكلمة الثاني مثل قائما فانه
يدل على هيئة الفاعل في وقت الفاعلية بالهيئة التركيبية مع اصل الكلمة
اذ القيام يفهم من القائم وكونه في حال الفاعلية من الهيئة الحالية والاول
نحو جاءني زيد والشمس طالعة فان الهيئة الحالية تدل على هيئة الفاعل
وهي المقارنة بطلوع الشمس وهذا مما استصعب دخوله في حد الحال
حتى قيل انه لبيان هيئة زمان او المكان كما في جاءني زيد وعمر بين يديه
والمفعول في حد الحال اعم من المفعول به وستعرف حقيقته (لفظا) كان ذلك
الواحد من الفاعل او المفعول (او معنى) والفاعل اللفظي ما كانت فاعليته
بالنسبة الى لفظ الكلام والمعنوي ما كان بالنظر الى معناه ولا يخص الفاعل
اللفظي مثلا بالفعل وشبهه كما ذكره المصنف ومنه ما هو فاعل اسم الفعل
وهو عامل معنوي كما ستعرف بل عرفت ان لم يبين وهل يجب ان يكون ذو الحال
من المفاعيل مفعولا به حتى يحوج الى جعل ضربت الضرب الشديد في تأويل
احدته شديدا وجسا وزيدا راكبا في معنى جاء تازيد راكبا اوليتم كل مفعول
كما هو مقتضى اطلاقه في عبارة جار الله وصاحب الباب والى كل ذهب طائفة
والاعم هو الاتم ولذلك ترى من فاز بدقة النظر شرح قوله ما بين هيئة الفاعل
او المفعول به بما تبين به هيئة الفاعل او المفعول اما يجعل تبين ماضى الفعل
او مضارع التبيين المجهول ولك ان تجعله معروف مضارع التفعّل محذوف
التاء تأنيته لاسنائه الى ضمير ما هو في المعنى حال او مضارع التفعّل على صيغة
الخطاب وبعد ورد خروجه قوله تعالى * ملأه ابراهيم حنينا ودا برهؤلاء مقطوع
مصحين * فان كلامهما حال عن المضاف اليه واجاب عنه الرضى بتأويل
الفاعل والمفعول وتعميمهما بارادة ما هو فاعل او مفعول حقيقة او حكما
والحال لا يقع من المضاف اليه الا اذا صح وضعه مكان المضاف او يكون
المضاف جزء منه وفي صورتين يكون المضاف كانه المضاف اليه وعنه
مندوحة لدخول المضاف اليه في صورتين في الفاعل او المفعول معنى
اذ الامر باتباع ملأه ابراهيم امر باتباع ابراهيم فهو في معنى اتبع ابراهيم وجعل
دا برهؤلاء مقطوعا مبالغة في قطعهم فكان في معنى هؤلاء مقطوعون بالكلية

وعلى هذا يستغنى من لا يجوز اختلاف العامل في الحال وصاحبه عن التكلف
بان المضاف اليه لما كان كانه المضاف جار عمل عامل المضاف في الحال عن
المضاف اليه مع انه لم يعمل فيه وعن انكار كونه حال العامل المضاف بل هو
حال عن العامل المفهوم من الاضافة فان ملأه ابراهيم في معنى ملأه ثبت لا يراهيم
وهو خلاف المقصود كما لا يخفى واعتبار المفهوم من الاضافة عاملا غير ثابت
على انه في دا برهؤلاء مقطوع مصحين بعيد جدا ولا يرد الخلل عن الفاعل
والمفعول معا اما جاءني زيد وعمر راكبين او تفريقا نحو جاء زيد وعمر
سابقا ومتأخرا والسابق عمرو اذ لا مندوحة عن ايقاع احد الخالين بحجب
صاحبه لان امانة الخلو ولا اتجاه نحو جاء زيد وعمر سابقا متأخرا بلا عطف
احد الخالين على الاخر اذ لا حال هنا عن الفاعل والمفعول معا ويجب
تكرار الحال اما الوجوب تكررها فتقول ضربت اما قائما واما قاعدا ومع لا نحو
لم يحى زيد لاراكا ولا ماشيا ويندرجا زيد لاراكا (وعالمها الفعل او شبهه)
وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيب كاسم الفاعل واسم المفعول (او معناه)
يريد به ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته ولا يكرر كله عاملا
بل ما سمع وهو على ما عده الرضى الظرف والجار والمجرور وحرف التثنية
واسم الاشارة وحرف النداء وحرف التشبيه لفظا او تقديرا والمنسوب واسم
الفعل وما شئت وما لك ولا يخفى انه يجب تخصيص اسم الفعل بما سوى فعال
لمعنى الاعرافه داخل في شبه الفعل وان كون اسم الفعل والمنسوب منه يبطل
ما ذكره صاحب الباب انه لا يعمل فيه الرفع الا الظرف ولا يعمل ما سواه الا
في الحال والظرف او المفعول معه وعند البعض يعمل في المفعول المطلق ايضا
وعدوا حرفا تمني والترجي كما في ليبيك قائم في الدار وملكك جالساعتدا وانكره
الرضى لان الخالين في المقامين قيد الظرفين دون التمني والترجي وما في بعض
الشرح انه المستنبط من خوى الكلام من غير تصريح يخرج اسم الفعل
فهو ليس بصحيح (شرطها) اي الحال (ان تكون نكرة) ولو صورة نحو اخذ
المال كلا قال الرضى في بحث لاضافة وقد ينصب الكل حالا نحو اخذ المال
كلا وذلك لسكونه في صورة المنكر وان كان معرفة حقيقة لانه في تقدير كله هذه
عبارة الاظهر ان الاصل في الحال التذكير كما في خبر المبتدأ اذا وقعت احوال
معرفة فاشترطهم التذكير وتأويلهم الاحوال الكثيرة الجمعا الغفيرا كما د
يوجب التذكير (و) الاظهر ان (صاحبها معرفة غالبا) لم يدخل تحت الشرط

لان الغالب على الشيء لا يمتد شرطه غالباً كما يفصح عنه تنوع بيناتهم الا ترى
انه لم يقل احد ان شرط المبتدأ التقديم غالباً في ادخله تحت الشرط لم يأت
بشيء يعقبه وان ينصرف تقديمه على تأويل الاحوال المعرفة فتأمل لتلا
تحريم عن المعرفة (وارسلها العراك) يحتمل ان يريد اى ارسل حمار الوحش
الاثن مجمعة ولم يمنعها من الاجتماع في الشرب مع ان الاجتماع يوجب
النقص اى عدم تمام الشرب بعد ادخله بعض بين اثنان ودفعهما عن الشرب
بالازدحام وبين وجه عدم الذود بقوله ولم يشفق اى لم يخف على نقص
الدخال اما لان حفظ الصياد اهم من الحفاظ عن النقص واما لانه قادر على
ضبطهن او حفظهن بحيث يمتنع عن الدخال خوفاً من تأديبه اياهن فالبت
وصف له اما بضبطهن عن الصياد ويحتمل ان يريد به التركيب المشهور
فيما بين العرب في الصحاح يقال اورد باله العراك اى اورد بها الماء نجيعاً فالضمير
المذكور لصاحب الابل والمؤنث للابل (ومررت به وحده ونحوه) اى نحو
كل منهما من الحال مع اللام والاضافة الى المعرفة وكذا الحال في ضمير
(متأول) والانتقال متأولة لرجوعه الى الثلاثة والتأويل طلب المآكل لشيء
يصرفه عن الظاهر واختلف في تأويل نحو العراك ووحده ونحوه من المصادر
فقال سيبويه هذه مصادر في مكان صفات منكورة اى معتركة ومنفردة وقال
غيره هي مفاعيل مطلقة الاحوال المقدرة اما صفات او جل ولعل الاختلاف
فرع الاختلاف في ان الاحوال الواقعة مصادر في معنى الصفات او مفاعيل
الاحوال المقدرة واما الاحوال المعرفة التي هي غير المصادر فلم يختلف
في انها في معنى الصفات المنكرة اما ذوات اللام فقال النحاة هي اما بزيادة
لامها كما في مررت بهم الجماء الغفير وارباب المعاني على انها في حكم النكرات
لان المراد الماهية في فردما واما يجعلها نائبة عن الصفة المنكرة نحو دخل
القوم الاول والاول اى مرتبين واما المضافات فتأويلها يجعلها في معاني
صفات منكورة نحو مررت بهم ثلاثتهم اى مجمعين وهكذا الى العشرة وربما
يجيء العدد المركب ايضا هكذا ومنها مررت بهم قضهم نقضهم اى
كاسرهم مع مكسرهم فقد وقع موقع مزد حين لان في الازدحام كسرا
وانكسارا واما العلم نحو جاءت الخيل بداد فهو مستعمل في نكرة اى متفرقة
وفي وحده خلاف للكون في حيث جعله ظرفاً لانه في معنى لامع غيره كما جعل معارفاً
لاحالاً بمعنى جميعاً كما قاله البصري فهو لازم النصب والاضافة الى المضمر

والافراد وقد يجزى على فيقال جاء على وحده ويحي مضافاً اليه في تراكيب معدودة
وهي نسج وحده وفرع وحده للعديم النظير وبحيش وحده وعبر وحده
ورجل وحده للمعجب برأيه وقولهم على وحده يدعون الى جعل نصبه بتقدير
على (فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها) والاولى فان كان نكرة صرفه فقد
ترك ما بعينه واشتغل بما لا بعينه واما اذا لم تكن نكرة صرفه مضافة كانت نحو
جاءني غلام رجل مسرعاً او موصوفة نحو جاءني غلام رجل ظرف ضاحكاً
او مستفرقة نحو جاءني كل رجل سريراً وما جاءني رجل كارها او واقعة
بعد استفهام نحو هل اتك رجل واعظاً لا يجب تقديمهما ونحو قولنا جاءني
رجل الاراك من المستفرقة فدها من الصور مع عدم المستفرقة كما في الباب
من سوء ذوى الالباب ونحو قولنا جاءني رجل وهند راكبين ايس مما فيه
صاحب الحال نكرة بل نكرة ومعرفة فلا حاجة الى تقييد النكرة بما لم يشاركها
معرفة في الحال كما توهمه الرضى وتبعه غيره (ولا يتقدم) الحال (على العامل
المعنوي) الا في نحو زيد قائماً مثل عمرو قاعداً وستعرفه في تحقيق هذا بسرا
اطيب منه ربطاً ان شاء الله تعالى فكان الاولى تقديم الحكم المذكور بعده
عليه لشدة ارتباطه بما سبق (بخلاف الظرف) فانه يتقدم على عامله الظرف
والجار والمجرور لا غير فالاولى بخلاف الظرف في الظرف ولبس لك ان
ريد الظرف الحال فانه يتقدم على ما يتقدم عليه الظرف عند ابن برهان
لان العبارة لا تساعد اذ العبارة حينئذ الا الظرف وفيه خلاف الاخفش قال
الرضي يجزى الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائماً في الدار
الا يلزم تقدم الحال على العامل الذي فيه ضعف وعلى صاحبه من كل وجه
واما اذا تأخر عن المبتدأ الذي صاحبه نائب عنه فكانه تأخر عنه ولعل
تجوز لا يخص بصورة تقديم المبتدأ بل بع تقديم ما صاحبه نائب عنه فيشمل
نحو مررت برجل قائماً في الدار وبالجملة ينبغي ان لا يخص قوله في الاصح
في قوله (ولا على المجرور في الاصح) بالعلق بقوله ولا على المجرور بل يجعل
متعلقاً بهذا الحكم ايضا مشاراً به الى خلاف الاخفش وخلاف ابن برهان
ولا يخفى ان المناسب ان يقول ولا على ذي الحال المجرور مثلاً يوهى ان الكلام
بعد في العامل مع ان ما ذكره في منع التقديم على ذي الحال يمنع التقديم على
الفاعل وهو ان الحال تابع لذي الحال والتابع لا يقع الا حيث يقع متبوعه
ومتبوعها لا يتقدم على الجار وذلك لان الحال تابع لعامله ايضا وهم

صرحوا ايضا بان الحال الذي هو مع مول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف
الا اذا كان المضاف غيره نحو زيد غير ضارب را بكا فانه يجوز فيه زيد را بكا
غير ضارب لتأويله بلا ضارب ولك ان تفسر المجرور بما به فيندفع ما تقدم من
قوات الترتيب ايضا والخلاف المشار اليه في هذه المسئلة خلاف الكوفيين حيث
قال بعضهم لا يتقدم الحال على صاحب المظهر اذا لم يكن مرفوعا مؤخر
عن العامل وقال بعضهم وكذا يجوز تقديمها عليه اذا كان الحال فعلا
فيقال ضربت وقد جرد زيد وجوزوا كلهم تقديمها على صاحب المضمر
وخلاف ابن كيسان وابي علي وابن برهان في صاحب المجرور بحرف الجر
وظاهر الاستعمال معهم قال الله تعالى * وما ارسلناك الا كافة للناس * وقال
الشاعر * اذا المرء اعيتته المروة ناشيا * فطلمها كهلا عليه شديد * ورجح
المصنف خلافة متابعة للقياس المذكور فاختار صرف النظم المعجز عن
الظاهر اما يجعل كافة مفعولا له بحملها مصدرا كالعاقبة بمعنى الكف او
صفة مصدر محذوف اي رسالة كافة اي مانعة للناس عن الضلال او حالا
عن ضمير المخاطب وجعل التاء للبالغة وصرف الشعر عما يشعر به يجعله حالا
عن فاعل المطلب المحذوف قال الرضي يجوز حذف ذي الحال مع قيام
الدليل نحو الذي ضربت مجردا زيد (وكل ما) اي نكرة (دل) والاصح دلت
(على هيئة) اي صفة (صح ان تقع حالا) واليه ذهب سبويه على خلاف
جمهور النحاة حيث شرطوا الاشتقاق كما شرطوا الحال الصفة حتى سبويه
والمصنف سيخالفهم لكنه فرق بين الحال والصفة حيث قيد وقوع الصفة
غير مشتق بان يكون وصفه لغرض المعنى عموما او خصوصا واكتفى في الحال
بالدلالة على المعنى والتحقيق ان الحال يقتضي ملاحظة وقت كون صاحبه
كذا والمشتق بالكون كذا ماله مبدء اشتقاق فزيد قائم يدل على قيام زيد
اي كونه قائما بخلاف زيد انسان فانه مالم يأول انسان بالكا في انسانا لا يدل
على كونه انسانا فظهر الحال مع الجمهور مثل (هذا بسر الطيب منه رطبا)
الاول التمثيل بمثل هذا بسر الطيب منه رطبا لينضح تخصيص مثله عن
قوله ولا يتقدم العامل المعنوي وضابط هذا الخصوص ان يكون العامل
ذا حدثين يتعلق بكل منهما حال ولم يذكر صاحب الحال غير مستتر لا مرة
فيذكر احد الحالين بحجب غير مستتر ولا يذكر الحال الاخرى بحجب المستتر
لحقاقه فيقدم على العامل الى جنب مرجع المستتر مبالغة في التفرغ عن

الالتباس ولا يكره التقديم حيثئذ على ضعيف العمل معنويا كان او افعلا
تفضيل او غيره ونقل عن البعض ان العامل في الاول اسم الاشارة وفي الرضي
ان العامل اطيح بلا خلاف وبالجمله ذكر في امتناع عمل اسم الاشارة في بسرا
انه ربما لا يصح تقييد الاشارة به اذ قد تكون الاشارة في حال كونه تمرا وانه
لا يقع في زيد را جلا احسن منه را بكا مع جوازه اتفاقا وانه لا يد من تقييد
فاعل اطيح بكونه بسرا حتى لا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وتقييد المبتدأ
لا يستلزم تقييد الخبر وهذا هو الذي ذكره المصنف وفهم الرضي منه انه
اذا تقييد المبتدأ بحال لا يجوز تقييد الخبر به فذعه وبعد تسليمه منع كون ما نحن
فيه من هذا القبيل بل المبتدأ مقيدا بحال والخبر باخرى وهذا مما يفرض
منه العجب ويجه على الاول انه فليكن الحال مقدرة وعلى الثاني انه مصنوع
وعلى الثالث ارجاع الضمير الى المبتدأ في حكم تقييده وضبط الرضي والتسهيل
الاحوال الغير المشتقة منه بحال الموصوفة بالمشق او ما في حكمه نحو جاء
رجلا بهيا وقال الله تعالى * انا انزلناه قرأنا عربيا * ويسمى حالا موطئة
ومنه ما يدل على تشبيه نحو * فابالنا امس اسد العرين * وما بالناس اليوم
شاء التجف * ونحو * بدت قرا وقاحت عنبرا * اما بقدره مثل مضاف او يجعله
بمعنى مشتق اي شجعانا وضعافا ومنيرة الى غير ذلك ومنه ما جعلته قسما
بجزء منه مجزء نحو بعث الشاة ودرهما ودرهم واخذت زكاة ماله درهم
عن كل اربعين وقاعته درهم في درهم ووضعت عندكم الدنانير دينار عند
كل واحد وبهذا ظهر ان ضبط التسهيل هذا القسم بما يدل على بيع ناقص
ومنه ما يكون اصلا لصاحبه نحو صنعت الخاتم حديدا او فرطاله نحو اشتريت
الحديد خاتما ومنه تكرر وقع تفصيل بمجموع نحو بوبته بابا بابا وادخلوا رجلا
رجلا او فرجلا او ثم رجلا ومنه ما ذكره التسهيل وهو ما يدل مفاعلة نحو
بعته يدا بيد اي مناجزة ومنه ما هو نوع من صاحبه نحو المشال المذكور
في المتن (وتكون) اي الحال (جمله) لانها ايضا تدل على الهيئة كالمفرد (خبرية)
اي محتملة للصدق والكذب في اصلها واما في حال الحساب فقد اخرجت
عن قبول التصديق والتكذيب كما لا يخفى على القطن اللبيب قال الرضي وجوب
كونها خبرية لان الانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء وامت في الطلبية
لست على يقين من حصول مضمونها فكيف يخصص مضمون العامل بوقت
حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعث وطاققت فلا نظر الى وقت

يحصل فيه مضمونها بل المقصود مجرد ايقاع مضمونها وهو مناسف لقصد وقت الوقوع هذا وفيه ان التقييد لا يستدعي اليقين باليقيد بل يكفي مجرد الظن وكأنه اراد التصديق وانه ربما يكون اليقين بمحصل المضمون لمجرد الطلب بل الاوجه ان يقال الانشائية مستقلة بالقصد مقصودة بالذات اما الطلب شيء او ايقاعه والحالية تقتضي عدم الاستقلال بالقصد واخراج النسبة عن التوجه اليه بالذات فينتافيان ويرد عليه ان الخبرية ايضا تقتضي بطبيعتها قصد نسبتها بالذات وربطها بغيرها باخراجها عن مقتضاء وجعلها في حكم المفرد فالخبرية والانشائية سيان في الوقوع حالا بالتأويل وعدمه بدونه فلا وجه لاطلاق الجملة في وقوعها خبرا كما فعله سابقا وتقييده في الوقوع حالا واما بقلته جدا بخلاف وقوعه خبرا (فالاسمية بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف) الاخصر فالاسمية بالواو او بالضمير على ضعفه او بهما الا انه لم يرض بتقديم الاضعف وتأخير الاقوى فتأمل وتلك الاحكام كلها منقوضة بالحال المؤكدة نحو هذا هو الحق لا شك فيه فانها بالضمير وحده وتقييد الحال بالمشقة يوجب فوت بيان المؤكدة وانما زيد في الجملة الحالية الرابط على الجملة الواقعة خبرا او صفة او صلة لان ما قبل الجملة الحالية يتم بدونها لكونها فضلة فهي ظاهرة في الاستقلال فاحتاجت الى ضمير رابط احتياطا ولذا اشار كها في ذلك الاحتياط الخبر المفصول بالا والصفة المفصولة بها فيقال ما جئتك الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو بخيل كذا قال لرضي وهو يقول الضمير ربط الحال بذى الحال ولا بد من ربطه بالعمل لانه لتقييد العامل والرابط به هو النصب وقد اختلفت في الجملة فذكر الواو لذلك الربط لان الواو تدل على مقارنة ربط الحال بالعمل باعتبارها فالترنم فيما هو اظهر في الاستقلال ومنع فيما هو شبه اسم الفاعل وزنا ومعنى وجوز فيما لبس مشابهته بتلك المشابة فتأمل والذي عندي ان المصدر بالواو منصوبة على الظرفية لان الواو موضوعة موضع مع وكانهم ارادوا انخرط الجمل في سلك واحد تسهيلات لضبط فقاتهم هذه الدققة وهو بالضمير وحده لفظا وعلى الثاني فالضعف لحذف الواو لانزكه بالكلية لكن الصحاح جعل قوله نصف النهار الماء غامرة برفع النهار اي ان نصف النهار والحال ان الماء غامر لذلك الغواص يعني يصير تحت الماء

تلك

تلك المدة المديدة بتقدير الواو ولم يزيغه فلو تم تقدير الواو لايوجد ما في الضمير وحده ولا ما هي حال عن الرابطين ويكون قولهم وقد تمحلوا الاسمية عن الرابطين عند ظهور الملازمة نحو خرجت زيد على الباب خفيا جدا وقيل ان كان المبتدأ ضمير ذي الحان وجب الواو نحو جاء زيد وهو قائم فان كان صدر الجملة مشتقا على الضمير جاء ترك الواو بلاضعف ومنه كمنه فوه الى في وخرجت مع البازي على سواد والمصنف ان يقول فوه الى في في تأويل مشافها فهو حال مفرد في المأل وعلى سواد في تقدير مشتقا على سواد فهو مفرد لاجلة او في تقدير قد اشتمل على سواد فهي فعلية (والمضارع المثبت بالضمير وحده) اي لا بالواو ولا ضمير المضارع المثبت فيكون فيه رد لقول النحاة ان المضارع المنفي بلم وما ولا ايضا بالضمير وحده والرضي اثبت قواهم في لم وما وجعل الترك مع لا اكثر من الذكر وقيل التسهيل المضارع المثبت بالعارى من قد واوا وانحوقت واصك وجهه بتقدير المبتدأ او جعل الواو للعطف ولو جعلوا الحكم اكثريا لكان اقرب الى المصلحة واشترط في المضارع خلوه من حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن وما يفرض منه العجب ما ذكره الرضى وتبعه العلامة المحقق التفتازاني وخفى الى الآن على حاذقي علم الادب من ان تجريد الفعل عن علامة الاستقبال واجب قد المقررة للمضى والحال واستغناء المضارع عن الواو الموضوع لعدم الاستقبال ان الحان الذي نحن فيه يشارك الحال المقابل للاستقبال في اسم الحال فبهذا التاسب لم يحتج المضارع في وقوعه حالا الى مزيد الرابط وكره علامة الاستقبال في الحال لتنافي الاستقبال وما يشاركه في اسم الحال واحتيج الى قد في الماضي المتناسق للحال لبقربه من الحال الذي يشارك الحال الذي نحن فيه فيخفف كراهة التناسق الموهوم من اشتراك اللفظ وكيف لا واشترك لفظ الحال انما حدث بوضع النحاة بعد الدهور على ما كان يقابل القرب مع الحال والمحقق الشريف مع شدة تكبره على ذلك المحقق في هذا التوجيه فيقع بظهور سماجته ووفور تكاثره ولم يطلع عليه والله تعالى يهب ما يشاء لمن يشاء (وما سواهما) اي الاسمية والمضارع المثبت وهو منقوض بلبس فانه بالضمير وحده ضعيف كالاسمية الا ان يقال انه داخل في الاسمية لانه صار جانب حرفيته غالبا على فعليته لانه لم يدل على الزمان ايضا وصار بمنزلة النفي كما بالواو والضمير او باحدهما ولا بد

في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدره) قيل قد هذه مستعارة لتقريب
 زمان الماضي من زمان العامل دفعا لتوهم مخالفتها لتوهم جعله ماضيا
 بالنظر الى عامله كما يحذف المستقبل مستقبلا بالنظر الى ما قبله وهذا اقوى
 ما قيل فيه لكن انما يعذب او كانوا يستعملون الماضي بالنظر الى ما قبله
 كالمستقبل ولو كفي في الحال الماضوى مقارنة زمان العامل ولا يجب اتحاد
 زمانيهما ولا يكون الحال الماضوى متحد مع عامله في الزمان ابدا ولو دفعوا
 توهم استقبالية الحال المضارع بالنسبة الى ما قبلها وفي الكل خفاء فالاولى ان
 تقييد العامل بالحال يجعله بعيدا عن الوقوع اذا المقيد بعده من المطلق فتداركوا
 ذلك التقييد بالتزام قد الدالة في الماضي على التحقق ليأمن الحكم عن الانتفاء
 بانتفاء قيده (ويجوز حذف العامل) باقسامه (كقولك) اى عند قيام قرينة
 (للسافر) الى المنهى للسفر (راشدا) اى سر راشدا فيما يمكن الرشد فيه بنفسك
 (مهديا) فيما لا بد فيه من دليل فيحذف العامل لدلالة حال المخاطب عليه
 وكقولك في جواب ازيد مسافرا ومقيم راشدا مهديا اى مسافرا راشدا مهديا
 وكقولك انه لال واضحا اى هذا الهلال واضحا وكأنه صرح بعموم العامل
 لئلا يتوهم امتناع حذف العامل المعنوى لضعفه (ويجب) حذف العامل
 (في المؤكدة) اى في الحال المؤكدة وهى ما يلزم صاحبها او ينذر انفكاكها عنه
 وما لا يكون كذلك يسمى منتقلة ويقصد بها التقييد كما لا يقصد بالمؤكدة
 الا التوكيد وان امكن قصد التقييد فيما ينذر انفكاكها حط للنادر عن درجة
 الاعتبار واحترز بقوله في المؤكدة عن المنتقلة لانه لا وجوب حذف فيها اذ يجب
 حذف العامل في ضربى زيدا قائما مع كونها منتقلة بل لان المنتقلة لا يجب
 الحذف في كلها بل فيما هو نائب عن عاملها والنيابة عن العامل قاعدة اخرى
 لوجوب الحذف وقد حفظتها في بحث وجوب حذف خبر المبتدأ فلبس
 على المصنف بيانها في هذا البحث ولم يقيد المؤكدة بما يكون بعد جملة اسمية
 يكون جزاها جامدين معرفتين كما قيده الرضى حتى لا ينتقض القاعدة بقوله
 تعالى ولا تعشوا في الارض مفسدين * وقوله تعالى * ثم وليتم مدبرين *
 وقولهم تعالى جاثيا وقم قائما مما لا يحصى وبقولك الله شاهد قائما
 بالقسط لان المذهب عنده ان ايس المؤكدة الالهة اما لانها لا يسمى
 غيرها مما يشاركها في عدم كثرة الانفكاك عن صاحبها مؤكدة كما صرح به
 المحقق التفتازانى في شرح التلخيص وقال واتسم دائما واما لان ذلك الغير

عنده مفعولات مطلقة كما في قائما وقد قعد الناس حيث جعله سببويه بمعنى
 يقوم قياسا وقد جعل الرضى ذلك الحمل اولى لكن الحال على ما ترى نعم
 يقرب جعل كثير منها حالا منتقلة بان يحمل مفسدين على المصرين على
 الفساد وكذا مدبرين وان يحمل تعالى جاثيا على جاثيا الى بان لا تقف قبل الوصول
 الى وقم قائما على التقييد احترازا عن قم ذاهبا وكذلك قائما بالقسط احترازا
 عن قائما بالظلم لانه فاعل لما يشاء لا يفتح عنه شيء ولا يسأل عما يفعل وما قال
 الزمخشري ان قائما بالقسط في * شهد الله انه لا اله الا هو والمنكبة واولو العلم
 قائما بالقسط * حال مؤكدة فلي اصل المعتزلة من وجوب العدل عليه تعالى وفتح
 الظلم عنه (نحو زيد ابوك عطوفا اى احقه) من حققت الامر صرت منه
 على يقين او جعلته ثابتا واعترض الرضى بانه لا معنى لتيقن الاب واجيب
 بان يكون التقدير احق ابوة ولا يخفى انه حينئذ متعلق بالابوة لا باحق وانما عين
 العامل المحذوف في هذا المثال دون قوله راشدا مهديا لا خلافا في القوم
 في تقديره فهذا التقدير عن سببويه وقال السكاكى احق التقديرات عندي
 يحجب عطوفا وقال الزجاج لا تقدير ولا حذف بل العامل خبر الجملة لتأويله
 بالمسمى فزيد ابوك عطوفا في معنى زيد مسمى بابيك واخيره ومن منكري التقدير
 اقوال منكرة لا خير في بيانها وزجج تقدير المصنف على تقدير السكاكى لا طراده
 دون تقييد السكاكى لعدم جريانه في قوله تعالى وهو الحق مصدقا لما معهم
 وقد صرح باهو المذهب عنده بقوله (وشرطها ان تكون مقرر لمضمون
 جملة اسمية) فان قلت هذا يتناول قولنا الله شاهد قائما بالقسط فلا بد من تقييد
 الجملة الاسمية بما يكون جزاها جامدين معرفتين قلت لو وجد حال غير
 مقيدة بعد جملة اسمية جزء هامش فكانه اراد بمضمون الجملة الاسمية ما لا يمكن
 ان يحمل مضمون فعلية وما يكون بعض اجزائها مشتقا يمكن جعل مضمونها
 مضمون جملة فعلية واما التقييد بمعرفتين فبشكل بمثل انا حاتم جوذا
 وانا عمر شجاعا فانه لا شبهة في تكبير الخبر والتقدير انا مثل حاتم واعلم انه قد يلزم
 بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا تضاهى فان قال الرضى ويقع كافة
 في كلام التأخرين ممن لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطوا
 فيه هذا نعر يض بخطأ صاحب المفصل في خطبته حيث قال محيطا بكافة
 الابواب وبما وقع اصحاب المقامات من اراد قاطبة مضافة غير حال وينصر
 صاحب المفصل كتابة اعدل الاصحاب عز بن الخطاب القاروق بين الخطاء

والصواب رضوان الله تعالى عليه وعلى سائر الاحياء جعلت لآل بنى
 كاكلة على كافة بيت المال للمسلمين لكل عام مائتي شقال ذهباً ابرز اكتبه
 ابن الخطاب ختمه كفى بالموت واعظايا عمر وهذا الخط موجود في بنى كاكلة
 (التميز) والتبيين والتفسير والمميز على صيغتين (ما) اى نكرة اطلقها اعتماداً
 على اشتهار وجوب نكارتها ولهذا لم يبينها كما بين الحال فلم يدخل في الحد
 حسن الوجه ووجهه بالنصب وغير رأيه وسفه نفسه والم بطنه واجب
 عن منصوبات الافعال بان رأيه مفعول فيه والتقدير الم شاكيا بطنه وكذا
 نفسه لانه يراد سفه نفسه من التفعيل ولا يخفى انه لا فرق بين منصوبات هذه
 الافعال ومنصوبات الصفة المشبهة فمفعول منصوبات الصفة المشبهة
 مشبهات المفعول دون هذه تحكم وتعسف وكذا لم يدخل العجني شئ
 اى حسن زيد لكن بقي اى حسن رجل ولا مخلص الا باخراجه بما يخرج
 التوابع عن الحد وكذا خراج البذل عن الضمير المبهم واخراج صفات اسماء
 الاشارة ومن وما و اى واخراج وصف العدد نحو قبضت عشرة دراهم
 وتخصيص التميز بالنكرة ما عليه البصريون والكوفيون يجعلون المنصوبات
 المذكورة تمييزات ويدخل في التعريف خاتم فضة ومائة رجل وثلاثة اثواب
 ولا بأس دون خاتم الفضة وثلاثة الاثواب مع ان الاثواب ميمر الثلاثة كما يفصح
 عنه مباحث العدد قال ثلث الاثافي والسيار البلاقع (يرفع الابهام المستقر)
 اى الثابت قيل هو منصرف الى ما بالوضع لان الفرد الكامل للثابت وفيه
 ان الفرد الكامل هو الثابت وضعها واستعمالها لا يقال لو يكتفى بالانصراف
 الى الكامل يستغنى عن قيد المستقر اذا الابهام الكامل ما بالوضع لانا نقول
 الكامل من الابهام ما يكون في الغاية سواء كان بالوضع او بالاستعمال بخلاف
 الكامل في الثبوت اذ هو ما يكون ثبوته اوفر وههنا اشكال اقوى وهو
 ان التمييزات المذكورة للمقادير ترفع الابهام عن المقدرات والمقدرات معان
 مجازية للمقادير حاصلهاتها بالاستعمال فالابهام طار من الاستعمال غير ثابت
 في الوضع ودفعه متعسر الابهام من بلطفه كل عسير يسير والعقل خبير
 وهو ان الابهام الوضعى ما اتى من قبل الوضع لا ما يكون في الموضوع له
 والمقادير المستعملة في المقدرات ابهامها لان وضعها للمقادير على وجه
 الابهام فاذا استعمل في مقدر هذا المقدار المبهم صار المراد مبهما لابهام
 الموضوع له حتى لو كان الموضوع له معينا لتعين المقدر التابع له فاحفظه

واشكر الله الموفق يزيدك حفظ في المزالق بقى انه يخرج عنه تميز الضمير
 المبهم وتميز اسم الاشارة المبهم نحو نعم رجلاً وحبذا رجلاً فانه لا ابهام في
 وضع الضمير واسم الاشارة وانما طرأ الابهام من الاستعمال بلا اشارة ولا سبق
 مرجع ولذا ان تقول بما وضع له الضمير ما سبق مرجعه حكماً كما نحن فيه فابهامه
 وضعى فتأمل (عن ذات مذكورة) اى معتبرة في نظم التركيب سواء كانت
 ملفوظة (او مقدرة) اى غير معتبرة في نظم الكلام لكنها ملحوظة حين فهم
 مدلول المركب فان طاب زيد نفساً لبس فيه بتقدير مبهم في نظم الكلام وانما
 يخرج في نفس المخاطب ان الطيب شئ من اشياءه ويكون طالباً لمعرفة
 لبعينه المتكلم في تلك المعرفة بالتمييز ولا يخفى عليك ان هذا البيان غير حسن
 لانه يتبادر منه ان المقصود بالتمييز في هذا القسم رفع الابهام عن الذات
 المقدرة وليس كذلك لان المقصود رفع الابهام عن النسبة ويلزم منه رفع
 الابهام عن الذات المقدرة فالتعويل على ما سبأني من قوله والثاني عن نسبة
 وبهذا الدفع الثاني بينهما من غير حاجة الى جعل قوله والثاني عن نسبة
 في تقدير الثاني عن ذات مقدرة في نسبة فاحفظه ولا تنس تحريم من نفعه
 في محله وقد وفى بحق الايجاز فان درج التقسيم في التعريف المقصود به كمال
 التوضيح وقول الرضى انه يشمل التعريف النوعين بظاهره في غاية الاختلال
 لان الشمول حاصل قبل ذكره لكن يمكن تصحيحه بانه اراد شمول التعريف
 لهما بخصوصهما لا على وجه الاجمال والله تعالى اعلم بحقيقة الحال (فالاول)
 اى القسم الاول تميز (عن مفرد) اى لاجل مفرد اوراق الابهام عن مفرد
 او بعد مفرد والمراد بالمفرد ما يقابل الجملة لكن الجملة المقابلة له اعم من الجملة
 بحسب الحال او المأل فان مأل زيد طبيب وطبيب زيد الى الجملة فانه لبس مضمون
 طاب زيد الاطبيب زيد وكذا مضمون اسناد الطيب الى فاعل طبيه يكشف عن
 هذا المراد تفصيل المقابلة بالجملة ومشاهاها والمضاف الى الفاعل وجعل المفرد
 بمعنى ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مع انه حمل اللفظ على ما لبس معناه
 برده خروج مثلها زيدا عنه نعم لو اريد تقابل الجملة وشبهها والمركب
 الاضافى لسم عما يرد (مقدار غالباً) المقدار مبلغ الشئ كذا في القاموس
 (اما في عدد) اى مستعمل في عدد ومن قال المراه اما في ضمن عدد مع انه
 تكلف بما استغثت عنه لم يفرق بين العدد واسم العدد وجعل اسم العدد
 قسماً من المفرد المقدر هو الصحيح لاجله مقابله كفاعله ابن مالك في التسهيل

(مثل عشرين درهما) وسيأتي احكام تمييز العدد بعضها في بحث الكنايات
وبعضها في بحث اسماء العدد وقصر الحوالة على باب اسماء العدد من قلة العدد
ولم يكتف بقوله وسيأتي ومثل بعشرين درهما توفية لاقسام الاسم التام
الناصب ولهذا كرر مثالي الموزون والاسم التام بمعنى انه بحيث لا يصح اضافته
في المشهور ذو اللام وذو الاضافة وذو تون التثنية وذو تون شبه الجمع نحو
عشرين وذو التنوين الملفوظ او المقدر وهو فيما لا ينصرف وكما الاستفهامية
والاعداد المركبة وما في الرضى من حصرة في الاخيرين غير موثوق به والناصب
للتمييز منها ما سوى المعرف باللام وذو تون الجمع وزاد الرضى التام بنفسه
وحصره في الضمير المبهم نحو نعم رجلا ورجلا وبها قصة والاغلب فيه
ان يكون في مقام المبالغة والتفخيم وفي اسم الاشارة المبهم نحو جذا رجلا
و* ما اذا اراد الله بهذا مثالا* فاما المصنف في مقام توفية الاقسام لم يقصد
الا توفية ما هو مشهور بقي انه لم يعرف بالوعد حيث لم يبين ميم كذا وكاي ونحو
نين لك فنقول كاي وكذا بمعنى كم الخبرية ويقضيان ميم منصوبا مفردا
ويكون ما بعد كاي في الاكثر بمن وينفرد كاي من كذا بلزوم التصدير وبانها
قد تكون استفهامية وقل ورود كذا مفردا او مكررا بلا واو وكفى بعضهم
بالمفرد الميم يجمع عن ثلاثة وبابه وبالمفرد الميم بمفرد عن مائة وبابه وبالمكرر
بدون عطف عن احد عشر وبابه وبالمكرر مع عطف عن احد وعشرين
وبابه (واما في غيره) عطف على قوله اما في عند وذلك الغير اما كيل او وزن
او يمسح به الشئ كالذراع وكقدر راحة وقدر شبر ومقاييس غير مشهورة
ولاموضوعة لتقدير كل شئ ومثله المراد به المماثلة في القدر لا في الوصف
وغيره المراد به المغايرة في القدر فلا حاجة الى ما في الرضى ان غيرك انسانا
وسواك رجلا فحولان على مثلك حمل الضد على الضد (نحو رطل زيتا)
الرطل بالفتح والكسر اثنا عشرة اوقية والاوقية استار وثلاثاء والاستار
اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلاثة اسباع درهم والدرهم ستة
دوانيق والدانيق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان كذا في
القاموس وسهى الهندي في جعله مثالا بالمكيل وللتبديل للمساحة بفقير ان
برا اوسه والكتاب (ومنوان سمنا) تسمية منان مرادف من (وعلى التمرة مثلها
زيدا) ولو ذكر بعد استيفاء اقسام التام مسألة جواز الاضافة لكان احسن
(فيفرد) التمييز (ان كان جنسا) اي لفظا يقع على القليل والكثير كالماء

والتمرة ورجل ايسر الجفنين وتعريف الرضى حيث قال وهو ما يقع
الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير مختل لصدقه على
تمره وكنهه فرق المصنف بين الجنس واسم الجنس فاسم الجنس ما يتناول
الكثير واو على سبيل البدل والجنس ما يصح تناوله على سبيل الاجتماع (الا ان
يقصد الانواع) الاولى الا ان يقصد اكثر من نوع ولم يفصل حاله لانه معلوم
مشتهر من وجوب المطابقة ولم يتعرض لقصدا لافراد لان المقصود من التمييز
بيان جنس المبهم فلا قصد الى الافراد ومن لم يتبدل لهذا قال في تأويل الانواع
ما هو بعيد عن الاسماع (ويجمع في غيره) اي في غير الجنس في مقام التثنية
والجمع لا غير صرح به المصنف في الايضاح وخالفه الرضى وقال يجب المطابقة
فنقول مثله رجلا ومثله رجلين ومثله رجلا في اجاب عن الرضى بان المراد من
الجمع بورد على ما فوق الواحد وقال اذا جمع فالتثنية بطريق الاولى فقد تعب
بما به المص لا يرضى على ان اطلاق صيغة الجمع على ما فوق الواحد لا يستدعي
صحة ايراد يجمع بمعنى ايراد التمييز بالا على ما فوق الواحد (ثم ان كان) اي
الاسم المبهم تاما (بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة) ولما تضح ان
الكلام في غير العدد اندفع ما ذكره الرضى وكان عليه ان يقيد التنوين
بالظاهر فان ما فيه تنوين مقدر وهو في بابين كم الاستفهامية والجزء
الثاني من احد عشر واخواته يندر اضافته الى التمييز كما يندر اضافة
عشرين اليه فيستحق ان يجعل من دواخل قوله والا فلا على ان التقييد
بالظاهر يخرج غير المنصرف مع ان الاضافة فيه شائع تقول مكيال برا
وبر ومثاقيل ذهبا وذهب بل تقول ضمير ان كان الى غير العدد
وقد نبه بكلمة ثم على تفاوت البحثين فان البحث المعطوف عليه عن التمييز
وهذا البحث عن المبهم ومن قصد جعل ضمير ان كان الى التمييز كضمير
يفرد فلم يقصد القصد اذ لا يخفى بعد جعل التمييز مع تنوين المبهم ونونه
وانما ينكر التنوين وتنون التثنية لتعدد انواعه وعرف تنون التثنية لعدم
تعدد انواعه (والا) اي وان لم ينم بالتنوين وتنون التثنية (فلا) لم يبح
الاضافة اذ لا تمام بدونها الا بالاضافة والمضاف لا يضاف واما التام بنون
الجمع في عشرين فن الاعداد ولبس في اعداد ما نحن فيه وفي حسنون وجرها
فن التمييز عن النسبة ولان نسبة له بهذا المقام فتقييد الشارحين قوله
والا فلا بقولهم الا بقلة لورود عشر ودرهم ليس شرحا ينشرح به صدر
المتعلم بل كمال الغفلة عن الكلام المتقدم (وعن غير مقدار) فسر الرضى

بكل فرع يحصل له بالنفريع اسم خاص بلبه اصله بحيث يصح اطلاق
اسم ذلك الاصل عليه (نحو خاتم حديد) وباب ساجا وثوب خز فيخرج
عنه نحو قطعة ذهب ونعم رجلا وحيد رجلا ويكون بيان المصنف قاصرا
ولو اريد بغير المقدر ما يفيد اضافة الغير الى المقدر لا وهم صحة النصب
في قطعة ذهب مع انه صرح الرضى بانه يجب الخفض فيه لكن لا اعتداد
بتوهم جواز الخفض في الضمير واسم الاشارة ولا يخفى انه يجب حمل قوله
(والخفض اكثر) على ان الخفض في هذا القسم اكثر بمعنى ان التميزات
المخفضة اكثر لا ان الخفض في كل تمييز اكثر والاوضح والاضافة اكثر
فان قلت هل للخفض احتمال سوى الاضافة قلت تقدير من الجنسية كما
ذهب اليه الجمهور في توجيه بكم رجل مررت حيث جعل خفض ميم كم
الاستفهامية في وقت انجرارها بحرف الجر بتقدير من الجنسية الشائعة
في التمييز نحو عز من قائل وقائله الله من شاعر على خلاف مذهب الزجاج
حيث جعله باضافة كم الاستفهامية (والثاني) اي التمييز عن ذات مقدرة
(عن) قد فرضا عن (نسبة في جملة) نحو هبهات زيد ابا والضارب ابا
واطيب زيد ابا (او ما ضاهاها) اي او ما شابه الجملة بان يكون مشتقا على
نسبة غير تامة وما يكون مسنده شبه فعل ولبس المراد بشبه الجملة ما فيه
معنى الفعل مع مرفوعه نحو حسبك زيد رجلا ويال زيد فارسا كما ذكره الرضى
وتبعه غيره لان كثيرا ما يكون جملة كماله (نحو طاب زيد نفسا) مثال لتمييز
لا يحتمل غير المنتصب عنه عرفا (وزيد طيب ابا) مثال لما يحتمل المنتصب
عنه عرفا ومتعلقه (وابوة) مثال لما يحتمل كونه صفة للمنتصب عنه ومتعلقه
(ودارا) مثال لما لا يكون الا متعلق المنتصب عنه (وعلمنا) مثال لما لا يكون
الا صفة المنتصب عنه (او في اضافة نحو اعجبنى طيبه ابا وابوة ودارا وعلمنا)
لم يذكر ما يختص بالمنتصب عنه في الاضافة اكتفاء بقوله (ولله دره فارسا)
والاولى والله در زيد فارسا فان قوله والله دره فارسا يحتمل التمييز عن نفس
الضمير اذا اخذ بلام مرجع وكذا جعله الرخشي مثالا للتمييز عن ذات
مذكورة والمصنف جعل الضمير راجعا الى زيد في القاموس لله دره اي فعله
والفارس راكب الفرس او صاحبه كلا بن والاسد والحاذق بركوب الخيل
وامره من الفراسة بالفصح هذا وكل من الشبهة محتمل ومما يجب ان ينبه عليه
ان العامل في هذا القسم من التمييز منسوب بنسبة رفع التمييز الابهام عنها

والمندوب اليه يسمى منتصبا عنه والعامل في القسم الاول الاسم المبهم
ويجوز اضافة العامل المنون وماله نون تشبيه اوجع الى التمييز فتقول حسن
وجه وحسنا وجهين وحسنوا وجوه واسلثنى ابن مالك ممتلى ماء وملا زماء
لانهما مقدرا الاضافة والمعنى ممتلى الاقطار ماء وملا ان الاقطار ماء واما
اكثر ما لا اى افعول تفضيل سبى ولما كان التمييز عن النسبة وربما يلتبس
المراد به بغيره فيحتاج المتكلم الى نصب القرينة والمخاطب الى مزيد احتياط
في الاعتماد على ما فهم من اللفظ بعدم الاقتصار على سماع اللفظ بل تحديد
النظر الى جوانب البيان هل هناك قرينة وربما لا يلتبس فيحق التبادر
الى ما تنبهه العبارة بنه على موضع الابس وموضع العدا فقال (ثم ان كان اسما
يصح جعله لما انتصب عنه) مع قطع النظر عن وقوعه في التركيب اي
يكون مما يساعد اللفظة اطلاقه على المنتصب عنه (جاز) باعتبار هيئته
التمييزية (ان يكون له) اي لما انتصب عنه (و) ان يكون (لمتعلقه) ولا بد
لمعرفة المراد من خارج من التركيب من قرينة او عرف كما في كنى زيد رجلا
وطاب زيد نفسا فانه هجر فيهما قصد المتعلق ومعرفة ما هجر قصد المتعلق
بطلب السماع ولا يناقض بيان القياس (والافهوا لمتعلقه) لما انتصب عنه
بان يا اول بما يكون صحيح الاطلاق على المنتصب عنه نحو طاب زيد علما
وابوين واباء ودارا والحال يخالف التمييز في الفصلين فانك لا تجوز في جاء زيد
ابا اذا كان حالا كونه متعلق زيد ولا في طاب زيد علما بل تجعله مأولا بعلمنا
ففيه من التنبيه المذكور توضيح الفرق بينه وبين الحال فاجع ما يلحق
اليك آفاقا بما يقتضى الحال ولا تضعه بشتيت المقال فبرعاية الاوقات يزيد
حسن الاعمال واطالعت ما في هذا المقام من الشروح لشكرت ما وهب
لصدرك من الانشراح وعرفت ما وضع من وزرك الذي كان ينقص ظهرك
وما التأم به ما في القلوب من الجراح لك الحمد يا فتاح ويبدلك المفتاح وتبدل
ظلام الليل بنور الاضباح (فيطابق فيهما) اي في القسمين (ما قصد) لا يخفى
انه اذا كان جنسا ايضا يطابق ما قصد لان المقصود ان كاب نبي نفس الجنس
فالافراد مطابق له لانه لا تعدد في الجنس وان كان الانواع فالتشبيه والجمع
ايضا يطابق المقصود فلا حاجة الى قوله (الا ان يكون جنسا الا ان قصد
الانواع) ويمكن ان يقال لبس المراد بما قصد ما قصد من العبارة بل ما قصد
بالبيان فني طاب رطلان زيتا قصد بالجنس بيان زيتي الرطلين فتأمل

(وان كان صفة كانت له وطبقه) اى مطابقة في القاموس هذا طبقه
بالكسر بمعنى المطابقة والتحريك وطبقه كتاب واسر اى مطابقة ومن
توهمه مصدرا احوج نفسه الى التكلف (واحتمات) اى الصفة في كل تمييز
(الحال) بخلاف الاسم فان ما هو للمعلق لا يحتمل الحال انما يحتمله ما المنتصب عنه
ولا يرد ان تخصيص احتمال الحال بالصفة انما يلازم مذهب من خص الحال
بالمشتق دون ما ذهب اليه المصنف من ان كل مادل على هيئة صحيح ان يقع
حالا وهذا القول منه اشارة الى انه لا ينبغي النزاع في كونها حالا او تمييزا
كما وقع بين النحاة لانه لا يمكن انكار شئ منهما ورجح التمييز في بعض
تصانيفه ولا يبعد ان يستفاد من عبارة المتن ايضا وقال الرضى تصريحا بمحتمل
بمن في الله درك من فارس دليل على انه تمييز قلت بل دليل على انه محتمل
حتى احتج الى ذكر ما تعين المقصود به (ولا يتقدم التمييز) اى على عامله
وهو اما المبهم او منسوب النسبة المبهمة فاندرج فيه عدم التقدم على
الفعل في قوله (والاصح ان لا يتقدم على الفعل) تطويل بل العبارة
المنقحة والاصح ان لا يتقدم التمييز (خلافا للمازني والمبرد) في الفعل وفي
الاكتفاء بذكر الفعل اخلال لانه يخرج منه اسم الفاعل والمفعول ولو قيل جرت
العادة بتضمنين ذكر الفعل ذكر ما يشابهه لدخل فيه الصفة المشبهة واسم
التفضيل والمصدر مع انه لا خلاف في عدم جواز التقديم عليها الا ان يقال
احيل عدم جواز تقديم التمييز على هؤلاء على بيان ان شيا من معمولات
هؤلاء لا يتقدمها والذي ذكر في الامتناع عن تقديمه مطلقا وجهان احسنهما
ان التقديم على العامل يقتضي تقديم البيان على المبهم وهو بنا في غرض
ذكر التمييز من الابهام اولا والتفضيل ثانيا لتكن الخطاب في النفس فضل
تمكروا ثانيا لهما ان عامل التمييز اذ كان الجامدا المبهما في غاية الضعف فلا يتقوى
لعمل ما تقدمه وانما لا يجوز الفصل بينه وبين التمييز في السعة واذا كان
منسوب النسبة فلان التمييز فاعله في الاصل لا يتقدم الفاعل عامله وزيف
بفجرنا الارض عيوننا وامثلاء الاناء ماء واجيب بانه فاعل لو عبر عن مضمون
بفجرنا الارض عيوننا بفجر الارض عيوننا وعن مضمون امتلاء الاناء ماء بملاء
الاناء الماء واتمام الوجه بقصد اطراد الباب اهون واعذب مما تكلفوه على انه
لا حاجة الى التكلف في النقض الثاني لان الماء فاعل مجازي في قصد المتكلم
بحسب اصلا ولا يجوز تقديم الفاعل مجازيا كان او حقيقيا والاولى ان يقال

التمييز في الاصل فاعل للعامل او مضاف اليه وشئ منهما لا يتقدم ليشمل
نحو الله دره فارسا بلا خفاء (المستثنى) المطلق لا يمكن تحديده بحسب المعنى
بان يحدهما هو ووصف لمعناه ليعرف به مدلول المستثنى لان معنى المستثنى مختلف
فتارة يكون مخرجا وتارة غير مخرج فلا بد لمن اراد التعريف بحسب المعنى
ان يقسم المستثنى الثاني له فلذا قسمه المصنفا ولا ثم اشتغل بالتعريف لانه
لا يمكن تعريف المستثنى المطلق وكيف لا وقد قسم المستثنى قسمين
وحدكلا منهما بحد مفرد بحسب المعنى لان ما هيتما مختلفان ولا يمكن
حد مختلفي الماهية بحد والدليل على اختلاف ماهيتهما ان احدهما مخرج
والاخر غير مخرج بل يمكن جمعهما في حد واحد بحسب اللفظ لان مختلفي
الماهية لا يمنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها
يريد انه يمكن ان يذكر مفهوم جامع باعتبار لفظ المستثنى اذ لفظ المستثنى
متحد في القسمين وبهذا اندفع ما ذكره الرضى من اننا لانم ان المستثنى مشترك
لقطبي بل له مفهوم واحد هو المذكور بعد الا واخواتها مخالف لما قبلها
نفيا واثباتا فيمكن جمع القسمين في تعريف واحد لان المصنف منع جمعهما
في تعريف واحد بحسب المعنى ولم يدع الاشتراك اللفظي بل لا يبعد ان يقال
يعرف المطلق لاشتهار هذا التعريف واستفادته في التقسيم وما قيل انه لا بد
في تعريف المستثنى المطلق من تقييد الابغير الصفة كما في بعض نسخ الباب
يمكن دفعه بان عطف اخواته على الا يغني عن تقييده لانه لا اخوات
لا لا الصفة وما زاد الرضى من قوله مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا غير محتاج
اليه (متصل ومنقطع) الاولى مستثنى متصل ومستثنى منقطع لانهما
اسما القسمين لا مجرد المتصل والمنقطع (فالمتصل هو المخرج) يتناول
المخرج من صيغة اخرى كثلث والمخرج من اصلي كالتمييز المزال عن اصله
فن قال لا يخرج الا عن متعدد فلا جهة لقوله عن متعدد الا قصد تفصيله
فقد غفل (عن متعدد) وفيه خلاف المبرد وبعض الاصوليين حيث يكتفون
بصفة الدخول تحت المستثنى منه فيجوزون جاءني رجل الا زيدا (بالا واخواتها)
اي بواحد منها ولم يفسر الاخوات اعتمادا على انه يفصل في اثناء المباحث
بيد انه قائم بيد ولما بمعنى الا ولا يقع الا في المفرغ بعد النفي صريحا او مقدرا
قبل خرج به جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد وجاءني القوم ولم يجي
زيد الى غير ذلك وفيه ان لفظ المستثنى دال على الخروج دون شئ من هذه

الامور وانما الخروج بعرف فيها بكونه لازما لما يدل عليه لفظه فلا يصدق
المخرج بمعنى عرف من الاصل المعلوم على شئ منها قوله بالا واخواتها
لمزيد توضيح من غير توقف التعريف عليه وحينئذ لا بأس بانجال
الاخوات او نقصه فتأمل (لفظا) اي ملفوظا كان المتعدد او المخرج
(او تقديرا) نحو جاءني القوم الا زيدا وما جاءني الا زيدا وتقول مثل ما جاءني
القوم الا زيدا جاءني زيد ليس الا (والمنقطع هو المذكور) ليس وصفا للمنقطع
كما يتوهم لعدم صحة كون المذكور (بعدها) منقطعا عنه وما يوهم قوله
بعدها من وقوع المنقطع بعد الجميع كالتصل ليس بمعقول لانه لا يقع
الابعد الا وغيره ويبدى ويختص به ولا يقع بعده الا ان المفتوحة غير مخرج لعدم
دخوله في الواقع في المتعدد المذكور سواء كان من جنسه نحو ما جاءني القوم
الا زيدا اذ تعين خروج زيد عن القوم قبل الاستثناء او لم يكن نحو ما جاءني القوم
الا حارا وهو مقدر الوقوع بعد لكن عند البصريين فيجعلون معنى الكلام
جاءني القوم لكن حارا لم يجز والكوفيون يفسرونه بجاءني القوم سوى الحار
فيجعلونه مقدر الوقوع بعد سوى ولا يخفى ان تقدير الوقوع بعد سوى
لا يغير المنقطع عن المتصل سوى يكون للتصل الا ان يقال التمييز يجعل
بعض المتعدد مكان المستثنى وفي المنقطع وضع الجميع مكانه نعم الامتياز في تقدير
البصريين اوضح وهو ارجح ومما يجب عليك ان تجعله اهم المهام واحق ما
يقصد اليه في هذا المقام تحقيق ما كل دون الوصول اليه اجلة الافهام واستولى
على عقول الفحول في تحقيقه الاوهام من تنقيح معنى اخراج المستثنى عن
المتعدد ولا يوح به الا يوثق الرجاء من العلم بالعلام ان يفيض علينا ميسر
المعرفة من منبع الالهام ويوفقنا للشهيد اساس الكلام غاية الاحكام فاعلم
اولا انه صعب على الاعلام تعقل اخراج المستثنى عن المستثنى منه لانه
لا اخراج للداخل ولو كان المستثنى منه داخلا في المستثنى لزم من نسبة تعلقت به
كونه محكوما عليه بما ثبت للباقي بعد الاستثناء ومعلوما ومحكوما عليه بنفسه
للاخراج باداة الاستثناء فيلزم التناقض في المستثنى اما في جاءني القوم الا
زيدا بان يكون زيدا جائيا وغير جاء واما في اضرب القوم الا زيدا بان يكون زيدا
مطلوبا واضربه وغير مطلوب ولا يتصور ذلك في شان من له ادنى مسكة فضلا
عن البلغاء الكرام وافصح افصح الاقوام عليه التحية والسلام بل عن الملك
العلام في معجز الكلام وافضى بهم تلك الصعوبة الى ان اختلفوا فقال بعضهم

المستثنى منه مجاز عما عدا المستثنى وليس الاستثناء الا قرينة عليه ولم يدركه
حينئذ لا يكون فرق المستثنى المتصل والمنقطع ينشأ عن ان كان في عدم الاخراج
ودفع ما يقع فيه الخطاب من ايها سابق المستثنى وقال ابو بكر الباقلائي
ذلك العالم الرباني وعبد الجبار ان مجموع المستثنى والمستثنى منه وآلة الاستثناء
اسم لما بقي ورد عليهما بان لاسم في لغة العرب مركبا من اكثر من لفظين
وليس بشئ لانه يسمى بالجملة وان طالت نعم يرد عليهما انه لا يفصل بين
اجزاء الكلمة بالكلمة الاخرى ولا باء عن قولنا جاءني القوم يوم الجمعة امام
الامير في ساحة البلد الا زيد واستحسن الرضي قول آخرين ان المستثنى داخل
في المستثنى منه وانما يلزم التناقض لو كان النسبة الى مجرد المستثنى منه وليس
كذلك لانه النسبة الى المستثنى منه مع المستثنى وانما اجري الاعراب على
المستثنى منه وان كان المنسوب اليه الجميع لان العادة اجراء الاعراب الى
اول اجزاء المنسوب اليه الغير المفرد واعراب الجزء الاخير بكونه مضافا اليه
او نابعا من التوابع او بكونه شبه المفعول كالمستثنى فالمستثنى مخرج قبل النسبة
الى المستثنى منه وفيه ان المستثنى لم يخرج عن كونه مدلول المستثنى منه لانه
لا يمكن ولا على النسبة لانه لانسبة فكيف يتصور الاخراج ونحن نقول نسب
المستثنى الى المستثنى منه فاخرج النسبة المستثنى ثم حكما وطلب فلا تناقض
قبل الحكم والطلب فتأمل لما كان عقد البحث لبيان ما هو ملحق بالمفعول
من المستثنى لكونه مستثنى اذ المنسوب بالمفعولية او بكونه خبر ليس او خبر
لا يكون قد بين في ابواب اخر وانما ذكر ههنا التميم بحث المستثنى قدم ما هو
واجب النصب بعد الا وفصل بينه وبين جائز النصب مما ليس من ذلك
الملحق الجامع وجوب النصب فقال (وهو) اي المستثنى الشامل لقسميه
وقد عرفت انه يعم القسمين فلا يحتاج الى التحمل في الضمير على ان التحمل
لو كان لكان في المرجع (منصوب) اي وجوبا بدليل جملة قسم المنصوب جوازا
وقد نبهناك في شرح تعريف العامل على ناصب الفضلات لكن ينبغي
ان تعرف ان الناصب المذكور ناصب للمستثنى بواسطة الا وقال المبرد
والزجاج هو الا والكسائي فيه مذهب آخر وللغراء آخر لكنهما بعيدان
عن ان يعتبرا فلا فائدة في بيانها (اذا كان بعد الا غير الصفة) لا يحتاج
الى الصفة اذ المستثنى لا يكون الا بعد الا الصفة واحتز بقوله بعد الا
عما بعد سوى وغيره ويدقانه لا نصب بعدها وعما بعد خلا وعدا وليس

ولا يكون فان نصبه بعدها غير مقيد بقوله (في كلام موجب او موقدا) على
المستثنى منه) والمراد بالموجب ما لم يكن استقها ما او نهيا او نفيا صريحا
او مالا والتأويل بالنفي في غير المنحو فلما رجع بقوله ذلك الازيد وقل رجل وقل
رجل ولفظ ابي ومتصرفاته قابل كما جاء في الشواذ فشرى بوا منه الاقليل بمعنى
لم يطبعوه فلا يقال مات الناس الازيد بمعنى لم يعيش والتقدم على المستثنى
منه لا يجوز على المتقدم على المنسوب اليه بل اما ان يتقدم عليه او على المنسوب
اليه الا اذا على ما في التسهيل نحو خلا الله لا ارجو سواك وانما اعد عيال
شعبة من عيال كما والاذا للضرورة على ما في الرضى نحو وبلدة ايس بها
طوري ولا خلا الجن بها انسى هذا عند البصريين خلافا للكوفيين فيجوز
عندهم اختيار الازيدا قام القوم وكان عليه ان يقيد قوله او مقدما بقوله على
الاكثر كما قيد به المنقطع لما قال بونس من انه سمع من بعض العرب الموثوق
بعريته مالى لا ابوك احدا فيجملون احدا بد لا من المستثنى قال سيبويه
هذا مثل ما مررت بمثل ذلك احد قال حسان رضى الله تعالى عنه في خير البشر
عليه افضل صلوة وسلام لانهم يرجون منه شفاة اذا لم يكن الا النبيون
شافع يقال لا بد من تقييد الكلام بالتام والكلام التام ما ذكر فيه المستثنى منه
ويقابله الكلام الناقص لثلا ينتقص نحو قرى اليوم الجمعة هذا المكن لو قيد
خرج نحو قرى اليوم الجمعة اليوم السبت فانه يجب نصب يوم السبت لانه
تفريع في اكثر من واحد ويجب النصب فيما زاد وبالجملة يخرج عن قاعدة وجوب
النصب نحو ما قام الازيدا الا عمر الوجوب النصب في الاكثر الما ذكر ونحو ما جاء في
القوم الازيدا الا عمر فانه لا يجوز ابدال احدهما ويتعين نصب الاخر لانه لا يبدل
من الشيء الا مرة (او منقطعا) مطلقا (في لغة) (الاكثر) اي اكثر العرب وهم
الحجازيون واشير بقوله في الاكثر الى مخالفة الاكثر منهم وهم بنو تميم فانهم يوافقونه
في وجوب النصب في مستثنى من مستثنى منه لا يجوز حذفه نحو لا عاصم
اليوم من امر الله الامن رحم ويخالفونهم في جواز الابدال في غير نحو ما جاء في
احدا احارا فانه يجوز ما جاء في الاحارا فبعض المنقطع واجب النصب
اجاها فلذا قلنا او منقطعا مطلقا وقوله او منقطعا مقيد بكونه بعد الا لكونه
عطف على قوله في كلام موجب فكانه قال وهو منصوب اذا كان بعد الا غير
الصفة منقطعا في الرضى وغيره او منقطعا اي منقطعا بعد الا ان كان
اشارة الى احتياج عبارة المتن الى تقييد كما هو الظاهر ففسد وان كان

اشارة الى انه في خبر قوله بعد الا حسن (او كان) نية باعادة كان على ان الثلاثة
السابقة مشاركة في كونها بعد الا (بعد خلا وعدا في الاكثر) اشارة الى
اختلاف الاستعمال فيهما اتساعا للاخفش على خلاف سيبويه حيث انكره
الجرمى بعد او ادخل فيه ما خلا وما عدا بزيادة مالا على كونها مصدرية
على ما جاوز الجرمى لان الزائد كالعدم ولم يلتفت الى قول الجرمى لانه لم يثبت
على ما في الرضى (وما خلا وما عدا وليس ولا يكون) ونصب المستثنى بعده هذه
الامور ليس على الاستثناء بل بهذه الافعال اما في عدا فظاهر واما في خلا مع كونه
لازما فلنضمنه معنى جاوز وههنا بحث نفيس وهوان جعل المنصوبات بهذه
الافعال مستثناة دون منصوب جاوز وما كان وما يكون تحكم صرف فالحق ان
هذه الكلمات صارت بمعنى الاكثير وحيث لا حاجة الى بيان محل اعرابها ولا
الى تصحيح فواعلها ولا الى توجيه ترك قد والتزام اضممار فواعلها او يكون النصب
بعدها على الاستثناء الا انهم مع كونها بمعنى الاتقييد وابتساح هذه الامور
لما راوا من اعراب غير بمعنى الارعاية لاصله والحق ان مكلف الاعراب فيم
لم يشاهد عليه بعد عن الاعتبار وكذا غيره فان اردت ذلك فضمير خلا وعدا
وليس ولا يكون اما الى مصدر الفعل او الى البعض المطلق من المستثنى منه
ومحل الجمل النصب على الحالية وما خلا وما عدا مصدران بتأويل اسم الفاعل
جالان وجوز فيهما حذف المضاف اي زمان خلوا بغيرهم ولا يبعد ان يقدر
في كل الزمان فيكون تقدير خلا زيدا زمان خلا زيدا كما في مذسافر فيستغنى عن
توجيه التزام حذفه قد بانه لكونه في مقام الامم يحسن انظاره لانه لا يدخل
على الاول والاخرى بالتزام اضممار فواعلها لكونه كالافى عدم الفصل بينها وبين
المستثنى وليس ما من ادوات الاستثناء بمعنى الا كما زعم البعض تمسكا بكلامهم كل
شيء مهمه اي يسير يحتمله الرجل ما النساء وذكرهن فانه لا يحتمل ما يتعلق بحرمه
وذكرها فان المعنى على الاستثناء لان التحقيق انه في تقدير ما عدا النساء وذكرهن
حذف عدا (ويجوز فيه) اي في المستثنى (النصب) على الاستثناء (ويختار البديل
من حيث انه بديل اي كونه بدلا لان البديل نفس المستثنى لا امر يختار فيه والاوضح
الابدال (فيما بعد الا) متعلق بقوله يجوز تعلق طرف محاط بعد تعلق طرف محيط
فهو على نحو ثبت في البلد في محلة كذا فلا حاجة الى جعله بدلا من الظرف
الاول ولا الى جعله في معنى في مكان واقع بعد الا لان المتعارف بتعد الا في مكان
واقع بعد الاول وترك الظرف الاول كما في بعض النسخ فكان قوله في ما بعد الا

متنازعا فيه للفصلين لكان اعذب وقدر اعى في بيان الحكم محاسن من تقديم
النصب مع كونه مرجوحا رعاية لاقتضاء المقام واصالة اعراب المستثنى
وتبعية اعراب البديل وقدم في التمثيل البديل تقديم للقرأة الراجحة (في كلام
غير موجب) شرح الموجب موجب لمعرفة غير الموجب لكن بقي بحث
غامض اليه فارغب وهو ان لبس الواقع في كل كلام فيه نفي او نهي او استفهام
واقعا في كلام غير موجب بل الواقع على وجه استمل عليه النفي مثلا وجعله
منفيا ولذلك ترى سبويه يقول ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيدا الا
يجوز فيه الابدال لو كان الرؤية بمعنى الابصار ويجوز لو كان بمعنى العلم وذلك
لان نفي العلم بان احدا يقول نفي القول عن الاحد في العلم فيسرى النفي في فاعل
يقول فالمستثنى منه يجوز فيه الا انه اتى بخلاف الرؤية بمعنى الابصار فان فيه
وصف الاحد بالقول ونفي رؤيته فلم يسر النفي في القول وهذا منه مبنى على
الظاهر المتبادر حتى لو قام قرينة على ان نفي الابصار مبنى على انتفاء القول
لا ينكر جواز الابدال فلا يتجه اعتراض الرضى بانه يجوز البديل في نحو
ما كملت احدا ينصفني الا زيدا لان المعنى ما انصفني احدا كملت الا زيدا ومنه
قول عدى بن زيد في ابنة لا ترى بها احدا يحكى علينا الا كواكبها فليست مل
في مواقع سرية عدم الايجاب فانه من مختبرات اولى الالباب (وذكر المستثنى منه)
اى والحال انه قد ذكر المستثنى منه فاجعل صاحبها ما يقودك اليه الحال
من غير ان يمن عليك دليل المقال قيل احتزبه عن ما لم يذكر مستثنى منه له
فانه يعرب على حسب العوامل ونحن نقول او يجب نصبه كما في جاءني الا
زيدا لا بكرا ولا تظن المصنف فانه تقييد ما بعد الا بكونه متصلا ومؤخرا
عن المستثنى منه لانه اعتمد على معرفة حكم المنقطع والمقدم سابقا ولا يخرج
في وهمك ان المعتاد تخصيص السابق باللاحق دون العكس لانا نقول
هذا اذا كان السابق محتملا للتخصيص وهناك لا محتملة كيف ولو خص حكم
المقدم والمنقطع فمما سبق بالموجب لم يكن لذكرهما معنى ولو جعل ذكر المستثنى
منه مصدرا معطوفا على الا لما فات التقييد بتقديم المستثنى منه ولو استفيد
التقييد ان من قوله (نحو ما فعلوه الا قليلا والاقليلا) لم يبعد ويقال لو قصد
التقييد لم يأت بالمثل كما لم يأت في الاحكام السابقة ولك ان تجعل وجه التمثيل
مع انه لم يمثل لحكم سابق للرد على بعض القدماء حيث شرط في صحة
الابدال عدم صلوح الكلام للايجاب فيجب النصب في ما جاءني القوم الا

زيدا وقد رد بعموم ما بعد الا على القراء حيث منع النصب فيما اذا كان
المستثنى منه منكرا فيوجب الرفع فيما جاءني امرأة الاهدن ولا بد من تقييد المستثنى
بما اذا لم يبدل من المستثنى منه مستثنى اخر اذا لو ابدل بتعين نصبه كما عرفت وقد
فات المصنف قيدان اخران احدهما ان لا يقصد بغير الموجب رد موجب هو
فيه ذلك المستثنى فانه يرجع مطابقة للمردود على ما في الرضى في ما جاءني القوم
الا زيدا في رد جاءك القوم الا زيدا يختار النصب واثنيهما ان لا يتراخي
المستثنى عن المستثنى منه فانه حينئذ يرجع النصب على ما في التسهيل نحو
ما جاءني احد حين كنت جالسا ههنا الا زيدا فقد فات المصنف قسم
من المستثنى وهو ما يجوز فيه البديل ويختار النصب ولبس منه المستثنى المقدم
على صفة المستثنى منه فجاءني رجل الاعرج وخبرته على ما ذهب اليه
المازني لان سبويه رجح فيه البديل لا يقال ينتقض هذا الحكم بقوله تعالى * فاسر
بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم احدا الا امرأتك * فان القرأة المشهورة
فيه النصب ولا وجه لاتفاق اكثر القراء على المرجوح لانا نقول الخطاب مع
المؤمنين فالاحد مخصوص بهم فلا يدخل فيه الا امرأة فهو مستثنى منقطع
وقد صعب ما يسره الله في بقضائه على الفحول حتى اجاب جارا لله بانه مستثنى
من اهلك ولا يخفى انه خلاف الظاهر والظاهر تعلقه بما اتصل به فباسم عا
اكثر القراء عليه بحاله اعتراض المص عليه بان القرأتين متناقضتان لان الاستثناء
عن الاسراء يوجب عدم الاسراء بالمرأة والاستثناء عن عدم الالتفات يفيد
الاسراء لان الالتفات بعد الاسراء ولا تناقض في القرآن ودفعه الرضى بان
الاسراء مفيد بعدم الالتفات بمقتضى العموم ولك الخيار في الاستثناء عن الاسراء
المفيد والاستثناء عن القيد ولك ان تقول المراد الاسراء منه الى ارض لم يغضب
الله تعالى عليه ولما خفي عن المصنف دفع اشكاله منع فتباد اتفاق اكثر القراء
على المرجوح بل قال انترام البعض اتفاق الكل عليه وهذا مما يسمع لو لم يكن
خصوص القراءات مسموعة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم او كانت
المجموع مسموعة لبيان الجواز فيجوز ان يسمع احدا القرأة المرجوحة عنه
صلى الله عليه وسلم ولم يبلغ الاكثر الاياه ومع ذلك بعيد ومما استصعب التفضي
عنه انه كيف يعقل الابدال مع اختلاف تعلق العامل بالمستثنى منه والمستثنى
بالايجاب والنفي وايضا لا يعقل من اقسام البديل الا بذكر البعض وهو لا يحل
عن ضمير البديل منه وايضا لا معنى لابدال جزء كلام من جزء كلام اخر والمستثنى

في كلامه والمستثنى منه كلام آخر وهذا وقع نحوه الكوفة في انه اتبع بالعطف والاحراق عطف في هذا المقام يفيد الاستثناء واجب بان الربط بالاستثناء اغنى عن الضمير بظهور البعضية وكون كل من المستثنى والمستثنى منه في كلام آخر انما هو بحسب المأل والافنى اللفظ ليس الكلام الا واحدا والبدل امر لفظي والبدل مجموع الزيد الا انه اجري اعراب المجموع على جزء يقبله والفقه في الجواب الاخير ان يقال البدل مقصود بالنسبة فالمنصوب المستثنى والمستثنى منه واحد والاختلاف بالايجاب والسلب اختلاف في الحكم وابن النسبة من الحكم فاحسن التعقل فانه المميز بين ارباب النطق واصحاب الحكم ولما لم يكن في كلام جارا لله قيد ذكر المستثنى منه وكان من زيادات المصنف الاحتراز عن المعرب بحسب العوامل عقبه بقوله (ويعرب على حسب العوامل) تنبيهها على فائدة القيد ولم يبال بالفصل به بين السابق وما هو من تنبيه من بعد بحث تعذر البدل على اللفظ على ان بين المعرب بحسب العوامل والبدل كمال اشباك اذ هما يشتركان في ان المستثنى فيهما جعل مقصودا بالنسبة وهناك دقيقة اخرى وهو ان لبحث تعذر البدل حاجة مالى معرفة المعرب بحسب العوامل تنكشف عنه قوله ومن ثم جاز ليس زيدا لاقائما والمراد وجوب الاعراب بسبب عامل المستثنى منه لانه ليس واجبا ولا من حيث انه عامل المتبوع ولك ان تريد الاعراب بالاصالة ولا يرد ما مررت باحد الا يزيد لانه لم يعرب بعامل المستثنى منه بل بعامل نفسه لانه اعرب بعامل المستثنى منه من حيث انه عامل المستثنى منه الا انه كرر ذكر العامل تنبيهها على انه في حكم تكرير العامل ويسمى هذا القسم مفرغا تسمية له باسم عامله لان عامله هو الذى فرغ عن المستثنى منه للعمل فيه فلا حاجة الى جعل المفرغ له بال حذف والايصال على ان لك ان تفسر المفرغ بالمفرغ عن اعرابه لاعراب المستثنى منه (اذا كان المستثنى منه غير مذكور) الا خضر محذوفا الا انه راعى المقابلة بقوله وذكر المستثنى منه وكان بك قائلا انه يتقضى بمثل ما ضرب الابكر الامرا الا خالدا فانه يجب النصب فيما سوى المستثنى الاول اذ لا يجوز التفريق الا في واحد والمستثنى المفرغ يجري في اكثر العمولات (وهو) اى المستثنى منه (في غير الموجب) فالعطف على الاسم والخبر يعرف عطف واحد وقيل الواو للحال اى والحال ان المستثنى واقع في غير الموجب ولا يذهب عليك ان وقوع المستثنى منه في غير الموجب اظهر (ليفيد) قيل ليفيد الكلام ان عموم النفي مع استثناء البعض اقرب

من الصدق من عموم الايجاب مع استثناء البعض لكثرة الاول وقلة الثاني وقوله ليفيد متعلق مفهوم الكلام اى اشترط ذلك ليفيد (مثل ما ضربنى الزيد) وعلى هذا قوله (الا ان يستقيم المعنى) مستثنى من نحوى الكلام اى لا يعرب المستثنى على حسب العوامل في الموجب الا ان يستقيم المعنى ونحن نقول ضمير وهو الى عدم ذكر المستثنى منه اى عدم الذكر في غير الموجب الا ان يستقيم المعنى وضمير ليفيد الى المستثنى اى ليفيد المستثنى فان فائدة المستثنى اخراج الكلام عن الكذب وهو مع حذف المستثنى منه لا يخرج الكلام عن الكذب واستقامة المعنى اما الصحة عموم الحكم فبما عدا المستثنى اوقيام القرينة على خصوص المحذوف او على قصد المبالغة يقال مدار صحة غير الموجب ايضا على استقامة المعنى لا على عدم الايجاب الا يرى عدم صحة مامات الا يزيد فلا وجه لاطلاق غير الموجب وتقييد الموجب ويستذر بان الاستقامة في النفي غالبية فاريد بالاطلاق التنبيه على الغلبة يقال ليس بحث النحوى الا عن استقامة الاعراب واما صدق المعنى وعدمه فمما يتعلق بفعل المتكلم قلت كانه نيه المصنف على هذا بقوله ليفيد ان هذا لافادة الكلام لا لما يقتضيه قواعد الاعراب على ان مقصوده يمكن ان يقول التنبيه على ان هذا القسم كثير الاستعمال في النفي قليل في الايجاب ويقال كثرة الاستعمال وقلته من وظائف الفن (مثل قرأت الا يوم كذا) في مقام بيان ايام اسبوعك او شهرك او سنتك الى غير ذلك ولا يخفى ان ما هو ظاهر الكذب في الموجب مما لا يفيد الاستفهام عنه ايضا فالاطلاق في غير الموجب من غير اخراج الاستفهام لا يصح (ومن ثمة لم يحجز ما زال زيد الاعمالا) من اجل ان التفريق من الاثبات مفيد لاستقامة المعنى لم يحجز ما زال زيد الاعمالا مع كونه نفي لان ماله الاثبات فالمراد بغير الموجب غير الموجب في التحقيق ولا ينفع النفي الظاهر كما لا يضر صورة الايجاب المأل بالثني والمراد عدم الجواز من غير جعله مستقيم المعنى بنصب قرينة على الخصوص او قصد المبالغة كما في ما جاني احد الا طريف وما زيد الا قائم وما جاني زيد الا راكبا حيث قال المصنف لا يستقيم الاستثناء الا بقصد المبالغة او تخصص النفي بما يضاد المستثنى بقرينة ظهور استحالة انتفاء جميع الصفات سوى الماثبات فلا يلزمه ما ذكره الرضى انه يصح تصحيح هذا المثال بما ذكرته في الامثلة المذكورة بل تصحيحه مندرج في تصحيح ما زيد الا قائم ولا يندفع اعتراضه بما ذكره بعض الشارحين مع فتح باب مثل هذا التأويل

اذ لا يجاب الا يصح فيه التفريق واعلم انه لا يكون المستثنى فعلا الا اذا كان
مفرغا فانه يكون فعلا ماضيا في القسم نحو نشدك الله الا فعلت اى طلبت
لك الله لانهم بنها ما سألوك الا فذلك وفي غير القسم يكون فعلا ماضيا بقدر
نحو ما الناس الا قد عبروا وبغير قد اذا تقسدها ماض منى قصد لزوم
المستثنى له نحو ما انعمت عليه الا شكر او فعلا مضارعا خيرا نحو ما زيد
الا يقوم (واذا تعذر البديل) اى البديل المختار حلا (على اللفظ ابدل على
الموضع) واذا تعذر الحمل على الموضع القريب ابدل على الموضع البعيد
كما يرشد اليه المثال الثانى وعلاوه بالعمل بالمختار على قدر الامكان ويستفاد
منه انه لا يبدل من الحمل في البديل بغير المختار فلذا حملنا البديل على البديل المختار
يجعل اللام للمهد واستغدت من حكمهم هذا انه اذا تعذر اعراب المستثنى
على حسب العوامل بحسب لفظ المستثنى منه يعرب بحسب العامل في محله كما
في ما زيد الا قائم وضبط الرضى مواضع التعذر وقال انها اربعة مواضع
المجورور عن الاستغراقية والمجورور بالياء الزائدة لتأكيد النفي نحو ما زيد وليس
زيد او هل زيد بشئ واسم لا التبرئة نحو لا رجل ولا غلام رجل وخبر ما الحجازية
وكانه لم يلفظ الى لا الحجازية لشدة عملها ببق خبر لا نفي الجنس نحو لا امرأة
شئ الاشئ وخبر كان الداخلة عليه لام الجود نحو ما كان الله يعذبهم الا العذاب
بالنار (مثل ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا زيد) رجحان البديل
على الاستثناء في مثله اكثر من الرجحان فيما جاءني من احد لان الاستثناء فيه
التباس الاستثناء بالبديل على اللفظ فلذا ترى الاستثناء فيه قليلا واذا حذف
الخبر صار الاستثناء اضعف نحو لا اله الا الله ونحو لا فتى الا على ولا سيف الا
ذوالفقار (وما زيد شيئا الا شئ) ولما كان تعليل التعذر في المثالين الاولين
فيما بينهم بان من الاستغراقية لا تزداد في المعرفة ولا التبرئة لا تعمل فيها
ولا يطرد في نحو ما جاءني من احد الا رجل صالح ونحو لا رجل في الدار الا
رجل صالح علل التعذر مع انه لم يكن من عادته تعليل الحكم تبديلا لتعليلهم
الناقص بالكامل وصونا عن توهم تخصيص التعذر بما كان المستثنى معرفة
عين اختصاص القلة فقال (لان من لا تزداد بعد الاثبات) لان زيادته لتأكيد
النفي ولم يبق بعد الاثبات وهذا التعليل بظاهره ينطبق على قول من يجعل
الاعراب للتوابع بتقدير عامل المتبوع له دون ما هو الراجع من اسباب
عامل المتبوع اليه اذ حيث لا يزداد من بعد الاثبات بل ينسحب من الزائدة

في النفي اليه وهكذا قوله (وما ولا لا تقدران عاملتين بعده) فكان عبارته
اولا بان من لا تزداد حقيقة او حكما واعمال من بعد الاثبات في حكم زيادته
وكذا ما ولا لا تقدران بعد الاثبات واعمالهما في حكم تقديرهما وانما قال
عاملتين لان الكلمة ربما تعتبر عالة مع زوال معناها اذا لم يكن عملها لمعناها
الرائل فتوهم ان قوله عاملتين لغو لان ما ولا لا يمكن تقديرهما بعد الاثبات
لنفاة النفي والاثبات لبس بشئ ببق ان عمل من لبس لانها تأكيد النفي فليقدر
عملها بعد الاثبات (لانها عملت للنفي وقد انتقض النفي بالاختلاف لبس زيد شيئا
الاشياء) متعلق بالتمثيل لا بقوله انهما عملتا للنفي والا لاكتفى بقوله بخلاف
لبس تفطن فانه من محاسن الانتقال التي يهتز بها اصابع ارباب الكمال
(لانها عملت لا فعلية) اى لكونها على صورة الفعل ومتصرفا ببعض
تصاريفه لا لان فيها معنى الفعل لانها لمعنى ما كان فيبعد الاثبات تبقى
على ما كان حتى يرد ان لبس كما لنفي مضمون الخبر ونفي مضمون الشئ لبس الا
نفي كونه بفعل لبس متضمنا لمعنى الكون دون ما نحكم (فلا اثر لانتقض معنى النفي
لبقاء الامر العاملة هي) اى كلمة لبس (لا جله ومن ثمة) اى من اجل ان عمل ما
للنفي وعمل لبس لا فعلية (جاز) عمل لبس فيما بعد الا (في لبس زيد الا قائما وامتنع)
عمل ما فيه (في ما زيد الا قائما) ولم يقل وامتنع لا رجل الا عالم مع انه كان
الكلام في الفرق بين ما ولا وليس لان الاشتباه بين لبس وما التي تشبهها
اشد ولانه لا يظهر امتناع لا رجل الا عالم بعمل لا لانه مما يستعمل بخلاف
ما زيد الا قائما ثم نقول ومن ثمة لم يجوز لبس زيد الا قائم وجاز ما زيد الا قائم
فان قلت قد جال لبس الطيب الا المسك بالرفع قلت هذه لغة تمجية لتبذيل لبس
مترلة ما واما ما قال ابو علي بان اسم لبس ضمير الشأن فما يقضى منه العجب
كيف ولا معنى لقولنا لبس الشأن الطيب الا المسك والعجب منه انه تعلق الرضى
في تزييفه بانه لا يتم لوروده في كلامهم الطيب لبس الا المسك واواريد التحل
في انكار الغاء لبس بعد الاثبات قول الالهة لبس اداة الاستثناء بل في تقدير
ان لا يكون اى لبس الطيب حاصلا ان لا يكون المسك (ومحفوظ) اى وهو
محفوظ ليكون جملة معطوفة على ما قبلها ولا يصح ان يكون معطوفا
على منصوب في قوله وهو منصوب لوقوع فواصل (بعد غير وسوى) بكسر
السين في الاشهر وجاز ضمها (وسوا) بفتح السين في الاشهر وجاز الكسرة
(وبعد حاشا) اعاد كلمة بعد ليخص قوله (في الاكثر) بحاشا اى في مذهب

أكثر الحاجة وهم سبويه ومن تبعه حيث أنكر فعليه حاشا الأعلى سبيل الشذوذ
كقوله عليه الصلاة والسلام * أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة * أو في
أكثر الاستعمالات على ما هو مذهب الأخفش حيث قال أنه تارة فعل وتارة
حرف ومجى اللام بعدها دليل فعليتها وقال ابن مالك بل دليل اسميتها كما
يؤيده مجى حاشا لله بالتنوين فهو مصدر بمعنى تنزيها لله قال الرضى فالأولى
جعل حاشى مصدرا في جميع المواضع وحيث يكون الجر بعدها للاضافة
ويكون ترك التنوين في حاشا لله لانكارهم تنوين ما غلب عليه الاضافة
وكذا لم ينون سبحان في سبحان من عظمة الفاجر عند البعض وقال جاءني
القوم حاشا زيد المعنى حاشا الجاني أو المجي زيدا هذا فن جعل التقدير
برأ الله زيدا عن المجي فقد بعد ~~وصح~~ حاشا وقل حشا (واعراب غير
كاعراب المستثنى بالا) لفظا أو محلا فيما يكون مبنيا لاضافة الى ما أو ان
أو ان أو محلا مطلقا عند الفراء حيث أوجب بناءه على الفتح على لغة
بعض بني اسد وقضاعة لكونه في معنى الا ومن العجب أنه لم يبد كرجمة
عليه من كلامهم غير مضاف الى أحد الأمور (على التفصيل) المذكور في اقسام
المستثنى بالاول هذا من معربات لم تستحق كما بعد الا لصفة لم يجعل بابا للندرة
وانما لم يجعل اعرابه كاعراب غير المستثنى باللامايته بقوله (وغير صفة) دالة
على ذات مبهمه موضوعة بالمغايرة بحسب الذات وضعا وبالمغايرة بحسب
الوصف نحو دخلت بوجه غير وجه خرجت به تجوزا (جئت على الا) أي جئت
على معنى الانتقال اليه لمناسبة بين معناه ومعنى الا في ~~ك~~ ونهما متضمنين
لمغايرة شيء لشيء والا شبه ان يكون هذا المجاز متفردا على معناه المجازي
لان المناسبة هناك اشد لتضمن كل منهما المغايرة بحسب الوصف وان كان
المعنى الحقيقي اطول باعافى ان يجوز بلفظه اشباعا (فيه) أي في الاستثناء متعلق
بالجمل أو قيد لا لا احتراز عن الا في الصفة فانه المحمول لا المحمول عليه وكون
جمل غير على الاشهر من العكس يستدعي جعله مشبها به على خلاف قوله
(كما جئت الاعلى في الصفة) صف قوله في الصفة على طبق قوله (إذا كانت
تابعة) تالية (الجمع) أي ذال على متعدد (منكور) غير معروف معروفا كان تعريفا
لا يتجاوز المفهوم الى الفرد ولا يستصحب العموم أو منكرا فلا تقل ان وجه
ذكر المنكور بدل المنكر المشهور منكور ولا يجوز حذف هذا الجمع كما يجوز حذف
المستثنى منه ولا يجوز حذف موصوف غير لان الدخيل ليس عدل الاصيل

(غير محصور) لا بمصاحبة ما يفيد العموم ولا بمصاحبة اسم العدد (تعذر
الاستثناء) المتصل لعدم الجزم بدخول المستثنى في ذلك الجمع فيلزم أحد المجازين
أما الاستثناء المنقطع أو جعل الاصفة فيختار أيهما يساعد المقام هذا ما يستفاد
من الرضى وفي كلام متأخرى الشارحين أنه يعذر الاستثناء المنقطع ايضا لتوقعه
على الجزم بعدم دخوله في المتعدد المذكور قبله حتى اعترض بأنه ربما يحصل
الجزم بالخروج عن الجمع المذكور الغير المحصور نحو جاءني رجال الا خارا
فينبغي ان يجعل مدار الحكم تعذر الاستثناء لا كونه تابعا للجمع منكور غير محصور
ونحن نقول خالف هنا عادة التي هي عدم تعليل الحكم في هذا المختصر وعمله
لان المدار هي هذه العلة وما ذكره بيان لما يوجد فيه المدار غالبا اذ ربما يعذر
مع كونه تابعا للجمع محصور نحو جاءني عشرة رجال الا زيد وجاءني الرجال
الا زيدا ان جعل اشارة الى جماعة معينين لا يعلم دخول زيد فيهم قطعا
ولا خروجه فيحمل على الصفة ولك ان يجعل اللام للوقت أي تعذر الاستثناء
وتجعله بدلا عن الطرف المتقدم فيكون صريحا في ان المدار هو التعذر
وفيه رد على سبويه حيث يجوز جعل الاصفة مع صحة الاستثناء واعراب
استحقاقه لا يجري على ما بعدها حفظ الحرف عن الاعراب والاسم عن خلوه
عنه ولقد نبه عليه بقوله (نحو أو كان فيهما الهة الا الله لفسدنا وضعف)
جمل الاعلى الصفة (في غيره) في غير صورة التعذر خلافا لسبويه اذ في غير
وقت كونها تابعة لذلك غالبا اذ لا يجوز بلاضعف في تابع المفرد حفظا
لصورة الاستثناء على اصله الذي لا ينفك عن متعدد في المعرف والمحصور
وان يصح الحمل على الصفة بلاضعف لكنه يندر كما عرفت وعد من هذا قوله
وكل اخ مفارقة اخوه امرأيك الا الفرقدان حيث عدل فيه عن الاستثناء
الى الصفة مع عدم تعذره وقال المصنف فيه شذوذ ان اخرا ن وصف كل
ولا يوصف الا ما ضيف اليه والفصل بين وصف المبتدأ وبينه بالخبر وهو
قليل وكأنه نبه على ان ظهور اثر الهمال في هذا البيت أكثر من ان يتمسك به
النحوى ويعتد به ونحن نقول كما يتهم الشاعر فريفة بلامرية لان الاهذه شرط
والتقدير ان لا يكن الفرقدان ولا يمكن رد تمسك سبويه بالضعف لو تمسك
بقوله عليه السلام الناس كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم
هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون
على خطر عظيم وانما الوجه ما ذكرنا فيكون معنى الحديث الناس كلهم

ها لكون ان لا يكن العالمون فبجائهم بالعالمين وهكذا لولا كان في الحديث
 الفصل بين المبتدأ وصفته بالخبر وتقديم التأكيد على الصفة مع انه تقدم الصفة
 عند اجتماعهما (واعراب سوى وسواء النصب على الظرف) قبل يريد الظرف
 من حيث انه ظرف ليؤول الى الظرفية فيصير المعنى النصب على الظرفية
 ولك ان يجعله في تقدير النصب الوارد على الظرف وليس هذا لانه ظرف
 في حال الاستثناء كيف وحل على الاكثير قال الرضى سوى في الاصل صفة
 مكانا قال الله تعالى مكانا سوى اى مستويا اقيم الوصف مقام الموصوف
 هجر عن معنى الاستواء فاستوى هو المكان ثم استعمل فيما استعمل فيه المكان
 من معنى البدل فانه يقال انت لى مكان عمرو اى بدله ثم استعمل بمعنى الاستثناء
 لان جاء في القوم بدل زيد يفيد ان زيدا لم يجيء فصارت كغير بمعنى الا
 الا انه التزم اضافته بخلاف غير فانه قد يقطع نحو ايس غير والتزم اضافته
 الى المعرفة فلا يقال جاءني القوم سوى رجل فان قلت فعلى ما ذكر كرت
 سوى صفة حلت على الافلم لم يجعلوها الا محمولة عليه في الصفة وجعلوها
 محمولة على غير قلت لانه صفة مكان لا غير فحمل الا التي لا تخص المكان على غير
 العام اولى من حمله عليه مع اختصاصه (في الاصح) اى اصح المذهبين
 وهو مذهب البصرى اذ الكوفيون لا يجعلون سوى وسواء لازمي الظرفية
 حتى انهم يجعلونها في الاستثناء ايضا كونه معربا على حسب العوامل حيث
 ورد في اشعار البلغاء ويقول البصرى انه كلما وقع فلا ضرورة واعلم ايها الطالب
 لاستيفاء البحث من غير حاجة لك الى الحث لو فور رغبتك الصادقة الى حرز
 الفضائل وصدق همتك العالية في طلب الانحراط في زمرة فحول الافاضل
 الفارقين بين كل حق وباطل ان هناك مباحث نفيسة لا تجب عن بيانها
 مندوحة تلقى عليها عليك وزجوان تكون ممدوحة البحث الاول في تحقيق
 لاسما تقول جاءني القوم لاسما زيد بالجرو وهو المستفيض على ان زيدا مضاف
 اليه لسمى بمعنى مثل اى لا مثل زيد موجود في حسن المجي وما زائدة كما في غير
 ما جرم ويجوز كون ما تامة وزيد بدلا والجملة اعتراضية لترجيح زيد في المجي
 وبهذا القدر يسمى استثناء لانه يخرج زيد عن القوم بالترجيح والا هو
 في التحقيق ليس بمسئني فلذا لم يتعرض له المصنف وقد يرفع زيد بجعل
 ما موصولة او موصوفة بجملة محذوفة المصدر اى هو زيد وحذف صدر
 الصلة والصفة قليل ور بما يرد بعده النصب ووقف على السماع ومنع الاندلسي

نصب المعرفة وكأنه جعله تمييزا لما التامة ومنه من جعله مفعول اعنى فلا
 وجب التكرار ودخله الواو الاعتراضية وقد يحذف لا وقد يخفف مع لا وبدونه
 وقد يقتصر على لاسما فيقال احب زيد لاسما اى لا مثله موجود في محبتي
 فيقال ما الزائدة عوض عن المضاف اليه وقد يقال لاسوى زيد والسوى
 ايضا بمعنى المثل البحث الثاني يجوز العطف على المسئني بغير النصب
 لتزليل غير بمنزلة الا وبالجر على المسئني بالا لتزليلها بمنزلة غير فتقول جاءني
 القوم غير زيد وعمرو وجاءني القوم الا زيد وعمرو ذكره ابن مالك البحث الثالث
 لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها وما قبلها فيما بعدها الا المسئني منه وتابع المسئني
 البحث الرابع انه لا يستثنى باداة واحدة شيان بلا عطف فلا يقال ما ضرب احد
 احدا الا زيد عمرا لا يتقدر ضرب عمرا على انه جواب لمن ضرب زيد البحث
 الخامس انه لا يمنع استثناء النصف خلافا لبعض البصرية ولا استثناء الاكثر
 عند الكوفية فيصح له على عشرة الا تسعة لكن لا بد من داع الى تعيين
 العشرة بالذكر مثل ان يكون المخاطب مدعيا لان له عشرة عليك والا
 لاستهجن هذا الاستثناء البحث السادس انه اذا وقع مسئني محتملا لمتعدد
 من المسئني منه فان امكن جعله مسئني عنهما فهو مسئني عنهما نحو ما برأب
 وابن الا زيد بخلاف ما فضل ابن ابا الا زيدا فان زيدا لا يصح ان يكون
 فاضلا ومفضولا وبخلاف ما ضرب احد احدا الا زيدا فانه يبعد ان يكون
 زيد ضار بالنفسه فهو في صورتين مسئني عن الاقرب اليه وان تقدم مها
 فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى فهو المسئني منه لان كونه فاعلا
 مقدم على المسئني رتبة ومتصل بالفعل والا فهو مسئني عن الاقرب منه
 وان توسطهما فالمقدم هو المسئني منه لانه تقدمه على المسئني احق لان اصل
 المسئني المتأخر عن المسئني منه نحو ما فضل ابا الا زيدا ابن هذا كالم اذا كان
 متعددان اما لو كان متعدد واحد ذكر مرتين واختلف عاملا هما نحو
 ما ضرب احد وما قبل الا خالدا فالمسئني عنهما معا البحث السابع يجوز
 تكرار الا للتأكيد في عطف النسق ويجب تقديم العاطف على الا نحو ما جاء
 الا زيد والا عمرو وكذا في البدل باقسامه نحو ما جاء الا زيد الا اخوك
 وما قطع الا زيد الا يده وما سلب الا زيد الا ثوبه وما جاءني الا زيد الا حار
 وكذا في عطف البيان البحث الثامن اذا تكرر المسئني للتأكيد كيد فان امكن
 اخراج كل من سابقه فهو مسئني من سابقه لامن المسئني منه الاول نحو جاءني

قريش الا هاشميا الاعقبيا في الكلام الموجب المستثنى الاول واجب النصب
وكذا كل وتزلانه عن موجب والقياس في كل شفع النصب والرفع على البدل
لانه في غير موجب وفي الكلام الغير موجب الامر بالعكس كذا في الرضى
وهذا مناف ما حققه سابقا ان التثني الحاصل بالتأويل في غير الفاظ معدودة
نادر فلا يجوز مات الناس الا الا نبياتاً ويطه يلم يعش الناس الا الانبياء وما حققه
بعد ذلك ان المستثنى منه لا يبدل منه الامرة فيتعين في ما سوى المستثنى الاول
من المستثنيات المتعددة النصب وان لم يكن اخراج كل من سابقه فالكمل
مخرج من المستثنى منه الاول ففي جاءني عشرة رجال الا ثلثة الا اربعة
اخراج السبعة من العشرة بدفعين وقال الفراء دخل الاربعة بعد اخراج
الثلثة فالجاءني احد عشر وكلامه خال عن التحصيل البحث التاسع ان
القياس في جاءني عشرة رجال الا اربعة ان يكون الجائي سنة الا ان الفقهاء
قالوا لو قال مالك على عشرة الا تسعة بالرفع لزم التسعة وان نصب لم يكن
مقرا بشيء لان المعنى ماله على عشرة مستثنى عنه تسعة فهو كما يقال ماله
على واحد قال الرضى في الفرق نظر لان البدل ايضا استثناء ولا ادري
ما صحته كلامهم اقول كلامهم في غاية المنانة واثرباية الفطانة وهو ان المختار
في جواب من قال لي عليك عشرة الا تسعة مالك على عشرة الا تسعة بالنصب
والرفع مرجوح وانما يتزجج الرفع لولم يكن جوابا فالظاهر من النصب كونه
ردا لكلامه فيكون رفعا لما ادعاه واحد من العشرة فيكون الكلام انفي الواحد
لا اثبات التسعة واما الرفع فالظاهر فيه انه لم يرد الكلام المخاطب بل
استيناف كلام فيكون لاثبات التسعة البحث العاشر ان المستثنى الواقع بعد
الجل المتعاطفة من حيث المعنى متعلق بالجميع معمول بالجملة الاخيرة ولما فيها
على اختلاف القولين ومثله مقدر في الجملة الاخر واما ان كانت الجملة
الاخيرة غير معطوفة فهو يخصها تلك عشرة كاملة اتمنا بها بحث المستثنى
لكل نفس فاضلة رجاء رجة عاجلة وآجلة متتالية (خبر كان) الكون وباقى
ما يشق منه اما داخلية تحت ما اريد بكان اوداخلية في (واخواتها) وكان
على ما كان هو (المسند بعد دخولها) اغنى شرح امثال هذا التعريف
عن بيانه (مثل كان زيد قائما وامره) اى حكمه (كأمر خبر المبتدأ) فيما مضى
من الحكاية اذ المقصود منه الاغناء عن بيان الاحكام السابقة فيه فنقض
هذا الحكم بخالفه خبر المبتدأ فيما لم يذكر غير متجه كاستماع ان يكون خبره

ماضيا على ما قال بعض وامتناع ان يكون خبر يكون مستقبلا على قياس قوله
وامتناع خبر صبار ولبس وما دام وكل ما كان ما متبعا من زال ولا زال ومراد فانها
ماضيا على ما ذهب اليه ابن مالك واختاره الرضى كصححة نكارة اسمه مع تعريفه
نعم ينتقض بصحة دخول الفاء في خبر المبتدأ المتضمن لمعنى الشرف دون خبره
مع تضمن اسمه له (ويتقدم معرفة) وكذا نكرة مخصصة لعدم الالتباس
بالاسم اكون الاعراب ميمرا وفيه ان المعرفة التي لا يظهر اعرابها ولا اعراب
ما اسند اليه لا يتقدم نحو كان الفتي موسى فلا يصح اطلاق الحكم ويمكن
ان يدفع بان المراد تعريفه لا يمنع تقديمه واما منع انتفاء الاعراب في الاسم
والخبر والقرينة عن التقديم فلبس من احكام خبر المبتدأ فان قلت لا يخص
هذا بالخبر المعرفة بل الخبر الفاعل لاسمه يتقدم عليه ايضا نحو كان قام زيد
فانه لا يلتبس حينئذ بالفاعل لان كان لا بد له من اسم قلت بل يلتبس لجواز
كون اسم كان ضمير الشأن وضمير زيد لاحتمال التنازع فتدبر (وقد يحذف
عامله) الضمير بظاهرة كخبر كان واخواتها سيما اذا اقتضى كونه لكان ان يقال
وقد يحذف كان فلذا قال الرضى ما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يحذف
من هذه الافعال الا كان ولتصحح مراده خص الضمير بخبر كان ليبرأ عن وصمة
الجهل بالحكم (في مثل الناس مجزيون بانعالمهم ان خيرا فخير) وفسر مثله
بما كان بعد ان ولوه معلوم الفاعل لما بظهور مرجع فاعله واما بذكره كان
يقال ان علمهم خيرا واقول لا بد من قيد آخر وهو ان لا يكون مفسرا نحو
ان خيرا يكن فانه حينئذ يجب الحذف وكأنه لم يتعرض لهذا لوجوب لانه
سبق بعينه في بحث الفاعل اذ اسم كان عنده الفاعل فنقول قد استوفى
حذف كان في بحث الفاعل في ضمن حذف فعل الفاعل فلا حاجة الى
التعرض الا لبيان الوجوب في اما انت منطلقا انطلقت وكان حق هذا
البيان ايضا ان يورد في بحث حذف فعل الفاعل فلا يكون ما هو بصدد
بيانه هنالك قاصرا وفي تعين حذف كان في هذا المثال نظر بل الاظهر عندي
ان التقدير ان عملوا خيرا وقد اشار الى ان حذف كان في الشرطية لا يخص
الشرط بل يجوز في الجزاء ايضا بقوله (ويجوز في مثلها اربعة اوجه)
رفع الاسمين وفصبهما واختلافهما بوجهين ولم يقل وله ثلثة اوجه
اخرى اثار الاختصار على ما يقتضيه السوق فتأمل ولم يقل ويجوز فيه جعل
الضمير فيه الى المثل المذكور لان المراد بهذا المثل غيره وفسر بما يكون بعد ان

اسم بعده فاء بعده اسم ونقص بقولك اسير كما تسيران راكبا فراكب فانه
يتعين فيه نصب الاول اى ان كنت راكبا فانا راكب ولا بد لدفع هذا
النقص من قيد ذكره ابن مالك غفل عنه صاحب هذا التفسير وهو
يصح في الاسم الاول تقدير ظرف مثل فيه او معه وقد تزيد الوجوه على
الاربعة اذا رجع ضمير كان المقدر الى المصدر المتعدى بحرف الجر نحو المرء
مقتول بما قتل به ان سيف فسياف يجرهما ومنه الحكاية عن يونس مررت
برجل ان لا صالح فطالح اى ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح فالافتصال
على الوجوه الاربعة اقتصار على ما يعبر عنها فاستخرج عدد الوجوه بضرب
من التأمل فاني اراك مستغنيا بقطايتك عن التعلم والتوسل وترجيح بعض
هذه الوجوه على بعض بقلة الحذف وكثرته وعذوبة المعنى وعليل بترجيح
جانب المعنى على اللفظ في كل مقام فتفطن (ويجب الحذف) وضع الظاهر
موضع المضمرة لا يبادر اول النظر ان يجب عدل يجوز (في مثل) اما انت
منطلقا انطلقت اى فيما عوض عن كان كلمة ما الرائدة وانما بين تقدير هذا
المثال بقوله (اى لان كنت) دون المثال السابق لان هناك داعيين احدهما
الرد على الكوفيين حيث جعلوا ان المفتوحة في هذا المثال كلمة شرط
كالسكسورة وثانيهما التنبيه على ان اما هذه مفتوحة وانما اختاره مع ان
اما المكسورة كالمفتوحة وفي وجوب الحذف بعدها لانها اكثر استعمالا
صرح به ابن مالك وقد جعلناها تحت قوله في مثل اما انت الخ فلا تغفل
عن رموزنا وخالف المبرد في الوجوب ولا يساعد السماع (اسم ان واخواتها
هو المسند اليه بعد دخولها) قد احسن في الترتيب فجمع بين المنصوبات
بالحروف واخرها لضعف عاملها بالنسبة الى غيرها وقدم منها معمول ما
هو المشبه بالفعل التام ثم معمول ما يعمل بمشابهة هذا المشبه لانه فرعه فبينهما
شدة اتصال ثم ذكر ما هو المشبه بلبس من الافعال الناقصة على ان لا هذه اليها
رجحان على لا معنى لبس بل على ما معنى لبس ايضا لاختصاص ما ببعض اللغات
دون لا هذه وينبغي ان يقول وامره كامر المتبدا الا في صحة وقوعه نكرة
مخصصة ووقوعه نكرة مع تعريف الخبر (المنصوب) اختاره على اسم لا
لانه ما هو من المنصوبات مسمى بهذا الاسم بخلاف سائر اقسام المنصوبات
فان المنصوب منها لم يخص باسم فهذا انما يتم على مذهب مرجوح وهو
ان لا عمل لكلمة لا في مثل لا رجل ظريف بل هناك مبتدأ وخبر واما على ما

هو الاصح من كون المبني على ما ينصب به منصوبا محلا بلا والخبر مرفوعا
بها واليه ذهب الاخفش والمبرد والمزني وجاعة فلا يصح تحديد المنصوب
بلا بهذا الحد لان الكلام في المنصوبات بعم المنصوب محلا والمفهوم من
كلام الرضى ان مدخول لا مطلقا مسمى باسم لا والتجمل ان يكون المسمى به
ما يكون له عمل فيه ويكون مع نفي الجنس واما ما هو مبتدأ وخبر صرف
فلا وجه لتسميته اسم لان نفي الجنس او خبره (بلا التي لان نفي الجنس هو المسند اليه
بعد دخولها يليها) حال من فاعل الدخول وهو اقرب من جعله حالا من
مجرور الى (نكرة) حال من فاعل يليها وكذا (مضافا او مشبها به) وقيل
بليها مع جميع ما يليها احوال مترادفة من مجرور الى ولك ان تجعل مضافا
او مشبها به صفة نكرة وهو انسب من حيث المعنى ويكون التذكير لان
تأنيث ما لا معنى له بدون التاء يجوز ان لا يعتبر وفي تقييد الحد بالمضاف
وما يتبعه لاخراج لارجل رد على السيراني والزجاج حيث ذهب الى انه
منصوب حذف تنوينه لتأمله بالتركيب مع لا ووافقهما ابو سعيد
والخراج لا مسلمين ولا مسلمين رد على المبرد حيث زعم ان نون التثنية
والجمع يمنع البناء كالتنوين وكيف لا يرد وهو لا ينكر يا زيدان ويا زيدون
وفي تضمن تعريف المنصوب الرد على المخالفين بوجه قوى لاختيار تعريف
المنصوب بلا دون اسمها فان قلت لا حاجة الى قوله يليها نكرة اذ لا في رجل
ولا امرأة ولا زيد في الدار ولا عمرو خرجا بقوله بعد دخولها اذ لا فيهما لبس
لنفي الجنس اما في الثاني فظاهرا لا لجنس واما في الاول فلا نه انفي الواحد
من الجنس فهو كقولك لا رجل بالرفع ولبس نصا في الاستفراق بل ينبغي
ان يجوز بل رجلان وامرأتان كما جاز لا رجل بل رجلان بخلاف لا رجل
ولا غلام رجل ولهذا قيل لان نفي الجنس نص في العموم لا يقبل ابطال عمومه
ولا التي لبست لنفي الجنس ظاهري في العموم يحمل عليه لولا صارف عنه لكن
يقبل الجنس توجيها للتكرير فقالوا كرر لا لكون عوضا عن تعدد يلزم نفي
الجنس على ان الرضى قال تكرر بها في النكرة للتنبيه على انه لنفي الجنس
ومما يجب ان ينبه عليه ان المنصوب بلا لا يجب ان ينصب بها بل يجوز الغاء
للاضعف عملها وحيث يجب التكرير كما في المعرفة والمفصول صرح به
الرضي وقال خالف بن كيسان والمبرد في وجوب تكرير لا في الثلاثة (مثل لا غلام
رجل) حذف خبره اذ يحذف كثير افراد التثنية بما كثر وما قل فقال

(ولا عشرين درهما لك) ومن قال لك خبر المسالين برد عليه انه لا يتعارف في نفي الغلام عن الخياط ان يقال لا غلام لك بل لا غلام رجل لك فهذا القول تدقيق لم يقارنه توفيق (فان كان) المسند اليه بعد دخولها (مفردا) حقيقة او حكما فلا يرد شبه المضاف فانه وان كان مفردا حقيقة لكنه ليس مفردا حكما بل هو في حكم المضاف ولا يرد المفرد المعرفة لانه في حكم الاستثناء ولا المفرد المفصول كذلك ولا المفرد الذي شبه بالمضاف نحو لا اياه على ما سيجي لذلك ومنهم من قال معنى قوله فان كان مفردا ان اتى عنه القيود المذكورة الاضافة او شبهها فقط وفيه انه لا يلازم قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا فانه ليس بمعنى انتفاء النكارة فقط او انتفاء الاتصال فقط (فهو مبني على ما ينصب به) ليس ذلك واجبا بل يجوز الغاء لا وحيث يجب الرفع والتكرير كما عرفت ووجوب البناء على ما ينصب به مذهب الجمهور والا فالمازني يبنى نحو لا مسلمات على الفتح بلا تنوين متمسكا بشهر الروايتين في قوله اودي الشباب الذي مجده عواقبه فيه تلذ ولا لذة للشباب حذرا عن مخالفته لسائر المبني بعد لا من المعرب بالحركة قال الرضي هذا اولي من مذهب الجمهور لا طرده في المعرب بالحركة ويرد ان في مذهب الجمهور اطراد البناء على ما ينصب به وبعضهم لا مسلمات متونا مع البناء على الكسر زعمانه ان تنوين المقابلة لا ينافي البناء ويرده يا مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا ولا يرد نحو لا مرحبا ونحو لا اهلا وامثاله لانه مفعول به لفعل مقدر اى لا رحب مرحبا ولا تبت اهلا ولا وطمئت سهلا (وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا) المعطوف هو لا وبين اعادة الجاز الضمير والاخصر او مفصولا عن لا (وجب الرفع) ولا يبعد ان يستفاد من التصريح هنا بالوجوب دون قوله فهو مبني ان البناء ليس واجبا وتأيد هذه الارادة ببناء رفع المكرر في لاحول ولا قوة الا بالله عليها فليتأمل والمراد بالرفع رفع المعرفة والمفصول فالمبتدأ من قوله (والتكرير) اى تكريرهما ولا يستفاد تكرير لا والمبتدأ من التكرير تكرير نفس اسم لا بدون عطف فيتوهم وجوب لازيد زيد فالواضح وجب الرفع وعطف لامع مني اخر بالواو واما عطف مفرد على مفرد وعطف جملة على جملة واما مع الغاء لافيهما او بدون الغاء في شيء منهما او في احدهما واعلم ان لا الداخلية على الماضي توجب التكرير في غير الدعا (ومثل قضية ولا ابا احسن لها) ايراد اما على التعريف بانه غير جامع لخروج هذا المتصوب

هذه واما على ضابطة وجوب الرفع والتكرير ومن جملة امثاله في نقض القاعدة لا نولك ان تفعل كذا حيث لم يكرر فاجاب بانه (متأول) بالصرف عن الظاهر اما بتقدير مضاف اى لا مثل ابي الحسن والمثل مع الاضافة الى المعرفة نكرة لتوغلها في الابهام وحيث ابا حسن على تعريفه والمراد به على رضى الله تعالى عنه يعنى هذه فضبة عظيمة يحتاج الى حكم عدل مثل على ولا مثله لها واما يجعل ابا حسن نكرة بتأويل الصفة المشتهر هو بها من الحاكم العدل وعلى التقديرين الزموا نزاع اللام من هذا العلم ايدانا بقصد التذكير فيقال لا نجم ولا صغق ولا امرء قبس ولا ابن زبير فيزع اللام بما يلزمه ايضا ولا ينكر عبد الرحمن وعبد الله لانه لا يجري التعميم في الرحمن والله حتى يجعل في صورة النكرة وامانا ويل لا نولك ان تفعل فانه يعنى لا ينبغي لك فلا دخل في المأل على الفعل المضارع والنول التناول وهنا يعنى المتناول اى لا تنال ذلك ان تفعل كذا يستعمل في معنى لا ينبغي ان تفعل كذا وفي مثل (لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه) حق هذا البحث ان يذكر بعد بيان جواز العطف على اللفظ وعلى المحل لان بعض وجوهه مبني عليه وغاية ما بوجه به ان له مزيد اتصال بقوله فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به لان فيه توضيح المراد به وضبط الرضى المماثلة بقوله اذا كررت لامع ان عقيب كل منهما بلا فصل نكرة ويدخل فيه مثل لا رجل في الدار ولا امرأة خارجها الا ان يقال يجوز نصب الثاني هنا ايضا بان يكون العاطف بالعطف على الاسم والخبر معا (فتجهما ونصب الثاني ورفعهما) فتجهما في معنى فتح الاول وفتح الثاني وقوله نصب الثاني عطف على فتح الثاني المفهوم من فتجهما لا على فتجهما حتى يكون حال الاول غير مبين في قوله ونصب الثاني ورفعهما واعلم انه يجوز تقدير خبر واحد مع تعدد لا ولا بأس بتوارد عاملين هما كما ثلثان في معمول واحد اتفاقا نحو ان زيدا وان عمرا قائمان ويجوز تقدير خبر واحد لهما مفردا لانه في قوة لشيء من الامرين فلا كاسمه واحد في المأل فالاول مما صرح به الرضى والثاني مما افاده الالهام الرضى (ورفعهما ورفع الاول مع ضعف وفتح الثاني) فزيف المص رفع الاول بكونه بمعنى ليس ورد الرضى ضعفه بان لا تثنى الجنس الا انها الغيبة لوجود شرطه وهو التكرير ونحن نرده بان الضعيف عمل لا لاستعماله وليس هنا ما يفيد انه عمل لا وفي قوله خمسة اوجه رد على الرخشي حيث قال ستة اوجه ان ينحصر كيفيات

اللفظ في خمسة ويزيد التوجيه على ستة ولا حاجة لك الى بيان الزيادة
لا ان لو كنت فطنا تعرفه بادنى توجه واذا لم يدرك الانسان لبس الوجوه
الخمسة لانتهاء ما يصح منه فتح الثاني وحكى الاخفش ان من العرب من
يفتح الثاني بتقدير لا (واذا دخلت الهجزة لم يغير العمل) اى تأثير لا
سواء كان بالبناء او الاعراب (و) الحال ان (معناها الاستفهام) فلم يطل
معنى النفي (والعرض والتنى) فلبس للنفي تحقيق فى المعنى وكان القياس
ان يطل عمل لا حينئذ لانها عملت للنفي كما عرفت ولذا احتاج الى التعرض
بانه لا يطل بدخول الاستفهام عمل لا مع انه لم يعهد ابطال الاستفهام
عمل عامل ولك ان تجعل وجه التعرض انه انكر الانداسى عمل لا مع العرض
وجعلها حينئذ من حروف الافعال والمذكور بعد لا معولا لفعل مقدر
وجعل سبويه لا فى التنى مستغنيا عن الخبر لانه مع الهجزة فى معنى تمثيت
ومنع حل التابع على محل اسمه حينئذ ولا يخفى ان هذا الحكم لا ينبغي ان
يخص بلا لنى الجنس بل بعم ما معنى ايس وقد ينجر مدخول لا باضافة شئ
اليه نحو هو ابن لاشئ او بدخول حرف الجر على لاشئ اى حرف كان نحو
كنت بلا شئ وغضبت من لاشئ وما انت الا كلالشئ وينتصب بعامل
غير لا نحو انك ولا شئ سواء هذا من خصائص الشئ مع لا وينجر بالبناء
خاصة اذا لم يكن المدخول لفظ شئ نحو كنت بلا مال وههنا بحث وهو انه
من اين عرف ان لاهذه لنى الجنس دون باقى معنى لا ويمكن ان يقال يقصد به
المبالغة فى نفي مدخولها كما فى لانى الجنس (ونعت المبنى) اى المبنى من اسم لا
الذى بنى بعد دخول لا لانه الذى سبق فاعرف بلام العهد ينصرف اليه
لانعت المبنى مطلقا حتى ينتقض بلاماء ماء باردا على ان يكون باردا صفة
المؤكد لا اسم لان التاكيد اللفظي يجوز بناؤه على المتبوع فيحتاج الى تقييد
المبنى بالمبنى اصالة لا بالتبعية ولا اسم لا المبنى مطلقا والا دخل فيه نحو لا نجار
المناهى فى فلان ولا الكذب فخرج بقوله المبنى هذه النعوت ونعت اسم لا
المعرب نحو لا غلام رجل فاضلا (الاول) صفة النعت واحتزبه عن النعت
الثانى سواء كان متصلا باسم لا بان حذف الاول بقريضة نحو البر لا كرتيا
عندى فانه فى تقدير لا كرمه نقيلا ولم يكن متصلا لذكر النعت الاول نحو
لا رجل فاضلا صيلا فاحفظه فانه زل فيه زكى بعد زكى حيث اجمعا على ان
قوله يلبه عن الاول يغنيه (مفردا) قيل هو وقوله (يلبه) حالان قدما على قوله

(مبنى) والاولى انهما حالان من ضمير فى الاول وبالجملة لا يظهر وجه جعل
القيد الاول نعتا والقيدين الاخيرين حالين ولا بد من تقييد النعت بان لا يكون
جملة نحو لا رجل قام لا تقول اريد بالمفرد ما يقابل الجملة لانه يدخل فيه حينئذ
المضاف وشبهه مع انه لا بناء فيهما ووجه الفرق بين نعت المنادى وبين
نعت اسم لاخفى حيث جعل المضارع للمضاف والمضاف بالاضافة اللفظية
فى المنادى داخل فى المفرد وههنا مقابلا (ومعرب رفعا) جلا على محل اسم لا
وهو الرفع على الابتداء (ونصبا) جلا على لفظه تشبيها للفتح العارض
الدارى على لا وجودا وعدما بالاعراب الدار على العامل كذلك وقدم الرفع
لترجحه ولو قدم المعرب لكان مر اعبا لحق الترتيب لان الاعراب اكثر من البناء
وفى الرضى قوله معرب رفعا ونصبا سواء كانت الصفة مفردة او مضافة
او مضارعة لها وهو سهو بين والصواب قوله والا فالاعراب سواء كانت
الصفة الخ (مثل لا رجل ظريف وظريف وظريفا) وانت خير بانه دخل
فى قوله (والا) مثل لا نجار المناهى الى آخره ونحو لا غلام رجل فاضلا ونحو
لا رجل فاضلا اصيلا فلا يصح تفسير قوله (فلا عراب) بالاعراب رفعا ونصبا
كما هو مقتضى السوق وتفسيره بعض الشارحين لانه لا يجوز فى المثال الاول الا
الرفع وفى الثانى الا النصب عند المصنف وان جاز فى الثالث الرفع عند بعض
والنصب هكذا حقق المقام تكن من اولى الافهام الاعلام (والعطف)
صوابه وعطف النكرة (على اللفظ وعلى المحل جائز) اذ عطف المعرفة
لا يجوز الا على المحل او جوب رفعها والمراد باللفظ لفظ المبنى لا لفظ
اسم لا وبالجملة عليه جعل اعرابه مثل حركته البنائية لا بناؤه اذ البناء
لا يكون تابعا لبناء آخر بل يكون بالاستقلال وقد انعكس امر السابع
فى اسم لا بالنظر الى المنادى فانه لم يجوز بناء الوصف فى المنادى وقد بينى
المعطوف ولا يجوز بناء المعطوف فى اسم لا وبينى وصفه ويكشف قوله
(مثل لا اب وابنا) عن ان المراد بالجملة على اللفظ لبس البناء (وابن) بالرفع
تمثيل للمحل على المحل فقيه نشر على ترتيب اللفظ والمراد بالعطف
اعم من العطف بتكرير لا او بعد منه الا انه مثل بما لم يكرر فيه لا لان مثال
المكرر قد سبق قال الاندلسى والذى بقى من التوابع لانه لهم فيه لكن
ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم ولا وجه لقوله
بعد وضوح المخالفة بين اسم لا والمنادى فى حكم التابع وقال ابن مالك ولابد

الصالح للعمل لا النصب والرفع والاعتين رفعه وان كرر اسم لا المفرد دون
فصل فتح الثاني او نصب اورفع وقال الرضى لايجزى ان تأكيده المعنوى في اسم
لا المبني لاختصاصه بالمعارف واما التأكيده اللفظي فالاولى كونه على لفظ
المتبوع وجاز اعرابه رفعاً ونصباً هذا اذا لم يوصف التأكيده لكن اذا ووصف
فانت مخير بين البناء والاعراب لانه بعد الوصف يصير مع وصفه وصفاً كالحال
الموطئة فلشايبة وصفيته يتنوى جانب اعرابه (ومثل لا اباله) اتي بالضمير
دون ان يقول لا ابال رجل لاختصاص هذا الجواز بصورة المعرفة وهو مختص
بالاب والآخر من الاسماء الستة وبالتثنية وبالجمع المذكور السالم فالاولى ان يذكر
لاخلاله ايضا ويقول ولا غلام له (ولا غلامى له) اشارة الى حصره في الاربعة
والمذكور في كتابه جمع المذكور السالم على ما هو الرواية او المثنى على ما يحتمله
المكتوب ولانسالك تكثير الدقائق فانها الامر المطلوب (جاء) مع ان الاب
مفرد اعراب بالالف ولم يبين على ما ينصب به ففيه مخالفتان لقاعدة الاعراب
والاعراب بالالف هذا ما هو المشهور ولك ان تجعل البناء على الف مع انه
ليس ما ينصب به وفي لا غلامى له خلاف الاصل حذف النون من غير اضافة
واما كونه معرباً فتحق (تشبيهه بالضاف) لا بمعنى جعله مضارعاً للضاف
بالمعنى المشهور والالوجب تنوين الاب ولم يحذف النون بل بمعنى تنزيله
منزلة المضاف الحقيقي ولدفع الوهم المذكور بين وجه التشبيه فقال (لمشاركته له
في اصل معناه) اى في اصل معنى المضاف من حيث هو مضاف وهو الاختصاص
بما بعده وانما قال اصل معناه لان اصل معناه قبل الاضافة كان الاختصاص
انقلب بعد الاضافة الى التخصيص مع التعيين وما نحن فيه لا يفيد الا
الاختصاص ولا يفيد التعيين (ومن ثم لم يحذف لا ابافهما) اذ لا يشارك لا ابافهما في اصل
المعنى اذ لا يضاف الاب بمعنى في وفيه بحث اذ عدم جواز هذا التركيب لانه
مختص بالالفاظ الاربعة المستعقبة مجرور اللام والا فينبغي ان يجوز
لاضربى في اليوم تشبيهاً بالضاف ولا خاتمي من حديد (وليس بمضاف)
على ان يكون اللام لتأكيده اللام المقدرة (لفساد المعنى) وهو صيرورته معنى
غير تام مع ان كل احديهم منه معنى تاماً من غير تقدير ومنع الرضى الفهم بغير
تقدير في ابالك كما يفهم في لا ابالك بل التقدير فيه لا ابالك موجود ولم يتمسك
في رده بفساد اللفظ حيث يلزم ترك التكرير والرفع الواجبين لانه يعارضه
اعراب ابابالاف مع كونه مفرداً وحذف نون التثنية والجمع بلا اضافة (خلافاً

لسبويه) بل لجمهور النحاة منهم الخليل على ما في الرضى ولا يتم ما قيل ان سبويه
هو العمدة فيما بينهم فلذا خصه لان الخليل اعلى كعباً منه على ما ذكره السيد
السند في شرح لكشاف وعلى ما شهد له صاحب اعراب الفاتحة وكذا ما قيل
انه بصدد بيان الخلاف دون المخالف لان ذكر سبويه يخالفه (ويحذف)
اسم لا (في مثل لا عليك) لم يقل مثل لا عليك لانه لم يقصد التمثيل بل التقييد
اى يحذف فيما اذا ذكر الخبر لئلا يلزم الاحتجاج بالتركيب وكذا لا يحذف الخبر
ايضاً الامع ذكر الاسم وقوله (اى لا بأس عليك) بيان لتقدير لا عليك لا لتقدير
مثله لا بتكلف فاعرفه وبما يحتمل حذف الاسم والخبر لا كزيد لاحتمال الكاف
الاسمية والحرفية فالتقدير لا احد كزيد ولا كزيد موجود (خبرها ولا المشبهتين
بليس) في النفي لا بلا التي لنفي الجنس لكون الجميع من الثلاثة ظاهراً في عموم النفي
غير صريح فيه بخلاف لا التي لنفي الجنس وفي المكون لنفي الحال عند المص وان
خالفه الرضى في ترجيح القول بكونها للنفي مطلقاً ومن قال من وجوه المشابهة
دخول الباء في خبر ما كما تدخل في خبر ليس يرد ما قالوا ان دخول الباء
في الخبر مختص بلغة من عمل ما واعتبر مشابقتها بليس (هو المسند بعد
دخولهما) واكتفى في التمثيل بما مر في بحث اسمهما (وهو) اى التشبيه
(لغة اهل الحجاز) بقصحه عنه عبارة المفصل وهذا التشبيه لغة اهل الحجاز
فا تأنيث لتأنيث الخبر وفي بعض النسخ وهي حجازية وقيل اى انتصاب خبرها ولا
وقيل اى خبرية خبرها ولا وفهم ان الحجازية لا تخص بالخبر ويحجب بان اثبات
الاسم لها فرع الخبرية وانتصاب الخبر اذ لو لم يظهر عملهما في الخبر لم يحكم
بكونهما ناسخين للابتداء ولو فسر الضمير بما مر لا يتوجه هذا الاعتراض
لكن يتوجه تأخير هذا الحكم الى بحث الخبر بما اجابوا به عن الاعتراض
والكوفيون ينكرون عملهما في لغة من اللغات ويجعلون نصب الخبر لتقدير
الباء الذي يزداد في الخبر ورده الرضى بان حذف الجار الزائد لا يوجب النصب
لان النصب في حذف الجار واسطة بينه وبين المجرور ولا فعل مع الحروف
الزوائد وبان النصب بتقدير الجار سماعي والثاني من وجهى الرديندفع الكون
يجعله قياساً بخبرها (واذا زيدت) فيه رد على الكوفيين حيث قالوا انها نافية
لا زائدة او تنبيه على مرادهم كما قال الرضى اعلمهم بقولون هي نافية زائدة
لتأكيده النفي والا فانني على النفي اثبات (ان مع ما) قيد الزيادة بقوله مع ماله
لا يزداد الا معه اولاً النحاة لا يذكرون المبطلات المذكورة الاعمال ما في الرضى
وقال الاندلسي ينبغي في لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعبرة لاعمال ما

بل هي فيها اولى وانها اضعف من مالكن النخلة لا يدكرون في كتبهم للاشرطا
الا واحدا وهو كون معمولها نكرة اسما كان او خبرا ويسمى ان هذه عازلة
وقد جاء عمل مامع ان على سبيل الشذوذ وجعل المبرد جواز عمله قياسا (او انتقص
النفي بالا) قيد انتقاض النفي بالا لانه لو انتقص بغير معنى الا لا يبطل عمله فنقول
ما زيد غير قائم بمعنى الاقائم وقد عمل في غير اغتمه فانه من فوائد ما تدنالك التقييد
بالا ينتقص بالانتقاض بل بما معنى الا والانتقاض بالا يبطل العمل بالخبر ووجهه
ما علمته والعمل في الاسم ايضا لا يبقى خبرا المبتدأ بلا مبتدأ والاولى او انتقص
نفي الخبر اذ لو انتقص في البديل نحو ما زيد شيئا الا شيئا لا يبطل عمل ما ولا يذهب
عليك ان بطلان العمل بانتقاض النفي لا يخص بما ولاهاتين بل كذلك لانفي
الجنس فلا عمل له في قولنا لا احدا في الدار واجاز يونس الاعمال مع الانتقاض
وكانه اوقعه فيه عمل لبس مع الانتقاض وقد عرفت الفرق بين لبس وبين ما
في ذلك (او تقدم الخبر) على اسم ما خلا فالعضم في جواز العمل مطلقا والعض
في صورة تقديم الخبر الظرف قياسا على ان (بطل العمل) ولما كان قوله بطلت
على طبق وهي لغة اهل الحجاز كما هي السوق قاصرا عما هو مقتضى المقام
اذ لا يتضح به المرام عدل الى قوله بطل العمل تأمل وكذلك يبطل العمل
بتقديم ما لبس ظرفا او شبهه على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما زيد اعمر وضاربا
بخلاف قوله تعالى * فاما منكم من احذر عنه حاجزين * ومما يهم البحث عنه
في هذا الباب انه يزاد الباء في خبر ما واختلف في جوازه في ما التعمية واجازه
الاخفش ورجح قوله الرضي متمسكا بانه يدخل على خبر ما المكفوفة بان انفاسا
ولا يمنع دخول هذا الباء على خبر لبس الانتقاض النفي بالا لان الباء لتأكيد
النفي فلا محل له بعد الانتقاض وقد يدخل على خبر المبتدأ بعد هل وفي الخبر
المنفي في باب ظن وقد يزاد في خبر لانفي الجنس نحو لا خير بخير بعده النار
وقيل هو بمعنى في ورد بما زيدت في الحال المنفية وفي خبر ان المدخولة لا ولم
يروا وقد يزاد بعد ليت وانه يزاد التاء في لافيه قال لات اما اللبابة في النفي اولتا ثبت
الكلمة فيختص بلفظة حين مضافا الى نكرة نحو * لات حين مناص * وقد يدخل
على لفظة اوان وهنا وعند الغراء يدخل على الاوقات كلها واختاره التسهيل
واذا اوليها حين فنصبه على انه خبر لا محذوفة الاسم اكثر من رفعه على انه
اسمها محذوفة الخبر ولا يستعمل مع ذكر الاسم والخبر فكان التاء عوض من
احدهما ولذا كان حذف الاسم اكثر لانها وقعت موقعها وانكر الاخفش

عملها وجعلها داخلية على فعل محذوف مع المنصوب فلات حين مناص
بالنصب عنده في تقدير لا يرى حين مناص وجعل المرفوع بعدها مبتدأ
خبره محذوف وهو ضعيف اذ لا وجه لعزل لاعن العمل بالخاق هذا التاء
وقد قوى مشابته بلبس حيث صار على وزنه وجوز الرضي كون لاهذه
لنفي الجنس وجاءلات اوان بكسر الاوان وتنوينه واستصعب توجيهه ففهم
من قال لانه حرف جر مختص بالاوان ومنهم من قال هو مبني على الكسر لكونها
في الاصل مضافة الى الجملة والتنوين عوض عن الجملة المضاف اليها ومنهم
من قال انه يتقدير من اى لات من اوان (واذا عطف عليه) اى على خبر لا
(بموجب فارفع) واجب ليكون العطف على محل خبر ما ولا وقيل يتوهم كون
المعطوف عليه مرفوعا اذ كثيرا ما ينزل لاعن العمل فيرفع خبره وانكر عبد
القاهر العطف على خبر ما ولا بالعطف الموجب وزعم ان المبتدأ محذوف
بعد العاطف فيكون عطف جملة على جملة لعدم تجويزه اعتبار محل خبر لا
وما يزيغ قوله ما زيد شيئا الا شيئا اذ لا يمكن فيه تقدير الخبر يامن بلطفه
الا اوية المنصوبات الاعلام والابواب المفتوحات بفيض اولى الافهام
نسالك شرح يذ من المجرورات من خزائنه غيبك للمخلصين من الانام
والطالبين الكرام المتوسلين في ذلك باتم صلوة وسلام لافضل من اوتي اصدق
كلام واحسن نظام اتم من كل تمام (المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف
اليه) المضاف مصدر بمعنى الاضافة وضمير اليه لما اشتمل فاندفع امر ان
احدهما ان المجرور مشتمل على علم كون الشيء مضافا اليه لا على علم المضاف
اليه على ان علامة كون الشيء مضافا اليه وضع علامة المضاف اليه عقلا
فلان ان تبقى المضاف اليه على ما هو المتبادر فيستغنى عن الاستغناء في قوله
وهو كل اسم وثانيهما انه يصدق على حرف حركة الاعراب كما قبل وعلى كل
جزء من الكلمة المشتمل على حرف الاعراب فانه كحرفه مشتمل على الاعراب
وينبغي ان يراد بالاشتمال اشتمال اصالة ليخرج التوابع كما اعتبر في سائر
التعريفات ولك ان تقول تعريف المجرور شامل للتوابع ولا محذور سوى
ان ضبط المرفوع والمنصوب لا يتم لانتقاضه بالتوابع والامر فيه هين اذ
المصنف صدر الضبط بقوله منه دون اما تنبيهها على انه لبس بصدد الحصر
وينقص تعريف المجرور بمثل بحر ضرب خرب فان خرب مجرور ولم يشتمل
على علم المضاف كما انتقص تعريف المنصوب بصفة المبني المحمولة على

اللفظ وتعرف المرفوع بصفة المنادى المبني على ما يرفع المحمولة على لفظه
ولو اريد ذات علم المضاف اليه من غير ان يكون فيه هذه الخبيثة لاتنقض
بمثل غلامى غير مجرور (والمضاف اليه) لم يأت بالضمير اما لان المضاف اليه
ثانيا غير المضاف اليه اولا واما لان مقام التعريف طالب لمزيد تبين المعرف
سما وهو مخالف للجمهور في تعيين معناه اذ المجرور بواسطة حرف الجر
لفظا لا يسمى مضافا اليه عندهم خلافا لسننويه وكنه اختار قول سبنويه
لانه اقرب بقولهم والجر علم الاضافة ولكن ما جرى عليه الجمهور نظمه في سالك
قولهم فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية (كل اسم) نبه بذكر الاسم
مع ان من افراد المعرف ما هو جملة والحرف المصدرى مع صلته تنبيهها على ان
غير الاسم مأول به فقول ما رل فلا تركز اظا هره (نسب اليه شيء) فعلا كان
او اسما (بواسطة حرف الجر) وستعرفه وتضبطه (لفظا او تقديرا) حالان
نصبا بواسطة حرف الجر فافهم ولما كان التقدير عبارة عن حذف لفظ منوى
لافادة المعنى في المشهور ولم يرد به هذا المعنى لوجهين احدهما ان لبس المعنى
في الاضافة المنوية على ملاحظة معنى حرف الجر بل معنى الاضافة امر
اجمالى يذكر في تفصيله حرف الجر حتى لو ذكر حرف الجر لانقلب الاضافة
الى الوصف وثانيهما انه لا محالة لمعنى حرف جر بين المضاف والمضاف اليه
في الاضافة اللفظية عقبه بقوله (مرادا) لكشف المراد واراد به المنوى للعمل
لا للمعنى فكأنه قال مرادا من حيث العمل واحترزه عن المفعول فيه
والمفعول له المنصوبين ولما خاف ان يتوهم ان المراد في العمل ما لا يعرف الا
بمعرفة المجرور لانه لبس الا المجرور وقد عرف بالمضاف اليه فيدور وايضا
جر المضاف اليه من احكامه التي لا تعرف الا بعد معرفته كاختلاف آخر
المعرب الذى لا يعرف الا بعد معرفته فاعتباره في تعريفه يستلزم الدور
كما ادعاه المص فهل هو الا من قبيل * من حفر بئرا لآخيه وقع فيه * دفعه
بقوله (فالتقدير) اى التقدير بمعنى المراد من حيث العمل لا التقدير مطلقا
اذ منه ما لبس كذلك كما عرفت آنفا ولو قال فالارادة لانضج العبارة (شرطه
ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها) اى لاجل النسبة بواسطة
حرف الجر ونبه بالاختصار على التنوين على ان نونى التنوين والجمع نائب عن
التنوين ولورضيت بما لا يتحاشى عنه النظر الدقيق لجعل التنوين بمعنى جعل
الاسم ذا نون سواء كان نون تنوين او نونا تابعا عنه ولا تعذر بشكل بالوجه

الحسن والضارب الرجل والضاربك وتحصل تعريف الارادة انه الذى
يكون في مقام جر والتنوين بواسطة النسبة بسبب تقدير حرف الجر ومع
ذلك السعى عنه في دفع ما خاف وقع فيه الاشراف وبما استصعب هنسا انه
لا مدخل لحرف الجر في الاضافة اللفظية فاختلف تعريف المضاف اليه
وتقسيمه الى اللفظي والمعنوي ويمكن دفعه بان ارادة حرف الجر للعمل
لا يقتضى صحة معناه وفي تفصيل المعنى في المضاف والمضاف اليه اللفظي
حرف جر منوى للعمل لا لافادة المعنى فلك الخيرة في تقدير اللام ومن فانهما
بما يراد ان دون في شايعة في مقام الاضافة دونه ووجه التكلف لتقدير حرف
الجر جعله عاملا دون المضاف حتى لو جعل المضاف عاملا كما هو مذهب
البعض لاستغنى عنه وقد اختار المصنف كون العامل حرف جراد قد نبه عليه
مرادا فهو ايضا من جملة المراد فلا تفعل عن شيء مما افاد وبهذا اندفع
ان جعل الفاعل في المضاف اليه اللفظي حرف الجر مشكل اذ لا حرف جر
وكذا على مذهب من جعل العامل معنى الاضافة اذ الاضافة تبصر ولا تفعل
عن المضاف حين الاضافة ولا يخفى انه يخرج من تعريف المضاف اليه
المضاف اليه الذى حذف المضاف واقيم هو مقامه نحو * واسئل القرية *
وضربت ضرب الامير لانه لبس حرف الجر هنا المقدر مرادا في العمل الا
ان يتكلف ويقدر جره لاشتغال آخره باعراب توارثه بما ناب منابه فتأمل
واطلب يسانه واعلم انه يجوز تحريك المضاف من تاء التأنيث اذا امن اللبس
قياسا عند القراء وسما عند غيره قال الله تعالى * واقام الصلاة * وقالوا
ابوعذرها اى عذرتها لمن افنض البكر والعذرة البكرة واتفقوا على جواز
الحذف من اى وانه افصح قال الله تعالى * باى ارض توت * كذا ذكره الرضى
في بحث الاضافة اللفظية (وهي) الاضافة بتقدير حرف الجر (معنوية)
اى منسوبة الى معنى اللفظ لعود أثرها اليه من التعريف والتخصيص او
لافادته معنى المضاف لانها تجعل التعريف والتخصيص معنى المضاف لم يكن له
قبل الاضافة (ولفظية) منسوبة الى اللفظ لعود فائدتها من التخفيف
الى لفظ المضاف دون معناه او لافادتها صفة التخفيف للفظ من غير جعله
معنى له وقديم المعنوية لظهور شرفها وان اقتضى وجودية مفهوم اللفظية
تقديمها ولو اقتصر بتعريف احدهما كما هو مقتضى الاختصار لافاد به
شيء الاستغناء كل منهما بظهوره بعد معرفة الآخر عن الاظهار (فالمعنوية)

ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها) عدم صحة حمل هذا التعريف على الاضافة المعنوية لعدم كونها اضافة فضلا عن كونها اضافة مخصوصة دعى الى تقدير ذوو في المحمول او الى تقدير مبتدأ له اى الاضافة المعنوية علامتها ان يكون الخ والثاني اعذب والمراد بالصفة ما دل على ذات مبهمة في الغاية باعتبار معنى هو المقصود سواء كان بالوضع اولا فكذا جعل اضافة المصدر بمعنى الصفة لفظية ومنه قولهم هذه ناقة عبرا هو اجر اى عابر الهواجر فلا تنصرفها على اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فكون قاصرا اى قاصرا والمراد بالمعمول قبل الاضافة ثا هو مقتضى العبارة لان المضاف اللفظي ليس مضافا الى معموله بعد الاضافة لان المضاف اليه معمول بعدها الا ان اعزاه تقديرى بل لان كل مضاف الى معموله بعد الاضافة عند من جعل العامل في المضاف اليه فصحة التعريف على كل مذهب اقتضى ارادة المعمول قبل الاضافة ثم ان تعريف صادق على كل اضافة لفظية فان المضاف اليه في كل اضافة لفظية غير صفة مضافة الى معمولها والتقصي عنه تخرج الى تأويل الغير بالسلب فالاولى ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها وتفصيل ما يتدرج في التعريف ان المضاف اما ان يكون غير صفة نحو غلام زيد واما صفة لا معمول لها نحو ضارب زيد قائم فان الضارب لعدم اعتقاده لا معمول له اصلا واما صفة لها معمول لكنه لم يضاف اليه بل الى غير معموله نحو زيد مصارع مصر فان مصر ليس معمول المصارع بل معموله من صرعه (وهى اما بمعنى اللام) الاختصاصية دون التعاليلية وان كان المضاف معمول لا المضاف اليه كما في دخان النار (فبما عدا جنس المضاف) يراد به ما يعم المضاف وغيره على ما في الرضى فيشمل الاعم المطلق لكن امتناع اضافة الاخص الى الاعم حصره فيما يكون بينه وبين المضاف عموم من وجه فلذا فسر بعض الشارحين بما هو اعم من وجه من المضاف لان الجنس تعارف في هذا المعنى في هذا المقام (وظرفه) ففما يكون المضاف جنس المضاف اليه من غير عكس تكون الاضافة بمعنى اللام نحو جميع القوم وعين زيد وطور سبهاء ويوم الاحد ولا يصح ان يقال جميع القوم وعين لزيد اذا المأول بشئ رتبة تعارف في المأول به بحيث ينسخ المأول به ويجعله مهجورا غير سايع استعماله منكر استماعه او من معنى من التبينية دون التبعية وان كان اضافة البعض الى الكل نحو خاتم فضة والخاتم بعضه

فضة وكذا لم يجعل زيد بمعنى من مع انه بعض منه لان هيئة الاضافة لم توضع له ولا يستفاد من الاضافة الاختصاص باليد بزيد واما ان الاختصاص هو الجزئية او الكلية فانما يعرف من خارج دلالة الاضافة (في جنس المضاف او بمعنى في ظرفه) في بعض الشروح ان الاضافة في فضة خاتمي خبر من فضة خاتمك بمعنى اللام كما لا يخفى فينبغي ان يقيد جنس المضاف بان يكون اصلا للمضاف اليه وفيه بحث لان تقدير من فيما حسن تقديره ويكون المضاف اليه مما يصح الاخبار به عن المضاف على ما صرح به التسهيل فعلى هذا اضافة اسم العدد الى المعدود بمعنى من مع ان المعدود ليس اصلا لاسم العدد واما خاتم فضتي فن اضافة العام الى الخاص وليس المضاف اليه جنس المضاف وينبغي ان يسان المضاف بالمضاف اليه لا يطلب الا صدق المضاف اليه على المضاف واما صدقه على غير المضاف فلا مدخل له في البيان بل يكون البيان اتم لو لم يصدق فالنتيجة ان يجعل اضافة الاعم المطلق بمعنى من وينتج ايضا ان قولنا غلام الاب اضافة لامية مع ان الاب جنس الغلام لان الاب والغلام مجتمعان ويفترقان كما لا يخفى فينبغي ان يبين الاضافة بمعنى اللام بانها اذا اطلق المضاف على ما يتحد مع ما اطلق عليه المضاف اليه قطعاً ولا يتحد معه قطعاً ولا يكون ظرفاً له كاضافة الهام المستعمل بعمومه الى الخاص واطضافة ما اريد به شخص غير ما اريد بالمضاف اليه من غير ان يكون ظرفه والاضافة بمعنى من اذا اريد بكل من المضاف والمضاف اليه ما يحتمل الاتحاد مع الآخر (وهو قليل) اى الكون بمعنى في قليل اذ لم يكثر اضافة الشيء الى الظرف وفيه بحث لان هذا انما يتم لو اريد بالظرف الظرف الحقيقي اما لو اريد مدخول في فلا اضافة الا لوان الى محالها اكثر من ان تحصى فيارض زيد بمعنى يارض في زيد والظاهر ان المراد بالظرف مدخول في اذ نظر الكتاب ينبغي ان يكون بمعنى نظر في الكتاب والفرق بينه وبين ضرب اليوم تحكم (نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم) ومنه مالك يوم الدين ان جعل المصنف الاضافة فيه معنوية فلا بد ان يجعلها بمعنى في والا لكان اضافة الى الظرف بغير معنى في فلا يصح قوله او في ظرفه واعترض عليه الرضى فقال وهذا منه عجب لانه حينئذ يكون المضاف اليه مفعولاً فيه فيكون معمول اسم الفاعل فلا تكون الاضافة معنوية وهذا تعجب مبنى على عدم تحقق كون الاضافة بمعنى الحرف اذ ليس معناه تقدير الحرف في نظم الكلام

بل معناه انه يراد بالمضاف فرد مخصوص باعتبار خصوصية استفادة من
المضاف اليه لانتساب امر اجمالي اذا فصل يعود الى معنى اللام او في او من
وبذلك لا يصير معناه على ما كان مع ذكر في وفي الاضافة اللفظية يكون
المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة بقي ان جعل ضرب اليوم بمعنى في
وجعل ركوب الفرس بمعنى اللام تحكم لان ماله اركوب على الفرس وكذا
جعل قرب زيد بمعنى اللام مع ان ماله القرب من زيد فالحق ان الاضافة
في امثال هذا المقام لافادة الاختصاص والظرفية من وجوهه وكذا
حصر غير المصنف الاضافة في القسمين الاولين لما قيل انه لما كان معنى في
قليلًا تكلف في جعله بمعنى اللام لادنى ملازمة تقابلا للانتشار بارتكاب
التكلف فيما قل ولم يجعل القسم الثاني ايضا بمعنى اللام لانه كثير لا يحسن
ارتكاب التكلف فيه (وتفيد) اي الاضافة (تعريفًا مع المعرفة) المضاف اليها
بقريئة اشتراط تجريد المضاف من التعريف وذلك التعريف اما التعريف
العهدى وهو الاصل او الجنسي واحترز بقوله مع المعرفة عن الكائنة مع
النكرة وهو ظاهر وافادته للسمع المحيط انها تفيد للمضاف تعريفًا حاصلًا مع
المضاف اليه فتأمل واسئني عنه غير ومثل وشبه لتوغلها في الابهام اذا لم يكن
لغير المضاف اليه او مثله خصوصية لاشتهار وانحصار ولفظ شبيهه خلافا لما
قال لان استماله على المبالغة لا يخرج عن خصوصية ما وحسبك وشرعك
ونهيك وكفيك وكلها بمعنى حسبك وعلى وزنه ونهاك على وزن رضاك
وناهيك وقطك وقذك وبحبك لكون جميع هذه الالفاظ منزلة منزلة كفاك
على تفسير المحاح وليكفيك على تفسير الرضى الا ان ما تقدم على قطك
لم يصير اسم فعل فلم يبين والدليل على عدم افادة الاضافة تعريفًا لهذه الاسماء
وقوعها صفات للنكرات ولعل المصنف لم يلتفت الى الاستثناء لانه يجوز
ان يقال في الجمع بالتعريف الجنسي المنزل منزلة النكارة كما في امر على اللثيم
بسبني وكفى ذلك في وقوعها صفات للنكرات ولا يخفى انه كما يجب استثناء
هذه الامور عندهم عن هذه القاعدة يجب زيادتها في قوله (و) تفيد
(تخصيصًا مع النكرة) والمراد بالتخصيص تقليل الاشتراك (وشرطها) اي
شرط الاضافة المعنوية (تجريد المضاف عن التعريف) الاخصر الاوضح
وشرطها كون المضاف نكرة فمن المعارف ما يقبل التكبير ينكر ثم يضاق
وما لا يقبل من المبهات والمضمرات فلا يضاف اصلا وبالشواهد شاذ لا يقال

معنى اشتراط حذف التنوين في الاضافة بتقدير حذف الجر هذا عن الاشتراط
يمنع اضافة المفعول باللام والمفعول بالاضافة فهو لافادة انه لا يضاف العلم
فالاولى وشرطها تنكير العلم لانا نقول افادته انه لا يضاف المضمرات والمبهات
ايضا وزعم الرضى انه يجوز اضافة العلم لانه مانع من اجتماع التعريفين ومنه
زيد الخيل وضمر الجر وانما النشأة فانهم اخوة كان احدهم صاحب الخيل
والاخر صاحب الابل الجر والاخر صاحب الغنم فاضيفوا مع تعيينهم لافادة
انهم مالك اي شئ وفيه ان المستفيض في هذا الغرض هو الوصف دون الاضافة
فقدّر هذه الاضافة بتكثير المضاف ضبط الامر الاضافة (وما اجازه الكوفيون
من الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد) من الاربعة الاثواب وغيره (ضعيف)
لا يجوز البلفا المقتصر باعتبار البصريين على امورهم فلا يرد نقضا على
قاعدتهم السابقة بل على ما هي اسبق من هذه القاعدة ايضا من اشتراط
تجريد المضاف من التنوين لاجل الاضافة والوارد في كلام الفصحى ثلاث
الاثواب فان قلت ما اضيف اليه العدد تمييز فكيف جاز تعريفه عند البصريين
قلت هذا مشكل على رأيهم وكان اللازم عليهم ان لا يسموه تمييزا الا يرى انهم
سموا المنصوب في حسن الوجه بالنصب شبه مفعول والاشبه ان اطلاق التمييز
منهم عليه يجوز (واللفظية ان يكون) المضاف (صفة مضافة الى معمولها)
ومعرفة ذلك بعدم معرفة ما هو العامل من الصفة ومعرفة معموله ليصح الاضافة
اليه اما الاول فهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب المعتمد
على صاحبها او الهمة او ما قانها تعمل في الفاعل الرفع مطلقا وفي المفعول
النصب لكن لا مطلقا بل اذا اريد به الحال او المستقبل او الاطلاق واما الثاني
فيحوز اضافتها الى الفاعل السببي باعتبار ضمير فيها راجع الى موصوفها لامتناع
خلوها عن الفاعل بقوة شبهها بالفاعل وحيث يكون الفاعل المضاف اليه
منصوب المحل بانه شبه المفعول نحو زيد نايم عمرو في داره لامتناع استانوم عمرو
الى زيد ويجوز اضافتها الى المفعول (نحو ضارب زيد وحسن الوجه)
الاولى نحو ضارب زيد عمرو وحسن الوجه فان الضارب الغير المعتمد لبس
مضافا الى معمول (ولا تفيد الانخفاض) لا تخصيصا ولا تعريفًا في اللفظ سواء
كان لفظ المضاف كما في المثال الاول او في لفظ المضاف والمضاف اليه كما في
المثال الثاني فان حسن الوجه في الاصل حسن الوجه منه حذف الضمير
واستتر في الحسن فليكن هذا وجهها لا يراد مثالين او لفظ المضاف اليه فقط

كما في حسن الوجه وكذا قال في اللفظ ولم يقتصر على قوله الانخفيفا مع ان التخفيف لا يكون الا في اللفظ لانه لو اقتصر عليه لتوهم التخفيف في المضاف وقيل يريد انه لا تخفيف في المعنى اذا التكبر ومعنى الضمير لم يسقط عن التعقل وفيه ان المعنى لا يوصف بالخفة وانه يجعل الحصر بالاضافة الى المعنى فلا يفيد نفي التخصيص والتعريف فان قلت الهيئة الاضافية الموضوعية لتعيين المضاف او تقييده المفيد للتخصيص كيف عريت عن معناها واستعملت بدون معراها قلت يجيبك عنه تذكر الالفاظ الزائدة (ومن ثمة) اى من اجل انها لا تفيد الانخفيفا اختلاف الامثلة الاربع في الجواز والامتناع فهو استدلال من الاثر الى المؤثر كما هو المتعارف في مثله (جاز مررت برجل حسن الوجه) اى وصف النكرة بالمضاف الى المعرفة فلو لا عراء الهيئة الاضافية عن معناها لما جاز لانه يكون وصفا للنكرة بالمعرفة (وامتنع مررت بزيد حسن الوجه) اذ لو لا عراء معناها لم يمتنع لحصول المطابقة في التعريف (وجاز الضارب بزيد) فلو لا افادتها التخفيف وعدم افادتها التعريف لما جاز (وامتنع الضارب بيدا) فان قلت لا يثبت بهذا حصر الفائدة في التخفيف اذ لم ينف افادة التخصيص قلت لما ظهر عدم تفسير معنى التركيب في المضاف الى المعرفة مع تغير الهيئة وتبديلها بالهيئة الاضافية علم عدم تغييره مطلقا اذا اصل كون الساب على وتيرة واحدة مع ظهور ان المعنى في المضاف الى المعرفة والمضاف الى النكرة على نحو واحد اذا عرفت المقصود من المقام فاعرف انه مما زل فيه اقدم افهام الشارحين الاعلام (خلافا للفراء) اما في تجوز اضافة ذى اللام الى المعرفة او مطلقا ويرجح الثانى واختلاف في وجه تجوز فقبل حكم بتقديم الاضافة على اللام وينكر عاياه بانه يخالف الحسن من غير موجب والعدول عن الاصل مع عدم بقاء الباعث وهو التخفيف اذا التخفيف حاصل بدون الاضافة وقيل جعله كالضارب الرجل والضاربك ويريد ان وجه جواز شئ منهما كما ستعرف لم يوجد فيه ولا يبعد ان يجعل فيه محمولا على ضارب كما حل الضاربك وبرده ان داعى حل الضاربك على ضاربك منتف فيه كما ستعرفه (ضعف الواهب المائة الهجان) اى البيض من النوق يستوى فيه الواحدة وغيره والمائة الهجان بظاهره كالثلاثة الاثواب وقد يؤذن بجعل الهجان صفة او بدلا (وعبدها) اى عبد المائة اضافته الى المائة اشارة الى كمال اشتغاله برعاية لمائة حتى كانه مملوكها اولادنى ملابسة

ونمة البيت عودا يزجى خلفها اطفالها العود جمع عايد بمعنى حديث النواج والترجمة السوق وقوله يزجى غير معلوم اهو مجهول او معلوم مالم يعلم حركة الحرف الروى من القصيدة فقوله وضعف قيل هو وما عطف عليه رد استدلال الفراء وقيل لبيان مسائل ويحتمل ان يكون في سلك ما سبق من نمة الشاهد على ان فائدته التخفيف اى لان فائدته التخفيف ضعف هذا ولم يحز الضارب الرجل وضاربك الالحمل على ما فيه التخفيف ووجه استدلال الفراء بالبيت ان التركيب في قوة الواهب عبدها وهو مثل الضارب زيد فبدل على جوازه ووجه الرواية ضعف عند اهل اللسان لكونه مثل الضارب زيد وهو ممتنع فلا يصح ان يستدل به على صحته وبهذا يدفع ان فيه شوب مصادرة على المطلوب ولو جعل ضعف مجهولا من التفعيل لكان اعون على هذا المراد وكون هذا البيت ضعيفا مما حكم به سبويه بناء على انه قد يتحمل المعطوف مالا يتحملة المتبوع وقواهم يازيد والحارث ينادى بتقويته وخص المبرد كل الجواز بان يكون المعطوف مضافا الى ضمير المعرفة باللام لانه في حكم المضاف الى المعرفة به فكما يجوز الواهب عبد المائة يجوز الواهب عبدها (وانما جاز الضارب الرجل) لم يرد به الصفة المعرفة المضافة الى المعرفة باللام مطلقا اذ فيها الحسن الوجه ولا اسم الفاعل المعرفة المضاف الى المعرفة باللام مطلقا اذ منه القائم الغلام وهو مثل الحسن الوجه في التخفيف مستغن عن الحمل عليه بل اسم الفاعل المضاف الى المفعول واسم المفعول المضاف الى المنصوب به نحو المعطى الدراهم والمراد بالمضاف الى المعرفة باللام اعم من الاضافة بلا واسطة او بواسطة نحو الضارب غلام الرجل فلو قال وانما جاز الضارب الرجل والضارب غلام الرجل (حلا على المختار في الحسن الوجه) والحسن وجه الغلام لكان اوضح والاوى حل الضارب الرجل على القائم الغلام لان المناسبة فيه اتم والاوى تقديم جواز الضارب الرجل على ضعف الواهب المائة الخ الا انه لم يرض بالفصل بين مسئلتى الجواز ويعد مسألة جواز الضارب الرجل على ذكر ضعف الواهب المائة والمختار في الحسن الوجه جر المفعول لان نصبه للحمل على الضارب الرجل بالنصب وجره لا يحتاج فيه الى الحمل على شئ هو المختار ومنه يعلم ان الضارب الرجل والحسن الوجه تقاسما في نصب المفعول وجره (والضاربك وشبهه) من الضاربى والضاربة الى غير ذلك (فمن) اى عند من وفي بمعنى عند (قال

انه مضاف) لا محالة بناء على ان الصفة لمعرفة باللام سواء كانت مفردة او مشاة او مجموعة مضافة الى الضمير المتصل والفائل به الزماني وجار الله والمرد في احد قوليه واما سبويه فيجعل الضمير كالمظهر العين المعرفة باللام فكما ان هذا الظاهر لا يكون بعد الصفة المفردة الا منصوبا فكذا الضمير وكما يكون بعد الصفة المشاة والجمع المذكور مع حذف النون تارة مفعولا وتارة مضافا اليه يكون الضمير بعدها محتملا (حالا على ضاربك) فحين قال انه مضاف فان الاخفش وهما ما يقولان حذف التنوين مع الضمير الاتصال والضمير مفعول به ووجه حل الضاربك على ضاربك دون حل الضارب على ضارب زيد ان الاضافة في ضاربك كانه ليس للتخفيف لانه يحصل التخفيف لولا الاضافة ايضا فحمل عليه الضاربك في الاضافة بدون التخفيف والاضافة في ضاربك لازمة الا في ضرورة الشعر عند سبويه والمبرد ينكر ترك الاضافة في الشعر ايضا (ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها) قبل لان هيئة الاضافة لمعنى مغاير لماله الهيئة الوصفية وفيه انه يجوز ان يكون الاضافة لفظية كاضافة الصفة الى معمولها فيكون المعنى المستفاد من الهيئة الاصلية المعتبرة بعد تغيرها للتخفيف وقيل لان اعراب الصفة يغير اعراب مضاف اليه واورد عليه ان اعراب معمول الصفة ايضا يغير اعراب ما اضيفت اليه ويمكن ان يدفع بان المغايرة هنا الخش لانه يجب التبعية والاصالة ايضا ونحن نقول ولان المضاف اليه ربما يخالف المضاف في التعريف ولا يجوز المخالفة في الموصوف والصفة ولان الموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة ويجب تجريد المضاف الى المعرفة عن التعريف وهذا مذهب البصريين والكوفيين يجوزون الاضافة للتخفيف ومع ذلك يقولون يكتسب هذا المضاف التعريف لان المضاف اليه عين المضاف فتعريفه تعريفه فلا ينكرون وصف هذا الموصوف بالمعرفة مثل مسجد الجامع الطيب ويلزمهم جواز المسجد الجامع لانه يحصل التخفيف وضافة الموصوف الى الصفة للتخفيف ولما بقي ما اثبت الكوفيون اشار الى دفع ما يتمسكون به فقال لدفع تمسكهم على القاعدة الاولى (ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الجماء متاؤل) وان كان الظاهر فيه ان المراد المسجد الجامع والجانب الغربي والصلوة الاولى والبقلة الجماء وتوجيه التأويل على ما قال المتقدمون ان الجامع المضاف اليه هو الوقت لانه كما

ان المسجد يجمع الناس كذلك الوقت يجمعهم واغربي المضاف اليه المكان فانه كما ان الجانب غربي كذلك المكان والاولى المضاف اليه الساعة التي يصلي فيها تلك الصلوة والجماء المضاف اليه البقعة فانه كما ان البقعة موصوف بالجماء كذلك البقعة التي ثبتت البقعة منها وعلى ما قال الرضي انها من اضافة الاسم الى الخاض كيوم الاحد اذا جامع ايضا من الصفات الغالبة للمسجد فان قلت يكفي للتمسك بظاهر الامر فكيف رد بالتأويل قلت اذا كان الظاهر بعيدا عن الاعتبار يعدل عنه لكن الكلام في بعده الموجب للعدول عنه وقال ارفع تمسكهم على القاعدة الثانية (ومثل جرد قطيفة) مع ان المقصود جعل القطيفة جردا كما هو شأن المركب الوضعي (واخلاق ثياب مع ان المقصود جعل الثياب اخلاقا) متاؤل) يجمله من قبيل اضافة خاتم فضة فانه لم يقصد بالجرد حين اضافته كونه صفة للقطيفة والجرد هو البالي والقطيفة الخمل والاخلاق جمع خلق كضرب بمعنى البالي (ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه) اي لا يصير مضافا اليه على تقدير الاضافة والاضح ولا يضاف اسم الى مماثل له (في العموم) اي الشمول (والخصوص) الشخصي فلا يرد ان الخصوص تطويل لكن يرد ان الخاص الشخصي لتعريفه فلا حاجة الى نفي صحة اضافته الى المماثل (كاسد وليث) من اسماء الاعيان (وحبس ومنع) من اسماء المعاني واجار القراء اضافة احد المرافقين الى الآخر للتخفيف ويمتنع قوله (لعدم الفائدة) لانه يكفي التخفيف فائدة ويمكن ان يقال المراد بعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه لاعددها في الاضافة وقال الرضي لا يضاف لانه كثر في كلامهم ولوقلت ان بين الاسمين في كل موضع فرقا لا يحتاجنا الى تعديلات كثيرة ومما يجب التنبيه عليه ان المراد بالمماثلين ليس المماثلين بحسب الوضع اذ لا ينكر فائدة الف الف وغللام غلام واب اب وابن ابن الى ما لا يخص مع اتحاد المضاف والمضاف اليه في الوضع انما المراد المماثل بحسب المراد فالمراد بالعدد في الف الف غير ما هو المراد بالعدد فاسلكه في نظاره فانه الحد (بخلاف كل الدراهم) بمعنى جميع الدراهم فان الكل اذا اضيف الى المعرفة بمعنى الجمع واذا اضيف الى النكرة بمعنى كل واحد وكذا اشهر ان كل رمان مأ كؤل كاذب وكل الزمان مأ كؤل صادق (وعين الشيء) اي العين المضاف الى لفظ الشيء مراد به مفهوم العين المضاف الى شيء مما اي شيء كان والمراد بمخالفة اضافة الاسم المماثل لاضافة في هذين التركيبين

في الامتناع والجواز مخالفتها لاضافة العام الى الخاص لانه شايع ذابغ نحو
شجر الاراك ويوم الاحد و اشار الى وجهه بقوله (فانه يختص) اي كل واحد
من السك والعمين يختص او فان المضاف يختص فلا يعرى عن الفائدة
وقد اشار ببيان الفائدة الى انها معنوية ولم يرد بالاختصاص ما يقابل التعريف
كما هو المتبادر في المقام ولا يخفى مثله على ذوي الافهام وبما اخذته من افواه
بعض الرجال ان اضافة العام الى الخاص انما تقبل اذا لم يشتهر الخاص بكونه
نحو ذلك العام فيستعجن انسان زيد قال الرضي ولا يضاف الخاص الى
العام لانه لا فائدة فيها الا بتخصيل الابهام ولا تغلب ما يعين الابهام باضافته
الى المبهم ونحن نقول بتخصيل الابهام بالاضافة خلاف وضعها ومن محققات
اضافة العام الى الخاص اضافة حتى زيد بمعنى شخصه وعينه ويستعمل
في الميت ايضا و اضافة الاسم في مثل اسم السلام عليكما والمراد اللفظ الدال
على السلام وهو سلام عليكم ولحقائهما حكم بعض النحاة بانهما لفظان
زائدان لا يقصد بهما معنى (وقولهم سعيد كرز ونحوه متأول) دفع ايراد
على قوله ولا يضاف اسم مماثل الخ بتأويله الى اضافة المسمى الى الاسم وحقه
ان يذكر قبل قوله بخلاف كل الدراهم قاوا المراد بسعيد المسمى بسعيد
والمراد بكرز نفس اللفظ اي جاء سعيد مسمى بهذا اللفظ ولا يجوز عند
اجتماع الاسم واللقب الا تأخير اللقب فان كان الاول مفردا سواء كان الثاني
مضافا او مفردا يجب اضافة الاول الى الثاني او قطع الثاني عن الاول رفعه
او نصبا بالمدح ولا يجوز الاتباع الا عند الزجاج والفراء وان كان الاول مضافا
ففي الثاني الاتباع او القطع لا غير ونحن نقول كما يرد سعيد كرز على قوله
ولا يضاف اسم مماثل الخ يرد على قوله بشرطه تجريد المضاف عن التعريف
وان وجوب اضافة الاسم الى اللقب بناء على ان اللقب لو قدم لا غنى عن الاسم
لانه يفيد ما يفيد الاسم مع زيادة مدح مدخول بانه لو اشترك اللقب وخص
الاسم لا يغنى ذكر اللقب عن الاسم وان اضافة الاسم الى اللقب بعد تنكير
الاسم وجعله بتأويل مسمى بهذا اللفظ يحتمل ان يكون من اضافة العام
الى الخاص ولا حاجة الى حمل اللقب على نفس اللفظ وحينئذ يكون تأخير
عن قوله بخلاف كل الدراهم مناسبا وانه لو لم يشترط تجريد المضاف عن
التعريف اذ لا ضرورة فيه فيجوز اضافة سعيد كرز اضافة بيانية لرفع
الاجتماع وحينئذ يبطل اشتراط اضافة البيانية بالعموم من وجه بين

المضاف والمضاف اليه ولا ضرورة تدعو اليه ومن اضافة المسمى الى الاسم
نحو جئتك ذاهباح وذات يوم وتخصيص الصباح بذا واليوم بدات موكول
الى السماع اي جئت وقتنا صاحب هذا الاسم ومدة صاحبة ذلك الاسم
فذا صفة ظرف محذوف كذا في الرضي ولا يخفى ان فيما قاله وصف النكرة
بالعرفة فالواجب تقدير المعرفة واعل اختيار ذاهباح على صباحا التنبية
على كمال الصبح وطيبه حتى كان اسم الصباح بتخصيصه وليس غيره صباحا
وقد ذكر الرضي هناك مسائل مهمة اقتدينا به في ذكرها الاولى ان الفصل بين
المضاف والمضاف اليه في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه وبغيره
في النثر اقم منه في الشعر فقرأ ابن عامر قتل اولادهم شركائهم ليلست
بك ولا نسلم تواتر اقراءات السبعة وان ذهب اليه بعض الاصوليين هكذا
في الرضي وجعل التسهيل بظرف متعلق بالمضاف غير ضعيف وهكذا
بما عوله سواء كان المضاف مصدرا او اسم فاعل الثانية ان حذف المضاف
مع اقامة المضاف اليه مقامه جائزا اذا لم يلبس وجاء في الشعر مع اللبس ايضا
وقد يترك المضاف اليه على اعرابه نحو ما مثل اخيك وايبك يقولان ذلك
ونحو * رحم الله اعظمها دفنوها * بسجستان طلحة الطلحات * على رواية
جر طلحة ونحو قوله تعالى * تزيدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة *
على قراءة جر الآخرة وقد يحذف مضاف ومضاف اليه من بين مضاف
ومضاف اليه نحو * قبضت قبضة من اثر الرسول * اي من اثر حافر فرس الرسول
وقد يقوم المضاف اليه مقام المضاف المحذوف في التذكير والتأنيث فيقال
جدعت هند اي انقه وجدع هند وفتي زيد وفقيت زيد اي عينه الثالثة
حذف المضاف اليه وهو اقسام الحذف مع البناء على الضم وذلك في الظروف
النسبية لزمانية كقبل وبعد او المكانية كخلف وقدام او شبهها في الابهام
ككسب وغير بشرط ان لا يكون معطوفا عليه لما اضيف الى مثل المحذوف
والحذف مع بقاء المضاف على هيئته وذلك اذا عطف على هذا المضاف
مضاف الى مثل المحذوف فيقال قبل وبعد زيد وبين ذراعي وجهة الاسد
ومنه ياتيهم تيم عدى والحذف بثبوت المضاف فيما سواهما وذلك في كل وبعض
مقطوعى الاضافة ولو كانت ذات نشاط في اصطلاح شوارد القواعد لزدت
بيانا لما يهمل قال ابن مالك لا يتقدم على مضاف معمول المضاف اليه الا على
غير مراد به نفي خلافا للسكسائي نحو رأيت اخانا اول ضارب ويؤنث المضاف

لأنه المضاف اليه ان صح الاستغناء به عن المضاف وكان المضاف بعضه
او كونه منقطعاً فمقتضى بعض اصابعه ونحو اجتمعت اهل الهمامة وقد يذكر
لذلك كبير المضاف اليه فحوروية الفكر فيما يؤل له الامر معين على اجتناب
التوالي ويضاف انشيء بادي ملازمة نحو كوكب الخرقاء وقد يضاف
المؤكد الى المؤكد نحو لقيته يوم يوم ولبله ليلة ومن المهمات ضبط الاسماء
اللازمة الاضافة منعنا عنه خوف السئامة فان كنت منشوقاً غير منسوف
فمايك بالسهيل فان فيه التكميل مع التعويل (واذا اضيف الاسم الصحيح)
الصحيح في كلام النحاة لا الاسم الصحيح على ما يوهمك بيان الرضى قبل
ما لبس في آخره حرف علة ويرد عليه انه ان اريد الآخر في الحال يلزم
ان يكون قاض اسماً صحيحاً ان اريد الآخر في الاصل يلزم ان يكون
يد ودم غير صحيحة ويلزم اختلاف في بيان ما ذكر في هذا المقام وقال الرضى
ما حرف اعراه صحيح وحينئذ يلزم ان لا يكون قط وقد ولدن الى غير ذلك
صحيحاً الا ان يقال آخر قاض الياء لان المنوى كالثابت او يقال المراد بحرف
الاعراب ما يكون محل اعراب على تقدير الاعراب وبعد لا بد من ان يراد
بالاسم الصحيح اعم من الاسم الصحيح حقيقة او حكماً حتى يدخل فيه صابرة
وغازية وبعد يرد ان قوله (والمحقق به) مستغنى عنه لدخوله في الاسم الصحيح
حكماً ولا بد ان يراد بالمحقق به اعم من الحقيقي والحكمي ليدخل فيه نحو
بصري وفسر المحقق بالصحيح بما في آخره حرف علة مسبوق بساكن فانه
الحق بالصحيح في آخر الحركات على آخره لعدم النقل (لى يا المتكلم) المتكلم
لا غ فتذكر (كسر آخره) يتبادر منه وجوب الكسر وذلك لا يصح في قط
وقد ولدن فانك بالخيار بين كسر الآخر والحق نون الوقاية (والياء مفتوحة
اوسا كنة) في تقديم الرفع شائبة ترجيح له وقد تقدم وجهه فتذكر مستغنياً
عن النداء وحصر الباقي الفتحة والسكون فيما عدا المنادى والاطلاق للاعتماد
على السياق اذا عرف حكم الصحيح والمحقق به (فان كان آخره) اى الاسم
(الفا تبت) ماض او مضارع مجزوم او غير مجزوم تعرفه ان لست عن ضبط
القواعد بمجزوم وينبغي ان يخص بغير لذي فانه لا يخالف مع الادغام (و) قبيلة
(هذيل وتقلبها) الاولى يجوز قلبها (لغير التثنية ياء) لان كون ما قبل الياء
من جنسه او مشتقاً على ما هو من جنسه احسن ولم يبين انه بعد القلب ياء مدغم
لا ندراجة في قوله (وان كان ياء ادغمت) لكن الاولى حينئذ ان يقال (وان كان

واوا قلبت ياء) وان كان ياء ادغمت فبستغنى عن قوله (واو ادغمت وفمحت
الياء) في الصور الثلاث (للساكنين) لعدم امكان دفع الساكنين بتحريك
ما قبل الياء كما في ادن وقط وقد فان قلت قوله للساكنين يغنى عن تقييد الفتح
بالصور الثلاث لانه يفيد التعميم لمطلوب قلت لولم يقيد لدخول فيه لدن وقط
وقد فتدبر ولما بين احوال الاسم الصحيح والغير الصحيح والاسماء الستة مخالفة
تعرض لها لاخراج ما يخالف الحكم السابق عندها قلنا انها غير صحيحة على
ما يقتضيه تعريفه غيره فتدبر خير تدبر لكن على هذين التقديرين التعرض
يذى عنها استطراداً اذا الكلام في اضافة الياء المتكلم ولما لم حال الاسماء
الستة المضافة في الجملة وبقي بعض احوالها ضم بحث الاضافة يديه وعلى
تقدير بيان المقطوع عن الاضافة استطراداً الا ان يقال انه بحث عن المضاف
من حيث ان آخره يخالف آخره في حال الافراد (واما الاسماء الستة) الاظهر
انها اسم للموحدات المكبرات فلا حاجة الى التقييد (فاخي وابي) على الوجهين
وقدم اخي لانه من تشديد الياء اذا ما ورد لبس الا في الاب والاخ الحق به قياساً
لكن الاولى حينئذ في قوله (واجاز المبرد اخي وابي) تقدم ابي وكأنه راعى
الاباد على طبق الاول (وتقول) الاظهر وتقولين (حى وهنى) لا وجه
لذكره لانه داخل في حكم الاسم الغير الصحيح ولا حاجة الى استثنائه الا ان يقال
صرح به للرد على ابن يعش وابن مالك حيث نقلا عنه التشديد في الاربعة
وهو الاظهر اذ لا معنى لتخصيص الاخ بالقياس على الاب (ويقال) لم يقل
وتقرن تفتنا لكن الظاهر ذكر يقال في السابق وذكر تقول هنا (في الاكثر)
ى في اكثر الاستعمال (وفى) بقلب الواو انى هي عين الكلمة مما اذاصل
فم فوه كشيء لا كفرس اذا اصل السكون ولا دليل على الحركة بخلاف اخ
واب فان الجمع على افعال في غير معتل العين دليل حركتها (واذا قطعت) على
صبغت المجهول لا الخطاب لقوله (قيل) والمراد قطع الخمسة من الاسماء الستة
بقريئة لجراء الضمير المذكور ضمناً والتغليب محتمل والمراد اقطع عن الاضافة لا
عن الاضافة الى ياء المتكلم كما يتبادر (اخ) هذه اللفظة اعني الاعراب بالحروف
تارة وبالحركة تارة اشهر وجاء كبداً مطلقاً وكبد مطلقاً (واب) مثله في غير
اخا واخون وكعضاً مطلقاً وكبد مطلقاً وكبد مطلقاً (واب) مثله في غير
الخامسة (وجم) وهذه هي اللفظة الفصيحة (وهنى) والفصحى فيه ما ذكره

بعد ولعدم شهرة هذه اللغة لم يذكرها الزجاج وزعم صدر الافاضل انها
لبست من الاسماء الستة واخفى لغاته تشديد النون واما سكون نونه فجاء في الشعر
للضرورة (وذا) مثلثا كانه عليه بقوله (وقم الفاء افصح منهما) اي من الضم
والكسر فالضمير راجع الى ما يخطر بالبال من ذكر الفتح والغاء يصح بمعينين
فن البدائع كون الفهم كدلوله دأرا بين الفتح والضم والكسر فافهم وقيل
منشأؤه كونه ذات احوال ثلاث في حال الاضافة وان اتنى الداعي في حال
الافراد وكأنه يجعل الميم الذي عوض عن حرف العلة في حكمه كانه واوتارة
والف اخرى وفيه عشرة لغات ثلثة اخرى منها تلك الثلاث مقصورات
مطلما وثلثة اخرى التزام الميم مطلقا مع حذف اللام وثنتين آخرتين بتشديد
الميم مضموم الفاء ومفتوحهما مطلقا والعاشرة اتباع الغاء للميم في اعرابه
كاتباع فامرء واتباع عين امرء وابنم (وجاء حم مثل يد وخب ودلو وعصا
مطلقا) اي في حال الافراد والاضافة والاول ان يذكر تلك اللغات على ترتيب
فضاحتها فتقول وجاء حم مثل دلو وعصا ويد وخب وفيه لغة سادسة دون
الجميع وهو ان يكون كرساء مطلقا (وجاهن مثل يد مطلقا وذو) وفيه ثلث
لغات لانه كعصا ويد وما هو المشهور المذكور في المتن (لا يضاف الى مضمير)
وقولهم اللهم صل على محمد وذويه شاذ بل لا يضاف الى اسم غير الجنس
وقولهم ذو زيد بتأويل ذو هذا الاسم كذا في الرضى ويستفاد منه ان المراد
سلب اضافة ذو وفروعه الى المضمير (ولا يقطع) عن الاضافة وفي الرضى
الذو ينشاذ (التوابع) جمع تابع ولا يجمع فاعل الصفة على فواعل بل فاعل
الاسم يجمع هذا الجمع لا اعتبار الغلبة الاسمية فتخالف المرفوعات والمنصوبات
والججوريات حيث لوحظ في جمعها كونها صفات في الاصل تفننا وسلاكا
في الاصول ما هو الاصل من كونها صفات وفي التوابع ما هو تابع في الصيرورة
اسما (كل ثان) لو اريد به الثاني في الذكر يشمل غير التوابع ما لا يخفى مما لا يحصى
ولو اريد ثان في الرتبة يشمل الفاعل لانه ثان في الرتبة لعامله والفضلات كلها
لكونها ثوان للفاعل والعامل والاخبار بالنسبة الى المسند اليه فاخرج بقوله
(باعراب سابقه) ما خالف السابق في الاعراب لكن ههنا دقيقة اختلفت
عن الاعين الجديدة وهو ان المراد باعراب سابقه اعم من اعراب سابقه محققا
او هو ما لا يخرج عنه نحو بدلى انى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا

اذا كان جائيا فان سابق مع كونه مجرورا هو التامع لمدرك مع كونه منصوبا
لنوعهم الجريه لانه في موضع يكتر فيه الجر بزيادة الباء وما ينبغي ان ينبه عليه انه
لا يخرج به الصفة في قولهم بحر ضرب خرب بحر خرب مع انه صفة البحر المرفوع
لان له رفعه فاعذر للتعذر لسبب طريقان الجر للجوار كما صار رفع بحسبك زيد تقدير يا
لعروض الجر بزيادة الباء واخراج ما بقى من المعربات باعراب سابقه من غير
التابع بقوله (من جهة واحدة) واشكل على الرضى ذلك الاخراج لان جهة
الاعراب اما كون الشيء عمدة او فضلة او متوسطا بينهما وكثير من الثواني
يشارك سابقها في الاعراب وجهة من هذه الجهات كفعول ثان لعلمت واعطيت
والحال عن المفعول به ولو اريد خصوصية الجهة لانوعها فاعراب الصفة
ليكونها صفة واعراب المتبوع لكونه فاعلا او مفعولا به او مضافا اليه الى
غير ذلك واجيب تارة بان المراد من الجهة المفتضى ومقتضى اعراب التابع
ما في غيره فان العاقل في زبد العاقل مرفوع لفاعلية متبوعه بخلاف نصب
المفعول الثاني فانه ليس بمفعول او المفعول الاول بل لمفعولية نفسه وفيه انه يلزم
ان يكون اعراب الصفة الاعلى معنى في متبوعه لا على معنى فيه ويكون معنى في
متبوعه دالان ولا يخفى بعده واجيب تارة بان المراد بالجهة الواحدة العمل وعمل
العامل في التابع والمتبوع عمل واحد لانه ينصب العامل اليهما انتصابا واحدة
بمخلاف غيرهما وهذا لا يصح في المعطوف على مذهب من المذاهب لان
عامله مقدر عند البعض وحرف عطف عند البعض والاول بواسطة حرف
العطف ومما يشكل اشكالا مفصلا ورود نحو جاءني رجلان فان اعرابهما
ليكونهما معا حالا فان قيل هو ليس باعراب سابقه بل باعراب المجموع لانهما
اجرى عليهما اعراب المجموع لئلا يلزم ترجيح بلا مرجح يشكل نحو جاءني
القوم رجلا فرجلا باعتبار سابقه ويشكل ايضا بنحو حسن بسن فانه ليس
بشيء من التوابع الا ان يقال انه داخل في التابع ولم يضبط قسم منه لفظة احكامه
وشهرة امرء (النعته) ويسمى صفة ايضا عرفه في توابع المنادى والنعته
والوصف في اللغة بمعنى على ما في الصحاح والقاموس والنهاية الجزرية
جعل النعت اخص حيث خصه بوصف الشيء في الحين ذكر المصنف
في شرح المفصل ان للصفة معنيين عام مما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود
تابع كان اولا فينبساول خبر المبتدأ وامثاله وخاص هو التابع ويخالفه ما ذكره
صاحب تلخيص المعاني حيث قال في بحث القصر المراد بالصفة في هذا الباب

المعنوية لا النعت النحوي فدل كلامه على ان شمول الصفة الخبر المبتدأ ليس
 بمعنى نحوي (تابع) جنس للنعت (بدل على معنى في متبوعه) اخرج به المصنف
 التوابع كلها واورد عليه الرضى انه لم يخرج عنه العجني زيد علمه وجاءني
 القوم كلهم ونحن نقول لم يخرج عنه تابع اذا المعطوف بدل على كونه
 المتبوع بما يشاركة الغير في كونه مقصودا بالنسبة والتأكيد على ان المتبوع
 ليس متجوزا فيه ولا ممسا ذكر سهوا والبدل يدل على ان المتبوع هذا الامر
 المميز ولو قيل المراد الدلالة المقصودة وشئ من تلك الدلالات غير مقصود
 قيل يخرج عن تعريف النعت المبين لمعنى المتبوع نحو الجسم الطويل العريض
 العميق فان المقصود فيه بيان معنى الجسم لا الدلالة على معنى فيه والنعت
 المؤكد نحو نفخة واحدة فان المقصود فيه تأكيد معنى في المتبوع لا الدلالة
 على معنى فيه ويرد عليه انه خرج به الوصف بحال المتعلق نحو رجل حسن
 غلامه فان الوصف فيه يدل على معنى في الغلام لا في الرجل حتى قيل ينبغي
 ان يراد في التعريف او متعلقه ولا شبهة في ان الاولى هي الزيادة وغاية
 توجيه التعريف ان المراد بمعنى في المتبوع اعم من معنى فيه تحقيقا او تنزيلا
 كالوصف بحال المتعلق لتنزيل حاله منزلة حال المتبوع فان الرضى وقد يجعل
 حال متعلق الشئ وصفا لذلك الشئ تنزيلا منزلة حاله نحو مررت برجل
 مصري حماره لحصول الفائدة بذلك او ان المراد الدلالة على معنى في متبوعه
 اعم من دلالة الوصف وحده او مع ضمنية المتعلق ولا يخفى في دلالة مع
 المتعلق على حال في المتبوع وانما سمي وصفا بحال المتعلق لجرى ان الاعراب
 على ما يدل على حال المتعلق وانما ميز عن الوصف بحال الموصوف مع ان
 كليهما للدلالة على معنى في المتبوع لاختلاف احكامهما (مطلقا) قيد
 للظرف اي كائن في متبوعه كونا مطلقا غير مقيد بزمان نسبة حصل لموصوفه
 في الكلام وقصد به اخراج الحال اذا الحال يدل على معنى كائن في ذي الحال
 في زمان نسبة حصل لذي الحال اذا تقدم التابع والمتبوع بمعنى اخراج الحال به
 نعم يصح ان يقال ذكر لبيان مدلول الصفة بحيث يتميز عن مدلول الحال
 اذ هذا تعريف للصفة بتعيين مدلولها بقوله مطلقا وان كان مستغنى عنه
 في اتمام التعريف لكنه يحتاج اليه في تعيين مدلولها الذي قصد به في ضمن
 التعريف ولا يخفى عليك انه يخرج باقي التوابع عن التعريف اذ دلالتها
 على معنى كائن في متبوعها كونا مقيدا بزمان نسبة لمتبوعها وفي بعض الشروح

ان قوله

ان قوله مطلقا قيدا للدلالة اي دلالة مطلقة غير مختصة بمادة فخرج به
 جاءني القوم كلهم والعجني زيد علمه فان دلالة هذه التوابع على معنى في متبوعها
 مختصة بالمادة حتى لو قيل العجني زيد وغلامه وجاء زيد والعجني زيد غلامه
 انتفى الدلالة وفيه ما عرفت من ان كل تابع يدل على معنى في متبوعه وانه
 يخالف ما حمله المصنف عليه وانه لا يساعد اللفظ مطلقا اذ يقتضي هذا
 التوجيه تأنيثا مطلقا ولما كان مظنة ان يقول احد انه لا فائدة في وصف
 الشئ لانه انما يكون الخطاب به مع من هو عالم بثبوت الصفة فلا فائدة
 للمخاطب في دلالة النعت على معنى في متبوعه تعرض لبيان فوائده وان كان
 من وظائفه فن آخر ولذا لم يستوف بيانها وقد ساق الكلام مساقا يفيد
 ما هو الغالب من تلك الفوائد وما هو النادر فقال (وفائده تخصيص) وهو
 تقبيل الاشتراك في النكرات (او توضيح) وهو دفع الاحتمال في المعارف هذا
 هو المصطلح النحوي ولا يخفى في امتناع اجتماع الفائدتين كما نبه عليه
 بكلمة او الفاصلة والاشبه ان تكون فائدة وصف المعارف بلام العهد الذهني
 التخصيص نحو امر على اللثيم بسني دون التوضيح فتنبه ونبه على امتناع
 اجتماع هاتين الفائدتين مع ما يتلوه بقوله (وقد يكون لمجرد التثنية) وهو
 بيان صفة الكمال والاشهر مقابلة المدح مع الذم (او الظم) وهو بيان
 النقص اذا استغنى الموصوف في نفسه عن الوصف (او التوكيد) وهو
 فيما اذا اشتمل الموصوف على الصفة نضمنا او التزاما (نحو نفخة واحدة) اكد
 الوحدة لدفع توهم كونه القصد الى الجنس لان الاسم الحامل للجنس
 والوحدة وربما يقصد الجنس وربما يقصد به الوحدة وقد يكون الموصوف
 التوكيدي للاشارة والى ان القصد الى الجنس نحو * وما من دابة في الارض
 ولا طائر يطير بجناحيه (ولا فصل) تفسيره ما في بعض النسخ ولا فرق (بين
 ان يكون مشتقا او غيره) غير مغلوب وصفته الاسمية نحو ارقم واسود وادهم
 وصديق فانه لا يوصف به بعد غلبة الاسمية ولا يخفى ان صوابه وغيره لان بين
 يطلب متعددا وفيه رد على سبويه حيث اشترط الاشتقاق فيه دون
 الحال وجوز جاءني زيد اسندا ولم يجوز جاءني زيد الاسد وعلى سائر النحاة
 حيث اوجبوا الاشتقاق فيهما معا ولا يظهر فرق بين الحال والصفة لا
 كما يقتضيه مذهب سبويه ولا كما يقتضيه عدم تقييد المصنف الحال بغير
 المشتق وتقييد غير المشتق في النعت بقوله (اذا كان وضعه) الاظهر ان المراد

بالوضع اعم من الوضع المشهور والمجازي اذ لا ينكر احد مررت برجل عدل
(لغرض المعنى) اى لغرض افادة المعنى اى القام بالغير (عموما) اى وضعاعاما
بمعنى عموم ذلك الوضع جميع موارد استعماله (مثل نمى وذى مال) يعنى صيغ
النسبة سواء كانت بياء النسبة كما هو الظاهر من العبارة او بغيرها كحال ويقال
على ما يقتضيه الدراية لكن بشرط ان يكون اعلى معنى النسبة بخلاف
فري ونحوه وذى مال يريد به ذا وفروعها من ذات وذوات وذوا وذوو
او مافى معنى فرع من فروع من اولى واولات ومثل ذلك اودعى بمعنى فطن
وجر شلع بمعنى غليظ وضخم بمعنى شديد وشمر ذل بمعنى سريع وذى بمعنى
الذى والى ونحوه من الموصولات الممدودة بهمة وصل (او خصوصاً) اى
وضعاً يختص ببعض موارد الاستعمال وهو قسمان سماعي وقياسي اشار الى بعضه
بقوله (مثل مررت برجل اى رجل) يريد به اى المضاف الى لفظ موصوفة وما
فى معناه ويختص بالنكرة فانها فى هذه الصورة استعيرت لمعنى الكامل فمضى مررت
برجل اى رجل مررت برجل كامل فمضى مررت بامرء اى امرء ايضا كذلك (و)
بقوله مررت (بهذا الرجل) يريد به كل اسم جنس معرف باللام جاء بعد اسم
الاشارة فانه يصير المقصود منه افادة وصف الرجولية (وبزيد هذا)
يريد به اسم اشارة غير مكاني فانه يوصف به العلم والمضاف اليه اولى الضمير
اى اسم الاشارة فان اسم الاشارة فى هذا الموضع مستعمل استعمال المشار اليه
فكما يصح قولك زيد المشار اليه يصح زيد هذا ومن القياسى كل وجد
وحق فانه يوصف بها المعرفة والنكرة اذا اضيفت الى لفظ موصوف بغية
ولا يوصف بها الاسم الجنس فنقول جاءنى الرجل كل الرجل وجد الرجل
وحق الرجل ورجل كل رجل الخ فانها مستعيرة للكمال فى الشرف والدناءة
وتقول جاءنى اللئيم او اللئيم كذلك واصل معنى كل الرجل انه جميع افراد الرجل
حيث جمع جميع ما فيهم وجد الرجل معناه انه غير هزل فى كونه رجلاً ومعنى
حق الرجل ان غيره باطل رجوليته ومن القياسى وصف اسم الجنس بنفسه
المضاف الى الصديق بمعنى الجودة اى الى السوء فيقال جاءنى رجل رجل رجل
سواء ورجل صديق فانه مع المضاف اليه نازل منزلة سىء او جيد ومن القياسى
على ما صرح به الرضى المقادير نحو الرجل ثلثة وبر فقير ان وثوب ذراعان
والسهيل جعل الوصف بالعدد مقصوراً على السماع واما السماعى فانه
المصدر بمعنى اسم الفاعل فى الاغلب او اسم المفعول نحو رجل عدل ورجل

رضى فاباك ان تصف بالمصدر كما ثبت كما تقرر فى الاوهام وكان منشأ الوهم
شيوعه وكثرته ومنه ضرور غير شائعة احدها الوصف بجنس مشتهر بمعنى
مشتق نحو رجل اسد اى شجاع ورجل حمار اى بليد وثانيها وصف اسم
الجنس بنفسه يقال مررت برجل رجل اى كامل ورأيت اسدا اسدا اى
كاملاً وثالثها وصف الشئ بما صنع هو منه نحو خاتم فضة واستقبحة سبيوبه
نثراً وشعراً وجوزة السيراني ورابعها مررت برجل اى عشرة ورجل واخ لك
واب لك وكأنه يتأويل المرربى والمشتق فيكون من الضرب الاول لا قسمياله
كما يفيد ببيان الرضى والاصل فى النعت ان يكون مفرداً اما لانه فى الاصل
خبر مبتدأ واما لان الاصل ان يكون مشتقاً ويكون جملة لانه ربما يكون
الغرض من الجملة المعنى واليه اشار بقوله (وتوصف النكرة) حقيقة او حكماً
كالعرف باللام للمعهد الذهنى لكن لا توصف النكرة الحكيمة الا بجملة
فعليه فعلها مضارع كما لا يوصف من المفردات الا بنكرة يمنع دخول اللام
عليها نحو مررت بالرجل مثلك وخير منك (بالجملة الخبرية) اطلق الجملة
فى خبر المبتدأ لانه يجوز زيد اضربه اضربه بلاناً ويل بخلاف جاءنى
رجل اضربه لانه لا يجوز الا بتأويل مقول فى حقه اضربه وذلك لان
الصفة لتقييد الموصوف بامرء يعلم المخاطب انتسابه به والجملة الانشائية
غير معلومة النسبة قبل تكلم المتكلم واهس المقصود من خبر المبتدأ الا
افادة نسبة غير معلومة للمخاطب وهو كما يجهل النسبة الخبرية يجهل النسبة
الانشائية (ويلزم الضمير) لفظاً او تقديرًا والتقدير فيه اكثر فى خبر المبتدأ
وان كان اقل منه فى الصلة والمراد ضمير يرجع الى الموصوف فكان تعريفه
للمعهد (ويوصف) مرفوعة قوله (بحال الموصوف وحال متعلقه) المتبادر
ما هو حاله فى نفس الامر وحال متعلقه كذلك فيلزم ان يكون جاءنى رجل
صائم نهارة من الوصف بحال الموصوف وجاءنى رجل حسن الوجه بنصب
الوجه او جره من الوصف بحال المتعلق وليس كذلك كما لا يخفى فينبغى
ان يراد حال الموصوف على حسب العبارة وهو ما جعله المتكلم حالاً له ولو تجاوزا
(فالاول) من الوصفين (ينبعه فى الاعراب) قد عرفت معنى التبعية فى الاعراب
وهو اتحاد نوعى اعرابهما مع اتحاد الجهة وهل تصح التبعية بهذا المعنى
فى البواقى حتى يصح قوله (والتعريف والتكبير والافراد والتثنية والجمع
والذكر والتأنيث) فيه نظراً لما فى كل صفة من الموافقة فى امور

اربعة من تلك العشرة اذ لم يسبق فيه التذكير والتأنيث ولا الجمع كان يكون
الصفة على لفظ المصدر نحو رجل صوم ورجلان صوم وهكذا (والثاني)
الصفتين لا يخفى ان كلام المصنف اشتمل على توضيح الواضح وذكرا
تركه الراجح اذ المتابعة في الاعراب لا تحتاج الى البيان الاول فالاول يتبع في
التصريح التعريف والتكثير الخ والثاني يتبعه في الاولين (بتبعه) اي
الموصوف (في الخمسة الاول) جمع اول ففي كل صفة يجب الموافقة
في امرين (وفي البواقي) لا يتبع الموصوف بل (كالفعل) في انه يدور تأنيثه
وتذكيره ونظائرهما على الاستناد الى الفاعل كما يكشف عنه بحث المؤنث
والمذكر وبحث تاء التأنيث الساكنة قال الرضي جعل الثاني في البواقي
كالفعل دون الاول فرق من غير فارق وكيف لا وتثنية الصفة وجمعه وافراده
وتذكيره وتأنيثه باعتبار فاعله الذي هو الضمير لا باعتبار موصوفه وانما اقصى
العجب من هذا الرجل كيف غفل عن هذين الرجلين وهؤلاء الرجال وكيف
لم ينظر الى هذه المرأة الى غير ذلك حتى لا يقع في قطع مثل هذه المسالك لا يقال
بشكل ما ذكره رجال ضاربة فانه لم يتبع الصفة فيه موصوفها في الجمع ويعكس
هذا من قولهم برمة اعشار وثوب اسمال لانا نقول موصوفها في الاوّل مأول
بمفرد مؤنث اعني جماعة من الرجال والصفة في الثاني برمة بجمعة من اعشار
وثوب بجمع من اسمال فان قلت جاني رجل قائم ابوه وصف بحال المتعلق
فكيف يصح ان يقال هو كالفعل وهو نفس الفعل قلت الصفة فيه مجموع
قام ابوه وهو وصف بحال الموصوف وهو كونه بحيث قام ابوه بخلاف
رجل قام ابوه فان الصفة فيه قائم بجريان اعراب الصفة عليه فلا تنقسم
الجملة التي هي صفة الى ما هو حال الموصوف وهو حال متعلقه فان قلت
تبعته الجملة في الاعراب وان امكن تصحيحها يجعل الاعراب بحيث يع اعراب
محلا كيف يستقيم تبعيتها في التذكير والتأنيث ونظائرهما قلت الاظهر
ان الجملة بمنزلة عن هذا البحث ومن هذا ينقدح ان الانسب تقديم هذا
البحث على بيان كون الصفة جملة خبرية (ومن ثم) اي من اجل انه كالفعل
في الحاق علامة التأنيث والتثنية والجمعين دون موصوفه (حسن قام رجل
قاعد غلمانه وضمه قاعدونه غلمانه وجاز قعود غلمانه) يعني تفاوت هذه
الامثلة الثلاثة بالحسن والضعف والجواز اذ لو كان هذا القسم من الصفة
تابع الموصوف لكان التفاوت بحسن قام رجل قاعد غلمانه لكونها كالفعل

بل لكونها كالموصوف في التذكير والافراد نعم لو قال حسن قام رجل قاعد
غلمانه لكان متضمنا ولم يخرج الى جعل قوله وجاز قعود غلمانه معطوفا خارجا
من خبر الظرف (والضمير لا يوصف ولا يوصف به) الاسماء باعتبار الوصف
والوصف به اقسام اربعة ما يوصف ويوصف به كاسم الاشارة وما لا يوصف
ولا يوصف به كالضمير وان المصدرية مع مدخولها مخرج به الرضي في بحث
الخبر الظرف باي المضاف الى مثل موصوفه نحو مررت برجل اي رجل
فتأمل واعلم انه لم يكن في نسخة الرضي قوله ولا يوصف به فاعتذر بانه تركه
المصنف للتضمن (والموصوف اخص او مساو) اياه اذ لا اخص من المضمير
وظاهر هذا الحكم منقوض بما لا يخفى من قولهم شيء عجيب وامثاله فقول
المراد بالاختصاص والمساوي ليس قسما بالاعم بل الاعرف والمساوي في التعريف
فهذا الحكم مخصوص بالمعارف وحل المساوي عليه هين ويوجه حل
الاخص عليه بان يراد به ماله من مزيد الاختصاص بالتعريف يكشف عن هذه
الارادة قوله (ولهذا لم يوصف ذو اللام) ولا بد من معرفة مراتب التعريف
حتى تظهر هذه المسئلة ومذهب سيبويه الاعرف المضمير ثم الاعلم ثم اسم
الاشارة ثم المعرف باللام والموصول والمضاف في مرتبة المضاف اليه
فلا يوصف المعرف باللام بالمضاف الى غير المعرف باللام وعند المبرد المضاف
انقص من المضاف اليه فيوصف المعرف باللام بالمضاف الى الاربعة ومذهب
الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمير ثم المبهمة ثم ذو اللام وعند ابن كيسان المضمير
ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام وقال المالكي ضمير المتكلم ثم العلم الغير المشترك
وضمير المخاطب ثم ضمير الغائب الذي لا يشبهه مفسره ثم اسم الاشارة والمنادى
ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه فالتابع الاخص
على مذهب ابيس صفة بل بدلا او عطف بيان وقوله (الا بمثله) يتجه عليه
انه ان اريد المماثلة في المرتبة يلغو قوله (او بالمضاف الى مثله) وان اريد
المماثلة في كونه ذا لام تعريف لا يصح الحصر لصحة وصف ذي اللام
بالموصول ولما علم مما سبق ان كل مساو للشيء او ادنى منه في التعريف يقع
صفة له وكان المضاف الى المعرف لذلك بالنسبة الى اسم الاشارة مع انه
لا يقع صفة له احتاج الى استثناء فذكر ما هو بمنزلة الاستثناء عند مع
الاشارة الى وجه مخالفته لاختواته فقال (وانما التزم وصف باب هذا) بعد
ارادة وصفه (بذي اللام) لانه التزم وصفه بذي اللام لانه لم يلتزم وصفه

فضلا عن التزام وصفه بذى اللام ولا يفنى ذكر الالتزام من كلمة انما لانه
دخل اقوله (الابهام) فكانه قال ما لزم الا لابهام والالتزام بذى اللام
منقوض بجواز وصفه بالموصول الذى مع اللام ولام الموصول واقتضاء
ابهام باب هذا ذلك الالتزام فى غاية الابهام وتكلفوا فيه بان التوسل
فى ازالة الابهام بالمضاف الذى توسل فى زوال ابهامه بالمضاف اليه كالسؤال
من انفق والاستعارة من المستعير وهل يتوسل بمطلق ذى اللام سواء كان
موضوعا لغرض المعنى ام لا اختلف فيه ذهب المصنف الى الاول كما انضح
من قوله فيما سبق مررت بهذا الرجل وابن مايت الى اختصاصه بالموضوع
لغرض المعنى وحكم بان الرجل فى المثال المذكور بدل (ومن ثم) اى من اجل
ان وصف باب هذا الرفع (ضعف مررت بهذا الايض) لضعف ذلك الرفع
فيه بخلاف لمست هذا الايض لان اللبس خصه الثوب (وحسن مررت
بهذا العالم) بقى مباحث مهمة كثيرة النفع ما رأينا بدا من بيانها منها وحدة
الوصف مع تعدد الموصوف فان كان العامل واحدا والمعمول المتعدد
مذكورا بطريق العطف ولم يكن المتعدد مختلفا بالتعريف والتكثير يجوز
وحدة الوصف نحو جاء زيد وعمرو المنطلقان كما يجوز جاء زيد المنطلق
وعمرو المنطلق فان اختلف بالتذكير والتأنيث او بالعقل وعدمه يغلب العقل
والتذكير نحو جاءنى زيد وهند العاقلان ورأيت رجالا وافراسا ماشيين
وان لم يذكر المعمول المتعدد بطريق العطف لا يصح وحدة الوصف فلا يقال
اعطيت زيدا الغلام العاقلين ولا ضرب زيد عمرا العاقلين بل يقال
ضرب زيد العاقل عمرا العاقل او ضرب زيد عمرا العاقل العاقل بنصب
العاقل الاول ورفع الثانى وهو الاولى من العكس لاتصال صفة بموصوفه
وخالف هشام وغلب البصريين فى امتناع ضرب زيد عمرا العاقلان
بناء على ان زيد وعمرو كلاهما فاعل ومفعول معنى فهما فى حكم
المتعدد المعطوف بعضه على بعض الا ان الهشام يرجع رفع الصفة بتقدير
للفاعل وتغلب يسوى بين الرفع والنصب وان كان العامل متعددا بالتكثير
نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان جاز وحدة الصفة وان لم يتعدد بالتكثير
وكان متحدا فى النوع والعمل وكان احدهما معطوفا على الآخر والمعمولان
متحدان فى الاسم ولم يختلفا تعريفيا وتكثيرا اجاز الخليل وسبويه وحدة
الموصوف نحو جاء زيد وذهب عمرو الظريفان وضربت زيدا واكرمت

بكر الظريفين وجاءنى غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابوك
عمرو الظريفان والمبرد والزجاج وكثير من المتأخرين زادوا اشتراط
اتفاق العاملين فى المعنى نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان وغلام زيد
وغلام عمرو الكريمين والكسائى اجاز وحدة الوصف وان اختلف العاملان
والعمل معاذا تقارب المعنى نحو ضربت زيدا والمهان عمرو والعاقلان لانهما
مهانان معا وفيما امتنع وحدة النعت بجوز الوحدة مع القطع عن المتبوع
وسمى معنى القطع ومنها وحدة الموصوف مع تعدد الصفات الغير
المتحدة فى محل وهو ما اذا كان الموصوف جمعا لكل جزء منه صفة تقول مررت
بثلاثة رجال شاعر وكاتب وقارى فان خلا بعض الاجزاء عن صفة لا يصح
نعت البعض فلا تقول جاءنى ثلاثة رجال كاتب وشاعر بل رفع كاتب وشاعر
بتقدير منهم كاتب وشاعر فيكون الوصف مجعلا ومنها قطع الصفة بجعلها
مخالفا للمنعوت انزايان ينصب او يرفع وشرطه ان يكون للمدح او للذم
اولا ترجم وقد يكون للتنبيح نحو يزيد الغاصب حتى ينصب الغاصب والمرفوع
بتقدير اعنى او ما يناسب اياها من امدح واذم وارجم ولا يجوز اظهار هذه
المقدرات اصلا ويجوز مخالفة المقطوع المتبوع تعريفيا وتكثيرا والاكثر
فى قطع النكرة ذكر الواو الاعتراضية نحو هذا رجل فاسقا وقائلا للفقراء
وجاء قطع المعرفة ايضا بالواو وان تعددت تلك المنعوت فلك قطع الكل
والبعض ويجب تقديم غير المقطوع ومنها انه قد يقع الوصف مصدرا بلا
اواما ويجب تكريره نحو قوله تعالى * وظل من يحموه لبارده ولا كريم *
وقولك اسير سيرا اما شديدا واما غير شديد ومنها ان حذف الصفة كثير
اذا علم ومنها ان حذف الموصوف فى غير موصوف الجملة والظرف فى غير غاية
الكثرة وكثر فى موصوف باحدهما اذا كان بعضا مما ذكر قبله مجرورا بمن او
فى نحو قوله تعالى * وما منا الا له مقام معلوم * وفيما سوى ذلك لا يكون الا
فى الشعر نحو انا ابن جلا ومنها انه اذا اجتمع من الاوصاف مفرد وظرف
وجملة قدم المفرد واخر الباقيين فى الاغلب وليس تقديم المفرد بواجب
خلافا لبعض غفل عن قوله تعالى * هذا كتاب ازلناه مبارك * ونظائره ومنها
انه يجوز اجراء صفة المضاف على المضاف اليه اذا لم يكن المقصود ملتبسا
ويقال له اجر بالجوار نحو هذا حجر ضرب خرب بحر خرب والحرب هو الحجر
لا الضرب لكمال اتصال بين المضاف والمضاف اليه حتى انه قد يضاف

المضاف اليه الى ما حق المضاف ان يضاف اليه فيقال حب رمالك وليس
لك الا الحب واشترط الخليل فوافق صفة المضاف للمضاف اليه في الافراد
والثنية والجمع والتذكير والتأنيث فلا يجز ذلك في هذان بحر ضرب خربان
خلافاً لسببويه (العطف) اما مصدر عطف الوسادة ثنائها لان بالعطف
النحوي ثني طرف النسبة او مصدر عطف عليه بمعنى كر لان به يكر المتكلم
الى طرف النسبة وتعديته بمعنى يؤيد الثاني فتأمل (تابع مقصود بالنسبة)
ابن الجار والمجرور صلة المقصد والا لكان المعطوف مقصوداً بالنسبة
اما قصد المدلول بالبدال واما قصد الغرض بالفعل اذ لا ثالث وشئ منهما
لا يصح قائل باللسببية تابع مقصود بسبب النسبية لكونها ظرفاً لهما لان
المعطوف في الكلام كالمعطوف عليه طرف نسبة تامة توصيفية او تعليلية
او اضافية ومن جعله صلة المقصد فقد انقطع عن توجيه الكلام فلم ينل
من سعيه الا الملام و بعد يرد على التعريف نحو زيد الفاضل فانه تابع مقصود
بالنسبة مع متبوعه لكونهما طرفي النسبة التوصيفية تخرج عن التعريف
زيد وعمرو الفاضلان على انه خروج عن صناعة التعريف بل عن صناعة
البيان وبهذا تبين ان ما ذكره المصنف وتبعه الشارحون ان هذا القيد
يخرج من الايمان ما سوى البديل يلوح عليه اوضح احوال (مع متبوعه)
يخرج عنه البديل اذ هو مقصود بالنسبة دون متبوعه ولا يخرج عنه المعطوف
ياو واما وام ولا وبل ولكن لانه مقصود بالنسبة ليد عن النسبة المرددة او
احدى النسبتين ايجاباً والاخرى سلباً فالمعطوف عليه والمعطوف مجتمعان
في النسبة مختلفان في القبول وغفل عن هذا التحقيق الفحول فوقه وافيا
وقعوا وحرموا عن نيل المقصود والوصول (يتوسط بينه) اي بين العطف
(وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسبأني) الحروف العشرة في قسم
الحروف لما فرغ من التعريف شرع في بيان الاحكام وابتدأ بوجوب
توسط احد الحروف العشرة وامتناع حذفها الا اذا تكملاً للحد للبيان
ما يوجب مزيد توضيح المعطوف ووضح به كمال ايضاح ان ما دخل عليه
حرف التفسير ليس عطفاً كما ذهب اليه بعض النحاة بل عطف بيان كما
ذهب اليه الجمهور (نحو قام زيد وعمرو) مثال للمقصود بالنسبة مع متبوعه
فلذلك زيد ايضا دخل في التمثيل وانما فصل بينه وبين التمثيل ببيان الحكم
لان بيان الحكم لكونه موضحاً كالتمثي للتعريف ولك ان تجعله مثلاً للحكم

قال المصنف لم اكتف بقولي العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
الحروف العشرة لان الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله * الى الملاك
القرم وابن السهماء * وبيت الكشيبة في المزدحم * وقوله * بالهف زبابة الحارث *
الصايح فالغائم فلا يب * فالصفة المعطوفة يلزم ان تكون معطوفة على متبوعه
لانه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف لان التوسط تابع الذكر ولا يخفى
ان وجه عدم الاكتفاء لا ينحصر فيما ذكر لان الابدال ايضا يعطف بعضها
على بعض نحو اعجبني زيد علمه وحسنه قال الرضي فانقص بالصفة المعطوفة
حد العطف لانه تابع مقصود بالنسبة الوصفية مع متبوعه واجيب بانه
من هذه الخبيثة معطوف ولا بأس بدخوله انما المحذور دخوله بالقياس الى
موصوفه وهو غير لازم ونحن نقول للمصنف جهات اخر لعدم الاكتفاء
احدها انه من احكام المعطوف ولا يعرف الشيء بحكمه وثانيها انه يتوقف
معرفة المعطوف بهذا التعريف على معرفة العشرة فلا يحصل به المعرفة
الآن وثالثها انه يعرف من التعريف الذي ذكره معنى هيئة العطف وقد
الزم ذلك في تعريف التوابع وهذه فائدة جليلة للتعريف لا يرضى بفواتها
(واذا عطف على المرفوع المتصل) بخلاف المنصوب والمرفوع المنفصل
فانه لا شرط للعطف عليهما (اكيد بمنفصل) يعني شرط العطف على
المرفوع المتصل انما كيد بمنفصل وهذه العبارة شائعة في كون الجزاء شرطاً
لشرطه قال الله تعالى * اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم * الآية
فلا حاجة الى تقييد قوله اكيد بقول اولاً فان قلت ما هو المتقرر ان الشرط
سبب للجزاء فكيف يستفاد كون الجزاء شرطاً له قلت اذا كان الشرط علة غائية
للجزاء يكون الجزاء شرطاً لوجوده بحسب الخارج ويكون سبباً للشرط بحسب
تعلقه ولهذا يفسر الشرط في مثله بالارادة فيقال في تفسير اذا قمتم الى الصلوة
اذا اردتم القيام وفي تفسير اذا عطف على المرفوع المتصل اذا اريد العطف على
المرفوع المتصل فاحفظه فانه مما يحفظ (مثل ضربت انا وزيد) وههنا
نكتة جليلة لا بد من التنبيه عليها وهوانه انما يصح العطف بهذا التأكيد
اذا صح التأكيد وهو ما وجد فيه مقام التأكيد من تقرير امر المعطوف في النسبة
او الشمول حتى لا يصح التأكيد لمجرد تصحيح العطف اذ لو جاز لم يتم تعريف
التأكيد بما يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول اذ يخرج عنه ما يصحح العطف
على الضمير المرفوع المتصل (الا ان يقع فصل) بين المعطوف والمرفوع

المتصل سواء كان قبل حرف العطف كما في مثال المتن او بعده نحو ما اشركنا
ولا ابا ونا (وزكه نحو ضربت اليوم وزيد) ويجوز ذكره نحو ضربت انا اليوم
وزيد لما عرفت ان الداعي الى التاكيد ليس العطف بل امر اخر فصحة العطف
لا يفتى عنه اعلم ان المراد بقوله فيجوز تركه الجواز بلا قبح كما هو المتبادر والتاكيد
لدفع القبح فلا يرد انه يجوز الترك عند الكوفيين بلا قبح مطلقا وعند البصريين
مع قبح عند عدم الفصل فليس الجواز من فروع الفصل لكن يرد انه لو قال
واذا عطفت على المرفوع المنفصل لابد من فصل لكن يرد انه لو قال واذا
عطفت على المرفوع المتصل نحو ضربت انا وزيد وضربت اليوم وزيد
لكفي (واذا عطفت على المضمر المجرور اعيد الخافض) اسما كان او حرفا
لان عطف الضمير على الضمير المجرور لا يمكن بدون ذلك والالزم انفصال
الضمير المجرور فجعل مطردا فاحفظ فانه من ضيافتنا وكذلك اذا عطف
الضمير المجرور اعيد الخافض نحو مررت بزيد وبك فاغتمه فانه من مستخرجاتنا
من القوة الى الفعل وهل هذا الحكم من قبيل واذا نودي الم عرف باللام قيل
يا ايها الرجل حتى يكون في معنى واذا قصد العطف على المضمر المجرور يعدل
عنه الى عطف الجميع الجار والمجرور كما يعدل عن نداء الم عرف باللام الى نداء
اي فيكون المعطوف بمجموع الجار والمجرور او المجرور واعادة الجار شرط
عطف المجرور والجار لاحكامه في التركيب رجع الرضي الثاني بشهادة بني
وينك فان بين الثاني لقولا معنى له وفيه انه لغو بحسب المعنى لكن له النصب
ولا وجه له سوى العطف المصوري فالعطوف هو الجار واللام يستحق النصب
فتعين ان يكون جر الضمير فيكون بالاضافة لا بالعطف (مثل مررت بك وزيد)
واما مررت بك وبه فاعادة الخافض فيه للعطف على الضمير المجرور (والمعطوف
في حكم المعطوف عليه) اشد منها بين الموصوف والصفة حيث قيدوا المطابقة
في الصفة بعشرة اشياء او خمسة واطلقوها هنا فاقضى ذلك الموافقة
من جميع الوجوه مع انه ليس المطابقة فيه مثل المطابقة في الصفة بل دونها
وايضاهذا الحكم منقوض بقولهم يازيد والجارث يازيد وعبد الله ورب شاة
وسخلتها ولا رجل وامرأة الى غير ذلك مما لا يحصى ودفع منه النقض برب
شاة وسخلتها على انه في تقدير التذكير وجعله بتقدير سخلتها لها وجعل الضمير
نكرة كما في ربه رجلا لكن بلا تمييز على الشذوذ ولا حاصل لانه انما ينفع
اوجاز رب سخلتها بهذا التكلف فالاولى دفع النقض بانه شاذ ولا نقض للقاعدة

بالشواذ وتكلف الشيخ الرضي بان المراد المعطوف في حكم المعطوف عليه
بالنظر الى ما قبله اذا كان ما يقتضي الحكم في المعطوف باقيا في المعطوف
عليه ثم قال وكذلك في حكمه العارض له بالنظر الى حرف النداء هذا وفيه
اثار الاهمال من الاختلال احدها انه لا يشمل زيد وعمرو قائمان فان عمرا في حكم
زيد لا بالنظر الى ما قبله بل بالنظر الى ما بعده من الخبر فينبغي ان يقول بالنظر
الى غيره بدل قوله بالنظر الى ما قبله وثانيهما ان التقييد الى ما قبله لافائدة فيه
بل كفي ان يقال المعطوف في حكم المعطوف عليه ان كان ما يقتضي الحكم
موجودا فيه وبعد اللين والتي لافائدة لهذا الحكم (ومن ثم لم يحز فيما زيد بقائم
اوقائما ولا ذاهب عمرا الا الرفع) لانه لابد للمسند المشتق من ضمير للمسند اليه
ولا ضمير في ذاهب لزيد لانه حال عمرو فلو خفض او نصب لكان مشتقا مسندا
الى زيد مع انه لا ضمير فيه لزيد بل فاعله عمرو فلا يصح فيه الا الرفع بان يكون
خبر العمرو ومقدما عليه وتكون الجملة معطوفة على الجملة ولا مجال لعطف
المفرد على المفرد وكذا قالوا ونحن نقول يجوز ان يكون عطف جملة على جملة
بان يكون ذاهب عطفا على محل قائم وعمرو عطفا على محل زيد فيكون
من عطف معمولي عامل واحد على معموليه ويكون نظيره ضرب زيد عمرا
او بكر خالد وبهذا تمكنت من ان تجعل زيد قائم وعمرو قاعد من عطف
مفردين على مفردين فاحسن التأمل واجعل واعلم ان الاشتغال على الضمير
اعم من ان يكون صريحا او بحسب المعنى ولهذا جاز مررت برجل قائم ابواه
لاقاعدين فانه في معنى لاقاعد ابواه وجاز مررت برجل حسنة جاريتيه لافقيحة
فانه في معنى لافقيحة جاريتيه صرح به الرضي وبهذا عرف ان المعطوف
لا يجب ان يكون في حكم المعطوف عليه باعتبار مطابقتها لموصوفه في الافراد
بل يكفي ان يكون في حكمه بحسب المعنى (وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد
الذباب) دفع لما يتوجه على قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه حيث
خالف فيه المعطوف المعطوف عليه في الحكم حيث وجب اشتغال المعطوف
عليه على ضمير الموصول ولا يذهب عليك انه لا يتوجه عليه لان المعطوف
على ما عرفة لا يشتمل يغضب زيد لانه جملة لا محل لها من الاعراب تابعة الا
ان يؤول قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه يبينان حكم المعطوف
الاعم مما عرف ولا يخفى خرازته وبعده عن الفهم (لانها فاء السببية) منع
انقضاء القاعدة به مبنى على منع كونه معطوفا والرضي سلم النقض به وجعل فاء

السببية فاء العطف وقيد القاعدة السابقة بما اذا لم يكن المعطوف متعلقا بالمعطوف عليه وكما لجزء منه ومرتبطا بارتباطه كما في المعطوف بالفاء ونم والواو بمعنى مع ولا يخفى عليك ان الرضى مستغن بما قدمه من ان الاشتغال على التفسير اعم من الاشتغال صريحا او مفهوما الكلام عن هذا التقييد لان المعطوف المتعلق لذلك مشتمل على ضمير بحسب المفهوم لا محالة فالمعطوف بالفاء نحو الذي ضرب فقام عمرو في معنى ضرب وقام عمرو عقيب ضربه وهكذا (واذا عطف على عاملين) اى على عاملين معمولين وذكر اذا والماضى الدالين على تحقق الوقوع لا ينافى الحكم بعدم الجواز لان الوقوع من المخطى كما يعي الفراء ولانه يكتفى لاستعمالها بتحقيق الوقوع في المستثنى ومن لم يثبت ان تنبيه على ان العطف مردود وان ادعى المخالف عدم غلبة وقوعه فحق عليه القول بان الغريق يتعلق بكل حشيش وقيد العاملين بقوله (مختلفين) بينهما على استغراق الحكم كما في وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه فان وصف الشيء بما يعي الجنس يقصده عموم الحكم وشموله الجنس ولا يبعد ان يقال احتزبه عن مثل ضرب واكرم زيد عمرا وبكر خالد فانه جائز بالاتفاق مع انه عطف على معمول عاملين مختلفين على مذهب الفراء لانه ضرب واكرم معاني المتنازع فيه والمراد المختلفين في الم معمول بان يكون لكل معمولان لا مختلفين في العمل كما يتبادر اليه من العبارة والالم يدخل فيه ان زيدا ضرب عمرا وبكر خالد ومنهم من قال قيد بمختلفين لدفع توهم ان ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالد لا يجوز لانه عطف على معمول عاملين متحدين هما ضرب ضرب وهذا وهم لا من وجه واحد اذ لا عمل لضرب الثاني ولا اتحاد له بضرب الاول اذ لا يتصور الاثنينية مع الاتحاد (لم يحز خلافا للفراء) هذه جملة معترضة اى خالف الفراء خلافا فائده التنبيه على ان الحكم خلافا ولائحة في موقع الجملة المعترضة في حصر الجواز في المثال المذكور خلافا فان احدهما للفراء وهو متعلق بالجزء السلبى والاخر لسببويه وهو متعلق بالجزء الثبوتى وحق الخلاف ان يذكر بعد تمام الحكم والحكم لا يتم بدون المستثنى الا ان المص قدم خلاف الفراء على المستثنى تنبيه على انه في الجزء السلبى واحتز من ان يفهم ان الفراء مع سببويه كما هو المشهور بعد انه لم يرض بالمشهور الا ان الرضى صوب المشهور وقال صوابه خلافا لا خفش لكن لا خفش لا يجوز مطلقا ويجوز احد مطلقا زعم من المصنف اذا جمعوا على عدم الجواز فيما اذا فصل مجرور

عن حرف العطف بغير التأكيد لاني الزائدة بعد العاطف ولا مانع سواء عند الاخفش فاذا ارتفع جازا العطف وعند الاعلم يشترط في جوازه ان يكون المجرور مقدما في المعطوف والمعطوف عليه ايضا فلا يجوز عنده زيد في الدار والحجرة عمرو ويجوز عند الاخفش فقوله (الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو) ويراد به صورة تقديم المجرور في المعطوف والمعطوف عليه وقال ابن مالك في التسهيل يجوز عند الاخفش ان كان احدهما جارا واتصل المجرور بالعاطف او الفصل بلا وعلى هذا يراد به صورة تقديم المجرور في المعطوف من غير اشتراط التقديم في المعطوف عليه (خلافا لسببويه) في جواز المثال المذكور ايضا فسببويه يمنع مطلقا والفراء زعم المصنف يجوز مطلقا والمصنف تابع لمن حصر التجوز في مثل في الدار زيد والحجرة عمرو باحد المعنيين هذا تحقيق كلام المتن ولما اشكل عن بعض الشارحين ذكر خلاف الفراء قبل تمام الحكم جعل خلاف الفراء قيدا للحكم وفسره بانه لم يحز مع خلاف الفراء فيه خلافا لسببويه في تحقق الجواز مع خلاف الفراء فيد وانما تعلم ان الخلاف لا يكون قيدا للحكم مؤثرا في الاستثناء وانه حينئذ لا يعلم جواز في الدار زيد والحجرة عمرو اذ لا يلزم من انتفاء عدم الجواز مع خلاف الفراء الجواز الجواز ان يكون المحقق عدم الجواز بدون خلاف الفراء ولا يعلم عدم جواز المثال المذكور عند سببويه ويحتمل ان يكون خلافه في انتفاء خلاف الفراء الا في الجواز وهاهنا مسائل مهمة لا مندوحة عن ابرادها فنقول وقد تحذف الواو مع معطوفها لقوله تعالى * سرايل تقيكم الحر * اى والبرد الآتية وحكم الرضى بشذوذه في بحث التحذير ويشاركه في الاول الفاء كقوله تعالى * فارسلون يوسف * اى فارسلوه فاتاه فقال يوسف وام كقوله * دعا في اليها القلب انى لامر سمع فاادري ارشد طلابها * اى ام غى وفي الثاني اى نحو ما حكى الاخفش اعطه درهما درهماين ثلثة وبخذف المعطوف عليه بالواو كثيرا نحو قول العرب لمن قال مرحبا واهلا وبك واهلا اى مرحبا واهلا وبالفاء نحو قوله تعالى * ان اضرب بعصاك الحجر فانفلق * اى فاضرب فانفلق ونذر مع او نحو فهل لك اومن والديك قبلنا يوشع اولاد العشار ويفصل اى هل لك من اخ اومن والد واثبت الرضى في ثم وحتى ولا ويل ولكن ايضا بعد حروف الايجاب ومنع حذفه اذا كان العطف بام واما بعدها وقال وقد يحذف المعطوف عليه مع ام قال الله تعالى * ام من هو قانت آناء الليل * والتقدير الكافر

خيرام من هوفانث ويجوز تقديم المعطوف بالواو على المعطوف عليه ضرورة
 الشرع على ما قاله ابن مالك في التسهيل و بعد الفاء و ثم واو ولا ايضا على ما في
 الرننى لكن ذكر لذلك التقديم شرائط ان كنت طالبا لمعرفة فاعليك به
 ويصح الاخبار عن المعطوف عليه والمعطوف بالواو بخبر واحد فبطا بقهما
 ان خبر او ضمير فيه وتقول زيد وعمرو وجاء اواسد ان وهذا ظاهر وكذا يصح
 الاخبار بخبر واحد في العطف باو نحو زيد او عمرو جاءني اواسد ويجب الافراد
 ولا يصح في العطف بيل ولا الا عن احدهما نحو لا زيد لا عمرو جاء اواسد وزيد
 بل عمرو جاءني اواسد فيجب مطابقة لاحدهما واختلف في العطف بالفاء و ثم
 نحو زيد وعمرو جاءني قبل يصح الاخبار عنهما بخبر واحد فيقال جاءني وقبل
 لا يصح لان الترتيب ياباه واختار الرضى الاول وقال جاءني الزجلان يحتمل
 الترتيب ولا ينافيه وفيه انه لا يكتفى احتمال الترتيب بل لابد من احتمال افادة
 الترتيب والذوق السليم يعرف ان زيد وعمرو يستدعي الفراغ عن الاخبار
 عن زيد قبل افادة التعقيب وحتى وان شارك الفاء و ثم في افادة الترتيب
 لكن الضمير بعد المعطوف والمعطوف عليه بهما لهما صرح به الرضى
 وذلك لتفاوت بين ترتيب يفيد انه وسيرد عليك في قسم الحروف ان شاء الله
 تعالى ويجوز عطف الاسم على الفعل وبالعكس اذا صح تأويل
 احدهما بالآخر وعطف الماضي على المضارع وبالعكس اذا صح
 تأويل احدهما بالآخر خلافا لبعضهم ويجوز عطف المفرد على الجملة
 وبالعكس اذا تجانسا بالتأويل لكن الثاني اولى ويجوز عطف الجملة الاسمية
 على الفعلية وبالعكس وقال ابن جني لا يجوز بغير الواو ولا يربك صحة مررت
 بزيد وعمرو بالرفع في وجوب مطابقة اعراب المعطوف والمعطوف عليه لان نظيره
 من قبيل عطف الجملة والتقدير وعمرو كذلك ولا يجوز الفصل بين العاطف
 والمعطوف بالجر ورفلا يجوز مررت بزيد وامس عمرو ويجوز في المرفوع
 والمنصوب بالظرف في الضرورة دون غيرها عند الكسائي والفراء وابي علي
 ومطلقا عند غيرهم ويجوز الفصل بالقسم بشرط ان لا يكون العاطف
 على حرف واحد ولا يكون ام نحو قام زيد ثم والله عمرو وبالشرط ايضا
 نحو يقوم زيد ثم ان اكرمتني عمرو وبالظن ايضا نحو خرج زيدا واظن عمرو
 (والتأكيذ) مهنوز ومثال ومعناها في اللغة واحد وهو الترتيب وفي الاصطلاح
 (تابع بقرام المتبوع) في القاموس الامر الحادثة (في النسبة) اي كائنا

لاجل النسبة فكلمة في معنى اللام كما في قوله عليه السلام * عذبت امرأة
 في هرة * اي بقرر امر المتبوع الحاصل بالنظر الى النسبة من كونه منسوباً
 او منسوباً اليه والمراد بالنسبة ما يشمل النسبة التامة والوصفية والاضافية
 والايضاغ الى غير ذلك فقوله في النسبة بيان وتقييد الامر احتراز عن الصفة فانه
 بين امر المتبوع في حد ذاته مع قطع النظر عن النسبة وهذا تعريف بينه
 وبين الصفة في نفخة واحدة لا باعتبار ان التأكيذ بقرر امر المتبوع باعتبار
 الموضوع له والصفة تقرر باعتبار المعنى التضمني كما زعم المصنف لان جاءني
 اسد اسد تأكيذ ولا يقرر امر المتبوع باعتبار المعنى الموضوع له بل باعتبار المعنى
 المجازي وتقرر امر المتبوع بالنسبة جعله مقرر في ذهن السامع بازالة غفلة
 عن سماع اللفظ او بازالة تردده في شان السمع بل هو بمعنى الحقيق
 او المجازي وهل النسبة اليه بحسب الحقيقة او المجاز فالمريل للاول تكرير
 اللفظ عرفا ونفسه وعينه عقلا وعرفا ولا يخفى ان تقرر امر المتبوع في الشمول
 ايضا داخل في تقرر امر المتبوع في النسبة فان قولنا جاءني القوم كلهم
 مريل تردد السامع في ان المسند اليه هو المجموع فيكون الكلام حقيقة
 او لبعض فيكون مجازا الا انه جرى عاداتهم بذكر (او الشمول) في مقابلة
 قولهم في النسبة ومقرر الشمول كلاهما وكله واجمع واتبعه فان قلت
 قد تحقق مما تقرر ان التأكيذ بقرر امر المتبوع من حيث انه منسوب
 او منسوب اليه فيقرر النسبة ويؤكد ها وهذا ينافي ما حقق في محله
 من ان انت ضربت يؤكد وقوع الضرب عن المخاطب في الواقع وضربت
 انت لا يؤكد الاكون المخاطب منسوباً اليه عند المتكلم وان المتكلم قصد
 بالنسبة اليه دون غيره لانه المنسوب اليه في الواقع وكم بينهما وهو ان
 التأكيذ المذكور تأكيذ لفظي او تأكيذ مطلقا وهو بعيد اذ لم يعرف
 للتأكيذ معنى وانما سمي لفظيا لانه يقرر نفس لفظ المتبوع ايضا كعناه
 بخلاف المعنوي فانه لا يقرر الا معناه (فاللفظي تكرير اللفظ الاول) قيل
 ان التأكيذ لفظي تكرير اللفظ الاول اذ اللفظي الذي هو قسم السابع
 لا يكون تكريرا كذا قيل والظاهر انه عرف التأكيذ اللفظي بالمعنى المصدري
 على خلاف السوق واحال معرفة التأكيذ اللفظي بمعنى التابع على فطانة
 المتعلم بالقياس اليه بدليل قوله والمعنوي بالفاظ مخصوصة محفوظة اذ لو كان
 المعنوي بمعنى التابع لوجب ان يقال والمعنوي بالفاظ مخصوصة يخرج عنه نحو

ضربت انت واجيب بان تكرر اللفظ الاول حكما لان انت تأتب عن التاء
 لضرورة انه لا يصح تكرار التاء بخلاف جاء زيد نفسه فان نفسه لم يذكّر
 لضرورة امتناع تكرير زيد ولا حاجة الى هذا الجواب للاجتماع على ان الضمير
 في انت هو التاء وان عماد في ضربت انت التأكيد هو التاء فهو تكرير الاول
 نفسه وكذا ضربت بك اياك عند من يجعل الضمير الكاف ولفظه ايا عماد نعم
 يحتاج اليه عند من يجعل الضمير لفظه ايا والمجموع ولذا يحتاج اليه في دفع
 النقص بقولك مررت بك انت وبضربت بك انت ولك ان تقول لا اشتمال
 لضربت بك اياك لان نحو البصرة على ما في التسهيل والنحاة من غير تقييد
 على ما في الرضى على انه بدل وان قال الرضى ان هذا عجيب فانه كضربت بك
 انت في انه تكرير الاول بمعناه فجعل الثاني تأكيدا اتفاقا والاول بدلا لا يحصل
 له بل هما تأكيدان من غير خفاء وذلك لان تعريفهم صحيح على ما زعموا
 وان خطأ هم الرضى وقول الزمخشري ان الثاني في قولهم مررت بك بك بدل
 اعجب من قولهم وهذا مثل قوله في باب المنادى ان يازيد زيد بدل وجميع ذلك
 تأكيد لفظي على ان هناك ما يزيل تعجب الرضى او يصرف التعجب اليه وهو ان
 النحاة قصدوا ازالة البعد من استعمال العرب وانهم كيف وقعوا في ذل الاستعارة
 مع العبارة في ضربت بك انت فوجهوه بانهم لما قالوا في البدل ضربت بك اياك
 احتاجوا في التأكيد الى ضربت بك انت فراقبتهم ولم يعكسوا لان البدل المقصود
 بالنسبة احق من ان يكون بلفظ يقتضيه عامله لانه احق من متبوعه بعامله
 والزمخشري وجد هذا المعنى بعينه في مررت بك بك وفي مررت بك انت
 فتبعهم وقال ما قال وفي يازيد زيد لم يجد التأكيد مستحقا للبناء فحكم
 بكونه بدلا (ويجوز) اي التكرير فيصح قوله (في الالفاظ كلها) على عمومها
 او التأكيد اللفظي ولا خفاء في عدم جريانه في الفاظ لا تستحق الاعراب
 لانه لا يصلح ان يكون تابعا فضلا عن كونه تأكيدا فيجب اما تخصيص
 الالفاظ بما يستحق الاعراب واما حل جريانه في الالفاظ كلها على ما يلزمه
 من عدم حصره في معدودة قسمه ولا يذهب عليك معرفة جريان التكرير
 في اللفظ كله فانه من المهمات فتقول ملخصا لكلام الرضى اللفظ اما مستقل
 يصح ان يتدأ به ويوقف عليه وذلك الاسماء سوى الضمائر المتصلة والافعال
 وحروف الايجاب واما غير مستقل وهو ما لا يصح فيه الامران من الضمائر
 المتصلة العاقدة لصحة الابتداء بها والحروف العاقدة عليها فهي ما عدا

حروف الايجاب فالمستقبل يصح تكريره مع فصل وبلا فصل نحو ضربت
 زيد اضربت وضربت وضربت زيد او غير المستقبل ان كان على حرف واحد
 لو واجب الاتصال باول كلمة نجب مثالهما في حروف العطف وحرف الجر
 او بآخر كلمة كالضمائر المتصلة لا يكرر بدون عماده الا في الضرورة فتقول
 في تأكيد من من زيد من زيد وفي تأكيد ما ضربت وضربت وجاء في الضرورة
 ككما يوثقن ولما بهم واذا كرر مع العماد فان كان العماد اسما ظاهرا فالخيار
 في التأكيد افراد ضميره فتقول مررت بريدبه وان لم يكن على حرف واحد
 ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيد قائم والاحسن الفصل
 نحو ان في الدار ان زيدا قائم وليت بكر البتة قائم وللضمير المتصل طريق آخر
 للتأكيد قد عرفته فتذكر فان قلت قد القيت في اثناء تحقيقك هذا اشكالا
 على تعريف التأكيد اللفظي لصدق تكرير اللفظ الاول على العماد في انا
 غلامك غلامك اذا اردت تأكيد الضمير لان الغلام ليس تأكيدا مع انه تكرير
 اللفظ الاول قلت اشكل عليك لعدم تحقيقك معنى التكرير ومعنى التكرير
 اعادة اللفظ الاول لما ذكرته اولا وفي ضربت وضربت لم تذكر ضربت لما
 ذكرته اولا وهو الاخبار بالضرب بل يعتمد عليه الضمير المتصل وفي مررت
 بك لم يعمل الضمير لتضيف اليه فعلة بل يعتمد عليه التاء ولو لا ذلك لكان
 الغلام في قولك غلامك غلامي تأكيدا وكذا شعري شعري وانا انا ولا يخفى
 عليك اني لم آل جهدا في تحقيق المقام وما جهدي لولا الهام الملك العلام
 فاحفظ ما حرم منه اعلام بعد اعلام تكن عبدا شاكر الحق الالهام والانعام
 ومما عدا من التأكيد اللفظي الاتباع وهو يوازن الشيء بذكر بعده مع الاتفاق
 في الحرف الآخر وهو فسمان ما يكون له معنى لدون ذكر المتبوع ظاهر
 او غير ظاهر بل يضرب يضرب من التكلف وما لا يكون له معنى وانضم الى
 الاول كترين الكلام لفظا وتقوية معنى نحو حسن فسن بسن وكأنهم غيروا
 الاول احترازا عن التكرير بالصرف ولا يخفى ان ادخاله في تكرير اللفظ الاول
 سيما القسم الاول مشكل فتأمل وقد تدخل ثم والفاء من الحروف العاطفة
 على التأكيد اللفظي قال صاحب التسهيل دخولهما عند امن اللبس على
 الجملة اجود نحو * كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون * واما اذا خيف من
 اللبس فلا يدخل نحو ضربت زيدا (والمعنى بالفاظ مخصوصة) اي غير
 داخلية تحت الضابطة او بالفاظ قليلة اذا الحفظ لازم القلة عرفا لسهولة

حفظ القليل (وهي نفسه وعينه) ويزاد فيها الباء فيقال جاء زيد بنفسه
وبعينه ولا يثنى نفسه وعينه بهذا المعنى غير تأكيد فلا يقال جاءني
نفس زيد بمعنى عين زيد وذاته ولا جاءني عين زيد بهذا المعنى صرح به
في التسهيل (وكلاهما) اكتفى بذلك المذكر لانه الاصل يفصح عنه ما سيجي
ومعناه اثنان لكن استغنى بالتأكيده عن التأكيدين فلا يؤكد بثنين الا العوام
فيقولون يا للزيدين ثنيتهما (وكله) بمعنى جميعه لا بمعنى كل واحد وان استفيد
منه العموم ايضا وكلاهما وكله مضافين الى الضمير لا يقطعان غير
التأكيدين بكثرة المتدئين وبقلة نقصان غير المتدئين وفي حكمه جميعه الا انه
يقع غير تأكيد كيد بلاضنه نحو القوم مررت بجميعهم ورأيت جميعهم وجاءني
جميعهم وفي حكم الجميع مطلقا كل مضاف الى مؤكده نحو جاء اقوام كل
القوم وجاء كل القوم (واجمع) ولا يضاف الامع الباء الزائدة نحو جاءني القوم
باجمعهم (واكتنع وابتع وابضع) قيل هذه الثلاثة اتباع اجمع ولا معنى له
بدونه وربما تكلف لها معان في ابضع اللغة الفصحى بالصاد المهملة (فالاولان
يعمان) تأكيدين المفرد والثنية والجمع (باختلاف صيغتهما) بان يفردا المذكر
الواحد والمؤنث ويجمعان جمع قلة للثنية والجمعين وقد يقال نفساهما وعيناهما
(وضميرهما) فيغرد ويؤيد ضمير المؤكد المذكر المفرد ويثنى للثنية ويجمع
بالواو والنون لجمع المذكر العاقل ويجمع بالنون لجمع المذكر الغير العاقل وجمع
المؤنث للثنية على ان المختار في التثنية صيغة جمع الفلة قال (يقول نفسه نفسها
نفسهما انفسهم انفسهن والثاني للثنى كلاهما كلتاها) وقد يؤكد
بهما متعدد غير مثنى اذا اتحد معنى عاملهما نحو انطلق زيد وذهب عمرو
كلاهما بخلاف توقف زيد وذهب عمرو كلاهما صرح به التسهيل
وقد يكتفى في المذكر والمؤنث بكليهما عند الكوفيين ولما سمي الثاني اولا
بالغلب استحق الثالث اسم الثاني (والباقي) اختاره على البواقي لملاحظة
جهة الوحدة وهي كونه (لغير المثنى) وكون الباقي لغير المثنى على ما هو الغالب
والا فقد يستغنى بكليهما عن كليتهما على مذهب البصريين والا فالكوفيين
ومن وافقهم من البغداديين وابن خروف والافخش جوزوا تثنية اجمع
وجمعا واتباعهما يعرف كلاهما من التسهيل (باختلاف الضمير في كلا)
للمفرد المذكر (وكلاهما) للمؤنث (وكلاهما) للمؤنثين (وكلاهما) لجمع المذكر
العاقل (وكلاهما) لجمع غير المذكر العاقل وقد يجي كلاهما لجمع غير المذكر السالم

(والصبيغ)

(والصبيغ في البواقي) جمعه اعدم جهة الوحدة هنا فتأمل (اجمع جمعا
اجمعون جمع) وقد وافق الجمعان في الخروج عما هو القياس وقد يجي جمعا
لجمع غير سالم نحو جاءني رجال جمعا ولا يصح جاءني رجال كلهم جمع انا ويل
الرجال بالجماعات لان مفرد الرجال الرجل لا الجماعة فلا يفهم منه ذلك خلافا
للاندلسي ولبس ما زعم بشي لما عرفته ومن الفاظ التأكيدين العدد المضاف
الى ضمير المؤكد فيقول جاءني الرجال ثلثتهم اواربعتهم الى غير ذلك وفائدته
الشمول لكن يخاطب به من يعرف عدد الرجال قبل ذكر التأكيدين بخلاف ما
اذا وصف الرجال ويقال جاءني الرجال الثلاثة فانه يصح ان يخاطب به من
لا يعرف عددهم قبل ذلك كذا قالوا وفيه نظر لان النسبة الوصفية يجب
ان تكون معلوم المخاطب لامن قبل التكلم ليفيد الوصف ويمكن دفعه بان
مرادهم بالمعلومية في التأكيدين دون الوصف معلومية في التأكيدين حين الغاء
المؤكد قبل سماع التأكيدين بخلاف الصفة فانه لا يجب ان يعلم العدد من ذكر
الموصوف بل يجوز ان يكون حضور العدد في الذهن بذكر الصفة فان كانت
النسبة الوصفية نسبة معلومة للمخاطب فتأمل قد عرفت من بيان المصنف
ومن استدراك ما فاته جمع الفاظ التأكيدين المعنوي ولا اهمال في بيانه من فوت
ذكر السهل والجبل والزرع والضرع والليل والنهار فانهم يقولون مطرنا
سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا ومطرنا ليلنا ونهارنا ويقصد بهما
مطرنا ما كنا كلهما ومطرنا اموالنا كلهما ومطرنا اوقاتنا كلهما لان المصنف
لم يجعل رفع السهل ونظائره على التأكيدين بل على البديل فانه في الاصل بدل
اشتمال تعورف في افادة الشمول ومنه ضرب زيد ظهره وبطنه وضرب عمرو
يده ورجله لكن من بدل البعض نعم ليحتملها توأكيدين ايضا وجهة باعتبار
المعنى المتعارف او تقويته انه يترك فيها الضمائر كما لا ضمير في اجمع بخلاف بدل
الاشتمال والبعض فانه لا يذكر حال الضمير فيقال مطرنا الليل والنهار وهكذا
(ولا يؤكد بكل واجمع) لم يذكر اكتنع واخويه لانها اتباع اجمع فتفي التأكيدين
به يستلزم نفي التأكيدين بها (الا ذواجزاء) لم يقل ذوا افراد لما عرفت ان كلا
في التأكيدين بمعنى الجميع فالافراد ما لم يوجد جميعا لم يؤكد المفرد بالكل وهو
حينئذ تحت الاجزاء (يصح افتراقها) في نسبة الكلام ولما كان المتبادر
الافتراق الحسي ناسب التعميم فقال (حسا وحكما) والافتراق الحسي في نسبة
الكلام ما يشاهد الحس ثبوت الحكم لبعض دون بعض كجنى الرجال والحكمى

ما يكون الافتراق لحكم العقل نحو اشتراء نصف العبد ولهذا يظهر ما يتبادر
الى الفهم ان حكمها يغني عن قوله حسا والمفتراق الحسي اذا نسب اليه ما
لا يفتقر اليه لا يفيد التأكيد فالدائر على الافتراق بحسب الحكم ليس بشيء
اذ لم يقصد بالافتراق حكما الافتراق في الحكم بل اراد بكلّي الافتراقين
الافتراق في النسبة الا انه جعله شاملا للمعنى الحسي والحكمي اثلا يكتفي المخاطب
بما يتبادر ولم يتعرض لعدم صحة التأكيد بكلا فيما لا يحتمل حكم الثبوت لبعض
نحو اختصاص الرجلان كلاهما لانه تبع في ذلك الاخفش حيث جوزه وقال
الرضي انه بعيد عن القياس ولا يساعده السماع لم يلتفت اليه المصنف لانه
لا يبعد عن القياس لانه يدفع توهمه ان المتكلم تلفظ بالثنية مكان الجمع وبقى
سماع الاخفش عن ثقة دونه حوطه الفساد (مثل اكرمت القوم كلهم) فان
القوم بما تفرق في تعلق الاكرام بهم حسا (واشتريت العبد كله) فان العبد
يفترق اجزاء في الشراء بحكم العقل دون الحس وههنا نكتة شريفة
وهو اشتريت العبيد كلهم لا يفيد الا نفي افتراق العبيد في الاشتراء حسا
بان يكون الاشتراء متعلقا ببعض دون البعض ولا يفيد نفي افتراق اجزاء
العبيد حكما لان المتبادر نفي الافتراق الحسي فلا يلتفت معه الى نفي الافتراق
الحكمي ذكره الرضي (بخلاف جاء في زيد كله) فان اجزاء زيد لا تفرق في حكم
الحجي لا حسا ولا حكما ولا يخفى ان بيان ما يتعلق بالنفس والعين كان احق
بالتقديم من بيان ما يتعلق بكل اجمع فتقديم المصنف هذا الحكم على قوله
واذا اكد الضمير المرفوع المتصل فوت لما هو اللاحق على ان فيما فعله الفصل
بين حكمي اجمع بل لا وجه لتأخير حكم النفس والعين الى هنا وينبغي
ان يذكر مع ذكرهما (واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد
بمنفصل نحو ضربت انت نفسك) قيل انما اكد ليخرج المؤكد عن كونه
كالجزء ويزر في صورة الاستقبال فلا يكون تأكيده بمنزلة تأكيده جزء الكلمة
وقرينة جواز تأكيده بكل واجمع بل المنفصل وقيل لان التأكيده يلتبس
بالفاعل مع المؤكد المستتر نحو ضرب هو نفسه فحمل عليه غيره ولا التباس
مع كل واجمع لانها لا يلبان العوامل اللفظية الا قليلا بخلاف النفس والعين
ويبطله ما قدمناه لك ان النفس والعين بهذا المعنى لا يكونان الا تأكيدين
(واكتع واخواه اتباع) جمع تبع وتبع كفرس وافراس لاتباع تابع فان تابع
جمع فاعل على افعال مختلف فيه في القاموس تبع محركة بمعنى تابع ويجمع

على اتباع (الاجمع) وقد عرفت ان اللفظ المذكور ثمة ثلاثة اقسام وهذا
من قسم له معنى بضرب من التكلف على ما قيل ان اكنع من حول كتع
بمعنى تام وابضع من بضع العرق اى سال وابضع من بضع بمعنى روى واتبع
من البتع بمعنى طول العنق مع شدة مغرزه وقيل لامعنى لها فهي من قبيل
حسن بسن وكونها اتباعا لاجمع لا بشيء من الاعتبارين يقتضى ان يكون
توكيد لاجمع لمتبوعه وهو قول ابن برهان واواريد حمل قول المصنف على
مذهب الجمهور لصرف اتباع عن معناه المشهور وتحمل على انها تذكرة
بعيده لان التبع بمعنى الماشي خلفك لغة او بمعنى من مررت به فشي معك
(فلا يتقدم عليه) واواجمع ما يجمع من الفاظ التأكيد المعنوية المذكورة
فالترتيب فيها على طبق ذكر المصنف اياها لكن تقديم اتباع على ابضع
مذهب اللز مخشري والنفاد ديون والجزولى تقدم ابضع وعلى ما حكى الاندلسي
عن البصريين لم يذكروا اتباع وذلك يدل على كان قلته واستحقاقه التأخير
وقال ابن كيسان تقدم من الاتباع ايها شئت (وذكرها دونه ضعيف)
وقيل يجوز ذكرها بدونه هو وتقديم ايها شئت ولا خلاف في جواز ذكر
اجمع بدون كل وذكر كل بدون النفس والعين وفي جواز ذكر كل من النفس
والعين بدون الاخر قال البصريون لا يجوز تأكيد النكرة فاستثنى من حكمهم
النكرة المحكوم بها فانه وقع تأكيده في الحديث حيث جاء فنكاحها باطل باطل
واجاز الكوفون تأكيده منكر معلوم المقدار كدرهم ودينار ويوم وليلة
وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين والظاهر جواز صمت شهر اكل الحاجة
الى تأكيده هذا المنكر المعروف وقد يحذف المؤكد وذلك كثير فيما اذا كان
المؤكد الضمير العائد الى الموصول وبعد ذلك الى الموصوف وبعد ذلك العائد
الى المبتدأ ومنهم من منع حذف المؤكد لانه يشاقى غرض التأكيده المنوط على
التكرير والتطويل ومنهم من منع تأكيده المعطوف عليه بغيره ابتداء بشانه
والقصد اليه ليستغنى به عن التأكيده وفيه ان العطف وان دل على الابتداء
بالمعطوف عليه لكن لا يدل على ان المذكور هو ما قصدت الى ذكره وانه
لا يجوز ولا تخصيص فيه (البدل) في اللغة اسم بمعنى الخلف عن الشيء والمناسبة
ظاهرة (تابع مقصود بما نسب) مامصدرية ولا يلزم بقاء ضمير نسب بلا
مرجع لانه لا ضمير فيه ومرفوعه (الى متبوعه) فالخاصل تابع مقصود بسبب
النسبة الى متبوعه وانه ظرف النسبة الى متبوعه (دونه) اى دون متبوعه

فلم يذكر متبوعه لانه طرف النسبة اليه بل لانه توطئة طرف النسبة اليه فن جعل
 ما موصولة احتاج الى تقدير مضاف اى مقصود بنسبة ما نسب الى متبوعه
 ولا يخفى انه يخرج عنه البديل عن المنسوب نحو ضيفي اخوك وقبل لانه ليس
 مقصودا بالنسبة الى متبوعه بل مقصودا بنسبة متبوعه الى شئ فالصواب
 تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه وبالجملة يدخل في تعريف البديل صفة
 اى وهذا وايهنا في يايهنا الرجل وياهذا الرجل ويايهنا الرجل لانه
 المقصود بالنداء فهو تابع ومقصود بما نسب الى متبوعه دونه قال المصنف
 خرج بقوله دونه العطف بالحرف واورد الرضى عليه المعطوف ببل فانه مقصود
 بالنسبة دون متبوعه بل هو في حكم المسكوت واجيب بان المعطوف عليه
 ببل مقصود بالنسبة اولاً ثم يعرض عنه ويتقصد الى المعطوف ثانياً فالمعطوف
 والمعطوف عليه مقصودان على سبيل التعاقب بخلاف البديل فانه ليس بمتبوعه
 مقصودا اصلاً وفيه ان يدل الغلط ثلثة اقسام قسم تقصد الى المبدل منه
 عندما ترى انه مما سبق به لسانك ويسمى بدل بداء وكثير اما يستعمله البلغاء
 وانما يتحاشون عن غيره وقسم تقصد الى المبدل منه لئلا يترك ثم تدارك بالبديل
 وقسم تداركه سبق لسانك فالقسمان الاولان يشاركان العطف ببل في كون
 متبوعه معه مقصودا بالنسبة على سبيل التعاقب وهذا التوجيه يخرج التعريف
 عن عدم الاطراد الى عدم الانعكاس وهو اصح (وهو بدل الكل) قيل بدل
 هو كل المبدل منه (و) كذا بدل (البعض و) بدل (الاشتمال) اى بدل مسبب
 عن الاشتغال ان صح البديل بسبب اشتغال المبدل منه على البديل (و) بدل (الغلط)
 وجاز فيه الغلط وقيل الثاني مخصوص بما في الحساب والاضافة فيه ايضا
 اضافة المسبب الى السبب فالاضافة في الاخيرين بمعنى اللام وفي الاولين
 بمعنى من قيل في صحة العطف مع اختلاف معنى الاضافة في المعطوف
 والمعطوف عليه نظرا قول ما ذكر معنى اللفظ في حالة الاضافة والافتراق
 الاضافي هنا اسم لقسم من البديل فلا اشكال في العطف بهذا الاعتبار انما
 الاشكال باعتبار انه عطف جزء الاسم على جزء الاسم ودفعه ان تقدير الكلام
 وهو يدل الكل وبديل البعض وبديل الاشتغال وبديل الغلط الا انه حذف جزء
 الاسم لانسباق الذهن اليه بى انه يدل يجوز حذف جزء الاسم او امر مستحدث
 فيما بين المصنفين لا اصل له في الكلام العرفي والظاهر هو الثاني ولا يخفى
 ان اضافة البديل الى غير المبدل منه لادنى ملازمة فالاولى ان يجعل الاضافة

في الاسامي الاربعة الى المبدل منه وذلك في بدل الكل وبديل الغلط ظاهر
 وفي بدل البعض لكن توجيهه ان المبدل منه يدل من كل بعض اجالا فابدل
 من بعض بمجل فيه مفصلة فهذا يدل من بعض المبدل منه وفي بدل الاشتغال
 بان الاشتغال بمعنى المشتغل والمبدل منه مشتمل على البديل اجالا وبهذه
 الملازمة ابدل منه (فالاول مدلوله مدلول الاول) الظاهر ما مدلوله مدلول
 الاول لان مقام التعريف مثلاً الحكم وليس ان يقدر موصوفا اى شئ مدلوله
 مدلول الاول لان الحذف موصوف الجملة شرطاً قد مر وفقد هنا وانما لم يقل
 فالاول مدلوله مدلوله لان المراد بالاول الاول يدل الكل وبالاول الثاني
 المبدل منه وقد تعارف الاظهار في مقام تغاير المرادين (والثاني) مدلوله
 (جزؤه) الاظهر ما مدلوله جزؤه (والثالث) ما بينه وبين الاول ملازمة
 ملتبسة (بغيرهما) اى بغير كونه كلا او جزءا للاول كذا قيل ويحتمل ان يراد
 ملتبسة بغير القسمين وهو كون كلا او جزءا والمراد الملازمة الداعية الى الابدال
 فلا يراد جاني زيد حجاره فان الداعي الى الابدال ليس ملازمة بل كون المبدل
 منه غلطاً والملازمة الداعية الى الابدال كون الاول مشتملاً على الثاني
 على سبيل الاجمال مسوقاً الى تفصيله (والرابع ان تقصد) سوق نظايره
 يقتضى ترك ان بان يقال والرابع يقصد اليه (بعد ان غلطت بغيره) ولا يبعد
 ان يقدر يلزم ان يقصد الى اخره وقيل التقدير يكون بان يقصد والحذف
 في تأويلنا اقل والظاهر بعد ان غلطت به او بالاول وكأنه تعين وفي كون
 القصد الى البديل بعد الغلط بالاول نظراً لانه في سبق اللسان يكون القصد
 قبل الغلط الى البديل الا ان يتكلف ويقال المراد القصد الى البديل من حيث
 انه بدل ولا يذهب عليك ان ما اشتهر من ان المبدل منه يذكر توطئة لذكر البديل
 وتقرير له في نفس السامع انما يتم في غير بدل الغلط وان الظاهر ان يجري بدل
 الغلط في الالفاظ كلها كالتأكيذ اللفظي فيقال قام زيد وزيد ممن في الدار
 اذ تدارك سبق اللسان لا يختص بقسم دون قسم وقد عرفت ان لبديل الغلط
 اقساماً فتذكر (ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفتين) وتمتاز النكرتان
 عن عطف البيان عن عدم التزم تعريفه مع متبوعه والمختلفان عن عدم
 اختلاف عطف البيان ومتبوعه لكن يجوز تنكيرهما (واذا كان نكرة) بالرفع
 فكان تامة وقوله (من معرفة) صفة نكرة وبالنصب فكان ناقصة وفيه ضمير
 الى البديل وقبده الرضى ببديل الكل فلا منع عن مررت زيد حجاراً وما لا بدال

الاخر فهي مع ضمير المبدل منه مختص به لا محالة (فالتعت) واجب وقيل حسن
عند ابي علي هذا اذا لم يشمل البدل النكرة على زيادة اما بحسب مفهومه او بعارض
اتصافه نحو زيدا الرجوع القهقري او رجوع الى الخلف قال الرضي والحق مع
ابي علي (مثل بالناسية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين وضميرين ومختلفين)
وفي التسهيل لا يبدل مضمرا من مضمرا ولا مظهرا من مضمرا وما بوجه ذلك فيجب
جعله توكيذا ونقل الرضي عن ابن مالك انه لم يجوز ابدال المظهر عن مستتر
فكانه ذكره في كتاب اخر (ولا يبدل ظاهر من مضمرا ببدل الكل) من الكل
(الا ببدل الغائب) لان الضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فابدال الظاهر
عنهما يوجب ابدال الانقاص مع اتحاد مدلولي البدل والمبدل منه والبدل
لكونه مقصودا بالنسبة لا يجوز ان يكون انقاص ولا يخفى ان علامة المضمرا مطلقا
اعرف المعارف يوجب ان لا يبدل من ضمير الغائب ايضا (نحو ضربت زيدا)
وخالف الاخفش فيه وسمع من رتب بن المسكين وعلبك الكريم (عطف
البيان تابع غير صفة) اي غير دال على معنى في متبوعه (مطلقا) اي لعدم وضعه
لغرض المعنى عموما ولا خصوصا فلا يجعل عطف بيان ما يحتمل كونه صفة
ولا يصح ان تحمل الصفة على ما دل على ذات مبهمه باعتبار معنى هو المقصود
لانه يصدق التعريف حينئذ على التعت في هذا الرجل (بوضح متبوعه)
اي يكون الغرض منه ايضا متبوعه فيخرج البدل زعمهم انه لا يقصد
ايضا انه لكونه في معرض الطرح وفي كلام الزمخشري ما يفيد ان البدل
ربما يكون لا يوضح متبوعه ويمكن ان يدفع المخالفة بان تركيب عطف البيان
مع متبوعه يفيد الايضاح بخلاف البدل فانه يفيد قصد النسبة اليه وافتادة
البدل الايضاح فيما ذكره الزمخشري ناشئة من خصوص المادة (مثل اقسام
بالله ابو حفص عمر) يريد امير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ولهذا
الشعر قصة مشهورة وثمة مذكورة ما من كتاب الا فيه مسطورة (وفصله
من المبدل لفظا) اشعار بان البدل منفصل عنه معنى كما يفيد. تعريفهما
الا ان اللفظ في التركيب يحتملهما في الاكثر ولا اشارة في اللفظ تميز
بينهما ويتوقف التمييز على الاطلاع على قصد المتكلم الا في (مثل انا ابن
التيارك البكري بشر) اي في تركيب يمتنع فيه وضع التابع موضع المتبوع
لما منع لفظي اذ عطف البيان لا يستدعي كونه في حكم المتبوع وواقعا موقعه
بخلاف البدل ولو وضع بشر مكان البكري لصار التارك بشرا وهو ممتنع

فلا اقل من ان يكون البدل الذي في حكمه ضعيفا ومنه يا خانا الحارث
فان الحارث عطف بيان ويمتنع ان يكون بدلا لامتناع دخول باعلى المعرف
باللام ويا غلام زيد فان زيدا اذ اني على الضم فهو بدل واذا اعرب فهو
عطف بيان لانه يمتنع وضع المعرب مكان المنادى كذا قال المصنف وفيه
بحث لانه اذا جاز يازيد والحارث لم لم يجوز يازيد الحارث غايته ان لا يجب بناؤه
ويجب اعرابه باعرابين وهكذا المعطوف وفي التسهيل ان عطف البيان
لا يكون عن الضمير يجب مطابقته لمتبوعه في الافراد وضمديه وفي التذكير
والثانيث وفي التعريف والتكثير خلافا لمن التزم تعريفهما ولمن اجاز
تخالفهما هذا اخر ما وفقني رب الارباب لشرحه من مباحث الاعراب
وتنصير ع الى رب السماء ان يهديني في شرح اقسام المبني من الاسماء الى اوضح
البيان واحكم البناء ويلهمني لشكر نعمائه باحسن المحامد واجل الشاء (المبني)
الذي وقس في تقسيم الاسم الى المعرب والمبني والمبني المطلق اللفظ الذي
لا يستحق الاعراب اما لعدم صلاحيته واما لعدم مقتضى له وقد عرف المبني
الخاص بخاص اخر هو مبني بالاصل المفسر بفعل الماضي والامر والحرف
لا يطلق المبني كما وهم الرضي ولوسلم فلبس كما وهم انه لو كان التعريف بالنسبة
الى من لا يعرف هيئة المبني المطلق لكان تعريف المبني بالمبني فهو تعريف
بالنسبة الى من يعرف هيئة المبني ولا يعرف الاسم المبني لانه لو كان تعريف
بالنسبة الى من لا يعرف هيئة المبني ايضا لكان تعريف الاسم المبني بالمطلق
المجهول المحتاج الى التعليم لا تعريف المبني بالمبني ولا فساد فيه نعم ليس هذا
تعريفا لمطلق المبني والا لكان تعريفه بالخاص اذ فعل الماضي والامر
والحرف مبني سواء وقع مركبا او غير مركب ويمكن ان يقال المراد بقوله او وقع
غير مركب انه وقع غير مركب تركيبا يتحقق معه العامل ليدخل فيه بعض
المركبات المبنية كعبد الله فان المضاف فيه مبني مع تركيبه مع الغير لانه بهذا التركيب
لم يتحقق معه العامل فتح يصح ان يكون هذا التعريف بمطلق المبني لان الفعل
الماضي والامر والحروف داخله في غير المركب تركيبا يتحقق معه العامل ولولا
جعل كلمة ما عبارة عن الاسم لكان تعريف الاسم المبني به تعريفه بالاعم (ما ناسب)
اي اسم ناسب والا لاختل التعريف كما عرفت ضبط اقسام المبني فتأمل
ويخرج عن المعرف والمعرف الاصوات لانها ليست بكلمات فضلا عن الاسماء
وانما بحث عنها في قسم اسم المبني لما كانت بالاسم المبني فبشكل عدها فيها

بين تعداد اقسام هذا المبنى فهو بين ان يتكلف بان يراد بالاسم اعم من الاسم
وما نظم في عداده وبين ان يتكلف في ذكر الاصوات في تعداد اقسام المبنى
ويقال ذكره استطرادا قبل قدم المناسبة في هذا التعريف لكونه وجوديا
واخر عدم التركيب لكونه عدميا وعكس في تعريف المعرب لان الامر فيه
بالعكس ونحن نقول قدم التركيب لكونه مقتضى الاعراب في المعرب واخر
عدم المناسبة لكونها رفع المانع والمقتضى اشرف من رفع المانع او نقول عقد
ببحث المعرب الاحوال المعارضة له بحسب التركيب فالاهتمام به اعم وعقد
ببحث المبنى ابيان اقسامه بحسب المناسبة لا باعتبار عدم التركيب فهي هنا اهم
(مبنى الاصل) هو الفعل الماضي والامر والحرف والمراد المناسبة المعبرة وضبط
انواعها صاحب المفصل بانها اما تضمن الاسم معناه مثل ابن او شبهه له
كالمبنيات فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرها
او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفتجار
او وقوعه موقع ما شبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب
المشابه للحروف في نحو ادعوك و اضافته اليه كالظرف المضاف الى اذ ولا يخفى
ان تضمن معنى مبنى الاصل ليس في القوة مثل كون معناه معنى مبنى الاصل
بعينه فلا سبب يرجح كون المناسبة في نزل و وقوعه موقع نزل دون كونه بمعناه
فالاولى جعل احد المناسبات كونه مفيدا معنى مبنى الاصل فيقل الاقسام
للاستغناء به عن اعتبار التضمن والوقوع موقعه ولا يكتفى للبناء وجود نوع
المناسبة بل لابد من اعتبار العرب هذه المناسبة في خصوص الاسم ولهذا
لا يبنى المضاف الى الضمير فيتوقف معرفة المبنى بهذا التعريف على معرفة
الاسماء التي اعتبر العرب فيها احدي تلك المناسبات وهذا بالعد فليس لهذا
التعريف الفائدة المطلوبة بالتعريفات (او وقع غير مركب) وقد عرفت
معناه (والقابه) اللقب كفرس النيز بهذا الوزن وهو المعبر به عن الشيء
وليس المراد ما هو مصطلح هذا العلم من قسم العلم والمراد القاب المبنى يحذف
مضافين اى القاب كيفيات او اخر المبنى حركات او اخر المبنى وسكونها
او القاب احوال المبنى (ضم وفتح وكسر ووقف) وح المراد بها المعاني
المصدرية وهي مبادئ يشتق منها المضموم والمفتوح والمكسور والموقوف
وليس القاب الحركات القابها بخصوصها بل القابا لما يندرج هذه الامور
تحتها من مطلق الحركات اعرابية كانت او بنائية في الاخر كانت او في غيره

ولا تطلق

ولا تطلق على الحروف فلا يقال لبا زيد ان انه مبنى على الضم بل على الالف
بختلاف القاب الاعراب فانها تطلق على الحروف ولا تطلق على غير ما في الاخر
كذا نقله الرضى عن المصنف الا انه خالفه وقال اطلاق الاقواب على الحروف
الاعرابية مجاز لتزجلاها منزلة الحركات فكذا اطلاق القاب يقع على الحرف
البنائي ومنه قول المتقدمين ان يازيد ان مبنى على الضم ولا رجلين مبنى على
الفتح فلا وجه رد المصنف اطلاقهم هذا يتجه على المصنف ان القاب به
لا تنحصر في الضم والفتح والكسر بل منها الالف والواو والياء على طريقة
البصريين واما الكوفيون فيسوون بين الاقواب ولا يخصون شيئا منها بشيء
من القسمين (وحكمه) اى حكم المبنى (ان لا يختلف اخره لاختلاف العوامل)
متعلق بالنفي لا بالنفي فلا يرد ان نفي المقيد يكون بنفي القيد مع بقاء الاصل نعم
يتجه ان اختلاف العوامل لا يصلح علة لعدم الاختلاف ودفعه بان اللام
الوقت وكان ينبغي ان يقيد الاختلاف باللفظي والتقديرى اذا المبنى يختلف
اخره باختلاف العوامل محلا ولا يخفى ان هذا حكم القسم الاول من المبنى
فان ما وقع غير مركب حكمه ان يختلف اخره وقت اختلاف العوامل وان
هذا الحكم لمطلق المبنى انما يكون عند من جعل ما لم يناسب مبنى الاصل
مطلقا معربا ولا يخفى ايضا ان تقسيم المبنى يستحق التقديم على بيان الحكم
لانه من تمام التعريف الا انه لما عرف السلف المبنى بهذا الحكم وعدل
عن تعريفهم لانه لا يصح تعريف الشيء بما هو من احكامه اراد ان يذبه على وجه
العدول عقيب التعريف فقال وحكمه وهذا عاذته في مواقع العدول عن
تعريفاتهم (وهى المضمرات) لا يخفى ان الاسم المبنى لا ينحصر فيما ذكره بل
منه المنادى والمبنى من اسم لثنى الجنس وما وقع غير مركب فكان الحصر باعتباره
في التعداد والغناء عن الذكر بالاعتماد على الظهور (واسماء الاشارة والموصولات)
وما الحق بهما من باقى اقسام ما ومن واى واية وكون اى واية في بعض
الاحيان معربا لا يوجب ان يقال وبعض الموصولات (واسماء الافعال)
وما الحق بهما من بعض اقسام فعال اوكلها (والاصوات) بالرفع اذ ليس الاسم
اسماء الاصوات (والمركات) الاولى وبعض المركبات لان بعلبك مركب
(والكنيات وبعض الظروف) وانما قال وبعض الظروف لكون كثير منها
معربا مستغنيا عن الاعراب على ما قيل ولدخول بعض المبنى منها في المركبات
على ما نقول نحو يوم يوم وصباح مساء والمراد ببعض الظروف هو ما الحق به

من لا غير وابس غير ومثل وغير مع ما وان وان اولم يذكر المحققات في مقام
الحصر تنزيلا لها منزلة العدم لقلتها (المضمر) قيل بنى لمشاينته الحرف
في الحاجة الى قرينة التكلم والخطاب وتقدم الذكر وقلت بنى لكونه على لفظ
حرف الخطاب والفصل والظاهر المضمرات كما في اخواتها حيث يصدر
البحث بلفظ عده به في التقسيم تنبيهها على انه شرع في هذا البحث ثم يأتي
بتعريف مفردة محذوف المعرفة اختصارا فليكن هذا على ذكر منك ينفعك
في جميع المباحث ويغنينا عن الاعادة وكن متنبها بفظائلك بان الاصلح بحاله
ان يعد الاقسام بالمفردات فينبه بتعريف المفرد في صدر البحث على الشروع
فيه (ما وضع لتكلم) مذهب الحجة انه موضوع لمفهوم التكلم ليستعمل
في فرد منه بعينه ايا كان والتحقيق انه موضوع لكل متكلم بعينه الملحوظ
للموضع حين الوضع بواسطة مفهوم التكلم فاللام في قوله وضع لتكلم عندهم
لام الغرض والتقدير لافادة متكلم وفي مشرب التحقيق صلة الوضع لكنه يحتاج
الى اعتبار العموم في التكررات في الاثبات وهو قليل في غير المبتدأ وعلى اي
تقدير فالمراد متكلم بعينه من حيث انه متكلم وكذا المراد بقوله (او مخاطب)
مخاطب بعينه اغناه عن ذكره استتعار كون المضمر معرفة فحصل التعريف
ما يصرح به تعريف المسهيل حيث قال المضمر ما وضع لتعين مسماه مشعرا
بتكلمه او خطابه او غيبته وبهذا اندفع اندفاعا يبين انتفاض التعريف
بلفظ التكلم والمخاطب واستغنى عن اعتبار قيد في التعريف لا يذكره شيء
وليس بما ألوف مثل تكلم يحكي نفسه ومخاطب يتوجه اليه الخطاب او متكلم
بنفس الموضوع او مخاطب به الى غير ذلك مما هو من ثمرات الاضطراب
يلقيه اليك شروح هذا الكتاب والله اعلم بالصواب والمراد بكلمة ما اسم
فلا انتفاض بحروف الخطاب (او غائب) بعينه على طبق اخويه فخرج به الاسماء
الظاهرة التكررات وبقى الاسماء الظاهرة المعرفة اذا لاسماء لظاهرة كلها
غيب فقيده بقوله (تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما) لاجراخ انظواهر
المعرفة عن المعرفة فجعله لاجراخ جميع الاسماء الظاهرة نتيجة البصار
المقتصرة على الظواهر والمتقدم للفظي ان يكون اللفظ المصرح لمرجع
الضمير مذكورا مقدما حقيقة اورتبة والمنوى ان يكون الدال السابق حقيقة
اورتبة على مدلول الضمير دالا عليه تضمننا او التزاما والحكمي ان لا يسبق
باحد السبقين مرجع لكن يأتي بعد الضمير لئلا يكون تأخره عارضا للنكتة

يجعله في حكم المتقدم وقالوا تلك النكتة جعل مدلول الضمير معظمها مفتحا
بذكره مبهما وتفسيره بعد شوق السامع ليكون بلوغه اليه بعد شوق وطلب
وانتظار كما هو شأن العظماء في البلوغ اليهم وهذه هي النكتة المتفق عليها
وتختلف في الاضمار قبل الذكر في صورة النزاع فانه لمجرد الاختصار والاحتراز
عن التكرار لكنها ليست نكتة عند الفراء والكسائي فلذا اكتفوا بذكرها
وجعل التقدم لفظا شاملا لتقدم رتبة مبالغة للمصنف وان زيفه الرضى
بان المجهود مقابلة لفظا بتقدير لا شموله له ورأى الرضى دخوله في التقديم المعنوي
(وهو متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل والمتصل غير المستقل) للفظ تقسيمان
الى المستقل وغير المستقل احدهما المستقل في الدلالة وغير المستقل فيها وثانيهما
المستقل بمعنى ما يصح الابتداء به والوقوف عليه فبانتفاء احدهما يصير غير مستقل
والمراد في تقسيم الضمير هو هذا المعنى وقد استوفى في بحث التأكيذ فلا تطلب
التكرار ولا تركز الى المغالطة بان غير المستقل كيف يكون قسما من الاسم ولا يخفى
ان جعل الضمير المستقل مستقلا عن جعل الضمير في اياك الجزء الاخير ويجعل
اياد عامة وفي انت يجعل ان دعامة يحتاج الى ارتكاب مساححة (وهو مرفوع
ومصوب ومجرور) لابعان عرفها بالتعريفات السابقة فان انت ضمير مرفوع
وان لم يتركب مع الغير بل المرفوع بمعنى ضمير لا يستعمل في التركيب الا في موضع
يطلب المرفوع وهكذا اخواه ولم يعرفها لان النافع في معرفتها سماعتها
دون التعريف لكن التعريف اولى ليعرف القدر المشترك في مقام الحكم
على افرادها المعبر عنها بها (فالاولان متصل ومنفصل) فرد الخبر مع كون
المبتدأ مثني تنبيهها على انه حكم على كل واحد فالمبتدأ مأول بالمفرد ولا حاجة
الى تقدير مبتدأ ذو كل منهما كما يعرفه العربي وان اشبهه على الهندي
(والثالث) لم يقل والثاني كما قاله في بحث التأكيذ تنبيهها على طريق ثان للبيان
او ترجيح اللافان (متصل) ولم يقسم المتصل الى مرفوع والمنصوب والمجرور
والمنفصل الى المرفوع والمنصوب ليدتغنى عن تقسيم الضمير الى المرفوع
والمنصوب والمجرور تنبيهها على ان كلا من هذه الثلاثة من الاقسام الاولى
كالمتصل والمنفصل (فذلك) اني باسم الاشارة للبعد تنبيهها على ان المحكوم
عليه المضمر دون المرفوع والمنصوب والمجرور بتأويل المذكور (خبرية انواع)
لم يفصلها لئلا تسام فطانتك (فالاول) وهو المرفوع المتصل (ضربت
وضربت) المنتهيان في التصريف (الى ضربين وضربين) انشأ على ترتيب

الف او غير ترتيبه فتأمل لم يقل نحو ضربت لان الضمائر المرفوعة المنصولة
كلها هذه المذكورات لا تنفساوت في مادة من المواد فان المستترات كلها امر
معقول لا لفظ له وما سواه لا يخرج عن الالف والواو والنون المفتوحة والهاء
المفتوحة والمكسورة والمضمومة ونما وتم وتن الا انه فاته ضمير واحد هو واحدة
المخاطبة في المضارع والامر وهي الياء الساكنة المكسورة ما قبلها ولو ضم
تضربين الى صيغة الماضي لم يانه (والثاني) وهو المرفوع المنفصل (انا)
وجاء هنا وانا بمد الهمة وانا بالتلفظ بالالف المكتوبة في السعة والضرورة
في لغة بني تميم وفي الضرورة في لغة غيرهم في الوصل ايضا كما يجي ابدأ في الوقف
ولذا كتب وان ساكن الى هن يعني ان نحن للتكلم مع الغير من تشبث المؤنث
والمذكر والمختلط وجاعتهما ولا مختلط منهما وانت بفتح التاء للمخاطب
المذكر والضمير عند البصريين ان والمحقات به علامات الخطاب على
صورة ضمائر الخطاب ونظائر الحروف الخطائية على هيئة الضمائر
المنصوبة للخطاب ومذهب الفراء انه بتمامه ضمير وكذا البواني من فروع
وقال بعضهم الضمائر ما الحق ان وان عمد يستقل به الضمير ويستغنى عن كلمة
يتصل بها وانت بكسر التاء للمخاطبة وانما للثنتين واتم الجمع المذكور
وانتن الجمع المؤنث وهو لمذكر الغائب بفتح الواو ويسكنها قيس واسد
ويشدها همدان وهي كهو مطلقا وجاز اسكانها ثهما مع واو العطف
وفائه ولا م الابتداء وذكر في التسهيل ثم ايضا وشذ مع كاف الجر وفي التسهيل
ومع همة الاشتفهام ويجوز حذف الواو والياء للضرورة (والثالث) وهو
المنصوب المتصل (ضربني واتي) بفتح الياء او سكونها (الى ضربيهن وانهن)
يريد ضربنا بفتح ما قبل الضمير في الماضي على خلاف مرفوع هذا الضمير
فان ما قبله ساكن وهذا الضمير في غير الماضي منصوب او مجرور لا محالة
ضربك ضربيكما ضرب بكم وربما يكسر كافها بعد الياء نحو ضربيكما
ويرميكم وبعد الكسرة لم يضرب كما لم يضركم وكذا في كن ضربك بكسر
الكاف ضرب بكن ضربه ضربيهما ضرب بهم ضربيهما ضرب بهما هاء المذكر
مضموم مع الاشباع اذا كان قبله متحرك بغير كسرة ويسمى ذلك وصلا
لانك تصل الى الهاء حرف مد ويسمى ترك الاشباع مع التحريك اختلاسا
ويجي في لغة بني عقيل وكلاب الاختلاس والاسكان ايضا فانه سمع عنهم
* ان الانسان لربه لكنود* بالاختلاس والسكون ايضا وان كان قبله ساكن

غير الباء ففيه اختلاس الضمة وان كان مكسورا وباء فهو مكسور مع الوصل
بعد الكسرة ومع الاختلاس بعد الباء في لغة غير الحجاز وعندهم على الضم
كغيره فيقولون لربه بامتناع الضمة وعليه باختلاسها وان كان قبله ساكن
حذف جزما نحو نصله او وقف نحو فالفقه جاز الاشباع نظر الى حركة ما قبله
في الحل والاختلاس نظرا الى اصله والاسكان اجراء للوصل مجرى الوقف
وورد القراءة على الثلاثة وحركة الهاء في الشبهة والجمعين كهي في الواحد
على اختلافاتها وامامهم الجمع بعد الكسر وقبل الساكن فالاقبس فيه الكسر
والاشهر الضم وقبل المتحرك فالاشهر فيه الاسكان وجاء الضم والوصل
والاقبس الكسر والوصل هذا كله واما في الوقف ففي جميع الضمائر الاسكان
وبعد الضم وقبل الساكن فالاقبس والاشهر فيه الضم وجاء على قلة الكسر
لإلتقاء الساكنين ومنعه ابو علي وقبل المتحرك فالاشهر فيه الاسكان وجاء
الضم والوصل وجاء الكسر مع الوصل ايضا اذا كان قبل الهاء كسرة او ياء
ساقطة ومنعه ابو علي وما عرفت من التفصيل في المتصل المنصوب
يشاركه فيه الضمير المجرور فلانعيده لك اذا وصل اليه التوبة فعليك بهذا
المذكور (والرابع اياي الى اياهن) يريد ايانا اياك اياكم اياك اياها اياكن
اياها اياهم اياها اياهما اياهن واختلاف فيه فذهب سبويه ان الضمير ايا
والحق به جروف على هيئة الضمائر المنصوبة الحقت قرائن على المراد
لان ايا مشترك بين المعاني المتعددة ولا يخفى ان وضع اللفظ الواحد لسان
كثيرة بعيد والظاهر وضع لفظ على حدة لكل معنى فالأظهر ما قبل ان هذه
الانقاسات بكما لها ضمير الا انه زيف في نظرهم عدم الظاهر بين الانقاسات
من اسماء يختلف آخرها كافا وهاء وياء وظاهر ان مزيف الاشتراك اقوى
ومذهب الخليل والاختفاء ان ما يتصل به اسماء ضيف اليه ايا لقولهم اياه
وايا الشواب وهو في غاية الضعف اذ لا يضاف الضمير وقول الزجاج والسيرافي
الضمير هو الواحق وايا اسم ظاهر مضاف كاياك بمعنى نفسك فعندهما اليك
ضمير منصوب منفصل بل الضمير المنصوب كالمجرور لا يكون الامتصلا وقال
بعض الكوفيين ايا عماد الضمير كان في انت وارتضى الرضى هذا الاعتبار
وقد يبدل همزة اياهاء وقد يفتح الهمزة والهاء وفي التسهيل اياك واياك
بالتحفيف كسرا وفتحها وهياك بالفتح تخفيفا (والخامس غلامى ولى
الى غلامهن ولهن) لانعرف الضمير المجرور المتصل من المنصوب المتصل

الا بتعين ما اتصل به فان تعين كونه جارا فالضمير مجرور وان تعين كونه
 ناصبا فمضروب وان اشبهه فمشتبه ولذا اختلف في ضمير الضاربة هل
 هو مجرور مضاف اليه او منصوب مفعول به قالوا المعاني مقتضية لوضع
 الضمائر تسعون وتقتضي تسعين ضميرا ستة للمتكلم وستة للمخاطب وستة
 للغائب فهذه ثمانية عشر تضر بها في الاقسام الخمسة للضمير تصير تسعين
 الا انه اسقط اشتراك كل مثنى بين المذكر والمؤنث واشترك الواحد المتكلم
 بين المذكر والمؤنث واشترك المتكلم مع الغير بين المثنى المذكر والمؤنث والجمع
 المذكر والمؤنث ثلثين ضميرا وبقي ستون هذا ونحن نقول المعاني مائة وعشرون
 لان المعنى الذي يقتضي الثانية ثلاثة الاثنان في المؤنث والمذكر والمختلط والمعنى
 الذي يقتضي الجمع كذلك فصا ركل من الغائب والمخاطب والمتكلم ثمانية
 فالجموع اربعة وعشرون ويحصل من ضرر بها في الاقسام الخمسة للضمير
 مائة وعشرون واسقط اشتراك الثانية بين اثنين والاكتفاء بالمجاز في المختلط
 واشترك واحد المتكلم بين اثنين واشترك المتكلم مع الغير بين الستة ستين ضميرا
 وبقي ستون هذا هو التحقيق الذي افاضه التوفيق جعلناه تحفة لكل رفيق
 هذا اخر ما ذكرنا في الضمائر ونسأل الله متضرعا معرفة ما في الضمائر والتوفيق
 لكشف السرائر (فالمرفوع المتصل خاصة) حال من ضمير يستتر في القاموس
 الخاصة تقيض العامة هذا وكانت التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية
 وما في الهندى ان التاء اما للمبالغة او هو مصدر كالعافية محتاج الى تصحيح النقل
 والتقييد بالمتصل لان المرفوع المنفصل لا يستتر (يستتر) ما في الرضى ان
 المرفوع لكونه كالجزء من الفعل يحذف كما يرجم المنادى لان فيما ابقي دليلا
 على ما اتى وتبعه الشارحون لبس على ما ينبغي لانه مبنى على عدم الفرق
 بين المحذوف والمستتر وقد عرفته (في الماضي الغائب) حال من الماضي لانه
 المفعول به بواسطة حرف الجر او من فاعل يستتر وهو اوضح ومن جعله
 صفة الماضي فلم يعرف انه منكر (والغائبة) ولا حاجة الى قيد ما ذكره بعض
 الشارحين وهو اذا لم يستند الى الظاهر لان المقام مقام بيان انه اذا كان
 ضمير متصل يستتر في اى مقام لا انه في اى مقام يكون الفاعل ضميرا وبين
 المقامين بون بعيد ولم يتنبه ذلك الشارح فقيد كل ما يجوز ان يكون فاعله
 اسما ظاهرا بهذا القيد ولا يستتر في غيرهما من الماضي لا اختيارا ولا اضطرارا
 ولبس قوله * فلوان الاطباء كن حولى * وكان مع الاطباء الاساءة * من استنار

الضمير بل من حذف الواو اكتفاء بالضممة وخصه الرضى بالضرورة
 واطلقه صاحب التسهيل وحذف الواو اكتفاء بالضممة لالاكتفاء الساكنين
 كثير (وفي المضارع المتكلم مطلقا) سواء كان واحدا او مع الغير (والمخاطب)
 دون المخاطبة (والغائب والغائبة وفي الصفة مطلقا) وفاعل المضارع
 المخاطب والمتكلم من هذه الامور لا يكون الامسترا وفاعل البواقي لا يكون
 الا ظاهرا او مستترا الا اذا تعذر الاتصال فيكون منفصلا ولبس الالف
 في الثانية والواو في الجمع ضميرين لان الضمير لا يتغير بدخول العامل على عامله
 ومن اوضح عدم تغير الضمير بان قال اليرى ان واو يضربون وياء تضر بين
 لا يتغير ان لم ير ان الف يضربان الزيدان وواو يضربون الزيدون
 لا يتغيران مع كونهما حرفين في هذه اللغة ولا يخفى انه فات المصنف من
 مواضع الاستنار اسم الفعل مع انه بمعنى الامر يجب فيه الاستنار نحو زيد
 هيهات وبمعنى الماضي يجوز فيه الاستنار نحو زيد هيهات والظرف
 نحو زيد في الدار ولم يفتنه صيغة النسبة نحو زيد تميمي فان الفاعل
 مستتر فيها لانها داخلة في الصفة (ولا يسوغ المنفصل) لاجل شئ
 (الاتعذر المتصل) ولو باعتبار فان الاتصال ربما يتعذر باعتبار دون
 اعتبار فيعمل بالاعتبارين ويوهم ذلك انه ينفصل الضمير من غير تعذر
 فيجب ان يستثنى ايضا كضمير هو خبر كان فانه متصل لكونه معمول كان نحو
 كنه وينفصل لانه معمول عامل المعنوي في الاصل فيتعذر بهذا الاعتبار
 نحو كنت اياه لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر لا تقول لو كان
 وضع الضمير للاختصار لما جاز ما ضربت الاياه مقام ما ضربت الا زيدا
 لان زيدا اخصر من الضمير المتصل لان ضمير المتصل اخصر من المرجع
 كثيرا فانك تقول اياه مكان الوف ذكرت فلما وضع الضمير للاختصار
 وصار طريقا مالا لا يترك فيما اذا كان الظاهر اخصر وذلك التعذر (بالقديم
 على عامله) لان الضمير المتصل بمنزلة الجزء الاخير من الكلمة فلو قدم كان
 كقديم الجزء الاخير من الكلمة على اعماده من الاجزاء (او بالفصل لغرض)
 سوى جعل الضمير منفصلا وقد ضبطه الرضى فقال منها ان يكون الضمير
 تابعا نحو اسكن انت فانه فصل بين انت والفعل بمبتوعه حكما لغرض
 التاكيد اذ التاكيد لا يتقدم المؤكد وبه عرف ان الفصل اعم من الفصل
 حقيقة او حكما ومنه انما ادفع انا فان انا منفصل عن ادفع لانه في معنى ما
 ادفع انا وفي التسهيل يتعين انفصال الضمير ان حصر بانما لكن في شرح

المفتاح ان الاتصال بعد انما غير واجب الا اذا استلزم الاتصال الالتباس
ونحو جاء اخوك ولقيت زيدا اياه بجعل اياه بدلا عن زيد ونحو ما زيد جاءني
ولانت ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك وما ضربت الا انا وما قوله
وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار * فساد لا يقاس عليه * ومنها
ان يلى اما في نحو جاءني اما انت او زيد واثبت اما اياك او عمرا والغرض افادة
الشك من اول الامر ومنها ان يكون الثاني من مفعولى علمت واعطيت
يورث اتصاله الالتباس بالمفعول الاول نحو الذى علمت زيدا اياه ابوك
والذى اعطيت زيدا اياه عمرا واما اذا لم يلتبس فالانصال في باب اعطيت
اولى والانصال في باب علمت فان قلت فالانصال ههنا ليس للتعذر
قلت مع رعاية تقديم ما هو الاولى من تقديم المفعول الاول يتعذر الاتصال
وينبغي ان لا ينحصر الفصل لغرض فيما ضبطه لان تقديم ما هو اهم على
الضمير ادع ايا كان الداعي بحقق الفصل لغرض وذكر في التسهيل ان
من الفصل لغرض دخول اللام الفارقة بين المكسورة المخففة وان التافهة
على الضمير نحو قوله * ان وجدت الصديق حقا لا ياك فرنى قلن ازال مطيعا *
ومنه الفصل بالواو بمعنى المصاحبة ولا يخفى انه كما لا بد للفصل من غرض
لا بد للحذف منه وكذا لا بد للتقديم منه فلا وجه للتخصيص ويمكن دفع
وصمة التخصيص باعتبار التقديم والدفع عن الحذف بالاحالة على المقابلة
مقاسة تكلف في الرضى انما قال او الفصل لغرض اعترازا عن نحو ضرب
زيد اياه فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لا غرض فيه
قلت لو كان الغرض تقديم ما الاصل فيه التقديم لكان الفصل لغرض
(او بالحذف) قالوا اى يحذف عامله لانه اذا حذف العامل لا يمكن ان يتصل به
الضمير لانقول وكذا اذا حذف الضمير لا يمكن ان يتصل بالفعل لانه كما لا يمكن
اتصال شئ بمحذوف لا يمكن اتصال المحذوف بشئ قلت عدم اتصال
المحذوف بالفعل لا يوجب كونه ضميرا متفصلا لان التلغظ بالضمير يوجب
ذكر امر يتصل به لعدم استقلاله في التلغظ فاذا لم يجد ما يتصل به يصير متفصلا
واما تقدير المتصل لا يوجب اتصاله فحذف الضمير المتصل كحذف آخر الكلمة
(او يكون العامل معنويا) الظاهر ان يكون جارا ومجذورا وبجمل ان يكون
مضارعا منصوبا فتأمل وهذا انما يصح على مذهب البصريين الجاعلين
العامل في المبتدأ والخبر معنويا واما من جعل العامل في المبتدأ والخبر والعامل

في الخبر المبتدأ قالوا واجب ان يقول او يكون العامل مبتدأ او خبرا (او حرفا
والضمير مرفوع) جملة حالية صاحبها العامل لا يقال ينبغي ان يقول والضمير
غير مجرور او منصوب لئلا ينتقض بضمير انه فانه مرفوع محلا كما انه منصوب
محلا لانا نقول هو ضمير منصوب اصطلاحا لا مرفوع وان كان مرفوع المحل
وهذه مفالطة نشأت من اشتراك لفظ المرفوع وقوله والضمير مرفوع متعلق
بحرفا او بكل من المعنوي والحرف والحال بالنسبة الى الاول مؤكدة وبالنسبة
الى الثاني مقيدة بجزءه عن الضمير المنصوب فانه يتصل مع كون العامل حرفا
محوليته فان قلت اذا كان الضمير مجرورا والعامل حرفا يكون متصلا ايضا
فلا يصح التقييد بكون الضمير مرفوعا قلت الكلام في تعيين مواقع انفصال
الضمير المرفوع والمنصوب وقد علم ان الضمير المجرور لا يكون متفصلا ولو قال
او بكونه مرفوعا لمعنوي او حرفا ومسند اليه الخ لكان اخصر (او بكونه)
اى الضمير (مسندا اليه صفة جرت هلى خبر من) الظاهر ما (هى) اى تلك
الصفة (له) بان يكون صفة نحوية له او صلة او حالا عنه او خبرا والمراد بالصفة
اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب نحو زيد مجرور تسمية
هو فاقصر الرضى على الثلاثة الاول غير معول عليه واخرج بقوله صفة
ما اسند اليه فعل جرى على خبر من هو له فانه لا يتفصل فيه الضمير وان كان
مقام الالتباس على ما في الرضى لكن في الهندى انه يتعين الانفصال في مقام
اللبس فينتقض به قصر مواضع التعذر فيما ذكره ونقض ايضا بنحو اقامت انت
وجامى زيد هو واوجبى ضرب هو واوجبى الضرب هو واعندك هو ولو قال
او يكون مسندا اليه صفة لم يجر على من هى له لكان اشمل (واذا اجتمع ضميران
وليس احدهما) الاوضح واحد منهما (مرفوعا) اذ لو كان واحد منهما
مرفوعا لم يكن لك الخيار نحو اكرمك (فان كان احدهما اعرف وقد منه)
الاخصر فان كان الاول اعرف (فلك الخيار في الثاني نحو اعطيتك
وضميريك) ولا يجب الاتصال خلافا لسبويه وفي الرضى ان الانفصال
في باب خلت والاتصال في باب اعطيت اولى وان الانفصال بعد الضمير
المجرور اولى منه بعد الضمير المنصوب (والا) بان لا يكون احدهما اعرف
واخر الاعرف (فهو متفصل) خلافا لمن حكى عنهم سبويه جواز الاتصال
مع تأخير الاعرف ولئن قال هذا امر قاسوه ولم يتكلم به العرب وخلافا لسبويه
فانه جواز الاتصال في صورة مساواة الضميرين اذا كانا غائبين وقال هو

عربي لكنه مكشور وقاس المبرد غير الغائبين عليها ومنعه سبويه (نحو
 اعطيتك اياك اواياه والمختار في خبر باب كان الانفصال) اختصار باب كان
 على الافعال الناقصة لينناول صريحا كونه ونظائره قبيل انما اختير فيه
 الانفصال لانه في الاصل خبر المبتدأ وفي الحال شبهه بالمفعول فجوز الوجهان
 عملا بالجهتين اقول ورجع جهة كونه خبر المبتدأ لانه كان خبر المبتدأ حقيقة
 وليس بمفعول حقيقة ولم يختز انفصال مفعول علمت عنه مع انه مبتدأ في الاصل
 او خبر لانه مفعول حقيقة في الحال فرجع جهة الاتصال بكونها حقيقة
 في الحال (والاكثر لولانت) لم يقل لولا انا ليكون قوله (الى آخره) شاملا
 لجميع ما قصده شمولاً واضحاً ايشاراً لذكر ما شاع من بين الالفاظ المقصودة
 وكذا في قوله (وعسيت الى آخره) بالخطاب اولي مطابق ذكر ما ذكر معه
 ولم يبال لطفاء شمول الحكم ضميري المتكلم الذين كانوا مبدء التصريف الى
 الا ان حيث نزلان وضوح عدم المخالفة وبعدها وظهور عدم وجوب الابتداء
 بشيء من الضمائر المشاركة في الحكم ازال الحفاء وليس لك ان تجعل عسيت
 متكلماً لانه يبعده لولانت وعسالك كل البعد (وجاء لولاك وعسالك الى آخرهما)
 اختلف ترجيحهم لهما ففهم من وجه الضمير لان الاشكال جاء من قبله فهو
 احق بالتأويل وقال هما ضميران مستعاران الاول مجرور واستعير للمرفوع على
 عكس بك انت والثاني منصوب على عكس ضربتك انت هذا ولك ان تجعل
 كليهما على عكس ضربتك انت ومنهم من اول لولا يجعله حرف جر كما
 في بحسبك زيد وعسى منزلة ليت لئلا يلزم التأويل في الفسائط كثيرة
 وزيف الاول بانه لا بد للولا حيث نزل من متعلق وهو مفقود وزيف الثاني
 بان لا يدخل خبر ليت فلولاً كان عسى منزلة منزلة لما قبل عسالك ان يخرج
 كما لا يقال ليت زيدا ان يخرج ويمكن دفع الاول بان جعل لولا حرف جر
 معناه انه منزل منزلة لانه في المال واقع موقع لام التعليل فان لولانت اهلكت
 في معنى لم اهلك لك فخذ فانه في كمال الدقة ودفع الثاني بان في عسالك ان يخرج
 امر بقي معه من اصله ولما كان قد بقي خبر لعل مع ان تشبيهها بعسى لم يبعد
 ان يبقى مع لفظ عسى وان نزل منزلة لعل (ونون الوقاية) اي نون هي سبب
 الوقاية او الغرض منه الوقاية قالوا الحق بما الحق لوقايتك عن كسرة هي
 اخت الجرفورد عليهم تضرب بين حيث لم يحفظ عن الكسرة واجيب بان كسرة
 ليس اخت الجرف لكونها في الوسط حكماً لان الفاعل الذي هو ضمير متصل

كالجزء واورد قل ادعوا ونظائره واجيب بانه عني لغرضه ان يكونه يعرض
 لكلمة مستقلة بخلاف تضرب بين فالياء لعدم استقلالها كاللازم وفيه ان
 العروض يؤكد وجوب الاجتناب لانه يقوى اخوتها للجر الذي يخص الفعل
 واورد دعائي ورماني حيث لا كسرة حتى يصار عنها بالنون فقبل النون فيها
 للمحافظة على الطرد واوقالوا النون لوقاية كسرة هي مأوفا الياء ومقتضاها
 لحقت مؤنتهم (مع الياء) الاولى مع ياء المتكلم لانه يتبادر من اطلاقها ياء
 الضمير فيشمل ياء المخاطبة (لازمة) لك بقرينة وانت مع النون الخ فافهم
 (في الماضي) وفديقال عساي تشبيهها بلعلى وليس جلا على غيرى وقيل
 على اي (والمضارع عريا) المشهور فيه العري على فعل من العري كفعل
 ولم يجد فيما رأينا من كتب اللغة وانما وجد بالعاري والعريان ولك ان يجعله
 مصدرا في موضع الصفة (عن نون الاعراب) اي نوني التثنية وجع المذكر
 ولا يرد لا يضربني بالنون المشددة وان امثاله مؤكدة بالحقيقة وجاء التشديد
 من قبل الحاق نون الوقاية (وانت مع النون) الظرف حال من ضمير (نحو)
 اي مع نون الاعراب مخير بين الاتيان بنون الوقاية وحذفها فتقول يضرب
 باني بالتخفيف و يضرب باني بالتشديد و يضرب باني وقرى انما جوني بالثنية
 واختار مذهب الجزولي من ان المتروك في يضرب باني نون الوقاية لان التثنية
 جاء منه فهو احق بالحذف ونحن نقول لما تقرر في العقول ان الدفع اسهل
 من الرفع واما عند سبويه فالمثبت نون الوقاية لان المعرض المحذف هو
 نون الاعراب ويرد ان المتروك في اي ولي ولدي ونظائرها نون الوقاية
 فهو مع الياء احق بالترك لكثرة الشواهد (ولدن وان واخواتها) سوى ليت
 ولعل بقرينة بيان حالهما ولك ان يجعلهما في حكم المستثنى وله غير نظير
 في هذا الكتاب (مخير) بين الاتيان بها حفظا للهيات اللازمة لاواخر هذه
 الكلمات وتركها تحرزا عن التثقل اللازم للاتيان بها قال الرضي اثبات النون
 في لدن لازم في غير الضرورة عند سبويه والزجاج راجع عند غيرهما سوى
 الجزولي فانه قال انت مخير فالاولي بحاله ان يجمع مع الماضي اوليت وفي التسهيل
 ان الحذف مع لدن واخوات ليت جائز ومع لعل اعرف (ويختار مع ليت)
 قال الرضي المشهور اختصاص الحذف بالضرورة فانه سبويه وغيره (من)
 وعن ووقط وقد) كذا قال الجزولي وخص سبويه الحذف بالضرورة كذا
 في الرضي والتسهيل وافق المصنف (وعكسها لعل) لمزيد التثقل باثباتها

ففيها لم يحافظ على هيئة آخرها ورجح ترك المحافظة وقد جاءت مع اسم الفاعل نحو وليس حاملني الابن حال ونحو ليس الموافقي ليرفد خائبان له اضماف ما كان املا * ويحتمل كونها تنوينا وجاءت في الحديث مع اسم التفضيل نحو غير الدجال اخوفني عليكم اي اخوف مخوفاتي وقد يحذف مع نون جمع المؤنث نحو يسوء الغاليات اذا قلبي (ويتوسط) يحتمل الزماني والمكاني وخصه بالمكاني قوله (بين المبتدأ والخبر) لكن الاعذب ويدخل وقد نبه بقوله (قبل العوامل وبعدها) على ان المراد بالمبتدأ والخبر الحقيقة والمجازيان لان مبدخل النواسخ يسميان مبتدأ وخبرا باعتبار ما كان والمصنف ممن يجوز ارادة المعنى الحقيقي والمجازي معا بجهتين مختلفتين ومن لم يجوز ايضا لا يرد هذا التركيب لارادته بالمبتدأ مثلا معنى مجازيا يشتمل افراد الحقيقي وغيرها ويسميه عموم المجاز (صبغة مرفوع منفصل) ظاهره انه اختار مذهب الخليل انه حرف على صورة الضمير اذ لا يقال للضمير ويحتمل انه ارادته لا يتعين كونه ضمير اوحرفا والمتيقن انه على هيئة الضمير او اراد عبارة يجتمع فيه مذهب الخليل وبعض العرب فتأمل (مطابق للمبتدأ) دون الخبر فيقال الزيدان هما الحسن غلامهما ولا يقال هو الحسن غلامهما وينبغي ان يفسر المطابقة ولا يطلقها لان المتبادر منه المطابقة في التعريف والافراد والتذكير واضدادها والمقصود هنا المطابقة في التكلم والخطاب والغيبة ايضا ولا يتقضى بقوله * وكان بالابطاح من صديق رأى لواعبت هو المصابا * لانه ما اول برأى مصابي (ويسمى فصلا) لم يذكر تسميته عمدا لانه كناية على مذهب البصريين فلو قال وعمدا لا وهم انه كذلك عند البصريين (ليفصل بين كونه نعتا وخبرا) يخص هذا الحكم ببيان وجهه مع انه ليس من دأبه ليفيد ان المختار عنده في وجه التسمية هذا الوجه الذي ذكره المتأخرون دون الذي ذكره سيبويه والخليل انه يسمى فصلا لفصله المبتدأ عن الخبر واخراج الخبر عن ان يكون تمة له وقال الرضي مال الوجهين واحد الا ان تقريرهما احسن وفيه بحث لان وجد تسمية الخليل يوجد فيما اذا كانا مخا في الاعراب وفيما اذا كانا المبتدأ ضميرا لان تمة الشيء لا يلزم ان يكون نعتا بل يشمل المنصوب بالمدح والترحم والبدل بخلاف هذا الوجه وكأنه رجع المصنف هذا الوجه لانه يفيد تخصيص الخبر بكونه معرفة او فاعل من كذا لتزيل افعول من منزلة المعرفة ووجهها اسم كل اسم ونحن لم نرد انه بيان

وجه التسمية بل انه مشعر به اذ قوله ليفصل عنه للتوسط لا لقوله يسمى لان اللام لام الغرض ولا يحتمل ان يكون غرض التسمية ووجه الفصل انه لا يدخل بين النعت والمنعوت على ما قيل وانه لا يفارق التأكيد ومن مجازه النسبة الخبرية دون الوصفية على ما نقول (وشروطه ان يكون الخبر معرفة او فاعل من كذا) هذا ما قضى به يتبع سيبويه وبعضهم زاد عليه الفاعل المضارع نحو * مكر او ثبث هو بيور * وجهه فصلا دون ما في قوله * انه هو امات واحي * تحكم وقبل يدخل بين المبتدأ المعرفة وما يمنع دخول اللام عليه وان كان نكرة وقبل يحى قبل المضاف المعرفة نحو * انا اخوك * وقيل يحى قبل العلم ايضا نحو انا زيد وقيل يحى بين نكرتين لا يصح دخول اللام عليهما نحو ما رأيت احدا هو خير منك واجاز الجزولي وقوعه بين نكرتين هما اسم تفضيل نحو خير منك هو خير مني وقال الرضي كل هذه دعاو والمعول ما ذكره سيبويه (نحو كان زيد هو افضل من عمرو) قيل لم يمثل بما هو بين المبتدأ والخبر المعرفة لانه لا صلاته وكثرته استغنى عن التفصيل ونحن نقول غرضه من التمثيل توضيح الفصل وتوضيح الفرق بين هذا المذهب ومذهب بعض العرب وهذا الغرض يترتب على مثال يخالف ما بعد الفصل ما قبله اعرابا (ولا موضع له عند الخليل) لانه حرف في قالب الضمير على نحو حروف الخطاب (وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره) بنصب خبره فيكون عطفا على ثاني مفعول يحتمل وما بعده على اولهما وقرى بين قولنا نجعله العرب مبتدأ وبين قولنا نجعله التحوي مبتدأ فمضى الاول انه يستعمله بحيث يكون من افراد المبتدأ ومعنى الثاني انه يصفه بكونه مبتدأ ومن لم يفرق بينهما قال معناه ان العرب يستعمله بحيث يحكم التحوي بكونه مبتدأ والا فالعرب لا تعرف المبتدأ والخبر فان قلت اذا جعله العرب كذلك لم يكن فصلا لان ما بعده خبره لا خبر ما قبله لكونه فصلا بين كون ما بعده خبرا لما قبله وكونه نعتا له بل لم يكن فرق بين قولنا زيد هو القائم وزيد هو قائم قلت المقصود بالخبرية في زيد هو قائم هو الجملة وفي زيد هو القائم هو القائم الا انه صار الخبر بحسب الصورة هو القائم ونظيره يا زيد الرجل فانه فرق بينهما وبين يا زيد العاقل وتفطن وكن على بصيرة فان امثاله في كتابنا هذا ليس لذي فطنة يسيرة وقد وقع بعض القراءات بهذه اللغة فقرأ * ان ترن انا اقل * برفع اقل * ولكن كانوا هم الظالمون * وجاء في الحديث * كل مولود يولد

على الفطرة حتى يكون ابواءهما اللذان يهودانه وينصرانه * واول ثلاث
 تأويلات يستغنى الغطن بأشارة عن تفصيلات ويتقدم المرجع كأننا
 (قبل الجملة) الخبرية (ضمير غائب) بإضافة الضمير الى الغائب (يسمى
 ضمير الشأن) عند البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين ولو استكتفى
 بالضمير لفسره قوله بفسر بالجملة لان المفسر من بين الضمائر هو ضمير الغائب
 لا غير ولا يبعد ان يقال اشار بذكر غائب الى وجوب افراده الا انه يوهى وجوب
 تذكيره وليس كذلك لا اختيار تأنيده اذا وابه مؤنث او مذكر شبه بمؤنث نحو
 انها قر جارتك او فعل فيه علامة تأنيث نحو انها تخرج هند او خرجت
 على ما في التسهيل واذا كان في الجملة مؤنث هي عمدة لم يتصب نحو هي هند
 قائمة بخلاف هي كان القرآن مجهزة وانها اي المجهزة القرآن على ما في الرضى
 (يفسر بالجملة) تكون (بعده) بلا فصل كما هو المتبادر وتكون مذكرة
 نجزتها خلافا للكوفيين في جواب حذف احد جزئيهما وفي جواز تفسيرها
 بمفرد ما اول بجملة فيجوزون ظننته قائما زيد على ان يكون ضمير ظننته للشان
 وقائما زيد مفعولا ثانيا مفسرا له وانما وضع الظاهر موضع المضمير لينأى
 وصفه بقوله بعده تأكيذا للوجوب تقديمه على الجملة وعدم جواز الفصل
 ولا يؤكد ولا يبدل فيه والجملة تكون اسمية لان كان الضمير مبتدأ واذا دخله
 الناسخ تكون اسمية وفعلية نحو * انها لا تعنى الابصار (ويكون منفصلا
 ومتصلا مستترا وبارز اعلى حسب العوامل نحو هذا زيد قائم وكان زيد
 قائم وانه زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيفا) توهم ان حذفه مرفوعا غير
 ضعيف وليس كذلك بل غير جائز اصلا فالواضح ويمتنع حذفه الا منصوبا
 فانه يجوز على ضعف (الامع ان اذا خففت فانه لازم) اي يلزم حذفه مع
 ان الخففة المفتوحة ولا يستلزم منه ان اسم الخففة المفتوحة لا يكون الا
 ضمير الشأن لزوم حذفه مع الخففة لا يستلزم ان لا يكون اسمها غير ضمير الشأن
 المحذوف والمقصود ذلك ومثال الحذف الضعيف ان من يدخل الكنبسة
 يوما يلق فيها جاذرا وظباء فانه في تقديره انه من يدخل لان النواسخ لا تدخل
 الاسماء الشرطية كذا قالوا ولا يخفى ان القول بحذف ضمير الشأن على ضعف
 ليس باهون من القول بدخول الناسخ على الاسم الشرطي على ضعف
 (اسماء الاشارة) هو بحسب مفهومه اسماء موضوعات للاشارة وليس كذلك
 اصطلاحا فاحتج الى تعريفه بما يبين انه في الاصطلاح يراد به ما هو اسم

المشار اليه فقال (ما وضع لمشار اليه) والمتبادر من الاشارة الحسية والمعارف
 كلها وان كانت موضوعات للمشار اليه الا ان ماعداها موضوع للمشار اليه
 بالاشارة العقلية فخرج عن التعريف بايتبار من المشار اليه والاعتماد
 في معرفتها على تعدادها دون التعريف لان معرفة خصوص الموضوعات
 لا يمكن بالتعريف (وهي ذا المذكر) المقصود تعدادها وقوله للمذكر
 معترضة اي هو للمذكر والمراد اختصاصه بالمذكر والتقدير كأن للمذكر
 وليس المعنى موضوع للمذكر لانه ليس مجرد المذكر موضوعا له بل المذكر
 القريب وهكذا نظائره وربما يقال اراد موضوع للمذكر واعتبار القرب
 مذهب غيره ولذا استند الى الغير فقال ويقال ذا القريب الخ (ولشأنه) عطف
 على قوله للمذكر ولذا قدم ليكون اقرب الى المعطوف عليه (ذان) عطف على
 ذا عطف معمولى عاملين غير مختلفين على معمولين لهما فان العامل
 في المعطوف عليه الابتداء في مبتدأ وفي المعطوف الابتداء في مبتدأ والمراد
 ضبط اسما الاشارة العامة بقرينة وامثله الخ فلا يراد به من عدة ثم وهنا
 وهنا واصل ذاتي الاصح ذى كفرس بيا تين لحذف لامه واعل عينه وقبل
 كفلس لحذف عينه كما حذف عين سه ورجع الاول بكثرة حذف اللام وقبل
 الالف زائدة واللام يحذف في المثني بل يرد الى اصله وقيل لم يرد فرقا بينه
 وبين المتمكن من نحو فتبان وذات تختص بمحمل الرفع (وذى) تختص بمحمل
 النصب والجرو ولهذا قيل التثنية معربة واعتذر عن اعرابه مع قيام علة البناء
 بان المثني لم يفرق فيه بين العاقل وغيره بخلاف الجمع فلم يفرقوا بين تثنية المبنى
 والمعرب في الاعراب واجرى الكل مجرى واحد كما هو شأنه وقيل لا وجه
 للاعراب مع قيام علة البناء فللمثني صيغتان موضوعتان والالف والياء
 من مقتضيات الوضع دون التركيب كاختلاف سبع المضمر في المرفوع والمنصوب
 والمجرور وعليه الاكثرون واختاروه وان كانت كلغا لان فيه ترجيح جانب
 المعنى على اللفظ (والمؤنث) عشرة الفاظ ذكر المصنف تسعة منها وهي
 (تا) قلب ذال ذاتا فرقا بين المذكر والمؤنث اذ العادة هي الفرق بينهما البناء
 فلذا جعل فيما بين العشرة اصلا لانه لا خروج فيه عن المادة (وذى) بقلب
 الف ذاياء فرقا بين المذكر والمؤنث بالياء التي هي علامة تأنيث في تضر بين
 (وتى) مبالغة في الفرق (وته وذه) بسكون الهاء في الوقف وفي الوصل
 ايضا اجراء للوصل مجرى الوقف وكسرهما من غير وصل البناء وكأنه اراد

بكتابة كلتا اللفتين واكتفى بالاعجام (ونهى ونهى) باشباع كسرة
 الهاء والياء الحاصل بالاشباع لا يكتب كما لو اوا الحاصل به فيكتب ضربه
 وبه وكأنه خص اسم الاشارة بكتابة تقلد لا لاشتراك كتابة ته وذه والعاشر
 ذات وكأنه لم يذكرها لقلتها (ولثناه تان وتين) لم يبين من بين الفاظه الا
 (ولجها اولاء مدا وقصرا) فيكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل فيلبس
 بالي حرف جر فيكتب واو بعد الهمزة للفرق وخلوا اولاء عليه وقد ينون
 الهمزة افادة للبعد بايراد علامة التكثير الوجوب للابهام المناسب للبعد
 وقد يشبع ضمة همزة اولاء وقد تقلب همزته بالهاء وقد يثنى على الضم واما
 هولاء على وزن فعلاء فلبس بلفظ اخرى بل هو مخفف هولاء بحذف الفاء
 وقلب همزة اولاء واوا ساكن الواو لثقل الضمة عليها (ويلحقها حرف
 التنبيه) يريد بهما لاشتهار اختصاصهما بالالف واللام واستعمل اللاحق
 لعروض الهاء للكلمة لالاتصال بالآخر ولم يحترز عن الالتباس لاشتهار
 هذا فلايتوهم ذاها فان قلت نحن نجعل تلحق على صيغة المؤنث ونعتبر
 فيها ضمير الاسماء الاشارة ويجعلها اسما لحرف التنبيه لضمير الاسماء الاشارة
 وحرف التنبيه منصوبا ياءا لها فبستغنى عن الاعتذارين قلت فلم ينعك عنه
 اتصال كلمة ها بيلحق في الكتابة لاخلوها عن الهمزة لانه ذكر السيد المحقق
 في حواشي الكشاف ان امثالها اذا اراد بها انفسها قد يزداد في اخرها الهمزة
 كما تزداد اذا جعلت اسما وقد لا تزداد وكثيرا يلحق في المشار اليه للقريب
 وقد يلحق للمتوسط ولا يلحق للبعيد فيجتمع مع الكاف دون اللام ويفصل
 بين ها واسم الاشارة بانا واخوانه كثيرا نحوها اتم اولاء ها اتم هولاء جادتم فيها
 دخول على اولاء وها الثانية اعادة الاولى فانها ربما تعاد بعد الفصل تأكيذا
 (ويتصل بها حرف الخطاب) وهو ك كما ك كما كن والذليل على حرفيته
 عدم وقوع لظاهر موقعها مع عدم دليل الاسمية ولذا حكم باسمية المستتر
 في افعال مع عدم وقوع الظاهر موقعه ويتصل من اسماء الافعال بحيل
 والنجا بمعنى الامر بالاسراع ومن غيرهما يلى وابصر امرا من الابصار وانظر
 امرا من النظر وكلا ولبس وانعم فعل مدح ولبس وحسب وارايت بمعنى
 اخبرني (وهي) اي حرف الخطاب (خمسة) مضروبة (في خمسة) هي كلمات
 اسم الاشارة انت الضمير الراجع الى حرف الخطاب واسم العدد المحمول
 عليها لانها كلمات وما قيل انه لتأنيث الحرف ففيه ان المؤنث حرف الهمزة

صرح به الصحاح ويؤيد ما ذكرنا قوله في خمسة مع انها عبارة عن اسماء
 الاشارة وكون حرف الخطاب خمسة بين انما اللام في كون اسم الاشارة
 خمسة فقيل هي خمسة انواع لاجتماع كلمات لظهور انها اكثر من ذلك وفيه
 ان مدار كون الانواع خمسة اما المعنى وهي ستة واما اللفظ فهو اكثر بالصواب
 ان الالفاظ المستعملة منها مع تلك الخمسة خمس لا محالة اذ لا يستعمل من المؤنث
 مثلا الا واحد مع تلك الخمسة ولا يستعمل اكثر منه فهي خمسة وعشرون
 لفظا الا ان بعض الالفاظ يتبدل ولا يتقرر (فيكون خمسة وعشرين) وهي
 ذلك الى ذاك وذاتك الى ذانك وكذلك البواقي وفي الصحاح ولا تقل ذلك
 فانه خطأ وانما يقال بك ولم يوثق قوله فقال ان محسرى بعده وذلك وكذا
 المالكي ولما كان في اسماء الاشارة المحدودة تفصيلا فانه وعرفه بمساعدة التثنية
 اراد تفصيله مع الاشارة الى تلك المساعدة قال (ويقال) اي يقول العرب
 (ذا) حال كونه (للقريب) وقال الرضي اشار الى ترده في هذا الفرق وانه
 لا يتخذ مذهباً فاسنده الى الغير ولا يخفى ان الشايع في الاسناد قبل ويقال
 شايع في ما قبلنا (وذلك للبعد) قدمه على قوله (وذلك للمتوسط) لان المتوسط
 حالة تحقق بالاضافة الى القرب والبعد هذه نكتة عامة لتقديم البعيد على
 المتوسط وله هنا نكتة مختصة وهي ان كون هذا المتوسط مختلف فيه والمتفق
 هو القريب والبعيد فجمع بينهما لاتفاقيهما في ذلك وتقديم المتفق عليه على
 المختلف فيه وذلك لانه قال الرضي لا يرى بينهم اختلاف في اختصاص بعضهم
 بالقريب وبعضهما بالبعيد الا ان بعضهم في الواسطة وبعضهم اثبت
 المتوسط وكذا الحال في حروف النداء هذا فنقول ولك ان تقول قوله ويقال
 اشارة الى التردد في هذا المذهب ليرجح في الواسطة عنده يؤيده انه لم يتعرض
 في حروف النداء الا للقريب والبعيد (وتلك) الحرف اللام بكلمة في حذف
 الياء للساكنين وانما خص بالذكر تلك لمخالفتها ذلك في ابقاء اللام على السكون
 وحذف الياء لثقل الياء مع الكسرتين واما ذلك فدفع الياء التقاء الساكنين
 بتحريك اللام بالكسر على ما هو الاصل لا تنفاء الثقل ولم يتعرض لتلك بفتح
 التاء مخفف تاء لان دفع التقاء الساكنين بحذف الالف قليل ولك ان تجعل
 تلك لهما بالاعجام (وذاتك وتاك مشدتين واولالك) ممدودا اذ اوكان
 مقصورا لكتب بالياء الا انه حذف همزة الممدودة لانه ربما يقصر على ما في
 السهيل (مثل ذلك) واما مخفقتين فلهو ثمان من ذلك وتكلموا في تشديد هما

فقبل الاصل ذان لك جعل اللام نونا وادغم وهذا خلاف الاصل من وجهين
 احدهما انه لا يدغم مع سكون الثاني وقد عرفت ان اللام ساكنة تكسر لالتقاء
 الساكنين وثانيهما ان الادغام يكون يجعل الاول كالثاني وهناك الامر
 بالعكس وقيل اللام كانت قبل النون وهو خلاف الاصل من وجهين احدهما
 دخول اللام في الاخر وثانيهما الفصل بين نون التثنية والفاء باللام وقيل
 التشديد عوض عن الف المفرد ولو كان عوضا عن اللام لم يصح هذان
 وقد جاء وفيه انه ح ينبغي ان يكون ذانك للتوسط كذلك وقد يقال من لم يجعل
 النون بدلا من اللام لم يجعل المشدد للبعيد بل عند غير المبرد صبيغ التثنية
 سواء في القريب والبعيد والمتوسط وقد جاء ثانيك وذا نيك بادل النون
 ياء قال الرضي لا يتصل اللام في صيغة الجمع الا بالمقصود مع ان الممدود اشهر
 وهو يدل على ان اولئك مقصور وفيه ما مر انه لو كان كذلك لكتب بالياء
 فالوجه انه لا يتصل الا مع ترك الهمزة سواء اتصل المقصور او الممدود المحذوف
 الهمزة (واما ثم) فلما كان البعيد فلذا لا يتصل به الكاف (وهنا) وهو لازم
 الظرفية امام منصوب او مجرور بمن اولى لا غير ويقال هناك للتوسط وهناك
 للبعيد (وهنا) مشددة بالفتح وهو الافصح والكسر كهناك (فلما كان
 خاصة) واستعمال هنا وهناك للزمان على سبيل التجوز وكذلك ههنا بالمشددة
 (الموصول) الموصول الاسمي بمعنى الموصول بغيره لانه لا يصير جزء الامع
 غيره والموصول الحرفي بمعنى الموصول به غيره فان غيره لا يصير جزء الابه فان
 الجملة في العجني انك ضربت لا تصير مفعولا بدون ان وفي العجني انك ضربت
 لا يصير ضربت جزء بدون ان ولم نقل ان الحرف المصدرى لا يصير جزء
 بدون ما دخل عليه حتى يكون تسميته موصولا كسمية الموصول الاسمي
 لانه وان كان حقا لا يوجب تخصيص الحرف المصدرى بالموصول من بين
 الحروف اذا ما من حرف يصير جزء بدون ما يتصل به فاحفظه فانه دقيقة
 بدعيّة من ثمرات التوفيق والتعريف للمعنى الاصطلاحي للموصول بالمعنى
 اللغوي للصلة كما صرح به المصنف فلا دور كالوار يديهما اللغويان اذا لاجهل
 في الموصول اللغوي الا باعتبار مبدأ الاشتقاق فاذا عرف بالمبدأ كان تعريفا
 للمجهول بنفسه وكالوار يديهما الاصطلاحيان فان الصلة الاصطلاحية
 جملة مشتملة على عائد الى الموصول ولا طريق الى معرفتها بدون تعقيل
 الموصول وذكرها يغني عن ذكر العائد وانما قلنا لادور لان محصل التعريف

ان الموصول اصطلاحا ما لا يتم جزءه الا بما يتصل به وعائد اليد قال المصنف
 بعد تصريحه بان المراد بالصلة اللغوي انما قلت بصلة ولم اقل بجملة
 جريا على اصطلاحهم ففهم منه الرضي ومن تبعه انه اراد به ان ذكر الصلة
 الاصطلاحية فاعترضوا عليه بانه وقع فيما فر منه من تعريف الشيء بما يتوقف
 عليه وتناقض حيث نفي كون التعريف بالصلة الاصطلاحية والتزمه وهو
 يرى عما فهموا لانه اراد انه عرف الموصول بما لا يتم جزءه الا بصلة ولم يعرفه
 بما لا يتم جزءه الا بجملة جريا على اصطلاحهم على وضع الموصول لهذا
 المفهوم فجاء بمصطلحهم بعينه لا بما ساويه وان صح ثم قال وفسرت الصلة
 بعد بقولي وصلته جملة خبرية ليرتفع الاشكال قال الرضي فقد اعترف بان
 في نفس الحد اشكالا من دون التفسير ولا يرد ان المراد بالاشكال الاشكال
 في تعريف الصلة لانه لا يعرف بدون معرفة الموصول مراده عرفت الصلة
 بعد تعريف الموصول ليرتفع الاشكال في تعريفه كما يفصح عنه قوله بعد
 (ما لا يتم جزءه) نيه بقوله جزء على امتياز عن الحرف فانه ما لا يتم دلالة
 وليس الموصول ما لا يتم دلالة بل ما لا يتم جزء لان جزء الكلام انما يتم بافادة
 المراد منه لا بمجرد الدلالة والموصول وان تم دلالة لكون المراد منه في غاية
 الابهام لتعدد ما يصلح ان يراد به فهو كلفظ المشترك فقد دخل في التعريف
 المشترك وخرج بقوله (الا بصلة) لكن يدخل فيه بعد ضمير الشأن فخرج
 بقوله (وعائد) وهذا تقرير يدفع بفوائد قيود التعريف وما ذكر الى الان
 ان قوله وعائد احتراز عن الامور اللازمة الاضافة الى الجملة ولا وجه
 لاقتصارهم على الاحتراز عن الامور اللازمة الاضافة الى الجملة بل يحتز به
 عن كل لازم الاضافة اذا المراد بالصلة اللغوية واذا اريد بالصلة اللغوية اندفع
 ما يتوهم ان العبارة دلت على ان العائد خارج عن الصلة لا محالة مع انه لا ريب
 في دخوله في الذي قام بل التحقيق يحكم بدخوله في كل صلة اذا الصلة مجموع
 الجملة المذكورة بعد الموصول فالصواب ما لا يتم جزءه الا بصلة مشتملة على
 عائد لان العائد داخل في الصلة الاصطلاحية دون اللغوية (وصلته جملة
 خبرية) الاولى والصلة جملة خبرية انما يتوهم ان الصلة اعم وانما خص
 للاضافة الا ان يقال الصلة في الاصطلاح قدر مشترك بين صلة الحرف
 المصدرية وصلة اسم الموصول وصلة الحرف المصدرى لا يلزم ان تكون
 خبرية عند الاكثر وجاز امرتك ان تم بلا حاجة الى تقدير امرتك بان قلت لك قم

كما هو عند البعض هذا وعندي ان في هذا لمثال تفسير لما في معنى القول
 قال بال بمرز عن عفايه انطافتان (والعائد ضميره) وفي التسهيل او خلفه وذكر
 في حواشيه مثالا له هو قول ابو سعيد الذي رويت عن الخدري فان الخدري
 اسم ظاهر وضع موضع الضمير وجعل خلفه والضمير غائب لان الاسماء
 الظاهرة كلها غيب لكن يجوز ان يعدل عن الغائب الى المتكلم اذا كان
 الموصول او موصوفه خبرا عن المتكلم نحو انا الذي قلت ذهابا الى جانب المعنى
 والى المخاطب اذا كان خبرا عن المخاطب نحو انت الذي قلت ومنه قول علي
 رضي الله عنه انا الذي سمعتني امي حميدة لكن هذا اذا لم يكن الموصول
 او موصوفه مشبهه به فانه يتعين الغيبة نحو انا حاتم الذي وهب المئين والمبالغة
 وفي كونه مخالفا للقياس قال المازني لو لم اسمعه لم اجوزه وقال الشيخ عبد
 القاهر اولا اشتهار مورد مرده واذ كان ضميران جاز المساملة بكل منهما
 على خلاف الاخر نحو انا الذي قلت وضرب زيدا واما اذا كان الموصوف
 بالموصول او الموصول مخبرا عنه بالمتكلم او المخاطب فلا يجوز الا الغيبة نحو
 الذي قال انا اذ في الذي قلت اغشاء عن الاخبار بانا (وصلة الالف واللام
 اسم فاعل او مفعول) يعني اسم فاعل مع متعلقاته من الفاعل والمفعول وغيره
 وكذا اسم المفعول فهذا ليس بمستثنى من قوله وصلته جملة خبرية بل يسمان
 بجملة خص بهما صلة الالف واللام خلافا للمازني والاخفش فانهما انكر الالف
 واللام الموصولة وجعلوا الالف واللام في اسم الفاعل والمفعول ايضا حرف
 تعريف كاللام الداخلة في الصفة المشبهة فانه حرف تعريف اتفاقا وجمعا
 اجراء الاعراب المقنض لما دخل على النحلي باللام على الصفة فلو كان اللام
 اسما موصولا لكان الاعراب حقه ولا يجزى على الصفة ونسك الجمهور
 لعمل اسم الفاعل معه فلو لم يكن اسم الموصول لم يعمل واجاب المازني بانه
 معتمد على موصوف محذوف ورد بانه لا يعتمد الاعلى الموصوف المحذوف
 قوى الدلالة عليه والاما ما كن الرد على الاخفش بصحة ضارب زيد عمر الاله
 ايضا معتمد على موصوف محذوف قال الرضي الخلاف في اللام التي لم تكن
 للعهد واما اذا كانت له كما جاء في جاءني ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام
 في حرفيتها وفيه نظر لان هذا انما يتم لو لم يكن الموصول لتعريف العهد
 والتحقيق ان الاقسام الاربعة للتعريف تجري في الموصول ومن المسائل
 الغريبة المتعلقة بهذا المقام انه يجوز مررت بالرجل القائم ابواه لا القاعدتين

ولم يجوز مررت بالرجل القائم ابواه لا اللذين قعدا وفرق الرضي بينهما بفرق
 ظاهري وهو ان الضمير مستتر في القاعدتين بارز في قعدا والموصول مخفف
 في الاول ظاهر في الثاني وتوضيحه ان اختلاف الضمير والموصول والموصوف
 والموصول الذي هو صفة غير ظاهر في الاول ظاهر في الثاني فلم يستفح الاول
 واستفح الثاني ولا يخفى ان مرجعه الى اعتبار نحوي والتحقيق ان الصفة
 للرجل في القاعدتين هو اللام وضميره راجع الى ابواه فهو في معنى لا الرجل
 القاعد ابواه بخلاف اللذين قعدا فان الصفة هو اللذين ولا يصح ان يجزى
 على الرجل بوجه نعم لوقيل لا الذي قعدا بارجاع ابواه لم يعد فيكون مأل
 المعنى لا الذي قعد ابواه واعلم انه قال الجمهور انه لاحظ للصلة من الاعراب
 وزعم بعضهم انه صفة للموصول ومعرب باعرابه وليس بشيء لانه يلزم وصف
 المعرفة بالجملة وجعل الجملة ذات محل من الاعراب مع انه لا يصح وضع المفرد
 موضعها وكانه اوقعه فيه اعراب اسم الفاعل واسم المفعول باعراب الموصول
 وعملهما بالاعتماد عليه (وهي الذي) اجمع البصريون والكوفيون
 ان اللام الاولى حرف تعريف زيدت حتى لا يكون وصف المعرفة به
 كوصف المعرفة بالثكرة لانه في حكم الصفات المشتقة في وقوعها
 اوصافا بلاضنة وشيء من الاوصاف لا يكون معرفة بلا اداة تعريف
 واللام الثانية من اصل الكلمة وكذا الباء عند البصريين واللام زائدة
 عند الكوفيين ليفصل بين لام التعريف والذال الساكنة اذ الموصول
 هو الذال الساكنة في الاصل ثم كسرت ثم اشبعت ولا يخفى ما ذكره الكوفيون
 مما لا يجابه مناسبة فضلا عن شاهد فحق بان هجر وقد يشدد ياؤه مكسورة
 ومضمومة ولا خلا فيها بالكسر والضم حكم الجزولي بانه معرب كاي وذلك
 وهم وقد يحذف ياؤه اكتفاء بالكسر وقد يحذف الكسرة ايضا والحذف
 غير خارج عن القياس للاستطالة بالصلة لكن التشديد خارج عنه ولذا قال
 الاندلسي لعل الوجوه الثلاثة من ضرورات اشعراد للشاعر التشديد وحذفت
 الباء اكتفاء بالكسرة ثم حذفت الكسرة ايضا فلم تسمع تلك الوجوه في السعة
 لا يحكم بانها لغات في الذي وقد جعل الكوفيون الذي حرفا مصدريا فقال
 العجني الذي ضربت بمعنى ضربك وموصوفة بمعرفة او شبهه مما يمنع دخول
 حرف التعريف عليه نحو مررت بالذي مثلك (والتي) المؤنث كالذي المذكور
 في جميع ما سمعت وكان القياس كتابة المشدد فيهما لا بين الا انه خرج الموصول

عن القياس لتزليل لامبه منزلة جزئي كلمة ادغاماً للزوم لام التعريف ثم كتب
 اللذين بلا مين للفرق بينه وبين الجمع ونحو اللذان وتثنية التي عليه وكتب
 اللاون واللاي واللواتي واللائي واللاء واللا بلامين اذ لو كتب الال بلام
 واحد لالتبس بالاحتمال عليه الجواقي (واللذان واللتان) بالالف والباء
 وقد يشدد نونا هما وهو خارج عن القياس وقد يحد فان استطالة بالصلة
 وقد جاء في غير الافصح التزام الالف فيهما (والاولى) كالعلي واللائي واللاء
 واللائين مطلقاً او نصبا وجرا واللائين رفعاً واللائي قليلاً (والذين)
 مطلقاً او نصبا وجرا واللائين رفعاً لجمع المذكور وقيد السهيل بالاعقل وجاء
 الذين لكنه لغة من قال لذي ولتي ولذان ولتان ولا تي وقد يقال جاء الذي
 يحدف النون تخفيفاً وهو قول بالاحتمال لجواز ان يكون اطلاقه على المنعقد
 لتأويله بالجمع والقوم لانه الذين محذوف النون ولا يوجه الذي كاتوا للصحة
 ان يقال الجمع الذي كانوا انما يصح ان يقال الجمع الذي كانوا الافراد اللفظ وتعدد
 المعنى (واللائي) بالهمزة لجمع المؤنث كثيراً فحمله في كلام المصنف على انه
 لجمع المؤنث اصلح (واللائي) بالتاء وكذا (واللواتي) وجاء الا كتحذف بالكسر
 في التثنية وحذف الياء والتاء معا في الاخير واللواء واللاآت مكسوراً ومعرّبا
 اعراب مسلمات وقل الاولى في جمع المؤنث (ومن) لما يعقل الا ان يجوز (وما)
 في الغالب لما لا يعقل واصفات من يعقل وللمبهم امره يستوي فيهما الستة
 (واي) للمذكر والمؤنث مفردا او غيره مضافا الى المعرفة لفظاً وتقديراً (واية)
 للمؤنث مطلقاً قال الاندلسي التانيث في اي شاذ موصولا كل او استفهاما كما شذ
 في كلمتهن وخيرة الناس وشرة الناس وبعض العرب يثنيها ويجمعها وذلك
 اشد من التانيث وعند الكوفيين انه لا يعمل فيه الا المستقبل ولما نازع فيه
 الكسائي منازع في ذلك امر الكسائي الى ان قلل خصمه استحيت منك يا شيخ
 وانه يجب تقديمه على عامه (وذو الطائفة) احتراز عن ذو بمعنى صاحب فانها
 تعم القبائل وفيه اربع لغات الاولى استواء الستة فيه مع البناء والثانية للمذكر
 مطلقاً ذو والمؤنث مطلقاً ذات مضمومة والثالثة ان يقال لجمع المؤنث ذوات
 مضمومة وذات للوحدة وتثنيها والمذكر مطلقاً ذو وواحدة تصريفها
 تصريف ذو بمعنى صاحب واعرابه اعراب ذو (وذو بعد ما للاستفهام) لم يرد به
 ان ذابعد ما للاستفهام موصولة لا غير حتى يتجه انه يشكل بقولك ماذا
 استفهاما عن المشار اليه بل انه قد يكون بعد ما موصولة كما انه عدم وما وای

من الموصولات بهذا المعنى ولذا اطلقه ولم يقيد بما يقيد صاحب السهيل
 حيث قال وذا غير ملغى يعني غير زائد ولا مشار به بعد استفهام بما او من نعم
 ينبغي ان لا يقتصر على ذكر ما ومذهب الكوفيين ان اسماء الاشارة كلها تكون
 موصولة من اشتراط الاستفهام (والالف واللام) لم ينقل اختلاف في ان
 الموصول هل هو الالف او اللام او كلاهما كما اختلف في حرف التعريف
 والظاهر انه لا فرق بينهما وتخصيص الاحتمالات بحرف التعريف بحكم والالف
 واللام مفرد اللفظ مذكرة فان عني بهما متعدد او مؤنث يجوز رعاية اللفظ
 كما يجوز رعاية المعنى فيقال الضارب للمؤنث والاثني والثلاثة كما يقال الضاربة
 والضاربان والضاربتان والضاربون والضاربات لكن اذا اعتضد جانب المعنى
 بموصوف او بنجر او غيره تبين فلا يقال الزيدان الضارب ولا الضارب جاءت
 لحفاء اسمية اللام والعائد المفعول يجوز حذفه لاختفاء في ان جواز الحذف
 مع القرينة اذ لا حذف بدونهما ولذا لا يجوز حذف العائد المفعول اذا كان
 في الجملة عائداً انما يحصل الربط باحد الضميرين يخفى حذف الآخر في
 قولك الذي ضربته في داره زيد ايها يحذف لا يعلم انه ضمير الموصول لغناء
 الموصول عنه بالآخر فلذا لم يخرج المصنف الى تقييد الحذف بما اذا لم يتعدد
 الضمير كما يقيد غيره ولهذا ايضا لا يجوز حذف عائد الالف واللام لحفاء
 موصوليته فلا يتنبه السامع لموصوليته لولا الضمير العائد اليه فضلاً عن ان يتنبه
 بحذف ضمير اليه ولذا استغنى عن تقييد العائد المفعول بما اذا لم يكن عائداً
 الى اللام كما يقيد غيره وفي بعض الشروح لم يقيد بما اذا لم يتعد لان العائد معرف
 بتعريف عهدي اي العائد الذي لا يتم الموصول بدونه وفيما تعدد لبس السامع
 عائد يتم بدونه ولا يخفى انه مع خروجه عن مفهوم العبارة ليس بشئ لانه لو لم يكن
 فيما تعدد الضمير عائد لا يتم الموصول بدونه لم يكن ذلك الموصول داخلاً
 في التعريف وبفسد التعريف والمراد بالمفعول اعم من المفعول المحصل
 وبما كان مضافاً اليه صورة ومفعولاً معنى نحو الذي زيد ضارب به انا صرح به
 التسهيل ولم يقل والعائد المنصوب يجوز حذفه لانه ينتقص بالذي انه زيد
 قائم فانه لا يجوز حذفه وقد فاته قيد اخر ذكره التسهيل وهو قيد الاتصال
 فان العائد المفعول المنفصل لا يجوز حذفه نحو جاءني الذي اياه ضربت لكن
 انكر الرضي امتناع حذف المنفصل وقال يختص الامتناع بما اذا كان بعد الا
 وبالجمله قد فاته قيد ولا وجه لتلك التعرض بحذف العائد المجزور مع انها

يشارك المنصوب في جواز الحذف مع القرينة الا ان يقال يعلم وجه العربية في المنصوب بسهولة لطلب الموصول اياه بخصوصه بخلاف المجرور فان وجود القرينة فيه خفي لانه لا بد من معرفة خصوص حرف الجر والموصول لا يهدى بنفسه وبما جاءت منضبطة هو ان يكون الموصول او الموصول به مجرورا بحرف متعلق بفعل مثله بجر الضمير ويتعلق بمثل ما تعلق به الجار السابق نحو مررت بالذي مررت او بالعالم الذي مررت فان قلت قد ذكر الرضي انه ربما يحذف المجرور بحرف جر لا يتعين نحو الذي مررت زيد فانه يحتمل به ومعه وله ومثله قلت لا معنى لعدم القرينة عند الحذف وكأنه اراد من غير قرينة ناشئة من الموصول وما تعلق به ومذهب الكسائي في هذا الحذف التدريج يعني يحذف الجار يوصل الضمير بالفعل فيحذف بعد صيرورته منصوبا ومذهب سيبويه حذفهما معا اذا مجوز للحذف الاستطالة بالصلة وهو لا يطلب التدريج ومن المسائل المهمة في باب الموصول معرفة اراد الموصول بالصلة واحدة اما يجعل الصلة الاخير وحذف صلوات الباقية للعلم بها نحو جاءني الذي والتي ضربت واما بآراء صلة مشتركة نحو جاءني الذي والتي ضربا واختاره علي جاءني اللذان ضربا لئلا يخفى ان احدهما مؤنث وانه قد يحذف الصلة للعلم به نحو الذي يعلم الفقه وقد يحذف الموصول غير الالف واللام للعلم به نحو امن يهجو رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منكم ويمدحه وينصره سواء وانه لا يتقدم الصلة ولا شيء منه على الموصول ولا يفصل بين الموصول والصلة شيء ولو كان من توابع الموصول نعم يصح الفصل بالجملة المعترضة فانها تقع اي موقع كان (واذا اخبرت بالذي) لا يخفى ان الاخبار بسبب الذي يشمل جاءني الذي ضربته واكرمت الذي ضربته لكنه ليس المراد بهذا الكلام مفهومه على عمومته ويقارن فيما بينهم فيما يعبر عن شيء بالذي وتجهل شيئا خيرا عنه لتعين الذي به فلا ينتقض ما ذكره من المساعدة بامثال ما ذكر وفائدة وضع هذه القاعدة التنبيه على ان الموصول مع كونه معرفة لا ينافي تعيينه بشيء لان تعريفه ليس تعريف شخصيا حتى يستغنى عن التعيين ثانيا وقالوا ارادوا بها جعل المتعلم متدرجا في القواعد الكثيرة متذكراتها في هذا العمل ولا يخفى ان هذا الاخبار لا يخص الذي والالف واللام بل هو جار في من وما الا انهم تعرضوا للذي لانه الاصل في الباب والالف واللام لتفصيل فيدفعه

(صدرتها) اي يجب جعله صدر الكلام لا بمعنى ان لا يتقدم عليه شيء فانه لا ريب في صحة هل الذي ابوه قائم وان الذي ابوه قائم زيد بل بمعنى انه يجب تقديمه غير المخبر به ولا يخفى ان وجوب التصدير ليس مواضعه نحوية بل هو عرف عربي لانه شرب المعنى فليس المعنى انك اذا اخبرت بالذي عن جزء الكلام آخر فان العرب في التكلم لا تقصد جزء كلام آخر بل انك اذا اخبرت به عن متعلق حكم تجعله صلة الذي سواء ركب قبل جعله صلة اولا (وجعلت موضع الخبر عنه) اي موضع لفظ الذي اخبر عنه في الصلة اي لفظ ما قصده بالذي وانما سماه مخبرا عنه حين التعبير بالذي لاعتبار اضافة الموضع اليه (ضمير الها) غائبا لا محالة ولا يصح جعله مخاطبا او متكلما ميلا الى المعنى بان تقول الذي ضربتك انا بل يجب الذي ضربك انا لانه يلغو الاخبار والمراد بالجعل اعم من الجعل لفظا او تقديرا اذ قد عرفت ان العائد المفعول يجوز حذفه (واخبرته خبرا) اي حال كونه خبرا عن الذي وهذا من مواضع وجوب تقديم المبتدأ او تأخير الخبر قد فاته في محله (فاذا اخبرت عن زيد في ضربت) على صيغة الخطاب والتكلم (زيدا قلت الذي ضربته زيد) والذي ضربت زيد ولك ان تخبر عن زيد في ضرب احد زيدا بقولك الذي ضرب زيد اذ لا يفوت بحذف الفاعل شيء فتنبه (وكذلك) اي كالذي (الالف واللام) في الاخبار عن شيء (في الجملة الفعلية خاصة) ولما كان المستفاد من التشبيه مبهما اذ لا ينكشف ان التشبيه بالذي في الاخبار عن شيء والجملة الفعلية خاصة هل هو لعدم صحة الاخبار بالالف واللام عن شيء في غيرها او لعدم صحة الاخبار به كالاخبار بالذي بل يتفاوت الاخبار ان كشف عن المراد بالتعليل بقوله (ليصح بناء اسمي الفاعل والمفعول) ولذا علل الحكم على خلاف دأبه واستغنى بالتعليل عن تقييد الفعلية بما يكون فعلها متصرفا كما لا يخفى ولم يقيد الفعل بان لا يكون معه ما يفوت بتبديله باسم الفاعل من الاستفهام والنفي وقد والسين وسوف لانه لا تعلق له بهذا المقام بل هو من شرائط اراد الالف واللام في الكلام ومع ذلك مما لا يخفى على ذوي الافهام فان قلت لا ريب في صحة بناء اسمي الفاعل والمفعول عن جملة اسمية خبرها فعلية او وجود الفعل قلت لا يصح بناء اسمي فاعل ومفعول يصح ان تجعل صلة لالف ولام يخبر بهما عن شيء بل بناء اسمي فاعل ومفعول هما خبران لمبتدأ الجملة وبناء اسم الفاعل في مثل قائم زيد وضربت زيدا

وبناء اسم المفعول في مثل ضرب زيد ولا يبعد ان يبنى اسم المفعول في الاخبار
عن زيد في ضربت زيد اذ يقال المضروب لزيد واعلم ان باب الاخبار بالذي
باب وسيع قد طولوا الكلام فيه وبالفوا في تفصيل صور تعذر الاخبار وفي صور
الاخبار من يددة ومظنة هفوة وقد اكثر الرضى البحث عنه سيما في الاخبار
عن المتنازع فيه للعلمين وفيه املا لا يتبعه زيد نفع ولقد احسن المصنف
في اختصاره ونحن لا نبتاعد عن آثاره (فان تعذر امر منها) اى من الشرائط
المذكورة والامر بمعنى الشيء او بمعنى المأمور لانا امرنا في الاخبار بالذي
بأمورات وهى عند التفصيل امور ستة فان تصدير الذى يتضمن جعل الجملة
التي من اجزائها ما اخرته خبرا صلة الذى وجعل موضعه ضمير الذى امر ان
وضع الضمير وعوده الى الذى والتأخير خبرا امران التأخير والجعل خبرا
(تعذر الاخبار ومن ثم امتنع) اى الاخبار بالذى (في ضمير الشأن) متعلق
بالمستتر في قوله امتنع ويجوز تعلق الظرف بالضمير العائد الى المصدر اذا الظرف
يكفيه راحة الفعل ولذا يتعلق بالالفاظ المعقولة عن المعنى الذى يتعلق به
الظرف باعتبار معناه الاصل كذا حققه المحققون وان صرح الرضى في هذا
المقام بانه لا يجوز مرورى بزيد حسن وهو بعمر وقبح لان لفظ المصدر في
الاعمال مراعى ووجه امتناع الاخبار عن ضمير الشأن انه لا يصح جعل ضمير
عائد الى الذى موضعه لانه لا يبقى مبهما مفسرا بما بعده ولا يصح تأخيره
خبر لانه حينئذ يكون متعينا بالذى والخبر يجب ان يكون متعينا للذى وايضا
يجب كون ضمير الشأن مسندا اليه وح يصير مسندا وايضا يجب كونه مفسرا
بالجملة بعده ولا جملة ح بعده وليس امتناعه لاجل امتناع تصدير الذى
لان ضمير الشأن يمنع تصدير الذى لوجوب صدارته كما يوهمه سياق كلام
المصنف ووهمه بعض الشارحين لان ضمير الشأن يطلب صدارته في
جملته ولا يمنع تقديم شيء عليه لانه يقال انه زيد قائم وانجبنى انه زيد
قائم ومثل ضمير الشأن ككل ضمير مبهم مفسر بما بعده نحو ربه
رجلا ولعمري رجلا مانع آخر وهو انه لا يصح تصدير الذى لانه لا يصلح
الانشاء لكونه صلة (والموصوف والصفة) لامتناع وضع الضمير
موضع شيء منها والاوصاف الضمير او وصف به وقد عرفت امتناعها
(والمصدر العامل) لامتناع عمل الضمير ولا يهمل ان التحقيق يخصه بما سوى
العامل في الظرف اذا الضمير العائد الى الذى ليس بمعنى المصدر والحال وفي

حكمه التميز لوجوب نكارتهما وكون الضمير من المعارف (والضمير المستحق
لغيرها) لامتناع جعل الضمير العائد الى الذى موضعه فلا نقول الذى زيد
ابوه قائم هو لان ضمير ابوه يرجع الى الذى لا الى زيد فينبغي ربط الجملة بزيد
(والاسم المشتمل عليه) اى على ذلك الضمير فلا يخبر عن غلامه في زيد
ضربت غلامه اذ لو يخبر لتقول الذى زيد ضربته غلامه فلو يرجع ضمير
ضربه الى الذى بقى الخبر عن زيد بلارابط ولو يرجع الى زيد بقى الخبر عن زيد
بلارابط ولو يرجع الى زيد بقى الذى بلا عائد ويكذب زيد ضربته اذا المضروب
غلامه وههنا بحث شريف صار معركة انظار الابطال وهو انه اذا تعذر
الضمير المستحق لغيره نحو زيد ضارب اخوه او تعدد الاسم المشتمل عليه
نحو زيد ضربت غلامه لديه فينبغي ان لا يجوز الاخبار لانه يكفى لغير الذى
احدا الضميرين ومنع جوازه المانعون بما لا يذنب ان يلتفت اليه واظن بالمصنف
ان لم يصرتا بعالمهم حيث اطلق الضمير المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليها
ولم يقيد هما بما اذا لم يكن للغير سواه اذا المصنف اركى من ان يحق عليه ما هو
واه بل اقول كانه اخرج صور التعدد بما يقتضيه لفظ الاستحقاق اذ في تلك
الصورة لا يستحق الغير شيئا من التعدد بخضوصه بل واحدا لا بعينه
ومن وجبات شرط جعل الخبر عنه بالذى خبرا تعذر الاخبار فيما لم يبعد
الاخبار به عن الذى ولذا شرط في الاخبار عن ضمير المتكلم في ضربت زيدا
ان تقول الذى ضرب زيدا انا ولم يجوز الذى ضربت زيدا انا لى الى المعنى
كما فى انا الذى سمى اى حيدرة اذ لا فائدة في الاخبار لا شتمال المبتدأ على بيان ان
المتكلم ضارب زيد (وما الاسمية) اى المنسوبة الى الاسم نسبة الفرد الى النوع
قيد به وان كان كقول الكلام في نوع الاسم يغنى عنه للتنبيه على انه يخالف
نظائرهما في كونها حرفية ولهذا لم تقيد او للتنبيه على ان الكلام في الاعم
من الموصولة ثلثا يستبعد الحكم عليها بغير الموصولة وحينئذ ترك تقييد
نظائرهما للاكتفاء بايقاظ المخاطب فيها (موصولة واستفهامية) متضمنة
لحرف الاستفهام في الاصل وان لم يقصد به الاستفهام فانها قد تستعمل
للتحقير نحو ما انت والفخر وللانغصم نحو *الحاقة ما الحاقة* وللانكار نحو *فما
انت من ذكرها* في وجهه ومن احكامه حذف الفها حين جرب شيء اسما كان
او حرفا الا اذا كان قبل ذا فلا يحذف فيما ذا (وشرطية) نحو ما تصنع اصنع
(وموصوفة) اما بمفرد نحو مرت بما معجب واما بجملة نحو مرت بما معجب

(وتامه بمعنى شئ) منكر مطلقا عند غير سبويه وبمعنى شئ تارة عند
نحو ما احسن زيد او بمعنى الشئ المعروف اخرى نحو فنعما اى نعم الشئ وعند
غيره المعنى فنعما شئنا على ان ما تمير الضمير مبهم في نعم وهو مختار المصنف كما سيجي
في افعال المدرج فينص التامة بالتفسير مع انه يشاركها الموصوفة والصفة في هذا
المعنى تنبيهها على ما اختاره من طرفي الاختلاف وما ذكره الشارحون ان ما التامة
معرفة عند سبويه منكر عند ابى على وهو الحق ما ذكرناه اقتداء بالرضي
(وصفة) اختلف في وجودها فذهب من جعل كل ما وقع في موقع الصفة
حرفا زائدا للتعميم والابهام نحو ضربت ضرا باما وشئ ما وما لا يعلم مطلقا
ولا يبيى لما يعلم الا لئلا يزيله منزلة ما لا يعلم اول التغليب ولا رصاف ما يعقل فتقول
ما زيد سؤالا عن وصفه ولما جهل حقيقة فيقال ما زيد سؤالا (ومن كذلك)
اى كما جاء باسم الاشارة المفيد للبعد للتنبه على ان المشبه به هو المقسم دون
شئ من الاقسام ولا يخفى ان المناسب لما الاسمية كتلك لانه فيه على ان ماله
جهتا التذكير والتأنيث لك ان تعامل فيه بالجهتين معا (الافى التام) خلافا
لابى على (والصفة) وهو لما يعقل ولا يستعمل في ما لا يعقل الابتزالية منزلة
ما يعقل لداع اول تغليب اول البناء على تغليب نحو منهم من يمشى فانه لما قال
تعالى منهم وجعل ضمير العاقلين لكل دابة لتغليب العاقل على غيره بنى على هذا
التغليب وقال من يمشى ومن وما غرد ان مذكران يعامل معهما معا لانه المفرد
المذكر في الاكثالا ان يرجح جانب رعاية المعنى ما ارى بهما من المؤنث والتثنية
والجمع فبراعى جانبه ومن جهات الترجيح ان يلتبس المراد مع الافراد والتذكير
نحو من احبك او من احبالك فانه يجب ح رعاية جانب المعنى وان يتقدم على
ما راعى فيه جانب معنى ما يلائم المعنى كقولك منهم من احبها فانه اولى من قولك
من احبه لان جعل مدلول من من النسوة قبل ذكر من رجح رعاية جانب معناه
ويجب رعاية جانب المعنى فيما هو خبر عن ما حل على المعنى نحو من همى محنة
ولا يجوز من همى محسن خلافا لابن السراج فانه جوز فيما تأنيثه بالتاء بخلاف
من همى حراء فانه لم يجوز فيه من همى احر وقال الفرق انه كثير اما يذكر
غير ما يؤنث بالالف للمؤنث نحو مريض وطالق وحايض بخلاف مثل حراء قول
قياس قوله ان يجوز من همى الافضل فانه كثير اما يطلق المفرد المذكر على
المؤنث ورعاية جانب المعنى بعد رعاية جانب اللفظ كثير والعكس قليل
ويشترط ان لا يكون رعاية جانب المعنى قبل رعاية جانب اللفظ من اول

الامرفاة ضعيف وقبل تمتع عند بعض الكوفيين واى للمذكر والمؤنث واية
المؤنث وحكم الكسائي بشذوذ (واى واية كن) هكذا في اكثر النسخ وزيد
في بعضها الا فى الصفة وفي بعضها كما الا فى التام فلم يثبت الصفة في نسختين
وثبتها في نسخة ولكل وجهة اذ الصفة في الاصل استفهامية فجهة الاصل
دعت الى الادراج في الاستفهامية وجهة الشروع في الصفة على وجه لا يخطر
معه الاستفهام بالبال دعت الى ذكرها بالاستقلال لكن ينبغي ان يزداد الحال كما
في السهل حيث قال ويقع اى شريطة واستفهامية وصفة لتكرة مذكورة
غالبا وحالا لمعرفة وتلونها في هذين الوجهين الاضافة لفظا ومعنى لتماثل
الموصوف لفظا ومعنى او معنى لالفاظ نحو مرت رجل اى رجل او اى فتى
وقد يستغنى في الشرط والاستفهام بمعنى الاضافة ان علم المضاف اليه نحو ايا
مائد عوافله الاسماء الحسنى واى فيهما بمنزلة كل مع التكرة وبمنزلة بعض مع
المعرفة تقول اى رجل واى رجلين واى رجال اى كل رجل او رجلين او رجال
وتقول في المعرفة اى الرجال فيكون اى بعضا من الرجال ولا يكون رجالا
ولا تضاف الاستفهامية الى معرفة الا اذا كانت تثنية او جمعا وقصد الى اجزاها
نحو اى زيد اى اى بعض منه او كررت مع اى بالعطف بالواو ونحو ايتى وابك
هذا كلامه مع ايضاح واى الموصوفة حصرها الرضى في اياها الرجل وقال
اجاز الاخفش الوصف بتكرة نحو مرت باى محجب لك (وهى) اى اية
افرد الكناية لعدم الاعتداد بالتعدد لان اية هى اى بزيادة التاء (معربة)
واجبة الاعراب من بين الموصولات (وحدها) فقد نص به على مذهبه
في اللذان واللتان وذو الطائفة فلا يرد النقض بها ولا يحتاج الى التعسف
في دفعها بان المراد وهى معربة بالاتفاق وحدها والثلاثة المذكورة خلافة
او وهى معربة من الالفاظ المشتركة بين الموصولة وغيرها (الا اذا حذف
صدر صلتها) استثناء من وجوب الاعراب المتبادر من السابق فالمفاد جواز
بنائها مع حذف صدر صلتها يستفاد من الرضى انه لا بد من قيد اخر وهو
عدم حذف المضاف اليه فانه لم يسمع اكرم ايا افضل الامنصوبا وبعض من
اجاز البناء لم يجوز له الا قياسا وقد منع سبويه هذا القياس لان البناء في ايهم
مخالف للقياس فيقتصر عليه ولهذا حكم الخليل بان ايهم في امثال هذه
المواضع مرفوع مبتدأ استفهامى فتقدير قوله تعالى * لنترعن من كل شيعة
ايهم اشد على الرحمن * لنترعن شيئا من كل شيعة يقال فيهم ايهم اشد على

الرجح ولا يحذف الا صدر صلة هي جملة اسمية وصدره ضمير اي (وفي ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذي) على ان يكون ذا معنى الذي ولا يخفى ان الوجهين لا يخص ما اذا صنعت بل يتحققان في ما اذا صنعت وما قبل ولو جعل قوله ما اذا صنعت قولاً على سبيل التمثيل لم يتناول الشكل لم يصح قوله وجوابه نصب (وجوابه رفع) اي اعراب جوابه رفع او جوابه مرفوع او ذو رفع او رفع ماض مجهول وان اشتهر خلافه لان السؤال جملة اسمية لان ما مبداً عند سببويه وخبر اذا صنعت عند غيره والا حسن الاكثر في الجواب المطابقة (والاخر اي شئ) يعني اذا زائدة وما مفعول صنعت (وجوابه نصب) كما عرفت وقد نبه المصنف على ان الحكم يكون ذا موصولة لبس بناءً لا مندوحة عنه بل مبناه انه كثر في جوابه الرفع وعدم مطابقة السؤال الجواب قليل ولو قال وجوابه والبدل عند رفع لكان اولي اذ يتم فيه الاشارة الى مبنى الموصولة فان رفع البدل من ما اذا صنعت قد كثر ولو حل على انه مبنى على جعل الاستفهامية مبتدأً محذوف انما تدلنا في الكثرة اذا حذف عائد الموصول وهكذا الحال لو حل رفع الجواب على ان السؤال جملة اسمية بهذا لنا ويل ونحن نقول يمكن ان يقال لما طال ما يزيد بعده كثر الاختصار بحذف الضمير وقد اهل المصنف مسائل مهمة لا يحل تركها في مقام البسط فنقول لا يتقدم الصلة على الموصول ولا يعمل في ما قبل الموصول فلا يقال زيد الذي ضرب ولا يتعاق بمقابله بعطف او بكونه جواب قسم او شرط ولا يفصل بينها وبين الموصول ولا بين اجزائها بتابعه ويجوز حذفها اذا علمت مع غير الالف واللام والترم حذفها مع اللين والتي مراد بهما الداهية واجار الكوفيون حذف غير الالف واللام واذا استفهم من عن منكر مذكور عاقل فحذفت بعد من ووقفت عليه جاز لك حكاية اعرابه على لفظ من بالحق مدات مناسبة لا اعراب المذكور وحكاية ما فيه من علامات تنبيه وجع وتأنيث من غير حكاية الاعراب في جمع المؤنث والمفرد المؤنث فتقول في جاءني رجل منو وفي رأيت رجلاً منا وفي مررت برجل مني وفي جاءني امرأة منه بفتح الثون وبالهاء او منه بسكون الثون والتاء وفي جاء رجلاً منان وفي رأيت رجلين منين وفي جاءني رجال منون وفي رأيت رجلاً منين وفي جاءني امرأتان منان بسكون نون التنبيه وجاء سكون نون من ايضاً وفي جاءني مسلمات منات بسكون التاء ويشترط ان يكون من في آخر الكلام فاذا سميت رجلاً وامرأة قلت من ومنة ولا تقول منا ومنه ويحكي الاعراب في اي

باجراء الاعراب عليه والتنوين دون الحاق حروف المد ويحكي علامة التنبيه والجمع والتأنيث وقفاً ووصلاً في العاقل وغيره الا انه في الوقف يسكن ياؤه في الرفع والجر ويقلب تنوينه الف في النصب وفي من لغة شاذة هي اعرابها بالحركات الثلاث وتثنيتهما وجمعهما معربة باعرابهما واذا اجتمع من يعقل وما لا يعقل يجمع في الحكاية بين من واي فاذا قبل رأيت رجلاً ورجارين قلت من واين واما المعارف الواقعة بعد من غير الاعلام فلا صح ان حكاية معها لاني من ولا فيها في الاختيار وان حكى المبرد عن يونس الحكاية في من واجاز البعض الحكاية في من بعد حذفها والاعلام يحكيها المجازيون دون نيم بشرط ان لا يكون متبوعاً لما سوى العطف من التوابع وفي المعطوف عايه خلاف وفي مشيات الاعلام وجوعها من قبيل الاعلام فيه خلاف واما الواقعة بعد اي فلا يحكي قولاً واحداً واذا سئل بمن عن عاقل منسوب اليه علم عاقل او غيره كما يقال لقيت زيدا او عروج يقال آتني اي البكري او القرشي ولا يقال ذلك آتني او المديني فيجمع بين الهمزة والالف الاستفهام وبعضهم يكتبني بالمي ويحكي في لفظ المني اعراب المسئول عن نسبة فتقول المني والمنيان والمنين والمنيون وهكذا (اعماء الافعال ما كان بمعنى الامر والماضي) اي بمعنى هي الامر ومعنى هي الماضي او بمعنى وضع له الامر ووضع له الماضي على اختلاف القولين فان البعض جعلها بمعنى الفاظ الفعل وهذا يخرجها عن الدلالة على معنى مقترن باحد الازمنة حتى لا يدخل في تعريف الفعل وباحتيازه يتعذر كلام المصنف في الايضاح في بحث اسماء الافعال وهو صريح كلامه في بحث المنادى والبعض جعلها بمعنى الامر والماضي اذ وضعتها لالفاظها تنكف يكذب به الوجدان الصادق اذ لا يخطر ببال السامع منها لفظ ويشهد به جعل فعان معدولاً عن انزل لان المعدول والمعدول عنه يتحدان في المعنى وليس معنى انزل لفظاً ارب وعلى هذا نقول لم يقل ما وضع لمعنى الامر والماضي كما قال في تعريف المضمر واسماء الاشارة لان دلالتها على هذه المعاني ليست بحسب اصل الوضع وبذا خرجت عن تعريف الفعل ولو قال ما صار لكان النسب بمقام التعريف والنسب جعل كان بمعنى صار واكثرها بمعنى الامر ولذا قدم ما بمعنى الامر مع ان الامر فرع الماضي ولا يحكم في جعل صه بمعنى اسكت دون لاتكلم لان صورة الاثبات ترجح كون المعنى اثباتاً وكذا البناء يدعوى كون المعنى مبني او معنى مبني ولا في جعل اوه بمعنى تضجرت

دون أنضجر لان صيغ الماضي في الانشاء شايع دون المضارع ولداعى النساء
(نحو رويد زيدا اي امهله) ولا يخص بالمفرد المذكور كما يوهمه تفسيره بل
المستتر في اسم الفعل يكون الضمائر الستة ولا يكون فاعله بارزا حتى حكم
المحققون بان بعض ما عدا اسم فعل وله تصرف الفعل واستعره ان شاء الله
هو فعل وليس باسم فعل ولا يخلو اسم الفعل عن التأكيذ والمبالغة في معنى
فعل استعمال فيه فرويد زيدا بمنزلة امهله فالاولى التفسير به (وهيهات ذلك
اي بعد) بمعنى ما بعده اذا هو بمعنى الماضي لا يخلو عن قصد التعجب ومنه
جاء التأكيذ فالاولى تفسيره بما بعده وبنائها على الحركات الثلاث ويقلب
هاؤها الاولى همزة فصارت ستة وقد ينون في تلك الستة فصارت اثني عشر
وقد يحذف التاء فيقال هبها وايها فصارت اثني عشر وقد يسكن التاء
في الوصل لاجرائها مجرى الوقف وقد يلحق بها كاف الخطاب وقد يقال
ايها بهمزة ونون مفتوحتين وقال المغني بنون مكسورة ثم كل مما هو بمعنى
الامر وما هو بمعنى الماضي كثير لا بد في تفصيل النحو من ضبطه وكان
المصنف احال معرفته لضبط اللغة او المبسوطات ونحن نضبطه لك فنقول
ما كان بمعنى الامر لازم ومتعدي فاللازم صه بمعنى اسكت ومنه بمعنى اكفف
وكذا فسروه واعترض عليه بان اكفف متعد ولا يرد ان اكفف متعد
ولازم صرح به في القاموس وجعل التسهيل ايها بكسر الهمزة كنه وقال
الرضي ويستعمل ايضا لمطلق الزجر وايه اي زيد في الحديث على ما في الرضي
وحدث على ما في التسهيل وزعم الاصمعي انه منون وترك التنوين خطأ
وهبت مفتوح الهاء مثلث التاء او مكسور الهاء مفتوح التاء في الرضي اي
اقبل وتعال وفي التسهيل اي اسرع وجعل من لغاته هبت كلم وهباء مثله
مهموزا وهباء بالكسر مشددا مقصورا وهبك بالفتح والسكون وهبك
بفتحات مشددا لياء ودع ودعا كعصا واما كذلك ان عثر اي قم وقبك وقطك
وبجلك فانها بمعنى اكفف ولو جعل الضمائر للتكلم فيقال قطني كان المعنى
لا كتف فان قلت كيف يكون هذه الاسماء لازمة وقد جاء بعدها الضمائر
المنصوبة قلت هي مضاف اليها وهي في الاصل قبك وقطك مشددتين
منصوبتين ويجلك منصوبا بالواو لان بمعنى القطع والثالث بمعنى الاكفاء
فهى مفعولات مطلقة لافعال محذوفة فتحذف الاولان لحذف المدغم فيه
ثم جعل المركب الاضافي لاسم فعل قال الرضي يلزم الاولان الضمير دون الثاني

فيقال

فيقال بجعل ولا يقال قط وقد وهذا بنا في كثرة استعمال فقط في عبارات العلماء
وجعل التسهيل هذه الاسماء بمعنى اكتفى وحى بمعنى اقبل ويعدى بعلى نحو حى
على الصلاة اي اقبل عليها وقد جاء متعديا بمعنى اثت وقد يركب حى مع هلا
الذى بمعنى اسرع ويكون المركب بمعنى اسرع فيعدي بالى نحو حيهل الى
التريد او بالباء فيقال حيهلا بعمر و اي بذكره وقد يستعمل بمعنى اقبل فيعدي
بعلى ويقال حيهل على زيد وبمعنى اثت نحو حيهل التريد وفي المركب
اغاب حيهل يحذف الالف وحيهلا بالتنوين واسكان الهاء في الحالين وقلب
التنوين الفا في الوقف واثبات الالف في الوصل ضعيف وهلا وقد عرفته
وبس بمعنى ارفق وقرقار بمعنى قرقروا مين وامين بمعنى استجب دغا في
فلدخول المفعول في مفهومه استعمال لازما فليل هو متعدي المعنى لازم
اللفظ وفداء منونا مكسورا نحو مهلا فداء لك الاقواء كلهم ومكانك بمعنى اثبت
وراك بمعنى تأخر وامامك بمعنى تقدم واليك بمعنى تنح وضمير الخطاب في
الظروف وشبهها لازمة كانت او متعدية كثير وضمير الغائب قليل والاول بمعنى
امر الحاضر والثاني بمعنى امر الغائب هذا اخر ما ذكرنا من الاسماء التي بمعنى
الامر وهي لازمة فاما المتعدية فهي هامة مقصورة ويلحق بها الحروف الستة
الخطاب ويمد فيصرف الهمزة تصرف الكاف وقد يمد مع الكاف وهمزته
مفتوحة غير مصرفة ويحيها كخف وقد يصرّف تصرف خف ودع وهاء
كفاء مصرفا تصرفه فهذه لغات ثمانية بمعنى خذ واثبت الجوهرى هاء
بكسر الهمزة بمعنى هات وقبل المصرفة هي الافعال اذ لا تصرف لاسم
الفعل وهات بمعنى اعط ويصرف بحسب المأمور وايها قيل انه فعل وقال
الحليل انه امر من آتى يؤتى قلب همزته هاء وبله بمعنى دع ويستعمل مصدرا
فيقال بله زيد مضافا منصوبا وتيد بمعنى رويد وحكى تيدك زيدا ورويد
وقد عرفته وهلم بمعنى احضر قال تعالى هلم شهداءكم ويحي لازما بمعنى اقبل
فانظمه في سلك ما من من اللازمة وتصريفها بان تقول هلم الى اخره لبس
بفصح وعندك وايبك ودونك زيد بمعنى خذ وعليك زيدا بمعنى الزم زيد
واذا فرغنا من تفصيل ما كان بمعنى الامر ذكر لك تفصيل ما هو بمعنى الماضي
وهو ههات وقد عرفته وشتان بمعنى ما اشد افتراقا نحو شتان زيد وعمرو
وقد يقال شتان ما زيد وعمرو بزيادة ما وهو افسح من شتان ما بين زيد وعمرو
وح شتان بمعنى بعد وما موصوفة اي بعد مسافة ما بين زيد وعمرو وسرمان

ووشكان مثلثين بمعنى اسرع وقرب مع تعجب اى ما اقربه وما اسرعه ويطأ
بضم الياء وفتحها وسكون الطاء وفتح الهزة والنون بمعنى بطؤه مع تعجب
اى ما ابطاه واف بمعنى تضجرت وفيها احد عشر افة ضم الهزة والياء
على الحركات الثلاث منونا وغيره فهذه ستة سابعها اف بكسرتين بلاتون
واى بكسرى بالامالة وكخذ و بالهاء منونة وذو الهاء معرب مصدر وليس
باسم فعل وقد يتبع افه تفع وقد رفع واوه كضوء بالكسر وآه واوه
كسج امرا وجاء فيه فتح الواو مشددا ومخففا وجاء فيه كسر الهاء
بلا اشباع وبلا هاء والمد مع سكون الهاء واوه بكسر الهاء وتشديد
الواو وفتح الهزة والواو وقد يمد الهزة في هذه وقد تزداد في تلك
المدودة الالف والهاء كما في الندبة فيقال اوتاه وتكون الهاء ساكنة
في الوقف مضمومة او مكسورة في الوصل وجاء اويه بفتح الهزة تصغير
اوه على نحو تحقير الاسماء المبهمة بفتح الاول كل ذلك بمعنى توجهت
وواها ووى لتعجب واخ وكح بمعنى تكرهت وها لاجبت ولا يتقدم
على اسماء الافعال معمولها خلافا للكسائي وما نون منها نكرة وما لم ينون
معرفة (وفعال بمعنى الامر) اى ما يوزن بفعال ولا يخرج عنه فعال بمعنى الامر
من فعل اذ لا بد من المغايرة بين ما يوزن وما يوزن به لانه يكنى المغايرة الاعتبارية
وفعال للوزن غير فعال الامر وقوله بمعنى الامر خبر فعال وقوله (من الثلاثي
قياس) اى ذو قياس غير موقوف على السماع كسائر اسماء الافعال خبر ثان
وثالث اى مأخوذ من الثاني قياس وهذا ظاهر مذهب سيبويه وقال المبرد
هو سماع ولا يسوغ لك ان تقول قوام بمعنى قم ولا قعياد بمعنى اقم اذ ليس
لاحد ابتداء صيغة لم يقلها العرب قال الرضى قال الاندلسى ومنع المبرد قوى
فالاولى ان يقال مراد سيبويه بالقياس الكثرة قلت ليس منع المبرد بذلك
اذ لو كان كما قال لما صح لنا ان يشتق من علم اعلم ما لم نسمع وغاية الامر في اقبستهم
انهم لما شاهدوا في اكثر افراد نوع امر اقبستونه والله در ابن الحاجب لا يفوت
حدة نظر سرية امر الا ترى انه لم يلتفت الى منع المبرد وسجل بصحة قول سيبويه
(كزال بمعنى ازل) وليس قوله بمعنى ازل اغوا بعد ان قال وفعال بمعنى الامر لا
لانه احتراز عن ليزل لان الامر في اصطلاح النحويين الا ازل واخواته ولذا
صح اطلاقه في تعريف اسماء الافعال وفي تعيين معنى فعال بل لان فيه ردا على
ما ذكره النحاة من ان في زال مبالغة كما في سائر اسماء الافعال فنزال اكده من ازل

فهو معدول من ازل على صيغة خطاب المؤنث وهذا التأنيث بدل عن علامة
الجمع اذ ربما يحى علامة التأنيث الجمع لئلا يلبه بالجماعة وعلامة الجمع في ازل
كناية عن تكرار النزول كما في القياس في جهنم * فان المراد باللقاء المكرر وكما
في قفانك فان المراد قف وقوفامكررا فانزل بمنزلة انزل انزل ثلثا فافوقها
وايدوا تأنيث نزال بقول الشاعر * ولانت اشجع من اسامة اذا دعيت نزال
ولج في الدعر * حيث اسند الى نزال لكونه بمعنى ازل لانها مقدمات واهية
ونمست بمحتمل لجواز تأنيث دعيت لجعل نزال مؤنثا بناو يل الكلمة كما شاع
في ارادة نفس اللفظ ولا حاجة في تحصيل المبالغة اليها اذ جاء ان يكون
بالوضع كما في سائر اسماء الافعال فنبه المصنف بقوله بمعنى ازل على ان كونه
بمعنى ازل غير ملتفت اليه بل هو بمعنى ازل نعم ربما كان بمعنى ازل او انزلا
الى غير ذلك كما في سائر اسماء الافعال بقى انهم لم لم يجعلوا نزال فعلا قيل
لانه على صيغ الاسماء وفيه ان هذه اول المسئلة وقيل لانه دخل الكسر
المحترز عنه في الفعل قال الرضى وهذا القول قريب وقال اقول لو كان
فعلا لاتصل به الضمائر اقول يرد على ذينك الوجهين انه معدول عن صيغة
الاضلية وربما يحتمل في المعدول ما لا يحتمل في المعدول عنه قال الرضى
والذى ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل
لهم عليه والاصل في كل معدول ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه
فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية هذا وقت خرج
فعال بالعدل من الفعلية الى الاسمية كما خرج ثلث وثلث من التركيب
الى الافراد (وفعال مصدرا معرفة) لم يقل مؤنثا مع ان النحاة ذهبوا
الى ان اقسام الافعال المذكورة هنا كلها مؤنثة نثيها على ضعف دعوى
تأنيثه اذ لم يقم دليل عليه وما استدوا به عليه في غاية الضعف لان اقواء
ان القسمين من فعال مؤنثان بلا خفاء فكذا القسمان الاخران طردا
وان شئت جعلت معرفة على صيغة اسم المفعول من التعريف فتجعل المعرفة
بتأنيثها معرفة لتأنيث فعال مصدرا معرفة ويؤيد هذا انه لم ينكر على النحاة
دعوى كونه معرفة مع ان دليله اضعف من دليل التأنيث حيث قالوا ان
معرفة لانه استعماله الفصيح قرينة لبره التي هي علم المبرة في قوله انا اقتسمنا
خطتنا يئتنا فملت برة واحتملت فجار وهو كما ترى على ان تعريف فجار
كيف يرشد الى تعريف ما لا يخصى (كفجار) المعدول عندهم من الفجور

ولاريب في تأنيده اذ ترى ان لا تأنيث في المعدول عنه لان تأنيثه ليس من معناه بل جاء من قبل اللفظ فانه افظ انت سماها ور بما يؤنث لفظ ولا يؤنث مرادفه (وصفة) يذبح ان يصفها بالمؤنثة لانها لا تكون الا مؤنثة وهي اقسام مختصة بالنداء وقد نبه عليه بقوله (نحو يافساق) اي يافاسقة وهو لا يكون الا صفة صرفة وغير مختصة وهي ثلثة اقسام باقية على الوصفية كقطاط بمعنى قاطة اي كافية وزام اي لازمة وبداد اي متبددة متفرقة وبلال اي بالة وغالبة صارة علما جنسا وهذا القسم اكثر كنهذا وراح للشمس فالاول بمعنى الحائذ بمعنى الشاوية والثاني بمعنى البارحة من البراح بمعنى الزوال ولما لم يكن الصفة الغالبة في المعنى الجنسي بعيدة عن الوصفية بعد الصفة الغالبة في الشخص جعلها داخلية في قوله وصفة ولم يتعرض لها وتعرض للقسم الثالث وهو الصفة الغالبة في الشخص بقوله وعلم الخ (مبنى لمساكنه له عدلا وزنة وعلم) بناء بوصف العلم بالمؤنث على ان هذا العلم لا يكون الا مؤنثا سماها وليس تأنيثه من قبل المعنى ولهذا قال علما (للاعيان مؤنثا) دون المؤنثة والمراد ليس من الاعيان وهو ظاهر (كقطاط) علم امرأة (وغلاب) كذلك (مبنى في الحجاز) اي في لغة اهل الحجاز قال في الصحاح في باب السين والاشعار جاءت بلغتهم (ومعرب في تميم) كلهم (الاما في آخره راء) فان اكثرهم على بناءه واختلف في سبب بناء الاقسام الثلاثة من فعال قال المبرد هو اجتماع اسباب ثلثة العلمية والتأنيث والعدل ونقض ياذر بيجان وقيل لتضمن تاء التأنيث ونقض بهند فلما لم يلتفت اليهما المصنف وجعل على البناء المشابهة عدلا وزنة واعلم ان قوله وعلم مؤنثا الخ فيه عطف على معمول عاملين مختلفين لعطف علما على مصدرا وعطف مبنى على مبنى فتبع في هذا التركيب الفراء على خلاف مذهبه او قدر بعد حرف العطف مبتدأ والتقدير علما الخ (الاصوات كل لفظ) افراد اللفظ يشعر بان الاصوات ليست معر فابل بتقدير هذا باب الاصوات وهكذا قوله المركبات كل اسم وذا يقتضي ان يجعل المذكرات في اوائل الابواب غير معرفات هذا ولم يقل ما (حكى به صوت) كك ما هو عادة لئلا يتبادر منه اسم لشيوخ ارادته منه في بحث الاسم لانه ليس باسم بل لفظ لم يوضع فلا سبيل الى كونه كلمة فضلا عن كونه اسما وذلك ثلثة اقسام ما هو مقتضى الطبع وصادرا بلا اختيار فدالاتها على معانيه طبيعية وحكاية صوت آخر وهي باحداث ما يشبه الصوت ولا معنى

للموضع فيه وما يصوت به للبهائم وليس للبهائم من اهل فهم الوضع حتى يوضع لها الالفاظ وانما يترتب الاثر على الفاء اللفظ عليها لانها رأت مع سماع هذا اللفظ ضربا او لطفا وتكرر ذلك حتى تتمكن في خيالها فاذا سمعت اللفظ تنبت لضرب معه او لطف معه فتتقاد خوفا من الضرب او طمعا للطف فيقع الانسان في تحصيل ما يريد منها بهذا الصوت وانما قال حكى به صوت ولم يقل حكى به لفظ لان ما يصدر من الحيوانات العجم او الجمادات من الاصوات ليست بالفاظ لانها لم تتركب من الحروف لانه ليس لها مخرج الحرف وانما يضع الانسان لفظا يشبه ذلك الصوت ولا يأتي بمجرد الصوت لما اعتاد باللفظ في مقام الافادة وقد عرفت بهذا ان قوله (او صوت به للبهائم) غير حاصر ويخرج من تفسيره القسم الاول من الصوت برقه وكانه لم يذكره بظن كونه اسم فعل لاحتمال كون وى اسما لا تعجبا وهكذا نظائره (فالاول كغاق) مبنيا على الكسر (والثاني ككنخ) مفتوحة النون ومكسورة الخاء المشددة ومفتوحة تهما وقد يخفف ساكنة لا ناخنة البعير وكذا هيخ وايح بكسرا ولهما وسكون الباء ويجوز في الخاء الكسر والسكون ولو ذكر مثال كل قسم معه لاستغنى عن هذا التطويل وانما عدت من الاسماء لانه صرف تصريف الاسماء فتارة ادخل عليها اللام فقبل باسم الماء والحيوت واسم الشيب وتارة ادخل عليها التنوين نحو غاق واف وتارة تستعمل في معاني المصادر فرما يعرب اغرابها نحو واهالك اي تعجبا واهذا قبل هذه الاصوات من الكلمات كالنستاس من الناس والتنوين فيها تنوين الاخلاق بالاسماء واذا قصد بهما معنى المصدر ونفس اللفظ جاز ان تعرب والاعراب مع اللام اكثر من البناء وهي على ما ضبطوها طيح لحكاية صوت الضاحك وعيظ لحكاية صوت الفتيان عند التصافح في اللعب وشيب لحكاية صوت مسافر الابل عند الشرب وماء بيم بماله وهمزة مكسورة بعد الالف وقيل بيم مفتوحة وهمزة ساكنة لحكاية صوت الطيبة حين دعت ولدها وطاق لحكاية صوت الضرب كل هؤلاء مبنية على الكسر وطق اوقع الحجارة كذا في التسهيل وفي الرضى كلاهما يعني طاق وطق لوقع الحجارة بعضا على بعض وقب لحكاية وقع السيف على الضريبة وهلازجر الخيل اي توسعي في الجري وقد يزرجه الناقة ايضا وعدس لزر البغل وفي القاموس اسم رجل كان عنيقا بالبهال ايام سليمان صلوات الله عليه قلت ولا يبعد ان يكون هذا اللفظ لزره ناشئا

من كونه اسم هذا الرجل وهيد بكسر الهاء وفتحها مع كسر الدال وفتحها
فهذه اربع لغات وهاد بفتح الدال وحاي وعاي بياء مكسورة منونة وغير
منونة زجر الابل كذا في الرضى والتسهيل وعد ايضا في التسهيل وه وعه
بالفتح والتسكون وعاء وجوب بالفتح وعيسه مكسور تين وهاب بالكسرة
وفي الرضى عاء وحاء بالهمزة المكسورة منونة وغير منونة وقد يقصر ان كعاى
وجى مهموزا على وزن عد وجوب بفتح الاول والاخر وسكون الواو دعاء
البهائم الى الشرب وحل بالفتح في الاول والتسكون وهي بفتح الهاء وسكون
الياء وكسر الجيم وسكونها وحاج بالهمزة وكسر الجيم منونا وغير منون وحب
بالفتح وسكون الباء وكسر هاء منونة زجر للجمل وفي التسهيل حلا بالفتح وحل
بالكسر والتونين وحاب بالكسر ايضا كذلك وهديع بكسر الهاء وفتح
المهملة وسكون الاخر لتسكين صغار الابل اذا نفرت ود وه بفتح المهملة
وسكون الواو وكسر الهاء وقد يسكن لدعاء الفصيل المولود في الربيع وهش
بكسر الهاء وسكون السين وقيل بضمها وفتح السين المشددة واس بكسر
الهمزة وسكون المهملة وكذا هي بفتح الهاء وسكون الجيم وقد يكسر الجيم
منونة وهجا منونة وقع بالفاء المفتوحة وسكون المهملة وقاع بالكسر زجر
الغنم ويس بضم الباء وسكون المهملة لدعاء غنما وقيل السين مفتوحة
مشددة وثى بالمثلثة والهمزة على وزن عد لدعاء التيس عند التزوان وفي التسهيل
هاء على وزن خف بالمثلثة والمثلثة في التسهيل وسع بمهملتين وحج بمهملة
وحجم كلاهما على وزن دع زجر الضأن وحرم بمهملتين كدع وعن بمهملة
ومجمة كبع وعين بمهملة مكسورة ومثناة تحتانية ساكنة ومجمة مكسورة وحيز
بمهملة مفتوحة ومثناة تحتانية ساكنة ومجمة مفتوحة زجر البعير وفي الرضى
وحج وعه كدع وعين وروى فتح لعين زجر للضأن وشاء بمجمة وهمزة كدع
وتشوء بضم المثناة الفوقانية وضم المججمة وسكون الهمزة لدعاء الجار الى
الشرب وعوه بفتح المهملة وسكون الواو وكسر الهاء دعاء للحش وبي بيائين
مثنائين تحتائيتين دعاء للفارس ودج بمهملة مفتوحة وحجم ساكنة صباغ
للدجاج وقوس بقاف مضمومة وساكن ومهملة ساكنة زجر للكلب وقوس
دعاه وده بمهملة مفتوحة ثم ساكنة مخففة او مشددة زجر مطبقا في اضرب
واصله فارسي وقد يأتي بمعنى المصدر مبنيا على الكسر رعاية لاصاله وينون
نحو الاداء فلا ده يعني ان لم يكن ضرب الان فلا يكون ضرب بعده ووى كخف

للتعجب او التندم وحسن بالفتح ثم الكسر في المهملتين يقال عند اصابة المكروه
بفتة وبخ كخف بموحدة تحتانية واخرى فوقانية يقال عند الإعجاب والرضا
بشيء ويكرر بالمبالغة فان وصلته كسرتة ونوته ور بما يشدد مكسورا منونا
واخ بكسر الهمزة وفتحها وجاء مشددة مكسورة ومص مكسور الميم والصاد
المهملة المشددة على المشهور ونقل الفتح في صاده وهو اسم ما يخرج عند
التمطق بالشفيتين اى التصويت بانفراج احد هما عن الاخرى عند رد المحتاج
وليس الرد بمثله رد اياس بالكلية بل فيه اطماع مام حيث العادة ومن ثمة
قيل ان في مص لمطعما وللملم يكن هذا الصوت الخارج عند التطق مما يمكن
ان يركب من شكله وشبهه صيغت كلمة وهى مص وسمى الصوت بها فصارت
مص كالحكاية عن ذلك الصوت فالحق في البناء بما حكى به الصوت (المركات
كل اسم) اورد عليه الرضى بان الكل لا حاجة في الحد اليه لانه لا يطلب
في العموم انما يطلب فيه البيان للاهية قلت لا وجه لتأخير هذا البحث
الى تعريف المركب وعدم التعرض به في تعريف الصوت وليس
الاشكال في ذكر كل مجرد ذكر ما لا حاجة اليه بل لا يصح حل كل اسم على
المركب من المركبات وانما صرح في تعريف المركب بقوله كل اسم ولم يكتف
في بيان كونه اسما بوقوعه في بحث الاسم لان التعبير بالمركب يوهم انه ليس
باسم فر بما يتوهم انه كقرينة اعني الاصوات ذكر في بحث الاسم على ضرب
من النسبة والتزيل (مركب من كلمتين) اسمين او فعلان او حرفين او مختلفين
فلهذا العموم لم يقل من اسمين الا ان التحقيق والتباعد عن التسامح يوجب ذكر
لفظين بدل كلمتين ليشمل التعريف مثل سبويه فان الجزء الثاني منه صوت وهو
ليس بكلمة كما عرفت ويظن بما قوبلنا به ان تشغل بتأويل الكلمتين وقد اخرج
بقوله كلمتين المركب من الحروف والهئية كضارب ومضروب واخواتهما
واخرج بقوله (ليس بينهما نسبة) مثل عبد الله وتأبط شرا قال الرضى
اى ليس قبل العلية بينهما نسبة ولا يخفى ما فيه من اثر الاهمال لانه لا يصح
في خمسة عشر فالمنجى قبل الاسمية وقال شارح آخر اى ليس بينهما نسبة
لا في الحال ولا قبل التركيب ومن البين ان نفي النسبة في الحال مما يكفله التعبير
عنه بالاسم ولا يتصور نسبة قبل التركيب الا ان يتكلف ويقال اراد بالتركيب
كونه مركبا بمعنى اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة فتأمل واورد عليه الرضى
خمس عشرة وببت بيت مما تضمن نسبة العطف وما يفيد معنى حرف الجر كما

كما ستعرفه ويمكن دفعه بان القول يتضمن هذه المركبات العطف ومعنى حرف
الجز بمعنى تنزيله منزلة مركب فيه العطف وحرف الجز لان المؤدى واحد
والمقصود توجيه البناء وتحصيل المناسبة لمبنى الاصل والا فخمسة عشر
بمعنى العقد المخصوص ويبت بيت بمعنى كمال تقارب اليتيم فتحقيق التعريف
انه اسم مركب من كلمتين لبس بينهما نسبة اى ارتباط بل جمعها بجمع حروف
الكلمة فكما لانسبة بين الحروف بل لبس الاتوالى حروف فكذا لبس هنا
الاتوالى كلمات كيف اتفق وههنا اشكال قوى وهو انه لاوجه لابراد بعلبك
فى المركبات المبينة لانه معرب والجزء الاول مبنى لكن لبس من المركبات المبينة
بل هو داخل فيما لبس بمركب تركيبا يتحقق معه العامل ولا لابراد خمسة عشر
لان جزئيه مبنيان لعدم تركيبهما كذلك نعم لوجهل المجموع اسما مبنياعلى
الفتح لكان مركبا مبنيالكن قوله بنيا يأتى ذلك ولما عرف المركب فصلهما
باعتبار البناء فجعلها ثلثة اقسام مبينة الجزئين ومبينة الجزء الثانى ومبينة
الجزء الاول وقدم الاول لكونه اعرف فى البناء والثمانى لشدة تناسبته بالاول
فقال (فان تضمن الثانى حرفا) قبل اى حرف عطف او غيره وهذا مبنى
على ان يكون بناء بعض المركبات لتضمنه حرف الجز كما فى بيت بيت اى
ملاصقا بيتى ببيتى واما اذا جعل بناء ما لم يقدر فيه حرف العطف للالحاق
بخمسة عشر وللشبيه به فالخرف المتضمن هو حرف العطف حقيقة او حكما
لا غير (بنيا على الفتح) ان لم يكن آخر الجزء الاول حرف علة فان حرف العلة
فى الجزء الاول من هذا المركب ساكن وكذا ما لم يتضمن حرفا نحو معدى كرب
(كخمسة عشر) كان الانسب كاحد عشر (وحادى عشر) كما لا يخفى
واوضح بالتشبيـل بمحادى عشر امرين احدهما ان بناء الجزء الاول المعتل على
السكون والثانى ان اسم الفاعل المشتق من العدد المركب مبنى كالعدد المركب
مع خفاء التضمن لمعنى الحرف اذ لا يصح ان يقال المعنى حادى وعشر واختلف
فى وجه بناءه فقبل حادى عشر مغير احد عشر فهو متضمن لمعنى الحرف
فى اصله وقيل تركيب عشر مع احد معتبر فى المعنى اذ معنى احد عشر واحد
من احد عشر ونحن نقول حادى عشر ملحق باحد عشر لانه لما جعل بيت بيت
ملحقا به فحادى عشر احق بذلك ففيه تبيين ايضا على ان تضمن الحرف
اعم من التضمن حقيقة او حكما واراد بقوله (واخواتها) اخوات حادى
عشر وخص التمرض باخواتها لما مر من الخفاء فيها دون اخوات خمسة عشر

(الاثنى عشر) مستثنى من القاعدة لامن المثال فالمثال معترضة بين المستثنى
والمستثنى منه والحاجة الى الاستثناء على مذهب الجمهور حيث تمسكوا باختلاف
الجزء الاول باختلاف العوامل لاعلى مذهب ابن درستويه حيث جعل هذا
الاختلاف كاختلاف اللذان والذين وهذان وهذين وجعل تلك المركبات
على نحو واحد وهو اقرب الى الضبط وابعده عن التحكم فى الفرق بين اللذان
واثنى عشر ووجه الجمهور اعراجه بان الجزء الثانى منزل منزلة نون اثنان ولا يبنى
اثنان مع النون والدليل على التنزيل عدم جواز اضافة اثنى عشر على خلاف
اخواته فيقال ثلثة عشر ولا يقال اثنى عشر ك قال الرضى فى بحث اسماء
العدد اذا اضيفت العدد المركب نحو واحد عشر وكخمسة عشر فمعدى سبويه
الاسمان باقيا ن على بنائهما لبقاء موجه والاضافة كاللام لا ينافى البناء
والاحد عشر مبنى اتصافا والقراء والاخفش يجعلان الاضافة محلة يبناء
المركب فالأخفش يعرب ثنى الاسمين قياسا اجراء له مجرى بعلبك والقراء
يجعلهما كالمضاف والمضاف اليه لشبهه فيكون خمسة عشر زيدا كبن
عروس زيدا (والا) اى ان لم يتضمن الثانى حرفا (اعرب الثانى) لا يخفى ان المعرب
هو المركب لان المعنى المقتضى للاعراب فيه دون شئ من جزئيه فلعلمهم
نساخحو فى اسناد الاعراب الى الثانى ونجوزوا به عن اجراء الاعراب على آخر
الثانى بكونه آخر المركب (كبعلبك) مثال لبناء الجزء الاول واعراب الثانى
فلا حسن تأخير عن قوله (وبنى الاول فى الافصح) فسرره الشارحون
بان جاء اعراب الاول باضافته الى الثانى صورة تشبيها بالمركب الاضافى حيث
يسقط تنوين الاول بالتركيب وح جاء فى الثانى الصرف وعدمه فان قلت
فى الرضى انه ربما لا يعرب اثنان تشبيها بخمسة عشر فلم لا يجعل قوله
على الافصح متعلقا بالاعراب والبناء معا قلت لانه صرح الرضى بان بناء
الثانى ضعيف فلو جعل الافصح اشارة اليه لم كونه فصيحيا ولا يخفى انه لا بد
من تقييد اعراب الثانى بما اذا لم يكن غير قابل للاعراب لئلا ينتقض بمنى سبويه
فان الاولى والاشهر فيه الابقاء على بناءه على ما فى الرضى ويبعد ان يبنى
بان المصنف على غير الاولى والاشهر وانه لا بد ان يحتمل قوله وبنى الاول
على الافصح على الاعم من الابقاء على البناء ومن البناء ليشمل ما اذا كان
الجزء الاول مبنياعلى غير الفتح فانه يجوز ابقاؤه على بناءه كما يجوز بناؤه
على الفتح وما يكون جزؤه الاول مبنياعلى الفتح نحو ابن رجل فانه يبقى على

بنائه لا محالة على ما في الرضى ومن المركبات المبنية المتضمنة لمعنى الحرف ظروف
مسموعة ويخص بناؤها حال الظرفية حتى اذا خرجت عن الظرفية يجب
اضافة الاول الى الثانى وهى يوم يوم وتقديره يوما فيوما والمراد منه تعاقب
يوم ليوم لا الى حد ونظيره المبنى لمجرد التكرير وصباح ومساء وحين حين
وكلاهما كيوم يوم وبين بين اى بين هذا وبين ذلك ومنها احوال لا يستعملان
مبنيين الا احوال او هى شجر بغير معنى متفرقين وشذر مذراى متفرقين وخدع
مدع اى منقطع بين واحوال احوال اى متفرقين وحيث بيت اى متفرقين
وحبص حبص اى متفرقين وبادى بدى او بدى وابدى سبا وابدى سبا
وبيت بيت وكفه كفه وصحر صحرة وقد فصل الرضى معانى هذه التراكيب
(الكنايات) قال الرضى الكناية فى اللغة والاصطلاح ان تعبر عن شئ
معين لفظا كان او معنى بغير صريح وكانه اراد انه لاصطلاح فيه لان
التحاة اصطلاحوا على تعيينه لما عينه اللغة لانه يلغوا لتعيين منهم ولذلك
لا يوجد لفظ يتحد معناه الاغوى والاصطلاحى وقال المصنف المراد
بالكنايات الفاظ مبهمه يعبر بها عما وقع مفسرا فى كلام متكلم اما لابهامه
على المخاطب او لتسايته فخرج عنه كم وذكر حلا على كذا فى كونها للعدد
هذا وانما اقتصر على كم مع ان قولك عندى كذا درهما مثل قولك كم درهم
عندى لان كذا يعبر به عن المبهم المفسر فى كلام الغير كما تقول قال فلان عندى
كذا درهما اذا البهمت وقد اورد مفسرا فقول الرضى كما خرج كم خرج كذا
فى قولك عندى كذا درهما ليس بذلك فان قلت فلم يخرج كم ايضا لانك اذا قلت
قال فلان كم درهم عندى مبهما لمفسره يصدق عليه الحد قلت ليس كم لمجرد
العدد المبهم بل له معه انشاء التكثير فلا يصح ابهام مفسر الغيبة لانه لا معنى
لنسبة انشاء التكثير اليه وقد فاته كائن وهو بمعنى كذا لا يقال لم يذكره لانه
لم يرض بكونه مبنيا لانه كاف التشبيه مع اى او لم يرض بكونه اسما مبنيا لانه كاف
الجرد دخل على اى مثل العدد المبهم من اى جنس كان لان كذا ايضا
كاف التشبيه دخل على ذا اسم اشارة اشيريه الى عدد فى ذهن المتكلم قال
المصنف ليس الكنايات كلها مبنيات فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق وكانه اشار
الى ان اطلاق الكنايات وتقييد الظروف ببعض تحكم الا انه تبع فى ذلك
النحاة (كم) هى كلمة مفردة عند البصريين وعند الكوفيين كلمة مركبة من كاف
التشبيه وما الاستفهامية وحذف الفها مع حرف الحرقىاس وسكن ميم

للتركيب وكانهم جعلوا كم خبرية حاصلة بتجريد الاستفهامية عن الاستفهام
(وكذا للعدد) وفرق بينهما ان كم لانشاء التكثير كما ان رب لانشاء التقليل
ولا يحمل الانشاء فى جزء الجملة الجملة انشائية حتى يكذب كونها لانشاء التكثير
احتمال جملة فيها كم الخبرية الصدق والكذب قال الرضى قد يكون لغير العدد
ايضا نحو قال فلان كذا (وكيت وزيت) بفتح التاء على الاشهر وجاء الضم
والكسر وحكى ابو عبيدة كيد بالهاء مفتوحا ومكسورا لا يستعملان الا مكررين
بالعطف يقال قال فلان كيت وكيت وكان من الامر زيت زيت قيل ينيا لانهما
تايا مناسب القصة ولهذا اثبتا بالتاء وانما طولت التاء ولم تصرهاء فى الوقف
لانه كاء بدت عوض من الياء المحذوفة والاصل كيه بالتشديد ويرد عليه ان الجملة
ليست مبنية ولا معرفة فكيف بنى المناسب لها واجيب بان الجملة لا تستحق
الاعراب لخلوها عن المعنى المقتضى بالمفرد الواقع موقعها جعل كما لا مقتضى
للاعراب فيه فبنى على البناء لعدم الاعراب وفيه انه حينئذ يذبح ان يكون
فى عداد مبنى لم يتركب مع غيره لا فى عداد ماناسب مبنى الاصل (المحدث)
الاولى للقصة (فكم الاستفهامية ميمزها منصوب مفرد) لا يناسب البحث
عن ميمز كم باب المبنى انما هو من وظائف باب التميز او العدد الا انه اراد الفراغ
من مباحث كم فى محل واحد لانه اضبط له ووجوب نصبه اذا لم يكن مجرورا
بحرف فاذا انجز به يجوز جر ميمزه اما باضافة كم اليه عند الجاح واما بتقدير
من عدا الجمهور وكانه جعل المصنف دخلا فى قوله ويدخل من فيهما فلم يستثن
من وجوب النصب وهل يجوز عطف الجمع على ميمز كم الاستفهامية منه
البصريون واجاز بعض النحاة كم رجلا ونساء لان المعطوف قد يتحمل
ما لم يتحملة المعطوف عليه (والخبرية) ميمزها (مجرور) باضافة كم اليه
عند الجمهور وبتقدير من عند القراء وثمرة الخلاف تظهر عند فصل التميز
عنها فان الجمهور يوجبون نصبه حلا على ميمز الاستفهامية لا متناع الاضافة
والقراء يجوز جرهم لمساغ تقدير من (مفرد ومجموع ويدخل من فيهما) اى
فى ميمز كم ويجب الدخول اذا فصل بين كم ومجرورها بفعل متعد لدفع التباسه
بمفعول هذا الفعل وانكر الرضى الفصل بين كم الاستفهامية وتميزها متمسكا
بانه لم يعثر عليه فى استعمال ولا فى كتاب من كتب النحو وقد جوز النحشورى
فى قوله تعالى * سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة * ان يكون كم خبرية
واستفهامية (وايهما) اى قسمى كم لا غيرهما من الكنايات فبتقديم الخبرين

الصدارة عن غيرهما (صدر الكلام) ولا يتقدمهما الا حرف الجر او المضاف اليهما كما نبه عليه فيما بعد (وكلاهما) كان الانسب بقوله كم الاستفهامية وكم الخبرية كلتا هما الا انه نبه على ان تأنيث كم تأويلي لتأويله باللفظة (يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا) ولا يخفى انه لا يخص كم بل غيرها من الكنايات يقع ذلك فتقول قال زيد كيت وكيت وقيل كيت وكيت وعجبت من كيت وكيت الا انه ذكر هذا الحكم لهما توطئة لمباحث تعقبه وبعد تعيين اقسام المرفوع والمنصوب والمجرور استغنى عن البحث عن جزئياتهما الا ان كم بمعنييه لما كان مبنيا وكان في معرفة مرفوعه ومنصوبه نوع غموض اشتغل ببيان مرفوعه ومنصوبه وذكر مجروره اسيفاء للاقسام وتنبهها على انه لا يمنع تقدم الجار عليه مع اقتضائه صدر الكلام فقال (وكل ما) اي كل لفظ من لفظي كم فانكرة موصوفة لاموصولة لان المقصود هنا هو الكل الافرادى والداخل على المعرفه المجموعى ولولا قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط لخل ما على جموعه فلا يخص الضابطه بكم (بعده) والاولى كل ما معه فعل يشمل كم رجل ضربته بتقدير ضربت كم رجلا ضربته فان كم منصوب حينئذ لا مرفوع مع انه خارج عن قاعدة النصب بقوله بعده داخل في قاعدة الرفع لا يقال لا يصح تقدير ضربت كم رجلا ضربته لانكم صدر الكلام لا نأقول قال الرضى ولا منع من تقدير الناصب قبل كم لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظي هو المقصود ولا يبعد ان يقال امل المصنف يخالفه في ذلك لان المقدر كالمفعول وذكر الفعل نائب عن ذكر الفعل وشبهه كما هو دأبه فيدخل فيه كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب (غير مشتغل عنه بضميره) او متعلقه لم يفصله استغناء بتفصيله في باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير والمراد بنفى الاشتغال نفي مطلق الاشتغال لفظا كان او تقديرا فخرج عنه كم رجلا ضربت بتقدير ضربته فانه يجوز على ضعف لانه وان لم يشتغل لفظا فهو مشتغل تقديرا واورد عليه الرضى كم رجلا جاءني بان جاءني غير مشتغل عنه لان المشتغل عن الشيء ان يعمل فيه لولا العمل في ضميره ولا مدفع له الابتقييد الفعل بما يصلح ان ينصبه (كان منصوبا معمولا على حسبه) اي على حسب اقتضاء ذلك الفعل اياه لا على حسب اقتضاء الفعل المنصوب فان فعلا بما يقتضى عدة منصوبات وكم لا يصلح الا لواحد والمرجع في معرفة اقتضائه له معرفة جنس كم هو زمان او عين او حدث وذلك بمعرفة مميزة ولذلك قال الرضى او قال على حسبه وحسب تمييزه لكان

اولى قال الرضى واپس بمعروف انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان او مفعولا ثانيا لباب ظن والاولى ترك قوله او مفعولا ثانيا لانه داخل في المفعول به ولو اراد به ما يقابل الثاني لانتقض بالمفعول الثاني لباب اعطيت ويمكن اقامة الدليل على عدم انتصابه على انه مفعول له بانه لا يقبل تقدير الامام لعدم كونه حدثا صريحا وعلى عدم انتصابه على انه مفعول معه بان المفعول معه لا يتقدم على صاحبه ومن جملة ما هو منصوب بفعل غير مشتغل عنه نحو كم يوما سفرك فان كم هذه منصوب بفعل او شبهه وهو حصل او حاصل ولا ينافيه جعل مرفوعا خبرا داخلا في قوله والا فرفوع لانه مبني على ضرب من المسامحة لان الخبر هو مجموع الظرف والمستتر فيه لا مجرد كم ما قال الرضى ان كم هذه له حيثيتان فمن حيثية كونه معمولا بالمقدر منصوب داخل في القاعدة الاولى ومن حيثية كونه قائما مقام الخبر مرفوع داخل في القاعدة الثانية ينبي عن الغفلة ومن جملة بكم رجل مرتت فان كم مجرور المحل بالجار منصوب بالفعل الغير المشتغل عنه ولذا لم يقيده بعدم تقدم الجار عليه ولا يشكل بقولك غلام كم رجل ضربت لانه ليس بعد كم فعل غير مشتغل عنه بل غير مشتغل عن المضاف اليه كم (وكل ما قبله حرف جر) نحو بكم رجل مرتت (او مضاف) نحو غلام كم رجل ضربت ولا ينافيه ما سبق ان لكم صدر الكلام لان معنى صدارته ان يتقدمه سواهما (فمجرور) باعتبار محله القريب وقد عرفت انه منصوب باعتبار محله البعيد (والا) اي ان لم يكن كذلك بان لا يكون قبله جار ولا بعده فعل او شبهه اصلا او كان ولكن لم يكن مستغلا عنه ولا غير مشتغل او يكون مستغلا عنه (فرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا) يريد به المنصوب بتقدير في على مطابق قوله في بحث خبر المبتدأ وما وقع ظرفا فلا كثر انه مقدر بحملة لا ما يدل على مكان او زمان على طبق قوله وظروف الزمان كلها تقبل النصب وظروف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا قبل هذا يتم على مذهب سيبويه وعلى مذهب غيره ينتقض بنحو كم رجلا غلامك فالتضمن الاستفهام لا يصلح ان يكون مبتدأ للمعرفة عند هم وانما يصح عند سيبويه قلت ينتقض بنحو كم رجل غلامك عند الكل لانه لا يصلح مبتدأ للمعرفة وعند سيبويه ايضا التكرار وعدم تضمن الاستفهام (وخبر ان كان ظرفا) نحو كم يوما سفرك لا كم يوما زمان سفرك ولا وجه تخصيص ما ذكره في بيان اعراب كم به لان كذا مثله في جميع ما ذكر

ومما ينبغي ان المصنف ذكر ان كم ذكر في هذا الباب لمشابهته بكذا وجعله في الذكر متطعلا وذكر الاحكام له دون كذا وكا بن ايضا كذلك (وكذلك اسماء الاستفهام والشرط) افرد اسم الاشارة وان كان المشار اليه متعددا كادل عليه ك لاهما لافراد لفظة ما فيما بعده ولا يصح ان يكون المراد جميع اسماء الاستفهام لان منها كم بان باقيةا ويجب ان يراد جميع اسماء الشرط ففي اضافة الاسماء الى الاستفهام والشرط حرازة ولا يبعد ان يقال اراد بقوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط ذكر اسماء الشرط من المبنيات في باب الكنيات لاستيفاء المبنيات ودفعها لان يقال فانه بيان اذا ومهما وحيثما وكيفما من المبنيات والانفع ان لا يجهل وجه الشبه مجرد الاعراب بتفاصيلها كما في الشروح بل يجوز شاملا اطلب صدر الكلام ثم المشبه بمجموع اسماء الاستفهام والشرط لان ك كل واحد منها لا يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اذ منها ما لا يقع الامنصوبا على الظرفية نحو متى واسماء الشرط يدور فيها الحكم على فعل في الشرط لا على ما هو في الجزاء على الاصح فمن قولك من تضرب اضربه منصوب لان بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره وفي كلمات الشرط خلاف سبويه لان ان مقدرة قبلها وهي لاتران معمولة لفعل محذوف قبلها واذا كانت اسماء الشرط مبتدأت اختلف في تأخيرها فقليل لاخيرها اصلا فهي مبتدآت بلاخير وقيل خبرها مجموع الشرط والجزاء وقيل الشرط وحدها وقيل الجزاء وحدها ولا منصوب في اسماء الاستفهام والشرط الا المفعول به والمفعول فيه بحكم الاستفهام (وفي مثل تمييز كم عمه لك يا جرير وخانة ثلثة اوجه) جعل ما بعده تمييزا مع جبر التمييز ونصبه وجعل تمييزه محذوفا مع رفعه على الابتداء وذلك المحذوف اما زمان واما مصدر الفعل الذي بعده اما منصوب واما مجرور ولا يبعد ان يراد بالتمييز عمه والوجوه الثلاثة الاعراب الثلاث الا ان تسميته تمييزا في حال الرفع على سبيل التغليب ولا يخفى ان حسن بدعو الى تأخيره عن قوله (وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت) وان يجمع ما مع باقي مباحث تمييز كم ولا يفصل بينها بمباحث اعراب كم واعلم ان البيت للفرزدق يهجموا جريرا برداء النسب وانه من الارذل الذي يتكفل خدمات رذيلة وتتمه فدعاء اي معوجة ليد منقابة الكف من ك ثرة حلب المواشي وقد حلبت على عشاري جمع عشراء وهي ناقة اتمت على حاليها عشرة اشهر وهي تكون عسيرة الحلب آية عنه

فتوذي الحالب ولا يرتكبه الامن هو في كمال الدناءة والمراد بمثل كم مالك وكم ضربت ما كان فيه قرينة على المحذوف فان الاول سؤال عن قيمة المال فيتعين تقدير درهما او دينار والثاني عن عدد الضربات فالتقدير كم ضربت بضرب لا محالة (الظروف) اللام للعهد اما المقصد الظروف المبنية واما المقصد البعضية والمراد اسماء الزمان والمكان لاما اعتبر فيه الظرفية لعدم صحته في مذ ومنذ ويشكل بكيف لانه اسم الحال والصفة فاما ان يراد بالظروف الظروف حقيقة او حكما واما ان يجعل ذكره كذكر فعال غير امر في بحث اسماء الافعال واما ذكر غير ومثل وحسب فن قيل ذكر الشيء في باب ما يناسبه لا محالة (منها ما قطع عن الاضافة) الاخصر الاتفع ومنها الغايات سميت غايات لانتقالها بحذف المضاف اليه من وسط الكلام الى غايته ولم يسم كل وبعض غاية مع انتقالها ايضا بحذف المضاف اليه كذلك لتتوزل تنوينهما منزلة المضاف اليه (كقيل وبعد) نية بالتمثيل على ان البناء على الضم قيل علة بنائها مناسبة بالحروف في الحاجة الى المضاف اليه لكونها امورا نسبية وهذه المناسبة غير معتبرة مع وجود المضاف اليه لان الاضافة الداعية الى الاعراب تقاومها ولا يبعد ان يقال بتضمنها معنى لام الاضافة قيل قد يعرب الظروف المقطوعة عن الاضافة وفرق بينها وبين ما بنى بان الاضافة منوية فيها مبنية لا معربة فقل بها قبل الشيء الفلاق وقيل معناه قبلية بهيمة وقال الرضي الحق انه لا فرق في المعنى والاعراب نادر هذا واكتفاء المصنف بقوله ما قطع عن الاضافة دون ان يقول منوية يرجح قوله وليس المقطوع عن الاضافة قياسا بل موكول الى السماع قال الرضي هي قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون ومن عل ومن علو والترم فتح فاتها في البناء ولم يحى كسرهما كما في الاعراب وجاء بناها على الفتح والكسر ايضا (واول واجرى بحراه) اي مجرى ما قطع عن الاضافة غير المقطوع عن الاضافة (وذلك) القطع (في لا غير وليس غير) لا غير وغير التي في ليس غير بمعنى لا والمضاف اليه المحذوف هو المستثنى كانه قيل ليس لا كذا في الرضي والظاهر ان غير في لا غير وليس غير على نحو واحد وليس في ليس ضمير والتقدير ليس غيره جأيا كما ان لا غير تقديره لا غيره جاء (وحسب) لقطعه عن الاضافة لكثرة استعماله ومشابهته بغير في عدم اكتساب التعريف بالاضافة كما ذكر في بحث الاضافة (ومنها) اي من الظروف المبنية (حيث) وقد تبدل ياؤه واوا وبنائها على

الضم في الاكثر وقد يفتح او يكسر ويعرب في لغة فقوس كل ذلك من السهل
(ولا يضاف الا الى الجملة في الاكثر) حق العبارة ويضاف الى الجملة في الاكثر
الا انه اراد التنبيه على ندور غير الاضافة الى الجملة فقال ولا يضاف الا الى جملة
ادعاء المحصر والحاقل غيرها بالعسدم ثم نبه على المقصود من المحصر بقوله
في الاكثر وفي التسهيل ندرت اضافتها الى مفرد وعدم اضافتها لفظا اندر
هذا واذا اضيف الى مفرد قيل يعرب والاشهر البناء لعدم الاعتداد بحال
الاضافة الى المفرد لندورها وعلية بنائها الحاجة الى الاضافة فكانه حذف
المضاف اليه لان المضاف اليه في الحقيقة مضمون الجملة وهو غير مذكور
صريحا فاشبهت الغايات فلذا بنيت على الضم واذا وان شاركه في علة البناء
بني على السكون لشدة مشابهته بالحروف حيث وافقه في الهيئة والتركيب
وهي المكان وقد يراد بها الحين عند الاخفش ولا يضاف الى الجملة من
الظروف المكانية سواها ويندرج بدها عن الظرفية ومنه * الله اعلم حيث
يجعل رسالته * لان حيث مفعول به لكن لا يعلم مقدر لامتناع عمل اسم التفضيل
النصب في المفعول به وانكر ابو علي اضافتها الى الجملة مع ذلك التجريد واول الجملة
التي بعدها بتقدير الضمير قيد وجملتها صفة حيث (ومنها اذا) وبتأوه وبناء كل
ما في اخره الف بالاستدلال والمقايضة الى غيرها مما يشار كها في علة البناء والافلا
تتميز بين معرب المقصور ومبني بالحس (وهي للمستقبل) وضعا كثيرا يستعمل
الماضي فكما انه يجعل الماضي للمعنى المستقبل قد يجعله الماضي لمعناه ويساعد
فيهما مهاداة وقد يكون مع جملتهم الاستمرار نحو قوله تعالى * واذا قيل لهم
لا تفسدوا في الارض قالوا * اي هذه عادتهم المستمرة (وفيها معنى الشرط)
لكن لما كان استعماله في الشرط المقطوع بوقوعه بخلاف ان فانه يستعمل
لما لا قطع بوقوعه لابعدم ووقوعه وبخلاف سائر ما يتضمن معنى ان فانه
على طريقة ان لا يجاوزها لم يكن له رسوخ في الشرط بخلاف نظائرها في
انها كثيرا ما تجرد عن معنى الشرط ويحيى لجرد الظرفية مع استصحابها بالجملة
على ترتيب الجزاء نحو اذا غربت الشمس جئتكم وناصبه الفعل الذي بعده عند
المصنف كما في سائر الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط على الاصح وقال الرضي العامل
في اذا الظرفية ما هو في موقع الجزاء وفي الشرطية ما هو الشرط وخالفها
ايضا في انها لا تجزم وان زيد بعدها ما لا في ضرورة الشعر وفي انها قد تجرد
عن الظرفية ايضا نحو اذا يقوم زيد اذا يقوم زيد او اذا يقوم زيد

* اذا وقعت الواقعة لبس اوقعتها كاذبة خافضة رافعة اذا رجعت الارض *
على قراءة نصب خافضة رافعة حيث جعل اذا وقت مبتدأ واذا رجعت خبره
قال الرضي انما لم اعثر على شاهد له من كلام العرب وفي دخولها على الجملة
الاسمية التي خبرها فعل كثيرا نحو اذا زيد ضربته وعلى الجملة الاسمية التي
هي خالية عن الفعل قليلا نحو اذا الخصم ابرى مايل الرأس انكب وفي جواز
كون جزاءها مع كونها جملة اسمية خالية عن الفاء كقوله تعالى * واذا ما غضبوههم
يغفرون * وقوله تعالى * والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون (فلذلك)
اي ليكون معنى الشرط فيها (اخير) اي جعل مختارا (بعدها الفعل)
وفيه ان ذلك الكون لا يوجب كون الفعل مختارا بل ربما يجب كما في نظار اذا
فلا بد من ضمنية عدم الرسوخ كما سمعت وهذا مذهب الاخفش والمبرد
اوجب الفعل ويقول ولذلك لم يميز خلو الجملة الاسمية الواقعة بعدها
عن الفعل ومما استصعب تعيين الناصب فيه قوله تعالى * والليل اذا يغشى *
فانه لبس قبله وبعده ما يصلح للعمل فيه الافعال القسم ولو اعمل فيه يصير
القسم معلقا مع انه منجز بلارية ولو جعل طرفا مستقرا حالا عن المقسم به
يلزم ايضا وقوع القسم في حال غشيانه لا في حال التكلم وايضا يلزم في قوله
تعالى * والقمر اذا انسق * كون الزمان طرفا للجملة وهو لا يجوز واوجه
الحال مقدرة هان الامر اما فيما نحن فيه فظاهر واما في قوله والقمر اذا اتسق
فلانه قيد بتقدير حصوله وقت الاتساق لا بحصوله فيه فلم يجز - ل الزمان
طرفا له تأمل (وقد يكون للمفاجأة) اي للملاقات الشيء بغتة تقول بغتة
بالضم والمد اذا القينه وانت لا تشعر به ولم يذكر انه للزمان او المكان لعدم
اتصاحده في استعمال العرب ولذا اختلف فقال المبرد انه للمكان ففسر
خرجت فاذا السبع بان خرجت في هذا المكان السبع فاذا عبارة عن المكان
الخصوص بدون اضافته تقدير الى الجملة السابقة لان طرف المكان لا يضاف
الى الجملة الا حيث وقال الزجاج هو بمعنى الزمان فالتركيب المذكور في تقدير
خرجت فقاجأت السبع وقت وقوف السبع فاذا طرف مفهوم المفاجأة
مضاف الى الجملة بعده او في تقدير خرجت فوقت خرج السبع واقف
فاذا طرف خبر جملة بعدها عبارة عن الوقت المعين بما قبله او مضاف الى
مثل جملة سابقة عليه تقديرا (ويلزم بعدها المبتدأ) يتأني ما سبق منه
في بحث الاضمار على شريطة التفسير من ان المختار بعدها الرفع بالابتداء

ويجوز النصب بتقدير الفعل بعدها والتوفيق بان المراد بالازوم المسالفة
في الاختيار بعيد عن الاعتبار والاولى ان المراد هو الازوم فيما سوى باب
الاضمار على شريطة التفسير وفي دعوى لزوم المبتدأ بعدها رد على
الكوفيين حيث جوزوا ان يكون المرفوع بعدها فاعل الظرف فيكون
خرجت فاذا السبع في تقدير في المكان السبع فيكون كفي الدار زيد فكما
يجوز عندهم كون زيد فاعل في الدار يجوز كون السبع فاعل اذا لا يشترطون
في عمل الظرف الاعتماد ويجوزون نصب مقول به بعد اذا المفاجأة لفهم
الوجدان منه فيجوزون خرجت فاذا السبع الواقف بنصب الواقف والمعنى
في هذا المكان السبع وجدته الواقف فاذا في نصب الواقف واقف موقوف
وجدته ولهذا وقعت المناظرة في مجلس هرون بين الكسائي وسبويه
فقال الكسائي في قولهم كنت اظن ان العقب اشد لسعة من الزبور فاذا
هو اياها لا يجوز الا نصب اياها لانه تم فاذا هو كما تم في الدار زيد فذكر اياها
لتنزيل اذا منزلة وجهته وقال سبويه فاذا هو هي ولا يجوز الا الرفع لان
الواقع بعده جملة اسمية فلا بد للمرفوع بعده من خبر ولما طلب هرون العرب
للهجادة ظهر ان العربي ما قال سبويه وان قصدوا الشهادة للكسائي
لما راوا من حياية هرون للكسائي وترك سبويه مجلس هرون بعد ذلك
وندم هرون عما فعله من الحياية (ومنها اذا) لما مضى من الزمان (ويقع بعدها
الجملة) الاسمية والفعلية لامعا كما للاسماء المتضمنة للشرط بل على سبيل
التساوب ووقوع احدهما واجب اذا لا يخلو عن الاضافة الى الجملة لفظا
او تقديرا بتعويض التوبين على الجملة المحذوفة ويلزم ظرفيتها الا اذا
وقع مفعولاه او مضافا اليه للزمان نحو بعد اذ ويومئذ ويقع اسمية خبرها
فعل ماض لان اذا للماضى فلا يرضى بالفصل بينهما وبين ماض في الجملة
ونقص باذا زيد يقوم والتزم الرضى فيجبه واجاب المصنف بانه لحكاية الحال
ودفعه الرضى بانه لا يجوز في اذا زيد يقوم قل له اذ لم يحن تصوير المستقبل
بصورة الحال كما جاء تصوير الماضى بصورته ويرده ما شاع في علم اللساني
من ان قوله تعالى * ولو ترى اذ المجرمون * لحكاية حال رؤية المجرمين
وقد يحنى للتعليل قال الرضى الاولى جعلها حينئذ حرفا وكأنه للتردد
في اسميته لم يذكره هنا وقد يحنى المفاجأة والاغلب في جواب بيتنا اذ

وفي جواب بيتنا اذ ولا يحنى بعد اذا الا الفعل الماضى وبعد اذا الا الجملة
الاسمية والاكثر خلو جوابهما عنهما واذا لا يستفهمهما الا يحنى في جوابه
لكن خطي في انكار الفصاحة ولما انجز الكلام الى ذكر بيتنا وبيننا رأينا البحث
عنهما وعن كلاً مناسباً لئلا يخلو عنها كتابنا وهي الفضاخ كثيرة الاستعمال
فنقول تردد الرضى في بنائها على الفتح واعرابها ووجه الف بيننا والحاق ما
بكلمة بين بان بين لازم الاضافة الى المفرد فلما اضيف الى الجملة الحق ما
الكافة ليكنفها عن مقتضاها والالف الذي يلحق الآخر في الوقف وبين
يكون ظرف زمان اذا اضيف الى الوقت او الحدث وظرف مكان اذا اضيف
الى الجنة او المكان فنقول بين زيد وعمرو وبين الدار وبيننا وبيننا للزمان
لانهما مضافان الى الجملة ففي الحقيقة اضافتهما الى حدث هو مضمون الجملة
وكلاً الحق آخره ما الكافة ليكنف كلا عن اقتضاء المفرد ويضاف الى الجملة
ولما فيه من العموم اشد مشابهته لكلمات الشرط فلزم عملها في الجملتين
(ومنها ابن واى للمكان استفهاما وشرطا) اى في استفهام وشرط بدليل
قوله (ومنى للزمان فيهما) ومن قال اى وقت استفهام او من حيث الاستفهام
او اذا استفهام فقد بعد واى اما بمعنى ابن كما يشعر به العبارة ويلزمها من
لفظا او تقديرا كقوله من ابن عثرون لنا من اى وقوله اى لك هذا اى من اى
ولا يقال اى زيد بمعنى ابن زيد واما بمعنى كيف نحو * اى تؤفكون * واما بمعنى
متى نحو اى القتال واول قوله تعالى * فأتوا حرثكم اى شتم * بالثنية ويخص
متى شرطا بالمستقبل ويعم الماضى والمستقبل استفهاما ويحنى متى بمعنى
من وفي فبحر وهو حرف جر ويحنى بمعنى وسط كما حكى ابو زيد ووضعته متى
كمى اى وسطه ولا يحنى ان ما حكاها لا يحنى معنى فى (وايان) اما فعال مأخوذ
من اين واستبعد ذلك باختلاف معنييهما واما فعلا ن مأخوذ من اى فقبيل
اصله اى اوان خففت اى واوان يحذف الآخر والاول فى ابوان فادغم
فصار ايان وقيل يمكن قصر المسافة بجعل اصله اى آن ورد بان آن لم يوجد
بدون اللام واى لا يضاف الى المعرفة (للزمان) الذى يقع فيه عظام الامور
والاولى للمستقبل وكسر همزة لغة سليم وكسر نونه لغة وما فى الشرح
ان المشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا لم يوجد (وكيف
الحال استفهاما) وهو بمعنى على اى حال وفى الرضى انما عدا من الظروف
لان الحال والزمان متقاربان وفيه ان الحال التحوى والظرف متقاربان

لا الحال بمعنى الصفة فالوجه ان يقال لان الجار والمجرور والظرف متقاربان
 ولوجعل في تقدير في اي حال فكان ظرفا تزييلا لكان اقرب الى الظروف
 وكانه بعثهم على تقدير على ما جاء في الشذوذ على كيف يتبع الاحرين
 وكون على كيف ظرفا مذهب الاخفش وقال سيبويه هو اسم بدليل ابدال
 الاسم نحو كيف انت اصحح ام سقيم فجعله سيبويه بمعنى الحال المحمول بكيف
 انت محل اصحح انت او سقيم وجعله الاخفش بمعنى الحال القائم فجعله
 بمعنى اعلى الصحة انت ام على السقيم فان جاء بعد كيف فعلته نحو كيف
 يقدم زيد فهو في موقع الحال وان جاء اسم نحو كيف زيد فهو في محل الخبر
 ومنهم من قدمه على مندمع ان النحاة زعموا ان الاصل منذ خفف فصار
 مذ بدليل تصغيره بعد التسمية به على منيد وجعله على امناذاما لانه لغة
 عامة العرب بخلاف منذ لا اختصاصه بالحجاز بين وامالان قول النحاة غير
 موثوق به لما قال صاحب المغني ان قولهم غير منقول عن العرب ونحن نقول
 تفسير قول النحاة انه لو سمي منذ ولم يكن اصله منذ لشذوذ آخره لانه القاعدة
 في التسمية بثاني آخره غير المدة واذ اصغر منذ مشددا قيل منيد واذ جمع
 لقيل امناذ فلما قيل منيد وامناذ علم انه ردد الى الاصل في التسمية ولا يخفى
 ان فيه تطويلا اذ لو ثبت انهم جعلوه عند التسمية به منذ لثبت اصله منذ
 بلا حاجة الى التمسك بتصغيره وجعله ثم مذ مبنى على السكون واذ الى الساكن
 يضم آخره فيقال مذ اليوم وفي بعض اللغات مضموم ايدا وكسر ميمه وهم منذ
 لغة سليمة ولك ان تقول قدم مذ على منذ فقال (مذ ومنذ) لما قيل ان بناء
 مذ لكونه على وضع الحرف ومنذ محمول عليه ولو ثبت هذا ثبت انه ليس اصل
 مذ منذ والا كيف يكون اصلا في البناء سابقا على منذ (بمعنى اول المدة) اي
 اول مدة معينة باضافتها الى الجملة السابقة فهي ما رأيت مذ يوم الجمعة اول مدة
 عدم الرؤية فذم مضاف الى الجملة السابقة تقدير التزم حذف المضاف اليه
 للعلم به ولا يخفى ان النكرة لا تعرف بالاضافة الى الجملة والجملة ليست معرفة
 بل في حكم النكرة عندهم ولهذا يوصف بها النكرة فلهذا امرض الزجاج
 بكونه مبتدأ والا لزم كون النكرة مبتدأ المعرفة في صور كثيرة (فيليهما المفرد)
 المراد به ما يقابل المثنى والمجموع وح برد عليه بانه ربما يقال ما رأيت مذ اليومان
 اللذان صاحبا فيهما فيدفع بان ما ذكره بيان الاغلب او بان التثنية في هذا
 المثال في حكم المفرد لان المراد ليس العدد بل تعيين اول المدة وانما ذكر المثنى

لتعين هذا الوقت لا بيان عدده (المعرفة) اورد عليه انه ربما يقال ما رأيت
 مذ يوم لقيني فيه وتكلف بان المراد من المعرفة المعين (وبمعنى الجميع)
 اي جمع المدة المعينة بالجملة السابقة على ما عرفت (فيليهما المقصود بالعدد)
 اي ما قصد باسم العدد سواء ذكر بلفظ المثنى او الجمع او بلفظ اسم العدد
 فيقال ما رأيت مذ يومين وايام او ثلثة ايام او بلفظ المفرد والمأول بالجمع
 فيقال ما رأيت مذامس اي جميع مدة عدم رؤيتي اجزاء امس (وقد يقع
 بعدهما المصدر او الفعل او ان) كذا في بعض النسخ فحذف المثقلة
 داخل في ان بالتخفيف اوفي ان بالشديد وفي بعض النسخ اكتفى بقوله او ان
 ولعله كان مقيدا في الكتابة باعجام الشديد والتخفيف معا وامان قال صورة
 كتابة ان مستعمل فيما كتب بهذه الصورة فيرد عليه انه ينبغي ان يكون عبارة
 المتن او ما كتب بهذه الصورة لان كل ما يراد بصورة الكتابة يتلفظ به في وقت
 القراءة فان قلت لا منافاة بين المفرد المعرفة والمقصود بالعدد وهذه الامور
 فهي داخله فيهما فكيف ذكرت بعدهما قلت كانه اريد بالمعرفة المعرفة
 والمقصود بالعدد الزمان او ذكرت مع دخولها فيهما توطئة (فيقدر زمان
 مضاف) مفرد فيما اريد اول المدة نحو ما رأيت مذ سفرك اي زمان سفرك
 وما رأيت مذ سفرك وعودك اي زمان سفرك وعودك لان مذ قصده الزمان
 ولا يصح جعل الحدث خبرا عن الزمان فقوله (وهو) اي كل واحد من مذ
 ومنذ (مبتدأ ما بعده خبره) بمنزلة الدليل على تقدير الزمان (خلافا للزجاج)
 اي صانع الزجاج او بايعه فالصيغة للنسبة ولهذا ربما يقال الزجاجي
 فان الامر عنده بالعكس لما ذكرت وقوله اوفق بالقواعد نحوية لكن
 لا يساعد القصد وخلافا للكوفيين فانهم جعلوا ما بعده فاعلى فعل محذوف
 وجعلوا منذ بمعنى من اذ لانه اصله عندهم فالمعنى فيما رأيت منذ يوم الجمعة
 ما رأيت من اذ مضى يوم الجمعة وفيما رأيت منذ يومان ما رأيت من اذ مضى يومان
 اي من ابتداء اذ مضى يومان واختصاره التسهيل ولم يلتفت اليه المص الكثرة
 التكلف وبالجملة هذه الجملة لا محل لها من الاعراب وقال السيرافي هي متصلة
 المحل على الحال ولا يرد عليه انه لا بد في الجملة الاسمية من الواو لان ذلك
 اذا لم يجعل الجملة مأولا بالمفعول كما في كلمة فوه الى في فانه بتأويل مشافها
 وقد فسر السيرافي مذ يوم الجمعة بقوله متقدما ومع انه جملة مستقلة لا يصح
 عطفها على سابقها حتى يجعل ذلك علامة انها ليست جملة مستقلة ويعتذر

بان عدم صحة العطف لصيرورتها بكلمة واحدة حتى لا تستعمل وحدها
 بما لا تستعمل تمام الشيء وحدها والاوجه ان عدم العطف لانها ابداء جواب
 متى اوكم (ومنها الذي) قال الرضي لادليل على بناءه والفه ثبتت مع الظ وتقلب
 بانه مع المضمر كالف على والى وحكى سبويه عن قوم لداك والاك وعلاك
 ولا يضاف الى الضمير مقصور لاصل لالفه سوى الثلاثة (ولدن) كعضد
 وهو اصل اللغات ويصرف باسكان الدال فالتقى سا كان فكسر النون دفعا
 للاتقاء فلذا قال (وقد جاء لدن) وحرك الدال فتحا وكسرا واليهما
 اشار بقوله (ولدن) وكأنه اكتفى بكتابة واحدة وقيد الدال بالفتحة والكسر
 وبما ينقل ضم الدال الى ما قبلها ويدفع التقاء الساكنين بتحريك النون بالكسر
 (و) يقال (لدن) فهذه خمسة لغات سالمة عن حذف حرف وربما يدفع التقاء
 الساكنين بحذف النون فيحصل اثنان (ولد) بفتح اللام (ولد) بضم اللام
 وربما يخفف لدن بحذف النون من غير تسكين الدال ولزوم التقاء الساكنين
 (و) يقال (لد) بفتح اللام وضم الدال ففي لدن ثمان لغات ولا يخفى ان اللغات
 الثلاثة الاخيرة مبنيات على السكون لان آخرها النون الساكنة المحذوفة
 فالمعتبر في البناء حال الآخر دون الوسط ولوقبل الآخر منسى والمعتبر هو
 الدال يرده ان المحذوف اعلة لا ينسى نعم يصح ذلك في لدن بضم الدال ودفع
 التقاء الساكنين بحذف الحرف الصحيح لا نظيره لكن جراهم على ذلك
 حذف النون بلا علة لانه لما حذف بلا علة راوا حذفه ادفع التقاء الساكنين
 اولى (ولدى) بمعنى عند الا انه لا يستعمل الا فيما هو حاضر قريب منك وعند
 يستعمل في بعيد هو في حرزك ولدن لا يكون الامع من لفظا او تقدير انادرا
 ولا يستعمل بدون معنى الابتداء ويكون للزمان نحو لدن صباح والمكان
 نحو من لدن حكيم واذا اضيفت الى الجملة تمحضت للزمان اذ لا يضاف الى
 الجملة ظرف مكان سوى حيث ويلزمها الاضافة الا لدن الذي هو الاصل
 فانه قد نصب خاصة لفظية غدوة لا غير تشبهها لتونه بالتنوين في السقوط
 باختلاف حركات ما قبلها واما ما جاء من قولهم لدن غدوة بالرفع فعلى الاضافة
 الى الجملة والتقدير لان كان غدوة فنقول لا بعد ان يقال لدن غدوة في تقدير
 لدن لقيت غدوة اورأيت غدوة فيكون لدن معنى مضى فالجملة ويكون
 جميع لغاته على حالة واحدة ولا يضاف محذوف النون من لغاته الى الضمير
 قيل علة بنائها وضع بعضها وضع الحروف وحمل الباقي عليه وفيه انه لا يجوز

تفرع بناء الاصل على ما يحصل بالتصرف فيه فان وجوده بعيد بناءه كما
 هو الظ وقيل استلزامه لابتداء الذي هو معنى من هذا والا قرب ان يقال
 يتضمنه معنى من ويجعل دخول من تأكيدا ولا يقدر من اذالم يذكر (و)
 منها (قط للماضى المنفى) وقوع امر فيه اذ نفي الزمان لا معنى له الا نفي شيء فيه
 وحمله على انه للعامل الماضى المنفى بمعنى انه لا يكون الاممولا له بعيد جدا
 وهو لتأيد النفي فى الماضى وقد يستعمل لتأيد الايجاب نحو كنت اراه قط
 اى دائما وفيه لغات تخفيف الطاء بحذف الطاء الاولى والثانية واتباع لقاف
 الطاء المشددة او المخففة فهذه خمس لغات ووجه بنائها وضع بعضها وضع
 الحرف وقيل تضمن معنى لام الاستغراق وفيه ان الاستغراق لبس معنى اللام
 بل هو امر جاء من القرينة كما لا يخفى على من له درية فى معنى اللام (وعوض)
 والاشهر فيه البناء على الضم وجاء الفتح والكسر قبل هو معرب اذا ضيف
 فيقال لا فعله عرض العائضين بالنصب فعلة بنائها القطع عن الاضافة
 وحينئذ يتجه على المص انه من الغايات فلا وجه لافرازه منها ويمكن
 ان يقال يتضمنه معنى لام الاستغراق ويؤيده انه اذا اريد به مجرد الوقت
 من غير عموم يعرب فيقال افعل ذلك من ذى عوض اى فى المستقبل واكثر ما
 يستعمل عوض مع القسم (للمستقبل المنفى) قد سبق بيانه وانما جمع عوض
 مع قط لشدة مناسبتها ومن الظروف المبنية امس اذا اريد به المتقدم على
 يومك فى التسهيل مبنى على الكسر مطلقا عند الحجازيين ممنوع الصرف
 رفعا وكسورا نصبا وجرا عند التميميين ومن التميميين من يعربه غيره منصرف
 مطلقا فان تكرار عرف باللام او اضيف اعرب باتفاق هذا كلامه ومنها
 الان لوقت حضر جيعه او بعضه ويلزم اللام فظرفيته غالبه لالازمة
 ولم يذكر لعله بنائها وجه يقرب من القول مع كثرة اختلافهم فيها فلم يتكلم
 فيها مخافة استنكار وقيل هو معرب لانه ورد من الان بالكسر ورد بانه
 لو ثبت احتمل البناء على الكسر ايضا ومنها لما وهو ظرف بمعنى اذ تستعمل
 استعمال الشرط يليه فعل ماضى لفظا ومعنى اولم يفعل وجوابه ايضا كذلك
 اوجلة اسمية مقرونه باذا والفا وربما يقرن الماضى بالقاء وقد يكون مضارعا
 (والظروف المضافة الى الجملة) انظر الظرف المضاف لان المسئلة انما تكون
 حكما كليا يشتمل على الكللى الافرادى اطلاق الظروف المضافة الى الجملة
 انما هو مذهب الكوفيين وعند البصريين عقيد بما اذا كانت الجملة فعلية

فعلها ماض لفظا او كان المص اختصارا مذهبهم لان علم البناء الاضافة الى الجملة لانها محتاجة الى المضافة هي اليه والمضافة هي اليه غير ظاهرة لانه مضمون الجملة المستور فيها على ما سبق واذا دخل في ذلك بناء الجزء واعرابه بقي ان التبع لايهما يشهد وما في بعض الشروح ان بناءها لا كبناء بها البناء عن المضاف اليه ليس بشيء لان الجملة ليست مبنية ولا معرفة (واذا) اي المضاف الى كلمة اذ لان المضاف الى اذ محتاج الى ما اضيف اليه اذ وليس بناؤها كسبها البناء عن الجملة بالواسطة كما توهيم (يجوز بناؤها على القبح) ولم يجب لان الاضافة غير لازمة فلم بقوة الايجاب ولا يسلك القاعدة بحيث واذا واذا لانها ظرف مبنية والمراد الظروف المعربة المضافة الى الجملة والارادة واضحة ولا بد من استثناء يوما قام زيد لتعذر هذا الحكم فيه والظاهر ان يومى قام زيد ايضا مستثنى (وكذلك مثل وغير) مضافين الى جلتين كائنين (مع ما) المصدرية (وان وان) والظاهر العطف بكلمة او وعلة البناء عدم ظهور ما اضيف اليه من مضمون الجملة وشبهها بالظروف في التوغل في الابهام ولا يخفى ان هذا التعليل يقتضى جريان هذا الحكم في تشبيه مثل وغير وجههما مع انه يتعذر في التثنية بالالف ويبعد في التثنية بالياء وشمول عبارته للجمع دون التثنية بعيد جدا (المعرفة والنكرة) يعنى باب المعرفة والنكرة لما كان معظم مباحث الاسم الاعراب والبناء قدمهما ولما فرغ عنهما وقد بقي مباحث شتى اوردها في آخر مباحث الاسم وراعى اتصان مباحث المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل بمبحث الفعل لانها شبه الفعل فهي اولى بمجاورة الالهة تحتلج ان معرفة المثني والمجموع والمعرفة والنكرة والمؤنث كثيرة الحاجة في مباحث الاعراب فلو قدم مباحثها على مباحث الاعراب لكان اوجه (المعرفة ماضع لشيء بعينه) فانه وانما كلهم على ان ما سوى العلم موضوع لمفهوم كلى كسائر النكرات الا ان هذه المعارف امتازت بان الواضع لم يضعها لافادة الموضوع هي له بل لافادة واحد من افرادها بعينه وانما وضع للمفهوم الكلى دون ما قصد افادته لعدم علم الواضع حين الوضع بخصوص الموضوع له حتى يتمكن من الوضع له لكثرتها بحيث يتعذر استحضارها في زمان الوضع ولتعذر معرفة خصوص الاشخاص قبل الوجود فوضع للمفهوم الكلى والشرط ان لا يستعمل الا في فرد منه بخصوصه وينتجه عليه انه فليضع لكل

واحد واحد بخصوصها بوسيلة استحضارها بهذا المفهوم لكلى الذى زعم انه الموضوع له واستحسن المتأخرون هذا الاحتمال واتخذوه منهجا وجزموا بان ما ذهب اليه علماء العربية للذهول عن هذا الاحتمال ولا يتم ما ذكرنا من ان المجاز العارى عن الحقيقة عزيز الوجود جدا الا بالاعتراف به والاجتماع هذه المعارف امثلتها ونحن نقول واولاه لما تم ان المجاز لا بد من ان يكون استعماله في غير الموضوع له لعلاقة وقربى صارفة اذ هذه المجازات لا يلاحظ مستعملها العلاقة ولا ينصب الغرابة بل يتمسك في استعمالها بما قرره الواضع وعرفه المخاطب ثم نحن لانكر قوة كلام المتأخرين لكن نذب عن القدماء ظن الغفلة واتجاه ما ذكرناه وما ذكرناه فنقول يحتمل ان يكون اعراضهم عن الوضع الجزئيات بملاحظة المفهوم الكلى لانه خلاف العادة في وضع الالفاظ فاخترنا والمعتاد والمجاز عندهم كالمعرفة ما استعمل في غير ما وضع له اى لافادته فهذه المعارف حقايق والظرف في تعريف المجاز اعنى له ليس صلة الوضع بل بيان الغرض كافي في تعريف المعرفة فاذا عرفت هذا فن الاتفاقات الحسنة وقوع تعريف المعرفة وتعريفات المعارف بحيث يمكن حملها على مختار المتأخرين بل هي اوفق له فلك الخيار وينبغي ان يعرف ان غيرنا قدر التعريف بما وضع له يستعمل في شئ بعينه وهو بعيد جدا وتلخيص التعريف ان المعرفة ما وضع لشيء بعينه من حيث انه متعين وهذه الحيثية مدار الفرق فرجل موضوع لمفهومه المعين من غير اعتبار الحيثية فالذهن لا يلتفت في سماعه الا الى ذات المفهوم من غير ملاحظة تعينه والرجل موضوع لهذا المفهوم من هذه الحيثية فلا يفهم منه الا ملتفت التعين وبهذا فرق بين النكرة والضمير الراجع اليه وبين اسامة واسد ومن لم يوفق بهذا التحقيق ظن ان عند اسامة والمعرف باللام الجنسى ونظائرهما تعريفات لفظية اضطرار به حكم بتعريفها التحاة لتوقف ضبط احوال اللفظ عليه والناظر الى المعنى يرى عنه وبما يبعد حل تعريف المعرفة على ما وضع لافادة شئ بعينه انه تعريف مقابلها وهو النكرة ما وضع لشيء لابعينه ليس بهذا المعنى (وهي المضمرات والاعلام والمبهات) يعنى بها اسم الاشارة والموصول لانها حين يذكران في غاية الابهام يزول ابهامهما لما يلحقهما من الاشارة والصلة بخلاف المضمر لانه لا يذكر الا متضح وان كان يرجع مقدم والمفسر المتأخر قليل (وما عرف باللام) او الميم واحتز بقوله عرف عن تميز زيد

فيه اللام نحو الاحد عشر الدرهم وعن حال كذلك نحو مرت بهم الجمار
 الغفير (او بالنداء) لم يقل والمنادي احترازا عن نحو يا رجلا ولم يقف
 المتقدمين في تركه لانه داخل فيما عرف باللام اذاصل يارجل يا ايها الرجل
 لانه تكلف (والمضاف الى احدها) اي احد الخمسة (معنى) اي اضافة معنوية
 اذا المضاف اللفظي لا يعرف ولا بد من استثناء ما توغل في الابهام كمثل وغير
 ولا يخفى ان الاضافة الى احد الخمسة لا يوجب صحة الاضافة الى كل واحد منها
 ويخرج عن الضبط المضاف الى المضاف المعرفة بالاضافة اذا المضاف الى
 المضاف الى شيء لا يسمى مضافا الى الشيء وما في بعض الشروح ان في ذكر
 المعارف اشارة الى مراتبها على مذهب سبويه فاسد لان المبهجمات لا تقدم
 المعرف باللام عنده بل الموصول وذو اللام بيان والمضاف في مرتبة المضاف
 اليه ولا مضاف ادنى من المعرف باللام (العلم ما وضع لشيء بعينه) اما شخصا
 كزيد واما حقيقة متعينة في الذهن عينا كالساعة الحقيقية الاسد
 المتعينة عند العقل بعينها حين دخول لام الجنس واما معنى كبرة علما لحقيقة
 المبرة وذو ير علما للكلية وسبحان علما لحقيقة التسبيح على رأى والقول بان
 الحكم بتعريف الحقائق لاحقة بذاته انما هو مجرد بجران احكام المعارف
 ليس بالمرضى وان كان من الرضى لان الموصول مع كونه موضوعا لشيء بعينه
 يعد من جملة معياته الماهية النوعية والجنسية (غير متناول غيره) المتبادر
 من تناول احاطة المفهوم بالافراد وهو ليس بمراد بل الاطلاق اي غير
 مطابق على غيره فلذا نبه عليه بقوله (بوضع واحد) وقبل احترازه عن خروج
 العلم المشترك والاعلام اما منقولات وهو لاكثر فاما من الاسماء فهو مع اللام
 او الاضافة لان النقل يكون بغلبة استعمال الاسماء في الفرد المعين وطريقة
 ايراده مع اللام العهدى او الاضافة العهدية ليصير علما مع احدهما ولا يجرى
 عن الاضافة اصلا وقد تجرد عن اللام فيقال في التابعة تابغة وهذا في الصفات
 والمصادر لا غير فلا يقال في النجم نجم ولا في البيت علما للكلية بيت او من مجالات
 وهو ما ليس له معنى قبل العلمية او كان لكن غير هيئته مع العلمية كحبيب
 وحبوة ومكوزة فانه قبل العلمية محب ومحبة ومكازة والمرتجل ما خوذ من الرجل
 فكانه فعل من غير قعود العامل بل على رأس القدم فجاء وايضا ينقسم
 العلم الى اسم ولقب وكنية فالكنية الاب والابن والبنت والام والمضافات واللقب
 ما شعر بمدح او ذم والاسم خلا فلهما هكذا في كتب النحول لكن ذكر في القاموس

غير مرة ان ابو فلان اسم لاكنية واعل وجهه ان ابو فلان مثلا انما يصير كنية
 اذا قصد في مقام التكني التلميح الى ابوته وقد يسمى به ليوافق اسمه كنية
 غيره تبركا من غير قصد الى ابوته وهذا اسم والظاهر ان يحمل قولهم الاب
 والابن والبنت والام المضاف على ذلك واذ يسمى بمبنى يعرف فان كان اقل
 من ثلثة احرف يعتبر اشأى الصحيح الاخر بعد العلية محذوف المحز معتلا
 فاذا سمي رجل بلفظ كم يعتبر اصله كى ويصغر على كى ويزاد من جنس
 حرف العلة في المعتل الاخر فيقال لو وفي مشددين ولا تقلب الالف الزائدة
 همزة في التسمية بلو وفي ولا هذا اذا لم يكن في التثنائي محذوف فان كان فريد
 ولا يزداد شيء واذا كان على حرف واحد كاللام الجارة والبا كذلك يزداد حرف
 مشدد من جنس حركته ان كان كسرة او ضمة فيقال بي ولى والى ممدودة
 ان كانت فتحة فيقال في القسم بلام الابتداء وان كان الحرف ساكنا
 فتحرك بالكسر لان الساكن يحرك بالكسر ويجعل ثلاثيا بالحرف المجانس
 للكسر وهذا النموذج من هذا البحث لا يسع كتابنا ازيد منه فان اردت اليد
 الطولى فعليك بالرضى ومما بهم ان يعلم ان العلم اذ شئ اوجع يازمه اللام
 لانه لا يثنى ولا يجتمع بدون التكثير فيجبر نقصانه بالتعريف الا قليلا نحو ابائين
 وما تين جليلين ونحو حلايين ونحو عرفات كانه سمي كل موضع منها عرفة
 فجمعت واما اذ رعات اسم بلد بالاسم فهو من تسمية البلد بالجمع لاجع العلم
 وينكر العلم في غير مقام التثنية والجمع قليلا وانما كثر في التثنية والجمع تحرزا
 عن استنباح ان يقال زيد وزيد لانه كرجل ورجل فيرجلين بحسب الظ
 واذا سمي بالمثنى اعرب كاعربه قبل التسمية وقد يعرب كالمفرد فيلترنم الالف
 وكذا الجمع لكن المترنم فيه الياء وشذ البحرين حيث اعرب كالمفرد مع التزام
 الياء (واعرفها المضمرة المتكلمة ثم الغائب ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول
 والمعرف باللام والنداء) والمضاف كالمضاف اليه هذا مذهب سبويه
 وفيه اختلافات كثيرة (والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه) اي غير معين هذا
 اذا كانت موضوعة لفرد مامن الجنس كما ذهب اليه الرضى اولشئ لا ملتبس
 بتعيينه اي من غير اعتبار تعيينه اذا كانت موضوعة للماهية المطلقة ويكون
 اعتبار الفرد من الخارج كالمتورين وغيره ووجه السيد السند في تصانيفه
 (اسماء العدد) العدد اسم والعبد بالادغام مصدر بمعنى الاحصاء وترك
 الادغام في الاسم دفعا للالتباس وهذا من جهات ترك الادغام وكان الانسب

ذكره متصلا بالاسماء العادلة لكونها ناصبة للتمييز ومحتاجة الى معرفة التذكير والتأنيث والجمع فبستدعي تقديمها الا انه راعى شدة مناسبة بها بالنكرة في الابهام بل بالمعرفة ايضا على قول من قال اسم العدد اذا اريد به نفس العدد علم واذا اريد به المعدود نكرة ولهذا يقال ستة ضعف ثلاثة فيمنع صرفها للعلمية والتأنيث واسماء العدد في تقدير هذا الاسماء المعدود واسماء العدد هذا وقوله (ما وضع) خبر مبتدأ محذوف اي هو ما وضع والمقصود تعريف اسم العدد (لكمية) بتشديد الميم والياء المنسوبة الى اللفظ كم وهو ما يجاب به عن السؤال بهذا اللفظ وانما شددتم لان الاسم الثنائي المراد به لفظه اذا كان اخره الفاعل وان كان غيره يشدد قبل المنسوب الى اللفظ كم قد يكون الذراع والمن والكيل ولا يترجم ان الذراع اسم للخشبة لانه اسم للمقدار القائم بالخشبة وهكذا المن والكيل وقد يكون العدد فقوله ما وضع لكمية يتناول الجميع فلما قال (احاد الاشياء) خرج ما سوى العدد وفيه ان كم سؤال عن العدد ولا يجاب عنه بغير العدد والذراع والمن والكيل انما يقع في الجواب من حيث العدد واطلاق الكمية على المساحة باصطلاح غير هذا العلم نعم فيه تنبيه على ان العدد مركب عن الوحدات لاعن مراتب الاعداد ولا يرد الواحد والاثنان لانه ليس معهما احاد لانهما ايضا موضوعان لكمية احاد الاشياء المتفرقة دون المجتمعة فان الواحد يعرف به كمية احاد الاشياء المتفرقة دون المجتمعة فان الواحد يعرف به كمية هذا وذلك الى غير النهاية قال الرضي كمية احاد الاشياء العدد المميز لان ما يجاب به عن السؤال بكم العدد المميز فيخرج منه الالوف والمئات وينبغي ان يقول ما وضع لكمية الشيء فحسب ليخرج عنه الثانية والمفرد وفيه نظر لانا لانم انه لا يجاب عن كم بالالوف والمئات ولو خرجا عن التعريف لا يكون البحث عن ميم الالوف بحثا عن اسماء العدد ولو قيل ما وضع لكمية الشيء فحسب ليخرج عنه مايتان والفسان بقي ان ما يجاب به عن السؤال بكم هو المعدود لا العدد لان كم انما يسأل به عن المعدود وان قالوا انه موضوع للعدد فيقال كم رجلا فلو لم يكن المراد بكم المعدود لما صح جعل الرجل تمييزا او الجواب عنه عشرون رجلا فكان الاصول ان يقال اسماء العدد ما وضع للمعدود ولما لم يفد التعريف معرفة اسماء العدد وكان الغرض من التعريف معرفة ما وضعت له عقب التعريف بضبطها فضبطها مع عدم تناهيها ضبطا انيقا فقال (اصولها اثنا عشرة كلمة) وأشار بترك

تعيين عدد الفروع الى انه لا يضبطها عدد ونبه بقوله (واحد الى عشرة) على ان الاصل في باب العدد في العشرة وامثالها ذواتها لانه اول ما وضع والمجرد عن التاء فرع حصل باسقاط التاء (وماية والف) وفروعها انما يحصل بالتصرف في تلك الاصول اما بالثنية نحو مائتين والفين واما بجمع نحو مآت والوف واما بالحق علامة الجمع نحو عشرين واخواته واما بالعطف واما التركيب الاضافي نحو ثلثا يه واما بالتركيب التضمني نحو خمسة عشر ومن عبر عنه بالتركيب الامتزاجي فقد خرج عن الاصطلاح فشرع في تعيين الاصول باعتبار ما وضعت له من المذكر والمؤنث وان كيفية تحصيل الفروع للمذكر والمؤنث وقال (تقول واحد واثنان) واعتمد في افادة كونهما المذكر ان الاحق بالتقديم الذكور (واحدة واثنان وثلثان) ولو كان تقول على صيغة الخطأ لم يعلم فهو امر في صورة الخبر وان كان على صيغة المؤنث بارجاع الضمير الى العرب فالخبر على حقيقته ولكل وجهة هو مواليها بجملة فطنتك متوليها ووجه عطف اثنان وثلثان وترك عطف واحدة خفي (وفي ثلثة الى عشرة ثلث الى عشر) بذكر التاء للمذكر وتركها للمؤنث وكذلك بضع بكسر الباء في الاشهر ويقع للثلاثة الى تسعة فيقال بضعه رجال وبضع نسوة اعلم ان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء وعدمها في غير الصفات المشتقة قليل نحو رجلي ورجلة وغلام وغلامه مطرد فيها وانما كثر في اسماء العدد في الاكثر يستعمل بمعنى الصفات حيث يراد بها المعدود لانفس العدد على ما هو وضعه ولهذا ربما يجري على الموصوف فيقال رجال ثلثة لكن الاكثر استعمالها على سنن الجوامد غير جارية على موصوف يراد موصوفها مضافة هي اليه او تمييزا ولما كان الصفة التابعة للمتعدي اذا افردت تؤنث اذا لم يكن جمعا بالواو والنون فيقال رجال ضاربة انت العدد التابع لجمع المذكر فلم يؤنث لجمع المؤنث فرقا بينهما فاحفظ هذا الوجه البديع الذي يستحق ان ينبني له وجوه ذكرها والمعتبر لتأنيث العدد وتأنيث واحد التمييز واعلم انه لما كان الاصل المذكر استعمل اسما للعدد اذا اريد بها الاعداد استعمل المذكر على ما صرح به الرضي فيقال ستة ضعف ثلثة ولا يقال ستة ضعف ثلث فان قلت ما ذكرته لا يتم في ثلثة مسلمين وثلثة الزيد بن قلت الصفة فلما وقع ميم اسمها جمع السلامة والعلم كذلك لان جمعه لا يعرى عن اللام وذلك بخلاف مقام التميز فلقلة التميز الذي هو جمع المذكر السالم يعتبر مقتضاه

واما جمع المؤنث السالم فلا يقع تميزا اذا وجد مكسرا في الاغلب وجاء
 سبع سنبلات مع وجود سنابل وان لم يوجد تميز بالسالم نحو ثلاث عورات
 فاحفظه فالانعبد في بحث المميز فان قلت جاء عشر امثاله في النظم المعجز
 والمثل مذكر قلت هنا مؤنث معنى لانه في معنى الحسنة وستعرف اذا
 كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا فوجهان وقيل المميز محذوف اقيم
 صفته اي امثاله مقامه والتقدير عشر حسنات امثالها وينبغي ان يعلم
 ان الاعتبار بتأنيث واحد المميز في تأنيث اسم العدد لا لفظ التميز فيقال ثلاثة
 بنات عرس وثلاثة بنات اوى لان مفردهما ابن عرس وابن اوى وانه اذا كان
 المميز جارا لتأنيث والتذكير كساق فالعدد مثله وان كان التميز صفة نائية
 عن موصوف يعتبر بالموصوف وان كان اسم جمع او اسم جنس فان يخص
 بالذكرين يذكر وان اختص بالمؤنثات يؤنث وان اشترك فان نصصنا باحد
 احتملين فالحكم له الا انه يفصل التمييز بين النص والعدد فتح الاعتبار بلفظ
 التميز ان كان مؤنثا يؤنث العدد وان كان مذكرا يذكر (احد عشر)
 الاحد كالواحد مشتق من الوحدة بمعنى الانفراد واصله وحد على انه صفة
 مشبهة قلبت واوهمزة على خلاف القياس وقد يمي على القياس وحد
 عشر ولا يقع في تنييف العدد غير الاحد والاحدى الا قليلا فيقال واحد
 عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون ويستعمل احد واحدى في غير
 التنيف ايضا لكن مع الاضافة مطردا وبلاضافة يستعمل احد دون
 احدى في النفي والاستفهام والشرط لعموم العقلاء وفي غيرها قليلا نحو
 * قل هو الله احد * وقال ابو علي همزة في النفي واخويه اصلية وتكره الرضى
 (اثنا عشر) بتذكير الجزئين (احدى عشرة اثنا عشرة) بتأنيثهما
 (ثلاثة عشر الى تسعة عشر ثلث عشرة الى تسع عشرة) وكذلك تقول
 بضعة عشر وبضع عشرة بسكون الشين لانه اكتفى بالاعجام او اعتمد
 على التعليم في القراءة قال الرضى لما كرهوا توالي اربع فتحات فيما هو كلمة
 واحدة مع امتزاجها بالنيف الذي في آخره فتحة هذا الكلام ويتبادر
 منه اختصاص هذا الحكم بثلاث عشرة الى تسع عشرة من غير تعلقها
 باحدى عشرة واثنا عشرة ولبس كذلك فان القراءة اثنا عشرة عينا بسكون
 الشين او كسرهما على قراءة غير الاعمش وهو يفتحها على لغة من لم يغير الشين
 في حالة التركيب وهو قليل فلذا لم يذكره المص ويحترز عن توالي اربع

فتحات بل ست فتحات في احد عشر لانه لبس فيما هو كلمة واحدة بخلاف
 عشرة للفرق بين امتزاج التاء مع الاسم وبين امتزاج كلتين مستقلتين ومن
 جعل الوجه اجتماع خمس فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة واجتماع
 اربع فتحات في احدى عشرة واثنا عشرة مع ثقل التركيب يرد عليه احد عشر
 وانه غفيل عن ست فتحات في اربع عشرة وقد جاء اسكان اول عشر في
 التركيب مع تحريك الآخر فقري * احد عشر كوكبا * بسكون العين (عشرون
 واخواتها) عطف على مقول القول منصوب المحال مرفوع على الحكاية
 والانساب السابق واللاحق رفع اخواتها الا انه لا وجه لرفع اخواتها
 فلذا قبل هو منصوب معطوف على محل عشرون وبعد فيه انه لا معنى
 لقولنا تقول اخواتها والاوجه انه مجمل وضع موضع مفصل هو ثلثون
 واربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون فاعرب باعرابها
 الحكي (فيهما) اي المذكر والمؤنث (احد وعشرون احدى وعشرون)
 بالعطف لا بالتركيب (ثم بالعطف بلفظ ما تقدم) من اثنين واثنين
 وثلاثة وثلاث وقيل وعشرون ايضا مراد بما تقدم ولو استغنى عن ادراجه
 بمعرفته لكان اوجه ولم يكتف بقوله ثم بالعطف عن قوله احد وعشرون
 مثلا يلتبس احد واحدى بواحد وواحدة والمتبادر من قوله ثم بالعطف
 عطف الاكثر على الاقل ويجوز العكس في الكل لكنه اقل (الى تسعة
 وتسعين) بل تسعة وتسعين (ومائة) اصله مئة كبدعة حذف لامه
 والتمزوا التاء عوضا وكتب الالف تحرزا عن الالتباس بكلمة منه وحكى
 الاخفش رأيت مئيا وقد يشم كسر ميم مائة شيئا من الضم ولا بين الضم
 وذلك هو الاخفاء (والف) ولا تقل عشر مائة الى المائة لا يقع تميزا الا
 الثلاثة الى تسعة صرح به في التسهيل وقال واختص الالف بالتمييزية
 مطلقا (ومئتان) ولا يكتب الالف كما لا يكتب في مئات كذا في الرضى فا
 اشتهر من كتابة الالف في التثنية خطأ (والفان فيهما) اي في المذكر والمؤنث
 ثم بالعطف (على ما تقدم) شرحه على ما تقدم تذكر ان كنت تعلم (وفي ثمانى
 عشرة فتح الباء) على خلاف سائر المركبات التي في آخرها ياء فانها تسكن
 (وجاء اسكانها) على القياس (وشذ حذفها بفتح النون) وايقاء الكسر
 اشذ كما في الرضى فلم يذكر الكسر لعدم اعتنا به ولبس المراد انه لا شذوذ
 في الكسر كما يتبادر من عبارته وظاهر عبارة التسهيل انه لا شذوذ في شئ

من الاربعة وقد يحذف الياء من الثماني مفردا ويجعل النون معتقب الاعراب
وفي الحديث * صلى ثمان ركعات * وقد يفعل ذلك بمثل جوار ولا يخفى ان حق
البيان بيان ثمان عشرة مع احد عشر بل في بحث المركبات المبنية (ويميز
الثلاثة الى العشرة مخفوض) لكونه مضافا اليه او مجرورا بمن (مجموع لفظا
او معنى) بان يدل على ما فوق الاثنين من غير تعيين وذلك بان يكون اسم جنس
كالتمر والعسل واسم جمع كالرطب والقوم والاكثر فيها دخول من وذلك
لكرامة اضافة العدد الى ما هو مفرد لفظا لكن لا يمتنع الاضافة كما زعم
الاخفش لانه قال الله تعالى * تسعة رهط * وقالوا ثلثة نفر والغالب اضافته
الى جمع القلة فلذا اختير القلة عند تحقق الجمعين ويتعين كل منهما عند فقد
الآخر (الا في ثلثمائة الى تسعمائة) فان التمييز فيها مائة وهي ليست بجمع
لان لفظا ولا معنى لدلائلها على عدد معين (وكان قياسها) اى قياس ثلثمائة
الى تسعمائة انت التمييز لعوده الى متعدد وجعله للمائة المضاف اليها ثالث
الى تسع خلاف السوق ومردود في الذوق (مئات) بكسر الميم وجوز
الاخفش ضمها (او مئين) وبعضهم يضم ميم مئين وفي كون مئين جمعا
خلاف الاخفش حيث جمعه فعلمين كغسلين حذف اللام وورده عدم اطلاق
مئين بمعنى مائة الا ان يجعله اسم جمع وبعضهم قال هو فعيل كعصى ابدل الياء
الاخيرة نونا ويستفاد من الرضى ان قوله او مئين غير متين لان الجمع بالواو
والنون لا يقع ميمرا فلا يقال ثلثة مسلمين فيعين على القياس ثلثمئات فلذا ترك
الى انه لا يحى تمييز مئات بعد الجمع بالالف والتاء بعد ما تعود المجيء بعد ما
هو في صورة الجمع بالواو والنون اعني عشرين واخواتها وفيه نظرا ما اولا
فلجواز ان يكون قوله او مئين على قول الاخفش او قول من جعله كالعصى
واما ثانيا فلان ما ذكره من وجه ترك مئات يوجب ان لا يجوزوا ثلثة آلاف
رجل لكرامة المجيء بعد جمع التكسير وقد تعود المجيء بعد ما هو في صورة
الجمع الصحيح فاما قلت قد فصل بينه وبين عادته بمجيئه بعد مائة ولا يبعد
ان يقال هو فرق بين الفصل الممتد والفصل القابل (ويميز احد عشر الى
تسعة وتسعين) بل تسعة وتسعين (منصوب مفرد) لان احد عشر نزل فيه
العشر منزلة الثوين والنون ولذا لا يجامعه نون اثنين فلا يضاف مع
بقاء ما هو بمنزلة الثوين والنون ولذا لا يجامعه الا يحذف ما هو بمنزلة الثوين
للاضافة ولما لم يضاف احد عشر واخواتها لم يضاف عشرون لانه يشبه

هذه المركبات احد وعشرون الى غير ذلك فاحفظه فانه وجه بديع واما
الافراد فلانه لوجع لكان انقص في الدلالة على العدد مع كونه مقصودا
وهذا وجه بديع (ويميز مائة والالف وتثنيتهما وجمعه) اى جمع الف وهذا
البيان يوهم ان تمييز جمع مائة على خلاف ذلك وليس كذلك لانك تقول
مئات رجل صرح به الرضى فالاولى ان يتكلف ويقال افراد الضمير بتأويل
كل واحد (مخفوض مفرد) وجاء مائة رجال ومئين عاما واعلم ان المميز يستقيم
ان يكون صفة عند سبويه وجماعة من النحاة لكونها قاصرة في المقصود
من التمييز وهو التنصيص اذ هو معدوم في الصفات الا اذا كانت مختصة
ببعض الاجناس فيقال ثلثة علماء ومائة فاضل وان عشرون درهم واربعون
اثوب وخمسة اثوابا وثلثمائة سنين بالاضافة على قراءة حرة والكسائي قليلة
(واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا وبالعكس) ففي اسم العدد (وجهان)
يرجع رعاية اللفظ وليس ثلثمائة رجل من هذا القبيل لان المميز هو عقد
المائة وهو مؤنث لا محالة مثال الاول ثلثة اشخص اذا اريد به النساء ومثال
الثاني ثلثة انفس اذا اريد به الذكور واذا ميز اسم العدد المركب بمذكر
ومؤنث فان كان عاقلا فالحكم للمذكر والا فلسا بقهها بشرط الاتصال نحو
اشتريت ستة عشر رجلا وناقعة وست عشر ناقعة وجلا ولمؤنثهما ان فصل
العدد عن التمييز بكلمة بين وعدم العقل نحو اشتريت ست عشرة بين ناقعة
وجمل وست عشرة بين جمل وناقعة واذا اضيف العدد الى مذكر ومؤنث
فالحكم للسابق مطلقا فنقول عندي عشرة اعبد واماء وعشر اماء واعبد
ومعنى عشرة بين ناقعة وجمل ان خمسة من النوق وخمسة من الجمل بخلاف
ان يقال عشر بين يوم وليلة فانه يراد به عشري لالي وعشرة ايام كذا في التسهيل
(ولا يميز واحد واثنان) وفروعهما (استغناء بلفظ) فان قلت الاولى تركه
لانه لا فائدة فيه بل يوهم القصد الى نفس المضاف اليه قلت يتبادر من التمييز
ماله وصف كونه ميمرا او بادراج اللفظ يتبادر ذات التمييز مع قطع النظر عن كونه
ميمرا كما هو المراد فاعرفه فانه دقيق (التمييز عنهما) لانه يفيد تمييز الواحد
الوحدة وتميز الاثنين الاثنيية لان المفرد جامع بين الجنس والعدد وكذا
الثنية فيما بمنزلة التمييز والعدد وكان الثنية اختصارا المعطوف والمعطوف
عليه كذلك اختصار للعدد والتمييز فان قلت في الاستغناء بحث لان الابهام
ثم التفسير يفوت بالاكتفاء بالتمييز ولهذا اختير نعم رجلا على نعم الرجل قلت

وضع تميز الاعداد ليس الابهام ثم التفسير بل لافادة العدد والجنس قال الرضي
هذا الاستدلال لا يتم في واحد رجل وثنان رجل وثنان رجل ولذا جاء في ضرورة
الشعر ثننا حفظ هذا وعدم التمام في واحد رجال ثم لان رجلا لا يفيد جماعة
واحدة من الرجال على ان تنقيح الاستدلال ان العرب استغنوا بتوجيه ما
يجعل تميزا عن الواحد وتثنيته عن الاثنين بخلاف سائر الاعداد فانه
لا يمكن تصريف في تميزه بوجه يغني عن ذكر العدد واذا قصد تعريف العدد
ادخل اللام على غير المضاف والمركب واحدا كان كالعشرين رجلا او اكثر
نحو الاحد والعشرون رجلا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان تعدد
المضاف اليه فعلى الاخير كثلثة الدراهم وثلثمائة الف درهم وان كان مركبا
دخل على الاول نحو الاحد عشر (وتقول) اي انت والعرب وعلى الاول فهو
امر جاء في صورة الخبر لانه اكد فتأمل (في المفرد) اي في افادة الواحد والذي
افرد وميز (من المتعدد) اي المعدود لا مطلق المتعدد اذ لا يقال ثالث الرجال
على الابهام بل ثالث ثلاثة او اثنين (باعتبار تصديره) العدد الاقل من اصله
بواحد اصله والاولى التعرض بالمفعول فيكون فيه التصريح برب قول ثعلب
انه يكون لتصدير اصله ذلك الاصل حيث جوز ثانيا اثنين بمعنى جاعل الاثنين
اثنين بصير ورته واحدا منهما وقبله الاخفش مطلقا وابن مالك قبله في ثانيا
اثنين لا غير (الثاني والثانية الى العاشر والعاشر) بالتذكير المذكر والتأنيث
للمؤنث (لا غير) بخلاف العدد فان فيه التذكير للمذكر والتأنيث للمؤنث في بعض
وبالعكس في بعض على ما عرفت ويعرف انه لا يقال فيما تحت الاثنين لعدم
مفعوليته والابتداء ببيان من الاثنين وانه لا يقال فيما فوق العشرة من جعل العاشر
والعاشرة غائبتين ولم يقل فيما هو باعتبار الحال لا غير لتقرره بتركه وقالوا معنى
لا غير انه لا يقال فيما تحت الاثنين وما فوق العشرة ولهذا المقتل في اعتبار الحال
لا غير ولك ان تجعل لا غيرا وسع فانفع ولا تقنع وقد ثبت سبب به التصدير فيما فوق
العشرة بقوله ثالث عشرا وثاني عشرا وثالث اثني عشر في عرب الاول كما ستعرفه
(وباعتبار حاله) فان قلت التصدير ايضا حاله فكيف جعل حاله مقابل تصدير
قلت في التصدير اعتبار حال الغير وجعله عددا فرقه لا الى كونه في درجة
من العدد فالمقابلة بحسب الاعتبار فاحسن التأمل اي باعتبار حاله ووصفه
الحاصل له باعتبار كونه في درجة من درجات العدد (الاول) غير لفظ الواحد
الى الاول ليفيد ما قصد من الدرجة فاذا لم يقصد بيان الدرجة قبل واحد

الاثنين او الثلثة ولم يكتموا بالحادى الذى يذكر في النيف لما اعتاد وامر ايراد
النيف مغايرا للعدد المفرد في الواحد حيث كانوا يقولون واحد اثنان واحد
عشر والاول افعل تفضيل من الوال ولذا لم يصرف اذا جعل صفة فتقول
فعلته عاما اول واذا لم تجعله صفة نوتته فقلت فعلته اولا كذا في الصحاح
(والثاني والاولى والثانية الى العاشر والعاشر) واما فيما فوق العشرة
فبئز الاول والاولى الى الحادى والحادية كما اشار اليه بقوله (والحادى عشر
والحادية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشر) وهذا غاية التركيب
لا غاية القول باعتبار الحال فانك تقول في العقود بلفظ العدد فتقول
لمن هو بعد تسعة عشر عشرون وفي النيف على ما عرفت في التركيب
لكن يعطف ولا يركب كما كان في العدد فتقول الحادى والعشرون
والحادية والعشرون (ومن ثمة) اي من اجل ان المقول المذكور تصير
العدد الاقل بواحد مثل العدد الذى هو اصل هذا المقول او لبيان حاله
باعتبار الدرجة الواقعة فيه كما اشارنا اليه (قبل) فاعله المحذوف العرب وهذا
يؤيد جعل تقول سابقا بمعنى تقول العرب (في الاول ثالث اثنين) بالاضافة
الى اقل منه بواحد (اي مصيرهما) ثلثة (من ثلثتهما) من حد ضرب فيما
لا حرف حلق فيه ومن حد منع فيما فيه حرف حلق (وفي الثاني ثالث ثلثة
اي احدها) الواقع في الدرجة الواقعة فرق الاثنين ولما كان مقصوده مجرد
الفرق بين الاضافتين بان الاول اضافة الى المفعول والثاني اضافة الى الجزء
الى الكل لم يبين المفعول الثاني لمصيرهما ولم يبين احدهما وقلت ان تقول معنى
قوله ومن ثمة انه من اجل ان الفاعل في الاول بمعنى المصير وفي الثاني ليس
بمعنى اسم الفاعل قبل في الاول ثالث اثنين بالتووين والاعمال وفي الثاني
ثالث ثلثة بالاضافة ولم يبين الاضافة في الاول لانه كسائر اسماء الفاعلين
في الاضافة لكن قال الرضي الاضافة فيه اكثر من الاعمال بخلاف سائر اسماء
الفاعلين فان الامر فيها بالعكس فان قلت يستحيل صيرورة الاثنين ثلثة فكيف
صح تفسير ثالث اثنين بمصيرهما ثلثة قلت قال الرضي اذا انضم الثالث الى
الاثنين تبدل استعمال اثنين في المقام بالثلثة فكأنه صير الاثنين ثلثة ونحن نقول
فيه مسامحة والمراد مصير الاثنين جزءا لثلثة وقال الرضي الفاعل باعتبار الحال
في صورة اسم الفاعل خال عن المعنى لانه لم يشتق عن فعل حتى يدل على
قيام مصدره بشئ قلت لا يبعد ان يكون ما خوذا من لفظ العدد للنسبة فيكون

الثاني بمعنى المنسوب الى اثنين بمعنى كونه جزءا خاصا له فيكون كالنامر لبايع
التمر والباقل لبايع البقل (وتقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة)
باضافة احد المركبين الى الآخر (وان شئت قلت حادي احد عشر) بحذف
الجزء الثاني من المركب الاول لكن عند قرينة الحذف والا لكان من قبيل
اضافة الحادي الى العدد الاكثر لا الى المثل فلا يفيد كونه بعد العشرة (فتعرب
الاول) اي الاسم الاول لان بناءه لكون الثاني بمنزلة تاء التأنيث وعند تقدير
التاء يعرب الاسم كما في قدم وانما بني على القمح عند ذكرها وان شئت حذف
الجزء الاول من الثاني ايضا فتقول ثالث عشر وتريد ثالث عشر ثلثة عشر
قال سيبويه فتبينهما لقيام الجزء الثاني من المركب الثاني مقام الجزء الثاني
من المركب الاول وجوز الكوفيون اعراب الاول وروى الكسائي الوجهين
من العرب وانما لم يذكره المصنف لانه انكر في ثالث عشر ان يكون من قبيل
حذف جزء من المركبين بل جعله من قبيل الاكتفاء بالمركب الاول لكن ينبغي
ان يقول وان شئت قلت ثالث عشر لانه المتفق عليه انما الخلاف في تقديره
(المذكر والمؤنث) اي هذا باب المذكر والمؤنث وهذا يدل دلالة واضحة على
ان قوله المرفوعات خبر مبتدأ محذوف وليس مبتدأ ما بعده (المؤنث ما فيه
علامة التأنيث) هذا تعريف للمؤنث الغير التأويلي فان التأويلي كرجال
لبس فيه علامة تأنيث لالفاظ ولا تقديرا (لفظا او تقديرا) والمقدر لا يكون
الاباء ولو قال ما فيه الالف والتاء الملقوظة او المقدرة لكان اخصر ويخرج
عن التعريف المؤنثات الصيفية كهند وانت وهي وهما وهذه وانتم الى
غير ذلك لفظا او تقديرا (وعلامة التأنيث التاء) المنقلبة هاء في الوقف وكان
اطلاقها لانه المتبادر الى الفهم عند الاطلاق سمي علامة تأنيث لانه قد يكون
للدلالة على التأنيث اولانه يعامل مع ذى التاء معاملة المؤنث سواء كان تاء
للدلالة على التأنيث وهي في الصفة غير افعال التفضيل وافعل الصفة ومفعول
ومفعول ومفعول لبس من الافعال كذا كر بمعنى امرأة شبيهة بالرجل وفعل
بمعنى مفعول وفعل بمعنى فاعل وفي المنسوب بالتاء قياس وفي الاسم الجامد
سماع قليل كرجلة وانسانه وعلامة للفرق بين الواحد والجنس في المصادر
والاجناس المخلوقة كضرب وضربة وعمر وعمرة والمراد بالجنس هنا ما يقع
على القليل والكثير بلفظ الواحد فتحو فرس لبس بجنس بهذا المعنى
وهو قياس ومجيئها للفرق بين الاجناس المصنوعة وواحد ها قليل كسفين

وسفينة وابن ولينة وقد يجيء للفرق بالدخول على الجنس فيعرف الجنس
بانتام والواحد بالتجرد نحو كذا للجنس وكم للواحد وهو قليل او المبالغة في فعال
وقاعل وفعل ومفعول كعلامة وراوية وفروقة ومطربة وجعلها للتأنيث
باعتبار تقدير موصوف لجعل الواحد كالجماعة للمبالغة تكلف لا يخطر
بالبال عند سماع هذه الالفاظ او للتنبيه على ان مفرد الجمع المجمى معرب
وهي مخصوصة بالجمع الاقصى فيقال جواربة في جمع جوارب وموازنة
في جمع موزج معرب موزة وهذا التاء غير لازمة فيقال جوارب وموازن او للتنبيه
على ان مفرد معياء النسبة وهو ايضا من خواص الجمع الاقصى فيقال اشاعة
في اشعي ومشاهدة في مشهدي اولتعو يض الياء المحذوفة على نحو مصابيح
فيقال فرازنة بحذف ياء فرازين وهذا التاء لازمة مع حذف الياء ولا يجمعها
اولتا كيد تأنيث الجمع وهي لازمة في مثال عزبة وعلمة وجازة في فعالة كجمالة
وقد يلزم كما في حجارة وفي فعولة كصقورة وقد يلزم كعمومة وخوالة وفي الجمع
الاقصى كصياقلة وملائكة اولتا كيد التأنيث كما في ناقة ونجمة وهي لازمة
وقد يجيء في الصفة نحو عجوز وعجوزة او تعويض عن فاء الفعل كما في عدة
او عن لامة كما في ثبة او عن ياء الاضافة نحو يابا او للنقل من الوصفية
الى الاسمية كالنطيحة والذبيحة والغالب عدم لزومها ولا يكون بمعنى
من المعاني كما في ظلمة وعمامة وهي لازمة هذه اثني عشر قسما لتاء جمع الكل
في علامة تأنيث ويغلب في فاعل ومفعول لم يقصد بهما معنى الحدوث وهما
مختصان بالاناث المنجرد عن التاء كحايض وطالق ومرضع ومطفل وقد يلحق
التاء فيقال حايضة ومرضعة وان قصد بهما الحدوث فالتاء لازمة كحايضة
وطالقة وقد تجرد الصفة المشتركة بين المذكر والمؤنث اذا لم يقصد بهما
الحدوث وفي قوله التاء رد على الكوفية حيث قالوا العلامة هي الهاء صارت
في الوقف هاء والبصرية قالوا الاصل الوصل فهي التاء تصير في الوقف
هاء ويرجع قول الكوفية ان الوقف يرد الى السكون الذي كان في الاصل
فالظاهراته رد التاء الى الاصل (والالف مقصورة) كانت (او ممدودة)
والالف الممدودة ما بعده همزة فيستفاد ان علامة التأنيث الالف قبل الهمزة
ولبس الامر كذلك فانها الف زائدة قبل المقصورة والهمزة هي الالف
المقصورة قلبت همزة لكونها بعد الف زائدة عند سيبويه وعند الاخفش
غير منقلبة عن شيء بل اصلية وبالجملة علامة التأنيث الهمزة لا الالف الا

ان يحمل وصف الهمة بالمدودة تجوز الكونها سبب مد الف قبلها ويجعل
اطلاق الالف عليها لانها في الاصل الف على ما هو مذهب سيبويه اولان
الالف اسم للمحرك والساكن وههنا بحب وهو ان معرفة المؤنث موقوفة
على معرفة علامة التأنيث وقد يذهب بالالف المقصورة والمدودة فليزم
ان يكون كل ما فيه الف مقصورة او مدودة مؤنثا مع ان نحوف في مذكر ولو قيد
الالفان بكونهما للتأنيث لدار وكان تعريفهما بالجهول وغاية ما يمكن ان يقال
ان المؤنث لا يمكن معرفته بالتعريف ولا بد في الكثير منها من السماع فان
المؤنثات السماعية لا تعرف الا بالسماع فليس مقصوده من التعريف الا
تعيين مفهوم المؤنث عند الخوى وبيان علامة لتأنيث يعرف بوجه ما يمكن
في هذا المقام واما معرفتها بوجه تميز عما عداها فلا بد لها من ضبط الفاظ
مؤنثة لا يسعها كتابه فاحالها الى المبسوطات والالف المقصورة والمدودة
اوزان مختصة بالفي التأنيث واوزان مشتركة بينها وبين الف الحلق والالف
زيد لمجرد تكثير الكلمة هي ما تكون سادسة كقبحترى وكثرى وقد ضبطها
السهميل فاحملناها اليه مخافة انتطويل (وهو) اى المؤنث (حقيقى ولفظي)
ولا يخفى جريان هذا التقسيم في المذكر ايضا الا انهم لم يقسموه لعدم تعلق
غرض به بخلاف المؤنث (فالحقى ما يزاها ذكر) اى مذكر وهو ما يوصف
بالذكورة فيدخل فيه النخلة اذ يقال نخلة ذكر لما لم تثمر ونخلة اثنى للثمرة فلما
قال (من الحيوان) اخرجها ومن جعل تأنيث الحيوان غير العاقل كالمؤنث
اللفظي في الاحكام كان الانسب بحاله جعل المؤنث غير العاقل داخلا
في المؤنث اللفظي وتقييد ما يزاها ذكر بالعاقل لا بمجرد الحيوانية قال الرضى
الاولى تعريف الحقيقى بذات الفرج لا يخرج عنه مؤنث لامذكر له على
سبيل الفرض وهذا كلام خارج عن التحصيل على ان حال هذا المفروض
غير معلوم هل هو ملحق باللفظي في الاحكام او بالحقيقى وانه منقوض بما قيل
في الغراب ان تمتعه عن انتاء بالطعم فان الظاهر منه ان لا يكون لها فرج
(كأمرأة وناقاة واللفظي بخلافه) سواء كان علامة تأنيثه في اللفظ او في التقدير
(كظلمة وعين واذا اسند اليه الفعل) المتصرف بخلاف نحو نعم هند او شبه
الفعل فلنيس ذلك الفعل (او شبهه بالناء) لكن بشرط ان لا يكون المؤنث
علما لمذكر فانه في حكم المذكر مطلقا الا في منع الصرف والجمع فانه يجمع
كذى الناء (وانت في ظاهر غير الحقيقى) وظاهر الحقيقى ايضا اذا فصل بينه

وبين المسند نحو حضر القاضى امرأة دون ضمير غير الحقيقى فانه كالحقيقى
في وجوب الناء الا اذا كان حقيقى التذكير فالتك في ضميره ايضا بالخيار تقول
حاجة حسن وحسنة (بالخيار) نبيه به على ان المراد بالتلبس بالناء هو وجوب
التلبس والاعذب ان يجعل هذا مسثنى من الحكم السابق وقد يجعل قرينة
على اعتبار القيود في السابق فان قلت كيف حكم الامام ابو حنيفة رحمه الله
بان النملة في كلام الله حيث جاء قالت نملة كانت اثنى بدليل قالت قلت تبع
في ذلك قول ابن السكيت ان الجنس المحتمل للمذكر والمؤنث المراد به مذكر
لا يؤنث الفعل المسند اليه بالناء لئلا يلتبس المراد به بئى ان المختار في ظاهر
غير الحقيقى المنصل بالفعل التأنيث وفي المنفصل التذكير فتقول طلعت الشمس
وطلع الان الشمس على ما في الرضى (وحكم ظاهر الجمع مطلقا) سواء كان
جمع مذكر او مؤنث حقيقى او غير حقيقى (غير المذكر السالم حكم ظاهر غير
الحقيقى) فيه ان الاولى طلعت الشمس كما سبق والاولى طلع الشمس وجاء
النسوة على ما في الرضى والمراد بالمذكر السالم ما كان حقه السلامة ولا يكون
جمعه بالواو والنون خلاف القياس نحو بنين وارضين وسنين فان الاول
في حكم الابناء والآخرين في حكم الجمع بالالف والناء قال الله تعالى * آمنت به
بنوا اسرائيل (وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت) هذا من المبحث
(وفعلوا) لبس من المبحث ذكر اسبقاء او مجموع فعلت وفعلوا في قوة جاز
تأنيثه فالكل من المبحث تأمل (والنساء) اما المراد به جمع المؤنث مطلقا
او العاقل فيدخل غير العاقل مطلقا في (والايام) مؤنثا كان او مذكرا (فعلت
وفعلن) قالوا النون لغير العاقلين استعملت في المؤنث لنقصان عقلها
تنزيلا لها منزلة غير العاقل قلت كان الاولى ان يقول والنساء كالايام فعلت
وفعلن اشارة الى اصالة غير العاقل في ذلك الا انه خاف فهم الاصالة في فعلت
ايضا والتفرقة بين الجمع المذكر العاقل وغيره جار في جميع الضمائر على اختلافها
فتقول لجمع المذكر السالم هم لا غير ولمثل الرجال هي او هم ولمثل النساء والايام
هي او هن وهكذا (المثنى ما لحق آخره) اى آخر مفردة اذ المثنى مجموع مسلمان
ولم يلحق آخره شئ بل آخر مسلم وبهذا اندفع ان تعريف المثنى لا يصدق
عليه بل على مفردة لكن يتجه انه صادق على الجمع فانه يصدق عليه انه
لحق آخر مفردة ذلك ولو قال ما لحق آخر مفردة فيه لم ينتقض لكن يتجه
ان المراد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع فيدور ويخرج عن التعريف

رجالان وانما ادرج الآخر ولم يكتب بمالحقه لان الحقوق في الستهم شاع
في الطاري على الشيء سواء كان في اوله او آخره ومنه قوله سابقا ويلمقها
اي اسماء الاشارة حرف التنبيه (الف او ياء) يشمل حبلين ومسلمين جمعا وخرج
الثاني بقوله (مفتوح ما قبلها) والاول بقوله (نون) وبعد يشمل عطشان
واخرجه بقوله (مكسورة) وفيه نظرا لانه يخرج عنه المثنى على لغة من يفهم
نونه على ما رواه الكسائي عن لغة بني زياد بن فقعس وقال الفراء هي لغة
لبعض بني اسد ولانه يخرج عنه المثنى على لغة ضم النون وجاء عن فاطمة
رضي الله تعالى عنها * يا حسنان ويا حسبان * بضم النون (اي بدل) الالف
او الياء وفيه انه مع بعده عن العبارة لا يصح ان يكون دلالة الالف او الياء
غرضا من الحاق الالف او الياء والنون مع ان النون عندهم كالنوين
ونائب عنه ومن قال المراد ليدل الالف او الياء والنون وفي دلالة المجموع
لا يجب ان يدل كل جزء يرد عليه انه ليس الغرض من الحاق دلالة المجموع
فالظاهر ان المصنف جعل النون ايضا من الدوال ولم يبال بحذف النون مع
ان العلامة لا تحذف لانه لا يسلم امتناع حذف العلامة عند تعددها ولا بد
ان يجعل الدلالة محمولة على التضمنية لان الالف والياء يدلان على المعاني
المعتورة على الاسم ايضا (على ان معه) في الارادة (مثله) في العدد واللفظ
من جنسه الذي يفيد اللفظ من المفهوم الكلبي الشامل لهما حقيقة او ادعاء
كما في التغليب نحو عمرين لابي بكر وعمر وقرين للشمس والقمر لادعاء كون
احدهما داخل تحت المسمى بعمر او تحت مفهوم القمر ويسمى تغليبيا ويعتبر
في التغليب تغليب الاخف على غيره والمذكر على المؤنث فلذا لا يقال شمسين
قبل التغليب محفوظ لابقاس وبهذا اندفع ان جاءني رجلان لا يقتضي كون
الرجلين معا وانما قيد بقوله من جنسه تنبيهها على عدم كفاية المماثلة في اللفظ
فقط فلا يثنى اللفظ المشترك بين المعنيين للاشتراك في اللفظ عند المص
وان صرح الاندلسي بجوازه ولا يرد تنبيه العلم لانه تنبيه اللفظ المشترك لانه
ما اول بما يوجب الاتحاد في الجنس لان الجنس هو المفهوم الشامل سواء كان
مجازيا او حقيقيا فيراد بزيد حين التنبيه المسمى به على ما هو المشهور وعند
المصنف يراد التميز بهذا الاسم لان الغرض الواضح في وضع العلم مجرد التمييز
بالاسم بخلاف وضع اسماء الاجناس فان الغرض منه تمييز الافراد بمفهوم
يخصر بالاسم وانما كثرت تنبيه العلم دون اللفظ المشترك بهذا التأويل ثم

التثنية متعينة لافادة ذلك المتعدد فلا يقال جاءني زيد وزيد الا للضرورة
او على سبيل الشذوذ او للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه حقيقة
نحو جاءني رجل فاعتل ورجل تاجر او حكما نحو جاءني رجل فاكرمته الرجل
ورجلا معه فانه في معنى الرجل الجاني ورجلا معه او قصد التكثير نحو جاءني
رجل ورجل اذا لم يقصد اثنان فقط وقديحي التفريق للتكثير بدون عطف
نحو قوله تعالى * صفاصفا ودكا دكا * ومنه كل فرد فرد فان قلت لا يشمل
التعريف المثنى للتكثير نحو ليك وسعديك قلت التكثير معنى مجازي للتثنية
فيشمله التعريف باعتبار معناه الحقيقي (والمقصود) لفظ مشترك بين الالف
وما فيه الالف اللازم لفظا او تقديرًا نحو فتى والفتى واحترز بالالف اللازم
عن نحو زيدا في حال الوقف فانه لا يسمى مقصورا وكذا من اضربا في وقف
اضربن سمي مقصورا لانه ضد الممدودا ولانه محبوس الحركة والقصر الحبس
(ان كان الغه عن واو) اي منقلبة عن واو والمنبادر منه معلومة الانقلاب
عن الواو لان الاحكام انما تعلق على ما يعلم (وهو ثلاثي) اي على ثلثة احرف
(قلبت) ذلك الالف (واوا) والاولى ردت الى الواو لان رد الشيء الى اصله
لا يسمى قلبا (ولا) اي وان لم يكن كذلك اما بان يكون معلومة الانقلاب
عن الياء او غير منقلبة عن شيء بل يكون الفا اصلها كالف الى علما ومتى واذا
كذلك فان الالف في الاسماء امر يفة البناء اصل او مجهولة الاصل في ذلك
بان يقع في ممكن الاصل ولم يعرف اصلها او كان غير ثلاثي (فبالياء) هذا
مذهب البعض والاشهر في الالف الاصلية ومجهولة الاصل التي لم تمل
او اقبلت ولم ينحصر جهة الامالة في كون اصلها الياء او الواو وكذا في الرضى
ومن جعل الى مجهول الاصل وجعل المالة مطلقا سر دودة الى الياء فقد
خالف الرضى ولا بد من سند قوى حتى يكون المرضى ومن تصدى لمل كلام
المتن على ما هو الاشهر فقد وقع في التعسف الى غير المر هذا واواكتفى المص
بقوله فان كان الغه عن واو لكفاه لان الالف في غير الثلاثي مطلقا منقلبة
عن الياء لان كل واو وقعت رابعة فصاعدا تقلب ياء لا محالة (والممدود)
كالقصور (ان كانت همزة اصلية) اي غير منقلبة عن اصل او زائد
ولا زائدة فقابلته بما للتأنيث لكونها زائدة او منقلبة عن زائدة (ثبتت)
مستقبل او ماض و يؤيد الثاني قوله فيما بعد قلبت وحكي ابو علي جواز قلبه
واوا مثاله قراء صيغة مبالغة لجيد القراءة او المتنسك من قرأ بمعنى تنسك او جمع

قارئ فالكل شيء مع ثبوت الهمزة في الأشهر (وان كانت للتأنيث قلبت واوا)
 اما القلب فلانها في الاصل مقصورة بقلب واما القلب بالواو فلا تخرج
 عن اجتماع يائين في حال النصب والجرح وقد جاء ثبوتها وقلبها ياء
 وحذفها مع الالف اذا كانتا بعد اربعة احرف نحو قاصعان وخنفسان
 دفعا للتطويل ولبس بقياس خلافا للكوفيين (والا) اي ان لم تكن اصلية
 ولا للتأنيث (فالوجهان) القلب واوا او الاثبات سواء كانت زائدة للخلق
 كعلماء فانه ملحق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء والمبادر تسوية الامر
 لكن في الرضى ان ابدال همزة الخلق اولى من الاثبات وابدال همزة
 كساء ورداء مرجوح والاثبات هو الاولى وفيه ايضا ان الهمزة المبدلة قد تبدل
 ياء ولا يقاس عليه خلافا للكسائي وفي الترجمة الشريفة ان المشهور رد ايان
 واوصح فبني على ما في الرضى ولا يصح ان يقاس عليه بما فيه ان الصحيح
 ان يقول المصنف فوجهان ليحمل على الاثبات والرد الى الاصل واما قوله
 فالوجهان يفيد ان الامر منحصر في الرد الى الواو والاثبات مع ان المنقلب
 عن الياء لا يكون الا ياء لاشتهار رد ايان فلبس بشيء لان رد ايان لا يجب
 ان يكون المنقلب عن الياء مردودا الى الياء لجواز ان يكون شاذ لا يقاس عليه
 وبما لا مندوحة عن معرفته كيفية تشبيه ما حذف لانه نسيان فلا يعود في التثنية
 الا في خمسة الفاظ اخ وب وح و هـ وذات دون ذوور بما يقال اخان وابان
 ويقال فان وفوان للضرورة وابعده منه فيان واما يديان فتثنية يدي كعهي
 وهولغة في يد وكذا دميان وديمان تشبيه دما ودي على اختلاف في ان اصله
 واو او ياء وهولغة في دم وديمان شاذ عند من جعله واويا وبالعكس عند
 من يخالفه (ويحذف نونه بالاضافة) اي وجوبا وقد يحذف جوازا في الصفة
 انعاملة اذا كانت مع اللام (وحذفت تاء التأنيث في خصيان واليان) تشبيه
 على حال اللفظين ورد على من قال هما تشبيها خصي والي وهما الغتان في خصية
 والية والخصيان والالان موضوعان لهما من غير ان يثنى الخصية والالية
 وابس المقصود بيان قاعدة تشبيه خصية والية حتى يتجه انه يفيد الوجوب
 مع انه جاء خصيتان واليتان بل لم يحى بدون التاء للضرورة وانه لا وجه
 لتغيير الاسلوب والعدول عن يحذف الى حذفت ويجوز تشبيه اسم الجمع والجمع
 المكسر الغير الاقصى بتأويله بالجماعة فيقال ابلان وجلان وقد يثنى القى
 في امر الواحد لارادة تكرير الفعل فيقال القيا مراد به القى القى ونه فستر القيا

في جهنم ورب ارجعون اي ارجعني ارجعني وقد يقدر تشبيه كل جزء
 من الشيء باسمه فيقع المثنى مقامه او الجمع وقد ينزل المتعدد منزلة الواحد
 لعدم تفارق اجزائه او لغير ذلك فيطلق عليه المفرد نحو عيني لا ينام وقوله
 تعالى * ويكونون عليهم ضدا * وقوله * وهم لكم عدو * واذا اضيف التثنية
 لفظا او معنى الى التثنية والاولى جزء الثانية تجمع او تفرد الاولى كراهة توالي
 التثنتين مع كمال الاتصال بينهما لفظا ومعنى والجمع اولى نحو قلوبكم وقلوب
 لكم واذا فرق المتعدد فالافراد لا غير نحو نفس زيد وعمره واما اذا لم يكن
 الاولى جزء من الثانية فان لم يؤمن اللبس نحو غلامي زيد وجب التثنية وان امن
 جاز الجمع قياسا عند الفراء ويونس وغيرهما يدعى السماع نحو وضع رحالهما
 لانه لا يكون في الاغلب للبعيرين الارحلان (المجموع) اختاره على الجمع
 الاشهر تشبيها على ما خفي من اسمه (مادل على احاد) خرج به ما لبس يجمع
 ولا اسم جمع والمراد الدلالة وضعا مثلا يخرج الماهدون في نعم الماهدون لانه
 وان كان المراد به واحد الاثاني له لكن لا وضعا بل تجوزا لكن ينبغي ان يراد
 بالاحاد اعم من الوحدات وما يتصف بها ليشمل الاحاد والمئات والاوف
 الا ان يقال كل مائة والف متصف بالوحدة حين جمع فالمراد بالاحاد المتصف
 بالوحدات فقول الرضى ان قوله مادل على احاد ليشتمل اسم الجمع كرهط
 واسم العدد دكثثة وعشرة محل نظرا في الثلاثة والعشرة لا يدلان على احاد
 بمعنى المتصفة بالوحدات وضعا بل على الوحدات فقط وقوله (مقصودة
 بحروف مفردة) اخرج اسم الجمع لانه لم يقصد احاده بحروف مفردة ولو حذف
 المقصودة لم يثبت مقصوده لانه يخرج اسم الجمع بتقييد الدلالة وقوله بحروف
 مفردة متعلق بمقصوده لا يدل لئلا يكون مقصوده تطويلا فن قال بحروف
 مفردة جازان يتعلق بدل فقد زل ومن قال جازان يتعلق بهما على سبيل
 التنازع فقد تكلف لاعشار قيد للدلالة يستغنى عنه تقييد القصد ولا معنى
 للمفردة هنا الا ما يقابل المثنى والمجموع فيدور التعريف ويخرج اكاب فانه
 جمع اكاب فهو بحروف اكاب والاكاب لبس بمفرد فضلا عن ان يكون مفرد
 اكاب الا ان يقال اكاب مفرد الاكاب ايضا تأمل والمراد بمفردة ما يعي المفرد
 المحقق والمقدر فان نسوة جمع لظهور خواص الجمع فيه من الرد الى الواحد في
 النسبة وامتناع التصغير وتأنيث الفعل المسند اليها ورد ضمير المؤنث اليها مع انه
 لا مفرد لها فيقدر له نساء كغلام فيجعل النسوة جمعا له كغلمة لغلام والمراد

بحروف مفردة حروفه الاصول لثلاثي بشكل بطلمية لطالب والمراد اكثر حروفه
 لثلاثي بشكل بسفارج جمع سفر جل ولا يخفى ان مفردة لا يكون الا بتغيير ما
 له لتجصيل الجمع فتقوله (بتغيير ما) توضيح لامدخله في الاحتراز ولابد من قيد
 الحثية ليدخل فيه حضا جر علما ويخرج عنه قال الرضي لا يخرج بقوله
 بتغيير ما جمعا السلامة فانه كفي بتغيير ما فيهما من كون الواو والنون والالف
 والتاء من تمام الاسم يعني كفي لتغيير انتقال المفرد من الاستقلال الى الجزئية
 لكن بشكل حيث شمول تعريف جمع الصحيح عليهما لانه عرف بمالم يتغير
 فيه بناء الواحد ويمكن ان يفرق بين بناء الواحد وتغير الواحد فان الواحد
 يتغير بالانتقال من الاستقلال الى الجزئية ولا يتغير ببناء وصيغته (فتحو
 تمرور كلبس) الضمير للنحو فافراده على مقتضى النحو (بجمع) اما نحو
 تمر فلو جهين احدهما انه لا يدل على احاد بل على جنس ربما ينطبق على
 واحد وربما ينطبق على اثنين وعلى اكثر وثانيهما انه ليس بحروف مفردة
 بتغيير ما اذ ليس تمر مفردا ولا غير تمر بل تمر لانه زيد التاء على الجنس
 ليدل على واحد متميز عن سائر احاد الجنس ولذا لا يزداد في تراب وخل فلا يقال
 ترابة وخله لانه ليس لهما واحد متميز واما نحو ركب فلانه ليس ركب مفردة
 ولا ركب غير ركب اذ ليس الركب من اوزان جمع القلة ويصغر ويجعل منسوبا
 ويقدر الضمير الراجع اليه فلو كان جمع ركب بتغيير ما لما جاز فيه هذه الامور
 (على الاصح) جملة معترضة في تقدير هذا على الاصح فلا يرد ان الخلاف
 لا يفرع مما سبق وفيه اشارة الى مذهب الفراء حيث جعل نحو التمر والركب جمعا
 والى مذهب الاخفش حيث جعل اسم جمع له مفرد من حروفه جمعا واما
 ما ليس له مفرد يوافق لفظه في الحروف فليس بجمع اتفاقا فالمراد بقوله
 فتحو تمرور كماله واحد يوافقه في حروفه (نحو فلاك) اي ما يطلق على
 الاحاد المقصودة وفيه خواص الجمع وليس له واحد اصلا او واحد يغايره
 في اللفظ (جمع) اما ماله واحد لا يغايره فلا اعتبار بتغيير فيه كما في فلاك فانه
 يحكم فيه بان فلاك المفرد انتقل عن موازنة قفل بالجمعية الى موازنة اسد
 فصا رضة همزة عارضة حكما وهجان للابل البيض انتقل بالجمعية الى
 موازنة رجال عن موازنة حمار كانت له بمعنى البعير الابيض واما ما ليس له
 واحد اصلا كما في نسوة فتقدير مفرد له مجهور كما عرفت ولا يخفى ان ما قبل
 في فلاك وهجان تكلفا في الغساية والا قرب ان يقدر لهما ايضا مفرد فيقدر

للفلاك كاسد واللهجان هجن كرجل ومن البين ان المصادر المستعملة في الاعيان
 ليست بمجموع فر بما لا تغير اعتبارا لاصلها فلا يثنى ولا يجمع ور بما يثنى
 ويجمع باعتبار حالها لكن لا تؤنث اصلا كذا في الرضي والمستفاد من
 القاموس انه اختلف في فلاك هل هو مشترك بين الواحد والجمع واما للجمع
 جمع كما للواحد فينبغي ان يقيد نحو فلاك جمع بقوله على الاصح كما قيد سابقه
 (وهو صحيح ومكسر) ويستفاد من قوله جمع التكسير فيما بعد ان يسمى
 الصحيح ايضا جمع الصحة فالصحيح مالم يتغير ببناء واحده والمكسر سيعرفه
 (فالصحيح لمذكر) اي لا حاد مذكر او لمفرد مذكر وينبغي ان يراد به كونه
 لمذكر غالبا لثلاثي بشكل بسنين وارضين واخواتهما وكذا قوله (ولؤنث)
 لثلاثي بشكل بسبحلات واهذا سمي الاول جمع المذكر وانشاني جمع المؤنث
 ولا يخفى ان التقسيم بما لمذكر ولؤنث لا يختص الصحيح لكن يختص به
 غرض التقسيم فلذا خصص (فالمذكر) اي بجمع المذكر بحذف المضاف
 لان المستهتر جمع المذكر لا الجمع المذكر كما قرره الشارحون (مالحق) اي جمع
 مصحح لحق (آخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها) ولا يخرج
 نحو مصطفون ومصطفين لكسر ما قبل الياء وضم ما قبل الواو في الاصل
 والفتح طار لكن قوله وان كان مقصورا حذفت الالف دل على ان الواو
 لحق المقصور لاصلها فلم يلحقه واوما قبلها ضمة بل واوما قبلها الف فتأمل
 وبعض ما يتعلق بشرح التعريف محال الى فطنتك المستعدة لمعرفة مما
 سمعت في تعريف المثنى ويخرج عن التعريف نحو سنين وارضين الا ان يتكلف
 بدعوى ان يعتبر سنة وارض بعد جمعهما على الصحة ولا يغير في وقت الجمع
 وقولهم في تعريف جمع الصحيح ما سلم ببناء واحده محمول على انه لا ينكسر
 للجمع اما لو طرا انكسار بعد الجمع فلا يضر في الصحة (ونون مفتوحة)
 ذكر لمزيد توضيح وقوله (لا يدل على ان معه اكثر منه) لمزيد توضيح ولم يذكر
 قوله من جنسه لانه لا يتوقف عليه التعريف حتى يجب استيفاءه وقبل اعتمده
 على انسياق الذهن اليه مما ذكر في تعريف المثنى والاولى تبديل الاكثر
 بما يزيد عليه اذ لا كثرة في مفردة وههنا بحث يتجه على المثنى ايضا وهو
 ان الجمع موضوع للاحاد والمثنى الاثنين لان مع الواحد اكثر منه او مثله فالالف
 علامة الاثنيتية والواو علامة الجمعية لا للدلالة على معية شئ بشئ فاحفظه
 لا يقال قوله لا يدل الى آخره لاخراج عشرون واخواتها اصدق باقي الحد

عليه لانا نقول لم يدخل في الجنس وهو جمع صحيح نعم ما ذكرت بيان توضيح
 بما يتعلق به (فان كان آخره ياء قبلها كسرة) احتز به عن ياء قبلها سكون
 نحو ظي فانه كالحرف الصحيح والواو المضموم ما قبلها وان كان يستحق الحذف
 لكن لا يوجد اسم متمكن يكون في آخره واو كذلك فلذا لم يتعرض له واو كان
 الياء منقلبة عن الهمزة وجو بالتحذف كما ينبغي في علم التصريف (حذفت)
 اي حذفت الاخر انث ضمير الاخر لكونه ياء وجعله للقاء خلاف السوق
 يدركه صاحب الذوق وينبغي ان يقول حذفت بعد نقل ضميتها الى ما قبلها
 لينبين حال ما قبل الياء اذ لا وجه لبيان حال ما قبل الالف دون الياء (وان كان)
 اي الاسم او آخر الاسم (مقصورا حذفت الالف) من وضع الظاهر موضع
 المضمرة على الثاني فالراجح الاول (وبقي ما قبلها مفتوحا) لا محالة خلافا
 للكوفيين في الالف الزائدة نحو عيسون فانهم يجوزون ضم ما قبلها (مثل
 مصطفون) لا وجه لتمثيل المقصور دون ما آخره ياء (وشرطه) اي شرط
 صحة الجمع بالواو والنون (ان كان) ما يجمع (اسما فذكر علم) او مصغر نحو
 رجيلون صرح به في التسهيل (يعقل) فان كان مذكرا علما يعقل كما
 يرشدك اليه قوله وان لا يكون افعال فعلاء في العبارة ما ترى من اثر الالهال
 لكن ما ذكره الرضي ان فيه الغناء الشرط بين المبتدأ والخبر مع انه لا يجوز
 كما سيجي فيه ان ما بينه في بحث حروف الشرط ان الغناء الشرط بين المبتدأ
 والخبر مع امكان جعل ما جعل خبرا جزاء وجعل مجموع الشرط والجزاء خبرا
 لا يجوز نحو انما ان جئتني اكرمك فانه يجوز جعل اكرمك جزاء وجعل مجموع
 الشرط والجزاء خبرا فلا يجوز جعل اكرمك خبرا وما نحن فيه ليس من هذا
 القبيل كما لا يخفى ويرد ايضا انه ان اريد بالمذكر مذكر المعنى سواء فيه علامة
 التأنيث او لا يلزم صحة جمع طلحة بالواو والنون وهو ممنوع عند البصريين
 وان جوز الكوفيون طلحون بسكون اللام وابن كيسان يفتحها كما في جمع المؤنث
 والسماع مع البصريين وان اريد المذكر من كل وجه يلزم عدم صحة جمع
 حبل وورق اعلمين لمذكر بالواو والنون مع انه لا خلاف في جوازه وقد قيد
 في التسهيل العلم بقبول وهو ان لا يكون معربا بحرفين كزيد بن وزيدان
 وعشرين اعلاما وان لا يكون مركا اسناديا ولا مزجيا فلا يجمع سبويه
 وبرق نحره علمين بالواو والنون (وان كان) الاسم الذي يجمع (صفة فذكر
 يعقل) اي فان كان مذكر يعقل حقيقة او حكما بان نزل منزلة العقلاء

نحو * رأيتهم لي ساجدين * وينبغي ان يراد به مذكر المعنى بقريضة قوله
 ولا بناء التأنيث قبل ينبغي تبديل يعقل يعلم ليشمل قوله تعالى * فعم الماهدون *
 انزله تعالى عن العقل وفيه انه ليس قياسا بل مقصور على السماع
 * كنحن الوارثون * ولا يقدح ال نحن الرحيمون صرح به التسهيل وانه جمع
 مجازي يجعل الواحد بمنزلة متعدد (وان لا يكون افعال فعلاء) والاخصر
 الاوضح لا يكون افعال فعلاء بدون العاطف وان فيكون صفة المذكر
 بعد صفتين (مثل اجر ولا فلان فعلى مثل سكران ولا مستويا فيه)
 المذكر (مع المؤنث) هكذا كان حق العبارة وكأنه سقط المذكر عن قلب
 الناسخ (مثل جريح) يعني به فعلا بمعنى مفعول (وصبور) يعني به فعولا
 بمعنى فاعل والمراد باستواء المذكر والمؤنث الاستواء في الجملة وعند حذف
 الموصوف يلحق انشاء فيقال مررت بقبيلة بني فلان واسلثني منه الرضى الخماسي
 لان تكسيرة مستكره فلم يبق الا الصحيح فيقال صه صلقون وصه صلفات في جمع
 صه صلق مثل جحمرش وهي العجوز الصخابة والصوت الشديد على ما
 في القاموس وكأنه وجده الرضى لرجل ايضا والا فكيف يصح صه صلقون
 (ولا بناء التأنيث) قيل يعني عنه قوله مذكر ونحن نقول يعني عنه ولا مستويا
 فيه مع المؤنث (ويحذف نونه) وجوبا (بالاضافة) وجوازا بغير الاضافة
 في اسم فاعل مع اللام والعمل وسيا في الضرورة وفي الاختيار قبل اللام
 الساكنة ومنه ما جاء في الشواذ انكم لذائقوا العذاب ينصب العذاب
 (وقد شد نحو سنين) جمع سنة كسر سنبه في الجمع وقد يضم لانبه على انه
 ليس يجمع سلامة في الحقيقة (وارضين) بفتح الراء وقد يسكن فان قلت
 يلغى تقديم بيان شذوذها على حذف النون لانها متعلقان بقاعدة الجمع
 بالواو والنون ولا تعلق لهما بحذف النون بالاضافة كما في قوله * دعاني من نجد
 فان سنبه * لعين بنا شيبا وشيئا مردا * والجمع الشاذة بالواو والنون
 على ما ضبطها الرضى عدة منها بنون في جمع ابن جعل شذوذها لان قياسه
 ابنون وانما هي من اصل ابن وهو بنوكفرس وحذف اللام في الجمع نسبيا
 كما حذف في الواحد والاقبل بنون بفتح ما قبل واو الجمع فان قلت كيف جعل
 شذوذها لان القياس ابنون ولم يجعل لانه غير علم قلت يفهم من القاموس
 انه صفة حيث قال وبنيت لبس على بن وانما هي صفة على حدة الحقوها
 التاء للحاق ثم ابدلوا التاء منها وبون واخون وهنون وشذوذها

اكونها غير علم ولا صفة ومنها ايئون واختلف في وجه شذوذه في جمع المصغر
العاقل فقال البصريون هو تصغير ابني على افعال كاضحي بمعنى ابن وشذوذه
لانه لم يوجد ابني وانما قدر التصحيح هذا المصغر وقال الكوفيون هو تصغير
ابن كادل جمع ابن على الاصل وجمع فعل على افعال على سبيل الشذوذ كاجل
وازم في جبل وزمن وشذوذه لشذوذ جمع فعل على افعال وقال الجوهري
هو تصغير ابن بحمل همزة الوصل قطعا وشذوذه لذلك فعلى كل من هذه
التوجيهات لبس شذوذه باعتبار الجمع بل باعتبار مفردة واما جمعه فعلى القياس
ولبس مما نحن فيه ومنها دهيد هون جمع دهيد تصغير دهده كحصول
وهو صغار الابل ومنها ابيكرون تصغير ابيكر كارب بمعنى بكر اولد الناقة
ولم يوجد ابيكر وانما قدر تصحيحا لا يكر ففردته بجمعه شاذ ومنها اهلون
في جمع اهل وهو اسم غير علم ومنها عليون لوجعل جمع عليه بمعنى المكان
المرتفع ولو جعل علما لديو ان الخير منقولا من الجمع بمعنى المنسوبين الى العلية
فلا شذوذ فيه ومنها البلغين والدرخين والبرخين والفكرين للدواهي
ومنها العالمون ان لم يكن صفة واما سنة ونظاؤها مما لم يات لها تكسير من الاسم
الذي عوض من لامة تاء التانيث المفتوح ما قبلها فاشاع جمعها بالواو والنون
على خلاف القياس ولا يخفى ان هذه الضابطة لا تغني عن السماع اذ معرفة
مالم يكسر وما عوض من لامة تاء سماعي وربما يجعل نون بعض هذه الجموع
الغير القياسية متعقب الاعراب فنونا فلا يحذف بالاضافة ومنه سنين واربعين
وبنين فيلزم الياء ومما ينبغي ان يعلم ان اشتراط التذكير مغناه انه لا بد من المذكر
في المفرد فاذا كان البعض مذكرا والبعض مؤنثا يجمع بالواو والنون لان
المذكر يغلب المؤنث وكذا اشتراط العقل فيغلب العاقل غير العاقل ومنه
العالمون للجمع ومما يجب التنبيه عليه كيفية جمع المركب فالذي هو معرب
غير اضافي يثنى ويجمع فيقال بعلبكان وبعليكون والذي مبنى او جملة لا يثنى
ولا يجمع بل يقال ذو خمسة عشر وذو وخمسة عشر وذو ثابط شرا وذو
ثابط شرا وذات شاب قرناها وذوات شاب قرناها والاضافي يثنى ويجمع منه
المضاف لا غير فيقال عبدا مناف وعبد مناف الا الكنى فانه ربما يثنى ويجمع
منه الجزء ان الاولى الاقتصار على المضاف وان كان المضاف اليه ابن كذا
وذو كذا علمين كانا اولى فيقال للعاقل بنو كذا وذو كذا وابناء كذا واذا كذا
ويقال لغير العاقل وان كان مفردة ذو وابن نحو ذو القعدة وابن عرس وبنات

عرس وذوات القعدة (والمؤنث ما لحق اخره الف وتاء) لم يرد بالتاء ما شاع
ارادته مما يقلب في الوقف هاء وما عبارة عن الجمع بل الجمع الصحيح فلا يرد
مفرد لحق اخره الف وتاء كسلفاة ولا خفاء في ان الحاق الالف والتاء كالواو
والياء في جمع المذكر للدلالة على ان معه اكثر منه من جنسه ولا اختصاص
لهذا الغرض بجمع المذكر كما يوهمه بيانه (وشرطه ان كان صفة وله مذكر
فان يكون مذكرا) الا خصرا ان كان صفة لها مذكر فان يكون (جمع بالواو
والنون) واورده عليه ربعة وعلامة المؤنث فانه يقال فيهما ربعات وعلامات
ولهما مذكر لم يجمع بالواو والنون بل بالالف والتاء وهي ربعة وعلامة للمذكر
(وان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا) عن علامة التانيث يرد عليه صفة
مذكر غير العاقل وتصغيره فان شئت منها ابس له مذكر مع انها يجمعان
بالالف والتاء اطرادا وكذا الخماسي الاصل الحروف نحو جمرش وصم صلق
فانه يجمع بالالف والتاء لاستكراه جمع تكسيه (كحايض) اذا اريد به الثبوت
(وطائفي) كذلك واما اذا اريد بهما الحدوث فيقال حايضة وطائفة فلم يجمع
المجرد هذا الجمع بل جمع جمع التكسير فقاين المجرد وغيره كذا في الرضى ويستفاد
منه ان غير المجرد لا يجمع جمع التكسير فلا يقال لحايضة حايض كما يقال لحايض
(والا) اي ان لم يكن وفيه حزازة لانه عطف على ان كان صفة فهو في حيز
شرطه وفي تقدير شرطه ان لم يكن صفة (جمع مطلقا) ولا يخفى في سماعه
لفظا ومعنى لانه لا شرط له فلا معنى لجعله في حيز قوله وشرطه قال الرضى
والتمهيد لا يجمع الاسم المؤنث الغير الحقيقي المجرد عن العلامة الاسما عما
فلا يقال قدرات وعقربات ونارات ويقال سموات وكاسات وشمالات
في الرياح ويستفاد من تفصيل الرضى لما يجمع من الاسماء هذا الجمع قياسا
انه لا يجمع هذا الجمع قياسا مؤنث غير حقيقي مجرد عن العلامة ايضا فالقاعدة
في هذا الجمع ان يكون علما للمؤنث او يكون التاء فيها ظاهرة او يكون فيه الف
تأنيث ولا يكون اسما للمذكر حقيقي او علم غير العاقل المصدر باضافة ابن او ذو
ونحو ابن عرس وذو القعدة وفيما سوى ذلك سماعي الا انها غالبة في جنس
مذكر لا يعقل ولم يأت فيه التكسير كمهمات وسرادقات وفي الخماسي الاصل
الحروف كسفر جلات وجهه الفراء قياسا والجموع التي لا تكسر كرجال
وصواحيب وبيوت فلا يقال اكليات لمحيء اكلاب ومن المباحث المهمة
في هذا الباب معرفة جمع قفلة مثلثة ملفوظة التاء ومقدرها كما في دعد وهند

وام فانهما في التقدير عدة وهندة وامة وقد استوفاهما المصنف في قسم
التصريف وستعرفها ان شاء الله تعالى (جمع التكسير) من قبيل اضافة
السبب الى السبب لان الجمع حصل بالتكسير (ما تغير بناء واحده كرجال)
للعقلاء او للكثرة (وافراس) لغير العقلاء والقلّة فنبه بالمثلين على انه لا يخص
بالعقلاء بجمع الصحيح او لا يخص بالكثرة والقلّة (جمع القلة) اي الموضوع
لثلاثة فافوقها الى العشرة دون ما فوقها (افعل وافعال وافعله وفعله)
كاكلب وافراس وارغفة وغلة وزاد بعضهم فعلة كطلمبة بدليل هم كلمة
رأس في مقام التقليل والدليل انما يكون قويا لو افاد القلة مع اطلاق الاكل
من غير اضافة الى الرأس وزاد بعض آخر افعلاء كاصدقاء (وجعا الصحيح)
وتردد فيهما الرضى وصوب كونهم المطلق المتعدد والدليل على كون الاوزان
الاربعة للقلة ان اكثر استعمالها فيها واعلم ان الاوزان الاربع للقلّة اذا وجده
للكثرة جمع فاذا لم يوجد فهي مشتركة وكذا ما عداها للكثرة فيما جاء فيه
جمع قلة والافهى مشتركة واذا وجد فقد يستعار احدهما للآخر ذكر الاسماء
المتصلة بالفعل متصلة بالفعل لشدة تناسب فلذا اخرها وقدم المصدر
لانه اصلها عند البصرية والبواقي فرعها فقال (المصدر اسم الحدث) اي
ما قام بالغير فدخل فيه اسماء المصادر وجميع اسماء المعاني كالسواد والبياض
بل اسم الفاعل والمفعول واسم التفضيل والصفة المشبهة فانه لم يرد باسم
الحدث ما يكون تمام معناه الحدث والايخرج عنه الصبوح والغروق بل ما يدل
عليه وضعا لكونه موضوعا له او جزءا فخرج ما عدا المصدر بقوله (الجاري
على الفعل) مريدا به مذكورا بعد الفعل المشتق منه معمولا له منصوبا على
انه مفعول مطلق على ما هو واحد معانيه الاصطلاحية وبهذا يتبين انه يكفي
في التعريف الجارى على الفعل (وهو) معدودا (من الثلاثي سماع) اي
مسموع لا يحصل الا بالسماع (ومن غيره) في تقدير وهو من غيره لئلا يكون
من عطف معمولي عاملين مختلفين من غير تقدم الجور فانه لا يصح عنده
ومن غيره (قياس) فله في كل باب قياس فتقول كل ما هو مصدر فاعل افعال
(تقول اخرج اخرجاجا) من غير توقف قولك على سماع العرب (واستخرج
استخراجا) كذلك فالجملة مؤكدة للحكم السابق او معللة واپس القياس
ان كان فعل من غير الثلاثي مصدره بزيادة الف قبل آخره فان كان قبل الآخر
منحر كان كسرت الاول فقط وان كان ثلث منحر كات كسرت حرفين من اوله

لانه على هذا القياس لا يكون مصدر تفعلل وتفاعل وتفعّل ونظائرهما قياسا
ويعمل عمل فعله (المتعدي واللازم من غير تفاوت ولا يبعد ان يدرج فيه
عمله عمل الفعل الجوهري اذا كان مصدرا مبنيًا للمفعول بان يقال اعجبني اخراج
زيد بان يكون زيد مفعول ما لم يسم فاعله للاخراج لانه بمعنى الكون مخرجا
على صيغة المفعول لا بمعنى الكون مخرجا على صيغة الفاعل وانما صرح بقوله
(ماضيا وغيره) بيانا للتفاوت في العمل بينه وبين اسم الفاعل والمفعول
المشروطين بان لا يكون بمعنى الماضي ولك ان تقول صرح به للرد على من قال
لا يعمل المصدر بمعنى الحال لان عمله لكونه في تقدير ان مع الفعل والفعل
مع ان لا يكون بمعنى الحال لان ان يختص المضارع بالاستقبال وان لا يغير الماضي
وعبارته اوفق بالقصد الاول حيث لم يقل حالا وغيره ومعنى كون المصدر
ماضيا وحالا ومستقبلا مع عدم دلالة على الزمان ان يكون الحدث الدال
عليه في الماضي او الحال او المستقبل وكذا في غيره من الاسماء فاحفظه
(انما يمكن مفعولا مطلقا) لانه لا يعمل في حضرة من هو اصل في العمل
لئلا يلزم ترجيح المرجوح ولا بأس بايهام العبارة ان التقييد للعموم العمل لا
لاصله حتى ان كونه مفعولا مطلقا لا ينافي عمله بل عمله ماضيا وغيره لانه تداركه
بقوله وان كان مطلقا لا ينافي ان لا يكون مصغرا ايضا وكذا سائر الاسماء
المتصلة بالفعل وكأنه لم يذكره اعتمادا على ما سبق في قسم التصريف
ان الاسم العامل لا يصغر ولا يخفى انه فات المصنف حسن الترتيب لان مقتضاه
اتصال قوله واذا كان مفعولا مطلقا بهذا القول وتأخر قوله (ولا يتقدم
معموله عليه) لكونه في تقدير ان مع الفعل ومعمول مدخول ان لا يتقدمها
وكل ما يرى متقدما على المصدر يقدر له عامل ويجعل المصدر المذكور بعد
هذا المعمول تفسيراً للمقدّر وذلك تكلف لا يساعد الوجدان ارتكابه لان تمام
هذه الدعوى الناشئة من جعلهم اياه في تقدير ان مع الفعل تصححها لعمله
فلذا خالفهم الرضى في الظرف لكثرة تقديمه على المصدر فلم يرض بالتكلف
في ذلك الكثير على ان الظرف يكفي راحة الفعل ولا يجب ان يكون المأول
في حكم المأول به من كل وجه (ولا يضم فيه) الاولى ولا يستتر فيه لان معمول
المصدر يكون مضمرا في المصدر ولا يكون مستترا فيه ومن قال فرق بين
الاضمار وبين الاضمار في الشيء فان الاول ابراز الضمير والثاني جعله مستترا
في الشيء فقد غفل عن عبارة المصنف في بحث تنازع الفعلين حيث قال

فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار ولا يخفى
ان الاستتار لا يكون الا للفاعل فهذا من احكام فاعل المصدر لا معموله مطلقا
فالاولى تأخير عن قوله (ولا يلزم ذكر الفاعل) والاولى ويجوز ترك الفاعل
فان فاعله لا يقدر ايضا وقوله ذكر الفاعل لا يفيد عدم تقديره ايضا (ويجوز
اضافته الى الفاعل) مع بقاء كونه فاعلا ويكون مرفوع المحل بخلاف الصفة
فانه اذا اضيف الى الفاعل يضمرفيه فاعل ويصير الفاعل فضلة في التقدير
منصوب المحل (وقد يضاف) اقل من الاضافة الى الفاعل وكلمة قد تحقق
هذا المعنى (الى المفعول) اي مفعول كان سوى المفعول معه ويجوز حل
توابع المضاف اليه المصدر على محله وقال الاندلسي ظاهر كلام سيبويه المنع
(واعماله باللام قليل) وقالوا اكثر عمله مع التثوين وخالفهم الرضي وجعل اكثره
مع الاضافة الى الفاعل قبل لم يوجد في القرآن اعمال المعرف باللام الا
بالتقوية بحرف الجر قال الله تعالى * لا يحب الله الجهر بالسوء * والسرف في كون
عمل المعرف باللام ضاعفا في المصدر قويا في اسم الفاعل والمفعول ان اللام
الداخلية عليهما موصولة بحملهما بمنزلة الفعلين واللام في المصدر يمنع
تاويله بان مع الفعل وهو مدار عمله (فان كان مطلقا) يفهم منه انه قد يسمى
المفعول المطلق بالمطلق (فالعمل للفعل) اي حق الفعل فهذا للتنبيه على
جهة عدم اعمال المفعول المطلق او المعنى لانه اذا وجد معمول عند المفعول
المطلق فالعمل ليس له بل للفعل (وان كان) المفعول المطلق (بدلته)
اي من فعله والمراد بالبدلية كون فعله محذوفا وجوبا (فوجهان) ان شئت
فهو معمول للمفعول المطلق وان شئت فهو معمول للفعل (اسم الفاعل ما
اشتق من فعل) هذا التعريف صادق على المذهبين الا انه عند البصريين
الفعل بمعنى المصدر قال سيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثانا وحدثنا وعند
الكوفيين بمعنى المشهور وكأنه لجملة التعريف صالحا للمذهبين اختار
لفظ الفعل على المصدر (لمن قام به) يريد لما قام به على سبيل التغليب فلا يرد
انه لو كان كذلك لا يكون اسم الفاعل صفة لان الذات فيه لا تكون في غيبة
الابهام ولا ما قبله انه يخرج منه اسماء الفاعلين المخصوصين بغير العقلاء
كالصاهل والناهي والعاوي لا يقال يشكل بنهاره صائم اذ لو كان موضوعا
لمن قام به لما صح هذا التركيب لانا نقول وضعه لمن قام به لا يمنع استناده بمجازا
الى من لم يقم به والمتبادر من التعريف انه حقيقة فيمن قام به الحدث في المستقبل

والماضي مع انه مجاز في الاول اتفاقا وفي الثاني عند بعض (بمعنى الحدوث)
بخلاف الصفة المشبهة فانه بمعنى الثبوت عند المص او اعم من الثبوت والحدوث
كما حققه الرضي وبخلاف اسم التفضيل فانه معتبر فيه على الاطلاق من غير
تقييد بالحدوث ولا بالثبوت ولا اعتبار معنى الحدوث فيه يعدل من صيغ الصفة
المشبهة الى الفاعل اذا قصد الحدوث فيقال حاسن وقابح وضائق وهذا
مطرد على ما قال الرضي ويحكم بان المستعمل في الثابت مما هو علمي وزن
الفاعل كالرازق والعالم في اسماء الله مجاز (وصيغته من مجرد الثلاثي) اي
غالبا فلا ينفقض بصيغ المبالغة ويحب من حكم في التسهيل وبيان الصيغة
من تمتة التعريف لانه يتضح بمعرفة اسم الفاعل مزيد اتضاح فلا يرد انه
خروج من وظيفة النحو الى وظيفة التصريف والمراد بالثلاثي ما يكون ماضيه
على ثلاثة احرف فقوله من مجرد الثلاثي لحصر صيغة الفاعل في الثلاثي او
ما يكون الحروف الاصول من ماضيه ثلثة فقوله من مجرد الثلاثي الاحتراز
عن الثلاثي المزيد ويؤيد هذه الارادة ما في بعض النسخ من الثلاثي المجرد
(على فاعل كضارب) قال المصنف ولكثرة الثلاثي وغلبة اسم الفاعل على
هذا الوزن سمى اسم فاعل ولم يقولوا اسم المفعول والمستفعل وفيه ان اسم
الفاعل ليس بمعنى اسم على هذا الوزن بل اسم ما فعل الشيء والمفعول والمستفعل
لم يأت لهذا المعنى نعم اوقيل اطلاق اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمكسر
والمتدحرج والجاهل لان الاغلب فيما بني له هذه الصيغة ان يفعل فعلا
كالقائم والقاعد والمستخرج اكان شيئا كذا في الرضي ويمكن دفعه بان المص
لم يرد ان اسم الفاعل بمعنى اسم على وزن الفاعل بل اراد انه احتراز بهذا الاسم
باعتبار كونه فاعلا لا لفعل باعتبار انه طالب الفعل جاعل شخص فاعلا
كالفرح فانه جاعل الشخص فرحا ولا المستفعل باعتبار انه كالمستخرج فانه
طالب الخروج لان هذا الوزن غالب نعم له وجه اختيار اظهر منه وهو ان معنى
الفاعل اكثر وجودا في افراده من معاني امور اخرو بناء التسمية على الاغلب
بناء على جعل الفاعل اسم فاعل مشتق من الفعل اما لو جعل صيغة النسبة
اي ماله نسبة الى الفعل يشمل الكل بلا كلفة لكن جعله اسم فاعل انساب
بالنسبة باسم المفعول (ومن غيره) اي غير الثلاثي او غير مجرد الثلاثي وهو
الثلاثي المزيد فيه والرابعي المجرد المزيد فيه والمحق (على صيغة المضارع
بمعنى مضمومة) متعلق بالطرف اي حاصله بوضع ميم موضوعة موضع حرف

المضارع (وكسر ما قبل الآخر كرجل ومستغفر) وفي بعض النسخ كخرج
ومستخرج فان قيل كثيرا ما يكون كسر ما قبل الآخر بعينه ما كان في المضارع
فلا يصح انه حاصل بكسر ما قبل الآخر قلت هذا اذا كان اشتقاق اسم الفاعل
من المضارع لكنه من المصدر فلما كسر ما قبل اسم الفاعل من غير ان يكون
كسر ما قبل آخر اسم الفاعل كثيرا كذا في المضارع وللتنبية على ان الكسر
يتحقق في كل اسم فاعل كسر مثال اسم الفاعل كان ما قبل آخره في المضارع
مكسورا ولم بات بما كان ما قبل الآخر في المضارع مفتوحا لظهور عمل الكسر فيه
مضموما وغير مضموم ومن قال او كان ما قبل آخر مضارعه مكسورا وغير مكسور
مذكورا لكان اولي فقد غفل ولا خفاء ان بين قوله على صيغة المضارع وبين
قوله بيمين مضمومة وكسر ما قبل الآخر تنافرا اذا الحرف الزائد من جملة الصيغة
والحركة ايضا لكن المقصود واضح وهو انه قريب من صيغة المضارع ولا تفاوت
الا هذا وما ذكره هو القياس ومحض على صيغة المفعول من احصن وكذا ما سبب
من اسهب ووراق من اوراق على ما في التسهيل وملغج اى مقلس من الفج
وطايح من اطاح ولا فتح من القح ومنن بكسر الميم اوضح البناء من اتن شواذ
(ويعمل) جميع عمل (فعله) من رفع الفاعل ونصب ما نصب فعله (بشرط
معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما) واما اذا فقد
شرط معنى الحال والاستقبال فلا ينصب المفعول به واذا فقد الاعتماد لا يعمل
في الفاعل والمفعول به والعمل في الظرف والجار والمجرور يكفيه ادنى رائحة
الفعل والظن ان الحال والمفعول المطلق مثل الظرف كذا يستفاد من الرضى
فعبارة المتن غير واضحة والمراد بالاعتماد الاعتماد في العمل على هذه الاشياء
والمراد بصاحبه ما سوى اللام لانه لا حاجة معه الى كونه بمعنى الحال والاستقبال
وما سواه المبتدأ وذو الحال والموصوف وسميت صواب لقيامه بها في الاغلب
وانما قلنا في الاغلب لثلاثين شكل يزيد ضارب ابوه لان صاحب الضارب الاب
لازيد والاولى تبديل الهمزة بالاستفهام وما بالنفي كما في عبارة الجزولى
قال الرضى اشتراط معنى الحال والاستقبال مع الاستفهام والنفي ظاهر عبارة
النحاة والاولى انهما كاللام وقال الرضى والهمزة اعم من ان يكون مذكورا
نحو قائم الزيدان ام قاعدان والنفي اعم من الصريح وغيره نحو قائم الزيدان
والاخفش لا يشترط في عمله وعمل نظائره شيئا (فان كان للماضي وجبت
الاضافة) معنى في بيان ما يتعلق به ولا يصح ايراد المتعلق معمولا (خلافا

للکسانی) وهذا الخلاف مبنى على خلافه في اشتراط معنى الحال والاستقبال
وكذا قوله (وان كان له معمول آخر ففعل مقدر) فيه خلاف الکسانی فكان
الاولى ذكر الخلاف بعد قوله بشرط معنى الحال والاستقبال (نحو زيد معطى
عمرو درهما امس) فانه نصب درهما ولا يصح عمل المعطى فيفسد له فعل
كانه سئل ما اعطاه فاجيب بدرهما اى اعطاهما ولا يخفى انه تكلف لا يساعده
الوهم فلذا قال الکسانی في عمله مطلقا والسيرا في عمله عند امتناع ايراد
المتعلق بطريق الاضافة للضرورة والظاهر انه لا ينحصر وجوب الاضافة
معنى بانتفاء شرط معنى الحال والاستقبال بل يشترك بينه وبين انتفاء الاعتماد
فالخصيص بلا تخصص (فان دخلت اللام) اى اللام الموصولة وانما
اطلقها لانها المتبادر من اللام الداخلة على اسم الفاعل لشبوعها وقلة
غيرها والاولى الالف واللام والمعدود في الموصول الالف واللام وفيه
خلاف المازنى لانه ينكر اللام الموصولة ولا يثبت الا حرف التعريف (استوى
الجميع) اى جميع الازمنة كاسم الفاعل المعتمد وغير المعتمد لانه اعتمد هنا على
الموصول وفيه خلاف ابن على والريمان فانهما قالوا لا يعمل اذا دخله اللام
الا اذا كان بمعنى الماضى ونقل عن سيبويه ذلك ايضا وجعل الرضى ذلك
النقل وهما لكون ما خذه محتملا وبما اشكل على اشتراط عمل اسم الفاعل
باطالها جيل امثلة النحاة حتى قال الرضى هذا مثال مصنوع لا اعتداد به
(وما وضع منه) اى من اسم الفاعل (المبالغة) وهذا الكلام صريح في ان صيغ
المبالغة داخلة في اسم الفاعل لكن الرضى صرح في بحث الاضافة انها
لا تستمرار فقد خرج عن تعريف اسم الفاعل بقوله بمعنى الحدوث لكنه
ذكر هنا ان البصريين قالوا انما يعمل مع فوات المشابهة اللفظية لجبر المبالغة
في المعنى ذلك النقصان ومن ثمة لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال
وقال ابن بابشاذ لا يعمل بمعنى الماضى كاسم الفاعل فانه يدل على انه يكون
بمعنى الماضى والحال والاستقبال (كضرب وضروب ومضارب) قال الرضى
هذه الثلاثة تعمل اتفاقا من البصريين (وعليم وحذر) يخلف فيه فذهب
سيبويه بعمل ومنعه غيره (مثله) اى مثل ما سوا من اسم الفاعل ومنع
الكوفيون عمل صيغ المبالغة مطلقا وقد عرفنا ان المماثلة لا تصح عند غير
ابن بابشاذ (والثني والمجموع) لاسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة (مثله)
اى مثل المفرد منه سواء كان الجمع صحيحا او مكسرا لكونها فرع الواحد

ومن قال بعدم تغير بقاءه بالطابق علامتي التثنية والجمع لم يأت بوجه تام (ويجوز حذف النون مع العمل) في المذكور فلا يقال الضار باستفاد المفعول (والتعريف تخفيفا) وفي قوله والتعريف نظرا لان اسم الفاعل مع اللام ليس معرفا بل المعرف هو الموصول ولا شائبة للتعريف في اسم الفاعل فالاولى ويجوز حذف النون مع العمل واللام (اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه) لما لم يحتاج الى اخراج شيء يذكر معنى الحدوث كما يحتاج في تعريف اسم الفاعل الى اخراج الصفة المشبهة به لم يذكر بمعنى الحدوث لانه فرق بينه وبين اسم الفاعل في ذلك وربما يقال ينبغي ان يذكر لاخراج نحو عذروا ولم واشغل واشهر ولئلا يتوهم عدم اعتباره في معنى اسم المفعول (صيقته من الثلاثي) اي ما كان ماضيه على ثلثة (على مفعول كضروب ومن غيره على صيغة الفاعل بفتح ما قبل الاخر) هذا هو القياس وما عداه شاذ كالمحجوب من احب والمضعفون من اضعف بمعنى ضاعف والمخزون من احزن (وامره في العمل والاشراط كاسم الفاعل) شرحه وجرحه وما هو الحق فيه لا ينبغي عليك وان كان مما فصلناه لك حاضرا لديك (مثل زيد معطى غلامه درهما * الصفة المشبهة) اي المعتبر مشابعتها باسم الفاعل في انه يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث فلذا عملت ولم يعتبر ذلك الشبه في اسم التفضيل لضعفه لعدم لزوم ذلك فيه كما في الصفة المشبهة ولوجود معارض لذلك الشبه في اسم التفضيل وهو عدم المشاركة في المعنى بخلاف الصفة (ما اشتق من فعل لازم) يرد عليه رحيم من رحم فانه صفة مشبهة اشتقت من رحم المتعدي واجيب بان رحم جعل لازما بنقله الى رحم مضموم العين وجعل الرحم منزلا منزلة لطبيعي ثم اشتق منه فهو مشتق من فعل لازم وهذا كاخذ اسم المفعول من الفعل اللازم بعد تعديته بحرف الجر فانه لما كان مشتقا بعد التعدي فهو مشتق من فعل متعد فلذا خرج اسم المفعول مطلقا بهذا القيد وما ذكر الرضي ان اسم المفعول المشتق من اللازم خرج بقوله لمن قام به غير مرضي ولا ينبغي ان جعل رحيم مشتقا من رحم مضموم العين مقدرا اهون من اعتبار نقل رحم الى رحم كما زعموا وخرج بقوله (لمن قام به) اسم الزمان والمكان والالة المشتقات من الفعل اللازم وبقوله (على معنى الثبوت) خرج اسم الفاعل المشتق من اللازم لانه بمعنى الحدوث قال الرضي الصفة المشبهة موضوع لمن قام به على سبيل الاطلاق من غير اعتبار حدوث ولا استمرار

وقال السيد المحقق الشريف في شرح المفتاح ان الصفة المشبهة للاستمرار واسم الفاعل للاطلاق ومعنى كونه بمعنى الحدوث انه قابل لاعتبار الحدوث فيه بخلاف الصفة فيصح ان يقال زيد يضارب غدا والآن او امس (وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل) اي اصبغة ما هو على وزن الفاعل ولهذا يفرح حسن عند قصد الحدوث الى حاسن على سبيل الاطراد على ما في الرضي وكان الاوضح الاقصر وصيغته لا تكون على فاعل (على حسب السماع) اي مقصور على حسب السماع ولا يضبطها قياس (كحسن وصعب وشديد) وقد نبه بآراء الامثلة المختلفة من باب واحد على تحقيق بعده عن القياس قال ابن مالك هي من المزيديتة على صيغة اسم الفاعل يقال هو مستسلم النفس ومنطلق اللسان وقال الرضي هي من الالوان والعيوب على فعل كاسود وايض واعود واعرج (ويعمل على فعلها مطلقا) قال الرضي لا يصح الاطلاق الا عن شرط معنى الحال والاستقبال واما الاعتماد فلا بد لها ايضا منه بل هي اولى بالاشتراطية لضعفها ونحن نقول المراد به بيان اطلاق العمل لا كيفيته والافيلغو لانه سيأتي تفصيل كيفية عملها فينبغي ترك قوله عمل فعلها على ان فيه نوع مخالفة لما يأتي اذ لا ينصب فعله على المشبهة بالمفعول (وتقسيم مسائلها) المسئلة هو الحكم الكلي والصفة المشبهة باعتبار الامتاع والاختلاف في الامتاع والحسن وزيادة الحسن والفتح مسائل كلية ترتقي الى ثمانية عشر فكل صفة مشبهة معرفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير موصوفه متمنع وكل صفة مشبهة غير معرفة تكون كذلك مختلف في امتناعها وهكذا والله دره وقد بين تلك المسائل ببيان مختصر مشتمل على التثنية على وجه الفصح ومقابلته ومن لم يعرف هنا مسئلة قال سمعي كل قسم مسئلة لانه يستل عن حكمه ويبحث عنه فعملها مسئلة لغة (ان يكون) اي يحصل ببيان ان يكون (الصفة باللام او مجردة عنها ومعمولها مضافا او باللام او مجردا عنهما) اي اللام والاضافة (فهذه) الاقسام (ستة) انما اتى بهذه الجملة ليظهر بالتقسيم الثلاثي للمعمول صيرورة الاقسام ثمانية عشر (والمعمول في كل منهما مرفوع ومنصوب ومحذور) الجملة حالية عاملها معنى الاشارة فينتظم حل بيان صيرورة الاقسام ثمانية عشر ولو كان الواو عاطفة كان حق الاضطام والمعمول في كل منهما مرفوعا ومنصوبا ومحذورا لكونه في حيز ان يكون قال الرضي انما لم يقسمها باعتبار اعرابها في نفسها لان الكلام فيه قدم في باب التثنية بل يكون بالاصالة

ايضا بان يكون خبرا او حالا ولي لان الكلام فيه قد مر في المعربات ولا يخفى
انه لا فرق بين حسن وجه وحسن وجه غلام وبين حسن الوجه وحسن
وجه الغلام فلا فائدة في تقسيم المفعول الى المضاف وغيره بل المفيد كون
المفعول معرفة ونكرة ومضافا الى الضمير وغيره مضاف اليه فان كونه ضميرا
او شبه مفعول يدور على كونه معرفة ونكرة وكونها خالية عن الضمير او شاملة
على الضمير الواحد او المتعدد يدور على كونه المفعول مضافا الى الضمير
او مضافا اليه (صار) (الاقسام) ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب
على التشبيه بالمفعول في المعرفة (لانكار البصري تعريف التميز والاول
عندي انه على التشبيه بالتميز اذ المعنى على التميز (وعلى التميز في النكرة)
ولما لم يشترط نكارة التميز عند الكوفيين جعل الكل منصوبا على التميز
(والجر على الاضافة) وانما قال فالرفع على الفاعلية دفعا لاحتمال البدلية
باعتبار ضمير في الصفة وهذا يبطل فتح زيد الحسن الوجه بالرفع لانه ليس
خاليا عن التميز ويصير زيدا الحسن وجهه بالرفع حسنا لا احسن لاشتماله
على الضميرين لضمير واحد كما هو على تقدير الفاعلية والدليل على ان الرفع
على الفاعلية دون البدلية هند الحسن وجهها حيث لم يؤثف الصفة
فان قلت لعل البصريين جعلوا النصب على التشبيه بالمفعول دون التشبيه
بالتميز لان المفعول هو الاصل في العمل فان قلت قد استعار الضارب الرجل
الجر على الحسن الوجه فارادوا استعارة الحسن الوجه النصب عن الضارب
الرجل بالنصب ليصيرا كالمتعارفين قلت برهانه شدة المناسبة اهم من ذلك
(وتفصيلها) اى الاقسام ومن قال اى المسائل فقد سهى (حسن وجهه ثلثة)
منصوب حال من حسن وجهه لانه في المعنى فاعل التفضيل كانه قيل يفضلهما
حسن وجهه ذاتا او وجه (وكذلك حسن الوجه حسن وجه الحسن وجهه
الحسن الوجه الحسن وجهه) معطوفات بتقدير العاطف وقوله كذلك بمعنى
ثلاثة حال من الخمسة وقدمت ليعلم انها حال من الجميع (انسان متهما بمقتل
هما) (الحسن وجهه الحسن وجهه) خبر بغير خبر والتركيب من قبيل هذا
خلو حامض اما امتناع الاول فلعدم حصول التخفيف لعدم حذف التنوين
ولا ضمير بارز والايان بمسند كما في الحسن الوجه فانه كان في الاصل الحسن
وجهه فلما نصبت وانى الصفة بلا فاعل اعتبر ضمير في الحسن ليكون فاعلا
ولا يخفى ان هذا يقتضي ان لا يمتنع الحسن وجهه ما والحسن وجهه مستثنى

عن البارز في وجهه فحصل التخفيف بل زاد بالاضافة ضمير مستتر واما
امتناع الثلاثي فلانه اما في الاصل الحسن وجهها فلا تخفيف واما الحسن
وجهه فهو في صورة ما لا تخفيف فيه وقيل لانه في صورة اضافة المعرفة
الى النكرة وهو عكس المقصود واختلف في حسن وجهه يتبادران الاختلاف
في جوازه وامتناعه مطلقا وليس كذلك بل البصريون جعلوه بمنتهى في
السعة فيجاء في الشعر والكوفيين بخوزوه مطلقا وجه الامتناع ان الاضافة
تكون بحذف التنوين والتخفيف بحذف الضمير اعلى منه فلا وجه لتك
الاعلى مع امكانه واختيار الادنى وما هو الا ترجيح المرجوح ووجه الجواز
حصول التخفيف في حسنا وجهيهما لان حذف التنون ليس ادنى من حذف
الضمير لان كليهما لفظان متحركان الا ان يقال التنون لكونه قائما مقام التنوين
في حكمه (والجواب) من الاقسام وهي خمسة عشر (ما كان فيد) اى تركيب
كان فيه لصفة كان فيها (ضمير واحد) لم يكتب بافراده الضمير وصفه
بالواحد وصف تأكيد ليحسن مقابله ضمير ان (احسن) بما فيه ضمير ان
لامن غيره حتى يقتضى ثبوت الحسن في الجميع لاشتماله على المحتاج اليه
من الضمير وبراهنه عن المستغنى عنه من الضمير (وما كان فيه ضمير ان) الاولى
اكبر ولعل التنية لجرد التعدد (حسن) يتفاوت حسنه بقله الضمير وكثرتها
فزيد حسن وجهه وقامته اقل حسنا من زيد حسن وجهه وذلك لاشتماله
على المستثنى عنه (وما لا ضمير فيه فيجمع) لعدم ما يحتاج اليه ولما كان معرفة
عدم الضمير وعدده متوقعة على معرفة ما هي خالية عن الضمير وما فيها
ضمير نصب علامة يعرفان بها فقال (ومنى رفعت) على صيغة الخطاب
(بها) اى الصفة (فلا ضمير فيها وهي كالفاعل) فيحسن مررت برجل حسن
فعلانه ويضعف حسنون ويجوز حسان غلمانة والافقيها ضمير الموصوف
مبتدأ كان او حالا او مفعولا (فتؤنث) على صيغة الخطاب كما يقتضيه قوله
منى رفعت وعلى صيغة الغائبة وهي ارجح لان معرفة المفعول هنا اهم
من الفاعل وفي الاحتمال الاول حذف المفعول وهنا حذف الفاعل وذكر
المفعول الا هم (ويبنى ويجمع) لم يذكر التذكير لانه لا مدخل له في الفرق
بين الخالي عن الضمير والمشتل عليه لاشتمالهما بينهما وذلك فيما لا يستوي
فيه المذكر والمؤنث كذا لول ولم يقل بدل قوله فتؤنث وتثنى ونجمع
(فتطابقه) اى الصفة الموصوف مع انه اخصر لئلا يتبادر المطابقة في الاعراب

والتعريف ايضا (واسماء الفاعل غير المتعديين) الاخصر الملازمين وفيه
الجمع بين الحقيقة والمجاز لان وصف اسم المفعول باللازم لتشبيهه باللازم
في اكتفائه المرفوع وعدم التجاوز الى المنصوب (مثل الصفة فيما ذكر)
المتبادر منه ما ذكر من التقسيم ونوابه قيده لانهما ليسا مثل الصفة مطلقا
اذ اللازم فيهما الاسم الموصول دون الصفة (اسم التفضيل ما اشتق
من فعل الموصوف بزيادة على غيره) اي وضع للموصوف بالزيادة بل لمن قام به
الشيء الا انه جعله كون ذلك القائم الزيادة زائدا ولا طائل بمعنى الزائد في الطول
لانه لم يوضع له بل لمن قام به الطول الا ان عدم وصف العرف بالتصنيف
بالطول لا من له الزيادة في الطول جعله بمعنى الزائد في الطول والمراد بالغير
اعم من الغير بالذات او بالاعتبار كما في قولك زيد شابا ازيد منه هرما والمراد
بالزيادة على الغير اعم من الزيادة في قيام الفعل به او في وقوع الفعل عليه
(وهو) اي المفرد المذكور (افعال) فلا يراد فعلان وافعلون وفعل وفعل
وانما اخصه بالبيان لانه لا يتوقف قوله (وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد لا يمكن)
الا عليه وخير وشر في الاصل اخير وشر اذ لا يسمع افعال اكثر من ثلثة احرف من مصدره فلو حذف
من غير القياس اذ لا يسمع افعال اكثر من ثلثة احرف من مصدره فلو حذف
الزائد على الثلثة لم يتبين انه اشتق منه وفيه ان الامكان لا يصلح ان يكون
غرض من اشتراط البناء من الثلاثي لان امكان البناء متحقق بشرط اولم بشرط
فالصحيح لانه لا يمكن من غيره وان العلة في اشتراط انه ليس بلون ولا عيب
ايضا انه لا يمكن البناء منهما بل التباس فتنحصر التعليل بالثلاثي المجرد
تنحصر من غير تخصيص وقد خالف المصنف فيه سببويه حيث جعل
سببويه محييه من باب الافعال قياسا وغيره جعله سماعا مع الكثرة واما ما نقل
من الاخفش والمبرد انه يحى من جميع الثلاثي المزيد قياسا فغير موثوق به
(ليس بلون ولا عيب) صفة ثانية لثلاثي فصل بينهما بالتعليل والافساد
فيه لانه جملة معترضة اي هذا الاشتراط لا يمكن والجملة المعترضة لا تمنع في موضع
ولا بد من قيد اخر وهو ولا حلية فان التفضيل لا يشتق من الحلية وتخص
بافعل الصفة وزاد الرضى ان يكون تام المعنى احترازا عن مصادر الافعال
الناقصة فانه لم يسمع منها اسم التفضيل وان يكون مصدرا اشتق منه فعل
متصرف فلا يشتق من مصدر نعم وليس وعسى وان يكون قابلا للتفاوت
فلا يقال الشمس اليوم اغرب والتعريف يغني عن الشرط الاخير واورد

نحو اجهل وابلد وازعن مما لا يخص فقبل لا بد من تقييد العيب بالظاهر
ومع ذلك يشكل ما اشتهر ان فلان احق من هبنقه شاذ وكلام الرضى يدل
على عدم الوثوق بالحكم بشذوذه (لان منها فاعل لغيره) اي لغير التفضيل
نحو احمر واسود واعرج فلو بنى اسم التفضيل لالتبس واورد عليه الرضى
انه جاء ارجع للتفضيل فيقال ارجع رهشاء وله نظائر ويمكن دفعه بانه اراد
منها فاعل لغيره قياسا مطردا فيفحش الالتباس فلا ينتقض بما جاء منه فاعل
من غير المراد ولا ينتقض المساعدة بما جاء في حديث في وصف الكوثر ماؤه
ايض من اللبن لانه شاذ ومثله لانت اسود في عيني من الظلم وهما اوقعا الكوفيين
يتجوز اشتقاقه من السواد والبياض لانهما اصلا الالوان (مثل زيد افضل
الناس فان قصد غيره) اي غير الفعل الثلاثي المجرد الخارج من اللون والعيب
بان يقصد المزيد فيه او الرباعي المجرد والمزيد فيه او اللون والعيب او الجامد
لان يفضل فيه لا لان يفضل فيه كما توهم شارح توصل اليه باشد ونحوه
بما يدل على الشدة او الزيادة او الكثرة او الحسن على حسب تفاوت المقاصد
ولما كان طريق التوصل مبهما اوضحه بالتمثيل فقال (مثل هو اشد منه
استخراجا وبيضا وعنى) يعني يجعل ذلك المفضل فيه تميرا عن نسبة
الاشد الى ذلك المفضل قال الله تعالى * انا اكثر منك مالا وولدا * الظاهر
لا يخص الوصلة بصيغة افعال بل يصح هو زائد عليه استخراجا بل هو اوفق
بالمقصود اذ المقصود جعله زائدا في الاستخراج لازما في الزيادة في الاستخراج
ولا يبعد ادخاله في قوله ونحوه وقصد الغير يخص بالتوصل لكن لا يخص
التوصل بقصد الغير فكما يصح زيد افضل واعلم يصح زيدا كتر فضلا وازيد
علما (وقياسه) اي مقبس افعال (للفاعل) اي لتفضيل الفاعل (وقد جاء)
لتفضيل (المفعول) سماعا (نحو اعذر) اي اكثر معذورية (والوم) اي اكثر
ملومية (واشهر) اي اكثر شهورية (واشغل) اي اكثر مشغولية (واحب)
اي اكثر محبوبة واذ قصد في هذه الامور التفضيل للفاعل توصل باشد ونحوه
قال الله تعالى * والذين آمنوا اشد حبا لله * قال المحقق التفاضل لم يقل
احب لله لان احب شاع في المفعول واذ قصد التفضيل للمفعول فيما لم يبيح له
افعل توصل ايضا كذلك اذا عرفت هذا فنقول كان الاولى ان يؤخذ قوله
فان قصد غيره توصل اليه باشد ونحوه عن هذا الحكم ايضا ليعلم به ايضا
(ويستعمل على احد ثلثة اوجه) قوله على احد ثلثة اوجه حال من مرفوع

يستعمل ابدل منه قوله (مضافا) لفظا (او بمن) لفظا (او معرفا باللام)
 العهدية والاصل استعماله بمن لان وضع اسم التفضيل يطلب ذلك لانه
 لا يعقل الا بضمه وفضل عليه والتصریح بالفضل عليه انما هو مع من لكنه
 قدم المضاف لمزيد الاحتكام به لكثرة مباحثه (فلا يجوز لافضل من عمرو)
 لان الشائع فيه اللام العهدية المغنية عن ذكر المفضل عليه لتعيينه عند المخاطب
 بالمفضل عليه فيلغو مع اللام ذكر المفضل عليه ولم يجوز جمع لام الجنس
 ايضا مع من لانه يشبه جمع لام العهدية مع من الا نادرا نحو *واست بالاكتر
 منهم حصي وانما العزة للكثير *وربما يأول بان من ابس للتفضيل والمعنى الاكثر
 من بينهم من الغير حصي ومثله هذا اظهر من ان يخفى فان من فيه لبس صلة
 افعل بل متعلق بالتباعد المفهوم من التفضيل اى هذا اظهر من كل ماعداه
 بعيد من الخفاء وله نظائر لا تحصى فاعلم ذلك تعلم الجميع (ولا زيد افضل الا
 ان يعلم) المفضل عليه فيستعمل بدون من لفظا بل تقدر المفضل عليه بمن نحو
 الله اكبر اى من كل شئ ولا يصح ان يكون التقدير اكبر كل شئ كما قال الرضى لان
 حذف المضاف اليه لا يصح بدون التعويض بالتووين نحو يوشع وذاو بالضم نحو
 قبل او وجود مضاف اليه مثله لاسم بعده نحو بين ذراعى وجهه الاسد اى بين
 ذراعى الاسد وجهه الاسد نعم يصح ذلك في مثل زيد اكرم واجل الناس
 بتقدير اكرم الناس واجل الناس فقوله الا ان يعلم استثناء من القاعدة لامن قوله
 فلا يجوز زيدا افضل ولا بد من تقدير ولا زيد افضل اذا لم يعلم فتأمل ذلك ان
 تجمله استثناء من قوله ولا زيد افضل ويقدر في القاعدة الا ان يعلم واذا لم يبق
 افعل التفضيل على معنى التفضيل كالدنيا والجلي يستعمل بدون احد الوجوه
 لفظا وتقديرا لانه لا يستدعي مفضلا عليه والمراد الدنيا الماجلة والجلي الخطة
 العظيمة وذلك التجريد عن التفضيل قياس عند المبرد سماع عند غيره وهو
 الصحيح (فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة
 على من) الاولى ما (اضيف اليه) من مشاركته في مفهوم المضاف اليه
 (فيشترط ان يكون) المفضل (منهم) اى من المضاف اليه والظ من لئلا يوهى
 ضمير الجمع ان المضاف اليه يجب ان يكون جمعا فيقتض بقوله زيد افضل
 الرجلين (مثل زيد افضل الناس) فالمقصود تفضيل زيد على جميع الناس
 سوى نفسه ولو صرح بالفضل عليه وقلت افضل ماعداه من الناس
 لم يجوز الاضافة وتعين ان يذكر من فتقول زيد افضل ماعداه (والثاني

لا يقصد زيادة مطلقة) غير مقيدة ببعض ماعداه فيريد الزيادة على كل ماعداه
 اما حقيقة او عرفا كما تقول زيد اعلم بغداد اى اعلم من كل ماعداه من اهل
 زمانه (ويضاف للتوضيح) اما الى ما دخل هو فيه نحو نبينا افضل قریش
 واما الى ما لم يدخل فيه نحو يوسف احسن اخوته وفلان اعلم مصر لكن
 بشرط الاضافة الى ما هو داخل فيه لئلا يلتبس بالمعنى الاول (فيجوز
 يوسف احسن اخوته لخروجه) اى يوسف (عنهم باضافتهم) اى الاخوة
 (اليه ويجوز في الاول) اى فى المضاف الاول (الافراد) وذكر الافراد هذا
 بدون التذكير مع تقييده فى من بالتذكير يوهى ان لا تذكر هنا لكن فى بعض
 الشروح اعتبر ان التذكير هنا ايضا فتقول زيد افضل الناس وزيد ان افضل
 الناس وهند افضل الناس وهكذا فى البواقي (والمطابقة لمن هو له) منعوتنا كان
 او مبتدأ او ذا حال (واما) المضاف (الثاني المعرف باللام فلا بد فيهما
 من المطابقة) ولك ان لا تقدر فيهما وتربط الجملة بالمبتدأ بتعريف المطابقة
 لانه فى قوة فلا بد من مطابقتها (والذى بمن مفرد مذكر لا غير) وبما خفى
 فيه معنى التفضيل اول وقد استوفى المص اشتقاقه والاقوال فيه فى قسم
 التصريف فان استعمل مع موصوف او بمن صار غير متصرف وان جرد
 عنهما يكون متصرفا لخفاء الوصفية فيه فتقول تاما اول وهذا اول وفعلت
 اول (ولا يعمل) اسم التفضيل (بنفسه) عملاقو ياخلاف نصب التميز والظرف
 وما يشبهه من الحال فانه ينصب هؤلاء كما صرحوا به والظ ان المفعول معه
 والمفعول له والمستثنى فى حكم هؤلاء وقد عرفت ان النصب على التشبيه
 بالمفعول من خواص الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول غير متعد بين
 وانما قيد بالعمل بنفسه لانه يعمل بواسطة حرف الجر فانه يعمل بلام
 التقوية فى المفعول به نحو انا اضرب منك زيد وبالباء فيما زاد فى مفعول
 الباء فى افعال نحو انا اعلم بانطلاق زيد وانا اجهل بزيد ويتعلق به حروف
 جر كانت تتعلق بفعله نحو انا امر منك بزيد وارمى منك بالسهم واذا
 تعدى باول مفعولين بلام التقوية يبقى الثانى منصوبا بفعله المقدر عند
 البصريين فتقول انا اكسى منك لزيد الثياب والتقدير اكسوه الثياب وعند
 الكوفيين الثانى منصوب به للضرورة لانه لا يصح تكرار لام التقوية بل
 يصح تعلق حرف جر بمعنى واحد بعامل فلا تقول جلست فى الدار فى الارض
 الاعلى سبيل البذل واما جلست فى الدار فى يوم الجمعة فلبس حرف الجر فيه

بمعنى به إحداهما لظرفية الزمان والاخر للمكان ويتعدى اذا كان بمعنى
المفعول الى فاعله بالي نحو انت احب الى والعمل القوي هو العمل في الفاعل
المظهر وفي المفعول به بلا واسطة والثاني اقوى ولبس عمل الثاني اتفاقا
واذا وجد مفعول به افعّل يقدر له الفعل كما في قوله تعالى * هو اعلم من يضل
عن سبيله * اى يعلم من يضل وهكذا قوله واضرب منا بالنسيوف القوانسا
اى الرؤسا واما عمل الاول فقد حكى يونس نحو مررت برجل افضل منه
ابوه وبرجل خير منه عمه ولم يشهد ذلك والمشهور ما ذكره المص وهو انه
لا يعمل (في) فاعل (مظهر) بخلاف الضمير فانه لاستثائه غالبا في حكم العمل
فيسهل العمل فيه ولا يجوز الى شرط والقرينة على ان المراد بالمظهر
الفاعل هو المستثنى كذا قيل ولك ان تريد بالمظهر اعم من الفاعل كما هو الظ
فستفيد من الاستثناء عدم عمله في المفعول به لانه ليس الاعمال في الفاعل
(الا اذا كان) افعّل (اشي) بحسب الذكر حالا او خبرا او صفة مما يقتضي
كونه صفة له في الواقع ان لم يصرفه المسبب ولهذا لم يقل صفة لشيء انما يوهى
التخصيص بالنعت مثال الخبر ما زيد احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
ومثال الحال ما جاء في زيد احسن في عينه الكحل منه في عين زيد (وهو
في المعنى لمسبب) على صيغة المفعول اى ما جعل سببا لكون افعّل لشيء في الذكر
فانه لو لا الكحل لم يصح جعل احسن صفة لرجلا واختار المسبب على السبب
مع انه المشهور في عباراتهم تنبيهها على انه لا يجب ان يكون سببا في الواقع
بل يكفي جعل المتكلم اياه سببا ومن لم يتنبه لذلك قال هبر عنه بالمسبب لان
عين زيد وعين الرجل سببان للكحل ولا يخفى مما جته وانما قال وهو في المعنى
لمسبب نفيا لكونه في المعنى لشيء واسارة الى كونه للشيء في اللفظ لانني كونه
في اللفظ للمسبب لانه في اللفظ ايضا للمسبب لانه المستند اليه ورافعه (مفضل)
ذلك السبب (باعتبار الاول) اى اول ماله اسم التفضيل وهو الشيء ولو قال
باعتبار الشيء لكان اوضح (على نفسه باعتبار غيره) اى غير الاول ولا يخفى
انه يتبادر منه الثاني وهو المسبب لكنه يدفعه ظمور عدم الصحة ونصرف غيره
الى غيره ولو قال باعتبار الشيء مقام باعتبار الاول لم يتبادر منه الثاني فتأمل
(منفيا) خبرتان لكان او حال من فاعله اوفاعل الظرف فتأمل او من مفعول
مطلق لمفضل وهو انسب بقوله لانه بمعنى حسن واحترز باشتراط كون التغاير
بين المفضل والمفضل عليه بالاعتبار عن مثل ما رأيت رجلا احسن في داره زيد

من عمرو ولا عن قول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد
كما توهى به بعض السارحين لان التغاير بين المفضل والمفضل عليه فيه كالتغاير
في المثال المذكور بل تفاوت على انه صرح الرضى بالمماثلة حيث جعل قوله
ما رأيت عينا احسن فيها الكحل من عين زيد بتقدير من كحل عين زيد
(نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لانه بمعنى حسن)
علة لمفهوم الاستثناء بمعنى عمل في المظهر في هذه الصورة لانه بمعنى حسن
في المثال المذكور او يحسن كما في قولك لا يوجد رجل احسن في عينه الكحل
منه في عين زيد وذلك لان النفي توجه الى الزيادة فبقى اصل الحسن فصار
المعنى حسن كحل الرجل دون حسن كحل زيد لان احتمال المساواة ينفيه مقام
المدح او لان النفي جعل مفهوما التركيب حسن كحل الرجل مثل كحل زيد
او دونه وبهذا التقدير استحق العمل وان خصه العرف بكون حسنه دون حسن
كحل زيد ولما كان يتوجه عليه ان ينبغي ان يعمل في ما رأيت رجلا افضل منه
ابوه ضم اليه دليل سبويه على العمل وقال (مع انهم ارفعوا) احسن بالخبرية
للكحل (لفصلوا بين احسن ومعموله باجنبي وهو الكحل) الذي لم يعمل فيه
احسن ح والفصل بالاجنبي بين العامل والمعمول لا يجوز مطلقا كما هو
المشهور وشاع منه في تفسير البيضاوي وبين معمول افعّل وافعل لا يجوز
لكمال ضعفه في العمل كما في الرضى حتى صرح بجواز زيد ابوه ضارب وقوله
بين احسن ومعموله مشعر بذلك وقد عرض بذلك لسبويه بشيء وجهه انه
يلزم ان يصح العمل بدون النفي ايضا ويرد عليه بعد انه يمكن دفع الفصل
بتقديم المعمول على الكحل بان يقال ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل
في عين زيد واجاب عنه الرضى بانه يبقى الضمير في منه راجعا الى غير المذكور
وفيه ان المرجع وان اخر لفظه مقدم حكما فالجواب انهم لم يرضوا بالتزام خلاف
الاصل من تقديم الضمير على المرجع لفظا واما ما يقال من انه لو قدم لم يبق
العبارة المشهورة والكلام في العبارة المشهورة في هذا المقام فخرج عن التوجيه
اذا الكلام في وجه اختيار عمل اسم التفضيل وجعل العرب مركبة على الوجه
المشهور وكيف لا ولو كان الكلام مع التزام العبارة المشهورة لينبغي ان يقال
او رفعوا الميراث للعبارة المشهورة بحالها لان المشهور جعله صفة لرجلا والحق
ان التعليل لا يتم فانه لا محذور في ان يقال ما رأيت رجلا الكحل في عينه احسن
منه في عين زيد وقد نسخ اشكال قوى وهو اما ان يكون بيان القاعدة فاسدا

واما ان يكون التعليل فاسدا لانه اما ان يجوز العمل في ما رأيت رجلا احسن في عينه منه الكحل في عين زيد فيلزم الامر الثاني واما ان لا يجوز فيلزم الامر الاول لصدق القاعدة في حقه فان قلت التعليل جاء في قول ما رأيت رجلا افضل منه ابوه قيل لم يعمل لان جهة التفضيل فيه قوية لمغايرة المفضل والمفضل عليه فيعارض عروضا كونه بمعنى حسن بخلاف ما نحن فيه لان جهة التفضيل فيه ضعيفة اذ لا مغايرة بين المفضل والمفضل عليه الا بالاعتبار وحاصله ان معنى قوله لانه بمعنى حسن انه كذلك ولا معارض له فان قلت البس العمل للتحرز عن الفصل بين العامل ومعموله بالاجنبي كالتحرز عن السحاب بالميراب قلت لان عمله واقع في الضمير وبعض المعمولات الظاهرة كما عرفت فارتكابه اهون من الفصل بينه وبين معموله بالاجنبي (ولك ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد) اي جاز لك اختصار هذا التركيب لانسياق الذهن الى المقصود اذ من البين ان المراد من كحل عين زيد ومما ذكره بعض الشارحين انه يجب تقدير منه في عين زيد لئلا يختلف المفضل والمفضل عليه بالذات فقد عرفت ما فيه على ان صحة هذا النوع من التقدير ممنوعة (فان قدمت ذكر العين) اي ذكر العين المفضل عليه (قلت) اي وجوبا (ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل) يعني هذا الاختصار وجب في الاستعمال لم يأت غيره وذلك يستفاد من ذكر الاختصار الاول بقوله ولك ان تقول وذكر هذا الاختصار بقوله قلت حيث جعل القول لازم تقديم العين وقوله كعين زيد مفعول رأيت والكاف اسم اي ما رأيت مثل عين زيد وقوله احسن فيها الكحل صفة الكاف ونكارته غير مانعة لان مثل المضاف الى المعرفة لا يتعرف فلا حاجة الى تقدير موصوف لقوله كعين زيد اي عينا كعين زيد ولا لقوله احسن لكن البيت المستشهد يؤيد تقدير الموصوف لاحسن وح قوله كعين زيد حال متقدم على المفعول اي على قول (مثل) قول الشاعر (ولا رى) اوله مررت على وادي السباع ولا رى (كوادي السباع حين يظلم واديا) اقل به ركب اتوه تأية (واخوف الاماوتى الله ساريا) والمماثلة ظاهرة وازافة الوادى الى السباع اما لكثرة السباع لانه اذا قل مرور الانسان بالوادى تكثر السباع فيه واما المراد بالسباع شرار الناس وقطاع الطريق وقوله اتوه تأية استئناف بيان لسبب قلة الركب به وهو ان اتيانهم اياها على سبيل التأية اي التوقف والتلبس في الشروع في الاتيان اياها

واخوف

واخوف بمعنى المفعول اي اخوف الاوقت وقاية الله السارى من الخوف بان يعينه ما يأمنه اللهم انعمت علينا بتعليم الاسماء وبنعم خارجة عن حد الاحصاء نسألك ان تمن علينا بالتوفيق لمعرفة الافعال وحسن الاداء * الفعل مادل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة (قد خرج معرفة هذا الخد من القوة الى الفعل فعليك باستحضارها ان كنت صاحب عقل بالفعل ولم تقف في العقل الهيولا في وصرت من اصحاب ملكة العلم الانساني (ومن خواصه دخول قد) لان وضعها لتقريب الماضي الى الحال وتحقيقه وجعله متوقعا اول تعليل المضارع (والسين وسوف) الموضوعان لتخصيص المضارع بالمستقبل (والجوازم) الموضوعات للعمل في الفعل وانما دخل الماضي مع عدم العمل لانها كدخول الجار على المبني مع عدم عمله وجعل الجوازم من الخواص احسن من جعل الجزم منها لان الجازم اشمل من الجزم لوجوده في ان يضرب وان ضرب دون الجزم بخلاف الجرفانه لا ينفك عن الجار فلذا جعل الجر في الاسم من الخواص وهما الجازم (والخوف تاء التأنيث ساكنة) لانها وضعت لكون فاعل الفعل مؤنثا (ونحو) الظاهر انه عطف على تاء التأنيث (تاء فعلت) الاولى ان يراد بها الضمير المرفوع البارز ولا يخصص بالمتحرك وان يتبادر منه ليشمل الف التثنية وواو الجمع ايضا وانما خص بالفعل لانها وضعت للدلالة على فاعل ولا يصح ان يراد بنحو تاء فعلت مطلق الضمير المرفوع المتصل لان المستتر يعم الاسم والفعل وينحصر الفعل في الماضي والمضارع والامر عند النحاة فينبغي ان يقسم الفعل بعد بيان خواصه كما قسم الاسم بعده بل الفعل اخرج الى التقسيم لئلا يتوهم ان انقسامه الى الماضي والمضارع والحمد والامر الغائب والحاضر ونهيهما كما عند الصرفيين (الماضي مادل على زمان قبل زمانك) اي قبل زمان انت فيه وهو المسمى بالماضي اولا كما ان زمانا انت فيه مسمى بالحال وزمان يتربق مستقبل سمي النحاة الافعال الدالة عليها بها تسمية للدال باسم المدلول كما اعتادوا ونصب قبل بالظرفية يوهم ان الماضي زمانا هو فيه ولا يدفعه ان المراد التقدم الذاتي لا الزماني ولا جزاء الزمان تقدم بعضها على بعض لا بالزمان لان منشاء الاشكال لبس التقدم بل النصب على الظرفية ولا ان ظرفية الزمان السابق لزمان الماضي ظرفية الخاص للعام لان قبل لبس لتلك ولان الظرفية ظرفية الكل لبعض لان قبل لبس لها على انه لا يصح في جميع ازمنة

الماضي بحيث لا يشذ عنه شيء والجميع فرد للماضي ولو قال الماضي ما دل على زمان كنت فيه لم يرد شيء ويكون اوفق في تعريف الحال زمان انت فيه والمراد بما فعل فخرج امس والمراد بالدلالة الدلالة بحسب الوضع الافرادي لانه المعبر في التعريفات فخرج ما دل على الماضي بالوضع التركيبي نحو لما يضرب ولم يضرب ولم يخرج ما انقلب الى المستقبل فادخل عليه ان وما يتضمن معناه وما استعمل في الدعاء وما نفي بلا وان في جواب القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت وح لا يجب تكرير لافي الماضي كما يجب ان لم يكن في جواب القسم فلا يقال لا فعلت كما لا يقال ولاقت (مبنى على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو) لم يقل مبنى على السكون مع الضمير المرفوع المتحرك مع انه اخصر ولفظه اوفر لان البناء على الفتح اصل وماعده عارض فرجح بيان الاصل ولا يخفى انه ينتقض برجي ودعى ولا يدفعه انه في الاصل مبنى على الفتح والسكون لعارض لانه لا يصح قوله مع غير الضمير المرفوع المتحرك لان الاصل في الكل الفتح والسكون والضم عارض (المضارع) اسم فاعل من المضارعة وهي المشابهة ماخوذة من الضرع كان المشابهين ارتضا من ضرع واحد (ما اشبه الاسم باحد حروف نائت) اى بسبب احدى حروف نائت لانه اذا دخل على الماضي انتقل من الانفراد الى الاشتراك وفيه بحث لان زيادة الحروف لتخصيص اللفظ فزيادة حروف اثنين بسبب وجود اللفظ دون اشتراكه واشترائه بسبب وضعه لمعنيين في مشابهة الاسم بالاشتراك والتخصيص ليس بسبب احدى حروف نائت وكان الاولى باحد حروف نائت كرميت اورضيت بمعنى تأخرت كما لا يخفى وانما عدل عن تعريف المضارع بما كان يتقرب من تعريفه الماضي من قولك ما دل على زمان يتقرب الى هذا التعريف لتضمنه وجه التسمية بالمضارع ووجه اعرابه من بين الافعال وقوله (لوقوعه مشتركا) في بيان وجه المشابهة اختيار لا احد المذاهب الثلاثة ثانيا كونه مجازا في المستقبل حقيقة في الحال ووجه الرضى بدعوى انه يتعين عند عدم القرينة وثالثها عكس ذلك وتخصيصه بالسين اوسوف كما ان الاسم قد يتخصص بما يمتزج معه ويصير معه كالكلمة الواحدة كالرجل فانه يتخصص باناء بالواحد وبدونه مشترك بين الواحد والمتعدد ويتخصص بالكلمة المنقطعة عنه كما في غلام زيد فان الغلام يتخصص بزيد وكما في تمر واحد ولا يخفى ان يخفى عليك حسن هذا البيان البديع ان كنت

ذاشان رفيع فان قلت المشابهة بالاشتراك والتخصص مشترك بين الماضي والمضارع لان عسس مشترك بين اقبل وادبر وله غير نظير قلت ليس بالتخصص على ما قررنا مشتركا بل لا مشترك في الافعال الا المضارع واشترائه امثال عسس عائد الى اشتراك الاسم لانه اشتراك في المصدر فتأمل وبما يليق ان يضبط في هذا المقام ما يخصص المضارع باحد الزمانين فتخصيصه بالحال بلام الابتداء عند الكوفيين ولبس عند بعض وهو المرجح عند المصنف كما سيأتي وبما النافية وكذا بان خلافا لابي علي وتخصيصه بالاستقبال بجعله للطالب بلام الامر او لانهى او بجعله دعاء او تمنيا ومدخول حرف التخصيص وجعله للترجي وجعله للوعد او مؤكدا بالنون او لام القسم ويدخل كل اداة شرط سوى او وبصيرورته منصوبا وبلوا المصدرية وبلا النافية عند سبويه ومن تبعه خلافا لابن مالك (فالهمزة المتكلم مفردا) المراد بالمفرد الواحد وهذا واحد من معاني المفرد وقد سبق في بحث اسماء العدد (والنون له) اى المتكلم (مع غيره والتاء للمخاطب) مطلقا (والمؤنث والمؤنثين غيبة) اى وقت غيبة فقه مصدر خفي وقبل حال وفي صحة وقوع المصدر حالا كلام (والياء للمغائب غيرهما) بالجر صفة الغائب لان غير المؤنث والمجموع متعين فالغير يعرف بالاضافة (وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي) اى فيما ماضيه على اربعة احرف (مفتوحة فيما سواه) سواء كان على ثلاثة احرف او اكثر من اربعة وبيان معاني الحروف وحركاتها كالتممة من التعريف لانه يتضح به المضارع كمال انضاح ومن لم يتنبه قال هذه وظيفة قصر بنية ذكرت استطرادا ولا يخفى ان تعريف المضارع لا يخص المضارع المعروف وكذا احكامه المذكورة وما ذكره لا يتم في المضارع المجهول (ولا يعرب من الفعل) حال قدم على صاحبه وهو (غيره) والظاهر ان قوله (اذا لم يتصل به نون تأكيد) الخ تقييد له يفيد ان عدم اعراب الغير من الفعل مقيد بعدم اتصال نون التأكد ونون جمع المؤنث به وهو ظاهر الفساد بل المقيد به اعراب الفعل المضارع فلذا اول بانه قيد لما يفهم من الكلام وهو انه يعرب الفعل المضارع والاعذب ان يفسد له عامل اى يعرب اذا لم يتصل به نون تأكيد (ولان نون جمع المؤنث) ومن قال تعلق بنفس هذا الكلام لانه في قوة انما يعرب المضارع لم يأت بشيء لانه يلزم ان يكون تقييدا للمصدر فلم يزد الانقيح الاشكال ولم يكتف بقوله اذا لم يتصل به نون لتلا يرد ما يتصل به نون الوقاية وفيه

رد على الكوفيين حيث جعلوا الامر معربا ورد لوهم جعل بل فلتفرحوا امر
لانه مضارع مجزوم عند النحاة وليس بامر واعرابه للمشابهة المذكورة عند
البصريين فاعرابه لا يدل على معنى بل هو صورة اعراب وعند الكوفيين
معرب بالاصالة كالاسم لتوارد معان مقتضية لها غير واضحة غالب الولا اعراب
فاعرب في مقام الوضوح ايضا ظردا كما في الاسماء فان لا تضرب عند قصد
التنبيه بالنهاى وبالعكس فواضح باعرابهما ولا تأكل السمك وتشرب
اللبن بالعطف على المنهى ملتبس بالعطف على مصدر التنهى وكون الواو
للجمع بتقدير ان اى لا يكن منك اكل السمك مع شرب اللبن ولا يتضح الا
باعرابهما وليضرب معناه بالجزم ملتبس بقوله ليضرب بالنصب فواضح
باعرابهما فاطرد الاعراب في يضرب ولم يضرب وان يضرب وان لم يلبس
(واعرابه رفع) لا بمعنى علم الفاعلية (ونصب) لا بمعنى علم المفعولية (وجزم)
مكان الجر في الاسم فلفظ الرفع والنصب مشترك لفظي بين اعرابي الاسم
والفعل ولم نجد قدرا مشتركا بين افراد الرفع والنصب جعلوه معنى للفظ الرفع
او النصب في كلامهم ولا يبعد ان يكون معنى الرفع في الفعل ما يشبه علم الفاعلية
ومعنى النصب ما يشبه علم المفعولية ومعنى الجزم ما هو بمنزلة الجر في الاختصاص
(فالصحیح) اى ما لبس اخره حرف علة (المجرد عن ضمير بارز) احتراز عن
المستتر (مرفوع) احتراز عن المنصوب نحو يضربك (للتثنية والجمع والمخاطب
المؤنث) احتراز عن نحو زيد عمرو يضربه هو ولا يرد انه لو اخذ الجمع مطلقا
انتقض قوله والمتصل به ذلك بالنون وحذفها لدخول جمع المؤنث في المتصل
به ذلك وان قيد بالمذكر بدخل جمع المؤنث في الصحيح المجرد عن الضمير البارز
المذكور مع انه لبس بالضممة والفتحة والسكون لان التقسيم للمضارع المعرب
ولولا انتقض بالمضارع المؤكد باحدى النونين المجرد والمتصل به ذلك ايضا
(بالضممة والفتحة والسكون نحو يضرب) مثال للصحيح المجرد لا يكون بالضممة
والفتحة والسكون حتى يرد انه قاصر نعم كان الاولى تقديمه على قوله بالضممة
الخ (والمتصل به ذلك) ظاهر العطف على المجرد والاولى جعله عطفا
على الصحيح المجرد لعدم اختصاص الحكم اعنى قوله (بالنون وحذفها)
بالصحيح والقول بان حال المعتل متروك بالمقايضة بعيد (مثل يضربان
وتضربان ويضربون وتضربين) الاوضح مثل يرميان وترميان ويرمون
وترمون وترمين فافهم (والمعتل بالواو والياء) المجرد عن ضمير بارز مرفوع

للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث والمراد بالمعتل ما يقابل الصحيح المذكور
(بالضممة تقديرا والفتحة لفظا والحذف) اى حذف حرف العلة (والمعتل
بالالف) كذلك (بالضممة والفتحة تقديرا والحذف) والاخصر الاوضح
ان يقال المتصل به نون التثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالنون وحذفها
والمجرد عنه الصحيح بالضممة والفتحة والسكون والمعتل بالواو والياء الخ
(ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم) كان الانسب تأخير بيان الارتفاع
عن الانتصاب والانجزام لتوقفه على معرفة الناصب والجزم الا انه راعى
كون الرفع اقوى الحركات وانما قال اذا تجرد عن الناصب والجزم ولم يقل
اذا وقع موقع الاسم مع ان مذهب البصرى ان عامل الرفع وقوعه موقع
الاسم وكون العامل هو التجرد عن الناصب والجزم مذهب الكوفى اما
لان التجرد عن الناصب والجزم امر واضح في غاية الوضوح بخلاف الوقوع
موقع الاسم فهو احق لضبط مواضع الرفع للاشارة الى ان العامل هو
التجرد ويؤيده انه لم يقل ويرتفع بالتجرد عن الناصب والجزم كما قال
وينتصب بان وينجزم بل واما لترجيح مذهب الكوفى لما يرد على البصرى
من نقوض يحتاج دفعها الى تكلفات بعيدة منها (نحو يقوم زيد) فانه لا يصح
وضع قائم مقام يقوم حتى يصح الحكم بوقوع يقوم مقام الاسم ومنها نحو
سيقوم فانه لا يصح سقام ومنها الذى يضرب فانه لا يصح الذى ضارب
ومنها كاد يقوم فانه لا يصح كاد قائما ولا يبعد ان يكون اختيار يقوم زيد
في التثنية على زيد يقوم اشارة الى مرجح لاختيار مذهب الكوفى بقى ان التجرد
عن الناصب والجزم حاصل قبل التركيب مع الغير كما ان التجرد عن العامل
اللفظي حاصل لكل اسم قبل التركيب فلا بد من قيد يخرج غير المركب كما قيد
تعريف العامل المعنوي للاسم بالتجرد عن العامل اللفظي بقولهم للاستناد
حتى يخرج تجرد غير المركب عن التعريف فضابطة الارتفاع لتعريف
عامل الرفع منتقض ويمكن ان يقال لم يقيدوا لان الفعل لتوقف فهم معناه
على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التركيب مع الفاعل (وينتصب بان)
ملفوظة اذا لم تكن زائدة خلافا للاخفش ولم تكن مفسرة ولا مخففة وتسمى
مصدرية وسياقى تتميز مواقع ان المخففة عن المصدرية وموانع احتمال
اثنين من المفسرة والمخففة والمصدرية والثلاثة (وان) ومذهب سبويه
انه مفرد كلا وليس فرغ لا وعند الفراء ان اصله لا كما ان اصل لم لا ابدل

الالف في احدهما نونا وفي الآخر ميمًا وقال الخليل اصله لا ان والظاهر
مذهب سبويه اذ لا وجه لرده الى اصل واورد فالظاهر ما خطر بالبال ان
اصله لا الحق به النون الخفيفة للتأكيده فصار لن (واذن) وجعل الرضى
اصله اذ والتون عوض عن المضاف اليه وبني على الفتح ليكون على
صورة الظرف وانما بني في يومئذ على الكسر ليكون على صورة المضاف اليه
وسأتي مزيد تحقيقه (وكي) اختار فيه مذهب الكوفيين من انها ناصبة
مطلقا ومذهب الاخفش ان ان مقدره بعدها مطلقا وهي حرف جر وكذا
مذهب الخليل اذ لا ناصب عنده سوى ان وعند البصريين انه اذا دخل عليه
اللام الجارة فهي الناصبة واذا وقع بعدها ان فهي الجارة وفي غير الصورتين
يحتمل الامرين (وبان مقدره بعد حتى ولا مكي ولا م الحذر والفاء والواو
واو فان) وقد لا ينصب جلا على ما المصدرية كما في قرأة مجاهد * لمن اراد
ان يتم الرضاعة * وقوله ان قرآن على اسماء ويحكمها مني السلام وان لا تشعرا
احدا كما قد ينصب ما جلا على ان ومنه قوله عليه السلام * كما تكونوا يول
عليكم * في رواية (مثل اريد ان تحسن الى) ونحو * مالنا ان لا نقاتل
في سبيل الله * فالتقدير عند الجمهور مالنا في ان لا نقاتل فلا تكون ان زائدة
لكنها تعمل عنده (والتي تقع بعد العلم) اي بعد اليقين وصار متعلقا باليقين
سواء كان الواقع قبله لفظ العلم او الرؤية او الاعلام او الوجدان او التبيين
او الظهور او الانكشاف او غير ذلك فلا حاجة الى تقييد العلم بما لم يعمل
بمعنى الظن حتى يخرج علمت ان يقوم زيد بالنصب بمعنى ظننت (فهى
الخفيفة من المثقلة) لان المصدرية للرجاء والطمع وهو ينافي اليقين لان
الماضي ايضا ينافي الرجاء ويدخله المصدرية بالتجريد عن الرجاء فان قلت
التجريد خلاف الظاهر قلت التخفيف ايضا كذلك وبالجملة لا فرق بين
الماضي مع ان وبين ان مع ان العلم بل العلم بان الخفيفة التي للتحقيق انصب
فالتزم رعاية تلك المناسبة والتزم الفصل بين الخفيفة وفعله الغير المتصرف
بالسين او سوف او قد او حرف النفي ويمتنع ذلك الفصل بين المصدرية وفعله
الا لفصل بلا وقد اكد الحصر المستفاد من تعريف الخبر بقوله (ولبست
هذه) اي المصدرية مبالغة للرد على الفراء والابن جري حيث جوزا كونها
مصدرية او اشارة الى ان الحصر بالاضافة الى المصدرية اذ يجوز ان يكون
ان المفسرة اذا كان ما يفيد الـ لم يتضمن معنى القول ايضا كما مر وتزل ونادى

واوحي فان فيها معنى الاعلام والقول معا فيجتمعا قوله تعالى * فتودى
ان يورك من في النار * كونها مخففة اي انه يورك من في النار وان يكون مفسرة
اي يورك (مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم) وقد نزل الخوف منزلة العلم
ليس المخوف خلافا للمبرد كما في قوله * اذامت فادفني الى جنب كرمه * تروى
عظمى بعد موتى عروقها * ولا تدفني بالفلاة فاتي * اخاف اذا امامت
ان لا اذوقها * (والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان) ان لم يمنع مانع عن
المصدرية من الفصل بغيره لا وكون الفعل غير متصرف نحو ظننت ان عسى
ان تخرج اذ المصدرية لا تدخل الفعل الغير المتصرف ولا مانع عن كونها
مخففة كعدم الفصل بين ان والفعل نحو ظننت ان تقوم فانها ناصبة لا غير
خافية وجهان نحو ظننت ان لا يقوم وفي الهندي ان التي تقع بعد غيرهما
فهى مصدرية لا غير فلا يقال اعجبت ان يضرب زيد وفي الرضى انه لا تكون
المخففة مجرورة المحل فلا يقال عجبت من ان يخرج هذا والاولى فلا يقال
علمت بان يخرج لان الامتناع في مثاله يجوز ان يكون من جهته ان الواقع
بعد غير العلم والظن لا يجوز ان يكون مخففة ولا يتقدم معمول معمولها عليها
خلافا للفراء متمسكا بقوله كان جزائى بالعصا ان اجلدا واجاز بعضهم
الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختارا ومنه سبويه
والجمهور ولا يجزم بها خلافا لبعض الكوفيين وحكى اللحياني ان الجزم بها
معروف في لغة بني صباح وهو ح بمعنى ان الشرطية وجوز البعض كونها
بمعنى ان النافية (وان مثل ان ابرح) في قوله تعالى * لن ابرح الارض حتى
يأذن لي ابي (ومعناها نفي المستقبل) مطلقا من غير تأييد لكن مع تأكيده
يدل على هذه الآية فاختار هذا المثال ليكون على ما بعده بمنزلة الاستدلال
ولو ذكرتم الجملة لكان الظاهر ولا يكون الفعل معها دعاء اذ لم يستعمل في الدعاء
غيره من حروف النفي ويجوز تقديم معمول معمولها عليها (واذن) هكذا
كتب بالنون في جميع النسخ وينبغي ان يكتب بالالف لما روى عن الفراء انه
قال اذا عملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لا يستبس باذا
الزمانية واما اذا عملتها فالعمل يميزها عنها وهذا التاميم لوجاز الوقف عليها
بالالف والنون كما نقل عن المبرد واما على ما ذكر المازني انه لا يصح الوقف
عليها بالالف لكونها حرفا كان فالقياس ان لا يكتب بالالف ولا يجوز الفصل
بينها وبين معمولها الا بالقسم والتداء والدعاء وكونها ناصبة مذهب سبويه

والمراد من الخليل تقدير ان بعدها (اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها)
قال الرضى الاعتماد بحكم الاستقراء منحصرا في ثلاثة اقسام كون ما بعده خبرا
عما قبله وربما ينصب مع ذلك نحو انا اذن اكرمك وكونه جزاء له نحو ان تكرمني
اذن اكرمك بالجزم وكونه جواب قسم نحو والله اذن لا اخرج (وكان الفعل
مستقبلا) احتراز عما اذا كان بمعنى الحال كما تقول لمن يحدثك بحديث اذن
لا اخرج واذن اظنك كاذبا وينتقض ما ذكره من الضابطة بنحو اكرمك
اذن بتأخير اذن فانه يرفع المضارع فيه لاحتماله مع اجتماع الشرطين فيه
وبنحو اذن زيد تضرب فانه لا يعمل للفصل بغير الاشياء الثلاثة المذكورة
والصحيح ان يقال واذن اذا تصدرت ولم يفصل بينها وبين معموها بغير
الثلاثة وكان مستقبلا واما اذا تصدرت من وجه دون وجه كما اذا كان بعد
الواو والفاء فالوجهان (مثل اذن تدخل الجنة) واذن ح جواب وجزاء
فانه جواب لمن قال اسلمت كانه سأل عنك جواب ما قال فعله هذا جزاء لاسلامه
لانه كانت قلت اذا اسلمت تدخل الجنة وقد يكون ما يجعل بعد اذن جزاء له
في كلام المحيب باذن كما يقال اسلمت اذن ادخل الجنة فانه جواب لمن لا رضى
باسلامه ويان جزاء لاسلامه وقد اطلق النحاة كونه جوابا وجزاء وفيه الرضى
بما اذا لم يكن فعله حال لانه لا يكون الجزاء الا للمستقبل او الماضي قال الكشاف
في سورة المؤمنين في تفسير قوله تعالى * ما كان معه من اله اذن لذهب كل اله
بما خلق ولعلا بعضهم على بعض سبحانه الله عما يصفون * فان قلت
اذن لا يدخل الاعلى كلام هو جواب وجزاء فكيف وقع قوله لذهب جزاء
وجوابا ولم يتقدمه شرط ولا سؤال شامل قلت الشرط محذوف تقديره
ولو كان معه آلهة وانما حذف للدلالة وما كان معه من اله عليه وهو جواب
لمن معه الحاجة قال الرضى اذا كان فعله ماضيا جاز اجرائه مجرى لو في ادخال
اللام في جوابه واذا كان مستقبلا جاز دخول الفاء في جزائها كما في جزاء ان
وقد يستعمل بعد لو وان تأكيدهما نحو لو زرتني اذن لا اكرمك وان جئني
اذن ازرك فكانت كررت كلمتي الشرط مع الشرطين للتوكيد وقد يكون
المضارع بعد اذن ذات اوجه ثلاثة الجزم والنصب والرفع نحو ان تأتني اذك
واذن اكرمك الجزم بالعطف على المجزوم والنصب والرفع على عطف الجملة
على الجملة ولا يحتاج توجيه رفعه الى تقدير المبتدأ أي واذن انا اكرمك كما قاله
الرضي على ما لا يخفى (واذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان) جائز

يعني الرفع والنصب اذ جعله معتمدا لان المعطوف لا يرتبط به بالمعطوف عليه
كالتمتع له وجعله غير معتمد لاستقلال الجملة بالافادة وكان الاقتصار على ذكر
الواو والفاء لعدم العثور على وقوع اذن بعد غيرهما من حروف العطف
(وكى مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية) اي سببية ما قبلها لما بعدها
وح المراد السببية الخارجية بان يكون تحقق ما قبلها في الخارج سببا
لما بعدها او المعنى سببية ما بعدها لما قبلها بمعنى ان ما بعدها باعتبار صورته
سبب لما قبله او المعنى سببية كل مما قبلها وما بعدها الاخر الا ان سببية ما قبلها
يحسب الخارج وسببية ما بعدها يحسب الذهن وقد يجتمع كي واللام
فان تقدم كي فاللام بدل وان تأخر كي بدل وقيل تأكيدي ولا يتقدم معمول
منصوب كي عليها وقد يذكر بعدها ان نحو جئت كي ان تقوم فيقال ان زائدة
ويقال بدل من كي ويدل هذا على ان كي يعمل المضارع مصدرا وقد يدخل
عليه ما فيقال كيا يضرب بالرفع فيقال ما كافة وقد يقال ما مصدرية وكى جارة
والمعنى لمضرنه (وحتى) بقدر بعدها ان (اذا كان) المضارع (مستقبلا
بالنظر الى ما قبله) وان كان ماضيا او حالا بالنسبة الى زمان التكلم (بمعنى كي)
انما اطلق كي مع انه قد جاء لغير السببية بمعنى اذا كان بعد فعل الارادة
نحو قوله تريدني كيا تضمدني وخالدا وهل يجمع السيفان ويحك في غم
لانه لا يتبادر منه الا كى للسببية لانه الشايع والسابق في هذا المقام (او الى ان)
وفي التسهيل او الا ان وانما اختاره على حتى ان تنبيهها على انه بمعنى انتهاء
الغاية من غير اشتراط دخول ما بعدها فيما قبلها وكون حتى بمعنى الى ان يراد
به فهم معنى الى ان حين يذكر حتى لان ان داخل في معناه حتى يلزم عدم صحة
تقديره ومن البين ان كون حتى بمعنى كي او الى ان تستلزم كون المضارع
مستقبلا بالنظر الى ما قبله فلا حاجة الى قوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله
الا انه ذكره لدفع توهم وجوب الاستقبال الحقيقي واطهارة كفاية مطلق
الاستقبال وفي كون حتى بمعنى الى ان نظر لانه بمعنى الى وقت ان كما يظهر عند
التأمل الصادق فالاولى بمعنى الى من غير ذكر ان كما لا يخفى (مثل اسلمت حتى
ادخل الجنة) مثال حتى بمعنى كي مع المستقبل الحقيقي (وكنت سرت حتى
ادخل البلد) لم يكتف بقوله سرت حتى ادخل البلد ثملايتوهم كون سرت
بمعنى اسير لاقتضاء قوله ادخل ذلك فذكر كان الذي هو نص في الماضي حتى
ذهب بعض النحويين الى انه لا يصير مستقبلا بدخول ان الشرطية عليها

وهذا مثال حتى بمعنى كى اوالى مع المستقبل الغير الحقيقى (واسير حتى تغيب الشمس) مثال حتى بمعنى الى مع المستقبل الحقيقى فذكر مثالين للمستقبل الحقيقى ومثالا للمستقبل الغير الحقيقى محتملا ليكون حتى بمعنى الى وكى وحتى بمعنى كى لا يدخل الاسم المضارع كما لا يدخل كى فلا يقال اسلمت حتى دخول الجنة وحتى بمعنى الى يدخله فيقال سمرت حتى تغيب الشمس وسمرت حتى غيبة الشمس (فان اردت الحال) فرع على اشتراط الاستقبال فى نصب المضارع بعد حتى وجوب رفعه حين ارادة الحال و اشار به الى فائدة تقييد النصب بكون الفعل مستقبلا ولو قال فان كانت حرف ابتداء فيرفع ثم الضابطة الا انه حاول التنبيه على انه لا يكون المراد ح الا الحال والاشارة الى فائدة التقييد بكون الفعل مستقبلا (تحقيقا) اى حال كون الحال محققا بان يكون زمان التكلم (او حكاية) اى حال كون الحال محكما بان تحكيه مع وصف الحالية وتجعله منزلا منزلة الحال بان تجعله نصب العين بحيث كانت فيه (كانت حرف ابتداء) اى حرفا هى علاءة ابتداء كلام و فراغ عن الكلام السابق وزعم البعض ان المراد انه حرف دخل على المبتدأ فقله مرض حتى لا يرجونه بتقدير حتى هم لا يرجونه وهو مردود بانه تكلف فى تراكيب البلغاء لا يدعوا اليه داع ورده الرضى بانه لا يطرده لا متناعه فى قوله تعالى * وزلوا حتى يقول الرسول * وفيه ان له ان يقول التقدير حتى الشان بقول الرسول والمستفاد من الرضى انه يكفى الحال المحكى ان يجعل الفعل الاستقبال للجزم بتحقيقه بمنزلة الحاصل المتحقق اوالذى مضى وانه يصح العطف على المرفوع بعد حتى لتوهم النصب كفى قول الشاعر ولا صلح حتى تضبعون وتضبعنا حيث رفع تضبعون مع كونه مستقبلا لانه مع العزم انجزم عليه كانه حصل ومضى او كانه حاصل وعطف عليه بالنصب لتوهم النصب فيه (فيرفع) على صيغة المجهول والضمير المضارع او على صيغة الخطاب وضمير المضارع محذوف (وتجب السببية) بل قصد السببية سواء كان مطابقا للواقع او لا ولا يكفى السببية من غير قصد وكان فائدة حتى ان ما قبلها يدرج حتى انتهى الى ما بعدها (نحو مرض حتى لا يرجونه) اما الحال تحقيقا او حكاية وتخصيصه بالاول من غير تخصص (ومن ثم) اى من اجل ان حتى حرف ابتداء للسببية (امتنع الرفع) تارة لامتناع كونه حرف ابتداء ولا متناع السبب و اشار الى الاول بقوله (فى كان سى حتى ادخلها) وذلك لان قوله حتى ادخلها لو كان

ابتداء

ابتداء كلام لبقى كان بلا خبر فنشاء الامتناع كان الناقصة فلذا قال (فى الناقصة) اى لاجل كان الناقصة فى التعليق كما فى قوله عليه السلام * عذبت امرأة فى هرة * والى الثانى بقوله (و) فى (اسرت حتى تدخلها) لانه لو كان قوله حتى تدخلها كلاما مستأنفا كان مقطوعا به مع الشك فى السير الذى هو سببه ويمتنع القطع بالسبب مع الشك فى السبب وفيه نظر لجواز ان يكون السبب محتملا مع الجزم بالسبب لجواز تعدد السبب فالاولى ان يقال على تقدير الرفع يكون القطع بدخول المسبب عن السير مع الشك فيه ويمتنع الجزم بالسبب عن الشئ وكونه مسببا عنه مع الشك فيه (وجازى) كان (التامة) كان سبرى حتى ادخلها (لتحقيق الشرطين) وايهم سار حتى يدخلها (لتحقيق الشرطين لان الشك فى السائر لا يوجب الشك فى السير الذى هو سبب الدخول وهو عطف على كان سبرى حتى ادخلها ولا يعابا بياهم ان جوازه مقيد بقوله فى التامة لظهور انه غير مقيد به فلا حاجة الى جعله عطفا على جاز بتقدير الفعل تحرزا عن هذا الابهام ولا يجوز الفصل بين الحروف التى يقدر بعدها ان والفعل المنصوب خلافا للاخفش حيث اجاز الفصل بين حتى واو وبين الفعل المنصوب بالشرط الحرفى او الظرفى وقال ابن السراج الفصل بالشرط الحرفى فيصح وبالظرفى اقبح (ولام كى مثل اسلمت لا دخل الجنة) وقد براد لام كى للدلالة على كون الشئ مقصودا لا وسيلة الى مقصود آخر نحو امرت لاعدل اى الامر بالعدل للعدل لكون العدل كالا فى نفسه مطلوبا لا لاجله وسيلة امر آخر مما يترتب عليه من المنافع ونحو * يريد الله ليذهب عنكم الرجس * اى يريد ذهاب الرجس لنفسه لا لما يترتب عليه ونحو * يريد الله ليعلم انكم * اى يريد التبيين لنفسه وفيه من تخصيص الخطاب وتحريره على الاعتناء بما دخل عليه اللام ما لا يخفى فقله ولام كى شامل لتلك اللام فلم يفته شئ من مواضع تقدير ان واو حذف اللام لجواز حذف الجار على ان وان يعودان المقدرة فتقول اسلمت ان ادخل الجنة وتقدير ان بعد اللام مشروط بان لا تكون مع لا وسيظهر (ولام الجهود لام تأكيد بعد التثنية لكان) اى لمداول كان ونفى مداول كان اما بدخول حرف نفي عليه او بدخول لم او لما على المضارع فلام الجهود مختص بما كان ولم يكن واللام فى قوله لكان لام التقوية زيد فى مفعول النفي لضعف عمل المصدر سيما المعروف باللام (مثل وما كان الله

ليعذبهم) ووجه الرضى افادة زيادة هذا اللام التأكيد انه لام المناسبة واللياقة كما يقال انت لهذه الخطة اى تليق بها وتناسبه فزيادته يجعل نفي الشيء نفي اللياقة والمناسبة وفي نفي اللياقة في مقام نفي الشيء كمال المبالغة في نفيه وفي جعل ان يعذبهم خبر كان اشكال جعل المصدر خبرا عن الذات وتأويله من وجوه لا تخفى وادعى العباب انه لا حاجة الى التأويل في الفعل مع ان كافي المصدر وان كان مأولا بالمصدر وقال السيد السند في حواشي الرضى في شرح عبارة المتن في دليل حصر الكلمة واذا حذف لام الجحود يعودان وجعل منه قوله تعالى * وما كان هذا القرآن ان يفترى * اى ليفترى (والفاء بشرطين احدهما السببية) بل قصد السببية سواء كانت فيكون الكلام صادقا ولم تكن فيكون كاذبا ولا ينفع السببية بدون القصد (والثاني ان يكون قبلها امر) والاولى اولام امر لان الامر باللام هو المضارع المجزوم وليس داخل في الامر عند النجاة فادراجه في الامر ليس بواضح ليكن لا فرق عندهم بين الدعاء والامر والالتماس بل كل ما هو على صيغة الامر فلا تكلف في ادراج الكل في الامر ولا يدخل في الامر ما ليس على صيغته وان استعمل في معناه من الخبر نحو رحم الله واسم الفعل نحو عليك ولا بأس بعدم الدخول لانه لا ينصب بعده المضارع الا عند الكسائي مطلقا وعند ابن جني في نحو زال لانه في حكم الامر في الاطراد والمراد بكون الامر قبلها كونه قبلها لفظا فلا ينصب المضارع في نحو الاسد الاسد فتجوز خلافا للكسائي وقد ينصب بعد الامر من غير ان يكون جوابا له تشبيها بالجواب في الكون بعده وجعل الرضى منه قراءة ابي عمر * واذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون * بالنصب وعندى ان النصب فيه لكونه بعد الحصر بانما نحو انما يحبني فيكرمني زيد بالنصب فانه ذكر في الرضى انه قد جاء النصب بعد الحصر بانما لما فيه معنى التحقير القريب من النفي (اونهي) نحو لا تشمتني فتندم (او استغفهام) نحو هل عندكم ماء فاشربه (اونفي) صريح نحو ما تأتينا فتحدثنا او في حكم الصريح بان يستعمل في معنى النفي ويجرى مجراه نحو فلما تكرمني فتسرني واقل رجل يكرمني فيسرني وكذا قل ونحو غير مضروب الزيدان فاخبرك بخلاف انت غير امين فتضربني ونحو قد يحبني فيكرمني يجعل تقليل قد في المضارع في حكم النفي كذا في الرضى واثبت النصب بعد قد في التسهيل قليلا واثبت الرضى النصب بعد الشرط قبل الجزاء وبعده لجعل الشرط والجزاء لكونهما مقروضين في قوة المنقيين

(او تمن) سواء كان بلفظ الترجي او الواو بلفظ التمني نحو * لعله يزكي او يذكر فتفعه الذكرى * على قراءة النصب ونحو او تأتينا فتحدثنا بالنصب (او عرض) ذكر العرض مع انه على لفظ الاستغفهام تنبيها على ان المراد بالاستغفهام ما هو على حقيقته وما سوى العرض من معانيه المجازية ليس بمعتبر في النصب وفيما ذكره نظرا لان النصب ليس مشروطا باحد الاشياء الستة لانه يكون بعد التخصيص ايضا نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت اليك رسولا فتنبع آياتك وانما يصفوا دخوله في النفي لو كان النفي المأول معتبرا على اطلاقه كما جوزه بعضهم لكن ذكره الرضى انه قياس لاسماع وقد يحى التشبيه المقصود به النفي منصوب الجواب نحو كاذب والعلينا فتشتنا لكن ما ليس بمطرد ليس نقضا على القاعدة وما جاء منصوبا بدون سبق شيء من هذه الامور يوجه بعد ضرورة الشعر نحو * سأترك منزلي لبني نعيم * والحق بالحجاز فاستريحنا * وله احتمالان آخران اقر بهما ان يكون الخبر بمعنى الامر اى لا ترك ولا الحق فيكون النصب على ما عليه الكسائي وثانيهما ان فاستريحنا مؤكدا بالنون الخفيفة موقوفا ويكون ضرورة الشعر يذ في تأكيد المضارع الذي ليس فيه معنى الطلب ثم النصب بعد الفاء والواو واوهو الافصح الاكثر ويجوز الرفع كقوله تعالى * ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله تعالى * تقالونهم او يسلمون * اذا امن اللبس ولا يفوت المعنى المقصود بالنصب ووجه النصب بعد هذه الاشياء ان ما بعد الفاء بمنزلة الجزاء لما قبلها فزرنى فاكرمك في معنى ان ترزني اكرمك فعديل عن الرفع ليكون نصا في انه لم يقصد عطف ما بعد الفاء على ما قبلها عطف قصة على قصة في الانشاءات السابقة وفي النفي السابق عن اعتبار عطف القصة على القصة مندوحة فتوهم العطف فيه اقوى وبعد النصب له توجيهان المشهور انه معطوف على السابق عطف مفرد على مفرد والتقدير فليكن منك زيارة فاكرام مني وهذا كذا وعند الرضى الفاء للسببية دون العطف والتقدير زرنى فاكرامى ثابت والخبر واجب الحذف ولو جعل للعطف فقيه عطف الجملة على الجملة وهو التحقيق في العطف بالفاء السببية مع قلته لا غير وهو المناسب لجعلهم ما بعد الفاء جوابا للشيء الستة لان الجواب يكون جملة مستقلة ولا يكون من تنمة الجملة السابقة وكانهم حكموا بكونه جوابا نظرا الى المأل لان قولنا فليكن منك زيارة فاكرام مني في معنى ان ترزني اكرمك وكأنه لعدم

ظهور كونه جوابا لم يقل المصنف وان يكون جوابا للامر وقال وان يكون قبلها امر هذا قال الرضى لما كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا صار الفاء مع ما بعدها اشدا اتصالا بما قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية وذلك انك تفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله نحو هل تعطى فيأتيك زيد ويتوسط ايضا بين اداة الاستفهام التي هي هل او الظرف او كيف او لم وبين الفعل المستفهم عنه نحو هل فاتيك تخرج ومتى فاكركم تزورني ويجوز ايضا حذف المستفهم عنه للوضوح فنقول متى فاسير معك اى متى تسير فاسير معك ولا يجوز شي من ذلك في صريح الشرط والجزاء لان كلا منهما في اللفظ جملة ظاهرة ولا جواب للجواب بالفاء ولا يجاب لشي واحد بجوابين انتهى واعلم ان المنصوب بعد الفاء في غير النفي ينجزم بعد سقوط الفاء فنقول في زرتي فاكركم بالنصب زرتي اكرمك بالجزم ولذا يعطف على المنصوب الفاء المجزوم نحو * فاصدق واكن (والواو بشرطين الجمعية) اى قصد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في زمان والاولى المعية لان الجمعية في المشهور اعم من المعية ولا يخلو عنها الواو وكأنه اعتمد في فهم المعية على ان الواو لا يخلو عن المعنى المشهور فلا معنى للاشتراط به (وان يكون قبلها مثل ذلك) لفظ مثل معهم لامعنى له وكان الاخصر والواو بالشرط الثانى والمعية مثال انتهى ونعم المثال قوله * لانه عن خلق وتأتى مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم * (واو بشرط معنى الى ان) اى بشرط تحقق معنى الى ان معه لا بشرط كونه بمعنى الى ان حتى يردان الظاهر بشرط معنى الى لان ان لبس من جملة معناها واختار كون او بمعنى الى لا بمعنى الا وهو مذهب سيبويه لانه مذهب الجمهور ولا حذف فيه بخلاف مذهب سيبويه فانه يحتاج الى تقدير الوقت بعد او وتقدير المستثنى منه قبله فقوله لالزمتك او تعطينى حتى عند الجمهور بمعنى لالزمتك الى ان تعطينى حتى وعند سيبويه بمعنى لالزمتك كل وقت الا وقت ان تعطينى حتى ويمكن ان يقال لم يرد الجمهور ان او بمعنى الى قال سيبويه انه بمعنى الابل المراد ان او لاحد الامر بن وما بعده حين التكلم به غير متحقق وما قبله متحقق فالحكم بان احدا الامر بن متحقق لا محالة يستلزم ان ما قبله متحقق الى ان يتحقق ما بعده او ان ما قبله متحقق كل وقت الا وقت تحقق ما بعده فلا حذف على شيء من المعنيين وما قالوا ان الوقت محذوف عند سيبويه

وان ما بعد او في محل النصب عنده وفي محل الجزم عند الجمهور من عدم التأمل وكفى شاهدا على صدقه ما قلنا انه لم يعد او من ادوات الاستثناء ولا من حروف الجزم وعندى ان او بمعنى اللام لان المأل لالزمتك لتعطيت حتى والله تعالى اعلم (والعاطفة) اى بان مقدرة بعد الحروف العاطفة مطلقا (اذا كان المعطوف عليه اسما) فقوله والعاطفة معطوف على قوله حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى وقوله فان الى ههنا جملة معترضة مصدرية بالفاء الاعتراضية تفصيل ما هو محل وكتفى في العاطفة بالذكرة مرة لانه لبس له تفصيل وجعله معطوفا على التفصيل يوجب تفصيل ما لم يذكر في الاجال في مقام تفصيل المجهول وانما يقدر ان يصير المعطوف اسما والقياس تقدير ان ايضا اذا كان المعطوف اسما فيقال تضرب زيدا وشتمه خير من اكرامه وكانهم لم يجدوا السماع مساعدا له فلم يتعرضوا له (ويجوز ظهار ان مع لام كي والعاطفة) اذا كان المعطوف عليه اسما لان ذكر العاطفة بهذا العنوان كان مع هذا الشرط فينبادر من قوله والعاطفة العاطفة بهذا الاعتبار (ويجب مع لا في اللام) اى لام كي على ان اللام لا عهد ويمتنع فيما سوى ذلك (وينجزم) لم يقصد المصنف ان المتعارف في الفعل المرتفع والمنصب والمجزم وفي الاسم المرفوع والمنصوب والمجزم على تغيير التعبير بمجرد التفتن وفي التسهيل برفع وينصب وينجزم (لم ولما ولا امر ولا في النهى) لا في النفي (وكلم المجازاة وهي ان ومهما) وهو بمعنى الاومتى وقد انكر الزمخشري كل الانكار على من جعلها ظرفا في تفسير قوله تعالى * مهما تأتينا به من آية * وحكم التسهيل بانه قد يكون ظرفا متمسكا بآيات لكن ليست نصا في ظرفيتها وكأنه زعم الميرانيون انه مثل كذا ومتى حيث جعلوه اسورا القضية الكلية مثلهما (واذما) قال السيرافي ما علمت احدا من النحاة اثبتته الاسبويه واصحابه وهي حرف عنده غير مركبة من كلمتين بل هي فعلى كما ان مهما فعلى وقال المبرد هي اذا ظرفية كقها الخاق ما عن طلب الاضافة وهيئها للشرط كاهياء حيث وجعلها بمعنى المستقبل والجازمة (وحيثما) ما فيه كافة عن الاضافة لتصير مبهمة قيناسب ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم في الابهام ويحسن تضمينها اياها واما ما في غير اذ وحيث فليست كافة بل زائدة ولذا ليست لازمة (واين ومتى) مع ما وبدونها وذكرهما بدون ما لان الجزم مع ما يثبت بطريق الاولى (وما) في التسهيل انه قد يحى ظرف زمان ومنه قوله * وما لك يا ابن عبد الله فينا * فلا ظما نخاف ولا افتقارا *

(ومن واى) مع ما وبدونها (واما) انجزام المضارع (مع كيفما) وكذا
 المجازاة (و) الانجزام مع (اذا فشاذا) وكذا مع ايان ولم يذكره سبويه وحفظه
 اصحابه كقوله ايان تؤمنك تأمن غيرنا ومتى لم تدرك الا من منال تزل حذرا
 والجزم باذا للحمل على متى كما ان ايهمال متى للحمل على اذا اما الجزم باذا
 كقوله * استغن ما اغناك ربك بالغنى * وان نصبك خصاصة فتجمل *
 واما ايهمال متى فاورد في الحديث * ان ابا بكر رجل اسيف وانه متى يقوم
 مقامك لا يسمع الناس * وقد تامل ان حلا على لو كقراءة طلحة * فاما ترين
 من البشر * بسكون الباء وفتح النون والاصح امتناع حل لو على ان
 خلافا لجماعة منهم ابن السجري بقوله لو نشاء طار به ذومعية لاحق الاطال
 نهدم ذو حصل (وبان مقدرة) عطف على قوله لم ولو لم يذكره واكتفى بما
 يأتى بعد من قوله وان مقدرة لكان اعذب (فلم اقلب المضارع ماضيا
 ونفيه) وقبل اقلب لفظ الماضي مضارعا ولا يلغى ولا يفصل بينه وبين فعله
 الا للضرورة (ولما مثلها) فيما ذكر (ويختص بالاستغراق) والامتداد
 من حين الانتفاء الى ان التكلم ولا يستعمل في غير الاستغراق بخلاف لم فانه
 لا يختص والغالب فيه نفي التوقع وفيه رد على الاندلسي حيث سوى بينهما
 في عدم الاختصاص بالاستغراق (وجواز حذف الفعل) عند القرينة
 بخلاف لم فانه لا يجوز لحذف فعله الا في الضرورة ولم يختص بالاجتماع مع
 ادوات الشرط فيقال ان لم يضرب ومن لم يضرب ومتى لم يضرب
 بخلاف لما قال الرضى واذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما فهمى الاستقبال
 على سبيل التقرير كقوله تعالى * الم تر يك الم نشرح لك * هذا وفيه نظر
 اذا المعنى على المضى وبه فسر في التفسير (ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل)
 مما اسند اليه الفعل غالبا كان او متكلما فاعلين او مفعولين او مخاطبا مفعولا
 او فاعلا على سبيل الندرة والاقوى في امر الفاعل المخاطب باللام ان يشاركه
 غائب فيكون اللام لتغليب الغائب وحرف الخطاب الحاضر وبما يحذف
 اللام في امر غير الفاعل المخاطب في النظم نحو قوله * محمد فقد نفسك
 كل نفس * اذا ما خفت من امر تبالا * واجاز الفراء حذفها في انشء بعد
 القول وجعل منه * قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة * لانه في تقدير
 ليقموا وله عند الجمهور توجيها آخران وهى مكسورة وفتحها لغة وتسكن
 مع انوا والفاء وثم نحو * ثم ليقضوا ونحو فليصلوا ونحو فلتأت طائفة اخرى *

لانه حصل من اجتماع الواو والفاء واللام المكسورة وحرف المضارعة ماهو
 ككتف واما ثم فحمل عليهما (ولاء التهيضها) اى يطلب بها ترك الفعل
 او عدمه على اختلاف فيه وفي بعض النسخ المطلوب بها الترك اى ترك الفعل
 الذى دخل عليه لا وان كان تركا وهى اعم من لام الامر يدخل على جميع صيغ
 المضارع بلاشذوذ لكن دخولها على المتكلم اقل من دخول اللام عليه
 وقد يفصل بينها وبين معموله بمعموله فيقال لا يزيد تضرب (وكلم المجازاة)
 المجازاة هى الجزاء على ما في القاموس اى كلم يقتضى المجازاة كاضافة الادواة
 في قواهم ادوات الشرط (تدخل على الفعلين) اى يجوز دخولها على الفعلين كما
 سبطه من بيان ان الجزاء قد يكون جملة اسمية (اسبية الاول وسببية الثانى)
 اى معلولية الثانى لاعلته على قياس استعمال المسبب في السبب في مسئلة
 الكل وكان المسبب الذى الحق به الياء المصدرية كان بمعنى مسبب له على
 سبيل الحذف والايصال ولا يقل اسببية الاول للثانى مع انه اخصر تنبيهها
 على ان كلمة الشرط لها نسبة الى الشرط بها يعمل فيه ونسبة الى الجزاء بعمل
 بها فيه وبهاتين النسبتين اقتضت هما كما ان كان عمل في الاسم والخبر وما ولا
 نعلان فيهما لاقتضاه مسندا اليه ومسندا فمن قال حرف الشرط ضعيف
 فلا يستطيع عملين لم يأت بشئ وان بنى عليه الحكم بان كلمة الشرط
 عاملة في الشرط والشرط في الجزاء وان الشرط مجزوم بها والجزاء بالجوار
 ونظيره الجر بالجوار ومنهم من قال هما مبنيان فان قلت لاخفاء في ان السبب
 هى النسبة التى في الشرط والمسبب هى النسبة التى في الجزاء فكيف صح جعل
 الفعلين سببا ومسببا قلت النسبتان جزاء مفهومى الفعلين وليس كون تلك
 الكلم اسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثانى لان وضعها تلك بل لانها
 وضعت لاسببية الفعل لامر سواء كان فعلا او جملة اسمية (ويسميان) اى
 النعلان (شرطا وجزاء) وفي التسهيل ان الشرط والجزاء اسمان للجملتين
 وهو الصواب يشهد له العرف وان الجزاء اسم لمجموع الجملة الثانية اذا كانت
 اسمية فلا معنى لجعله اسما لمجرد الفعل اذا كان جملة فعلية والمراد بسببية
 الاول للثانى اعم من السببية الحقيقية او الادعائية كما في قولك ان تشمتنى اكرمك
 وكون كلمات الشرط لاسببية هو المشتهر بين النحاة حتى اذا انتفى السببية بأول
 بان المحكوم بها هى السببية للاخبار بالجزاء ولهذا سميت الثانية جزاء وحقق
 الرضى ان مداول كلم الشرط لا يزيد على كون الشرط ملزوما للجزاء بل ربما
 يكون الجزاء سببا للشرط كقولك ان كان النهار موجودا كان الشمس طالعة

وفيه ان الظاهر انه لا يزيد على الاتصال على سبيل الاتفاق الا ان يقال لا يفهم
 العرف والمجاورات من اللزوم الا الاتصال وللفرق علم آخر ولم يذكر المص
 هنا الابعضا من الاحكام المشتركة فتحسن نستوفيهما في اثناء شرح ما ذكره
 ان شاء الله تعالى وتقدم لك هنا ما هو من خصايص ان التي هي ام الباب فاعلم
 ان ان تتفرد من بين كلمات الشرط بجواز دخولها على اسم بعده فعل هو
 الشرط ان كان الاسم ظرفا لذلك الفعل نحو ان يوفاسرت سمرت بخلاف
 من يوما ساراسير ومفسر الشرط ان كان غير الطرف نحو ان زيدا ضرب
 وان زيدا ضربت ولا تقول من زيد ضربه الا في الضرورة ولا يجوز دخولها
 على اسم لبس بعده فعل فلا تقول ان زيد خارج ولا يجوز ان يكون الفعل
 المذكور بعد ذلك الاسم مضارعا الا على سبيل الشذوذ نحو انما الريح تميلها
 تمل واذا كان المفسر مضارعا يجزم سواء كان مفسر الشرط كما عرفت او مفسر
 الجزاء نحو ان تقم زيد يقم فقوله يقم مفسر فعل محذوف والاصل يقم زيد
 وكذا ان يضربني زيدا اضرب او اضربه والاكثر جعل الجملة المذكورة
 جزاء بدخول الفاء على الاسم وفيه استغناء عن حذف الفعل ولا يجزم
 المضارع ح لان الفاء يمنع عن الجزم ويتفرد ايضا بجواز حذف الشرط
 والجزاء معا في الشعر خاصة مع القرينة نحو قوله * قالت بنات العم يسلمى
 وان * كان فقيرا معدا قالت وان * ويجوز حذف شرطها فقط في السمة
 اذا كان منفيا بلامع ابقاء لا نحو قولك ابنتي والا اضربك (فان كانا) اي
 الفعلان (مضارعين) غير مقرونين بـ (او الاول) مضارعا كذلك (فالجزم)
 اي فيجزم كلمة الشرط واجب وانجزام المضارع واجب وكون الاول مضارعا
 والثاني ماضيا يستهجن لتأثير اداة الشرط في الابدع باخراجه عن معناه
 مع عدم تأثيره في الاقرب ولذا لم يوجد في الكلام القديم بل قال البعض لم يجز
 الا في ضرورة الشعر والقياس يقتضي ان يفتح عطف الماضي على المضارع
 الا ان يقال العاطف بمنزلة تكرار اداة الشرط (وان كان الثاني) مضارعا
 كذلك (فالوجهان) جائزان اعمال الاداة والغاؤها وانجزام المضارع ورفع
 والثاني اكثر والماضي في الشرط والجزاء في محمل الجزم فان قلت ينتقض
 الضابطة بقوله يا قرع بن حابس يا قرع انك ان يصرع اخوك تصرع
 حيث رفع الثاني اجيب بان الكلام محمول على حذف الفاء والتقديم والتأخير
 بتقدير انك تصرع ان يصرع اخوك وكلاهما جائزان في ضرورة الشعر

ولم يجعل من قبيل توسط الشرط بين اجزاء الجزاء لان الغناء الشرط بين
 المبتدأ والخبر لا يجوز ولو جاز للضرورة بقي ما كان الاول مضارعا والثاني
 جملة اسمية لكنه اعتمد على ظهور حكمه مما ذكر ولا ينتقض القاعدة بقولك
 اضربك ان ضربتني فانه لبس الالرفع مع كون الجزاء مضارعا لان المتقدم
 لبس جزاء عند البصريين انما هو جزاء عند الكوفي والاختلاف مبني على
 الاختلاف في جواز تقديم الجزاء على الشرط او بعض اجزائه وكذلك
 اضرب ان ضربتني زيدا فالمتقدم على الشرط والمتوسط بين اجزائه دال
 على الجزاء عند البصريين ولهذا لا يراعى فيه شرائط الجزاء وجزاء عند
 الكوفي وقد يدخل الواو على ان ولو المستعمل في معنى ان مع تقدم الدال على
 الجزاء اذا كان ضد الشرط اولى بجزائه من الشرط كقولك اكرمه وان شمتني
 فالشتم بعيد عن الاكرام وضده وهو المدح اولى بالاكرام ومنه اطلبوا العلم
 واوبالعين ففهم من قال الجملة اعتراضية والواو الاعتراض وفيه انه
 لا يفيد ادخال الواو كون الجزاء اولى لنقيض الشرط وقبل عاطفة اي اكرمه
 ان لم يشمتني وان شمتني وقبل الواو المحال والمعنى اكرمه والحال انه يشمتني فرضا
 وتقديرا واذا تقدم الدال على الجزاء فلا يكون الشرط اما ضيا لفظا او معنى
 ولا يجزى مضارعا الا في الشعر وما يلبس بادواة الشرط ويقع فيه الخطاء
 ما ومن واي المرسولات فلتعلم النحو ان يجتهد في ضبط مواضع اللبس فاعلم
 انه اذا لم يكن مع هذه الثلاث جملتان فهي موصولة بلا لبس وان كانتا فان تقدم
 احدى الجملتين نحو آتى من اتاني او يايتني فابن السراج على وجوب جعلها
 موصولة لا غناء عن اعتبار حذف الجزاء وسبويه لم يقطع لان حذف الجزاء
 شائع في هذه الصورة ولا يحتقر عند نعم لو كان الفعل بعدها المضارع لا يحمل
 في السعة على الشرطية لما عرفت وكذا اذا كان قبلها ظرف مضاف الى الجملة
 نحو انذكر اذ من اتانا اكرمه لا تجعل شرطية في السعة مع انه جاء في الشعر
 وذلك لان تقدم الظرف المضاف اليه يبطل صدارتها واورد عليه شك لان
 احدهما لما جاء غلام من تضربه اضرب ولم يبطل بهذا التقديم صدارة
 الشرط فلم يجز ان تذكر اذ من اتانا اكرمه شرطية وثانيهما انه لما جاز زيد
 من يكرمه اكرمه لان كلمة الشرط في صدر جملتها وان تقدم عليه المبتدأ
 ولم يبطل بتقديم المبتدأ صدارته في جملتها فلم يجز هذا التركيب وكلمة الشرط
 في صدر الجملة المضاف اليها الظرف ولم يبطل بتقديم المضاف صدارتها

واجب عن الاول بان المضاف الى المفرد مضاف الى كلمة الشرط صار معه
كالكلمة الواحدة بخلاف المضاف الى الجملة فانه مضاف الى مضمون الجملة
فلا اتحاد له مع كلمة الشرط وعن الثاني بان الجملة المضاف اليها بتأويل المصدر
فان قولك اذا من اتانا اكرمناه في تأويل وقت اكرامنا من اتانا فلا يبقى كلمة
الشرط في صدر الجملة بخلاف خبر المبتدأ فانه ليس في تأويل المفرد وان قاله
بعض النحاة لانه دعوى بلا دليل اذ يستند الجملة بلا حاجة الى تأويل كما يستند
المفرد ونما يجب ان يعلم انه لا يتقدم شيء من النواحي كلمة الشرط ولا يدخلها
حرف نفي سوى كلمة لا فلا نقول ما ان ضربتني ضربت بك ولا ما من ضربتني
ضربت بك وانه يجوز حذف الجزاء لقرينة واذ حذف يجب جعل الشرط
ماضي لفظا او معنى لانه يقع عمل الاداة في الشرط مع عدم ظهور عملها
في الجزاء وانه لا يجوز الفصل بين اداة الشرط وفعلها بشيء من اقسام الكلمة
الاوالم في المضارع فلا نقول ان ان يفعل او سيفعل او قد فعل او لا فعل وانه
لا يجوز جعل الانشاء شرطا وان قيل يجوز جعله جزاء وان الفعل الثاني
في قولنا ان يضرب يضرب اضرب تأكيد وفي ان تعلم تدرارض عنك بدل
وفي ان يضرب يذهب اضرب حال لا يصح جرؤه وان لا يبقى الماضي
الداخل عليه ان وما تضمن معناها على المضي بل ينقلب الى المستقبل
لا محالة الا كان فانه يكثر بقاءه على المضي وان كان قد ينقلب الى المستقبل
وقال الرضي وقد سبق غير كان على المضي لكنه قليل وقال ابن مالك كذا دخل
عليه ان وهو ماض لا يمكن انقلابه الى المستقبل لا بد من تأويله بامر استقبالي
وان كان كان فقولك ان كنت احسنت الى فشكرتك مأول بانه ان يظهر
كونك محسنا الى يظهر كوني شاكرالك ولا يذهب عليك ان البحث عن دخول الفاء
على الجزاء غير خارج عن البحث عن انجزام المضارع لان الفاء يمنع عن الانجزام
صرح به التسهيل (واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى) تفصيل
لماضي وتصريح بمعومه المضارع المنفي لم والمراد بغير قد بلا قد لا الملابس
بغير قد والمقصود سلب قدم مطلقا فيخرج به ما هو بتقدير قد وجعل قوله
لفظا او معنى تفصيل قد خلاف المتعارف اذ لا يعبر عن المقدور بالمعنوي
(لم يجز الفاء) ولا يخفى ان القاعدتين منتقضتان بالماضي المنفي لانه يجب فيه
الفاء ولو قبل المتبادر من ماض بغير قد الماضي المثبت لانه الدار بين كونه
بقد وبدونه ينتقض بخروج المضارع المنفي لانه ليس ماضيا مثبتا وايضا

ينتقض

ينتقض القاعدتان بالماضي الانشائي دعاء كان او مدها او دما او تعجبا او رجاء
كسبي او خسفا فانه يجب فيه الفاء وبالماضي الذي مع قد وهززة الاستفهام
لانه مع همزة الاستفهام لم يجز الفاء صرح به الرضي (وان كان مضارا مثبتا)
يدخل فيه سيبضرب وسوف يضرب مع انه يجب فيهما الفاء وانضرب
مع انه تمتنع فتنقض قاعدة جواز الفاء ووجوبه (او منغيا بلا) احتراز به
عن المنفي بل فانه يجب قاعدة امتناع الفاء وعن المنفي بلن وما وان فانه يجب
قاعدة وجوب الفاء (فالوجهان) الفاء وعدمه (والا فالفاء) او ما ينوب
منه من اذا المفاجأة بدليل قوله (ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء)
وقد دخل فيه الجملة الاسمية برمتها مع ان المصدرية بمل وبما تضمن الاستفهام
يجوز فيه الوجهان فانتقض بهما قاعدتان الوجوب والجواز واعلم ان القواعد
الثلاث المذكورة بعبارات هي اشلتها اما الاولى فظاهر واما الثانية فلان قوله
الوجهان بتقدير فيجوز الوجهان واما الثالثة فلان قوله والا فالفاء
بتقدير فالفاء واجبة ومتى عرفت ان قواعدها مختلفة تبين ما حفظ عن
الاختلال بعون الملك المتعال فنقول الجزاء الذي يصح وقوعه شرطا
ويقبلها حرف الشرط الى الاستقبال ويحدث فيه الاستقبال بمتنع فيه الفاء
وما فيه معنى الاستقبال على الاحتمال وبصير حرف الشرط دليل ارادة
الاستقبال يجوز فيها الوجهان وما لا يحدث فيه - في الاستقبال ولا يصير
قرينة ارادة الاستقبال فيه يجب الفاء (وان مقدرة بعد الامر) سواء كان
مذكورا او مقدرا وسواء كان بصيغة الامر واسم الفعل والخبر على خلاف ما
اعتبر في تقدير الناصب بعد الفاء في بيانه اعلاق (والنهي والاستفهام
والتنبي والعرض اذا قصد السببية) اي سببية ما قبلها لما بعدها وفيه رد لما
هو ظاهر بيان الخليل من ان عامل الجزم هو نفس الاشياء الخمسة (مثل اسم
تدخل الجنة) ظاهر المثال ان المراد بالسببية مجرد المدخلية اذا الاسلام
لا بوجوب الدخول ولك ان تريد باسم الاسلام المستمر (ولا تكفر تدخل الجنة
وامتنع لا تكفر تدخل النار) لان الواجب تقدير ما يلازم ذلك الشيء المذكور
قبلة ان نفيا فتنفي وان اثباتا فاثبات (خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر)
دليل الامتناع وفي بعض النسخ لان التقدير ان تكفر وهو وجه مخالفة الكسائي
والاظهر انه خلاف معنوي بل لفظي اذ الجمهور نفوا صحة تقدير المثبت
لمجرد وقوعه بعد انهي وانكسائي اثبتها عند قرينة تقدير المثبت ولا نزاع

للمجهور في هذه الصيغة وكيف ينزع في حذف الشرط بقية كما
لا نزاع له في ان سبق النهي لا يستدعي تقدير المثلث والظاهر ان الخلاف قائم
في اسم تدخل النار ايضا (مثال الامر) هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها
الامر اطلق الامر ولم يقيد بما يخرج الامر المجهول والامر المعلوم الغائب
والمتكلم والمخاطب الشاذ لان الامر في اصطلاح النحاة والاصوليين مخصوص
بالامر بغير اللام وكأنه قصد تعريف هيئة الامر وصيغته دون الامر بجوهره
وصورة فلذا قال مثال الامر وجعل جنس التعريف الصيغة وفي ذلك تنبيه
على ان طلب مدلول الهيئة من غير مدخلية للمادة فقوله (صيغة) لا يشمل
لام الامر ولا خصوصه وانما يشمل الصيغ والهيئات فلما قيل (يطلب بها الفعل)
خرج صيغ لا يطلب بها الفعل وقوله (من الفاعل المخاطب) مزيد توضيح
بهذا البيان ضاع ما في الشروح ان قوله من الفاعل لاخراج الامر المجهول
وتقييد الفاعل بالمخاطب لاخراج امر الغائب والمتكلم وقوله بحذف حرف
المضارعة لاخراج نحو صه ومه ولم يبال بخروج نحو كلوا واشربوا للاباحة
ونحو اعملوا ما شئتم للتهديد لانه صيغة يطلب بها الفعل وضعا وهذه المعاني
طارئة على الوضع فقول الرضي انه ينبغي ان يقال يصح ان يطلب بها الفعل
وضعا ليكون شموله للاباحة والتهديد في غاية الظهور لئلا يشي على انه ولو
لم يعتبر في التعريف قيد الحينية يشمله قوله يطلب بها الفعل شمولاً في غاية
الظهور وان اعتبر لا يشمله قوله يصح ان يطلب بها الفعل ايضا وبعد
تعريفه صيغة الامر بحسب المعنى اراد تعيينه بحسب اللفظ فقال (بحذف
حرف المضارعة) اي هو حاصل بحذف حرف المضارعة ونه بقوله (وحكم
اخره حكم المجزوم) على كيفية اخره ورد قول الكوفيين انه مجزوم باللام
المحذوف مع حرف المضارعة تخفيفا والمراد ان حكم اخره حكم آخر
المجزوم لان المجزوم هو الكلمة لا الاخر والاخصر الاوضح وحكمه حكم
المجزوم وكان الظاهر عدم الفصل بين قوله بحذف حرف المضارعة وقوله
(فان كان بعده ساكن) لانه من ثمة تعيين اوله الا انه دعاه الى جمعه مع قوله
بحذف حرف المضارعة انهما يشتركان في الحذف لان حذف حرف المضارعة
حذف في الاول وكون الاخر في حكم المجزوم بيان حذف في الاخر وانهما
مشاركان بين جميع الاوامر وقيد قوله فان كان بعده ساكن فانه مختص
ببعض الاوامر وقيد قوله فان كان بعده ساكن بقوله (وليس برباعي) احتراز

عن الرباعي اي ما كان ماضيه على اربعة احرف لانه لا يزال فيه همزة وصل
وذلك ليس الامضارع باب الافعال فالواضح ان يقال وليس من الافعال
ولا يذهب عليك ان بيانه بوجه انه الامر في كل ما كان بعده متحرك بمجرد الحذف
وجعل اخره في حكم المجزوم وانما زيادة همزة الوصل واعادة الهمزة المقطوعة
فيما كان بعده ساكن مع انه لا بد من الاعادة في قوله تقيم ايضا فان قلت المراد
بالمساكن اعم من الساكن في الحال او في الاصل اذ في تعميم ما بعد حرف
المضارعة ساكن في الاصل قلت فيلزم زيادة همزة الوصل في تعدد وتقول
فلاولى ان يقال فان لم يكن رباعيا وكان بعده ساكن الخ فتأمل (زدت همزة
وصل) ثبت في الابتداء وتسقط في الدرج ليمكن الابتداء به (مضمومة ان كان
بعده) اي بعد الساكن (ضمة مكسورة فيما سواه نحو اقبل اضرب اعلم وان كان
رباعيا) سواء كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا كما في تكرم او متحركا كما في تقيم
(مفتوحة) اي ذكرت همزة مفتوحة (مقطوعة) والمتبادران مراده فزدت
همزة مفتوحة مقطوعة لكن لا يصح لان هناك اعادة الهمزة لازيادته (فعل
مالم يسم فاعله) الاضافة بيانه لان مالم يسم فاعله اعم من المفعول والفعل
كما ان الفعل انهم بما لم يسم فاعله وقيل مالم يسم فاعله هو المفعول والضافة
الفاعل اليه لادنى ملايسة وقيل هو الفعل فاضافة العام الى الخاص وعلى
التقديرين الاضافة لاميته ومن جملة على الاخير بيانية خرج عن اصطلاحهم
ويرد على الاخير ان اضافة العام الى الخاص انما هو اذا لم يشتهر الخاص
بكونه فرد العام فلا يقال انسان زيد (ما) اي فعل (حذف فاعله) نسباً
فلا يرد اضرب بن جماً وواحدة ونظائرهما واسمع بهم وابصر بما حذف فاعله
بقريته ولا يتنقض به احكام تضمنها قوله فان كان ماضيا الى اخر الباب وقيل
لم يذكر تمة التعريف وهو اقيم المفعول مقامه اعتمادا على انسياق الذهن
اليه مما ذكره في تعريف مفعول مالم يسم فاعله ولا يبعد ان يقال التعريف
مبنى على ما اشتهر بينهم من انه لا يجوز حذف الفاعل بدون القائم مقامه
الا انه لا يتم (فان كان ماضيا ضم اوله) وكسر ما قبل اخره ليس قوله وممثل
العين للاستثناء عن هذا الحكم لانه ايضا يضم اوله ويكسر ما قبل اخره
ويضم الثالث مع همزة الوصل الا انه يعرضه بعد ذلك ما يغيره فاراد تبيان
اخره لكنه يتنقض بما فيه همزة الوصل اذا كان في الدرج فانه لا يضم اوله
بل يبقى ساكنا ولا يضم ثالثه مع همزة الوصل لانه همزة وصله حتى يضم معها

ولا يتوهم ان همزة الوصل مقدرة لانها انما يؤتى بها في ابتداء الكلام ولا يؤتى بها
لانها يؤتى بها وتحتذف من اللفظ منووبة (ويضم الثالث مع همزة) اي حال كونها
مع همزة (الوصل) واما ضم همزة الوصل فعرف من قوله ضم اوله (والثاني
مع التاء خوف اللبس) في الاولى حال الدرج والوقوف بالامر من بابه وفي الثاني
بمضارع التفعيل حال الوقوف ولا يظهر وجه تخصيص هذه المسئلة ببيان
البدن (ومعتل العين) مطلقا وشاع اطلاقه على الاجوف ويقال للقيق المقرون
المعتل العين واللام فلا حاجة الى تقييده بقيد فقط كما ظنه شارحون لاخراج
طوي فانه كالصحيح العين (الا فصح فيه) اي في ثلثيه المجرد بقرينة ذكر ما قبله
في مقابلة وقيد الرضى معتل العين بالثلاثي واطلاقه وتقييد قوله فيه ليكون
جميع ما ذكر في معتل العين تحت قوله ومعتل العين النسب كما لا يخفى واورد
عليه ما لم يعمل عينه كعمور وصيد ولا تنقض للقواعد بالشواذ لو حمل معتل العين
على ما اعل عينه لم يتجه شيء مما ذكر (قبيل وبيع) اي اخلاص الكسبر
في الواوى والياء (وجاء الاشمام) اي جعل الكسرين الضمة والكسرة
وامانة الياء نحو الواو لا مجرد ضم الشقين كما في الاشمام في الوقف على ما قاله
البعض اوان يأتي بضمة خالصة قبل ياء ساكنة على ما قال البعض الاخر
فانهما خلاف المشهور والغرض من الاشمام تذكير ضم الفاء المذكور
ليكون الكسرة قبل اللام احضارا للصيغة المبني للمفعول ولذا قبل الاصح
انه لا يد في مقام الالتباس بالمبنى للفاعل من اخلاص الكسبر في الواوى
او الاشمام ومن اخلاص الضم او الاشمام في الياء كما اذا قلت بعث وعت
وانما جواز الوجوه فيما يلتبس كقولك عدت يا امرئ بعث يا عبد
(والواو) في الواوى والثاني باسكان العين وانقلاب الياء واو الضمة ما قبلها
ونبه بترتيب ذكر العين على مرتبتهما فان الاولى الاكثر هو الاولى والاقبل
الادون هو الاخيرة (ومثله) اي مثل الثلاثي في مجي اللغتين الاخرين ماضيا
باب افتعل وانفعل فيقال اختير وانقيد بالوجوه الثلاثة ولما في البيان على التعبير
عن موضع المسئلة بالمثال صار غنيا عن الاطبات بذكر الباب في قوله (باب اختير
وانقيد) كان الانسب ومثله اختير وانما جعل كالثلاثي لكسر حرف العلة
وضم ما قبلها فيهما (دون استخير واقيم) اذ لبس فيهما ضم ما قبل حرف
العلقة حتى يحفظ او ينبه عليه بالاشمام (وان كان) فعلى ما لم يسم فاعله
(مضارع ضم اوله وفتح ما قبل اخره) مطلقا اذ المبني للمفعول كالمبنى للفاعل

ما أخذ من المصدر وليس المبني للمفعول مأخوذا من المبني للفاعل حتى يتجه
انه لا معنى لضم اول ما كان اوله مضموما ولا لفتح ما كان ما قبل اخره
مفتوحا فيحتاج الى تأويل عيانية كما احتاج اليه القاصرون ولما كان
يتجه على ما ذكره انه لم يفتح ما قبل اخر يباع يقال دفعه بقوله (ومعتل العين
ينقلب) اي ما قبل اخره (فيه الفاء) وقيل الضمير للعين وما ذكرنا مقتضى
السوق عند اهل الذوق ووجه الدفع انه فتح ما قبل اخره الا انه انقلب الفا
والمراد بمعتل العين الابواب الاربعة السابقة فلا يرد ما صح عنه نحو يقوم
ويقارم ولو جعلت معتل العين بمعنى ما اعتل عينه استغنى عن التقييد
ولا يتوهم ان الانسب تقديم بحث المتعدي وضير المتعدي على بيان فعل
بالم يسم فاعله لانه يخص المتعدي فيحتاج في معرفته الى معرفة المتعدي
لانه لا يتوقف على المتعدي بمعنى يند بل يحى من اللازم المتعدي بحرف الجر
(المتعدي وغير المتعدي) يعني هذاباب المتعدي وغير المتعدي ولم يقل المتعدي
واللازم لفظهرا لخصر فيهما ولا يخفى ان المتعدي وغير المتعدي ليسا قسمين
للفعل بل قديين لتسميهما لانهما اعم من الفعل لشمولهما المصادر وما يشق
منها من الاسماء والتعريفان المذكوران ان لقبدي القسمين والمتعدي تعارف
في المتعدي بنفسه بحسب الوضع حتى لا يشمل عند الاطلاق المتعدي بحرف
الجر والفرق بين المتعدي بنفسه والمتعدي بالحرف ان الاول اعتبر في مفهومه
نسبة تقتضي ذكر متعلق بخصوصه والثاني لم يعتبر في مفهومه تلك
بل حدثت من مقارنة حرف الجر تلك النسبة ولا يخفى ان الفعل متعلق بذلك
الشيء كما ان ذلك الشيء متعلق بالفعل فيصح اعتبار كل منهما متعلقا بالكسر
والفتح الا انه صرح الرضى بان العبارة المتعلق بفتح اللام وهو ايضا اقرب
لان الفعل يصدر من الفاعل ويتعلق بالمفعول وبهذا عرفت ان المتعلق لا يشمل
الفاعل بل يشمل المستند اليه فقوله (المتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب)
لا يصدق على اللازم لتوقف فهمه على الفاعل لان الفاعل ليس متعلقا للفعل
بل مصدره ولا على كان واخواته لتوقف فهمها على اخبارها لانها لم تتوقف
بحسب الوضع بل حدثت لتوقف بعد تجريدها عن الحدث واستعمالها في مجرد
النسبة والمراد بالتوقف بحسب الوضع ولا على المتعدي بحرف الجر لان التوقف
حصل بالاستعمال مع حرف الجر ولا على اسم المفعول المشتق من المتعدي الى
واحد لان فهمه كضرب لا يتوقف على متعلق بل على ما استند اليه ولا على افع

التفضيل المشتق من المتعدي أصلاً لأن اضرب واعطى لم يعتبر في مفهومه
 النسبة إلى المفعول وإذا لا ينصب المفعول به أصلاً ولا على القرب لأنه لم يعتبر
 في مفهومه النسبة إلى امر مخصوص بل القرب الداخِل في مفهومه يقتضي
 متعلقاً إجمالاً وقد اشكل ذلك على الرضى لعدم التقدير الوفي (وغير المتعدي
 بخلافه) أي بخلاف المتعدي أو بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق والاول اقرب
 (كقوله) وبعد معرفة المتعدي وغير المتعدي على وجه لم يلتبس عليك
 عرفت ان ما لا يتوقف فهمه معناه على متعلق بدون مقارنة حرف جز وبأني
 بعده متعلق منصوب لا بد فيه من تقدير ذلك الحرف لكن ذلك في غير
 المفعول فيه والمفعول له وان وان سماعي اولاً من تضمن ذلك الناصب
 معنى فعل متعد وذلك لا يتوقف على السماع كما ذكره الرضى وان ما يأتي
 المتعلق بعده تارة منصوباً وتارة بحرف جر فاحد الأمرين في نفسه جدول
 عن الظاهر إذ المنصوب بتقدير ذلك الحرف ان لم يتوقف فهمه على ذلك
 المتعلق او حرف الجر زائدان توقف وقول ثمة اللفظة بتعدي بنفسه وبحرف
 الجر مسانحة للتنبيه على كلا الاستعمالين وما يتعلق به شيء بحرف الجر مجرور
 للفظ بذلك الحرف منصوب المحل بذلك الفعل إذ عمل الفعل لا يكون جراً
 وإذا ينصب إذا قدر حرف الجر لغلبة الفعل الظاهر على الحرف المقدر
 وما اشتهر ان الجار والمجرور في محل النصب مساهلة بعمل الجار والمجرور
 كشيء واحد لكمال اتصالهما وان لازم يصير متعدياً بالباء والهمزة وتضعيف
 العين وقل الاخير فيما عينه حرف الخلق لاسم الهمزة ولا يتعدي به الشيء
 إلى ثلاثة والاخير ان موكل على السماع صرح به الرضى ولم يعرف حذف
 الباء المعدية للفعل الا في قوله تعالى * أتوني زبر الحديد * على قراءة ابتوني
 بهمزة الوصل و فرق المبرد بين التعدي بالباء وغيره بأنه يقتضي معية
 المفعول مع الفاعل لان الباء المعدية بمعنى مع وقال سيبويه لا فرق بين ذهبت به
 وذهبت في جواز المصاحبة وعدمها (والمتعدي يكون إلى واحد كضرب
 وإلى اثنين) وهو قسمان ثانيهما صادق على الاول وما هو بخلافه اشار
 إلى الثاني بقوله (كاعطى) ولا حصر لهذا النوع وإلى الاول بقوله (واعلم)
 وعبطه في التسهيل ونحن ذكرناه في القريدة (والى ثلاثة كاعلم وارى) نقل علم
 ورأى بالهمزة إلى ثلثة مفاعيل ولم يوجد هذا التقل بتضعيف العين
 ولا يتعدي إلى ثلثة الا اعلم وارى وقول الاخفش مجعته في جميع افعال

القلوب قياس ولا اعتماد بالقياس في مثله وقد يصير المتعدي إلى اثنين
 اذا كان من دواخل المبتدأ والخبر متعدياً إلى واحد لوجعل مضمون الجملة
 مفعولاً فتقول في علمت زيدا قائماً علمت قيام زيد او علمت القيام وكذا يصير
 المتعدي إلى ثلثة متعدياً إلى اثنين فتقول علمت زيدا قيام عمرو (وانباء
 ونباه واخبر وخبر وحدث) ولم يوجد حدث بهذا المعنى وهذه الافعال الخمسة
 كثيراً ما تستعمل متعدية إلى اثنين ثانيهما بواسطة الباء فيقال اخبرتك
 بقيام زيد واخبرتك بخبر قال الله * انبؤني باسماء هؤلاء وقال انبئهم باسمائهم
 وقال فلما انبأهم باسمائهم * فقيل تعديتها إلى ثلثة مفاعيل لتضمنها معنى
 الاعلام انتهى البست متعديات إلى ثلثة باعتبار معانيها الوضعية بل بسبب
 التضمن فهي المحققات بالمتعدي إلى ثلثة ولم يلحق سبويه الانباء والحق
 البواق غير وجعل البعض ارى الحلية سادسها السماع نحو اراى الله في اليوم
 عمراً سالماً واقوله تعالى * اذيريكهم الله في منامك قليلاً * في وجهه وانما
 خصت بالالحاق لكثرة استعمالها ناصبة للثلاث كانها وضعت للمعنى المتضمن
 ويدل تخصيص سبويه ببناء على انه اكثر استعمالاً من اخواتها حتى جعل
 الاخوات من المضمات وجعلها ملحقة بالمتعدي إلى الثلثة قال الرضى
 لم يوجد ثلاثي لواحد من الخمسة الا خبر بالكسر بمعنى علم ونحن نقول
 الظاهر ان اخبر ايضا ليس من خبر بمعنى علم بل من الخبر كبناء من البناء والا
 لم يفارق اعلم في التعدي إلى مضمون الثاني والثالث بالباء وتعدي اليه بنفسه
 كما علم وتردد المصنف في كون الخمسة متعديات إلى ثلثة وقال بل هي
 متعديات إلى واحد والمنصوبان الاخيران موضوعان موضع المفعول المطلق
 فاخبرتك زيدا قائماً في معنى اخبرتك هذا الخبر المخصوص كما ان قلت زيد
 قائم قلت هذا القول المخصوص ولا يخفى انه على مقتضى زعمه يجب ان يقال
 قلت زيدا قائماً وانه يجري ذلك في علمت زيدا قائماً أي هذا العلم المخصوص
 فالحق ما ركن اليه في هذا الكتاب حيث جعلها متعديات إلى ثلثة حتى
 عد ما ذكره مقالطة منه (فهذه) الخمسة (مفعولها الاول) بالنسبة إلى
 الثاني والثالث (كفعلول) أي كاول مفعولي (اعطيت) بالنسبة إلى الثاني
 فسرهما الشارحون بأنه يجوز الاقتصار على الاول وبخذه بدون الثاني
 والثالث وكذا فسروا قوله (والثاني والثالث كفعلول علمت) بعدم جواز
 الاقتصار على احدهما كما لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي علمت كما

يحيى وفي هذا متابعة ابن السراج ومخالفة ظاهر مذهب سبويه انه لا يخفى
ان يقتصر على واحد من الثلاثة ونحن نقول لهذه العبارة مضامين سوى
ما ذكره احدها انه لا يتعلق بالنسبة الى الاول قبل الاستفهام والتثنية واللام
فلا يجوز اعلمت ازيد لانه يبطل صدارته ويجوز اعلمت زيدا اعلم وقام
وقال الله تعالى * ينبتكم اذا مرقم كل ممزق انكم انى خلق جديد * وثانيها
انه يجوز الغاؤها اذا توسطت ونقل في ذلك ممن يوثق به البركة اعلمناه الله
مع الاكابر وثالثها ان مفعولها الاول مغاير للثاني والثالث والثاني متحدا
ورابعها ان مفعولها الاول بمنزلة الفاعل لانه العالم والثاني او انشئت بمنزلة
المفعول لانهما المعلومان فحق الاول التقديم ويجوز ارجاع ضميرى الثانى
او انشئت اليه مع تأخره (افعال القلوب) كل ما يتعلق بالقلب من المنعدي
الى مفعولين يسمى بفعل القلب عندهم وضبطه صاحب التسهيل اربعة
عشر اثنان غير متصرف هما تعلم بمعنى اعلم نحو * تعلم شفاء النفس فهو عدوها
فبالع بلاطف في التحيل والمكر * وهب بمعنى ظن امر نحو * فقلت اجرني ابا مالك
* والافهينى امرءا هالك * والبواقي متصرفة فلا ظن فقطحها بحجوه وعد
وجعل بمعنى الاعتقاد نحو * وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا *
وللعلم النى ودرى نحو * دريت الوفى العهد يا عروفا غيبط * فان اغتباطا
بالوفاء جيد * ولم يشارك غير المتصرف مع المتصرف في خصائص ذكرها
المصنف ومن هذا ظهر ان ما فى بعض الشروح ان حصر افعال القلوب
في السبعة اصطلاحى واستقرئ لا يوثق به وما يتوهم ان ترك المصنف غير
السبعة لان للسبعة خصائص ليس بشئ وخالفه الرضى فجعل تعلم ودرى
مختصين بجملة اسمية مصدرية بان المفتوحة واختار افعال القلوب على
افعال الشك واليقين تحريزا عن ايهامه ان مدلول بعض هذه الافعال شك
مع انه ليس كذلك لانه ظن والظن هو الاعتقاد دون الشك وكانهم تجاوزوا
بالشك عن الظن المقابل لليقين (ظننت) جعله الرضى للظن مع مجيئه
في بعض المواضع لليقين وجعله التسهيل للظن واليقين (وحسبت وخلت)
جعلهما الرضى للظن فقط كهب والتسهيل للظن (وزعت) جعله التسهيل
للظن فقط والرضى للقول بان الشئ على صفة قول غير مستند الى علم نحو
زعمت كريما وقال وقد يستعمل في التحقيق قال امية الله موف للناس ما زعما
(وعلمت) وهو لليقين اتفاقا (ورأيت) جعله التسهيل للظن واليقين كليهما

والرضى للاعتقاد الجازم سواء كان مطابقا او لا (ووجدت) جمعها التسهيل
لاليقين والرضى بمعنى اصابة الشئ على صفة وقال يلزمها العلم فاريد به تجوز
(تدخل على الجملة الاسمية) ولا يقع بعدها الفعلية الا نادرا فيقدر ضمير شانها
لتصير اسمية بلى اذا علقت جاز دخواتها على الفعلية كقولك علمت بمن تمر
وعلمت اى يوم سرت وايهم رأيت (ايسان ماهى عنه) اى لافادة ماهى
عبارة عنه يعنى المقصود بالافادة معانى تلك الافعال بخلاف الافعال الناقصة
عليها وتلك الجملة فضلة متعلقة بمعانى تلك الافعال بخلاف الافعال الناقصة
فان المقصود بالافادة الجمل المدخولة لها وقبل المعنى ايسان ماهى اى تلك
الجملة ناشئة عنه اى الاخبار بها ناشئة عنه من العلم والظن والاعتقاد
(فتصب الجزئين) لان المفعول به محمولون الجملة الحاصلة من الجزئين
فهما كالكلمة الواحدة في افادة المفعول الحقيقى فاجرى اعرابه عليهما نفييا
للتحكم (ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر) اى لا يحذف
واو قامت قرينة لانهما بمنزلة كلمة واحدة لانهما معا متضمنان لمعنى المفعول
الحقيقى فحذف احدهما بمنزلة الحذف للكلمة وهذا الحكم اعم لان حذف
احدهما واقع وان ندرا ما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى * لا تحسن
الذين يخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم * واما حذف الثانى فكما
في قول الشاعر * لا تخلنا على غرائك انا * طالما قد وثى بينا الاعداء *
اى لا تخلنا جزئين (بخلاف اعطيت) انما قال ذلك للتنبيه على انها خاصة
لهذه الافعال بالنسبة الى ما يكون مفعوله الثانى غير الاول لامطلقا فانه
يجرى في كل ما كان مفعوله الثانى عين الاول سواء كان امرا من المذكرورات
او غيره من افعال القلوب او غيرها صرح به في التسهيل واما حذف مفعولها
لقرينة فلا بأس به لانه بمنزلة حذف كلمة يتامها ومنه من يسمع يخل اى يظن
تحققه قال * باى كتاب ام باية سنة * ترى حبههم عارا على * ونحسب * قال
الرضى وكثيرون ولا يجوز حذف مفعولها نسبيا لانه لا فائدة لها عند ايهابدون
مفعوليه فلا تقول ظننت او علمت اذ كل واحد يعلم انه لا يخلو انسان في الاغلب
عن ظن او علم بخلاف باب اعطيت لانه تقول فلان يعطى فهذا ايضا
من خصائصها هذا وفيه نظرا ما اول فلان فلان يعطى يراد كثرة الاعطاء
والا فالانسان كما لا يخلو في الاغلب عن علم او ظن لا يخلو عن اعطاء شئ
وفلان يعلم بهذا المعنى مفيد اى كثير العلم على انه لا يحصر الفائدة في ذكر

المفعولين بل يصح ان تحصل فائدة معتد بها بقيد آخر فيقال علمت ان
 او ظننت ظن السوء الى غير ذلك (ومنها) اي من خصائصها (جواز الالغاء)
 الظاهر ان المراد بالجواز ما يتسايل الوجوب والامتناع فلا بد من قبود ليم
 القاعدة وهو ان يكون المتأخر ما يصح ان يعمل فيما قبله وان يكون ما توسط
 فيه او تأخر عنه قابلا للعمل فيه ثم لا يتقضى بنحو زيد ظني قائم غالب او زيد
 قائم ظني اذا المعنى ظني زيدا قائما غالب لانه يجب الالغاء لان المصدر لا يعمل
 فيما تقدمه وبنحو ان زيدا اظن قائم وسوف اظن بضرب زيد وجاني
 زيد احسب ونحو فان الالغاء واجب لعدم صحة العمل فيما توسط فيه ولكن
 مذهب البصري ان الالغاء في ضرب احسب زيد غير واجب بل يجوز
 ضرب احسب زيدا على ما في التسهيل فاقى بعض الشروح ان المراد المتوسط
 بين مفعوليهما يخرج عنه ضرب احسب زيد لان الالغاء فيه واجب من قلة
 التصريح على انه يتقضى بمضى يظن زيد قائم اي فيما توسط بين معمول الثاني
 والمفعولين فان الالغاء فيه غير واجب بل جائز على ضعف ذلك ان تريد بجواز
 الالغاء ما يعم لوجوب ويقابل الامتناع فيستغنى عن التقييد (اذا توسطت)
 اي بين اجزاء الجملة (او تأخرت) عنها بخلاف ما اذا تقدمت على الجملة
 فان الالغاء غير جائز لعدم ضعفه بالتأخر وقيل جائز لان الفعل القلبي
 لخصاء اثره لا يخلو من ضعف لكنه قبح جاء في الشعر ومن لم يجوز به بأول ما
 ورد بتقدير ضمير الشأن بعد الفعل ليكون الجملة مفعوله الثاني او بتقدير اللام
 قبل الجملة ليكون معلقا لا ملغى اذ حذف كل من ضمير الشأن واللام جاء
 في الضرورة ورجع التسهيل انما ويل والرضى الالغاء (لاستقلال الجزئين)
 اي جزئي ما توسطت فيه (كلاما) اي حال كونه كلاما (بخلاف باب اعطيت)
 وبخلاف غير افعال القلوب مما كان مفعوله الثاني عين الاول وبخلاف غير
 المتصرف من افعال القلوب على ما في التسهيل لكن قوله لاستقلال الجزئين
 كلاما لا يفي بتصحيح الالغاء فيها لانهما مشتركة بينهما وبين غيرها مما يكون
 مفعوله الثاني عين الاول فلا بد من ضمنية ضعف افعال القلوب وعدم الحاجة
 الى نصب الجزئين لمعرفة كونها من افعال القلوب بخلاف الغير المتصرف
 فانها لكونها ظاهرة في غير معنى الفعل القلبي يحتاج الى نصب مفعوليه ليعلم
 قصد الفعل القلبي منها واعلم ان معنى زيد ظننت قائم بعينه معنى ظننت
 زيدا قائما فهو في المعنى متعلق بالجزئين لكن لم يعمل فيهما لضعفه وما قال

الرضى ان معناه زيد في ظني قائم والفعل في معنى الظرف يرده انه لا يصح في زيد
 قائم ظني غالب فانه قال معناه ظني زيدا قائما غالب (ومنها) اي من خصائصها
 (انها تعلق) اي تجعل عاملا في محل جزئي الجملة او احدهما (قبل الاستفهام)
 الداخلة على الجملة او الجزء الثاني ويلغى بالنظر الى لفظي الجزئين في الاول
 وبالنظر الى الثاني في الثاني فتقول علمت ان زيد قائم وعلمت زيدا من هو ولا يجوز
 تعليقه بالنسبة اليهما في الثاني كما قال البعض متمسكا بان الاستفهام سرى
 في الجملة كلها لان النفي ايضا سرى مع انه لا يباغي الاول بدخوله على الثاني
 اتفاقا نحو علمت زيدا ما هو قائما وقوله قبل الاستفهام كما في بعض النسخ
 اولي مما في بعض النسخ تعلق بحرف الاستفهام لشموله علمت انهم عندك
 وعلمت غلام من ضربت بلا خفاء (والنفي) بما اوان اولا فيباغي فيما بعد
 النفي لفظا مفعولين كانا او ثانيا فقط (واللام) اي لام الابتداء نحو علمت زيد
 قائم ولم يتعرض لان نحو علمت ان زيد قائم لان المانع من العمل هو لام الابتداء
 التي كانت في اول الجملة وتأخرت الى الخبر ليجيء ان حتى لو لم يكن اللام اقبل
 علمت ان زيدا قائم بفتح ان فلا يكون علمت معلقا فلا يبعد دخول هذه
 الصورة في قوله واللام والظاهر تقييد اللام لان اللام المطلقة في كلامه
 كانت مصروفة الى لام التعريف فاطلاقها موهوم وقد اشار بقوله ومنها
 الى بطلان قول يونس انه يجوز تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم
 في الدار (مثل علمت ان زيد عندك ام عمرو) وتخصيص الاستفهام بالتشليل
 باختبار هذا المثال مشعر بانه مال الى ما قال البعض انه لا يقع بعد فعل القلب
 استفهام جوابه نعم اولا فلا يقال علمت ان زيد قائم بل لا بد من وقوع ما يكون
 جوابه بالنعين وهو السؤال بالهمزة وام المتصلة ولهذا قيل خص الدخول
 بالهمزة ولا يقع هل بعده فكانه نية بهذا المثال على ان موقع فعل القلب
 هذا النوع من الاستفهام لكن لما كان متمسكهم في ذلك ضعيفا حيث قالوا
 انما لم يجوز علمت ان زيد قائم لان المقصود افادة العلم بجواب هذا السؤال فكانه
 قال علمت جواب هذا الاستفهام والمعلوم يكون مضمون الجملة وجواب
 هذا الاستفهام نعم اولا وشئ منهما ليس جملة بخلاف جواب ان زيد عندك
 ام عمرو فانه زيد عندى او عمرو عندى اذ كل واحد يعلم ان جواب ان زيد قائم
 ليس مجرد نعم بل نعم توطنه الجواب وجوابه زيد قائم رده الرضى واختار دخول
 فعل القلب على كل استفهام فالاولى ان لا يعتد بما يشعر به التشليل ويقال

اختار هذا المثال لانه اوضح امثلة الاستفهام وابعد من الاشباه واكتفى به لان مقصوده تمثيل التعليق لا تمثيل ككل قسم منه وههنا بحث شريف وهو انه لما كان محصل علمت ازيد قائم علمت زيدا قائما او انه ليس بقائم فأي شيء يدعو العاقل الى هذا التركيب والى ادخال الاستفهام المفضي الى التكلف والابهام والجواب ان الداعي اليه ما هو من دواعي الابهام مع امر مختص به وهو افاة ان مفهومه امر يستفهم عنه ويسأل تفهيمه وفيد من تشويق الخاطب الى معرفته ما لا يخفى (ومنها) أي من خصائصها (انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين) لابد من قيد متصلين لانه مدار الاختصاص والافيعم كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد مع انفصال احدهما صرح به الرضي وقيد في التسهيل لكن لم يخصه التسهيل بالافعال المذكورة في هذا الكتاب بل جعله من خصائص افعال القلوب الغير المتصرفه ورأى الخلية والبصرية وفقد وعدم وخالفه الرضي وجعله من خصائص المذكورة في هذا الكتاب ونقطة هب من غير المتصرفه ورأى الخلية والبصرية وفقد وعدم وكذا من خصائصها كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين يكون احدهما بعضا من الاخر صرح به الرضي نحو ما ورد في الحديث أيتنا مع رسول الله ولا يبعد ان يتساحق قوله (شيء واحد) بحيث يدخل فيه امثاله فتأمل (مثل علمتي منطلقا) وهذا البحث اشمل مما ذكره وهو انه لا يجوز ان يكون الفاعل والمفعول متحدى اللفظ والمعنى فلا يقال ضرب زيد زيدا قال الرضي والقياس جوازه في فعل القلب فيقال ظن زيد زيدا قائما ولا يجوز في شيء من الافعال كون ضمير الفاعل المتصل متحد المعنى مع المفعول الظاهر فلا يقال زيدا ضرب بارجاع ضمير ضرب الى مفعوله ولا زيدا ظن قائما ويجوز في افعال القلوب كون مفعوله ضميرا متصلا مفسرا بفاعله دون غيرها فيقال ظن زيد قائما ولا يقال ضربه زيد ومما يهمل ان تعرفه هو ان افعال القلوب تدخل على الجملة المصدرة بان المفتوحة كثيرا فتقول علمت ان زيدا قائم وهو كما تقول علمت قيام زيد لكن الثاني قليل والسرفيه ان قولك ان زيدا قائم وان كان مثاله قيام زيد لكن بينهما فرق بتفصيل النسبة المتعلقة للعلم واجالها والاول اوفق بالتصديق والثاني بالتصور وحيث تلك الافعال مكتفية بمفعول واحد على مذهب سبويه لانه حين نصب المفعولين ايضا لا ينصب عند التحقيق الامفعولا واحدا هو مضمون الجملة فاذا وجد مضمون الجملة يعجز

لا يحتاج الى المفعولين والاختش لما خفي عليه هذا التحقيق قدر حين تعلقه بمضمون الجملة مفعولا عاما فجعل علمت ان زيدا في تقدير علمت ان زيدا قائم حاصله وكذا علمت قيام زيد واعلم انه يستعمل القول بمعنى الاعتقاد الاعم من العلم والظن وظاهر كلام سبويه انه بمعنى الظن وبالجملة يجوز ان يلحق حيثئذ بالظن في نصب المفعولين مطلقا في لغة سليم ويشترط عند اكثر العرب بكون القول مضارعا مخاطبا وقال الاندلسي منهم من يشترط المضارعة دون الخطاب ومنهم من يعكس وقال ابن جعفر لابد عند اكثر من تقديم استفهام متصل بالقول او منفصل بالظرف نحو قد املك تقول زيدا قائما واني التوسط تقول زيدا ضاربا او ياخذ المفعولين نحو اجهلا تقول بني لؤي (ولبعضها معنى اخرى تعدي به الى واحد فظننت بمعنى انهمت) اي وهمت في حقها شيئا (وعلمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبحت) لا اصبته على صفة ولما كان هذه المعاني قريبة من المعنى المتعدي به الى المفعولين لان الاتهام والرؤية والمعرفة من جنس العلم والوجدان هو الاصابة الا انه في المتعدي الى المفعولين بمعنى الاصابة على صفة وهنا بمعنى اصابة نفس الشيء وعلى التقديرين يستلزم العلم والمعرفة المقصودين به نية على ان التعدي الى المفعولين بمعنى والى مفعول واحد بمعنى اخر املا يتخير في التعدي الى المفعولين تارة والى مفعول تارة مع ظن وحدة المعنى فلا يرد ما ذكره الرضي حيث قال بل كليهما معنى اخر لا يتعدي به الى مفعولين بل تكون لازمة او متعدي الى واحد (الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة) اي ما وضع باعتبار مادتها لتقرير الفاعل على صفة والقربنة على ان التعريف باعتبار وضع المادة ظهور ان الزمان جزء معنى الفعل فلا يمكن ان يكون ما لم يدخل فيه الزمان موضوعا للفعل فكلمة عرفت الفعل بشيء باعتبار الوضع من غير تعرض للزمان ليس القصد الا الى التعريف باعتبار وضع مادته فلا حاجة الى تقييد الصفة بان تكون غير مصدرة كما في الرضي لخراج الافعال التامة لان الافعال التامة لم توضع بحسب مادتها لتقرير بل للحديث والتقرير كالزمان مدلول هيئتها وبهذا التحقيق يتم ما ذكر السيد السند في بعض تصانيفه انه لا حاجة الى تقييد الصفة بشيء لخراج الافعال التامة لان الافعال التامة لم توضع بحسب مادتها لتقرير بل لتقرير والصفة لكن في قوله بل للتقرير ليس مدلول المائة بل مدلول الهيئة والافعال الناقصة لم توضع

تأنيها للتقرير بل للتقرير والزمان وبعد فيه نظر لان الموضوع له في جميع
الافعال الناقصة بحسب المادة ليس التقرير على صفة فان اصبحت وامسى
واضح وظل ويات مشتق على اوقات مخصوصة الا ان يجعل اللام للفرض
وبراد ما وضع بحسب مادته لفرض تقرير الفاعل على صفة فتح يشمل وقديمه
المصنف على ان مرفوعها يسمى فاعلا كانه فيما بعد حيث قال ويجوز تقديم
اخبارها على اسمائها على ان يسمى اسما وقال الرضى تسميته اسما اولي ولذا
كثر استعماله وقل استعمال الفاعل واما الخبر فلا يسمى مفعولا ليم قواهم
ان الفعل لا يتم بدون الفاعل ويتم بدون المفعول لكن قال التسهيل ويسمى
المرفوع اسما وفاعلا والمنصوب خبرا ومفعولا والتحقيق ان كونها افعالا
ناقصة لتقصان دلالتها لانها لا تدل على معنى بانفسها لان معناها النسبة
بين الاسم والخبر والزمان الذي هو قيد لهذه النسبة وشئ منها لا يفهم بدون
الاسم والخبر ايكن مذكر النحاة في توجيه وصفها بالنقصان يفصح عن الغفلة
عن هذا التحقيق فان بعضهم قال ان وصفها به لان معناها الزمان دون
الحادث بخلاف سائر الافعال على انه يتجه عليه انه لو كان تقسيم الافعال الى
الناقصة والتامة بهذا الاعتبار لكان الافعال العارية عن الزمان جديرة
بان تجعل افعالا ناقصة وبعضهم قال وصفها بالنقصان لان المركب منه
ومن المرفوع مركب ناقص بخلاف سائر الافعال فجعل وصفها بالنقصان
وصفا بحال المتعلق الذي هو المركب منه ومن المرفوع ثم نقصانها هل هو
عارض او بحسب اصل الوضع حتى تكون حروفا عدت افعالا لكونها في هيئتها
ظاهر كلام النحاة الاول حيث لم يختلفوا الا في ليس باعتبار الحرفية والفعلية
فقال سيبويه والا كرون انه فعل وقال ابو علي في احد قوليه انه حرف والحق
الضمير به لتشبيهه بالفعل في كونه على ثلاثة احرف وبمعنى ما كان وكونه رافعا
وناصبا وهي ثلاثة اقسام ما هي ناقصة مطلقا وما هي ناقصة بشرط مقارنة
النفي وما هي ناقصة بشرط المصدرية وهذا التقسيم يقتضي جمع ليس
مع راح الا انه رتب ترتيبا يبتني عليه قوله فيما بعد في تقسيم تقديم الاخبار
عليها الا انه يبتني جمع آض وعاد مع صار لانهما من ملحقاته وجمع غدا
وراح مع اصبغ وامسى لانهما من نظائرهما وكانه قصد الى تقديم الاصول
على الملحقات والواضح على الحق وكون غدا وراح من الافعال الناقصة
غير واضح للترام ككون منصوبيهما نكرة فبشبه ان يكون حالا حتى

نفي ابن مالك كونهما ناقصين لذلك كما نفي كون اسحر والجروا ظاهر من الافعال
الناقصة لانه دعوى من الغراء من غير ذكر حجة (وهي كان وصار واصبح وامسى
واضح وظل ويات وعاد) كلاهما بمعنى صار وزاده ابن مالك آل
ور جمع وحاد واستحال وتحول وارند وصار مع هذه اللواحق تكون تامة
متعدية بالي تقول صار زيد الى انفق اى رجع اليه (وغدا) بمعنى كان
في الغداة (وراح) بمعنى كان الراح وهما يكونان تامين كقوله تعالى * اغدوا
على حرككم * اى مشوا في الغداة عليه ونحو راح الى بيته اى رجع في الراح
الى بيته ولا يظهر وجه هدم تفصيل المصنف غدا وراح (وما زال) لا يستعمل
الا ناقصا (وما برح) قد يستعمل تاما فيقال ما برح من مكانه (وما فتئ)
ما زال ناقصا وهو مهجوز وقبل بالياء ولم يساعد كتب اللفظة (وما انفك)
وجاء ما انفك من هذا الامر وجعل ما زيل كمال وهو في الاصل زول كخوف
الا انه اعل اعلال قيل على سبيل الشذوذ وجعل ما فتئ او افتأ كما فتئ
(وما دام) بمعنى ما برح وما زنى كما برح الا ان ما زنى اذا كان ما يتعدى نفي تقول
ما زنى في امره (وليس وقد جاء ما جاءت حاجتك) برفع حاجتك على ان الخبر
ما الاستفهامية قدمت للاستفهام وينصبها على انها خبر حات واسمها
ضمير راجع الى ما انثت لكون ما عبارة عن الحاجة يعنى قد يحى جاء ناقصة
لامطر داهل يتجاوز هذا التركيب قال الاندلسي لا وقال المصنف جاء البر
فغيرين من هذا القبيل (وقعدت كانها حربة) ولا يجوز قعد كانها بالاتفق
وزدد المصنف في تجويز قعد كانه سلطان وتام هذا التركيب ازهدف شفرته
حتى قعدت كانها حربة سمع من اعرابي والشفرة السكين العظيم والارهدف
التحديد (تدخل هذه الافعال على الجملة الاسمية) التي لم تكن مبتدأة واجب
الحذف نحو الحمد لله الحميد فلا يقال كان الحميد ونحو نعم الرجل زيد فلا يقال
كان زيد اولم يكن لازم التصدير كاسماء الاستفهام والشرط فلا يقال كان
من اباك ولا عادم التصرف كما التجسية فلا يقال كان ما احسن زيدا ولا لازم
الابتدائية لكونه في المثل نحو الطعن بظأرا او كونه بمنزلة الفعل ونحو قولك
ان تفعل فانه بمعنى ينبغي ان تفعل فلا يقال كان ذلك كما لا يقال كان يذبح
اول كونه بعد اما زيد فقام واذا المفاجأة نحو خرجت فاذا السبع فلا يقال
فاذا كان السبع واقفا اولتضمه معنى الداء كسلام عليك ولم يكن خبرها
جملة طلبية اذ كانت طلبية ولم تكن تلك الافعال طلبية لزم التساقض

لدلالة الافعال على ثبوت الاخبار واستلزام كونها طلبية عدم الحكم بثبوتها وان كانت طلبية وان كان طلب الافعال مخالفا لطلب الاخبار يلزم اجتماع طلبين مخالفين على امر واحد وان كان مساويا له لزم كون احد الطلبين عبثا وجعل الرضى قوله وكوني بالكارم ذكرني ضرورة الشعر والتسهيل نادرا (لاعطاء الخبر حكم معناها) لاليان ماهي عبارة عنه يعني ليس المقصود بالافادة مدلولاتها بل الاخبار وانما هي توابع الاخبار تذكر لتحصيل حكم في الاخبار وتفصيل الاحكام المفادة لخبارها فصل تلك الافعال (فترفع الاول) اي الجزء الذي حقه ان يكون اول (وتنصب الثاني مثل كان زيد قائما) فيه امثلة للدخول والاعطاء والرفع والنصب (فيما كان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما) كان الاستمرار به (او منقطعا) اي قابلا للانقطاع لان كان لا تدل على الانقطاع بل على الماضي مطلقا وقد تكون للاستمرار في جميع الازمنة الماضية قال ابن مالك وتختص كان بمرادفة لم يزل وقال الرضى المراد انه ثبوت خبرها ماضيا دائما كان ذلك الثبوت في الواقع او منقطعا وفيه رد على من جعل كان للاستمرار وكان الاولى ان يستقي بقوله لثبوت خبرها لانه بصدد بيان احكام تعطى هذه الافعال للاخبار ماضية كانت او مضارعة او امرا ولذا لم يقيدها بماضي وكانه خالف هنا ما التزمه فيما بعد لافادة ان كان تكون للاستمرار ولده (وبمعنى صار) ولا يخفى ان حسن الترتيب يستدعي تقديم بيان صار على كان (ويكون فيها ضمير الشأن) اي يكون في كان بكلامه عليه ضمير الشأن وتقديم الظرف المحصر اي لا يكون في كان التامة ضمير الشأن لانه لا يوجد ضمير شأن الا مبتدأ في الحال او في الاصل وفيه رد على من جعل ما فيه ضمير الشأن تامة (وتكون تامة بمعنى ثبت) والمتبادر من ثبت ثبت في نفسه والافعال الناقصة ايضا بمعنى ثبت لغيره وكان التامة لا تدخل الجملة بل المفرد (وزائدة) اي كان فقط دون في تصريفاته يكون زائدة لا في اول الكلام بل في الوسط وقيل قد يكون في الآخر وهو قسمان لم يفسد شيئا سوى التأكيده ليجريده عن الزمان وجعلها زائدة ظاهرة وما يفيد الزمان وتسميتها زائدة على سبيل التشبيه بالزائدة في كونها غير عاملة وهل تزداد مع الفاعل قال ابو علي لا وقال المبرد وسبويه نعم متمسكين بقول الفرزدق * اذا مررت بدار قوم * وجيران لنا كانوا اكرام * ويحجب بان قوله لنا خبر قدم والاصل جيران كانوا اكرام وفيه ان عامل

الظرف

الظرف اذا كان من الافعال العامة واجب الحذف فلا يقال زيد كان في الدار وكان في الدار (ومسار الانتقال) اي حكمه الذي يعطى الخبر كونه منفلا اليه وليس المراد ان مدلول صار الانتقال حين يرا دما ذكره الرضى ان هذا مدلول صار التامة ومدلول الناقصة كان بعد ما لم يكن (واصبح وامسى واضمحى لا فتران مضمون الجملة باوقاتها) الاظهر لا فتران الخبر باوقاتها ليكون الحكم الذي اعطته الخبر ظاهرا والمراد بالارقات الصبح والمساء والضحى دون الماضي لان الكلام في الحكم المشترك بين الماضي وغيره (وبمعنى صار) مجردا عن الدلالة على الارقات بقربينة المقابلة بافادة فتران مضمون الجملة باوقاتها (وتكون تامة) بمعنى الدخول في هذه الاوقات وظل وبات لا فتران مضمون الجملة بوقتيهما وهما تمام اليوم والليله فمعنى ظل زيد قائما كان في تمام اليوم قائما (وبمعنى صار) مجردا عن زمانيهما لما مر قال الله تعالى * ظل وجهه مسودا * قال الرضى مجيء بات بمعنى صار محل نظر وقال ابن مالك يجيء كان واصبح وامسى واضمحى وظل بمعنى صار قال الاندلسي جاء بات في الحديث بمعنى صار وهو * ابن * ثبت يده * وقال ابن مالك ظل بمعنى دام او طال تامة قال الرضى العهدة عليه وقال وبات بمعنى تزل ليل تامة قال الرضى بمعنى اقام ليلا وتزل سواء تام او لم يتم وفي كلامهم سر وتب (وما زال وما برح) كفرح (وما نتي وما نك لا استمرار خبرها لفاعلهما مذكبله) القبول بالفتح الاخذ كذا في القاموس المراد هنا صلاحية الاخذ صرح به الرضى (ويلزمها النفي) المراد بالنفي ما يعنى انتهى صرح به التسهيل فنقول لا تزل قائما وذلك النفي في الماضي ولا في الدعاء ولم في المضارع لزوما ولا والاو لاني فصل بينها وبين النفي بلا وما يظرف وشبهه مع انه جاز في غيرها ذلك نحو لا اليوم جئتني ولا امس ويجوز حذف النفي عن المضارع وتقديره وكثر في جواب القسم نحو * تالله تقتو تذكر يوسف (وما ام) ما مصدرية فادام بمعنى الدوام المضاف الى مضمون الجملة والمضاف وهو الوقت محذوف فقررت اجلس مادام زيد جالسا معناه اجلس وقت جلوس زيد والظاهر ان دام مجرد عن الزمان الماضي ولذا صح تقيدها بجلوس به (لتوقيت امر) اي لتعيين وقت شيء (لمدة) اي لزمان طويل ثبوت خبرها لفاعلهما فادام تقتضي استبعاد زمان ثبوت الخبر للفاعل في القاموس المدة الزمان الطويل وما في مادام حرف مصدرى وما في الصحاح واما قولهم مادام فمعناه الدوام لان ما سم موصول

بداً ولا يستعمل الاطرافاً كما يستعمل المصادر ظروفاً يجب تأويلها تأملاً
نعرف وفيه انه لم يبين بما ذكره حكم اكسبه الخبر من مادام بل ما اكسبه
الشيء من التوقيت فينبغي ان يقول ومادام لثبوت خبرها فاعلمها مدة (ومن ثم)
اي من اجل انه للتوقيت (احتاج الى كلام لانه ظرف) وليس ما بعده كلاماً
تماماً كما يكون غيرها (وليس لثني مضمون الجملة حالاً) الاولى لثني خبرها عن
فاعلمها ليظهر اعطاء الحكم للخبر (وقيل مطلقاً) وهو مذهب سبويه وابن
السراج قال الاندلسي لاتناقض بين القولين فان كونه للحال انما هو اذا اطلق
وكونه لغيره اذا قيد بالغير وفيه نظر لان المراد بكونه للحال او لغيره معناه
انه كذلك بحسب الوضع فاذا فهم منه الحال اذا اطلق فهو الحال (ويجوز
تقديم اخبارها كلها) اي كل الافعال او كل الاخبار ويرجع الثاني ان الكلام
في الاخبار بالذات والاول ان التصريح بالشمول لانقسام تقديم الاخبار
على انفسها فالظاهر ان يكون لتعميم الافعال المقابل لنفسها (على اسمائها)
ولا ينبغي ان هذا الحكم اعاده لانه سبق في خبر كان ان حكمه خبر المبتدأ وتقديمه
اكثر من تقديم خبر المبتدأ عليه ولم يلتفت الى خلاف ابن معط في خبر ما دام
لغاية سقوطه وظهور كونه غلطاً والمراد جواز تقديم الاخبار من حيث انها
اخبارها يعني لا يمنع هذه الافعال من التقديم ولا توجيهه اما لو عرض انفس
الخبر ما يوجب التقديم نحوكم كان مالك وما يوجب التأخير نحو كان عدوى
صديق فهو خارج عما نحن فيه فلا يرد انه لا يصح حمل الجواز على الامكان
الخاص لا تنقاضه بالوجوب والامتناع ولا على الامكان العام مقيداً
بجانب الوجود لا تنقاضه بالامتناع ولا بقيد انما يوجب عدم لاتنقضه
بالوجوب (وهي) اي هذه الافعال (في تقديمها) اي الاخبار (عليها)
على ثلاثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح (مع راح) وقسم
لا يجوز وهو ما في اوله ما (غير الاسلوب وهو من زال الى مادام لا مجرد
الاختصار بل لانه لا يجري في لا يزال ولن يزال لان معمول فعل لا ولن يتقدم
عليهما لانهما لا يقتضيان الصدارة اي يقتضيهما ما وان قال المراد بقوله
بما في اوله ما في اوله ما وفي حكمه ان النافية فان قلت القسم الاول ايضا
اذا كان في اوله ما او ان لا يجوز تقديم اخبارها عليه لاقتضاء ما وان
الصدارة قلت مع ذلك يجوز التقديم بالفصل بين التني والفعل في غير هذه
الافعال الاربعه نحو ما قاتنا كان زيداً لانهما لا يمنعان الفصل كلاً وانما امتنع

الفصل في هذا القسم لشدة الامتزاج وضرورتها بمنزلة فعل مثبت بقي
انه خرج من القسم الاول نحو لن يزال ولم يزل مع انه منه وانهدم الاختصار
فالاختصار الاخصر قسم يجوز وهو ما ليس في اوله ما (خلاف ابن كيسان)
من البصريين حيث وافق الكوفيين في الحكم بالجواز (في غير مادام) لانه
لبطلان التني وضرورة المجموع في معنى مثبت لم يمنع التني من التقديم وانما
لم يجعل هذا القسم من المختلف فيه مع خلاف ابن كيسان لانه اعتقد عدم
الجواز وحكم بانه لا يجوز بخلاف المختلف فانه لاحكم له فيه الا انه مختلف
فيه اما ان الحق هو الجواز وعدمه فليس بواضح عنده وليس ذلك
لان ابن كيسان متفرد في الخلاف فلم يعتد به بخلاف المختلف فان الخلاف
فيديين كثيرين وفي كل جانب كثرة لان ليس جواز التقديم فيه البصريون
ومنه الكوفيون مع موافقة المبرد للكوفيين كما ان الكوفيين جوزوا التقديم
فيما نحن فيه ووافقهم ابن كيسان فان قلت لا يخص منع التقديم بما دام بل
كذلك القسم الاول اذا دخل عليه حرف مصدر فتقول جلست ما كان زيد
جالساً او ان كان زيد جالساً ولا يجوز تقديم الخبر على كان اصل قلت ما يلزم
مادام ولا يلزم حرف المصدر القسم الاول فلذا افرقا في الحكم بجواز التقديم
وعدمه (وقسم مختلف فيه وهو ليس) ويحذف خبر ليس كثير او منه انما
يجزى الفتي ليس الحمل اي ليس الحمل جازياً وقيل ليس هنا للعطف لجمعه
في حكم لا ويكون في ليس ضمير الشأن وليس بمشهور ضمير الشأن الا في كان
وليس من هذه الافعال والا في كاد من افعال المقاربة ويجوز الاخبار عن
النكرة المحضة في باب كان وان ويجوز الاخبار عن النكرة بالمعرفة فيهما نحو
ولايك موقف منك الوداعا على ما قاله ابن مالك ولان نحشى ان يقول مراد
الشاعر انه لايك موقف من المواقف منك موقف الوداع اشارة الى انه لا يتحمل
احد وداعك ولا يستفاد ذلك من قفي ونحو * ان اول بيت وضع للناس
للذي بينكة * والاولى جعل ان مع الفعل اسم هذا الباب اذا دار الامر بينه
وبين معرفة * ما كان حجتهم الا ان قالوا * فانهم حكموا بان جعل ان قاتوا
اسما ولى لان ان قالوا يشبه المضمر في انه لا يوصف فهو اعرف من غيره بهذا
الاعتبار وهذا وان كان وجهه غير قوي لكنه امضاء ارباب التفسير في
التفسير وقد يحذف لام يكن في الجرم ولا يكتفى بحذف الحركة لكثرة الاستعمال
ويونس جريزه مطلقاً وخصه سبويه بما اذا لم يلاق ساكناً بعدها فلا يجوز

عند حذف في * لم يكن الذين كفروا (فعال المقاربة) أي الأفعال الدالة على مقاربة أخبارها من فواعلها لوضوحها لنفس القرب أو المعنى يستلزم القرب فالמושوع للقرب كاد واوشك وكتب كعلم وضرب والم يقال الم الملام أي قارب البلوغ وأولى وأنذى يستلزم القرب ما يستعمل للشروع في الفعل وهو مطبق كعلم وضرب وطبق كعلم وجعل واخذ وعلق وأنشأ وهب وقام وأقبل وقرب فان الشروع في الفعل يستلزم القرب من الحصول للفاعل وما يستعمل للرجاء وهو عسى وجرى كعلم واخيلوق فان رجاء الشيء ينشأ عن قرب حصوله وبهذا ظهر ان ما ذكر الرضى ان عسى واخواته لا تدل على القرب ولا ما يستعمل للشروع ولا يوسف البشارع في الفعل بقرب الفعل منه فلا يقال للشارع في الخروج انه قرب خروجه لبس بشئ وقد اوضح وجه التسمية تعريفة بقوله (ما وضع لدنو الخبر رجاء) هو طمع المحبوب وقد يستعمل عسى في الاتفاق وقد جمها قوله تعالى * عسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم * وقيل استعمال عسى في كلامه تعالى بمعنى اليقين لانه احدا استعماله وقال الرضى انا لا اعرف مجيء بمعنى اليقين في غير كلامه تعالى وبالجملة لا بد من ضم واو شفا فاع مع قوله رجاء ليصير التعريف جامعا والتقدير دنو رجاء (او حصولا) أي دنو حصول بان يظهر باعتباره اسباب حصوله سوى الشروع (او الحصول) او اخذا فيه) أي شروعا فيه أي دنو شروعه فيه بان يكون الشروع فيه حاكما بدنوه (فالاول عسى) وتفسيره (وهو غير متصرف) ولذا زعم الزجاج انه حرف واتصال الضمير المرفوع به يرفعه كما ان اتصال الضمير المنصوب يقويه وجاء كسر سببها ان كان لم تكلم او مخاطب او غائبات واتصل به الضمير المرفوع (نحو عسى زيد ان يخرج) فالمتأخرون على ان ان يخرج منصوب المحل خبر عسى وفيه اشكال اذ عسى للرجاء ولا يظهر له معنى يطلب فاعلا وخبر فاعسى زيد بمعنى يترجى زيد وهذا لا يطلب خبرا وقيل ان يخرج مفعول والمعنى قارب زيد الخروج كما ان معنى عسى ان يخرج زيد قرب خروجه فهو لازم ومتعمد وفيه ان عسى لم يعمى بمعنى القرب والقرب يستفاد من الرجاء وقيل ان يخرج بدل فالمعنى يتمنى زيد خروجه وفي ما ذكره المتأخرون جعل تلك الأفعال على نحو واحد فالقصور من الكل قرب الخبر فالمراد بترجى زيد انه قرب حصول امر منه فقوله ان يخرج خبر عن عسى بتضمينه معنى كاد

فكاه قبل يتمنى زيد كاد كاد زيد يخرج في معنى قرب زيد من الخروج كادنا يخرج وهو كذا اخذ زيد يخرج معناه شرع في الخروج كادنا يخرج ولو ضمن معنى صار ليكان احسن (وعسى ان يخرج زيد) مثل بمثابة تنبيهها على استعمال كونه عامل الرفع والنصب وكونه عامل لرفع فقط بان يكون ان يخرج زيد فاعل عسى ولا يكون له منصوب وحينئذ لا يجوز حذف ان فيكون قوله (وقد يحذف ان) من احكام المنال الاول وكان المناسب تقديمه على المثال الثاني او تنبيهها على انه يجوز تقديم الخبر على الاسم في هذا الباب وان لا يجوز تقديمه على الفعل كما يجوز في باب كان لضعف هذه الامثلة حيث كان ايراد الخبر بها بضمين كان وحينئذ قوله وقد يحذف ان مشترك بين المثالين والتنبيه على تقديم الخبر على الاسم غير مختص بعسى كما يبادر قال الرضى يحتمل عسى ان يخرج زيد ان يكون من باب التنازع وان يكون العمل للثنائي كذهب البصري وان يكون للاول على مذهب الكوفي لكن في قواك عسى ان يضرب زيد عمرا بتعين اعمال لثاني اذ لو اعمل الاول لوقع الاجنبى وهو زيد بين اجزاء صلة ان وفيه انه لو لم يصح اعمال عسى في زيد لم يصح ان يكون من باب التنازع لانه انما يكون في ما اذا جاز عمل كل منهما في المتنازع فيه مع ثبوته في مكانه فلا يجوز هذا التركيب للزوم الاختصار قبل الذكر في غير باب التنازع (ولثاني كاد تقول كاد زيد يئى وقد تدخل ان) تشبهها بعسى ويلزم هذه الأفعال المضى الاكاد واوشك فانه يستعمل مضارعهما ونذر اسم فاعل كاد واوشك نحو * فوشكة ارضا ان تعود * خلاف الانيس وحوشا يابا (واذا دخل النى على كاد فهو كالافعال) في انه يصير منقيا وقد يكون المقصود عدم وقوع الفعل مع بعده عن الوقوع فن الاول قوله تعالى * فذببحوها وما كادوا يفعلون * ومن الثاني قوله تعالى * لم يكديراها (وقيل تكون اللاتيات) مطلقا اما في الماضي لئلا يكون قوله تعالى وما كادوا يفعلون منافيا لقوله فذببحوها اذ لا يمكن تحقق الذبح بدون القرب منه واما في المضارع فلتنخضة الشعراء قول ذى الرمة * لم يكبدل لاله على انه * يزول حب رسيس الهوى * وقيل ذى الرمة ذلك وتغييره لم يكبدل بقوله لم اجد (وقيل في الماضي للاتيات وفي المستقبل كالافعال) الاولى في المضارع لتشمل الحال (تمسكا) في الدعوى

الاول (بقوله تعالى وما كادوا يفعلون) في الدهوى الثانية (بقول ذي الرمة اذا غير الهجر) وفي رواية النأي (المحبين لم يكدر سبب الهوى) اي راسخ الهوى يريد نفسه (من حب ميت يبرح) اذ المعنى على انتفاء المفارقة من حب ميت مع بعدها عن الوقوع وانما جعلنا الكلام دليلا نشرا على ترتيب الالف لادليلا واحدا على مجموع الدعوى لاقتضاء اعادة البناء في قوله وبقول ذي الرمة ذلك ولما كان الجواب عن التمسك بقوله وما كادوا يفعلون ظاهرا اذ البعد عن الفعل في وقت لا ينافي الفعل في وقت آخر وكان شعر ذي الرمة دليلا على بعض ما رجحه من قوله فهو كالافعال لم يشتغل بدفع تمسك مخالفه وما يقال ان ذا الرمة غير شعره بعيد لا يعارض صدور التغير عنه لانه من اهل اللسان ولا يكاد يخفى عليه استعمال لم يكدر حتى يحتاج في معرفة فساد استعماله الى تنبيه من غيره له على انه روى انه خطأ بعض البلغاء في التغير وقال بدبته كانت خيرا من تأمله ويمكن ان يكون التغير لا يهامه قصد عسر وقوع المفارقة كما هو احد معني النفي في كاد ويكون اعتراض الشعراء عليه قبح هذا الابهام وحينئذ يندفع تحطئة في التغير (والثالث جعل وطفق وكرب واخذ وهو مثل كاد) يتبادر منه الاستعمال الشائع لكاد وقد عرفت ان كرب من قبيل كادوا وشك (واوشك وهو مثل عسى) مع ان في وجهه تقول اوشك زيدا ان يخرج واوشك ان يخرج زيد (وكاد) في الاستعمال الشائع وانما صرح بقوله في الاستعمال لئلا يتوهم التشبيه بهما في المعنى لكن التوهم بعيد واعلم انه لا بد ان يكون فاعل خبر هذه الافعال ضميرا عائدا الى اسمها فلا يقال عسى زيد ان يقوم غلامه الا ان يكون الفاعل الظاهر مع مسنده في قوة فعل مسندا الى الضمير نحو عسى زيدا ان يخرج نفسه فان قوله يخرج نفسه في معنى يموت وقد يحذف الخبر ان علم نحو قوله تعالى * فطفق مسحا * اي ان يمسخ مسحا حذف لدلالة المصدر عليه (فعلا التعجب) يظهر وجه التسمية من التعريف والتعجب انفعال للنفس يعرض لها عند ادراك امر خفي سببه ولذا قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب اشار الى رد من قال هما اسمان تمسكا بتصغير افعله منهما (ما وضع اي فعلا ونشأ) (لانشاء التعجب) وخرج بقوله لانشاء التعجب تعجبت وعجبت مما هو ليس للانشاء وليس فعل التعجب كلياً متحصرا في فردين كالشمس المتحصر في فرد بل متحصرا في نوعين ومن قال بعند انحصاره في فردين

لوقال فعلا التعجب ما فعله وافعل به لكان اخصر اذ التحديد لا يضبط الجزئيات المتكثرة المتعمرة الضبط ففعل لانه لوقال كذلك لكان علمت ما اكرم زيدا واحسن زيدا امر ايتصيره حسنا فعل التعجب وما وضع لانشاء التعجب قد يكون فعلا وقد يكون غيره نحو تاهبك به والله رده وواهاله وبالك رجلا وكاليوم رجلا ويلد رجلا ولفظ ما وان كان يعمها لكن بحث الفعل خصصه نعم يدخل فيه نحو قائله الله من شاعر وقولهم لاشك عشره ولا يبعد اخراجه عن التعريف بارادة ما وضع بهيته لانشاء التعجب وقائله الله من شاعر وضع للتعجب بخصوص مادته وليس هيئة مجردة عن تلك المادة مفيدة للتعجب وقوله (وهما صيغتان) اوله صيغتان لا يقتضي حصر الصيغتين فيه بل يجوز ان يكونا مشتركتين بينه وبين غيره كما عرفت والمراد بالصيغة هنا البنية الحاصلة من تقديم الحروف وتأخيرها ومقارنة الزائد والحركة والسكون ومقارنته كلمة ما قبله ومنصوب بعده على نحو اعتبار الصيغة في تعريف العدل حيث جعل مقارنة الاسم بكلمة من في آخر من جملة الصيغة (ما فعله وافعل به) ولا يحذف همزة افعله الا في الخبر والشر فيقال ما خبره وما شره وما خبره وما شره كما يقال في افعال التفضيل خير وشر اكن الاخير والاشرف التفضيل نادر وخبره وشره في هذا الباب نادر (وهي غير متصرفة) بجعل الماضي مضارعا والمذكر مؤنثا وتغير الافراد الى احد مقابلتهما وتبديل كلمة ما الى ما يراد فها وباعلال حرف العلة المقابل للعين فيقال ما اقوله لا ما اقاله وبالا دغام في افعول به فيقال اشدد به لاشدبه لكن يتصرف بالادغام فيما فعله ونبه بقوله (مثل ما احسن زيدا واحسن زيدا) على ان الضمير غير ملزم ولذا لم يقل واحسن به مع سبق ذكر زيد ولم يجوز تغير الضمير بعد الحكم بعدم التصرف خاف توهم جواز التغير بالتقديم والتأخير والفصل فصرح بنفي هذا التصرف ايضا الا انه لم يراع حسن الترتيب حيث فصل بين المثالين وقوله ولا يتصرف فيهما بقوله (ولا يبينان الا مما بيني منه افعال التفضيل) وهذا مستغن عن الشرح بما عرفت من التفصيل ولم يقل ولا حذف لانه يحذف الباء من افعال به اذا كان داخلا على ان وان كما هو القياس والتعجب منه ان كان معلوما فتقول ما احسن زيدا وما اكرم واحسن زيدا واكرم ولا يخفى انه يفهم مما ذكره انه يبين مما بيني منه افعال التفضيل وليس كذلك لانه لا يبين الا من فعل ماضوي مستمر ولا يخصه افعال التفضيل

ومن اعتذر بأنه قصر ما بيني منه افعل التفضيل دون العكس فلا قصور
في بيانه لا يلتفت اليه والاصل البناء للفاعل وقد بيني للمفعول نحو ما اعتذر
وما اشبهى الظاهر ويتوصل للمنى للمفعول بما شد ونحوه وازداد الفعل المجهول
مصدرا بحرف المصدر منصوبا او مجرورا فيقال ما اشد ما ضرب زيد او اشد
بما ضرب زيد ولا يقال ما اشد ضربه (ويتوصل في الممتنع بمثل ما اشد
استخراجه واشدد استخراجه) وقد شبه بالمثلين على وجوب الادغام في ما افعله
وزكه في افعله وذلك التوصل واجب في الممتنع يرشد الى الوجوب الامتناع
فاغتنم هذه الخاتمة ويجوز التوصل في غير الممتنع بل ربما يهجر بالتوصل
عن بناء افعل و افعل فيقال ما اشد شكره وما اكثر فعوده او جلوسه او قائلته
ولا يقال ما افعده وما اشكره وما اجلسه وما اقبله (ولا يتصرف فيهما) اي
في صفتي التعجب (بتقديم ولا تأخير) يعني وقوع كل جزء في موقعه واجب
فباخراجه عن موقعه يلزم محذور ان تقديم وتأخير وليس تقديم احسن على
ما لو قيل احسن ما زيدا ممنوعا لاستلزامه تأخير ما يجب تقديمه بل لانه تقديم
ما يجب تأخير ما بهذا اندفع ما قال الرضي ان كلاما من التقديم والتأخير يستلزم
الاخر فينبغي ان يكون في بعض ما جاء ولم يحتاج في دفعه الى الاصغاء الى من قل
لدفعه ما شاء (ولا فصل واجاز المازي) والفراء والجزمي (الفصل
بالظرف) والمنع مذهب الاخفش والمبرد والمراد بالظرف ما يعم الجار والمجرور
نحو ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز ابن كيسان الفصل بلولا الامتناعية
نحو ما احسن اولا كلفه زيدا او يفصل بكان لا غير من الافعال الناقصة
بين ما والفعل نحو ما كان احسن زيدا وهي زائدة وفائدتها التنبيه على انه
لم يدم الحسن التعجب منه الى الان والفصل باصبح وامسى لا يتجاوز المسموع
وهو شان نحو ما أصبح ابردها والضمير للعدة وما امسى ادفاها والضمير
للشيء (وما ابتداء) اي مبتدأ نكرة عند سبويه وما بعد ها الخبر ويجوز
في التعجب كون المبتدأ نكرة كما يجوز في الدعاء وقد يقال هو من قبيل سر
اخر ذاتا فيكون المعنى ما احسن زيدا الاشئ مجهول الاشئ معلوم ويزيفه
انه لم يسمع كون ما التسمية مبتدأة في غيره (وموصولة عند الاخفش والخبر
محذوف) واجب الحذف قبل التقدير ما احسن زيدا شئ عظيم ونقول
ما احسن زيدا شئ مجهول ليكون المعنى على ما كان عند سبويه ويزيفه بان
وجوب حذف الخبر من غير ما يسد مسده لم يوجد في غيره وقال الفراء وابن

درستويه ما استفهامية وزيفه الرضي بانه نقل من الاستفهام الى التعجب
ونقل الانشاء الى الانشاء مما لم يثبت ويرد عليه ان الاستفهام للتعجب كثير
ويدفعه انه لا نزاع في التجوز بالاستفهام عن التعجب انما الكلام الى التعجب
بحيث يكون معنى الاستفهام مهجورا وبهذا اندفع ايضا ان كون ما استفهامية
ينافي كون الفعل للتعجب لان التعجب يستفاد من كلمة الاستفهام فتأمل (وبه
فاعل عند سبويه فلا ضمير في افعل) ومعنى احسن برئد احسن زيد بمعنى
صار ذا حسن والامر يكون بمعنى الخبر في هذا الباب وفي جواب الشرط
نحو من كان في الضلالة فلم يدله الرحمن مداى فبدد الرحمن له مداى ويزيفه
ان زيادة البناء في الفاعل قليل كهمزة الصيرورة في الافعال (مفعول به عند
الاخفش) جعل الرضى والتسهيل الكون مفعولا به مذهب الفراء والنخسرى
وابن خروف (والباء للتعدي او زائدة) جعل الرضى زيادة البناء مذهب الفراء
والنخسرى وابن خروف وكونها للتعدي مما اجاز الزجاج لجعل الهمزة
للصيرورة فيكون المعنى صير زيدا احسنا ويشكل على التقديرين انه كيف
صح افراد احسن وتذكيره مع مخاطبة ومع المتعدد ويدفع بان صيغة التعجب
غير متصرفه وانكر الزجاج اختلاف المخاطب فانه خطاب الحسن اي احسن
احسن يزيد قال الرضى فيه تكلف وسماجة واعلم انه لا ينصب فعلا التعجب
المفعول المطلق لانها لعدم التصرف فيهما صار احكاما لا مصدر له ولا يذكر
للمستتر في شئ من التوابع واجاز قوم ان يذكر التوابع له بعد المنصوب مثلا
يلزم الفصل (افعال المدح والذم) اي افعال بعضها المدح وبعضها الذم
يكشف عن هذا المعنى تعريفه ولو لا مقصوده بيان ماهية افعال المدح والذم
وكان مقتصر على ضبط احادها لقال افعال المدح والذم نعم وبئس وساء
وحبذا لان فعل المدح هذه الاربعة لا غير وهذه الاربعة فعل المدح لا غير
(ما وضع لانشاء مدح او ذم) فخرج ما يمدح به تجوزا نحو شرف زيدا مقصودا به
المدح وما هو للاخبار عن المدح او الذم نحو مدحت وذمت (فنهها نعم)
يكسر النون وسكون العين وهو مغير نعم كعلم وجاء كسر الفاء اتباعا للعين
ومنها القراءتان في نعماهي بكسر الفاء وفتحها ولا يجوز اسكان العين
مع ما وقد يستعمل نعم بفتح الفاء وسكون العين ومنه قراءة ابن وثاب من الشواذ
فنههم صقي الدار (وجاء) اللغات الاربعة (في بئس) على ما في التسهيل لكن
لم يأت في القرآن الا مكسور الفاء ساكن العين على ما في الرضى والظاهر

الاخصر ان يقول ففهم انهم وبئس وساء وشرطها مكار (شرطها ان يكون
الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها) بواسطة او بدونها نحو نعم غلام
الرجل ونعم غلام غلام الرجل واو اعتبر نعم في المعرف باللام بان يراد المعرف
باللام بواسطة او بغير واسطة لاستغنى عن قوله او مضاف الى المعرف بها
واختلاف في التعريف باللام فقبل تعريف الجنس من حيث هو وقبل تعريف
الاستغراق وقبل تعريف العهد الذهني والى الاخير ذهب المصنف ورد
الرضى كونه للاستغراق بان علامته صحة وضع كل موضع اللام ولا يصح
ان يقال نعم كل رجل ولو كان المراد ذلك لاصح التصريح به قلت ما ذكره
مشارك بين الثلاثة اذ لا يصح نعم جنس الرجل ولا جنس الرجل في ضمن فرد ما
والحق انه يصح الحمل على الاستغراق بادعاء ان الممدوح بمنزلة جميع افراد الجنس
والجنس بادعاء انه متحد هو مع الجنس لا مغايرة بينهما اصلا والجنس في ضمن
فرد ما باعتبار انه الجنس في ضمن اى فرد فرضه العقل اذ لا فرد له الاية فإى
فرد فرض فهو هو (او ضمير امير ابتكرة منصوبه) لفظا نحو نعم رجلا او تقديرا
نحو نعم فتى والضمير مفرد مذكر غالبا اتفاقا وقد يؤتى فيقال نعمت امرأة
والتأنيث اهون من التثنية والجمع والتمييز مطابق للمقصود خلافا للجزولى
(او بما) ولم يكتف بقوله او ضميرا ميمرا ابتكرة منصوبة مع ان ماداخله فيها
لانها ابتكرة منصوبة محلا لا يفيدان ما في نعمتا يعظكم به لبس فاعلا لنعم بل تمييز
الضمير مبهم فيه رد لما ذهب سبويه والكسائي ان ما تامة معرفة بمعنى الشئ
المعرف باللام ولذا صار فاعلا لنعم ووجدان ما بمعنى المعرفة التامة لم يثبت
في غير هذا الموضع ويلزم جعل نعمتا يعظكم به بمعنى نعم الشئ شئ يعظكم به
فيلزم حذف موصوف الجملة وهو قليل او جعل يعظكم به جملة معترضة لبيان
استحقاق الشئ المدح وهو تكلف وما ذكره مذهب الزمخشري واحد قولى
ابى على الفارسي قال ان ما نكرة منصوبة بالحمل ميمرة اما موصوفة بالجملة نحو
* نعمتا يعظكم به وبئس ما اشتروا به انفسهم او غير موصوفة (نحو نعمتا هي)
ولا يجوز ذكر شئ من التوابع لهذا الضمير ولا يجوز التاكيد المعنوي لفاعل
نعم وبئس وساء مطلقا وفي النعت خلاف وقل الضمير المبهم بلا تمييز ومنه
قوله عليه السلام * من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت * اى فهو بالخصلة
الحسنة ونعمت خصلة وقد يحى التمييز مع الفاعل الظاهر للتاكيد عند المبرد
وابى على قال ففهم الزاد زاد ابيك زادا ونظيره التمييز في قوله تعالى * ذرعا

سبعون ذراعا وفي صدق تريف التمييز على زاد نظرو قل نعم خليل زيد قال
نعم وزيد فارس حامل وقال ففهم صاحب قوم لاصلاح لهم وحين المبردا
والفارسي جعل الموصول الجنسي وهو ما لا يفيد صلته تعيينا شخصا فاعل
نعم ونذر الفصل بالخصوص بين نعم وتميز الضمير فيقال نعم زيد رجلا
ونذر نحو نعم يقوم نعموا قوما ونعم بهم قوما بزيادة الباء في فاعل نعم تشبيها
بافعل به من فعلي التعجب لان في المدح تعجبا وجاء زيادة الباء في المخصوص
تشبيها له بالتعجب منه ومنه الحديث نعم بالمال الصالح للرجل الصالح ونذر
نعم عبدالله زيد وبئس عبدالله انا يجعل العلم فاعلا وقد يؤتى نعم وبئس
مع تذكير الفاعل لتأنيث المخصوص فيقال نعمت الانسان هند (وبعد ذلك
المخصوص) لانه للتمييز بعد الابهام فلا بد ان يكون بعده والمراد بكونه اس
كونه بعده بلا واسطة ليتنقض بنعم رجلا زيدا قال الرضى وقد تقدم
المخصوص على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وهو قليل وفي السهيل
ويذكر المخصوص قبل نعم وبئس معمولا للابتداء او لبعض نواسخه نحو * اذا
ارسلوني عند تقدير حاجة * امارس فيها كنت نعم الممارس * وبعد فاعلهما
مبتدأ او خبر مبتدأ لا يظهرا او اول مفعولى فعل ناسخ بمبتدأ نعم السيدان وجدتما
على كل حال من سجيل ومبرم * ففعله (وهو مبتدأ ما قبله خبر ما او خبر مبتدأ
محذوف) على اطلاقه غير صحيح كما ان قوله بعده المخصوص كذلك والفاعل
الضمير مبهم لا يرجع الى المخصوص سواء كان مبتدأ او لا وسواء كان مقبلا
او مؤخرا اذ رابط الجملة بالمبتدأ ادعاء كون فاعله ضميرا مبهما كان او معرفا
باللام باحد المعاني الثلاثة عين المخصوص وما يقال لام التعريف قائم مقام
الضمير لبس بشئ لانه انما يكون رابطا او كان للعهد وجاعلا للاسم
الظاهر عين المخصوص على انه لا يصح في الضمير (وشرطه مطابقة
الفاعل) الظاهر ان المطابقة مضافة الى الفاعل والظاهر مطابقة
الفاعل المفسر الضمير لئلا ينتقض بنعم رجلين الزيدان (وبئس
مثل القوم الذين كذبوا وشبهه متأول) اما محذوف المضايقات
عما يتوهم مخصوصا او يحمله صفة ما اضيف اليه الفاعل وتقدير
المخصوص فيكون التقدير * بئس مثل القوم مثل القوم الذين كذبوا
مثل هؤلاء المذكورين هذا ما اتحد كلهم فيه وههنا بحث شريف وهو
انه لم لا يجوز ان يكون المخصوص مطابقا لما اضيف اليه الفاعل لانه يزول

ابهام الفاعل بتعيينه فلا مانع ان يكون الـؤال عنه ولو قبلت الخصوص
مبتدأ متاقبله خبره فلا مانع ايضا لان الجملة كما ترتبط بما يتحد مع الفاعل ترتبط
بما يتحد مع ما يضيف اليه الفاعل فيقال مثل هؤلاء المذكورين بئس مثل
القوم الذين كذبوا لانه اذا ادعى كونه انقوم المكذبين عن هؤلاء المذكورين
كان المال مثل هؤلاء المذكورين بئس مثلهم (وقد يحذف للخصوص)
لم يقل وقد يحذف بالتعريف على طبق الاحكام السابقة لانه قصد مطلق
الخصوص لا خصوص مخصوص نعم وبئس اذ قد يستغنى عن مخصوص
حبذا بدليل التمييز نحو * باسم الاله وبه هدينا * ولو عجبنا غيره شقينا * حبذا
ربا حبر بنا * اى حبذا بالاله او بدليل غيره كقوله * الاحبذ الولا الحياء * واما
اى حبذا الى واذالم يذكر حذف مخصوص حبذا ولو قال والمخصوص
مبتدأ وما بعده خبره ليستغنى عن بيان اعراب مخصوص حبذا لكان انساب
(اذ اعلم) اما بلاسد شيء مقامه (نحو نعم العبد) اى ابوب لان الكلام فيه
(ونحو نعم الماهدون) اى نحن واما جعل صفة مقامه نحو نعم الصديق
حلم كرم ونحو * نعم انفتى فحمت به احواله يوم البقيع حوادث الايام * اى
فتى فحمت (وساء مثل بئس) لم يقل مثل بئس نعم تنبيهها على انه فعل الذم
كئس لكن هذا يكون حسنا او فرق بين نعم وبئس ويستعمل استعمال
بئس ونعم فعل تحسن اصليا او منقولا كرمو فوضو مستملا في مقام
التعجب فيقال حسن لرجل زيد ورمو وفضو الرجل زيد (ومنها حبذا)
وهو مركب من حب وذا اسم اشارة مبهمه كتحفيز يكون فاعل نعم وحب
هذه لارم لنقله من حب على وزن حسن فصار بمعنى صار حبيبا ولا يستعمل
بعد النقل الا للمدح او التعجب ويدغم باسكان الباء الاول اما يحذف حركته
ونقله الى الحاء لكن لا يستعمل مع ذا الا مفتوح الحاء صرح به التسهيل
(وفاعله ذا) لا المرفوع بعد ذا كما ظن قوم لتوهم ان حبذا بتمامه فعل لان
شدة الامتزاج جعلهما كلمة واحدة وغلب الفعل على المقدم الاسم وازال
اسميته (ولا يغير) يستوى فيه المؤنث والمثنى والجمع مع خلافتها (وبعده
المخصوص) بعدية مطلقة ولا يجوز تقديمه على حبذا رأسا (واعرابه
كاعراب مخصوص نعم) في انه على احد الوجهين وليس لكونه خبر حبذا
كما ظنه المبرد وابن السراج ومن وافقهما لظن ان شدة امتزاج حب مع ذ
جعلهما اسما لعلبة ذا اشرفه على الفعل فصار مبتدأ ولا يدخل النواسخ

مخصوصه ويدخل على حبذا فيصير كبئس (ويجوز ان ياتي قبل المخصوص
او بعده تمييز او حال على وفق مخصوصه) وفي كلا الحالتين متعلق بهذا
لابالخصوص هذا اخر شرح قسم الافعال من مواهب من اعان البال وايده
في حل الاشكال وحرك اللسان بخبر البيان واحسن المقال نسأله وهو جدير
بالنوال ان يجعل صدرنا لجمع المعاني من احسن الظروف ويوفقنا لختم
كتابنا باحسن شرح لبحث الحروف * اللهم انعمت فادم وكلمارزقت اتمم *
(الحرف مادل على معنى في غيره) وقد عرفت ما يتعلق به في اول الكتاب
وصدره (ومن ثم) اى من اجل عدم الدلالة الاعلى معنى في غيره (احتجاج
في جزئته) لما يفاد به شيء كلاما كان اوضحه كما يذكر في مقام التعداد فيقال
زيد عمرو غلام لزيد مع عمرو رجل على السطح واهذا لم يقل في جزئته
للكلام فن قيده فقد بعد عن تحقيق المقام (الى اسم او فعل) على سبيل
منع الخلو والافر بما يحتاج اليهما لانه ربما يدل على معنى في الكلام كحرف
الشرط والتخصيص فانه يدل على معنى متعلق بالنسبة الكلامية بين اسم
وفعل فيحتاج في جزئته الى اسم وفعل يعنى ان احتياج الحرف لبس امرا
اتفاقيا كاحتياج الفعل في جزئته الى اسم دون فعل لانه احتجاج في جزئته
الى اسم لانه اخذ مدلوله ايدا منسوبيا فلا بد له من منسوب اليه لا يكون الا
اسما والاسم لم يحتاج في جزئته الى شيء من الاسم والفعل لان الاسم يكون
منسوبيا ومنسوبيا اليه فلا يحتاج في جزئته الى القسمين الاخيرين وقد رتب
المصنف رزقه الله مراتب الخواص اقسام الحروف ترتيبا انيقا بالتنبيه عليه
حقيقا لكونه خفياد قيقا فقدم العوامل في الاسماء ومنها العامل بالاصالة
ثم ما يشبه العوامل في اقتضاء كون ما بعده مشاركا لما قبله في الاعراب ثم ما يشبه
الحروف المشبهة في التحقيق والتنبيه ثم ما يشبه ذلك القسم من حروف
النداء ثم ما يشبه صكها الحروف المشبهة في التحقيق والاثبات وبعضها
في اللفظ ثم حروف الزيادة التي بعضها عاملة ثم ما يوافق بعضها في اللفظ
من حروف التفسير ثم ما يوافق بعضه ذلك في اللفظ من حروف المصدر
ثم ما يوافق بعض حروف المصدر في لزوم الفعل من حروف التخصيص
ثم حرف التوقع الذي يناسب حرف التخصيص في التوقع لان من يحضض
احدا يتوقع منه الفعل ثم حرف الاستفهام اللذين منهما هل التي بمعنى قد
في الاصل ثم حرف الشرط الذي كاستفهام لها مصدر الكلام ويخرج الجملة

عن كونها متعلق الاعتراف ثم حرف الردع الذي يوازن اما ثم ثناء التانيث
التي لا تخص بحال الوقف والوصل ثم التنوين الذي يلحق الاخر كما التانيث
الا انه يلحق آخر الاسم ثم نون التانيث التي تلحق آخر الفعل ويشبه بعضها
التنوين وقد عجب حيث جعل في آخر الكتاب امورا تكون في الآخر وختمه
بما هو للتانيث لان المتعلم يحتاج حين الفراغ الموجب للاعراض عما قاسى
مشقة في تحصيله الى تأكيد في المحافظة اليه والعجب من الكل انه ختم على قوله
الفاء وهو على صورة الالف المذكر لما اشتهر من ان السبق يجب ان يكون حرفا
والتركيب يجب ان يكون الفاء (حروف الجر) لم يعرف في هذا القسم الاحرف
الجر والتنوين لانه لا يمكن معرفة الحروف بالتعريف بل لا بد من التعداد
ولا يظهر وجه تخصيصها بالتعريف (ما وضع الا فضاء بفعل) اي اغرض
ايصال الفعل وشبهه (او معناه) اي معنى الفعل وقد عرفت الفرق بين شبه
المفعول ومعناه وانه كثير اما يكتفي بذكر الفعل عن ذكر شبهه ولك ان تدرج
شبه الفعل في معناه على عكس ما وقع في تعريف الفاعل من ادراج معنى الفعل
في شبهه وانما جعلنا اللام تعليلا لاصلة الوضع لان الايصال ليس ما وضع له
حروف الجر كما يظهر من بيان معانيها وفسرنا الافضاء بالايصال مع انه
معنى الوصول لتعديته هنا بالباء (الى ما يليه) ضمير الفاعل الى ما الموصولة
والمفعول الى ما الموصولة ولك انعكاس باذا الفظة ولا يتفرض التعريف بحروف
العطف مثل جاء زيد وعمر فانه يوصل جاء الى عمرو لانه لم يوضع لغرض
الا يصال بل للجمع وانما يلزم الجمع في بعض المواضع ايصال الفعل او معناه
الا يرى انه لا يصال في عطف الجملة على الجملة (وهي من والى وحتى وفي
واباء واللام ورب وواوها وواو القسم وتأوه وعن وعلى والكاف ومنذ ومنذ
وحاشا وعدا وخلا) ولما كان يتجه على تعدد المصنف تلك الحروف انه
فانه حسن الترتيب اذ ينبغي جمع الواحدايات ثم الثنائيات ثم الثلاثيات ثم ما زاد
وجهه في شرحه بان العشرة الاولى في اصل وضعها باعتبار ما تناسب المعنى
الحرفي لم تكن الاحرف الخمسة التي يليها مشتركة بين الاسم والفعل والحرف
والثلاثة الاخيرة بين الفعل والحرف واحترز بقوله في اصل وضعها عن على فانه
مشترك بين الاسم والفعل والحرف لكن ذلك الاشتراك عارض بعد الوضع
لان على حرفا الفه اصلية واسما وفعل الفه في الاصل واوفلم يكونا في الاصل
على لفظ على واحترز بقوله باعتبار ما يناسب المعنى الحرفي عن نحو من فانه

امر من مان يمين وعن لفظ في فانه امر من وفي وفي وبعد تنقيح كلامه على هذا
الوجه لا يجد محض لا لما قال الرضى وفيما قاله نظر لان على الاسمية اذا اضيف
الى الضمير ينقلب الالف بياء تشبيها على الحرفية نعم يتجه عليه ان حاشا وعدا
وخلا الفعلية لا تشارك الحرفية في صلي الوضع لاصالة الف الحرفية وانقلاب
الف الفعلية عن واو او بياء الالة بالغ في التكلف ادفعه فقال لما تضمنت الفعلية
معنى الاستدعاء اشبهت الحرف في عدم التصرف فصارت كانه لا اصل للفتاها
قال الرضى هذا عذر بارد اقول ومع ذلك يتجه عليه انها لما اشبهت ثلاث منزلة
ما احتض بالحرف فاقضى ذلك جمعها مع ما لا يشترك (فن) يعني اذا عرفت
حروف الجراج لا فتد يله ان من (الابتداء) اي لا ابتداء الغاية اي الامر الممتد
قال الغاية كما تأتي بمعنى النهاية تأتي بمعنى الامر الممتد والامر الممتد الذي من يفيد
ابتداءه اعم من ان يكون ممتدا بنفسه او منشأ لامر ممتد نحو خرجت من الدار فان
الخروج وان كان ايسر ممتدا لكن يترتب عليه امور ممتدة كالسير والجلوس الى غير
ذلك ومذهب البصري انه لا ابتداء الغاية مطلقا زمانا كان او مكانا او غيرهما
والمرجح المؤيد باستعمال العرب مذهب الكوفي واقداحسن المصنف حيث
قال لا ابتداء حذف الغاية لاشتغال الغاية في النهاية فيلتبس المقصود
واقصد تعميم الابتداء واصل من عند انقراء منا لما رأى استعمال بعض
العرب منا وكان المصنف جرى في من بمعنى القسم مكسورة الميم ومضمومة
على انها مخفف ايمن ويمين كما قيل فلم يجعل القسم من معانيها وهي للقسم
مختصة بلفظ الرب كما ان تاء القسم مختصة بلفظ الله وشذرتي وترت الكعبة
ومن الله (والقبيين) اي لاظهار المقصود من مبهم قيل لا يكون الاستعراء
وعلامته صحة وضع الذي مقامه نحو * فاجتنبوا الرجس من الاوثان *
فانه يصح فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان ونقص هذه العلامة بقولك
عندي ثوب من خز حيث لا يصح وصف التكررة بالذي وهو من ضيق العطن
لان المقصود صحة وضع الذي مقامه واداءه مؤداة بكلمة الذي وذلك
لا يقتضي ان لا يعطى مقتضاها الا يرى انه لا يصح المفرد بعد الذي فيذكر
مبتدأ بعده ولولم يكن بعد من ولا يصح التقديم على المبين فلا يقال اجتنبوا
من الاوثان الرجس اذ المقصود ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا فانه اوقع
في النفس فلا وجه لتقديم التفسير فيحمل المقدم على المبهم ما يمكن على
التبعض كما في اخذت من المال ما يكفي او بقدر مبهم قبل المجرور ويجعل

المبهم المتأخر عنه عطف بيان المحذوف فيقال التقدير اخذت شيئاً من المال ما يكفي كذا في الرضى فما قيل ان من في قولنا علم من البيان ما لم يعلم لبيان ما لم يعلم لا يصح لبيان ما لم يعلم فان قلت قد شاع مثل انا من خطه في روضة وانا من وقايته في حرم قلت جعل الرضى من هذه تجريدية تعليمية اي انا من اجل خطه في روضة لئلا يلزم تقديم البيان على المبين (والتبصير) اي بيان ان ما قبلها بعض من مجرورها امام مذكورا او مقدرا نحو اخذت شيئاً من الدراهم او اخذت من الدراهم وعلامته صحة وضع البعض مقامه ولا يلزم ان يكون ذلك البعض اقل من النصف لانه يرد ما ذكره واعلم انه يصح رد جميع معاني من الى الابتداء بتكلف ويستدعي في الاجتناب من التكلف ثبوت معان اخر لها ذكرها في التسهيل اما حقيقة او تجوزا فلا وجه لاهمالها والتعليل نحو * من اجل ذلك كتبنا * والبدل نحو * ارضيتكم بالحياة الدنيا من الآخرة * اي بدل الآخرة والمجاورة نحو * فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله * اي عن ذكر الله والاستعلاء نحو * نصرناه من القوم * اي عليهم وللفضل وهي الداخلة على ثان من المتضادين نحو * والله يعلم المصلح من المفسد * ومعنى الباء نحو * ينظرون من طرف خفي * ومعنى في نحو * اروني ماذا خلقوا من الارض * (وزائدة) عطف على خبر من (في غير الموجب) اي في الكلام الغير الموجب على طبق قوله في ماسبق ويجوز النصب ويختار البدل فيما بعد الا في كلام غير موجب اذ في غير الكلام الموجب داخلة على نكرة اما العموم النفي ورفع احتمال عدمه كما في ما جاء في من رجل فانه بدون من يحتمل مجيء اكثر من رجل احتمالا مرجوحا ومعها لا يحتملها واما تأكيد العموم نحو ما جاء في من احدى فان ما جاء في احدى نص في العموم وزيادة من تأكيد زيادته في المبتدأ والفاعل والمفعول كثير وقد زاد في الحال كقراءة زيد بن ثابت * ما ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اولياء * على صيغة المبني للمفعول (خلافاً للكوفيين والاخفش) في اشتراط الشرطين استدلالاً بما اشار اليه دفعه بقوله (وقد كان من مطر وشبهه متأول) بما يخرج عن زيادة من في غير الموجب وعن دخول الزائدة على غير التكرير بحمل من للتبصير او بياناً للمبهم محذوف اي قد كان شيء من مطر والمراد بشبهه يغفر لكم من ذنوبكم وقد يجاب عن قولهم قد كان من مطر بانه في حكم غير الموجب لانه جواب عن قول السائل هل كان من مطر وعلى هذا فالمراد بغير الموجب

اعلم من غير الموجب حقيقة او حكماً ونحن نقول واو لم يتأول هذه التراكيب لم يرد نقض الان قاعدة الحذف لانتقاض بما لا يطرد (ولي لا انتهاء الغاية) في الزمان والمكان وغيرها اتفاقاً والاكثر عدم دخول الابتداء والانتفاء في الحكم وقد يدخلان بقريضة (وبمعنى مع قليلاً) والاشبه ان المعبة مثال تقدير الانضمام فقوله تعالى * لا تأكلوا اموالهم الى اموالكم * في تقدير منضمه الى اموالكم ويكون للاختصاص نحو الامر لك اي لك كذا في التسهيل والاطهر انه في تقدير مفوض اليه وفيه وبمعنى في نحو هل لك الى ان تزكي اي هل لك رغبة في ان تزكي ولا يبعد ان يقدر هل لك ميل الى ان تزكي وتفرد القراء بثبات الزائدة (وحتى) وجاء في لغة هذيل عني بالابدال وقره ابن مسعود ليسجنته عني حين (كذلك) اي كالي بمعنى انتهاء الغاية يرشد اليه اسم الاشارة للبعد ومعنى انتهاء الغاية انه ينتهي به الحكم ولا يتجاوزه او ينتهي عنده ولا يصل اليه والاولاكثر على عكس ما في الى وجعل الرضى اكثرية الاول منشأ لتوهم المصنف ما ذكره بقوله (وبمعنى مع كثيراً) والافهم يكون بمعنى مع والقياس ان يكون الحكم يكون الى بمعنى مع قليلاً ايضاً موهوماً من دخول ما بعده فيما قبله الا انه لم يذكره الرضى (ويختص بالظاهر) ولا يدخله المضمحل بخلاف الى وحتى العاطفة والاستئناف فتقول جاءني القوم حتى انت وركب القوم حتى انت راكب ومن الابتدائية الداخلة على المضمحل قوله واكفيه ما يحشى واعطيه سؤله والحقه بالقوم حتاه لاحق اي حتى هو اذ قد يحذف واو هو في الشعر نحو فينباه يسرى البيت ولبس حتى في البيت جارة كما وهم المبرد فتحذف كما اشار اليه بقوله (خلافاً للمبرد) والالم يكن رفع لاحق وجه ومن شبه المبرد ما يجاب عنه بانه شاذ فمن قال بان ما تمسك به المبرد فهو شاذ فقد قل تصفحه وحتى يكون بمعنى كي بخلاف الى ولا يدخل الا المضارع وما يتصل به فلا يقال اكلت السمكة حتى وسطه بخلاف الى وانكره ابن مالك وكأنه مذهب المصنف وفي الرضى انه يقوم المحرور بالي مقام الفاعل فيقال قيم اليه دون المحرور بحيث فلا يقال قيم حتى زيد (وفي للظرفية) اي لجمال الشيء مستقر الشيء ومحله اما حقيقة نحو زيد في الدار والماء في الكوز وتشبيهها وتنزيلها نحو نظري في الكتاب لتنزيل احاطة الكتاب بالنظر منزلة احاطة الظرف بالظروف ولجربان هذا التشبيه في جميع مواقع في انكر الرضى مجيء في غير الظرفية لكن المصنف لما يسلك ذلك المسلك وقال (وبمعنى على قليلاً)

والمشهور له قوله تعالى * لاصليبكم في جذوع النخل * لم يجب اكتفاء بما
ذكر اذ يكون للتعليل نحو * لمسكم فيما اخذتم * وللمفايسة نحو قوله تعالى *
فامتنع الحيوة الدنيا في الآخرة الا قليلا * وللمصاحبة نحو * فادخلوا في امم *
اي معها وبمعنى الباء نحو فلان بصير في القضاء وبمعنى الى نحو قوله تعالى *
فردوا اليهم في افواههم * (والباء للاتصاف) والاطهر للصوق فان قولك
يزيداه معناه لصوق الداء به لا للاتصاف ووجه جعل الاتصاف مستعملا في افادة
الصوق ليصح في مررت يزيد فانك لم تلصق يزيد ولا مرورك لكنك يفيد كل
قربك به في المرور يجعل مرورك وانفسك ملصقا به (والاستعانة) هذا الخص
من السببية فانه لا استعانة في ابرد الماء بالبرد الا ان يراد بالاستعانة اعم منها
حقيقة او حكما فعبارة التسهيل حيث قال للسببية اشد وقد يكون للسببية
للعلة وهي التي عبر عنها التسهيل بالتعليل نحو * انكم ظلمتم انفسكم بالتخاذكم
العجل * اي لا تتخاذكم (والمقابلة) نحو بعث هذا بهذا قال الرضي اي
اشترط به وبدلته به وجعل التسهيل البديل المقابلة ومثله بالمأثور
ما يسرني اني شهدت بدرا بالعقبة اي بدلها والظاهر انه تحت المقابلة
(والتعدي) يجعل الفعل متعديا وتغييره باحداث التصيير في مفهومه من
من الزوم الى التمدى وقد عرفت اختلافا في مفهومه بين المبرد وغيره في بحث
التمدى وهذه التعدي تفرد بها الباء من بين حروف الجر وللتعدي معنى آخر
هو ايصال مفهوم الفعل الى شيء بواسطة حرف الجر يعني حروف الجر
كلها في الصحاح كل فعل لا يتعدى فلك ان تعديه بالباء والالف والتشديد
فيقال طار به وطاره وطيره وهذا يدل على ان التعدي بهذه الامور مطردة
لكن في الرضي ان التعدي بالزيادة موكول على السماع ومن تقييده التعدي
بالزيادة يفهم ان التعدي بالباء غير موكول بالسماع (والظرفية) اختاره
على ان يقول وبمعنى في اشعار بانها حقيقة فيها اذ جعله بمعنى حرف آخر
بفيد التجوز ولم يذكر القسم لثلاثة كرو وياتي بمعنى عن نحو * فاسئل به خيرا *
وبمعنى على نحو * ومنهم من ان تأمنه بقنطار * اي على قنطار وبمعنى من
التبعية نحو * عينا يشرب بها * كذا في التسهيل وجعله الرضي في هذه
الآية بمعنى من لكن قال قيل جاءت للتبعية نحو قوله تعالى * وامسحوا
برؤسكم * قال ابن جني ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يوردها الفقهاء
ومذهبه انها زائدة لان الفعل يتعدى الى مجرورها بنفسه هذا كلامه فكانه

اراد بمعنى من الابتداء (وزائدة) كزائدة سبقت بلا زيادة (في الخبر في النبي) بما
وابس دون ان واختلف في لا التبرئة تمسكا بقوله لاخير بخير بعده النار
وقال الرضي والاول انها بمعنى في (والاستفهام) بهل اي صورة الاستفهام
من غير ارادة الاستفهام بل الارادة التقرير ووج الكلام في معنى النبي فان هل
زيد قائم للتقرير في معنى اما زيد بقاءم ليقر المخاطب بما يعلم (قياسا) فاطلاق
القياس لا يخلو عن البأس ومن قال كانه اراد الاستفهام والنفي المعهودين
في هذا الباب في اصطلاحهم المشهور تركهم بالهندي ونحو لسانم يعرفه
(وفي غيره) اي في غير الخبر المذكور (سماعا) وفيه ان كثيرا منه قياس مرفوع
ومتصرفاته ومفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسنت
وحسبك مبتدأ ثم السماعي ما هو كثير وهو المفعول به نحو * ولا تلقوا بأيديكم
الى التهلكة * ونضرب بالسيف ونزجوا بالفرج * وما هو قليل مرفوع
هو ان مع ما يتعلق به نحو * الاهل اتاها والحوادث حجة * بان امرء القيس
تملك يبقرا * وخبر اكن ويضم كثيرا مع الله في القسم فيقال الله تعالى
لا فعلن بالجر اي بالله وشاذا قليلا في غيره كقول ربيعة خير بالجر لمن قال له
كيف اصبحت (نحو بحسبك زيد) قد عرفت حاله (والتي بيده) اي التي نفسه
(واللام الاختصاص) كل ما هو على حرف واحد معها الفتح وعدل عنه
في عوامل الجر الى الكسر لموافقة معمولها الا الكاف لجعلها موافقة لكان
والا واو القسم لثقل الكسر عليها والالتاء لانهما بدل كالواو لجعلها متوافقين
والا للام الداخلة على المضمر الذي هو غير باء المتكلم والداخلة على المنادى
ويكسر معه في انة خزاعة وقد يقع قبل ان المضمر وتقل الفتح مع جميع
المظهرات والاختصاص عبارة عن اضافة وارتباط للشيء المجرور اما
باختبار الملكية نحو المال زيد او التملك نحو وهبت لزيد او الاستحقاق نحو
الجل للفرس او النسب نحو الابن لزيد فيدخل في هذا اللام لام الملك والتملك
والاستحقاق والنسب وابس معنى الاختصاص الحصر كما ظن فقيل الحمد لله
مشمول على حصر الحمد فيه تعالى بناء على لام الاختصاص (والتعليل) اي
جعل ما بعده علة لما يتعلق به نحو ضربتك للتأديب وخرجت للمخافة
(وزائدة) ومنها اللام المقوية للعمل تزداد قياسا في المفعول المقدم على
العامل نحو * للرويا يعبرون * وشرط التسهيل ان يكون متعديا الى واحد دون
اكثر وفي مفعول الاسم نحو انا ضارب لزيد وضربني لزيد حسن وفي مفعول

المحذوف بالزيد هذا عند الله سهل وعند الرضى انها لام الاختصاص قال
 الله سهل والزيادة في غيرها اسماعى وبمعنى من مع القول نحو * قال الذين
 كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا * اذ لو لم يكن اللام بمعنى عن لقبل
 ما سبقونا فان قلت لا معنى للفصل بين معانى اللام بذكر الزائدة قلت جعل
 الزائدة في سلك اللامات السابقة للاطلاق بخلاف ما ذكر بعد الزائدة فانه
 مقيد (وبمعنى الواو في القسم) قيد الواو بمعنى الواو (للتعجب) او وقت
 التعجب واو قال والقسم لكان اخصر الا انه اراد ان يبين على انه معنى مجازى
 وانه مشارك الواو في اقسام القسم دون التاء والباء وفي الله سهل جعله لجريد
 التعجب قال الرضى اراد بالتعجب الامر العظيم الذى يستحق ان يتعجب منه
 وقال لم يثبت لام التعجب الا في القسم وقول من قال انه في لا يلاف قرش
 للتعجب ضعيف وقريبى بمعنى الى نحو سمع الله لمن حده اى استمع الله الى من
 حده انتهى وفي الله سهل ويكون بمعنى في نحو * نضع الموازين القسط
 ليوم القيامة * اى في يوم القيامة وبمعنى عند نحو كنت لحمس خلون وبمعنى
 بعد نحو * اقم الصلوة ليلوك الشمس * اى بعد دلو كها وبمعنى على نحو
 * يخرجون للاذقان * اى عليها وبمعنى من نحو قوله * لنا افضل في الدنيا
 وانك راغم * وتغن لكم يوم القيامة افضل * اى منكم (ورب) واغاتها وهى
 ثمانية على ما في الرضى ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة مع التاء وبدونها
 وفتحها مشددة ومخففة وضمها مخففة مع سكون الثانى وروى في الله سهل
 سكون التاء وفي حواشيه سكون التاء مع تخفيف الباء ورب ساكنة الباء بوجهين
 فهذه شئ عشر وكون رب حرفا مذهب البصرى والمعنى لا يساعد لان
 اقتضاء رب عامله في مجروره لا يعقل ولا يعرف له معنى صحيح لان رب رجل
 لقيته عامل رب فلامعنى لتوسط رب بينه وبين مجروره لانه وجد مفعوله
 بنفسه وان جعل صفة رجل ويقدر له عامل فان قدر كما قدره المصنف
 بان التقدير رب رجل لقيت حصل لانه بمعنى يظهر ففيه ان رب رجل
 فى المعنى فاعل حصل ولا معنى لتوسط رب بينه وبين رجل كريم فالحق
 مع الكوفي ذهب انه اسم مضاف كما ان تقيضه وهو كم كذلك فهو اما مرفوع
 اى اى انه مبتدأ لا خبر له على ما حققه الرضى لانه نظير اقل رجل يقول
 كذا فى التقليل فكما انه لا يطلب خبرا لا يطلب رب وقد مر شرح اقل
 رجل يقول كذا فى بحث المبتدأ واما على نحوكم فى الاعراب فى رب رجل لقيت

منصوب بلقيت وفي رب رجل لقيته مرفوع مبتدأ (للتقليل) اى لانسانه
 وهو جواب اسؤال محقق كان يقول لك احد ما لقيت رجلا فتقول رب رجل
 لقيته يعنى لقيت شيئا وان كان قليلا او مقدر بان يعلم القائل ان المخاطب ينكر
 ملاقاته لرجل ولكونه جوابا للنفي الفعل فى الماضى لا يكون فعلة الا ماضيا هذا
 اصل وضعه لكنه كثر استعارته للتكثير بتزليل الكثير منزلة القليل لئلا كان
 يستعمل فى الصفات الحميدة لمدح يحول المذبح الكثيرة له بالنسبة الى كماله
 قليلا وشاعت الى ان عارت حقيقة عريفية فى التكثير ومجاز فى التقليل فلو قيل
 ورب للتكثير كان انساب من قوله للتقليل ولا يبعد ان يحول قوله للتقليل اعم
 من التقليل الحقيقي والتزليلى فيستوفى معنى رب بتمامه (لها صدر الكلام)
 لانها الانشاء فهو مثل كم يستحق الصدر وقيل كما ان النفي له صدر الكلام
 كذلك الدال على القلة لان القلة بمنزلة النفي (مختصة بنكرة) او ما فى حكمها
 لان الضمير المبهم كانه نكرة ولا يبعد ان يجعل دعوى الاختصاص مبهمة على
 قلة الضمير حتى كانه لمحق بالعدم ووجه الاختصاص بالنكرة انها المحتملة
 للقلة والكثرة فيحتاج الى التقليل (موصوفة) لان الوصف معين له فى
 التقليل (على الاصح) وهو مذهب المبرد وابن السراج وابى على الفارسي
 وخالفهم الاخفش والفراء وجاعة والصيغة قد تحذف لقربته وهى اما
 جملة فعلية واسمية او ظرف اوصفة مشتقة (وقملها) يعنى لا يكون متعلقه
 الافعال (ماض) لما عرفت (محذوف) لانه لكونه جوابا اسؤال محقق
 او مقدر يتعين فعلة لذلك السؤال (غالبا) قيد المحذوف (وقد تدخل
 على مضمير مبهم) خلافا لاكوفيين فانهم جعلوه راجعا الى ما فى السؤال
 والترمو المطابقة والافق بايراد التمييز اعتبارا بالبصرى (مير بنكرة منصوبة)
 مطابقة للمعنى ولا بد من ذكر هذه الصفة ليصح قوله فى مطابقة التمييز
 (والضمير مفرد مذكر خلافا لاكوفيين فى مطابقة التمييز وتحققها) لو اريد
 الكافة فلا تدخل الا على الجملة فقوله (تدخل على الجملة) بيان للوجوب
 ولو اريد ما مطلقا فاذا كانت كافة فتدخل على الجملة وان كانت زائدة فتدخل
 على الاسم ونحو قوله ربما ضربت بسيف صيقل فقوله فتدخل على الجملة
 بيان للجواز والجملة التى تدخل عليه ربما فعلية عند سبويه ووقرع الاسمية
 شاذ والترم ابو على فى قول وابن السراج كونها ماضوية وكما وقع مضارعا
 ياؤه بالماضى والمشهور عدم تأويل المضارع وهو قول لابي على والجزولى
 يقول تدخل ربما على مطلق الجملة وكان اطلاق المصنف لاختيار قوله

(وواوها تدخل على زكرة موصوفة) يعني لا يشاركه رب في الدخول على مضمير
 مبهم سبق وفي الباقي تشاركها فلا يردانه لامعني الاكتفاء بهذا من احكام واو
 رب نعم استعمال كلمة الاختصاص انصب بهذا المقام وترك قوله على الاصح
 يشعربان وجوب النكرة الموصوفة هنا متفق وكون واو رب حرف جر مذهب
 الكوفي والمبرد فانهم يقولون انها كانت حرف عطف ثم صارت بمعنى رب
 فعملت عملها وعند سيبويه انه حرف عطف قدر بعده رب كما يقدر بعد بل
 وبعد الفاء الجزائية لشرط محذوف مع بقاء عمله وذلك في الشعر خاصة وبعد
 هذه الحروف قياس وبدونها شاذ واختار المصنف مذهب الكوفي لان حذف
 حرف الجر مع بقاء عمله نادر وجعل الواو عاطفة كثيرا ما يحوج الى تقدير
 معطوف عليه بتكلف ولا تدخل على هذا الواو حرف العطف رعاية
 لاصلها وتدخل على واو القسم لانها لم تكن في الاصل عاطفة (وواو القسم)
 كان الظاهر ذكر باء القسم في بيان الباء وذكر الواو والتاء مع الباء الا انه دعي
 جمع الواوين الى تأخيرها الى هذا المقام وكون التاء بدلا منه الى ذكره مع الواو
 وكونهما بدلين عن الباء الى ذكر الباء في هذا المقام على ان بيان الفرق
 بينها يدعوى الى الجمع بينهما (انما يكون عند حذف الفعل) لكثرة استعمالها
 في القسم اكثر من اصلها فاستغنى بظهور كونها المقسم عن ذكر فعل القسم
 (غير السؤال) فلا يقال والله اجلس وقوله لغير السؤال خبر مبتدأ محذوف
 اي هي لغير السؤال وليس متعلقا بقوله يكون والا لكان اخر جزء كلام دخل
 عليه انما يصير التقدير لا يكون عند حذف الفعل الا لغير السؤال وهو فاسد
 (مختصة بالظاهر والتاء) الذي ذكر في التعداد (مثلها) في الاختصاص
 بحذف الفعل وبغير السؤال (مختصة باسم الله) وانما خصصنا المراد بالماثلة
 لان بيان الاختصاص باسم الله مفعول عن بيان الاختصاص بالاسم الظاهر
 والمراد باسم الله اسم هو لفظ الله فعني قوله (تعالى) على ما في بعض النسخ
 تعالى عن صفات اسماء المخلوقين ولك ان تريد بالله ذاته وتريد بالاسم قسم
 العلم وحينئذ قوله تعالى بمعناه المتعارف (والباء اعم) تحقفا (منهما في الجمع)
 اي في العمل فانه يكون محذوفا ومذكورا وفي المدخول فانه يكون الاسم
 الظاهر وغيره وفي الجواب فانه يكون للسؤال وغيره وليس المعنى انه اعم في
 حذف الفعل والكون بغير السؤال والدخول على المظهر فانه يفيد الاعمية
 في حذف كون حذف الفعل فيه اكثر وهكذا وهو فاسد وانما قال في الجمع لان

الاعمية لا تفيد كونه اعم في الجمع بل بتحقيق بانتفاء اختصاص واحد وكان
 يكفي ان يقول اعم من الباء ولو قال والباء لا اختصاص فيها لكان او ضح
 (ويعلق) في الصحاح نلقاه استقبله اي يستقبل الجواب (القسم باللام) اي
 مع اللام وفي القاموس تلقا الشيء القاء اليه اي تلقى الجواب الى القسم مع اللام
 والمأل انه يجاب القسم باللام اي لام الابتداء وهي اللام المفتوحة ويكسره
 بعض العرب مع المضارع في جواب القسم وهي تكون في الجملة الاسمية
 المثبتة والفعلية التي فعلها مضارع مثبت ويؤكد بالنون ان دخل اللام على
 نفس المضارع الاستقبال الانادرا ولا يكتفى عن اللام بالنون الا في الضرورة
 والتي فعلها مضارع حال يكون باللام من غير النون لانه لا يدخل الاستقبال
 والمبرد يمنع كون الحال جواب القسم واذا لم يدخل اللام على نفس المضارع
 يكفي باللام نحو * لالى الله تحشرون * ونحو * ولسوف يعطيك * وان كان
 فعلها ما ضيا غير متصرف اوفى معنى التعجب اوفى معنى المدح يدخلها اللام
 والا فلا بد مع اللام من قد او بما معنى ربما واذا كانت صرفا لا في معنى المدح
 والتعجب ولا يكتفى بقدر الا اذا طال القسم او كان في ضرورة الشعر نحو قوله
 تعالى * قد افلح من زككها * لم يأت باللام لطول القسم (وان)
 في الاسمية المثبتة وقد يجمع بين ان واللام في نحو والله ان زيد القائم
 ولا تستغنى الاسمية عن اللام وان من دونه استطرالة الانادرا كقول
 ابن مسعود والذي لا اله غيره هذا مقام الذي انزل فيه سورة البقرة اي
 لهذا فحذف اللام للطول وقل والله زيد قائم (وحرف النفي) اي ما وان
 ولا في الاسمية والفعلية الاستقبالية والحالية عند غير المبرد والماضوية لكن
 الماضى ينقلب في الجواب مع لا وان مستقبلا فلذا لا يتكرر فيه لا وجوبا كما
 يجب تكريره في الماضى الباقي على مضيه في غير الشعر ومنع الرضى وقوع لم
 وان في جواب القسم وجوز التسهيل على سبيل الندرة ومنه قول ابي طالب
 * والله لن يصلوا اليك بحجمهم حتى اوارى في التراب دفيني * وحكى
 الا سمعى انه قال لاعرابي الك ينون قال نعم وخالفهم لم تقم عن مثلهم
 منجبة ويحذف اداة النفي مع المضارع المجرد عن التأكيد كثيرا مع ثبوت
 القسم قليلا مع حذفه وقد تحذف مع الماضى عند القرينة ويكثر عند تقدم
 النفي على القسم نحو لا والله ضربتني اي لا ضربتني ويحذف من الاسمية عند
 القرينة كذا في التسهيل وانكر الرضى الحذف عن الماضى والجملة الاسمية

هذا كله اذا لم يكن الجواب شرطية امتناعية فانه لا يصدر الا بالواو او لا
 نحو قوله * فيا الله او كما تشهدون وغنم اذا الملا تا جوف جيرانهم دما * ونحو
 * والله اول الله ما عندنا * او طلبا فانه يصدر في الطلب بفعله وارادته او بالا
 اولما معنى الا (ويحذف جوابه) الجواب معروف وهو مقابل السؤال وانما
 يسمى المقسم به اما لان القسم كاسائل يطلب منك المقسم به فتجب بذكره
 سؤاله واما لان المقسم به جواب سائل او منكر محققا فلذا تؤكد به القسم
 ازالة لشكه او لانكاره ولهذا علم اخر (اذا اعترض القسم) اى حال بين
 اجزاء ما يدل عليه من اعتراض الشيء في الطريق اذا وقع فيه ما يمنع السلوك
 وحال بين طرفي الطريق (او تقدمه) اى القسم (ما يدل عليه) تنازع فيه
 اعتراض وتقدم والامر بيده في العمل وهذا مع كونه بيان قاعدة لحذف جواب
 القسم دفع ما يتجه على ما سبق من انه يتخلف في مثل زيد والله قائم فانه
 لم يلق القسم بان والله وكذا في زيد قائم والله فدفعه بان الجواب هنا محذوف
 وما توهم انه جواب زان على الجواب اذا القسم لا يعترض ولا يتأخر عن
 الجواب ولهذا خص هذا الحذف بالبيان مع ان الحذف الجواب مواقع
 منها تقديم بعض حروف الاجابة على القسم نحو * اليس هذا بالحق قالوا
 بلى وربنا * ومنها ان يجر بعد الجملة القسمية ما يدل على الجواب نحو
 * والفجر وليال عشر * فان جوابه وهو لتبعثن محذوف بقرينة * لم تركب
 فمل ربك * الآية ومنها الاكتفاء بمعمول الجواب عنه نحو * يوم ترجف
 الراجفة * اى لتبعثن وتحذف القسم ايضا مواقع وهو ان يدل بمعمول القسم
 على القسم كموض فانه لاشتماله على التأكيد وكثرة استعماله مع القسم يدل
 عليه فيقال لا تبك عوض ولكونه دالا على القسم ربما تقدم على عامله
 ليقوم مقام القسم فيقال عوض لا تبك مع ان معمول الجواب لا يتقدمه
 وكذا معمول المؤكد بالنون ومنها ان يقوم جبر مقام القسم تقول جبر لا فعلن
 ومنها ان يكون الجواب مؤكدا بالنون ولا يكون لا يراد النون جهة صحت سوى
 جواب القسم نحو لا تبك فانه لا بد من تقدير القسم ومنها الاعناء بلا جرم
 عن ذكر القسم فانه كثير ما يكتفى به فيقال لا جرم لا فعلن ولما وقعنا لجل
 هذا المقام ذا حظ كامل راينا ان نذكره بديل ذائل مملوم من بيان ما يقسم به اغناء
 لكل سائل وبالله التوفيق فانه معنى كل سائل * اعلم انه مما جعله سبويه من
 حروف القسم من الله مكسور الميم ومضمومها وهى مختصة بلفظ الرب وقد

تدخل اسم الله مضموم الميم والنون ومكسورهما او مفتوحهما لاتباع النون
 النون في الاولين وبالكس في الثالث بعد فتح النون لالتقاء الساكنين وبعض
 الكوفيين جعل مضموم الميم مقصورا يمين الله ومكسورة مقصورا يمين الله
 ويريدان يمين مختصة بلفظ الله والكعبة ومن بلفظ الرب ويمين غير مختص
 وانه لا وجه لبائنه لان اختصار العرب لا يوجب بناءه كما في يد ونم وامن
 لا يخلو ما قيل فيه عن اشكال فقال سبويه انه مفرد مشتق من اليمين بمعنى
 البركة فمضى يمين الله بركة الله فسمى وهمزة للوصل مكسورة في الاصل ولذا
 قد يكره انما كثر فتح تحفيرا لكثرة الاستعمال والاشكال عليه انه لم يأت افعل
 بالانتقال من الكسرة الى الضمة ولذا ضم همزة انصر واو جعل فتحه اصليا
 يسكن ايضا ان افعل لم يأت مفردا وعند الكوفيين جعل يمين ويسكن كون
 همزة وصل وقيل كانت قطعية صارت همزة وصل لكثرة الاستعمال
 وبالجملة لا يكون لا مرفوعا سمعا فهو مبتداء كما يقع واليمين روى مرفوعا
 ومنصوبا اجساعا ومجرورا عند الكوفيين والنصب والجر المحذوف حرف
 القسم وهما يستعملان في القسم ايم مضموم الميم مكسور الهمزة ومفتوحها
 ويقال هيم بقلب المفتوحة ركاها مختصة باسم الله وقد جاء الله بالضم
 والكسر فمضى سبويه هما مقصورا من ومن عند الكوفيين مقصورا يمين
 ويمين وقيل هما بدلا الواو كالتاء وبالجملة مختصان باسم الله ومما يجعل قسما
 علمت وواثقت تقول علمت لتأتين او واثقت والعهد والندرت تقول الله على كذا
 لا فعلن او عهدت لا فعلن واذا حذف حرف القسم ولا يحذف لا الاصل
 اعني الباء ينصب الاسم بتقدير الخافض اذا لم يعوض من الجزا لا لفظ فانه
 يجوز جره واذا عوض يلزم الجر ويعوض مع لفظ الله بقطع همزته وهاء
 التثنية وهمزة الاستفهام اما الاستفهام او الانكار وفي تعويضها اربعة
 وجوه اكثرها اثبات الفها وحذف همزة الله وعدم المبالاة بالتقاء الساكنين
 وثانيها وهو الكثير حذف الالف لالتقاء الساكنين وثالثها وهو دون الثاني
 قطع همزة الله لدفع التقاء الساكنين ورابعها وهى الاقل تحريك الفها كما
 جاء في ولا الضالين ودابة ولا بد مع هاء التثنية من ذابعد الله فيقال هاء الله ذا
 واختلف في بيانه فقيل صفة الله وقيل بقية جواب القسم والتقدير ذا كذا
 ولا يكون ذا الا لا يكون ذا وقد جاء هاء الله ذا لافعلن اولا افعل فقيل بدل من
 الجزاء ولا يناس عليه وفي تعويض همزة الاستفهام وجهان قلب همزة

الله الفاء وعدم التحرز عن النقص الساكنين تحرزا عن الالتباس بالحذف
وجعل همزة الله بين بين دفعا للتفصيل وتحرزا عن الحذف والاول اكثر
والثاني يرض بقطع همزة الله اذا كان قبله فاء نحو فالة لقد كان كذا وقاله
لقد كان كذا وكون الفاء مع الهمزة اكثر واذا اندفعنا الى بحث ابقاء الجر مع
حذف الجار قلتم لك ان كنت حريصا بجزء المقاصد غير شك من التطويل
فنقول قد عرفت حذف رب مع بقاء الجر في مدخوله فاعرف ما بقي منه بهذا
التفصيل الذي يروى لك من التسهيل قال ويحذف الجار مع بقاء عمله في
جواب ما تضمن مثله نحو زيد في جواب بمن مررت اي مررت بزيد او في
مقرون بالهمزة او هلا او ان او الفاء الجزائين كما اذا قلت بعد ما سمعت
مررت بزيد ازيد ابن عمرو وبعد ما سمعت جئت بدرهم هلا ديسار نحو
مررت اي مررت برجل صالح لا صالح فطالح اي ان لم يكن المرور بصالح
فقد مررت بطالح ويجوز بمن المحذوفة عن مخرجكم نحو بكم رجل مررت
وبالمحذوف عن خبر ليس نحو بدا لي اني است مدرك ماضى بجزء مدرك وعن
اسم لاني الجنس نحو الارجل جزاء الله خير اي الامن رجل واذا تكرر المقسم به
بالواو فذهب سبويه والحايل ان الواو الثانية وما بعدها عاطفة والقسم
واحد والمقسم به متعدد وذلك لان جعل القسم متعدد ابين امرين مختلفين
للاصل اما حذف الجواب بقرينة ما ذكر من الجواب واما لاكتفاء بجواب
واحد لمتعدد من القسم ولهذا الشكل قوله تعالى * والليل اذا يشئ والنهار
اذا تجلى * عند من لا يجوز عطف معمولين على معمولي عاملين مختلفين ولو
بقيت طالبا لدفعه عليك بتفسيرنا لجزء عم يتساءلون فانا شعبنا الكلام فيه ولم نر
ايراده في هذا الكتاب لانه باغ الاطاب حدا لا سهاب (وعن المجاوزة) اما
حقيقة نحو رميت السهم عن القوس فانه يفيد مجاوزة السهم عن القوس واما
توهمها نحو اخذت عنه العلم فانه يتوهم مجاوزة العلم عن المعلم ووصوله الى المتعلم
ونحو ادبت عنه الدين فانه يتوهم مجاوزة الدين عن المدين ووصوله الى
الداين بتوهم ان ما يأخذه الداين من مثل الدين الذي هو الدين وفي
التسهيل يكون بمعنى في نحو فلانك وانبا عن هذا الامر والاصل في كقوله
تعالى * ولا تنبا في ذكرى * وللتعليل نحو * وما نحن بتاركى الهتنا عن قولك
وبمعنى بعد نحو * لتزكن طبقا عن طبق * اي جالا بعد حال ولا استعلاء
نحو لا فضلت في حسب عني اي على ولا استعانة نحو * وما ينطق عن

الهوى

الهوى اي بالهوى وتزاد من وعلى والباء عوضا فيقال بدل لم اجد من
اتكل عليه لم اجد على من اتكل فزيد على عوضا عن حذف عليه ويقال فانظر
بمن تنق موضع انظر من تنق به وانظر عن شكوت موضع انظر من شكوت
عنه هذا ولا يخفى ان الظاهر ان يكون عن بمعنى بعد اسما (وعلى الاستعلاء)
حقيقة نحو زيد على السطح او توها نحو عليه دين كانه ركه الدين وهو يتحصل
ثقله ومنه * كان على ربك حتما قضييا * وفي التسهيل ولله صاحبة نحو اتى المال
على حبه والمجاورة كما اذا تعلق بالرضي نحو قوله * اذا رضيت على بنو قشير *
لعمرك الله اعجبني رضاها * وللتعليل نحو * ولتكبروا الله على ما هداكم *
وللظرفية نحو * واتبعوا ما تنزلوا الشياطين على ملك سليمان * اي في ملكه
وبمعنى من نحو * اذا كالموا على الناس اي منهم وبمعنى الباء نحو * حقيقى على
ابن لا اقول * وفي الرضى ان رضيت على محمول على ضده اي سخطت ولا
نعرف له محصلا لانه ان لم يحمل على بمعنى من كيف يصح المعنى وان جعله
فليس محمولا على ضده لان ضده يطلب حقيقة على نعم اوقيل رضيت
ما مول لم تسخط لكان له وجه (وقد يكونان من اسمين بدخول من) اي
يكونان اسمين في هذا الوقت فعن بمعنى الجانب وعلى بمعنى فوق فعن لا ينق
عن المجرور فهو ولازم الاضافة وعلى قد يكون بلا مجرور نحو باتت تنوش الحوش
نوشا من على وتقييد اسميتها بوقت دخول من بيان للضابط لا لانه لا يكون
اسما بدونه لان عن في قوله تعالى عن اليمين وعن الشمال قعيد اسم (والكاف
للشبيه) اي الشريك شئ مجروره في امر ولم يتعرض لكونه للتعليل نحو
اذكروا الله كما هداكم ولا لكونه بمعنى لعل كافي نحو لانتشم الناس كما لا تشتم
اي لعلك لا تشتم ولان القرآن نحو آتيتك كما طلع الفجر لان كلامه في معاني الكاف
الجاره والكاف بالحاق ما الكافة يخرج عن عمل الجر وعن افضاء الفعل
او معناه الى ما يليه لان افضاء الفعل بواسطة حرف الجر الى المفعول ولا مفعول
بعد عزله عن العمل وهذه المعاني حدثت بعد تركيب الكاف مع ما صرح به
الرضي والكاف الجر في غير مقطوع الثبوت لانه يحتمل الاسمية مطلقا وانما
اعترفوا به متباينة لما هو الاولى وهو على ما قيل ان قولهم الذي كزيد شايع
الاستعمال فلو قيل ان الكاف فيه اسم لاحتج الى حذف المبتدأ في الصلة
وهو في غير اي قليل جدا اذ لم تطل الصلة وعلى ما نقول انها تكون زائدة

والحرف اولى بالزيادة (وزائده) قدم بيانه على الكاف الاسمي ليعلم ان الزائدة
هي الحرف لان الحرف بالزيادة اولى والهم هذا الحكم بزيادة الكاف في لبس
كثله مع ان الحاجة الى الحكم بالزيادة نشأت من ذكر المثل ونشاء الحكم
بالزيادة اولى بكونه زائدا كما حكم بزيادته في قوله فاصبحوا مثل * كمصف
ما كول * فان قلت لا بد للمثل من مضاف اليه ينجر به والمصنف مجرد بالكاف
الزائدة فكيف ينجر بالمثل قلت التزم الرضى عدم انجرار المضاف اليه لكونه
مضافا اليه لضرورة حدوث الحرفية من جهة اخرى (ويختص بالظاهر)
سواء كان اسما وحرفا ولذا اخره عن بناءهما وقبلا ما يدخل على الضمير
انما ثبت راقل منه دخوله على الخطاب والمتكلم كذا في التسهيل (ومذومند)
وقد يكسر بمهما (لايتداء) اي لايتداء الغاية (في) الزمان (الماضي) اي
مدخوله الذي مضى نحو ما رأيت مذوم الجمعة اذا كان يوم الجمعة ماضيا لم يبق
منه جزء وانكر صاحب الصحاح الجز بعد مذومند لايتداء وجعله ح اسما
(والظرفية في الحاضر) اي في زمان لم يمض بتمامه وانت في بعض اجزائه
(نحو) ما رأيت (مذومنا) ومذومنا ومذومنا (ومذومنا) ولقد نه
بالسكوت عن المستقبل انه لا يستعمل فيه ولم يثبت صاحب الصحاح الا هذا
المعنى لهما حرفين ولم يثبت اللسان المعنى الاول والظاهر مع المصنف قال
الزجاجي ذهب النحاة الى ان مذغالب في الاسم ومذوم في الحرف لان مذمخفف
مذوم والحذف لا يلحق الحروف وهذا عجيب لانه لو لم يغلب مذوم في الاسماء كيف
يكون مذغالب فيها وهو مخفف عنه وفيه انه يجوز ان يغلب المخفف في الاسماء
بعد التخفيف والاصل في الحروف وليس هذا محل استبعاد (وحاشا) للاستثناء
عن سوء لا مطلقا بخلاف عدا فيقال اساء القوم حاشا زيد ولا يقال احسن
الناس حاشا زيد (وعدا وخلا للاستثناء) وبعض النحاة لم يجعل خلا مع
انجرار ما بعدها حرف جر بل مصدرا مضافا وانكر سيبويه فعليه حاشا
لامتناع ما حاشا ولا فعل يمنع عن مدخول الموصول عليه كذا في الصحاح
ولم ينقل الصحاح في حرفية عدا حرفا (الحروف المشبهة بالفعل) لاعماليها
لانصب والرفع لمشايتها لهما في الانقسام الى ثلاثي ورثاعي وخماسي وفي الوزن
فان كفو وان كفو وكان كقطعت ولكن كضار بن وليت كليس ونعم وشهد واعل
في بعض لغاتها وهي امن كقطعت ولا يبعد ان يكون من جملة سباب المشابهة
فتح الاوخر وان كان فتح الاوخر لمشايتها بالفعل لان المشابهة الحاصلة

من مشابهة سابقة يصح ان يكون منشأ لتسميتها الحروف المشبهة بالفعل
لتشبهها بها في الاعمال وكذلك حفظ حركات او اخرها بنون الوقاية لمشايتها
الفعل فاقال الرضى من ان يعلوها حروفا مشبهة لمهذين انما يصح اوله يمكن
تحققهما فيها للمشابهة مزيف قبل كان الظاهر الاحرف المشبهة بالفعل
الا انه جازم على مشاكلة الحروف الجسرة والحروف العاطفة قلت التحقيق
ان الحرف بمعنى الطرف يجمع على حرف كمنب ولبس هذا الوزن لجمع الفعل
الاله واطل فانه يجمع على طلل على ما في القاموس والحرف بمعنى حرف التهجى
يجمع على الحروف والحرف بمعنى اللفظة على الاحرف فالتحاة لما صطلحوا
في تسمية قسم الكلمة حرفا لم يسموه الا على الحروف واذا لم يجمع
الكثير من شئ يكون مشتركا بين القلة والكثرة وما يقال ان هذه الستة مع
فروعها تستحق جمع الكثرة بزيفه انه لم يخبر عنها الا بالاستثناء (ان وان وكان
ولكن) جمع بين اربعة لا يخرج الجملة عن الاخبار وبين اثنين تخرجانه الى
الانشاء حيث قال (وايت وعل) ولا فلكونها ثلاثية ورثاعية وخماسية
يستدعي خلاف هذا الترتيب (لها صدر الكلام) هذا الحكم يجب ان يفتى
منه ما وقع بعد اماننا يوما الجمعة فان زيد القم فان يوم الجمعة ماضيا لم يبق
على ما هو مخار المصنف وبعد فيه نظر لانه ان اراد صدر كلام دخل عليه
هذه الحروف فبشكل استثناء ان المفتوحة لانه لا يضا لا بد ان تكون صدر
كلام دخله وان اراد صدر كلام مقصودا لانه يشكل بقى زيد ان عمرا قائم
وجاء في زيد وانه قائم (سوى ان فهي بعكسها) اي بعكس ماله صدر الكلام
ولم يكنف بالاستثناء لانه لا يفيد الا انه لا يجب لها صدر الكلام وانما انه
يمنع له ذلك فلا وهو المقتضود بقوله فهي بعكسها لكن في افادته الامتناع
خفاء ولا يكون خبرا له وان كان ولا تكون اخبارا منه فمفيدة معنى الطلب
مفردات كانت واجلا وان ولكن يمنع كون خبرا للمفردين متضمنين له
وقل كون خبرا جملة طلبية نحو انك لامر حيا بك وان زيدا هل ضربته
واضرب زيد لكن عمر الاضربيه (وتلحقها ما قلنا في الاقصر) المتبادر
منه انه جاء في السنة مع الخاق ما الاتمال والانفاء والاستعمال الاكثر
الانفاء وليس كذلك لانه لم يسمع الاعمال الا في ايت عند سيبويه ولم يجوز
اعمال غيره وروى ابو الحسن وحده في ثما وانما على قلة وضعف وعدم
السماع في غيره او سوغ الكسائي واكثر النحاة اعمال الكل فله على الاقصر

معناه ان الاعمال اما لمجيء غير الافصح كما في ليمّا او القياس على غير
 الافصح والمقبس على غير الافصح غير الافصح فاذا اتى بها كافة واذا
 عمل فزائدة وما الكافة حرف عند الجمهور اسم عند ابن درستويه
 مبهم كضمير الشأن يفسر بالجملة بعنده ونحن نقول اذا كان بمنزلة ضمير
 الشأن فيمكن ان يكون اسما لهذه الحروف ولا يكون كافة ولا يخفى ان المراد
 بقوله يلغى وجوب الالفاء وبقوله (وتدخل حينئذ على الافعال) جواز
 الدخول في البيان الغاز (فان لا تتغير معنى الجملة) بل تؤكد ما وزعم صدر
 الكلام ايها لان الجملة في المال فاعل مضمونها لانه حرف تحقيق فلان زيدا
 قائم بمنزلة تحقيق قيام زيد والفاعل لا يتقدم الفعل (وان مع جملتها) اي
 جملة دخلتها وازداده الجملة الى دواخلها اضافة حقيقة لا ادنى ملازمة
 لان ملازمتها لها ملازمة متعارفة فيما بين النكاح (في حكم المفرد) لانها
 نصير مع جملتها مصدر اما خودا من الخبر مضافا الى الاسم اما في الخبر المشتق
 فلاخذ مصدره مضافا الى الاسم نحو اعجبني ان زيدا قائم اي اعجبني قيام
 زيد واما في الخبر الجامد نحو اعجبني ان زيدا افسان فيجعل الخبر مصدرا
 مضافا الى الاسم بالحقاق ياء مشددة وتاء التانيث المتحركة به نحو اعجبني
 انسانية زيد كذا في الرضى وتفصيله ليس بالوفى لانه لا يتم في قوله تعالى
 * ذلك بانهم قوم لا يفقهون * فانه لا يؤخذ المصدر من الخبر بل من صفته
 ولا يؤخذ مصدر مضاف الى الاسم بل مصدران احدهما مضاف الى الاسم
 والاخر الى ذلك المصدر فيجعل المال ذلك بانتفاء قضايتهم ولا في مثل
 بلغنى ان زيدا ان تعطيه يشكر ابوه فانه لا يؤخذ المصدر من الخبر بل من
 جزاء الخبر ويضاف الى الاسم ولا في مثل يلغى ان زيدا ابوه قائم فان المصدر
 لا يؤخذ من الخبر بل من خبر الخبر ويضاف الى المضاف الى الاسم (ومن
 ثم وجب الكسر في موضع الجمل) الاولى في مواضع الجمل اوفي موضع الجملة
 على طبق قوله (والفتح في موضع المفرد فكسرت) خبر في موقع الامر
 وهو ابلغ من لفظ الامر كما تقرر في محله (ابتداء) اي في ابتداء الكلام
 وذلك اذا لم يكن ما يذكر من تنمة كلام قبله بان لا يكون قبله لفظ او كان ولكن
 لم يجعله متعلقا به بل استأنفت في التكلم به نحو ان زيدا قائم ونحو قوله
 * لا يحزنك قولهم ان العزة لله جيبا * ووجوب الكسر ابتداء كل متفرع
 على وجوب الفتح في موضع المفرد يتفرع على امتناع كون المفتوحة

في صدر الكلام ولا بد في تفرع هذا الحكم وما بعده على وجوب الكسر
 في موضع الجمل من ضمنية ما تنم من ان تقديم خبر مبتدأ هو ان مع جملتها
 عليه واجب والافيد ان وجوب الكسر في موضع الجمل لا يمنع الفتح ابتداء
 في مثل لك قائم عندي والفتح بعد القول في مثل قال زيد انك قائم عندي
 وبعد الموصول في مثل الذي انه قائم عندي (وبعد القول) بمعنى التلطف
 لان تعلق القول بشئ الحكاية فلا يتصرف القول في مضمون الجملة مع انها
 مفعولة لان المفعول هو اللفظ فالجملة بالقياس الى معناها باقية على حالها
 لانها لم تصر باعتبار مفعولا بل باعتبار نفس اللفظ ولذا لم يدخل في قوله
 ومفعولة لان المراد بوقوعها مفعولة وقوعها باعتبار معناها فلا يحتاج
 الى تقييد مفعولة فيما بعد بما سوى مفعول القول كما يليق به الواهية وانما قيدنا
 القول بكونه بمعنى التلطف لان القول بمعنى الاعتقاد يجب الفتح بعده والطلاق
 المصنف لانه المتبادر وبعد بشكل بقولي اني قلت زيد قائم فانه يجب فيه
 الفتح فالأخصر الاصح فكسرت ابتداء او مفعولة موصولة (والموصول) قال
 تعالى * ما ان مقانحه استوء * وكذلك يجب الكسر في جواب القسم خلافا
 للكوفيين حيث جوزوا الفتح وفي الحال نحو لقيتك وانك راكب او انك راكب
 ولا يصح في الثاني الفتح لجملة مصدرا بمعنى اسم الفاعل لان ذلك لا يتأتى في
 المصدر الصريح دون غيره صرح به الرضى وفي جملة فيها لام الابتداء (وفتح
 فاعلة) جعل ان فاعلة وغيرها مما ذكر مساحمة سبق مثلها في بحث المبتدأ
 والخبر حيث قال او خيرا عن ان (ومفعولة) نحو سمعت ان زيدا قائم وتأملت
 اني ما فعلت وقعدت عن الحرب اني جيتت ولك ان تجعل مفعول عالم بسم
 فاعله داخل في ما شئت من قوله فاعلة ومفعولة (ومبتدأة) وخبرا عن الجملة
 نحو زيد انه قائم (ومضافا اليها) اوجوب افراد هذه الامور ولا ينتقض
 بما يضاف اليه حيث وما يضاف اليه مثل يوم نحو خرجت يوم انك قائم
 لانه ايضا واجب الفتح لان ما يضاف اليه حيث جملة بحسب اللفظ مفرد
 بحسب المعنى فاذا دخله ان يفتح لا محالة صرح به اللباب والرضى ولك ان تدخل
 الجور بحرف الجر داخل في ما شئت من المضاف اليه والمفعول نحو قوله تعالى
 * ذلك بان الله هو الحق * (وقالوا اولا انك لانه مبتدأ) ذكره
 رداعلى الكسائي والفراء حيث جعلاه فاعلا اي اولا وجد انك (ولو انك
 لانه فاعل) فيه رد على الكوفيين حيث جوزوا دخول حرف الشرط

على الاسم فهو محتمل مبتدأ وما في الرضى ان قوله لولا انك جواب انه قضت
في مواضع الجملة لازما بعد اولا جملة اسمية فاجاب بان تمام الجملة مبتدأ وجوب
حذف الخبر ولو كسرت لم يكن الخبر محذوفاً مع انه يجب حذفه ضعيف
لانه لا يجري في قوله ولولاك (فان جاز التقدير ان) اي تقدير كون الكلام جملة
كما في الشروع والمراد بالجواز ما يجتمع ترجيح احد الطرفين لان الخلق
من الحذف ارجح (جاز الامر ان) فتح ان وكسرهما (مثل من يكرمني فاني
اكرمه) يريد به ما بعد الفاء الجزائية وما يتوب منها من اذا المفاجاة نحو
من يكرمني اذا اني اكرمه ولك ان تدخل هذه الصورة في قوله انه عبد الفقهاء
والاول ادق واعذب فالكسر ظاهر والفتح تقدير احد جزئي الجملة لان الموضع
موضع الجملة والتقدير فاني اكرمه ثابت على ما ذكره الرضى وفيه ان تقدير
الخبر هنا واجب فالتقدير فاني اكرمه وههنا بحث وهو ان تقدير الخبر
لما وجب رفع الانتباس بين المكسورة والمفتوحة ينبغي ان لا يجوز حذفه
لانه يفوت غرض التقديم بالحذف وفي بعض الشروح ان التقدير فجراؤه
اني اكرمه فالكلام محذوف المبتدأ ويرده انه لم يعمد بعد الفاء الجزائية
ايراد الجزاء لان جعل الشيء جزءاً يفيد كونه جزءاً فلا يقال ان ضربتني
فجزؤك اني ضربتك بل يقال ان ضربتني ضربتك (واذا انه عبد الفقهاء
والله اكرم) يريد به ما بعد اذا المفاجاة فانه يقتضي جملة اسمية رفع الكسر
يحصل مقتضاه ومع الفتح يحصل بتقدير الخبر اني اذا انه عبد الفقهاء
والله اكرم ثابت والله من العظماء النابتان في الحين تحت الاذنين
جمعهما الشاعر كما يجمع الذكر في قولهم جب مذاكيره لادخال ما حوله
في الجب ومعنى البيت على ما في بعض الشروح انه لئيم يخدم فقهاء واهل منته
ياكل ويتعطل ليسمن فقهاء واهل مناه ولا يرتاض لحز القضاة ولا يؤم
فوقه ونعم ما قيل من كان همة ما يدخل جوفه فقيته ما يخرج من جوفه
وانا اذكر بهذه العبارة * من كان همة ما يدخل في فاه * فقيته ما يخرج
من معاه * وفي الرضى ان المعنى انه لئيم صفعان يعني يضرب في فقهاء
واهل منته فكانه عبد النفا والهزيمة ويصله ضرب بها والله اعلم وفي بعض
النسخ (وشبهه) بالجر والظاهر وشبهه لانه لم يرد به ماله من بداختصاص
بالصورة الثانية بل اشار الى موضع آخر لجواز التقديرين وهي اول قرى
اني احمد الله فانه يجوز ان يراد اول مقولتي فحينئذ تكسر ليكون الجملة مقول

القول وخبر المبتدأ وان يراد ظاهره فيكون حمد الله خبر اول القول بالمعنى
المصدرى فان حمد الله قول خاص وقولهم هذا وان زيد اقام بان يكون
هذا التقدير الامر السابق فالتقدير الامر هذا فيجوز في المعطوف الفتح
بالعطف على الخبر والكسر بالعطف على مجموع الجملة على ما في الرضى
ونحن نقول العطف على الخبر عطف الجملة على الخبر المفرد قال الله
تعالى * ذلكم وان الله موهن * وقولهم اما لك ذاهب بنحيف اما روى
سبويه فيه الفتح والكسر اما الكسر فظاهراً لان اما حرف تنبيه يدخل
الجملة واما الفتح فلما في التسهيل ان اما بمعنى حقاً فالتقدير حق حقاً انك
ذاهب اوفي حق انك ذاهب فالمفتوحة فاعل او مبتدأ قال احق ان اخطبكم
هجانى * وقال اني حق وانا اني احكم ومنه اما والله انه ذاهب بالفتح اي
في حق والله انه ذاهب ولو جعلت اما حرف تنبيه وجب الكسر لكونه
في جواب القسم وقولهم عرفت امورك حتى انك صالح فلك الكسر لكون
حتى ابتدائية والفتح لكونها جارة او عاطفة وقولهم لا جرم انك قائم فالفتح
لكون لا جرم بمعنى لا بد والكسر لاستعماله استعمال القسم والغالب الاول
وعند الكوفيين في لا جرم لغات لا جرم يحذف الميم ولا اذا جرم ولا اذا جرم
زيادتين ولا عن ذا جرم بابدال همزة ان بالعين ولك تكثير الصور بحسن
التدبر والفكر فاسأل العون من خالق القوى والقدر (ولذلك) اي لاجل ان
ان المكسورة لا تغير معنى الجملة وـ كان في حكم العدم فيكون النصب
لاسمها كآثر حرف زائد ويكون المقصود والمنظور رفعه (جاز العطف
على اسم المكسورة لفظاً) اي كسر اللفظ (او حكماً) اي كسر الحكمها
بان تكون مفتوحة في حكم المكسورة وهي المفتوحة النابتة من باب مفعول
علمت (بالرفع) واما العطف بالنصب على محل اسم ان اذا كان مبنياً
فشترك بين الكل فنشأ الحكم بالجواز في المفتوحة الحكمية امثلة سبويه
للعطف على محل اسم المكسورة من قوله تعالى * واذا ان من الله ورسوله
الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله يرى من المشركين ورسوله يرفع * ورسوله
وقوله * الا فاعلموا انا وانتم بغات ما بيننا في شقاق * فلو لا ان المفتوحة
بعد فعل القلب كالمكسورة لما صح منه التمثيل المذكور وبعض النسخ توهم
من ذلك التمثيل ان الحكم لمطلق المفتوحة ذلك وكانه جعل قول سبويه
على محل المكسورة قولاً على سبيل التمثيل بقرينة التمثيل بالمفتوحة فالمصنف

فسر المكسورة في قوله بما هو اعم منه حقيقة او حكما وجعل نائب مفعولي
علمت في حكم المكسورة لانه في موقع الجملة لان علمت طالب الجملة ولارد على
توهم البعض قال (دون المفتوحة) والا فلا يخص النفي بالمفتوحة عند
الجمهور بل يعنى ما سوى لكن ولم يساعده ابو سعيد السمراني سبويه ومنع
العطف على اسم المفتوحة لما رأى فيما اورد من احتمال الغير بان يكون
رسوله عطفا على فاعل برئ وان يكون ما بقينما في شقاق خبر ان
وانتم بغيات معتزلة وفي قوله على اسم المكسورة رد لقول الجزولي على
ان مع اسمها حيث جعل الرفع لمجموعهما اثلا يلزم ككون اسمهما
مرفوعا لان المرفوع هو المجرد ولا مجرد له ويرده ان اعتبار رفعه
لالحاقها بالعدم لعدم تغييره معنى الجملة ومع الحاقها بالعدم هو
المجرد وان المبتدأ هو الاسم والمجموع ايس اسما ولا في تأويله
وانما خص الحكم بالعطف لان اعتبار محل العرب خلاف القياس
فيقتصر على المورد ولم يلتفت الى ان الجرعى والزجاج والفراء جوزوا ذلك
في الوصف وعطف البيان والتأكيد ايضا وسكت غيرهم عنها وههنا
بحث شريف وهو انه اذا كان المعطوف على اسم ان خبر فلم يشاركه العطف
مع الاسم في كونه مستندا اليه لمسند فامعنى العطف الان يتكلف ويقال
افاد المشاركة في مجرد كونه مستندا اليه دون خصوصية وانه حيثئذ مسند
ذلك المعطوف وايضا يجب ان يكون معطوفا على محل مسند اسم ان
والا لكان معربا بالاصالة بابتداء قائم باسم ان مع انه ايس خبرا له بقي انه
لم يحول الجملة عطفا على الجملة حتى تصفو عن هذه التكلفات وكيف
ثبت العطف على محل اسم ان مع قيام هذا الاحتمال عموما والعطف
على محل العرب خلاف القياس (مثل ان زيدا قائم وعمر) وان زيدا
وعمر قائم (ويشترط) في العطف على الاسم بالرفع (مضى الخبر لفظا)
بان يكون خبرا مذكورا قبل المعطوف كالمثال المذكور في المتن (او تقديرا)
بان يكون المذكور بعد المعطوف خبرا ويكون لكونه متقدما رتبة
في حكم المضى نحو اني وقبار بها الغريب او يكون خبرا محذوفا وانما اشترط
ذلك احترازا عن مثل ان زيدا وعمر واهبان فانه لو عطف عمر على محل
زيدا يكون مرفوعا بالابتداء ويكون ذاهبان لكونه خبرا له كذلك وكونه
خبران مرفوعا بان يلزم اجتماع عاملين على اثر واحد وبما ذكرنا اندفع

ما في الرضى انه لا يلزم ذلك في ان زيدا وهند قائم خارجة على سبيل اللف
والنشر فلا يجب لذلك مضي الخبر لانك عرفت انه من قبيل مضي الخبر تقديرا
(خلافا للكوفيين) حيث لا يشترطون المضي (ولا اثر لكونه مبنيا)
في جواز العطف بالرفع من غير اشتراط المضي خلافا للمبرد والكسائي
(في مثل انك وزيد ذاهبان) يوهى تخصيص خلافا فهم بالمبنى الضمير
فالاولى مثل انك وزيد ذاهبان بترك في وايتان التسهيل يخالفه حيث قال
يجوز رفع المعطوف على اسم ان ولكن بعد الخبر باجتماع لاقبله مطلقا
خلافا للكسائي ولا يشترط خفا اعراب الاسم خلافا للفراء هذا فجعل
ما ذكره مذهب الكوفيين مذهب الكسائي وما ذكره مذهب المبرد
والكسائي مذهب الفراء ولم يخص الاثر بكونه مبنيا بل جعله مشتركا
بين الكون مبنيا ومعربا باعراب تقديري وصوبه الرضى وقال هو المذكور
في كتب النحو (واكن كذلك) في العطف على اسمه بالرفع (ولذلك)
اعاده ولم يكثف بالعطف على جاز العطف ليعلم انه قصد التعليل
ولا يوهى انه يبين حكم من غير التعليل اى لا جل ما ان الجملة الاسمية
بعد دخول ان على حالها (دخلت اللام) التي كانت تدخل الجملة قبل
دخول ان على اول جزء لها من المبتداء والخبر او معمول الخبر لا غير لان لها
صدر الكلام (كان مع المكسورة دونها) اى دون المفتوحة (على الخبر)
كراهة اجتماع ان واللام اللتين كلاهما للتأكيد والتحقيق سواء (او على
الاسم اذا فصل بينه) اى بين الاسم (وبينها) اى بين ان ولم يقل بينهما
لئلا يوهى رجوع الضمير الى الاسم والخبر او الى ان واللام وهو وان كان
صحيحا لكنه لا يساعده قوله او على ما بينهما هذا على ما شرحه الشارحون
ولا يخفى ان دخول اللام على الخبر ايضا مشروط بالفصل بينه وبينها
فقوله اذا فصل قيد للدخول على احد الامرين لا مجرد الدخول على الاسم
فالصواب جعل ضمير ينسب الى الامر المرد بين الاسم والخبر ليفيد انه
لا يجوز ان لى الدار زيدا (او على ما بينهما) لكن لا مطلقا بل يشترط
ان يكون بينهما معمول لا الخبر فلا يجوز في قوله * ان الثمانين وبلغتها
قد احوجت سمعي الى ترجان * ان الثمانين لبلغتها مع ان بلغتها ما بين
الاسم والخبر فاطلاق المصنف موجب الاغلاق واهماله موجب اخلال
وليس كل خبر مما يصح دخول اللام عليه بل ما كان اسما او مضارعا او ماضيا

مع قد او غير متصرف ولا يكون منفيا ولا يدخل على خبر في اوله اداة شرط ولا على جزاء الخبر على الاصح وقد يدخل على الفصل نحو ان هذا هو القصص الحق اما يجعل الفصل بمنزلة جزء من الخبر لانه لمصلحة اول كونه في صورة مبتدأ للخبر وقد يدخل على خبر الخبر الجملة لكنه ضعيف فلذا لم يلتفت اليه المصنف نحو ان زيدا وجهه لحسن وقد يدخل على الخبر وعلى ما بينهما معا للتأكيدهما اني نعمد الله اصالح وقد تدخل على ان بعد قلب همزة هاء * نحو الا ياتينا برق على قلل الحمى * لهنك من برق على كرم * وكما يشترط الفصل بين اللام وان يشترط الفصل بين ان المفتوحة الواقعة مع جملتها اسمها لاحدى من تلك الستة نحو ان عندى انك قائم الى غير ذلك ويقع ان المكسورة مع جملتها خبرا للسته نحو ان زيدا اياه قائم الى غير ذلك (وفي لكن ضعيف) اى الحاق لام الابتداء في لكن ضعيف وهو مذهب الكوفي ووجه ضعفه انه لكونه خلاف القياس في ان لا يقاس عليه وما يتمسك به في لكن لقلته شاذ مع انه يحتمل التأويل وهو انكنى من حبها لعميد اى ككسب على ما في الصحاح والتبويل ان لكنى مغير لكن اتى وفي التسهيل واللام زائدة (وتخفف المكسورة) بحذف النون المتحركة مع حركتها (ويلزمها اللام) المتبادر هي اللام المذكورة وهو مذهب سيبويه والاخفش سعيد بن مسعدة والاخفش على بن سليمان وغيرهم خلافا لابي على الفارسي وابن ابي العافية والشلوبين زعموا منهم انها لام اخرى اجتمعت للفرق ولزوم اللام مطلقا ذكره المصنف وهو خلاف ما صرح به سيبويه وسائر النحاة حيث خصوا لزوم اللام بالاهمال لانه للفرق بينه وبين ان النافية ولا التباس مع الاعمال وقال ابن مالك قد يكون الالتباس معه لكون الاسم خفي الاعراب فيلزم حينئذ لكن اللزوم مشروط بالا يكون بعد ان نفى فان كان يتمتع اللام يقال ان زيدا ان يقوم بلالام واللام بعد التخفيف لا يدخل الاعلى الخبر وان كان قبله بدخل على الاسم وما بينهما ايضا (ويجوز العاؤها) وهو الغالب وجعل التصريح بالالغاء اشارة الى رجحانه (ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ) احتراز به عن فعل لا يدخل على المبتدأ فانه لا يجوز دخولها عليه فعل انها بعد الدخول على الفعل يجب دخولها على هذه الافعال فلا يخفى عليك ان اعتراض الرضى ان قول المصنف لبس بوجيه

والاولى

والاولى ان يقول واذا دخلت على الفعل يجب كونه من نواسخ الابتداء (خلافا للكوفيين في التعميم) الخلاف في الشئ معناه ارتكاب نفيه وهو لا يصح هنا اذ الكوفيون عموا الفعل فكان ينبغي ان يقال خلافا للكوفيين في التخصيص ولا يبعد ان يحمل في التعليل اى خلافا لاهم لتعبيهم الفعل وبعد فيه نظرا لان الكوفيين لم يمتروا بدخول ان الخفيفة على الافعال مع اللام اذ الكسائي جعل ان في الافعال نافية واللام بمعنى الا فان كان زيد لقائما عنده بمعنى ما كان زيد الاقائما وغيره من الكوفيين جعلوا ان مع اللام مطلقا نافية واللام بمعنى الا فكيف صحح انهم عموا دخول ان الخفيفة على الافعال بدليل * بالله ربك ان قلت لمسلما * وجبت عليك عقوبة المعير * وقولهم * ان تزينك لنفسك وان تشبهك لهيه * ومن العجب انه خفي هذا النظر على الرضى مع ايراده هذا التفصيل (وتخفف المفتوحة في ضمير شان مقدر فتدخل على الجمل مطلقا) لان ضمير الشان وان لا يكون مفسره الاجلة اسمية لكنه اذا دخله شئ من النواسخ تدخل على الفعلية (وشذ اعمالها) في السعة (في غيره) لكن في الشرع يعمل في المضمر مطلقا نحو * فلوانك في يوم الرخاسا لتي * فراقك لم يخل وانت صديق * (ويلزمها مع الفعل السين اوسوف اوقدا وحرف النفي) والمراد بافعل المتصرف فلا يرد ان لبس الانسان الاماسى وان عسى ان يكون قد اقرب واما مع الاسمية فلا يلزم شئ نحو وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين (وكان للنشبية) قال الزجاج ان الخبر اذا كان مشتقا فهو للشك نحو كان زيد قائم لان الخبر بعينه هو الاسم ولهذا يقال كانى امشى ولو كان الخبر صفة مشبهة به محذوف لقبل كانى عشى اى رجل عشى وذلك قوى ودفعه بانه لما التزم حذف الموصوف وجعل المشبه به كانه المشبه جعل الضمير راجعا الى المشبه به لالى الموصوف ضعيف والمصنف اتقى بالتشبيه متسابقة لغير الزجاج اويانا لا نسل وضعه وجعل استعماله في الشك على السعة وقيل قديمي التحقيق نحو كاتك بالدينا لم تكن وكاتك بالاخرة لم تزل وكاتك بالليل قد اقبل فان المعنى انك في الدنيا حال كونها لم تكن وكونك في الدنيا محقق قلت المعنى كاتك في حال العدم مباغاة لكونها في معرض العدم وكونك في الدنيا حال كونها معدومة لم يتحقق وقس عليه نظيره (وتخفف قلنغى على الافصح) ظاهر عبارته انها لا تعمل اصلا

لأنها تعمل في ضمير شان مقدر كالمفتوحة وعواظها اذ لا داعي في اعتبار
ضمير شان مقدر له كما كان في المفتوحة من انه احق بالعمل من المكسورة لان
مساوية بالفعل اقوى فلو لم يقدرها اسم ولم يحكم بعملها لزم ترجيح
الاضمة وقد يقال لزوم ما يلزم الفعل بعد ان لما بعده اذا كان فعلا يقوى
جعله في العمل كان على ما ذهب اليه ابن مالك (ولكن الاستدراك)
في القاموس استدراك الشيء بالشيء حاول ادراكه به يعني لكن للدلالة على
استدراك المتكلم وطلبه ادراك ما فاته في الافادة حيث اوهم الكلام السابق
تقيضه فطلب افادته مما بعده لكن والشارح قال هو اطلب درك السامع
بدفع ما عسى ان يتوهمه فقد غفل لان المستدرك هو المتكلم والمستدرك
من يطلب ادراك ما فاته لا من يطلب ادراك غيره قال الرضي الاستدراك رفع
توهم يتولد من الكلام السابق دفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قدر المستثنى المنقطع
بلىكن فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفه
فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرو الم يحى (بتوسط بين كلامين متغايرين
معنى) في الرضي اى نفيا واثباتا ولا يلزم التضاد الحقيقي بل يكفي تنافيهما
بوجه ما كقوله تعالى * وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس
لا يشكرون * فان عدم الشكر غير مناسب للافضال قلت ينبغي ان يكون
الكلام السابق بحيث يوهى تقيض الكلام الذى بعده فان قوله ان ربك لذو
فضل على الناس يوهى شكر جميع الناس (وتخفف فتلغى) خلافا ليويس
والاخذش ولم يلتفت الى خلافيهما للضعف قال الرضي لا عرف له شاهدا
(ويجوز معها) اى لكن مخففة ومشددة الواو قال الرضي هي عاطفة
وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى قلت انما يكون اظهر لو كان
يحى الجملة المعترضة لدفع التوهم وفي آخر الكلام اظهر لكن المرجح
في كتب المعاني ان الاعتراض لا يكون لدفع الوهم ولا يكون في الاخر
(وليت للتمنى) قال الرضي ماهية التمنى محبة حصول الشيء سواء كان مع
ارتقاب حصوله اولا فيستعمل في الممكن المتقرب وغير المتقرب وفي الحال
(واجاز القراءة زيد قائما) اقول اجازة هذا التركيب لا يخص القراءة بل
يجوز النحاة كلهم انما الخلاف في توجيهه فيقول القراء لا حذف في الكلام
وايت ناصبهما التأويله بتثنية ولهذا يجوز ليت ان زيدا قائم وقال الكسائي
التقدير ليت زيدا كان قائما وقال المحققون تقديره ليت زيدا قائما (ولعل

للترجي) قال الرضي الترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فلا يقال لعل
الشمس تغرب فيد خل فيه الاشفاق وهو ارتقاب المكروه والطبع وهو
ارتقاب المحبوب ولا اعتبار بعدم الوثوق في الترجي يستحيل على الله تعالى فيحتاج
استعماله في القرآن الى التأويل فقال قطرب وابو علي معناه التعليل قال الرضي
ولا يصح في قوله تعالى * وما يدريك لعل الساعة قريب * وفيه انه يصح حمله
على القرب في النظر اى ما يدريك تتقرب الساعة في نظرك ويكون فائدة
هذا الادراك حضور قربك عنذك وقال بعضهم مضمون الجملة كان واورد
عليه يتذكر او يخشى فان فرعون لم يتذكر وفيه ان المنفرع احد الامرين
ويحتمل انه خشي والحق ما ذكر سبويه هو رجاء المخاطبين او اشفاقهم
كاو الواقعة فانه للتشكيك فهناك الايقاع في الرجاء والاشفاق لان الاصل
في اللفظ ان لا يخرج عن معناه بتمامه وقبل قديمي الاستفهام نحو لعل
زيدا قائم بمعنى هل زيد قائم وذكر لها الرضي احد عشر لغة اشهرها
لعل وجاء امن بمهملة ومججمة وجاز عن الوجهين ولان وان بقلب العين
همزة ولعاء بالمد ولعلت كربت وعلى مكسورة لام ومفتوحها وفي التسهيل
ذكر عن وائل بالكسر ايضا (وشذ الجربها) وائل على الوجهين وهي
لغة عقيل وعلى هذا لا يصح تعريف حرف الجر بما امر لان لعل لم يفيض
بفعل او معناه الى ما يليه ويشكل رفع خبره وانظرا انه في هذه اللغة
ايضا شاذ والا فلا وجه للحكم بشذوذها ولهذا اشتغل المص بتأويل
بيت ثقل وهو قوله * فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة * لعل ابى
المغوار منك قريب * بانه على سبيل الحكاية اذ اسم الرجل ابى المغوار
بالياء فلا يغير لئلا يشكك الجرب المشكك على سبيل الشذوذ ايضا
لكنه لا يصح شيء من تأويله فيما رواه ابو عبيدة * لعل الله يمكنني
عليها * جهارا من زهير واسيد * بجر الله اعلم انه لا يجوز حذف
اسماء هذه الحروف في السعة الا اذا كانت ضمير الشأن وحذف
غيرها في الشعر قليل ضعيف وحذفها كثير وقيل لا يجوز في السعة
حذف ضمير الشأن ايضا وجوز بشرط ان لا يلي هذه الاحرف فعل
ولا يجوز ان قام زيد ويجوز ان في الدار يجلس اخوك والترم حذف الخبر
في ايت شعري انا تبني ام لا والاستفهام في المعنى مفعول شعري قال الرضي
ويجب تأخير الاسم في مثل ان انا محلا وان مرتحلا كما يجب تأخير المبتدأ

في مثل في الدار رجل وفيه بحث لان الشيخ عبد القاهر ذكر من خواص ان
 صحة جعل المسند اليه نكرة ولا وجه لوجوب تقديم الخبر لظرف مع تنكير الاسم
 (الحروف العاطفة الواو والفاء وثم) وثمرت بفتح التاء وسكونها
 ويختصان بعطف الجمل (وحتى واو واما وام ولا ويل) وقبل اذا دخل
 تلي المفرد ليس للعطف وما بعده بدل من ما قبله ولا يدل في الكلام الفصح
 الامع بل (ولكن) ليست عاطفة اذا كانت مع الواو اتفاقا بل مخففة
 واما المجردة فان وليها المفرد فعاطفة خلافا لليونس وان وليها الجملة
 فعاطفة في ظاهر مذهب النحسري ليست بها في مذهب الجزولي وزاد
 بعضهم اي المفسرة والاصح ان ما بعدها عطف ببيان لما قبلها وليس
 عند الكوفيين والاعند الاخفش والقراء تكونان عاطفتين (فالاربعة
 الاول الجمع) اي تستعمل له اما الاستعمال لوضعه لما لا يخلو عنه فالاول
 هو الواو والثاني الثلاثة الباقية (فالواو للجمع مطلقا اي لا ترتيب
 فيها) ففي جنس الترتيب يتناول في المهلة وعدم المهلة ايضا فانه
 في معنى لا ترتيب فيها سواء كان الترتيب بمهلة او الترتيب من غير مهلة او
 بلا اعتبار شيء منهما قال صاحب القاموس هي لمطلق الجمع فتعطف الشيء
 على مساحبه نحو * فأنجينا واصحاب السفينة * وعلى سابقه نحو * لقد
 ارسلنا نوحا واراھيم * وعلى لاحقه نحو * كذلك يوحى اليك والى الذين
 من قبلك * وقد يكون بين المتعطفين تقارب وقد يكون تراخ كما علم اذا
 قيل قام زيد وعمرو احتمل ثلثة معان والزاجح المعية والترتيب كثير وعكسه
 قليل وقد يخرج على افادة الجمع الى معنى او وذلك في التقسيم والباحة والتخير
 هذا كلامه وواقفه التسهيل في بيان الرجحان والكثرة والقلة قال الرضي
 اعلم ان الواو مرة يجمع الاسمين في فعل نحو قام زيد وعمرو اي حصل منهما
 القيام مرة يجمع الفعلين في اسم نحو قام زيد وقعد عمرو وهذا والفرق
 من زيد ومرة يجمع بين مضموني الجملتين نحو قام زيد وقعد عمرو وهذا والفرق
 بين القسم الثاني والثالث غير ظاهر لان كليهما من عطف الجملة على الجملة ومعنى
 العطف ليس الاجمع مضموني الجملتين الا ان اتحاد الفاعلين في الجملتين يستلزم
 جمع الفعلين في اسم وهو خارج عن معنى الواو وبما فيه وفيه انه قال قد يجمع
 بين اكثر من فعلين في اسم وبين اكثر من مضموني جملتين وذلك بالنظر ان الواو
 لا يجمع الا بين المعطوف عليه والمعطوف وهما اثنان ابدا فان قلت عاطفة

عطف الجملة على الجملة بالواو واجتماعهما يستفاد من ذكرهما قلت فلا يفاد
 بالدلالة القصدية ربما لا يلتفت الذهن اليه ومناط القوائد على جعل الشيء
 ملتفتا اليه للمخاطب كما لا يخفى فاحفظه ولا تنفع بما ذكره الشيخ عبد القاهر
 انه لو لم يعطف لاحتمال ان يكون الجملة الثانية اضربا عن الاول فعطف
 وفعاله هذا الاحتمال وان كان مرجوحا قال الرضي ففائدة الواو في مثله كفاية
 لان مثل قولك ما جاءني زيد لا عمرو كما ينبغي فكأنه زائد للتصريح وان لم يعبه
 النحاة في زوايد (والفاء للترتيب) بالامهلة فالفقيد بمافات المصنف وما قيل
 من انه اكتفى باستفادته من قوله وثمرت مثلها بمهلة يرد عليه انه يحتمل استفادة
 التفاضل بالعموم والخصوص والترتيب هو الجمع انما هو فلا تنافي
 قوله فالاربعة الاول الجمع وبين الجملة للترتيب بلا حاجة الى تفسير قوله للترتيب
 بالجمع مع الترتيب فان قلت لو كان المعبر في الفاء انتفاء المهلة فكيف جاء
 الفاء في قوله تعالى * جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا
 العلقة مضغة * ولا تفاوت في المهلة بين خلق النطفة علقة بعد جعله
 في قرار مكين وبين خلق العلقة مضغة بعد خلق النطفة علقة فقد استعمل
 الفاء موضع ثم قلت حقق الرضي ان عدم المهلة المعبرة في الفاء يكتفي فيه
 بعدم المهلة بين ابتداء المعطوف وانتهاء المعطوف عليه والمهلة المعبرة
 في ثم يكتفي فيها بان يكون بين تمام المعطوف وانتهاء المعطوف عليه تراخ
 فهذا الاعتبار قد يستلزم فاء وثمر في موضع لكن استعمال كل منهما باعتبار
 ولا يبعد ان يقال لم يتنبه المصنف لهذه الدقيقة وجعل الفاء للترتيب مطلقا
 ولهذا قال ابن مالك وقد يقع موقع ثم وقد نجي الفاء لكون المعطوف جملة
 مستحقة لان تكون عقب المعطوف عليه في لذكر نحو * ادخلوا ابواب
 جهنم خالدين فيها فليس مثوى المتكبرين * ولهذا تدخل على التفصيل
 بعد الاجمال لان ذكر المفصل مبين ينبغي ان يكون بعد المجمل وقد يكون في
 عطف المفرد بمعنى الى فيقال ما بين هذا فذاك وما بين قرن فقدم وقد يحذف
 بين ويقام المضاف اليه مقامه ويقال هو احسن الناس ما قربا فقد ما
 وقد يحذف ما برواية هشام فقط فيقال قرنا فقدم فاحفظه فانه تركيب بدعي
 والفالسب في عطف الجمل والصفات قصد السببية (وثمر مثلها) اي مثل
 الفاء في الترتيب لكن (بمهلة) اي بشرط المهلة ولا يخفى ان الاحسن وثمر
 للترتيب بمهلة وتراخي المعطوف عن المعطوف عليه هذا معناه الحق في

وقد يستعمل لبيان عدم مناسبة المعطوف للمعطوف عليه والبعيد بينهما وذلك في عطف الجمل خاصة كقوله تعالى * وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا ربهم يعدلون * وقد يحى الجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الاول في الذكر ثم الاول من غير اعتبار الترتيب والبعيد بين تلك الدرج كقوله * ان من ساد ثم ساد ابوه * ثم قد ساد قبل ذلك جده * فان المقصود درجات الممدوح وسيادته اخص به من سيادة ابيه ثم سيادة ابيه اخص من سيادة جده ومن الاحكام المشتركة بين الثلاثة دخول همزة الاستفهام عليه فنقول او ضرب زيد وفضر وب واثم ضرب فيقول الرضى انه معطوف على مقدم على الهمزة والكشاف يقدر بعد الهمزة ما عطف عليه ويرده الرضى بانه لو كان المعطوف عليه مقدر الصبح وقوعه غير مسبوق بكلام ولم يوجد ومنها ان الثالثة تزداد في الكلام عند الاختصاص وان كان البصريون وقدر الكل ما بوجه الزيادة معطوفا عليه جريا على ان الزيادة لا يصار اليها ما لم يلجأ اليها (وحتى مثلها) اى مثل ثم قال الجزل المهلة في حتى اقل منها في ثم وهى متوسطة بين الغاء التى لا مهلة فيها وبين ثم (ومعطوفها جزء من متبوعه) حقيقة او حكما بان يكون للاختلاط كالجزء نحو جاء القوم حتى عبيدهم ولا يكتفى بالاتصال بالجزء كما في الجارة فلا يقال فيها كما يقال في الجارة تحت الباحة حتى الصباح (يفيد قوة اضعافا) اذا الحكم على الجزء بعد الحكم على الكل ودرج الجزء في حكم الكل يدل على دعوى ان الجزء غير داخل فيه وذلك اما لكما له ونقصانه والتحقيق ان الترتيب والمهلة المعبرين في حتى بحسب هذه القوة والنقصان لا بحسب الزمان والمعتبر ترتيب وزاخر في نظر العقل لا ما هو بحسب الخارج (واو واما لاحد الامرين) اى لافادة احدى النسبتين من النسبة الى المتبوع او النسبة الى التابع او المراد لثبوت الحكم لاحد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه والاول ابعد من التكلف والثاني انسب بقوله احدا الامرين لان المتبادر منه المعطوف والمعطوف عليه (مبهما) احترز به عن احدا الامرين معينا فانه معنى بل ولا ولكن فان قلت فلا يكون فرق بين قولك رايت زيدا او عمروا وقولك رايت زيدا او عمروا لان معنى كل منهما رؤية احدهما وعدم رؤية الآخر مع انه يستفاد اجتماعهما في النفي قلت لو اريد به النفي بين زيد وعمرو فلا فرق ولا عموم واذا اريد نفي المرددين بينهما حتى يكون نفي رؤية

واحد

واحد منهما فان اريد الوحدة المقيدة اى المقابلة للتعدد فالمعنى نفي رؤية الواحد لثبوت رؤية ثهما ويصح ان يقال بل كلاهما واريد الوحدة المطلقة المجمعة مع التعدد فهو يفيد العموم مع ان واحدا الامرين مبهما لان نفي الاحد بهذا المعنى نفي التعدد ايضا ومع ذلك واحدا الامرين مبهما والفرق اثر المعنى قال الرضى عدم الفرق بين النفي والاثبات بحسب اصل الوضع فيما اذا كان الترتيب بين اثنين فاما اذا زاد على اثنين فالفرق ثابت اذ معنى ضربت زيدا وعمرا او خالدا وضربت احدهم وعدم ضرب الآخرين ومعنى ما ضربت زيدا وعمرا او خالدا عدم ضرب واحد منهم وضرب الآخرين وهذا كلام حق ونوهم العباب منه ان افادة النفي العموم ايضا مختص بما اذا كان الترتيب بين اثنين فقط وجعله مذهبا وهذا وهم باطل لا يلتفت اليه عاقل وجعل الحكم لاحدا الامرين مبهما بما يكون للشك وعدم التعيين عند المتكلم وربما يكون مع تعينه عند وفي الابهام مصلحة وربما يكون للنقسام فنقول الممكن اما جوهر او عرض مع ان الممكن كلاهما وكون الحكم لاحدا الامرين مبهما انما يصح بان يجعل قصده الى جعل كل فرد على ابهامه مرددا بين القسمين فان الفرد المبهم لا يعلم انه من ايهما وغاية العلم انه لا يخرج منهما وبذلك يعلم ان الممكن جامع للقسمين غير خارج عنهما وكذلك اوفى الاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين مع انه يصح اجتماعهما لاحدا الامرين مبهما لكونه فضيلة وبهذا الاعتبار علم اباحتها لان زيادة الفضل اقرب في اقتضاء الاباحة الان اباحتها مفهوم او وفي التخيير نحو اضرب زيدا او عمروا كونها لاحدا الامرين في غاية الوضوح لامتناع الجمع وجهه ان التخيير فيما لا فضيلة لشيء منهما وتجويز واحد من الامرين لا فضيلة لهما لا يقتضى تجويز كليهما ولما كثر استعمال اوفى الاباحة التى لا تنافى الجمع جاز استعماله بمعنى الواو نحو * وكان سنان ان لا يسرحوا نهما * او يسرحوه بها واغبرت السرح * ونحو سنان كسر رغيته او كسر عظم من عظامه * وقالوا قد جاء او بمعنى الى او الا وقد سبق والاظهر انه بمعناه ويستفاد منه ما يؤل الى احدا المعنيين فان قولك لاز منك او تعطيتنى حتى معناه ان احدا الامرين واقع لا محالة ويستفاد منه ان اللزوم يقطع عند الاعطاء او ان اللزوم كائن كل وقت الا وقت الاعطاء ونحو او بمعنى بل ونختص بالجل وليس حينئذ حرف عطف بل حرف استئناف وعلامة ابتداء كلام فاذا دخل على الجمل ربما يحتمل الامرين وربما يتعين

الاستنباف من الاول قولك انا اخرج اليوم او اقيم فانه يحتمل ان يكون شاكا
 في اول الامر في قصد التردد ويحتمل ان يكون جازما بالخروج ثم يندم فيبتدى
 الاخبار بعزيمة الاقامة ومن الثاني كل ما لم يسبقه شيء يصح العطف عليه
 كما في قوله * بدت مثل قرن الشمس في روني الخصى * وصورتها وانت
 في العين الملح * فانه لا يصح اقامة الجملة مقام قوله مثل قرن الشمس وجعل
 منه قوله تعالى * فارسلناه الى مائة الف او يزيدون * ولما بين القدر المشترك بين
 الثلاثة اشتغل ببيان الفارق بينهما على طبق ما سبق في الاربعة الا انه ابتداء
 هنا بالآخر على عكس ما تقدم تفننا فقال (فام المتصلة) وسميت متصلة
 لانهما يذكر المعطوف بهما متصلا بالمعطوف عليه اذا انفصال اكثر فتعبر بذلك
 خیرام جنة الخلد اكثر من نحو * اقرب ام بعيد ما توعدون * على ما في التسهيل
 بل لان المعطوف والمعطوف عليه في حكم المعبرين بلفظ واحد اذ قولك
 از يد عندك ام عمرو كقولك ايها عندك (لازمة الهزمة الاستفهام) اي تبيعة
 لهما لا توجد ونها لفظا وانما قيدناه لان تقدير الهزمة تختص بالشعر ومع ذلك
 قليل كما ان الوقوع بعد هل قليل واللازم بمعنى التابع في عبارة السكاكي
 ايضا حيث قال لکنایة ذکر اللزم واردة اللزوم فلا يرد ان الهزمة توجد
 بدون ام فلا تكون ام لازمة لهما لا متناع وجود اللزوم بدون اللزم (يليهما
 احد المستويين) في الاعراب او الاسناد او التحقق نحو اقام زيد ام قعد
 وازيد قام ام عمرو وازيد قام ام عمرو قاعد على مذهب المصنف والاندلسي
 واما عند غيرهما فام المتصلة لا تكون بين الجملتين غير مشتركين في عمدة
 وقالوا المراد المستويين في علم المتكلم وهو لا يصح في ام المتصلة للتسوية
 نحو سواء ائت ام قعدت وفي حكم لا بالي جميع متصرفاته في ان ام بعدها
 للتسوية فان ام هنا للتسوية بحسب الواقع لافي العلم وتقدير هذا التركيب
 مع سواء سواء قيامك وقعودك على ان سواء خبر والفعل مبتدأ وام بمعنى الواو
 على ما عليه جمهور النحاة وعند الرضی ان سواء خبر محذوف اي الامر ان سواء
 والجملة دالة على الجزاء وقولك ائت ام قعدت مستعار لمعنى ان ائت او قعدت
 بعلاقة ان كلاما من حرف اشراط والاستفهام يدخل على مجهول وابنه
 بلزوم الفعل بعد الهزمة لان الفعل لازم للشرط وبلزوم معنى الفعل الواقع
 بعد الهزمة وام لان الماضي المنتقل الى معنى المستقبل الاول على اعتبار
 ان الشرطية بمعنى الكلام الماضي هنا بمعنى المستقبل ابدا وياتي توحيدهم

لايجري

لايجري في لا بالي بخلاف هذا الوجه وفي الاخير نظرا لانهم كانوا جعلوا
 الفعلين مفعولين لقولك لا بالي اي لا بالي قيامك وقعودك (ولاخر الهزمة)
 اما الاستفهام اول للتسوية (بعد ثبوت احدهما) فيما يريد الاستفهام (اطلب
 التعمين) واما فيما يريد التسوية فلا علم فيه بالثبوت بخلاف اوفانه لا يلتزم
 فيه شيء من ذلك واهس في الاستفهام معهما ثبت العلم فهو ازيد عندك وعمرو
 معناه اثبت عندك احدهما لا يثبت عندك ولهذا لا يجاب بالتعمين ويجاب بنعم
 اولا (ومن ثم لم يجز ان يثبت في الم عمرو) لانه لم يلها احد المستويين وانكر الرضی
 عدم الجواز ومنع اشتراط الصحة بان يلها احد المستويين والاخر الهزمة وجعل
 ذلك شرط لا حسنة (ومن ثم كان جوابها بالتعمين دون نعم الا) لان الاثبات
 ليس طلوب المستفهم والانعكاس فيه فيحصل الحاصل ولا ينبغي الا لكان طالب
 ما يمتنع عنده والجراب اتصال المطاوب الى الطالب ذلك ارتقيا بل كلام
 المستفهم بنفي كليهما نفيها على خطا في اعتقاد ثبوت احد الامرين
 لكنه تخلف لا جواب ومن لم يفرق بين الجواب والتخلف منع حصر الجواب
 في التعمين (والمنقطعة) الدالة على انقطع ما بعدها عما قبلها واستنباف
 الكلام بعده (كبل والهزمة) غالبا ما للاستفهام او الانكار وقد يكون كبل
 فقط بان يقصد بعده الاخبار ويضرب بام عن الاستفهام الى الاخبار
 كقوله تعالى * ام انا خير من هذا الذي هو مني * او يذكر لارادة الاستفهام
 كقوله تعالى * ام هل تستوى الظلمات والنور * وكقوله تعالى * ام من هذا
 الذي هو عندكم (مثل انما) اي القطيع الذي ظهرت من بعيد (لا بل ام شاة)
 اي ام هي شاة بمعنى بل اهي شاة اخبرت بانها ابل على سبيل الجزم ثم اضربت
 واستأنفت الاستفهام قبل هذه حرف استنباف فلا يشك عطف الانشاء
 على الاخبار وانما حذف المتسدا في المثال تنبيهها على ان حذف جزء الجملة
 بقسم المنقطعة جائز اذ لم يلبس بالمتصلة وذلك اذ لم يكن قبلها الهزمة
 خبرا كان قبلها او استفهاما بهل او باسم من اسماء الاستفهام قال الرضی
 لا يصح المنقطعة بعد اسم استفهام يكون ما بعده ام داخلا فيه ويكون
 الحكم المذكور ايضا من جنس ما استفهم به فلا يقال من عندك ام عندك عمرو
 فان الاستفهام السابق اغنى عن اللاحق بخلاف من عندك حمار واين زيد
 ام عندك عمرو وفيه نظرا لانه يفيد الاستنباف في بارده ايضا فان السؤال بمن
 عندك يحتمل ان يجاب بما لا يبطئ السائل بان يقال زيد لاجل ان يكون عنده

زيد وعمرو فاضرب عن السؤال بقوله ام عندك عمرو وليعلم ان مطلوبه معرفة حال عمرو (واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جازة مع او) وذلك مبني على فرق معنوي بينهما وهوان وضع اما للتردد الذي من اول التكلم الى تمامه فالترزم في اول الكلام اما تنبيهها على ان الشك من اول الامر او اعم فربما كنت جازما في اول التكلم قاصدا للاخبار فيحدث الشك في اثباته فزيد في الكلام معطوفا باوفا وفي افادة التردد الاول احوج الى اما من اما وكيف ولولم يذكر اما قبل اما لعرف بذكر اما ان التردد كان من اول ولا يعرف من او ولذلك قد يترك اما الاول في الشعر وانما التزم مع الثانية الواو تنبيهها على انها عاطفة وليست كالاولى لو لم يذكر الواو لا وهم البدء مما سبق والابتداء بكلام آخر (ولا وبيل ولو كن لاحدهما معينا) هذا هو الحكم المشترك بين الثلاثة وعقبه بما به الفرق فقال (ولكن لازمة النفي) وكان الاولى ان يقول ولا للاشياء لان لا يكون بعد نفي ولا نهي ولا يكون المعطوف بلا اكثر من واحد فلا يقال جاءني زيد لا عمرو لا بكر ويعطف به على المتأدي فيقال يا زيد لا عمرو وصرح به وفي التسهيل والمراد بالنفي اعم من النفي الصريح او المعنوي صرح به ارضى وكذلك المراد بالاثبات في لا اعم من الاثبات اللفظي او المعنوي لانك تقول ما زال زيد عالما لا قائما وكان المصنف اختار مذهب الجزئي ان لكن اذا دخلت على الجملة فمخففة من المنقولة والافهى لا تترزم النفي بل يجب ان يكون بين متغيرين نفيا واثباتا ومذهب الزمخشري انها عاطفة والفرق بين المذهبين انها اذا كانت عاطفة لا يحسن قبلها الوقف واذا كانت مخففة يحسن لكونها حرف ابتداء هذا اذا لم تكن معها الواو فاذا كان معها الواو فهي مخففة انشأيا والعاطفة هي الواو ومذهب يونس انها مخففة مطلقا واندخلة على المفرد صورة داخلية على الجملة حقيقة لحذف بعض اجزاء الجملة ورد عليه بانه لا يصح في نحو مررت بزيد لكن عمرو بالجرولة بعد تسليم وقوع هذا التركيب فيما بينهم ان يدفعه بان الجر للجوار والتقدير ولكن عمرو مررت به واما بل فهي تقع مطلقا بعد الاثبات والنفي اتفاقا حتى يجوز الكوفون وقوع لكن الداخلة على المفرد بعد الاثبات جملا على بل فن قال لا يقع بل الداخلة على المفرد بعد الاثبات عند الكوفيين فتعويضهم واما بل فيقع بعدها المفرد في الاثبات والنفي ففي الاثبات لا يثبت

الحكم للمعطوف وجعل المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه قبل يجعله كان لم يذكر اما لان ذكره كان خطا عمدا او سهوا لا لانه غير مطابق للواقع فتقول جاءني زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمروا فتفيد التدم من ذكر زيد اما لانه خطا سبق به اللسان او غير مطابق اولم يكن ذكره مهما فيجوز ان يكون صادقا وان يكون كاذبا وبعد النهي والنفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو وكذلك عند الجمهور فان المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه لكن ما بعد بل اثبات لانني والذالم يجوز ما زيد شيئا بل شيئا بالنصب ويجب الرفع وعند المبرد في النفي مثله في الاثبات سواء ورده عدم جواز ما زيد شيئا بل شيئا وقال الرضي وعند المصنف ان ما جاءني زيد بل عمرو كما جاء في زيد لكن عمرو سواء حيث قال ما جاءني زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد وهو الذي ذكره ابن مالك فان قلت ذكر الاحتمال في كلام المصنف يجمع كون النفي في حكم المسكوت عنه ولا يدل على ان تحقق النفي مقطوع به قلت ذكر الاحتمال للاشارة الى انه يحتمل نفي المجيء عن عمرو كما هو مذهب المبرد لان النفي لما جعل في حكم المسكوت يحتمل التحقق لانه لا يخص النفي بل في الاثبات ايضا كذلك فتخصيصه ذلك بالنفي دل على انه لم يقصد ذلك بل قصد ما قاله لرضي واذا ذكر لا قبل بل فهو لنفي المعطوف عليه الميث نحو جاءني زيد لا بل عمرو وتقرر نفي المعطوف عليه النفي نحو ما جاءني زيد لا بل عمرو واذا عطف بيل الجملة على الجملة يقصد بها لا انتقال من حكم الى اهم وقديحي للفظ قال الرضي ويحيى الاولى بعد الاستفهام ونحن لا نرى وجها لتخصيصه بالاولى لان الغلط يسبق اللسان يجري في الاستفهام ايضا اذا عرفت تفصيل الثلاثة بما لا مزيد عليه فاعلم ان المراد بقوله لاحدهما معينا ان الدلالة لثبوت الحكم الذي في المعطوف عليه نفيا كان او اثباتا لاحدهما معينا كما كان معنى كون الاربعة للجمع انها لجمع المعطوف مع معطوف عليه في حكمه نفيا كان او اثباتا فلا ثبوت الحكم للمعطوف عليه ولكن كذلك لانه ليس الا لدفع توهم نسا من سابقه واما بل فلثبوت الحكم للمعطوف لانه يجعل المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وفيه ان بل مع لا ليس لاحدهما معينا بل تفيد ثبوت الحكم لهما نحو ما جاءني زيد لا بل عمرو ونحو جاءني زيد لا بل عمرو نعم وكان لا مع بل بمعنى لا تكلم به لكان مؤكدا لبل في جعل السابق في حكم

المسكوت عنه ويتم قوله مطردا الا ان يقال هذا على خلاف مقتضى وضع
بل انما جاء من مقارنة لا (حروف تنبيه الا واما) جعلها حرف التنبيه
مذهب بعض المشهور انهما حرفا استفتاح اي حرفا ابتداء بتدأ
الكلام بهما ويجعلان علامة للابتداء وفيهما مع ذلك تحقيق الجملة دخلا
عليها كان والصحيح جعل الاحرف تنبيه واما حرف تحقيق وفسر التحقيق
بانه على الخفية دون المجاز وقال يقال الا ان زيدا قائم كما يقال اعلم ان زيدا
قائم فجعل اعلم للتنبيه ولا يخفى ان ذلك يقتضى ان لا يكون الجملة مفعول اعلم
ويكون المقصود بالافادة الخبر وان يجعل ان بعد اعلم مكسورة كما بعد الا
وقد يغيران قلب الهزة هاء وعينا ويحذف الالف في الاحوال الثلاث
وتدخلان الجمل مطلقا سمية وفعلية انشائية وخبرية لهما صدر الكلام
ولا يمتنعان عن الدخول على ماله صدر الكلام (وها) وهى حرف تنبيه
اتفاقا لازالة الفضة في تعقل معنى مدخوله لانها لا تدخل في الاكثر الاعلى
ضمير مرفوع منفصل او اسم اشارة وفهما يقتضى مزيد تيقظ وقيل
لا يدخل الاعلى اسم الاشارة لانه كثيرا ما يفصل بينهما وبين اسم الاشارة
بالضمير نحو قوله تعالى * ها انتم اولاء * وبالقسم نحوها لعن الله ذابغيرهما
قليلا وليس لها صدر الكلام الا اذا فصل بينهما وبين ذا وعد ابن مالك
موافقا لبعض النحاة يا حرف تنبيه وقال اكثر ما يليها منادى او امر نحو الا
يا سجدوا او تمن نحو * بالبنى * او تليل نحو يارب ساربات ماتوسد
وقد يليها فعل مدح او ذم او تعجب فاستغنى عن القول بحذف المنادى
في هذه المواضع (حروف النداء بالاعمال) وعندها نحو نحشى للبعيد واستعماله
في القريب لتزيله منزلة البعيد لنكتة معرفتها في علم آخر (واباوهيا للبعيد)
واستعماله في القريب لتزيله منزلة البعيد لنكتة معرفتها في علم آخر ويا
وهيا للبعيد وكذا الآالف بين همرتين ثانيتهما ساكنة ووجه اعتبار
اتقاء الساكنين غير ظاهر وكذا آى بالف ممدودة وبساكنة (واى والهزة
لل قريب) قدم اى مع ان الهزة لكمال القرب لزيادة مناسبة اى بالبعيد ووجه
التسمي للبعيد (حروف الايجاب) وسماء التسمي حروف الجواب لانها
في جواب احد الاحالة والمراد بالايجاب اثبات شئ فهذه الحروف علامات
لاثبات شئ سبق اما كما هو واما بازالة نفيه فن قال ان اريد بالاثبات ايجاب النفي
لم يشمل نعم وان اريد اثبات ما سبق كما هو لم يشمل بلى الا ان يقال سماها تغليبا

لم يكن

* لم يكن باع فكره رجبيا * (نعم) بالسكون وفيه اربع لغات فتح النون والعين
وقلب العين هاء وكسرها وكسر النون والعين (وبلى) كنى (واى) كنى (واجل)
كنتم (وجير) بالفتح كفلس (وان فتم مقرر لما سبقها) اى جعله ثابت محققا
في ذهن المتكلم والتقرير بما زاد على اصل الاثبات وذلك في نعم بعد الخبر بقيام
زيد كقولك لمن اخبر بقيام زيد او نفيد نعم ظاهرا باعتبار ما قبله وما بعده فانه
يكون ما بعده مثل ما سبقه لفظا او تقديرا او بعد الاستفهام عن الاثبات او النفي
باعتبار ما بعده وكذا في جواب الامر نحو نعم في جواب زنى اى نعم ازورك
والنهي يكون نعم لا افعل وفي جواب التخصيص والعرض ويكون التقدير
الايجاب لا النفي فلو قيل في جواب الست بر بكم نعم كان كفا لانه تقرر ما سبق
كما هو وقيل قد يستعمل نعم مكان بلى في جواب الاستفهام عن النفي على سبيل
اتقرر اى الجمل على الافرار فلا كفر في نعم جوابا لقوله الست بر بكم وقد
تعرف هذا حتى قال الفقهاء لو قيل في جواب البس لى عايك دينار نعم لى
الدينار قال الرضى لا منافاة بين الحكم بالكفر كما روى عن ابن عباس رضى الله
تعالى عنهما حكم بالكفر لو كان نعم لتقرر بظاهر ما هو بعد الاستفهام ونفى
غيره الكفر لو كان لتقرر بما هو المطلوب بالاستفهام من الاثبات وفيه انه
اذا كان نعم لتقرر ما سبقه بعينه يكون كفا للاحالة وان ثبت العرف لم تنس
قول ابن عباس ضى الله تعالى عنهما (وبلى مختصة بايجاب النفي) ولا يكون
الا بعد النفي سواء كان مجردا عن الاستفهام او مع الاستفهام وسواء كان
النفي مقصودا او يكون المقصود منه الاثبات كما في الاستفهام لتقرر
وانما صرح بالاختصاص فيه دون نظائره اشارة الى ان ما ذكر في نظائره
اغلبية كما عرفت في نعم وستعرف في البواقي بخلافه فانه لا يكون الا لايجاب
النفي ووقوعه بعد الاثبات شاذ في الشعر ولا يأتى نعم وبلى بعد استفهام
يطلب به التعيين وهو غير خفى فلذا لا يأتى بعد اسماء الاستفهام (واى
اثبات بعد الاستفهام) في الرضى هذا هو الاغلب وذكر بعضهم انه يحى
لتصديق الخبر وجعله ابن مالك كنتم (ويلزمها القسم) محذوف الفعل
فلا يقال اى اقسمت بالله ولا يكون الا مع ربي او الله او لعمرى وقد يحذف
واو القسم من الله بعده فيلحق ساكن فلا يبالى به او يحذف باؤه او يفتح
(واجل وجيروا نصديق للمخبر) وفي بعض النسخ الخبر قال الجوهرى
نعم احسن من اجل في الاستفهام فقد دل كلامه على مجيئه للاستفهام

وجاء ان للدعاء وقال الجوهري قولهم جبرلا اتيت بكسر الراء يمين للعرب
(حروف الزيادة) أي حروف لها اختصاص بالزيادة حيث لا يزداد غيرها
لانها لا تكون الا زائدة واللام تسم حروفا لان الحرف لا بد له من الوضع المعنى
وتسمى حروف الصلة ايضا لانها لا تنصل بحرف بماله معنى ابدأ وقبل
لانه يتوصل بها الى فائدة معنوية كالتأكيدي والباء ولا وان للنفى واو انظية
من زيادة فصاحة او قامة وزن او سجع الى غير ذلك واو لا فائدة في زيادتها
لما زيدت في كلام البلغاء سيما الكلام المعجز وانما حكم زيادتها لانها بحيث
لو حذفت لما فات اصل المعنى ولا معنى ومنعت له بخلاف ان والفاظ التأكيدي
فانها لو حذفت فالتعني الموضوع هي اه وان لم يف اصل معنى الكلام (ان)
وان لم يبينوا هل هي ان الشرطية او النافية او المخففة عن المثقلة والاحتمال
قائم (وان) يحتمل ان تكون هي المخففة وان تكون الناصبة وان تكون المفسرة
وبيان التسهيل يشعر بانها الناصبة حيث قال في بحث ان الناصبة
وقد يزداد ان بعد (وما) يحتمل ان تكون النافية والمصدرية واكرن الحرف
اولى بالزيادة يبعد جعلها اسمية (ولا ومن والباء واللام) الجارة واللام المفتوحة
الناقصة بين ان المخففة والنافية وقد تقدم كلاهما كل في بحثه فتخصيص
الشارحين بالجارة مبنى على الغفلة (فان) تزداد (مع ما النافية) والارضح بعد
ما النافية ويبطل عملها كما تقدم فان قلت لم يبعد واما الكافة زائدة لانها
تأثير اقربا حيث تمنع العامل عن العمل وتتهيؤ للدخول على ما لم يكن يدخل
ولهذا لم يبعد حيث زاد فيما بين ما يزداد معه ما وان تكف ما عن العمل فينبغي
ان لا يحمل زائدة مع ما قلت لبس مبطل العمل ان بل الفصل بين ما ومعموله
او ايها بطلان النفي لان دخول النفي على النفي اثبات وهي في تلك الصورة
(وقلت مع ما المصدرية) والاولى مع الموصولة لتشمل الحرفية والاسمية فخر
انتظروا ان جلس القاضي ونحو * ولقد مكناكم فيما ان مكناكم فيه * وكذا
يزاد بعد الامن حروف التنبيه نحو الا ان قام زيد (ولما) نحو لما ان جلست جلست
وان مع لما كثيرا في الصحاح ان ان قد تكون صلة نحو * فلما ان جاء البشير *
وقد تكون زائدة كقوله تعالى * وما لهم ان لا يعذبهم الله * اي لا يعذبهم الله
هذا في محل الواقع بعد لما مقابلا للزائدة ووجهه خفي وظهر من بيانه موضع
آخر لزيادة ان لم يذكره فاحفظه (وبين لو والقسم) الاولى بين القسم
ولو لم يشر بان القسم يكون مقدما ولو مؤخرا وكانه اعتمد على لزوم صدرة

القسم وجعل سبويه ان موطئة للقسم مع لو كان اللام مع غيره من ادوات
الشرط نحو والله ان لو فقت لغمت وقد تزداد مع لا نكار نحو انا اتيتك (وقلت)
زيادة ان (مع الكاف) نحو زيد كان عمرو (وما مع اذا وتي وى واين وان شرطا)
اي ذوات شرط والاولى شرطيات ليصفو عن التسامح وبصير في كونه متعلقا
بالخمس ولبس ما في متى ما مفيدة للعموم حتى لا تكون زائدة لان العموم فرع
العموم في متى فنكره له انكره فيه ومن اثبت له اثبت فيه وقلت بعد ايان
(وبعض حروف الجر) نحو فجارحة من الله وعماقريب وما خطيئاتهم
كما ان عمرا اخي وزائدة ما بعد الكاف ان المفتوحة لازمة لا لتلبس بكار
ومنهم من انكر زائدة ما بعد حرف الجر وجعلها نكرة والمجرور بعدها بدلا
كما انكر لذلك الاحتمال زيادتها مع المضاف (وقلت مع المضاف) نحو ولا سيما
زيد ومن غير ما جرم وفي مثل * ما انكم تنطقون * وفي الكشف في تفسير
سورة يوسف في بيان قوله تعالى * ومن قبل ما فرطتم في يوسف * من وجود
هذا النظم كون ما زائدة اي من قبل فرطتم (ولامع الواو بعد النفي) الصريح
نحو ما جاء زيد ولا عمرو غير الصريح نحو * غير المغضوب عليهم ولا الضالين *
ولا بد من استثناء ما بعد الاعمال بعد النفي فانه لا يجوز جاء في القوم الا زيد
ولا عمرا مع ان زيدا بعد نفي غير صريح ومن استثناء واو المعية التي لم تكن
معه تفهم المعية لانه لا يجوز ما جاء في زيد ولا عمرو والمراد ما جاء في
زيد مع عمرو واما اذا كان تفهم المعية معه نحو ما يستوى زيد ولا عمرا
فيجوز زيادة لا صريح بجميع ذلك للتسهيل (وبعد ان المصدرية) اي وتزداد
بعد ان المصدرية نحو ما منعك ان لا تسجد وتلا يعلم وانما تزداد بعد ان المصدرية
الظاهرة دون المقدرة فلا يقال لتلا يعلم بتقدير لان لا يعلم والصواب بعد ان الناصبة
ليخرج ان المخففة لانها ان المصدرية ولا تزداد بعدها (وقلت قبل القسم)
كذا في بعض النسخ ويرد عليه انه كثر مثل لا والله لا افعل للايدان من اول
الامر ان جواب القسم منفي وفي بعض النسخ قبل اقسام نحو لا قسم بيوم القيمة
ويجب ان يراد اقسام المذكور والا فلا والله ايضا من قبيل الزيادة قبل اقسام
مع انه كثير وانما زيد قبل اقسام لبرازه في صورة نفي القسم اشارة الى انه لا يحتاج
المقسم عليه الى القسم لظهوره (وشدت مع المضاف) نحو في بئر لا حور سهرى
وما شعر ومن والباء واللام فقد تقدم ذكرها ولقد فات المصنف ذكر الكاف
(حرفا للتفسير) اي وعده البعض من الحروف العاطفة لكن اذا وقع بين امرين

لهما اعراب على ما في التفسير بل ويفسر غالبا ما لا يفهمه ان وان (وهي
مختصة بما) اي مبهم مفعول لما هو (في معنى القول) ومتضمن لمعناه نحو
* وادينا ان يا ابراهيم * اي نادينا بلفظ او بشئ هو يا ابراهيم قال الرضي
وقد يفسر بهما مفعول ظاهر لما في معنى القول كقوله تعالى * اوحينا الى امك
ما يوحى ان اقد فيه * والغالب ان يكون المبهم المفسر بهما مقدران وقد
يفسر بهما مفعول القول الصريح بشرط ان يكون القول مقدران
تقدير القول يجعل القول كون صريح القول نحو قوله تعالى * ما فت اهتم
الاما امرتي به ان اعبدوا الله * فان مفسرة ضمير به وهو في تقدير الاما امرتي
بقوله لان نفس قوله ان اعبدوا الله لا يحتمل ان يكون مأثورا به وربما يصلح الموضع
لان المفسرة والناسبة ويجعل المدخول نهيا ونفيا في المدخول ثلثة اوجه
نحو اشترت اليه ان لا تغفل بالجزم او النصب او الرفع ففي الجزم والرفع
ان مفسرة على قول من لم يجوز دخول الناسبة على الطلب ومن جوزه
فالجزم ايضا محتمل ولا يحتمل ان في قوله تعالى * واخرج دعواهم ان الحمد لله
رب العالمين * للتفسير لانه انما يكون له اذا لم يكن ما بعد الالف فيفسر ولا يصلح
بما سواه والحمد لله رب العالمين يصلح لان يكون خبرا عما قبله (حروف المصدر
ما وان وان) مخففة ومشددة وليس مخففتها مذكورة بذكر ان والافلا يصح
قوله (فالاولان للفعلية) لان المخففة من المشددة ليست للفعلية بل مختصة
بالاسمية (وان الاسمية) مشددة ومخففة لانه داخل على ضمير شان مقدر
كما عرفت قالوا المراد بالفعلية الفعلية التي فعلها تصريف اذ لا مصدر لغير
المتصرف حتى يأول الفعل به وينجعه عليه لانه لا مصدر لقولنا ان زيدا انسان
مع انه يتأول بالمصدر والاولى ان يقال من غير المتصرف ما هو الا نشاء الذي
يستفاد من الفعل دون المصدر فلا يصح التأويل بالمصدر وحل ما ليس
بالانشاء عليه وبهذا عرفت ان الحرف المصدرى لا يدخل في الانشاء كما عرفت
مذهب غير سبويه وابى على فانهما يجوز ان في ان لم وان لا تقم ان تكون ان مصدرية
وغيرهما يجملها مفسرة ورجح الرضي جواز دخول ما على الاسمية وخص
بذاتهما اطراف الزمان وصلتهما غالبا ماض مثبت او منفي بـم والمعنى على
الاستقبال في الغلب ومن حروف المصدرى اذا دخلت عليه الالف الجارة
ولو للثني وهو ما يذكر بعد فعل مفهم للثني نحو وودوا لودهن ادهالك وقد يكتفى
به عن ذكر فعل الثني نحو ولو كان لي مال فاحجم بالنصب اي اتمنى ان يكون

لي ما فاحج (حروف التخصيص هلا والاولا ولوما لا متاعين تلتزم الاسم ووقوع الاسم
الفعل لفظا وتقديرا) كان لولا ولوما لا متاعين تلتزم الاسم ووقوع الاسم
بمعناها مختص بضرورة الشعر نحو قوله * يقولون ليلى ارسلت بشفاعة *
الى فهل نفس ليلى شفيها * كما ان وقوع الفعل بعد لولا ولوما لا متاعين
ما أول بتقدير ان وتأويل الفعل بالمصدر وقيل بتأويل لولا بلولم بقولنا لولا
يكون زيدا لكان كذا اما بتأويل لولا كون زيدا لكان كذا وتأويل لولم يكن
زيدا لكان كذا فتقول هلا ضربت زيدا وهلا زيدا ضربته ولا تقول هلا زيدا
ضربت الا بتقدير الفعل كما تقول هلا يوم الجمعة سرت من غير تقدير الفعل
للاتساع في الطرف فيجوز الفصل بين الحرف وفعله به مع عدم جوازه بغيره
والتخصيص هو التخصيص فهذه الحروف في المضارع للتحريك وفي الماضي
للتسليم فان كان يمكن تدارك ما فات مثله يستغاد منه التحريك ايضا والاغلب
في استعمالها للوم وقد تخلو عن اللوم فهي حينئذ للعرض ويستعمل
في العرض لا بالتخفيف واما لك والاني ايضا نحو لو زنت فاكلت
(حروف التوقع) الدال على ان مدخوله كان متوقعا للمخاطب (قد) وهي
لاتفك في الماضي والمستقبل عن التحقيق ثم انه مضاف اليه اذا دخل الماضي
في بعض المواضع اقرب من زمان الحال والتوقع ومنه قول المؤذن قد قامت
الصلوة وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط فتقول قد ركب لمن لم يكن
متوقعا ولم يذكر وان كان مع التحقيق التوقع فقط واذا دخل المضارع
يضاف الى التحقيق التقليل في الغلب ويستعمل للتكثير في مقام المدح كما يستعمل
رب ويجب تجرد المضارع من الناصب والجازم وحرف التنفيس وكان الاولى
ذكره بحرف التحقيق كما لا يخفى وكأنه اكتفى بوضوح لزومه الفعل فلم يقل
ويلزم الفعل ويجوز تقدير فعله بقريته ولا يفصل من فعله الا بالقسم نحو قد
والله ضربتك وقد اعمرى اكرمتك ولا يدخل على غير المتصرف فلا يقال
قد عسى او نعم وقوله (وفي المضارع للتقليل) خال عن التحقيق وقد عرفت
حقيقة الحان (حرف الاستفهام الهمة) هذا اسم محدث للالف المتحركة واسم
الالف واسم الساكن لا والالف مشترك بينه وبين الساكن (وهل) ومغيرتها
ال بقلب الهاء همة واكونها مغيرةا قال حرفا الاستفهام الهمة وهل
ولم يقل حروف الاستفهام الهمة وهل وان (لهما صدر الكلام) هذا دليل
على انه لم يفرق بين الكلام والجملة والالف صدر الجملة اذ يجوز زيدا قام ابوه

(تقول ازيد قائم واقام زيد وكذلك هل) يعني هل مثل الهمزة في الدخول على الاسمية والفعلية الا ان الهمزة تقع مواقع لا تقع فيها هل واسرار اليها بقوله (فالهمزة اعم تصرفا) اي تصرفها اشمل لانها تصرف في جمل بالنقل من الاخبار الى الاستخبار لا يتأتى هذا التصرف من هل وهذا اذهب من تفسيره بان التصرف فيها اكثر من التصرف في هل حيث تستعمل فيما لا تستعمل فيها هل فتأمل (تقول ازيد اضربت) اي تدخل الهمزة على الاسم مع وجود الفعل في الجملة سواء قدر بعده مثل الفعل الذي بعد الاسم او لم يقدر على خلاف هل فانها لا ترضى بمجاورة الاسم مع وجود فعل ظاهر وان قدر بينه وبين الاسم فعل فتدخل في هذه الصورة ازيد قائم في قيد قوله وهل كذلك بان المماثلة فيما اذا لم يكن خبرا لاسمية فعلية فقد اعتنى بما لا يعتني به (وانضرب زيدا وهو اخر لك) يعني يكون الهمزة للانكار دون هل والانكار اما اللوم اي لا ينبغي ان يكون او ما ينبغي ان يكون واما التأكيد اي لا يكون او لم يكن (وازيد عندك ام عمرو) يعني لا تقع هل للاستفهام المعادل بام المتصلة الا ما شذو بختص ذلك بالهمزة (واثم اذا ما وقع واثنى كان واو من كان) يعني من خصايص الهمزة دخولها على هذه الاحرف الثلاثة وعدم دخولها عليها والمراد بالغناء اعم من العاطفة والجزائية كما يفهم من الرضى وقيد في بحث حروف العطف الهمزة الداخلة على الثلاثة بكونها للانكار فالا مثله الثلاثة يصح ان تكون من قبيل انضرب زيدا وهو اخوك فتب بالفضل بينهما وبينه على ان ابرادها لغرض آخر (دون هل) متعلق بقوله تقول لجملة في قوة الهمزة في هذه المواضع دون هل واعلم ان الهمزة خصا يص آخر فانت المصنف وهي ان تدخل على النفي تقول الم تضرب قال الرضى الهمزة دخلت على النفي فهي للانكار ولكون انكار النفي اثباتا يؤل الى محض التقرير اي حمل المخاطب على الاقرار وانها لا ينبغي بعدام فلا يقال ازيد عندك ام عندك عمرو ويجوز مجي هل فتقول ام هل عندك عمرو وانها يجوز مجي المفرد بعده اعتمدا على ما سبق من ذكر ذلك المفرد في كلام متكلم آخر فيقال ازيد في جواب من قال جاءني زيد وا زيدا في جواب رأيت زيدا وايزيد في جواب مررت بزيد ولا يقال هل لا يقال هل هذه الاما ذكره المص انه لا يقع هل بفعل مقدر في كلام فيه فعل ولذا لا يقال هل زيدا اضربت قلت بل يفارقه في انه يقال ازيد في جواب من قال زيد قائم ولا يقال هل زيد اعلم ان لهل ايضا خاص ليس

وهي كونها للتقرير في الاثبات كقوله تعالى * هل ثوب الكفار * اي لم يشوبوا ولا يقال ثوب الكفار بل الم يشوب ومجئها بمعنى النفي حتى يستثنى بعده للايجاب نحو * هل جزاء الاحسان الا الاحسان * ودخول الباء على خبر مبتدأ بعد ما نحو هل زيد بعالم لكونها بمعنى النفي ودخول الفاء والواو ونم عليها في قول المصنف والهمزة اعم تصرفا نظرو وحمله على الاعم من وجه تكلف (حروف الشرط) اي حروف تفيد تعليق امر بامر (ان ولو واما) ومغيرها بما يقلب الميم الاولى باء وجعل اما من الحروف يرد ما قيل ان اصله ميم قلب الهاء همزة وجعل مقولوا بفصا راما (لم اصدر الكلام) ولذا لا تقدم الجزاء على الشرط وفيه دلالة على ان الحكم في الجزاء والشرط قيد والا لما كان في تقدم الجزاء بطلان صدارة الحروف اصدارة لها في جملتها وفيه نظر تامل (فان) بحسب وضهها (للاستقبال وان دخل على الماضي) فيه مثال المسئلة (ولو عكسه) اي للماضي وان يدخل على المستقبل نحو * لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم * وعبرة النخاسة ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول ولا يتوهم انه لا يفهم منه انه للشرط بل يوهم انه لنفي الامرين وتعليل الثاني بالاول فيكون حرف نفي وتعليل لانهم افادوا كونه للشرط بذكر الثاني والاول فانهم عنوا بهما الجزاء والشرط والشرط والجزاء لا ينفكان عن التعليق ومعنى قولهم هذا ان قال معناه ذلك لانه معنى حاق العبارة اذ معنى العبارة تعليق شيء متنف بامر في الماضي فيحصل منه ان الثاني متنف لانتفاء الاول وذلك لان الثاني مسبب وانتفاء المسبب مستند الى انتفاء كل سبب وان كان له اسباب وبذلك اندفع ما اعترض به المصنف من ان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب اعم فلا يكون انتفاءؤه لا تنفائه بل انتفاء الاول لانتفاء الثاني لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب وما اجاب به المحقق التفتازاني من ان معنى قولهم ان انتفاء الثاني في الواقع لانتفاء الاول لانه يستدل به على انتفاء الاول لا يفنى ولا يسم من جوع لان الاشكال ان العبارة كيف دلت على انتفاء الثاني لانتفاء الاول وانتفاء السبب لا يصير سببا لانتفاء المسبب لجواز كون المسبب اعم فلم يتفص عنه لم يرتفع الاشكال فالوجه ما ذكرناه فان قلت كون لولا انتفاء الثاني لانتفاء الاول لا يساعد قوله تعالى * لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا * فانه لانتفاء الاول قلت

اجيب عنه بان هذا استعمال نادر للوحى يراد به مجرد الدلالة على لزوم
الثاني الاول فيستدل بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم وصار متعارفا فيما
بين ارباب الاكتساب شائع الاستعمال في العلوم والاغلب في اللغة
الاستعمال الاول ونحن نقول فليكن في الآية الكريمة لامتناع الثاني لامتناع
الاول ويتم الاستدلال فانه استدلال بتحقيق المسبب على تحقق السبب لا يقال
كون انتفاء الفساد لا انتفاء الالهة اول المسئلة لانا نقول لا بل يمكن اثباته
بان التعدد سبب الفساد فان قلت لا يصح ما ذكرته في قول عمر رضى الله
وعلى عنه * نعم العبد صهيب او لم يخف الله لم يعصه * فانه لا يفيد
ان عدم العصيان منتف لا انتفاء عدم الحروف وله من الكلام الموثوق به غير
نظير قلت هذا استعمال آخر للو ولكن لا يخصها بل يعمها وان كان
لا استعمال الثاني قال الرضى وقد يجي جواب ان واو قليلا لازم الوجود في
جميع الازمنة في قصد المتكلم وآية ذلك ان يكون الشرط مما لم يمتنع
استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيضه النسب واليق باستلزام ذلك الجزاء
فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على = كل تقدير لانك تحكم انه لازم
للشرط الذي نقيضه اولى باستلزام الجزاء فيكون الجزاء لازما للشرط
ونقيضه فيلزم وجوده ابد اذ النقيضان لا يرتفعان هذا كلامه وتلقاه
الفحوى من بعده بالقبول ونحن نقول هذا الاستعمال لا يخص قصد الاستمرار
بل يكفي قصد ان هذا الجزاء لازم على كل تقدير كما تقول ان كان ينبغي الان
عدوى اعطاه الفاء فانه يدل على ان الجزاء لازم الانجاء الان واپس فيه
قصد الاستمرار (و يلزمان الفعل لفظا وتقديرا) اما ان فيلزم فعلا في الشرط
وجزاؤه قد يكون جملة اسمية واما لو فيلزم فعلا في الشرط والجزاء
فيه فعلية ان خلافا للزمن مشرى والفعلية الجزائية اما مجزوم بلم او ماض
مصدر بلام مفتوحة وحذفها قليل الا اذا وقعت اومع ماق خبرها
صلة نحو جاءني الذي لو ضربته شكرني او طبال الشرط بذيوله كقوله
تعالى * واوان ما في الارض * الى قوله ما نفدت فيحذف اللام كثيرا
للطول (ومن ثم قيل لوانك بالفتح لانه فاعل) والتقدير لو ثبت انك فان
دلالتها على التحقيق مفسر لثبت المحذوف وفيه ان الفتح لا يدل على
طلب لوفعله لانه لو دخل على الاسم ايضا يجب فتحه ان لانه مبتدأ ودفعه
بان ما يدخل على المبتدأ يدخل على ان المكسورة لان اسمه مبتدأ في

الاصل نحو اذا انه عبد القفا (واطلقت بالفعل) اي باظهار الفعل (موضع
منطوق) ومن قال اي بصيغة الفعل فقد جعله لغوا لا فائدة فيه الا ان يقال فيه به
على ان المراد بقوله انطلقت مطلق الفعل لا الماضي وانما اختير انطلقت
بالذكر لانه الاكثر لكونه عوضا عن فعل او الذي هو الماضي (ليكون كالعوض)
اي ليكون الفعل كالعوض عن لفظ الفعل المحذوف فان معناه وجد
عوضا بدلالة ان او ليكون الفعل كالعوض عما فاته لمفسر من صورة الفعل
وانما قال كالعوض لان العوض لا يكون الا للعوضية ولا يتعلق به امر آخر
وهنا هو مسند الكلام ونما قال موضع منطوق لانه الاحق بالموضع اما
لما قيل ان الاصل في الخبر الافراد واما لان صيغة الماضي مستغنى عنه
بدلالة لو على المضى واورد عليه بود اوانك منطوق واجاب عنه الرضى
بان لو فيه ليست شرطية بل حرف مصدرى كان وفيه ايضا انه يطلب الفعل
كان فينبغي الفعل موضع المشتق الا ان يقال لم يلزم العوض في غير حرف
الشرط ولم يجعل ان مالك الفعل ملزما لورود الاسم في اسماء العرب ومن
اجاب بانه صفة خبر جامد محذوف لبس بشئ لان وضع الفعل موضع
الموصوف المشتق غير متعذر اذ الخبر في الحقيقة هو الصفة (وان كان
الخبر جامدا جاز) اي صح الجامد (لتعذره) اي اتعذر الفعل ولبس المراد
بالجواز ما يقابل الوجوب كما يتبادر كما يخفى (واذا تقدم القسم اول الكلام)
مرفوع صفة للقسم اي قسم لم يتقدم شئ والشارحون ظنوه منصوبا
فاشكل عليهم نصبه على الظرفية وهو لبس مكانا مبهما ففهم من ضمن
نصبيهم يتضمن التقدم في الدخول حتى كان ماله واذا تقدم الاسم داخلا
اول الكلام ومنهم من جعل الكلام بمعنى التكلم وجعل التقدير اول زمار
التكلم ومثل هذا الكلام لا يليق الا باول زمان التكلم (على الشرط)
وهذا البحث لا يخص ان ولو بل يشمل لولا واسماء الشرط كما صرح به
الرضى ولذا قال على الشرط ولم يقل عليهما (لزمه الماضي) اي الشرط
او القسم والاول اقرب (لفظا) نحو ضرب (او معنى) نحو لم يضرب
(او كان الجواب للقسم لفظا) لادعنى فبراعى فيه شرائط جواب القسم
دون جزاء الشرط وانما قلنا ان الجواب لبس جواب القسم معنى لان
جوابه الكلام المقيد بالشرط اذ من البين ان القسم كناية المقيد بالشرط
فالجواب معنى مجموع الشرط والجزاء لكن براعى شرائط جواب القسم

في مجرد جزاء القسم فالجواب معنى جزاء الشرط ولذا استغنى الشرط
عن تقدير الجزاء ويكون الماضي في جواب القسم المفسر بالشرط الذي
مع ان وما تضمن معناه بمعنى المستقبل فن قال الجواب للقسم افعلا واكليهما
من فلذا قال لفظا بعد عن المقصود وظاهر بيان التسهيل ان كون الجواب
للقسم دون الشرط في الاكثروا بما يجعل جوابا للشرط لكن صرح الرضي
بان ذلك مختص بالشعر ومع ذلك قليل نحو لئن كان ما حدثه اليوم
صادقا اصرم في نهار القيط للشمس ناديا (مثل والله ان ايتني اولم تأتني
لا كرمك وان توسط بتقديم الشرط) ان توسط تقديم الشرط واجب ان
يعتبر الشرط ومع ذلك جاز ان يعتبر القسم ويلغى ولا يصح ان يكون المراد
جاز ان يعتبر الشرط ويلغى كما توهمه غير واحد من الشارحين لانه صرح
الرضي بوجوب اعتبار الشرط اما بان يجعل مجموع القسم والجواب
جزاء وبان يلغى القسم ويجعل الجواب جواب الشرط فاما الثاني
ليس لانفاء الشرط لانه لا يجوز العاوة بتقديمه بل الشرط معتبر كانه قسم
الا ان اعتبار القسم يجعل الجملة التي بعد القسم جوابا له وجعل المجموع
جوابا للشرط ولا مانع من القول باعتبار الشرط لانه لم يفت رعاية ما راعى
في جوابه لان الجزاء مضارع مثبت يكون مع انواو وبدونها فترك انفاء
ليس علامة انفاء القسم والمزاد بتقديم غير الشرط تقدم ما يطلب خبرا
صرح به التسهيل والرضي لكن قال التسهيل يجب ح انفاء القسم وجوز
الرضي الامرين على طبق الكتاب وتفق الرضي والتسهيل في انه لو تقدم
لو او لا وجب انفاء القسم فتقول لو لا زيد والله لكان كذا ولو ايتني
والله لكان كذا فيجعل الجواب للشرط لان اعتبار الشرط واجب
لتقدمه ولا يدخل علامة جزاء شرطهما الا على الجملة الفعلية الخبرية
ولا يدخل على الجملة القسمية الانشائية في اطلاق قوله جاز ان يعتبر وان
يلغى نظر (نحو قولك انا والله ان تأتني آتيتك وان ايتني والله لا يتيك)
وقد عرفت ان الشرط في المثال الثاني معتبر في قال جعله ماضيا مع الانفاء
ليعلم لزوم المضي مع الانفاء في صورة تأخر القسم لزومه معه في صورة تقدمه
كان ذلك منه لقلة نصفه وقوله وان ايتني والله لا يتيك يحتمل العطف
على قوله انا والله ان تأتني آتيتك ويحتمل العطف على والله لن تأتني آتيتك
والشرط واجب الاعتبار حيثما ايضا تقدمه على القسم فان قلت

كيف حكم بالفاء للشرط في قولك والله ان او اكرمتني لا كرمك واللام
في قوله لا كرمك كما يصلح لان يكون لام جواب القسم يصلح لان يكون لام
جواب لو قلت تمسكوا فيه بعدم وقوع حذفها مع القسم واو كان لام
جواب لو جاء حذفها لانها بما تحذف في جوابه وبانه لا يذكر اللام في والله
لو جئتني ما جئتك ولولم يكن الشرط ملغى لكان ذكرها اغلب (وتقدير
القسم كاللفظ) اي كما تلتفظ به لا يخفى ان قوله وان تقدم القسم مع القسم
لفظا او تقديرا وكذا قوله وان توسط فلو اقتصر على ذكرها (وتحوّلن
اخرجوا وان اطعموهم) لكفاء واعلم ان المثالين لتقدير القسم مقدما
اما الاول فلان اللام الموطئة للقسم لا تكون الا بعد القسم لفظا او تقديرا
صرح به اللباب واما الثاني فلانه مع تقدير الشرط لا بد من اعتباره فلو كان
الشرط مقدما لوجب الفاء في الجواب مع ان الجواب انكم لمشركون
فما يقال ذكر ما يحتمل التقدير مقدما وتؤخر فاعلم في المثال توهم (واما
للتفصيل) فلا بد له من متعدد وذكر اما مع كل واحد وقد يكتفي بواحد
اما لظهور آخر من ذكر ذلك الواحد لمضادة بينهما كقوله تعالى * فاما
الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه * فانه يتناول من سمعاه الى قوله
واما الذين قلوبهم مستقيمة فيتبعون المحكمات ويردون اليه الملتصقات بهات
واما السبق ما يصلح ان يكون عدلا لذلك الواحد لكن لم يذكر مع
امالانه لم يقصد من اول التفصيل وانما قصدنا انيسا فعمل المذکور بمنزلة
ما قصد به التفصيل واما لانه سبق واحد مع اما فماتى شئ يصلح عدلا
بدون اما وكون اما للتفصيل قول بعض وتكلف فيما لم يعدد بتقدير ما يجعله
متعددا ورجح الرضي ان اما لاستلزام شئ شئ مع التفصيل في الاغلب
وقد يجرد من التفصيل فقول المصنف اما بيان لما هو الاكثر واختيار لقول
البعض ولم يبين كونه للاستلزام لانه يعلم من كونها من حروف الشرط ونبه على
عمومه لجميع الازمنة بعدم تخصيصه بزمان كما فعل في اخويه ونبه على لزوم
الفاء في جوابها بقوله (والترنم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء
مما في خبرها مطلقا) فتنبه ان كسب في زمرة مخاطبة والمراد بالفاء اعم من المفوظ
والمقدر ولا تقدير الا في ضرورة الشعر او مع تقدير قول هو الجواب لدلالة
المقول عليه كقوله تعالى * فاما الذين كفروا الم تكن ابائي * اي فيقال لهم
الم تكن ونبه بقوله جزء على انه لا عوض اكثر من واحد لانه يكتفي بقدر الضمير و

في ارتكاب المنوع وهو تقديم ما في حيز الغاء عليه فالكتابة في حيزها للقاء
 لا لالائه لا تقابل حينئذ بينه وبين قوله (وقيل هو) أي العوض (معمول
 المحذوف مطلقا) وعند الرضي والتسهيل قد يقوم الشرط في حيز الغاء
 مقام المحذوف ومنه قوله تعالى * فاما ان كان من المقربين فروع ويربحان
 وجنة نعيم * وقال يصير جواب هذا الشرط جوابا مافظا ويستغنى به
 عن جواب هذا الشرط فان الرضي والدليل عليه انه لا يعمل حروف الشرط
 في الجزاء فلا يقال اما ان ضربتني فاضربك بالجزم ولو كان جواب ان
 ضربتني اكال الجزم اكثر ونحن نقول مقتضى القياس ان يكون جواب الشرط
 كما كان قبل تقدم الشرط على الغاء كما ما يتقدم على الغاء حيث لا يتغير
 نسبة ما بعد الغاء اليه بتقديمه واما عدم عمل حروف الشرط فيمكن ان يستند
 الى دخول الغاء صورة على الجزاء وكأنه حمل الوجد عند من يجعل التقديم
 واما المتروفي فان كان من المقربين في عدم عمل حرف الشرط في جزائه والمقابلة
 بين هذا القول وبين القول السابق بان العامل فيه في القول السابق ما كان
 عاملا فيه حين كان بعد الغاء وليس المقابلة باعتبار العامل فيه في حيز الغاء
 لانه لا يصح في اما زيد فمطلق لان عامله الابتداء وهو ليس في حيز الغاء لانه
 لا يصح في نحو اما زيد فمطلق لان عامله الابتداء واعتراض الرضي بان كونه
 معمولا لا ينتقض بقوله تعالى * فاما ان كان من المقربين * ويدفعه ان التقديم
 اما المتروفي ويجه عليه انه يجب ان يكون الجزاء ان كان من المقربين فيجب
 فان كان من المقربين ومعنى قوله مطلقا ينكشف من القول الذي بعده
 ومن فسر بقوله مرفوعا كان او منصوبا فقد غفل وقدر المحذوف مع المنصوب
 فعلا مقدما ومع المرفوع مجهولا فجعل تقدير اما يوم الجمعة فزيد مطلقا اما
 تذكر يوم الجمعة وتقدير اما زيد فمطلق مهملا يذكر على صيغة المجهول الغائب
 ورد بانه يطرد في الكل تقدير الكون فالتقدير مهملا يمكن من شيء يوم الجمعة
 ومهما يكن زيد فزيد اسم كان وفيه بحث لانه لا بد من رابط في جملة الشرط
 ولا رابط في شيء من التقديرات سوى مهما يكن من شيء يوم الجمعة الا ان يجعل
 مهما بمعنى الوقت وقد عرفت انه مردود وقيل وح لا يصح تقدير مهما يكن
 من شيء يوم الجمعة ايضا ولا تنقص عنه الا يجعل المرفوع بدلا من الفاعل
 المضمر لافاعلا كما قبل والمنصوب بدلا عن المفعول المحذوف لامفعولا به
 كما قبل لكن مع تكلف يتوقف على ثبوت جواز حذف المبدل منه ورد القول

بكونه

بكونه معمول المحذوف بانه لو كان كذلك لما كان وجه لوجوب رفع زيد
 في اما زيد فمطلق ولزوم النصب في اما يوم الجمعة فزيد مطلقا لا يمكن تقدير ما
 يقتضي الرفع في كل منهما واما كان تقدير ما يقتضي النصب في كل منهما ونحن
 نقول مثل ما هو مذکور بعدما اعتبر بعد الغاء لكنه محذوف اختصارا
 فان كان ما بعد الغاء مرفوعا يلزم رفعه بعدما تنبيهها على ان المحذوف بعد الغاء
 مرفوع وان كان منصوبا يلزم نصبه بعدما تنبيهها على انه منصوب وان كان
 جهة الرفع والنصب مخدومة (وقيل ان كان جائزا لتقدم من الاول) يعني انه جزء
 عما في حيز الغاء والمراد بجائز التقديم ما لا مانع لتقديمه قبل وقوعه بعد الغاء
 نحو اما زيد فمطلق (ولافن الثاني) نحو اما زيد فانما رجل ضارب فان زيدا
 لا يصح ان يكون معمول ضارب لان معمول الصفة كالصفة لا يتقدم على
 الموصوف ونحو اما يوم الجمعة فاني مطلق فان ما في حيز ان لا يتقدم عليه
 وله غير نظير ولا يلتفت اليه المصنف كالم يلتفت الى الثاني لان ما خاصة لا يصح
 تقديم ما يمنع تقديمه ومن المباحث النافعة معرفة جواز حذف اما وهو كثير نحو
 * ربك فكبر وثيابك فطهر والرجف فاهجر * وهذا فليذوقوه وبذلك فليفرحوا
 وهو قيس في اذا كان الجزاء امرا او نهيا ناصبا لما بعد اما وقوله تعالى
 * واذا اعتزلتموه وما يعبدون الا الله فأووا * وقوله تعالى * واذا هم تفعلوا
 وتاب الله عليكم فافيموا * يحتمل ولقاء فمهما احتمل آخر وهو تنزيل لطرف
 المقدم منزلة الشرط فلا يحتاج الى تقدير اما حكى سيبويه زيد حين لقيته
 فانما اكرمه وقيل هذا في اذ مطرد (حرف الودع) اي حرف معناه الزجر
 والمنع اما عن اعتقاد او فعل فيه المنوع او ليس فيه فتمنع عن المعاودة الى مثله
 وقول الرضي كقولك لمن يقول لك فلان يبعضك كلا اي ليس الامر كذلك
 ينبغي ان يؤول بان مراده انه عن هذا الاعتقاد لانه ليس كذلك والامكان
 حرف انكار لا ردع يؤيد ما ذكرنا كلام الصحاح حيث قال معناه انه لا تفعل
 وكثيرا ما يقابل به كلام متكلم وقد يكون التكلم به ويكلام هو للردع عن مضمونه
 واحدا فيأتي به للدلالة على انه منكر ولا يظهر فرق بينه وبين صه حتى يتضح
 احدهما اسم فعل والاخر حرفا (كلا وقد جاء بمعنى حق) هذا يقتضي ان يكون
 اسما كما ذكره المتوسط الا ان الحاجة اجعوا على حرفيته وكان الافسب هذا
 تفسيره بمعنى ان وكانهم اختاروا حقا تنبيهها على انه بمنزلة المفعول المطلق
 الذي هو توكيد لغيره وعلى انه لا يخص الجملة الاسمية وعند بعضهم قد يكون

حرف استفتاح وقد يقوم مقام اى قبلزمها القسم تقول كلا والله اى والله
(تاء التانيث الساكنة) لا وجه للاقتصار ببيان الساكنة في ضبط الحروف
بل بيان التاء من علامات التانيث (تلقى لماضى لتانيث المسند اليه) العبارة
تفيد الوجوب فلذا استثنى عنه الظاهر الغير الحقيقى بقوله (فان كان ظاهرا
غير حقيقى فخبر) والتحقيق ان الحاق هو المختار اذالم يكن فصل بين الفعل
والمسند اليه والمراد بالظاهر الغير الحقيقى ما يعمه وما فى حكمه من ظاهرا لجمع
غير المذكور السالم الا انه اجله اعتمادا على ما سبق من التفصيل في بحث المذكر
والمؤنث (واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف) بانه بقوله علامة
التثنية على ان المراد مالم يكن ضميرا وهى ما يلحق الفعل الذى ذكر فاعله
نحو قاما الزيدان وقاموا الزيدون فان الملحق حيثئذ علامة لا ضمير فشحارح
فيد المسئلة بما اذا كان فاعل فعل ظاهرا غفل عن العلامة وفيه ايضا
نبيه على انه لو جعل العلامة ضميرا والظاهر بدلا يندفع الضعف ولا
يخفى ان المتبادر الا الحاق بالماضى والمسئلة مختصة فلا وضوح واما الحاق
علامة التثنية والجمعين بالفعل فضعيف وفيه بعد ان المسئلة لا تخص الفعل
بل يضعف قائمون الزيدون ايضا التحقيق ان المراد ان الحاق العلامة عند
ظهور الفاعل ضعيف فالعبارة الواضحة واما الحاق علامة التثنية والجمعين
بالمسند عند ظهور الفاعل فضعيف (التنوين) في الصحاح نونته تنوين
والتنوين لا يكون الا في الاسماء ظاهرا ان التنوين متعدي الى مفعولين وهوى للغة
ايضا اسم لهذه النون الساكنة ولبس التنوين بمعنى ادخال النون مطلقا
كافى بعض الشروح (نون ساكنة) في الرضى يدخل فيه نون نحو من ولدن
ولم يكن ويخرج بقوله تتبع حركة الاخر ومنهم من تبعه وادفع الى لا ينتقض
التعريف بالنون في بارجل انطلق فانها نون ساكنة تتبع حركة اللام لان المراد
بالتبعية التوقف عليها في الوجود لا مجرد الكون بعدها وكل ذلك ليس بشئ
فان توهم دخول حروف الكلمة في قوله نون كنوهم دخول ان في استلكن
ولو في اوت واما في اماره في قوله حروف الشرط ان ولو واما فالادخال
والاخراج مما لا يقبله الوهم فضلا عن عقل فاضل فنقول نون ساكنة جنس
يشتمل نون التاكيد ايضا بقوله (تتبع حركة الاخر) اى في الحدوث لافى البقاء
ولذا لم يحذف من قاض وفيه سقوط حركة تتبعها في الحدوث يخرج
نون التاكيد فانه لا يتبع حركة الاخر بل يلحق ساكن الاخر ويحذف لاجله

الساكن كافى اضربن واضربن يحرك كافى اضربن فقوله لالتاكيد الفعل
لمزيد توضيح وبيان فرق معنوى بينه وبين الحقيقة وبهذا ظهر ضعف
ما في الشروح انه لاخراج الحقيقة (وهو للتمكن والتكثير والعوض) عطفه
على التمكن او التكثير غير ظاهر الصحة لان العوض ليس معنى التنوين كالتمكن
والتكثير (و) كذا (المقابلة والتزم) الا ان يجعل اللام للعوض ويقدر في التمكن
والتكثير مضاف فيكون التقدير وهو لا فائدة التمكن والتكثير ويعطف العوض
على الافادة والمراد بالتمكن كونه منصرفا او في حكم المنصرف ليشتمل تنوين
غير المنصرف للضرورة او التماس قال الرضى وقيل تنوين التكثير يختص
بالصوت راسم الفعل فتقول صد بد اسكت الان وصه بدل اسكت وقتاما
ورخ بالسكون اضباح مخصوص للدجاج واتا لارى منه امن ان يكون تنوين
واحد للتمكن والتكثير معا فيكون تنوين رجل لكلهما فاذا اسمى به خص بالتمكن
هذا كلامه وتنوين العوض يكون عوضا عن المضاف اليه كتحذف اى حين
اذ كان كذا تحذف المضاف اليه وعوض التنوين ونحو مرت بكل قائما اى بكل
رجل قائما وتنوين المقابلة ما هو في الجمع بالالف والتاء فانه لما كان في الجمع بالواو
زائد على علامة الجمع وعونون تحذف بالاضافة جعل في الجمع بالالف والتاء في
التنوين لمقابلة الذى سانه ذلك وعند جار الله انه تنوين التمكن ذلك لانه لا يعمل
العلم من جوع المؤنث غير منصرف ولا يعترف بالتانيث في جمع المؤنث ويقول
للتاء فيه علامة الجمع وليست لمحض التانيث لانه لا يؤثر في منع الصرف ولا يصح
تقديره فيه للتانيث لان وجود هذا التاء يمنع عن تقديره اخرى والا لاجتمع
علامتا تانيث فلا يكون عرفات وجود التنوين فيه علامة انه ليس للتمكن وكذا
عند من يقول عرفات بلاتنوين لكن يكسر في النصب والجر وكذا عند
من يقول عرفات بلاتنوين بالفتح قال الرضى والاشهر في عرفات بقاء التنوين
والكسر قال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحة وتنوين التزم ما يلحق
اخر الايات والمصاريع اما عوضا عن حروف الاطلاق وهو مدة حاصلة
من اشباع حركة الروى المتحرك واما لا عوضا عن شئ وهو ما يلحق الروى
الساكن ويخرج به الشعر عن الوزن ويكسر معه الروى دفعا لالتقاء الساكنين
ويفتح تسببها بالنون الخفيفة اثبت الثاني الاخفش وانكره الزجاج والسيرافى
قال الرضى سمي تنوين التزم لانه لترك التزم وذلك لان حرف الاطلاق يتناسب
للتزم في حذفه بايراد التنوين ترك التزم وصرح التسهيل ايضا بأنه للاشباع

بترك التزم ولا ينبغي ان قول المصنف يدل على انه لا يترجم فالاولى ما قبل ان هذا
التنوين يسهل ترديد الصوت في الخبشوم وهو من اسباب التزم وهذا التنوين
لا ينافي اللام ويدخل في الافعال قال الرضي لم يوجد في الحرف وان ليس
وجوده فيه خارجا عن القياس وعدم وجوده في الحرف يستفاد من التسهيل
ايضا قبل عدتنوين لا معنى له من الحروف تسامح قلت كعد سائر زوائد فتا
(ويحذف) اي التنوين فطاعه انه اي تنوين والمراد وجوب الحذف
(من العلم وصوفاً بـ) مضافا الى علم (في بعض النسخ آخر والمراد بالعلم لم
اعلم من الكنية واللقب والاسم فتقول ابو بكر بن محمد بلاتنوين وهذا الحكم
منقوض بزيد الظريف ابن عمرو حيث لا يحذف تنوين زيد فالصواب العلم
الموصوف بـ ابن غير مفصول بشيء مضافا الى علم آخر هذا اذا لم يسم بشيء
مع التنوين حتى اوجعل لتنوين جزء الاسم لا يصح حذفه والمراد بـ ابن الابن
والابنة لا البنت ايضا لانه لا يجب الحذف مع البنت بل فيه وجهان اجمودهما
عدم الحذف وقلان وفلاحة وضل وطامر وهي وبي في حكم العلم فبقا ضل
بن ضل وطامر بن طامر وهي بن هي وبي بن بن زيد والمراد الوصف
التحوي ولا يحذف من زيد بن عمرو جملة ولا يحذف الف بن خط قبل
دون ابنة وقيل ترك الحذف في ضرورة الشعر كقوله وجارية من قبس بن ثعلبة
كما قد يحذف من غير العلم لمدكور في نحو وحاتم الطائي بن وهب المائي وقوله
* فالقيمة غير مستغنية ولا ذكرا لله الا قليلا * (نون انما كيد حنيفة) ساكنة
حاصلة بحذف المتحرك عن المشددة تخفيفا عند الكوفيين وعند البصريين
كالتيه هي الاصل (وثقيلة مفتوحة) هي كذلك في اصل الوضع اجماعا
ولا ينبغي ان يكون حاصلة بـ ضعيف الساكنة لمزيد انما كيد
(مع غير لاف) فافهم مع الالف مكسورة كما سبذكر (مختص بالفعل المستقبل)
المستعمل (في الامر) ولم يرد بالامر ما هو المصطلح حتى لا يشمل ما حمله
لام الامر بل لمعنى المصداق (والنهي والاستفهام والتمني والعرض)
والتحضيض نحو هلا تضر بن ولقد جمع اكل عبارة التسهيل لتحققان جوازا
فعل الامر والمضارع التالي اداة طلب (وقلت في النفي) الاولى وانقي قليلا لانه يكون
في خبر قوله مختص ولا يتنقض به الاختصاص والقلة في النفي بلا متصلة
بالفعل المضارع ممنوعة وكيف لا وقد جعله ابن جني قياسا وقال ابن مالك
هو كما هي على الاصح ولعله اراد بالنفي ما يشمل بد حول لم قال سبويه يدخل

بعد لم تشبهها الهاء بالانهي من جهة الجزم قال * بحسبه الجاهل ما لم يعلم شيئا
على كرسبه معصا * (ولزم في مثبت القسم) اي في جواب القسم المثبت
وشارح قال التركيب من باب جرد قطبقة اتي بكلمة ضعيفة والاولى ومثبت
القسم لزوما لما عرفت وذلك منتقض بقوله تعالى * ولست بعطيك ريك *
وبقوله تعالى * ولئن تم اوفيتكم لاني لله تحشرون * والصواب في مثبت
القسم الخالي من حروف تنقيس وعن جار متقدم عليه متعلق به (وكثرت
في مثل اما تفعلن) اي شرط زيد في ادائه ما من غير لزوم كما يتبادر من اما
وهو المطابق للتسهيل حيث قيد ما الزائدة بالجائزة الحذف لكن في الرضي
سواء جاز حذف كما في اما تفعلن وسما تفعلن وابهم ما يفعلن وانما تكون
او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذما وحيثما ويدخل التقليل المكفوف بما
ايضا نحو قلما تفعلن وربما تفعلن وقد يلحق الشرط من غير ما نحو قوله
من يتحقق منكم فلبس نائب ابدا وقد يلحق جواب الشرط من غير ضرورة
نحو قوله متى ما يأتك الخير ينفعنا وانما يلحق اسم الفاعل اضطرارا وربما
لحق المضارع الخالي من الشروط (وما قبلها) اي نون التأكيد (مع
ضمير المذكورين) وهو الواو (مضموم) ليدل الضمة على الواو المضمومة
وفي ما لم يحذف للامراد (ومع المخاطبة مكسور) ليدل الكسرة على الياء
والاطراد (وفما عدا ذلك) المذكور (مفتوح) وسبب ثني منه التثنية وجع
المؤنث ومن قال عد ما قبل الف التثنية والقب الفصل ما قبل النون لان
الالف ليس حاجزا حصينا فقد ترك طريقا مبينا وتقول انت والعرب
في التثنية وجع المؤنث اضربان واضربان ولا تبالى بالتقاء الساكنين
كما كنت تتحاشى عنه في اضربون واضربين لانها اخف وحذف الالف
فيهما متعذرا للالتباس في التثنية واجتماع النونات في الجمع المؤنث فجعل
النون فيهما بمنزلة الجزء لانه لا يثقل الكلمة بجعلها جزء بخلاف جمع
المذكر والمخاطبة فلم يجعل كلمة واحدة وعدا كلمتين (ولا تدخل الحفيفة)
للزوم التقاء الساكنين على غير حده (خلافا لبونس) فانه يجوز فيهما
كما يجوز في حال الوقف او يدفع التقاء الساكنين بتحريك النون بالكسر
وعليه يحمل قوله تعالى ولا تنبذان بالتحفيف على قراءة ابن ذكوان وجعل
التسهيل والرضي الكوفيين مع بونس فان قلت يزول التقاء الساكنين
في اضرباني بنون الحفيفة مع الوقاية واضربان نعمان بادغام الحفيفة

في نون نعمان قلت منع سببوه الدخول هنا ايضا لان التشديد غير لازم
(وهما) اي النون (في غيرهما) هذا القيد بالنسبة الى النون المشددة
للاحتراز عن المشددة فيهما بالنسبة الى الخفيفة بيان الواقع على مذهب
الجمهور اذ لا تكون الا في غيرهما (مع الضمير البارز) وهو واو الجمع وياء
المخاطبة (كالمتصل) من الكلمة وفي حكم كلمة اخرى فيعامل مع المدة
في الاخر اذا لاقيهام معاملة مدة لاقت كلمة منفصلة ساكنة الاول فيحذف
معها كما يحذف مع الكلمة المنفصلة ويحرك معها كما يحرك مع الكلمة المنفصلة
(فان لم يكن) اي ان لم يكن البارز في غيرهما وهو ثلاثة اقسام ان يكون البارز
فيهما او يكون مستترا في غيرهما اولا يكون ضمير نحو هل يرين زيد
(فكالتصل) وبهذا ظهر وجه مساع اضربان واضربان دون
اضربون واضربين والشارحون غفلوا عن مقصوده فيعلموا قوله فان
لم يكن اشارة الى ما يكون فيه ضمير مستتر فقط والمراد بكونه كالتصل انه
كالجزء من الكلمة فصار واو غزون في حكم حرف علة في الوسط فكما لا يسقط
في الامر حرف العلة في غير الاخر لم يسقط في اغزون واذا ثبت ففتح
لان ما قبل النون مفتوحة في الواحد فثبت في هل ترين رعاية للطرد وهذا
معنى قوله (ومن ثم قيل هل ترين) واغزون دون اغزن بحذف الواو كما في
اغز لانه صار وسطا لكون النون كالتصل (وترون) كما قيل تروا القوم
(وترين) كما قيل ترى القوم (واغزون) لا اغزن (واغزن) كما يقال اغزو
الكفار (واغزن) كما قيل اغز الكفار وبهذا اندفع ما اعترض به الرضى
ان كون النون كالتصل لا يوجب بقاء المدة في الواحد لان واو الجمع ايضا
كالتصل ولا يبقى معه المدة واو اريد بالتصل الف التثنية لامعنى لجعل بقاء
المدة في اغزون محمولا على بقائها في اغزوا لانه ينتقل الكلام الى اغزوا
فكلما يقال في اغزوا يجري في اغزون فلبس الحمل الا تطويل المسافة
على انه اذا انتقل الكلام الى اغزوا قلنا لم يحذف الواو لانه لا موجب لحذفها
فاذا صار اغزون مثله لم يحذف فيه ايضا (والخفيفة تحذف للساكنين)
ولا ينقض باضربن فانه لم يحذف للساكنين بل حذف المدة لان المراد
ساكنان اولهما النون بدليل ان الحذف للساكنين لا يكون الا للاول
ولا يحرك كاتنوين وفي الوقف كما يحذف التنوين (فريد ما حذف) لاجل
الخفيفة بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله اذا سقط بالوقف فيقال

في

في قاض قاض لا قاضي (والمفتوح ما قبلها تغلب الفا) هذا مستثنى من الحكم
السابق ومن حسن خاتمة الكتاب ختمه بالالف كافتتاحه به الهى كما انعمت
علينا بشرح الفن في هذا الكتاب واتممت نعمتك باتمامه على وجه الصواب
والاهتمام فيه بما لا بعد ولا يحصى من فصل الخطاب وفقنا بشكر يكون به
للعقيد والجديد مزيدا استجلاب واجعله دافعا للعقاب ومقتضيا الحسن المأب
وموجبا لجزيل الثواب وهداية لمن اقتدى به من العلماء والطلاب واجعله
سببا لشفا عتھم دون المخاصمة يوم الحساب الهى ايسر في الاشتغال به
معذرتى الا انه لم يكن تحت مقدرتى فلما كتب فيه الاما وهشبهه كما تفيض
المطر السحاب اللهم اجعله غيا مثبثا لمعارف كلامك في قلوب الاحباب

انبات المطر الازهار والخضر فيما هو اطيب من التراب الهى ارض

الجنة قيعان وهذه زراعتى فربها رب واجب مسئلتى وتقبل

ضراعتى وصل على خير الوسايط بعدد المرات

والوسايط صلوة تدعوه الى شفاعتى

وعلى آله وصحبه الذين

يعبودنى لهم افتخارى

وبراعى

قد تم طبع شرح الكافية للفاضل العصام بعون الله الملك العزيز العالم *
بمطبعة دار السلطنة السنية * صانها الله تعالى عن الآفات والبلية *
في زمان سلطنة سلطاننا الفخيم السلاطين * واعظم الخواقين * السلطان عبد
المجيد خان * لازالت شمس شوكته مشرقة في كل حين وآن * ووقع ختام طبعه
بنظارة العبد المحتاج الى كرم الله الذى زاته جللت * محمد اسعد

صفوت * وذلك آخر محرم الحرام لسنة ست

ونجسين ومأتين

والف

SOLEYMANI E. K. ANANESI

Kisi.

Yeri

Feli

Taenif No.

Seyyid Nasir

٦٥

492.7-1